



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغفلة



الرأيا
عليكم يا صابغين

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

مُسْتَعَارًا لِلْبَيْتِ الْأَقْبَامِ

الْقَفِيحِ

بِقَرَأَةِ الْأَشْرَافِ

وَالْبُحْرَانِ الْأَعْلَى

النَّبِيَّاتِ

السَّادَةِ

مُعَدَّ بِرِجَالِ
الْمَدِينَةِ الْعِلْمِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسالك الافهام الى تنقيح شرائع الاسلام

كاتب:

شيخ زين الدين عاملى شهيد ثانى

نشرت فى الطباعة:

موسسه المعارف الاسلاميه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٨	مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام المجلد ١
٢٨	اشاره
٢٩	اشاره
٣٧	مقدمه التحقيق
٣٨	اشاره
٤٠	اسمه و نسبه
٤٢	سجاياه و شمائله
٤٤	الشهيد يترجم نفسه
٥٦	آيات الثناء عليه
٦١	تطور ثقافته و تعلمه حتى الاجتهاد
٦٤	اشاره
٦٨	أهم تلامذته
٧١	أولاده
٧٢	قصه مقتله و استشهاده
٧٦	اشاره
٧٧	و نذكر هنا أهم تصانيفه قدس الله روحه
٨٣	الكتاب الذي بين يديك
٨٦	نسخ الكتاب
١١٦	خطبه شرائع الإسلام
١١٩	القسم الأول: في العبادات
١١٩	اشاره
١٢٠	خطبه مسالك الافهام
١٢٤	كتاب الطهاره

١٢٤	اشاره
١٢٧	الركن الأول في المياه و فيه أطراف
١٢٧	اشاره
١٢٧	الأول:«في الماء المطلق .
١٢٧	اشاره
١٢٧	أما الجاري
١٢٨	و أما المحقون
١٢٩	و الكر
١٢٩	و أما ماء البئر
١٣٤	فروع ثلاثه
١٣٤	الأول:حكم صغير الحيوان في النزع
١٣٥	الثاني:اختلاف أجناس النجاسه موجب لتضاعف النزع
١٣٥	الثالث:إذا لم يقدر للنجاسه منزوح
١٣٦	الثاني في المضاف
١٣٩	الثالث في الأسأر
١٤٢	الركن الثاني في الطهاره المائيه
١٤٢	اشاره
١٤٢	و في الوضوء فصول
١٤٢	الأول:في الأحداث الموجه للوضوء
١٤٤	الثاني:في أحكام الخلوه
١٤٤	الأول:في كيفية التخلي
١٤٤	الثاني:في الاستنجاء
١٤٨	الثالث:في سنن الخلوه
١٥٠	الثالث:في كيفية الوضوء
١٥٠	و فروضه خمسه
١٥٠	الأول:النيه

- ١٥٣ تفرّيع
- ١٥٣ الفرض الثاني:غسل الوجه
- ١٥٥ الفرض الثالث:غسل اليدين
- ١٥٥ الفرض الرابع:مسح الرأس
- ١٥٦ الفرض الخامس:مسح الرجلين
- ١٥٧ مسائل ثمان:
- ١٥٧ الاولى:الترتيب واجب
- ١٥٨ الثانيه:الموالاه واجبه
- ١٥٨ الثالثه:الفرض فى الغسلات مره واحده
- ١٥٨ الرابعه:يجزى فى الغسل ما يسمّى به غاسلا
- ١٦٠ الخامسه:من كان على بعض أعضاء طهارته جباثر
- ١٦١ السادسه:لا يجوز أن يتولّى وضوءه غيره مع الاختيار
- ١٦١ السابعه:لا يجوز للمحدث مسّ كتابه القرآن
- ١٦١ الثامنه:من به السلس
- ١٦٢ و سنن الوضوء
- ١٦٣ الرابع:فى أحكام الوضوء
- ١٦٦ و أما الغسل
- ١٦٦ اشاره
- ١٦٦ فالواجب ستة أغسال
- ١٦٨ الأول فى الجنابه
- ١٦٨ أما سبب الجنابه
- ١٧٠ تفرّيع:الغسل يجب على الكافر عند حصول سببه
- ١٧١ و أما الحكم
- ١٧٢ و أما الغسل
- ١٧٤ مسائل ثلاث
- ١٧٤ الأولى:إذا رأى المغتسل بلا مشتيها بعد الغسل

- ١٧٥ الثانيه:إذا غسل بعض أعضائه ثم أحدث
- ١٧٥ الثالثه:لا يجوز أن يغسله غيره مع الإمكان
- ١٧٥ الفصل الثاني في الحيض
- ١٧٥ أما الأول:بيانه
- ١٨٠ مسائل خمس
- ١٨٠ الاولى:ذات العاده تترك الصلاه و الصوم برؤيه الدم
- ١٨٠ الثانيه:لو رأَت الدم ثلاثه أيام ثم انقطع،و رأَت قبل العاشر
- ١٨١ الثالثه:لو انقطع لدون عشره
- ١٨٢ الرابعه:إذا طهرت،جاز لزوجها وطؤها
- ١٨٢ الخامسه:إذا دخل وقت الصلاه فحاضت
- ١٨٢ و أما ما يتعلّق به فثمانيه أشياء
- ١٨٢ الأول:يحرم عليها كل ما يشترط فيه الطهاره
- ١٨٣ الثاني
- ١٨٣ الثالث:لا يجوز لها الجلوس في المسجد
- ١٨٣ الرابع:لا يجوز لها قراءه شيء من العزائم
- ١٨٥ الخامس:يحرم على زوجها وطؤها(١) حتى تطهر
- ١٨٦ السادس:لا يصح طلاقها
- ١٨٦ السابع:إذا طهرت وجب عليها الغسل
- ١٨٧ الثامن:يستحب أن تتوضأ في وقت كل صلاه
- ١٨٧ الفصل الثالث
- ١٨٧ أما الأول:أقسامها
- ١٩٠ فالمبتدئه
- ١٩١ و ذات العاده
- ١٩٢ و ها هنا مسائل
- ١٩٢ الأولى:إذا كانت عاداتها مستقره عددا و وقتا
- ١٩٢ الثانيه:لو رأَت الدم قبل العاده و في العاده

- الثالثة: لو كانت عادتها في كل شهر مره واحده عددا معيناً ١٩٢
- و المضطربه العاده ١٩٣
- فهنا ١٩٣
- الاولى: لو ذكرت العدد و نسيت الوقت ١٩٣
- الثانيه: لو ذكرت الوقت و نسيت العدد ١٩٥
- الثالثه: لو نسيتهما جميعاً ١٩٦
- و أما الأحكام ١٩٧
- الفصل الرابع في النفاس ١٩٨
- الفصل الخامس في أحكام الأموات ٢٠١
- الأول: في الاحتضار ٢٠١
- الثاني: في التغسيل ٢٠٣
- الثالث: في تكفينه ٢١٢
- مسائل ثلاث ٢١٩
- الأولى: إذا خرج من الميت نجاسه بعد تكفينه ٢١٩
- الثانيه: كفن المرأة على زوجها ٢١٩
- الثانيه: إذا سقط من الميت شيء ٢٢٠
- الرابع: في مواراته في الأرض ٢٢٠
- و في الدفن فروض و سنن ٢٢٣
- الخامس: في اللواحق ٢٢٧
- الاولى: لا يجوز نبش القبور ٢٢٧
- الثانيه: الشهيد يدفن بثيابه ٢٢٩
- الثالثه: حكم الصبي و المجنون، إذا قتل شهيدين ٢٣٠
- الرابعه: إذا مات ولد الحامل (١) قطع و أخرج ٢٣٠
- و أما الأغسال المستنونه ٢٣٠
- مسائل أربع: ٢٣٣
- الأولى: ما يستحب للفعل و المكان يقَدّم عليهما ٢٣٣

- ٢٣٤ الثانيه:إذا اجتمع أغسال مندوبه،لا تكفى نيه القربه
- ٢٣٤ الثالثه و الرابعه
- ٢٣٥ الركن الثالث فى الطهاره التراييه
- ٢٣٥ اشاره
- ٢٣٥ الأول:فى ما يصح معه التيمم
- ٢٣٥ اشاره
- ٢٣٥ الأول:عدم الماء
- ٢٣٦ الثانى:عدم الوصله إليه
- ٢٣٧ الثالث:الخوف
- ٢٣٨ الطرف الثانى فيما يجوز التيمم به
- ٢٤٠ الطرف الثالث فى كيفيه التيمم
- ٢٤١ الطرف الرابع فى أحكامه
- ٢٤١ اشاره
- ٢٤١ الأول:من صلى بتيممه لا يعيد
- ٢٤٢ الثانى:يجب عليه طلب الماء
- ٢٤٢ الثالث:من عدم الماء و ما يتيمم به
- ٢٤٢ الرابع:إذا وجد الماء قبل دخوله فى الصلاه،تطهر
- ٢٤٢ الخامس:المتيمم يستبج
- ٢٤٤ السادس:إذا اجتمع مَيّت و جنب و محدث،و معهم من الماء ما
- ٢٤٤ السابع:الجنب إذا تيمم بدلا من الغسل ثم أحدث
- ٢٤٥ الثامن:إذا تمكّن من استعمال الماء انتقض تيممه
- ٢٤٥ التاسع:من كان بعض أعضائه مريضا
- ٢٤٦ العاشر:يجوز التيمم لصلاه الجنازه مع وجود الماء
- ٢٤٧ الركن الرابع فى النجاسات و أحكامها
- ٢٤٧ اشاره
- ٢٤٧ القول فى النجاسات و هى عشره أنواع

- ٢٤٧ اشاره
- ٢٤٧ الأول و الثاني:البول و الغائط مما لا يؤكل لحمه
- ٢٤٧ الثالث:المنى
- ٢٤٧ الرابع:الميته
- ٢٥٠ الخامس:الدماء
- ٢٥٠ السادس و السابع:الكلب و الخنزير
- ٢٥٠ الثامن:المسكرات
- ٢٥٢ التاسع
- ٢٥٢ العاشر:الكافر
- ٢٥٣ القول فى أحكام النجاسات
- ٢٦٠ القول فى الآتية
- ٢٦٥ كتاب الصلاة
- ٢٦٥ اشاره
- ٢٦٥ الركن الأول
- ٢٦٥ اشاره
- ٢٦٥ المقدمه الأولى فى أعداد الصلاة
- ٢٦٧ المقدمه الثانية
- ٢٦٧ اشاره
- ٢٦٧ أما الأول:مقاديرها
- ٢٧٥ و أما أحكامها:
- ٢٧٥ الأولى:إذا حصل أحد الأعدار المانعه من الصلاة
- ٢٧٧ الثانية:الصبي المتطوع بوظيفه الوقت
- ٢٧٧ الثالثه:إذا كان له طريق إلى العلم بالوقت
- ٢٧٨ الرابعه:الفرائض اليوميه مرتبه فى القضاء
- ٢٧٨ الخامسه:تكره النوافل المبتدأه عند طلوع الشمس
- ٢٧٩ السادسه:ما يفوت من النوافل ليلا،يستحب تعجيله

- السابعه:الأفضل فى كل صلاه أن يؤتى بها فى أول وقتها----- ٢٧٩
- الثامنه:لو ظن أنه صلى الظهر فاشتغل بالعصر----- ٢٨٠
- المقدمه الثالثه فى القبله----- ٢٨١
- اشاره----- ٢٨١
- الأول:القبله----- ٢٨١
- الثانى:فى المستقبل----- ٢٨٥
- الثالث:ما يستقبل له----- ٢٨٩
- الرابع:فى أحكام الخلل----- ٢٩٠
- الأولى:الأعمى يرجع إلى غيره لقصوره عن الاجتهاد----- ٢٩٠
- الثانيه:إذا صلى إلى جهه----- ٢٩٠
- الثالثه:إذا اجتهد لصلاه،ثم دخل وقت أخرى----- ٢٩١
- المقدمه الرابعه فى لباس المصلى----- ٢٩٢
- اشاره----- ٢٩٢
- الاولى:لا يجوز الصلاه فى جلد الميته----- ٢٩٢
- الثانيه:الصوف و الشعر و الوبر و الريش مما يؤكل لحمه طاهر----- ٢٩٢
- الثالثه:تجوز الصلاه فى فرو السنجاب----- ٢٩٣
- الرابعه:لا يجوز لبس الحرير المحض للرجال----- ٢٩٤
- الخامسه:الثوب المغصوب لا تجوز الصلاه فيه----- ٢٩٥
- السادسه:لا يجوز الصلاه فيما يستر ظهر القدم----- ٢٩٥
- السابعه:كل ما عدا ما ذكرناه تصح الصلاه فيه----- ٢٩٦
- الثامنه:تكره الصلاه فى الثياب السود(٣) ما عدا العمامه----- ٢٩٨
- المقدمه الخامسه فى مكان المصلى----- ٣٠١
- المقدمه السادسه فى ما يسجد عليه----- ٣٠٨
- المقدمه السابعه فى الأذان و الإقامة----- ٣١٢
- اشاره----- ٣١٢
- الأول:فيما يؤذن له و يقام----- ٣١٢

- الثانى:فى المؤذن ٣١٧
- الثالث:فى كيفيه الأذان ٣١٨
- الرابع:فى أحكام الأذان ٣٢٢
- الاولى:من نام فى خلال الأذان أو الإقامه ثم استيقظ ٣٢٢
- الثانيه:إذا أذن ثم ارتد ٣٢٢
- الثالثه:يستحب لمن سمع الأذان أن يحكيه ٣٢٣
- الرابعه:إذا قال المؤذن:قد قامت الصلاه،كره الكلام ٣٢٣
- الخامسه:يكراه للمؤذن أن يلتفت يمينا و شمالا ٣٢٣
- السادسه:إذا تشاخ الناس فى الأذان قدم الأعلم ٣٢٤
- السابعه:إذا كانوا جماعه جاز أن يؤذنوا جميعا ٣٢٤
- الثامنه:إذا سمع الإمام أذان مؤذن،جاز أن يجتزئ به فى الجماعه ٣٢٤
- التاسعه:من أحدث فى أثناء الأذان أو الإقامه،تطهر و بنى ٣٢٤
- العاشره:من أحدث فى الصلاه تطهر و أعادها ٣٢٤
- الحاديه عشره:من صلى خلف إمام لا يقتدى به ٣٢٤
- الركن الثانى فى أفعال الصلاه ٣٢٨
- اشاره ٣٢٨
- فالواجبات ثمانيه ٣٢٨
- اشاره ٣٢٨
- الأول:النيه ٣٢٨
- الثانى:تكبيره الإحرام ٣٣١
- الثالث:القيام ٣٣٣
- الرابع:القراءه ٣٣٧
- و ها هنا مسائل سبع ٣٤٣
- الاولى:لا يجوز قول أمين آخر الحمد ٣٤٤
- الثانيه:الموالاه فى القراءه شرط فى صحتها ٣٤٤
- الثالثه:روى أصحابنا أنّ «الضحى» و«ألم نشرح»سوره واحده ٣٤٥

- ٣٤٥ الرابعه:إن خافت فى موضع الجهر أو عكس
- ٣٤٦ الخامسه:يجزیه عوضا عن الحمد اثنتا عشره تسبیحه
- ٣٤٦ السادسه:من قرأ سورہ من العزائم فى النوافل
- ٣٤٦ السابعه:المعوذتان من القرآن
- ٣٤٦ الخامس:الركوع
- ٣٤٦ و الواجب فيه خمسہ أشياء
- ٣٤٨ الأول:أن ینحنى فيه بقدر ما یمکن وضع یدیه على ركبتيه
- ٣٤٩ الثانى:الطمأنينه فيه بقدر ما یؤدی واجب الذکر مع قدره
- ٣٤٩ الثالث:رفع الرأس منه
- ٣٤٩ الرابع:الطمأنينه فى الانتصاب
- ٣٤٩ الخامس:التسبیح فيه
- ٣٥٣ السادس:السجود
- ٣٥٣ و واجبات السجود ستہ
- ٣٥٥ الأول:السجود على سبعہ أعضاء
- ٣٥٦ الثانى:وضع الجبهه على ما یصح السجود علیه
- ٣٥٦ الثالث:أن ینحنى للسجود حتى یساوى موضع الجبهه موقفه
- ٣٥٦ الرابع:الذکر فيه
- ٣٥٧ الخامس:الطمأنينه
- ٣٥٧ السادس:رفع الرأس من السجده الأولى حتى یعتدل مطمئنا
- ٣٥٨ مسائل ثلاث
- ٣٥٨ الاولی:من به ما یمنع من وضع الجبهه على الأرض
- ٣٥٨ الثانیه:سجدات القرآن خمس عشره
- ٣٦٠ الثالثه:سجدتا الشکر مستحبتان عند تجدد النعم
- ٣٦٠ السابع:التشہد
- ٣٦١ و مسنون هذا القسم
- ٣٦١ الثامن:التسليم

- و أما المستنون في الصلاة فخمسه ٣٦٣
- اشاره ٣٦٣
- الأول:التوجه ٣٦٣
- الثاني:القنوت ٣٦٣
- الثالث:شغل النظر ٣٦٥
- الرابع:شغل اليدين ٣٦٥
- الخامس:التعقيب ٣٦٥
- خاتمه ٣٦٥
- اشاره ٣٦٥
- قواطع الصلاة قسمان ٣٦٥
- أحدهما يبطلها عمدا و سهوا ٣٦٥
- الثاني لا يبطلها إلا عمدا ٣٦٦
- مسائل أربع ٣٧٠
- الأولى:إذا عطس الرجل في الصلاة ٣٧٠
- الثانية:إذا سلم عليه ٣٧٢
- الثالثة:يجوز أن يدعو بكل دعاء ٣٧٢
- الرابعة:يجوز للمصلي أن يقطع صلاته إذا خاف (٢) تلف مال ٣٧٣
- الركن الثالث في بقيه الصلوات ٣٧٤
- اشاره ٣٧٤
- الأول:في صلاة الجمعة ٣٧٤
- اشاره ٣٧٤
- الأول:الجمعه ٣٧٤
- شروط الجمعة ٣٧٦
- الأول:السلطان العادل أو من نصبه ٣٧٦
- الثاني:العدد ٣٧٨
- الثالث:الخطبتان ٣٧٨

- ٣٨١ الرابع:الجماعه
- ٣٨١ الخامس:أن لا يكون هناك جمعه اخرى
- ٣٨٢ الثاني:فيمن يجب عليه
- ٣٨٤ و ها هنا مسائل
- ٣٨٤ الاولى:من اعتق بعضه لا تجب عليه الجمعه
- ٣٨٥ الثانيه:من سقطت عنه الجمعه
- ٣٨٥ الثالثه:إذا زالت الشمس لم يجز السفر
- ٣٨٦ الرابعه:الإصغاء إلى الخطبه هل هو واجب؟
- ٣٨٦ الخامسه:ما يعتبر في إمام الجمعه
- ٣٨٧ السادسه:المسافر إذا نوى الإقامه
- ٣٨٧ السابعه:الأذان الثاني يوم الجمعه بدعه
- ٣٨٧ الثامنه:يحرم البيع يوم الجمعه بعد الأذان
- ٣٨٩ التاسعه:إذا لم يكن الامام موجودا و لا من نصبه للصلاه
- ٣٨٩ العاشره:إذا لم يتمكن المأموم من السجود مع الإمام في الأولى
- ٣٨٩ الثالث:في آدابها
- ٣٩٣ الفصل الثاني في صلاه العيدين
- ٣٩٣ اشاره
- ٣٩٣ و النظر فيها،و في سننها
- ٣٩٣ النظر الأول:في شروطها
- ٣٩٥ النظر الثاني في سننها
- ٣٩٧ مسائل خمس:
- ٣٩٨ الاولى:التكبير الزائد(١) هل هو واجب؟
- ٣٩٨ الثانيه:إذا اتفق عيد و جمعه
- ٣٩٨ الثالثه:الخطبتان في العيدين بعد الصلاه
- ٣٩٩ الرابعه:لا ينقل المنبر من الجامع
- ٣٩٩ الخامسه:إذا طلعت الشمس،حرم السفر حتى يصلى صلاه العيد

٤٠٠	الفصل الثالث
٤٠٠	اشاره
٤٠٠	أما الأول سببها
٤٠٣	و أما كيفيتها
٤٠٥	و أما حكمها فمسائله ثلاث
٤٠٥	الأولى: إذا حصل الكسوف في وقت فريضة
٤٠٥	الثانية: إذا اتفق الكسوف في وقت نافله الليل
٤٠٥	الثالثة: يجوز أن يصلى صلاة الكسوف على ظهر الدابه و ماشيا
٤٠٧	الفصل الرابع
٤٠٧	اشاره
٤٠٧	الأول: من يصلى عليه
٤٠٧	الثاني: في المصلى
٤١١	الثالث: في كيفية الصلاة
٤١٧	مسائل خمس
٤١٧	الأولى: من أدرك الإمام في أثناء صلاته تابعه
٤١٧	الثانية: إذا سبق المأموم بتكبيره أو ما زاد
٤١٧	الثالثة: يجوز أن يصلى على القبر يوما و ليله من لم يصل عليه
٤١٩	الرابعة: الأوقات كلها صالحه لصلاه الجنازه
٤١٩	الخامسه: إذا صلى على جنازه بعض الصلاه
٤٢٠	الفصل الخامس في الصلوات المرغبات
٤٢٠	اشاره
٤٢٠	ينقسم على قسمين
٤٢٠	فمنها ما لا يختص وقتا بعينه
٤٢٠	الأولى: صلاه الاستسقاء
٤٢٥	الثانية: صلاه الاستخاره
٤٢٥	و منها ما يختص وقتا معيننا

- الأولى: نافله شهر رمضان ٤٢٥
- الثانية: صلاة ليله الفطر ٤٣١
- الثالثة: صلاة يوم الغدير ٤٣١
- الرابعة ٤٣١
- الخامسة: صلاة ليله المبعث و يومه ٤٣١
- خاتمه ٤٣١
- الركن الرابع فى التوابع ٤٣٤
- اشاره ٤٣٤
- الفصل الأول فى الخلل الواقع فى الصلاة ٤٣٤
- اشاره ٤٣٤
- أما العمد ٤٣٤
- فروع ٤٣٥
- الأول: إذا توضع بماء مغصوب مع العلم بالغصبيه و صلى ٤٣٥
- الثانى: إذا لم يعلم أن الجلد ميتة، فصلّى فيه ثم علم ٤٣٦
- الثالث: إذا لم يعلم أنه من جنس ما يصلّى فيه ٤٣٦
- و اما السهو ٤٣٨
- فإن أخلّ بركن ٤٣٨
- و إن أخلّ بواجب غير ركن ٤٤١
- فالأول: من نسى القراءة، أو الجهر أو الإخفات ٤٤١
- الثانى: من نسى قراءة الحمد حتى قرأ سورة ٤٤٢
- الثالث: من ترك سجده أو التشهد ٤٤٤
- و اما الشك ٤٤٤
- ففيه مسائل ٤٤٤
- الأولى: من شك فى عدد الواجبه الثنائيه أعاد ٤٤٤
- الثانية: إذا شك فى شىء من أفعال الصلاة ثم ذكر ٤٤٤
- تفريع ٤٤٤

- ٤٤٦ الثالثه:إذا شك في أعداد الرباعيه
- ٤٤٧ و مسائله أربع
- ٤٤٧ الاولى:من شك بين الاثنتين و الثلاث بنى على الثلاث
- ٤٤٧ الثانيه:من شك بين الثلاث و الأربع بنى على الأربع
- ٤٤٧ الثالثه:من شك بين الاثنتين و الأربع بنى على الأربع
- ٤٤٧ الرابعه:من شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع بنى على الأربع
- ٤٤٩ و ها هنا مسائل
- ٤٤٩ الاولى:لو غلب على ظنّه أحد طرفى ما شك فيه
- ٤٤٩ الثانيه:هل يتعين فى الاحتياط الفاتحه
- ٤٥٠ الثالثه:لو فعل ما يبطل الصلاه قبل الاحتياط
- ٤٥٠ الرابعه:من سهوا فى سهو لم يلتفت و بنى على صلاته
- ٤٥٢ الخامسه:من شك فى عدد النافله بنى على الأكثر
- ٤٥٣ خاتمه فى سجدة السهو
- ٤٥٤ الفصل الثانى فى قضاء الصلوات
- ٤٥٤ اشاره
- ٤٥٤ أما السبب
- ٤٥٥ و أما القضاء
- ٤٥٧ و أما اللواحق
- ٤٥٨ الاولى:من فاتته فريضه من الخمس غير معيّنه،قضى صباحا
- ٤٥٨ الثانيه:إذا فاتته صلاه معيّنه و لم يعلم كم مَرّه
- ٤٥٨ الثالثه:من ترك الصلاه مَرّه مستحلا
- ٤٥٩ الفصل الثالث فى الجماعه
- ٤٥٩ اشاره
- ٤٥٩ و النظر فى أطراف
- ٤٥٩ الأول
- ٤٦٦ الطرف الثانى ما يعتبر فى الإمام

- الطرف الثالث فى أحكام الجماعة ٤٧٢
- الأولى: إذا ثبت أن الإمام فاسق أو كافر أو على غير طهاره ٤٧٢
- الثانيه: إذا دخل و الامام راع ٤٧٣
- الثالثه: إذا اجتمع خنثى و امرأه ٤٧٣
- الرابعه: إذا وقف الإمام فى محراب داخل ٤٧٣
- الخامسه: لا يجوز للمأموم مفارقه الإمام بغير عذر ٤٧٤
- السادسه: الجماعة جائزه فى السفينه الواحده ٤٧٥
- السابعه: إذا شرع المأموم فى نافله، فأحرم الإمام ٤٧٥
- الثامنه: إذا فاته مع الإمام شىء صلى ما يدركه ٤٧٧
- التاسعه: إذا أدرك الإمام بعد رفعه من الأخيره كبر و سجد معه ٤٧٨
- العاشره: يجوز أن يسلم المأموم قبل الامام ٤٧٨
- الحادي عشره: إذا وقف النساء فى الصف الأخير ٤٧٩
- الثانيه عشره: إذا استناب المسبوق ٤٧٩
- خاتمه فيما يتعلق بالمساجد ٤٧٩
- مسائل ثلاث ٤٨٦
- الأولى: إذا انهدمت الكنائس و البيع ٤٨٦
- الثانيه: الصلاه المكتوبه فى المساجد أفضل ٤٨٦
- الثالثه: الصلاه فى الجامع بمائه ٤٨٦
- الفصل الرابع فى صلاه الخوف و المطارده ٤٨٨
- اشاره ٤٨٨
- صلاه الخوف ٤٨٨
- أما الشروط ٤٨٩
- و أما كيفيتها ٤٨٩
- و أما أحكامها ٤٩١
- الأولى: كل سهو يلحق المصلين فى حال متابعتهم لا حكم له ٤٩٢
- الثانيه: أخذ السلاح واجب فى الصلاه ٤٩٢

٤٩٣	الثالثه:إذا سها الامام سهوا يوجب السجدين
٤٩٣	و أما صلاه المطارده
٤٩٤	فروع
٤٩٤	الأول:إذا صلى موميا فأمن،أتم صلاته
٤٩٥	الثاني:من رأى سوادا فظننه عدوا فقصّر
٤٩٥	الثالث:إذا خاف من سيل أو سبع
٤٩٥	تتمه
٤٩٥	الفصل الخامس
٤٩٥	اشاره
٤٩٥	أما الشروط فسته
٤٩٥	الأول:اعتبار المسافه
٤٩٨	الشرط الثاني:قصد المسافه
٤٩٩	الشرط الثالث:أن لا يقطع السفر بإقامه في أثنائه
٥٠١	الشرط الرابع:أن يكون السفر سائغا
٥٠٢	الشرط الخامس:أن لا يكون سفره أكثر من حضره
٥٠٣	الشرط السادس:تواري الجدران و خفاء الأذان
٥٠٥	و أما القصر
٥٠٨	و أما اللواحق فمسائل
٥٠٨	الأولى:إذا خرج الى مسافه فمنعه مانع
٥٠٨	الثانيه:لو خرج الى مسافه فردته الريح
٥٠٨	الثالثه:إذا عزم على الإقامه في غير بلده عشره أيام
٥١٠	الرابعه:من دخل في صلاته بنيه القصر
٥١١	الخامسه:الاعتبار في القضاء بحال فوات الصلاه
٥١١	السادسه:إذا نوى المسافه و خفى عليه الأذان و قصر
٥١١	السابعه:إذا دخل وقت نافله الزوال فلم يصلّ و سافر
٥١٢	كتاب الزكاه

٥١٢	اشاره
٥١٤	الأول
٥١٤	اشاره
٥١٤	النظر الأول في من تجب عليه
٥٢١	النظر الثاني
٥٢١	اشاره
٥٢٣	القول في زكاه الانعام
٥٢٣	أما الشرائط فأربعة
٥٢٣	الأول:اعتبار النصب
٥٢٧	الشرط الثاني:السوم
٥٢٨	الشرط الثالث:الحول
٥٣٢	الشرط الرابع:ألا تكون عوامل
٥٣٢	و أما الفريضة فيقف بيانها على مقاصد
٥٣٢	الأول:الفريضة في الإبل شاه في كل خمسه
٥٣٤	الثاني:في الابدال
٥٣٦	الثالث:في أسنان الفرائض
٥٣٨	و أما اللواحق
٥٤٣	القول في زكاه الذهب و الفضة
٥٤٣	النصاب
٥٤٥	الشروط
٥٤٦	و أما أحكامها
٥٤٦	الأولى:لا اعتبار باختلاف الرغبه مع تساوى الجوهرين
٥٤٦	الثانية:الدراهم المغشوشه لا زكاه فيها
٥٤٨	الثالثه:إذا كان معه دراهم مغشوشه
٥٤٨	الرابعه:مال القرض ان تركه المقترض بحاله حولا
٥٥٠	الخامسه:من دفن مالا و جهل موضعه

- السادسه:إذا ترك نفقه لأهله فهى معرضه للإتلاف ٥٥١
- السابعه:لا تجب الزكاه حتى يبلغ كل جنس نصابا ٥٥١
- القول فى زكاه الغلات ٥٥١
- أما الأول فى الجنس ٥٥١
- و أما الشروط ٥٥٣
- و أما اللواحق ٥٥٦
- الأولى:كل ما سقى سيحاً أو بعلاً أو عذبا ففيه العشر ٥٥٦
- الثانيه:إذا كان له نخيل أو زروع فى بلاد متباعده ٥٥٨
- الثالثه:إذا كان له نخل تطلع مره،و أخرى تطلع مرتين ٥٥٨
- الرابعه:لا يجزى أخذ الرطب عن التمر ٥٥٨
- الخامسه:إذا مات المالك و عليه دين ٥٥٩
- السادسه:إذا ملك نخلا قبل أن يبدو صلاح ثمرته فالزكاه عليه ٥٦٠
- السابعه:حكم ما يخرج من الأرض مما يستحب فيه الزكاه ٥٦١
- القول فى مال التجاره ٥٦١
- أما الأول البحث فى مال التجاره ٥٦١
- و أما الشروط فتلاته ٥٦٢
- الأول:النصاب ٥٦٢
- الثانى:ان يطلب برأس المال أو زياده ٥٦٣
- الثالث:الحول ٥٦٣
- و أما أحكامه ٥٦٤
- الأولى:زكاه التجاره يتعلق بقيمه المتاع لا بعينه ٥٦٤
- تفريع ٥٦٥
- الثانيه:إذا ملك أحد النصب الزكائيه للتجاره ٥٦٥
- الثالثه:لو عاوض أربعين سائمه بأربعين سائمه للتجاره ٥٦٦
- الرابعه:إذا ظهر فى مال المضاربه الربح ٥٦٨
- الخامسه:الدين لا يمنع من زكاه التجاره ٥٦٩

- ٥٦٩ ثم يلحق بهذا الفصل مسألتان
- ٥٦٩ الأولى:العقار المتخذ للنماء يستحب الزكاه فى حاصله
- ٥٧٠ الثانيه:الخيال إذا كانت إنائا سائمه و حال عليها الحول
- ٥٧٠ النظر الثالث فى من تصرف إليه،و وقت التسليم،و النيه
- ٥٧٠ اشاره
- ٥٧٠ القول فى من تصرف إليه
- ٥٧٠ الأول:أصناف المستحقين للزكاه سبعة
- ٥٧٠ الفقراء و المساكين
- ٥٧٥ و العاملون
- ٥٧٦ و المؤلفه قلوبهم
- ٥٧٧ و فى الرقاب
- ٥٧٩ و الغارمون
- ٥٨١ و فى سبيل الله
- ٥٨٣ و ابن السبيل
- ٥٨٤ القسم الثانى فى أوصاف المستحق
- ٥٨٤ الوصف الأول:الإيمان
- ٥٨٥ الوصف الثانى:العداله
- ٥٨٦ الوصف الثالث:ألا يكون مقن تجب نفقته على المالك
- ٥٨٧ الوصف الرابع:ان لا يكون هاشميا
- ٥٨٨ القسم الثالث:فى المتولى للإخراج
- ٥٩٢ القسم الرابع:فى اللواحق
- ٥٩٢ الأولى:إذا قبض الإمام أو الساعى الزكاه
- ٥٩٣ الثانيه:إذا لم يجد المالك لها مستحقا
- ٥٩٣ الثالثه:المملوك الذى يشتري من الزكاه
- ٥٩٤ الرابعه:إذا احتاجت الصدقه إلى كيل أو وزن
- ٥٩٤ الخامسه:إذا اجتمع للفقير سببان أو ما زاد

- السادسه:أقل ما يعطى الفقير ٥٩٤
- السابعه:إذا قبض الإمام الزكاه ٥٩٤
- الثامنه:يكره أن يملك ما أخرجه فى الصدقه اختيارا ٥٩٧
- التاسعه:يستحب أن يوسم نعم الصدقه فى أقوى موضع منها ٥٩٧
- القول فى وقت التسليم ٥٩٨
- فروع ٦٠٠
- الأول:لو دفع إليه شاه،فزادت زياده متصله ٦٠٠
- الثانى:لو نقصت، ٦٠١
- الثالث:إذا استغنى بعين المال ثمّ حال الحول ٦٠٢
- القول فى النيه ٦٠٢
- فروع ٦٠٤
- القسم الثانى ٦٠٦
- اشاره ٦٠٦
- الأول:فى من تجب عليه ٦٠٦
- اشاره ٦٠٦
- تجب الفطره بشروط ثلاثه ٦٠٦
- الأول:التكليف ٦٠٦
- الثانى:الحريه ٦٠٩
- الثالث:الغنى ٦٠٩
- مسائل ثلاث ٦١١
- الاولى:من بلغ قبل الهلال،أو أسلم،أو زال جنونه،أو ملك ما يصير به غنيا ٦١١
- الثانيه:الزوجه و المملوك تجب الزكاه عنهما ٦١١
- الثالثه:كل من وجبت زكاته على غيره سقطت عنه ٦١٣
- فروع ٦١٣
- الأول:ان كان له مملوك غائب يعرف حياته ٦١٣
- الثانى:إذا كان العبد بين شريكين فالزكاه عليهما ٦١٣

- ٦١٥ الثالث: لو مات المولى و عليه دين
- ٦١٥ الرابع: إذا أوصى له بعبد ثم مات الموصى
- ٦١٧ الثانى: فى جنسها، و قدرها
- ٦١٨ الثالث: فى وقتها
- ٦٢٠ الرابع: فى مصرفها
- ٦٢٢ كتاب الخمس
- ٦٢٢ اشاره
- ٦٢٤ الفصل الأول فى ما يجب فيه
- ٦٢٤ اشاره
- ٦٢٤ و هو سبعة
- ٦٢٤ اشاره
- ٦٢٤ الأول: غنائم دار الحرب
- ٦٢٥ الثانى: المعادن
- ٦٢٦ الثالث: الكنوز
- ٦٣٠ تقريع
- ٦٣٠ الرابع: كل ما يخرج من البحر بالغوص
- ٦٣١ تقريع
- ٦٣١ الخامس: ما يفضل عن مئونه السنه له و لعياله
- ٦٣٣ السادس: إذا اشترى الدقى أرضا من مسلم وجب فيها الخمس
- ٦٣٣ السابع: الحلال إذا اختلط بالحرام و لا يتميز
- ٦٣٤ فروع
- ٦٣٤ اشاره
- ٦٣٤ الأول: الخمس يجب فى الكنز
- ٦٣٤ الثانى: لا يعتبر الحول فى شىء من الخمس
- ٦٣٥ الثالث: إذا اختلف المالك و المستأجر فى الكنز
- ٦٣٥ الرابع: الخمس يجب بعد المؤنه

الفصل الثاني في قسمته ٦٣٦

اشاره ٦٣٦

ثلاثة للنبي صلى الله عليه و آله و سلم ٦٣٦

و ثلاثة للأيتام و المساكين و أبناء السبيل ٦٣٦

اشاره ٦٣٦

و هنا مسائل ٦٣٧

الأولى:مستحق الخمس هو من ولده عبد المطلب ٦٣٧

الثانية:هل يجوز أن يخصّ بالخمس طائفه؟ ٦٣٩

الثالثه:يقسم الإمام على الطوائف الثلاث،قدر الكفايه ٦٣٩

الرابعه:ابن السبيل لا يعتبر فيه الفقر ٦٤٠

الخامسه:لا يحل حمل الخمس(٢) إلى غير بلده مع وجود المستحق ٦٤٠

السادسه:الإيمان معتبر في المستحق على تردد ٦٤١

و يلحق بذلك مقصدان ٦٤١

اشاره ٦٤١

الأول:في الأنفال ٦٤١

الثاني:في كيفية التصرف في مستحقه ٦٤٣

اشاره ٦٤٣

الأولى:لا يجوز التصرف في ذلك بغير إذنه ٦٤٣

الثانية:إذا قاطع الإمام على شيء من حقوقه ٦٤٣

الثالثه:ثبت إباحه المناكح و المساكين و المتاجر في حال الغيبه ٦٤٥

الرابعه:ما يجب من الخمس يجب صرفه إليه مع وجوده ٦٤٥

الخامسه:يجب أن يتولى صرف حصه الإمام في الأصناف الموجودين ٦٤٦

تعريف مركز ٦٤٧

سرشناسه : شهيد ثانی، زين الدين على، ق ٩٦٦ - ٩١١

عنوان و نام پديد آور : مسالك الافهام الى تنقيح شرايع الاسلام [محقق حلي]: الفهارس العامه/ تاليف زين الدين بن على العالمی "شهيد ثانی"؛ تحقيق و نشر موسسه المعارف الاسلاميه

مشخصات نشر : قم: موسسه المعارف الاسلاميه، ١٤٢٣ق. = ١٣٨١.

مشخصات ظاهري : ص ٤٤٨

فروست : (بنیاد معارف اسلامی ٤٧)

شابك : ٩٦٤-٧٧٧٧-٢٧-٢(ج.١٦)؛ (دوره)؛ (دوره)

يادداشت : جلد شانزدهم "مسالك الافهام الى تنقيح شرايع الاسلام" الفهارس می باشد

يادداشت : عربي.

يادداشت : عنوان روی جلد: الفهارس مسالك الافهام الى تنقيح شرايع الاسلام.

يادداشت : کتابنامه

عنوان روی جلد : الفهارس مسالك الافهام الى تنقيح شرايع الاسلام.

موضوع : شهيد ثانی، زين الدين على، ٩٦٦ - ٩١١ق. مسالك الافهام الى تنقيح شرايع الاسلام -- فهرستها

موضوع : محقق حلي، جعفر بن حسن، ٦٧٦ - ٦٠٢ق. شرايع الاسلام في مسائل الحلال والحرام -- نقد و تفسير

موضوع : فقه جعفری -- قرن ٧

شناسه افزوده : محقق حلي، جعفر بن حسن، ٦٧٦ - ٦٠٣ق. شرايع الاسلام في مسائل الحلال و الحرام. شرح

شناسه افزوده : بنیاد معارف اسلامی

رده بندی کنگره : BP182/م3ش ٤٠٧٢ ١٣٨١

رده بندی ديويي : ٢٩٧/٣٤٢ م ٣٣١ش/ش ش

شماره کتابشناسی ملی : م ۸۲-۴۳۱۸

ص: ۱

اشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ص: ٢

نبذه من أحوال الشهيد و ترجمته

قلّما يوجد الزمان بشخصيات كشيخنا الشهيد-قدس الله روحه-جامعه لمختلف الفضائل و الكمالات الإنسانية. و قلّما يجد الباحث بين العلماء و السلف الصالح من يكون له هذا النصيب الوافر من التوفيقات الربّانية. و حقاً أنّ الإنسان عند ما يقرأ في التاريخ أحوال الشهيد و أمثاله-و عزّ له المثل-ليجد في نفسه حقاره و صغارا، و يتخاذل عن الترفع لبلوغ هذه القمّه، و في نفس الوقت، يشعر بالعزّه و الكرامه، و تطمئن نفسه إذا كان مهتديا بهديهم و سالكا سبيلهم.

و البحث عن أحوال هؤلاء العظماء، ينبغي بل يجب، لا للشكر و الثناء على ما أسدوه على المجتمع البشري و الدين و رجاله و العلم و ذويه من نعم سابغه و أياد محموده فحسب، بل ليستضيء السالك المتعلّم على سبيل الرشاد في سبيله الخطير و طريقه المظلم، بأنوار هداياتهم و يستعبر بما خلّفوه من عبر، و يتبع ما تركوه من أثر و يجعل نصب عينيه ما نصبوه من أمثوله.

و ان شيخنا الشهيد السعيد لمن أروع المثل في السلف الصالح الذي ينبغي أن يقتفى أثره و يتأسى به. و لئن كان التمثل و التشبه بالأئمه المعصومين عليهم السلام تماما و كامالا كالمستحيل علينا، فإن التمثل بأمثال الشهيد،

صعب جدًا لا يستطيع أن يدّعيه إلا من شملته العناية الإلهية.

و من هنا نستطيع أن نستخلص أن الهدف الاسمى من ترجمه العلماء الأبرار من أمثال شيخنا المترجم له، أنّما هو التّخلق بأخلاقهم و اتباع آثارهم بقدر الإمكان. اذن فلا يهّمنا من البحث، الجوانب التاريخيّة المحضه التى لا تؤثر فى هذه المهمّة كالبحت عن أن اسمه «زين الدين» و أن أباه «على» أم أن «زين الدين» لقبه و اسمه «على» كما توهم و الصحيح هو الأول، أو البحت عن وجه تسميته ب«ابن الحاجه» و انه اسمه أو اسم أبيه أو جده، و انه بتشديد الجيم أو بتخفيفه أو أنّ الصحيح «ابن الحجّه» بضم الحاء أو بفتحه و تشديد الجيم مخفف الحاجه و أمثال ذلك ممّا تعرّض له بعض المترجمين له، و كذلك البحت عن وجه تسميته بالبحاريرى و الطلوسى و غير ذلك مما ذكره، فلا نتعرّض لأمثال ذلك إلا بنحو الإشاره فى بعض الموارد.

هو: زين الدين بن نور الدين علي بن أحمد بن جمال الدين بن تقى الدين صالح بن مشرف العاملى. هكذا ورد فى رساله ابن العودى (١)، و هو تلميذه و أقرب الناس اليه، و كذا ورد فى إجازته -قدس سرّه- للشيخ حسين عبد الصّمد -والد شيخنا البهائى- على ما ورد فى البحار (٢)، إلا أن فيها بدل «مشرف»، «مشرف». و لكن الوارد فى كثير من الكتب «مشرف» فيقوى احتمال التصحيف فى البحار.

و ذكر فى آخر الإجازة (٣): «و كتب هذه الأحرف بيده الفانيه زين الدين بن علي بن أحمد شهر بابن الحاجه.» و أعقبه العلامة المجلسى -رحمه الله-

ص: ١٠

١-١) الدر المنثور ٢: ١٥١.

٢-٢) بحار الأنوار ١٤٧: ١٠٥.

٣-٣) ص ١٧١.

بقوله: «أقول: قد نقلتها من خط نقل من خطه قدّس الله روحه.» ولكن ورد في النسب إضافات في أمل الآمل (١) و زاد عليه في أعيان الشيعة (٢) و كذا في روضات الجنّات (٣).

١-١) أمل الآمل ٨٥:١.

٢-٢) أعيان الشيعة ١٤٣:٧.

٣-٣) روضات الجنّات ٣٥٢:٣.

من حسن الحظ أن ترجم له تلميذه الفاضل الشيخ محمد بن علي بن الحسن العودي الجزيني في رساله مستقله سمّاهها «بغيه المرید في الكشف عن أحوال الشهيد» ولكنه مع الأسف ذهب فيما ذهب من الكتب و لم يبق منه إلا ما وقع في يد العالم الفاضل حفيد شيخنا الشهيد: علي بن محمد بن الحسن بن زين الدين «الشهيد الثاني» فأودعه في كتابه «الدّر المنثور».

و قد ذكر ابن العودی في سجایا الشهيد و خصائله الکریمه ما خلاصته:

«انه لم يصرف لحظه من عمره الا في اكتساب فضيله، و وزّع أوقاته على ما يعود نفعه في اليوم و الليله. أما النهار ففي تدريس و مطالعه و تصنيف و مراجعه، و أمّا الليل فله فيه استعداد كامل لتحصيل ما يبتغيه من الفضائل.

هذا مع غايه اجتهاده في التوجّه إلى مولاه و قيامه بأوراد العباده، حتى يكلّ قدماه، و هو مع ذلك قائم بالنظر في أحوال معيشته على أحسن نظام، و قضاء حوائج المحتاجين بآتمّ قيام. ان رآه الناظر على أسلوب ظنّ أنه ما تعاطى سواه و لم يعلم أنّه بلغ من كلّ فنّ منتهاه.

و لقد كان مع علوّ رتبته و سموّ منزلته، على غايه من التواضع و لين الجانب. إذا اجتمع بالأصحاب، عدّ نفسه كواحد منهم. و لقد شاهدت منه سنه و رودي إلى خدمته أنه كان ينقل الحطب على حمار في الليل

لعياله، و يصلّي الصّبح في المسجد و يشتغل بالتدريس بقيه نهاره، فلما شعرت منه بذلك، كنت أذهب معه بغير اختياره و كنت أستفيد من فضائله و أرى من حسن شمائله ما يحملني على حبّ ملازمته و عدم مفارقتة. و كان يصلّي العشاء جماعه و يذهب لحفظ الكرم، و يصلّي الصّبح في المسجد و يجلس للتدريس و البحث.

و كان شيخنا يتعاطى جميع مهمّاته بقلبه و بدنه. حتى انه ما كان يعجبه تدبير أحد في أموره. و مع ذلك كلّه فقد كان غالب الزمان في الخوف الموجب لإتلايف النفس و التّستر و الاختفاء الذي لا يسع الإنسان معه أن يفكّر في مسأله من الضّروريات البدهيّه. و سيأتي في عده تصانيفه ما ظهر عنه في زمن الخوف من غزاره العلوم المشبهه بنفائس الجواهر المنظوم.

و أما شكله فقد كان ربعه من الرجال في القامه، معتدل الهامه، و في آخر أمره كان الى السّمين أميل، بوجه صبيح مدوّر و شعر سبط يميل إلى الشقره، أسود العينين و الحاجبين، له خال على أحد خديه و آخر على أحد جبينه، أبيض اللون، لطيف الجسم، عبل الذراعين و السّاقين، كأنّ أصابع يديه أقلام فضّه، إذا نظر الناظر في وجهه و سمع عدوبه لفظه، لم تسمح نفسه بمفارقتة و تسلى عن كل شيء بمخاطبته، تمتلئ العيون من مهابتة و تبتهج القلوب لجلالته. و ايم الله انه لفوق ما وصفت و قد اشتمل من حميد الخصال على أكثر مما ذكرت (١).

الشهيد يترجم نفسه

نقل ابن العودى فى رسالته هذه، الترجمة عن خط الشهيد-قدس الله نفسه-، وفيه من تاريخ ولادته وحياته و أسفاره و جولاته العلميه و سعه ثقافته

ص: ١٢

و أسماء أساتذته من العامه و الخاصه و شؤون اخرى من حياته المليئه بالعبر و الكرامات ما يغنيا عن نقل غيره. فرأينا أن نقله هنا تماما لمزيد الفائدة.

قال قدس سره:

«هذه جمله من أحوالى و تصرف الزمان بى فى عمرى و تاريخ بعض المهمات التى اتفقت لى».

كان مولدى فى يوم الثلاثاء، ثالث عشر شوال سنة إحدى عشره و تسعمائه (٩١١) من الهجره النبويه، و لا أحفظ مبدأ اشتغالى بالتعلم، لكن كان ختمى لكتاب الله العزيز سنة عشرين و تسعمائه (٩٢٠) من الهجره النبويه و سنى إذ ذاك تسع سنين، و اشتغلت بعده بقراءه الفنون العربيه و الفقه على الوالد قدس الله سره، الى أن توفى فى العشر الأوسط من شهر رجب يوم الخميس سنة خمس و عشرين و تسعمائه (٩٢٥) و كان من جمله ما قرأته عليه من كتب الفقه «النافع مختصر الشرائع» و «اللمعه الدمشقيه».

ثم ارتحلت فى تلك السنه مهاجرا فى طلب العلم الى «مبس»، و كان ابتداء الانتقال فى شهر شوال من السنه المذكوره، و اشتغلت على شيخنا الجليل الشيخ على بن عبد العالى قدس الله سره - من تلك السنه إلى أواخر سنه ثلاث و ثلاثين و تسعمائه (٩٣٣) و كان من جمله ما قرأته عليه: «شرائع الإسلام» و «الإرشاد» و أكثر «القواعد».

ثم ارتحلت فى شهر ذى الحجه إلى «كرك نوح» عليه السلام و قرأت بها على المرحوم المقدس السيد حسن بن السيد جعفر، جمله من الفنون، و كان مما قرأته عليه «قواعد ابن ميثم البحرانى» فى الكلام و «التهديب» فى أصول الفقه و «العمده الجليله فى الأصول الفقهيّه» من مصنفات السيد المذكور و «الكافيه» فى النحو، و سمعت جمله من الفقه و غيره من الفنون.

ثم انتقلت إلى «جبع» و طنى الأول زمن الوالد فى شهر جمادى الآخره سنة أربع و ثلاثين (٩٣٤)، و أقمت بها مشتغلا بمطالعه العلم و المذاكره إلى سنه

ثم ارتحلت إلى «دمشق» و اشتغلت بها على الشيخ الفاضل المحقق الفيلسوف شمس الدين محمد بن مكي، فقرأت عليه من كتب الطب، شرح الموجز التفليسي و«غايه القصد في معرفه الفصد» من مصنفات الشيخ المبرور المذكور، و«فصول الفرغانى» فى الهيئه و بعض «حكمه الإشراق» للسهروردي، و قرأت فى تلك المدّه بها على المرحوم الشيخ احمد بن جابر «الشاطبيه» فى علم القراءات، و قرأت عليه القرآن بقراءه نافع و ابن كثير و أبى عمرو و عاصم.

ثم رجعت الى «جبع» سنه (٩٣٨) و بها توفى شيخنا الشيخ شمس الدين المذكور و شيخنا المتقدم الأعلى الشيخ على فى شهر واحد و هو شهر جمادى الاولى، و كانت وفاه شيخنا السيد حسن، سادس شهر رمضان سنه (٩٣)، و أقمت بالبلده المذكوره إلى تمام سنه (٩٤١).

و رحلت إلى مصر فى أول سنه (٩٤٢) لتحصيل ما أمكن من العلوم، و اجتمعت فى تلك السفره بجماعه كثيره من الأفاضل، فأول اجتماعى بالشيخ شمس الدين بن طولون الدمشقى الحنفى، و قرأت عليه جمله من الصحيحين و أجازنى روايتهما مع ما يجوز له روايته فى شهر ربيع الأول من السنه المذكوره.

و كان وصولى إلى مصر يوم الجمعة منتصف شهر ربيع الآخر من السنه المتقدمه، و اشتغلت بها على جماعه، منهم:

- الشيخ شهاب الدين أحمد الرملى الشافعى: قرأت عليه «منهاج النووى» فى الفقه و أكثر «مختصر الأصول» لابن الحاجب و شرح العضدى مع مطالعه حواشيه منها السّعديه و الشريفيه. و سمعت عليه كتباً كثيره فى الفنون العربيه و العقليه و غيرهما، فمنها شرح التلخيص المختصر فى المعانى و البيان لملا سعد الدين، و منها شرح تصريف العربى و منها شرح الشيخ المذكور لورقات امام الحرمين الجوينى فى أصول الفقه و توضيح ابن هشام فى النحو و غير ذلك مما

يطول ذكره. و أجازني اجازة عامه بما يجوز له روايته، سنه (٩٤٣).

و منهم الملاء حسين الجرجاني: قرأنا عليه جملة من «شرح التجريد» للملاء على القوشجي مع حاشيه ملاء جلال الدين الدواني و «شرح أشكال التأسيس» في الهندسه لقاضي زاده الرومي و «شرح الجعيني» في الهيئه له.

و منهم الملاء محمد الأسترابادي: قرأنا عليه جملة من «المطول» مع حاشيه السيد الشريف و «الجامي» شرح الكافيه.

و منهم الملاء محمد الكيلاني: سمعنا عليه جملة من المعاني و المنطق.

و منهم الشيخ شهاب الدين بن النجار الحنبلي: قرأت عليه جميع «شرح الشافيه» للجاربردي و جميع «شرح الخزرجيه» في العروض و القوافي للشيخ زكريا الأنصاري و سمعت عليه كتبا كثيره في الفنون و الحديث منها: الصحيحان، و أجازني جميع ما قرأت و سمعت و ما يجوز له روايته في السنه المذكوره.

و منهم الشيخ أبو الحسن البكري: سمعت عليه جملة من الكتب في الفقه و التفسير و بعض شرحه على المنهاج.

و منهم الشيخ زين الدين الحري المالكي: قرأت عليه «ألفيه ابن مالك».

و منهم الشيخ المحقق ناصر الدين اللقاني المالكي، محقق الوقت و فاضل تلك البلده. لم أر بالديار المصريه أفضل منه في العلوم العقلية و العربية. سمعت عليه «البيضاوي» في التفسير و غيره من الفنون.

و منهم الشيخ ناصر الدين الطلاوي الشافعي: قرأت عليه القرآن بقراءه أبي عمرو و رساله في القراءات من تأليفه.

و منهم الشيخ شمس الدين محمد أبي النجا النحاس (١) قرأت عليه «الشاطبيه» في القراءات و القرآن العزيز للأئمه السبعه، و شرعت ثانيا أقرأ عليه

ص: ١٥

(١ - ١) كذا في الدر المنثور و لم نجد له ترجمه لنحقق عن اسمه.

للعشره و لم أكمل الختم بها.

و منهم الشيخ الفاضل الكامل عبد الحميد السهمودي قرأت عليه جملة صالحه من الفنون، و أجازني إجازة عامه.

و منهم الشيخ شمس الدين محمد بن عبد القادر الفرضي الشافعي:

قرأت عليه كتبا كثيره في الحساب الهوائي، و «المرشده» في حساب الهندر الغباري، و «الياسمينيه» و شرحها في علم الجبر و المقابله. و «شرح المقنع» في علم الجبر و المقابله. و سمعت عليه بعض شرح «الوسيله». و أجازني إجازة عامه.

و سمعت بالبلد المذكور من جملة متكثره من المشايخ يطول الخطب بتفصيلهم، و منهم الشيخ عميره، الشيخ شهاب الدين بن عبد الحق و الشيخ شهاب الدين البلقيني و الشيخ شمس الدين الديروطي و غيرهم.

ثم ارتحلت من مصر الى الحجاز الشريف سابع عشر شهر شوال سنة (٩٤٣) و رجعت إلى وطني الأول بعد قضاء الواجب من الحج و العمره و التمتع بزياره النبي و آله و أصحابه صلوات الله عليهم. و وصلت رابع عشر شهر صفر سنة (٩٤٤)، و أقمت بها إلى سنة ست و أربعين (٩٤٦).

و سافرت إلى العراق لزياره الأئمه عليهم السلام و كان خروجي سابع عشر شهر ربيع الآخر سنة (٩٤٦) و رجوعي خامس عشر شهر شعبان منها.

و سافرت لزياره بيت المقدس، منتصف ذي الحجه سنة (٩٤٨)، و اجتمعت في تلك السفره بالشيخ شمس الدين بن أبي اللطف المقدسي، و قرأت عليه بعض صحيح البخاري و بعض صحيح مسلم و أجازني إجازة عامه. ثم رجعت إلى الوطن الأول المتقدم و أقمت به إلى أواخر سنة احدى و خمسين (٩٥١) مشغلا بمطالعه العلم و مذاكرته مستفرغا و سعي في ذلك.

ثم برزت إلى الأوامر الإلهيه و الإشارات الربانيه بالسفر إلى جهه الروم و الاجتماع بمن فيها من أهل الفضائل و العلوم و المتعلق بسطان الوقت و الزمان، السلطان سليمان بن عثمان، و كان ذلك على خلاف مقتضى الطبع

و سياق الفهم، لكن ما قدّر، لا تصل إليه الفكره الكليه و المعرفه القليله من أسرار الحقائق و أحوال العواقب. و الكيس الماهر هو المستسلم فى قبضه العالم الخبير القاهر، الممثل لأوامره الشريفه، المنقاد إلى طاعته المنيفه، كيف لا و أنما يأمر بمصلحه تعود على المأمور مع اطلاع على دقائق عواقب الأمور و هو الجواد المطلق و الرحيم المحقق. و الحمد لله على انعامه و إحسانه و امتنانه، و الحمد لله الذى لا ينسى من ذكره و لا يهمل من غفل عنه و لا يؤاخذ من صدف عن طاعته بل يقوده إلى مصلحته و يوصله إلى بغيته.

و كان الخروج إلى السيفر المذكور- بعد بواذر الأوامر به و النواهى عن تركه و التخلف عنه و تأخيره إلى وقت آخر- ثانى عشر شهر ذى الحجه الحرام سنه (٩٥١)، و أقمت بمدينة «دمشق» بقيه الشهر، ثم ارتحلت إلى «حلب» و وصلت إليها يوم الأحد سادس عشر شهر المحرم سنه (٩٥٢)، و أقمت بها إلى السابع من شهر صفر من السنه المذكوره.

و من غريب ما اتفق لنا بحلب، أنا أزمعنا عند الدخول إليها على تخفيف الإقامة بها بكل ما أمكن و لم ننو الإقامة، فخرجت قافله إلى الروم على الطريق المعهود المارّ بمدينة «أذنه» فاستخرنا الله على مرافقتها فلم يخرننا، فكان قد تهيأ بعض طلبه العلم من أهل الروم إلى السفر على طريق «ملوقات» و هو طريق غير مسلوک غالباً لقاصد قسطنطينيه، و ذكروا أنه قد تهيأ قافله للسفر على الطريق المذكور، فاستخرنا الله تعالى على السيفر معهم، فأخار به فتأخر سفرهم و ساءنا ذلك، فتفألت بكتاب الله تعالى على الصبر و انتظارهم، فظهر قوله تعالى:

وَ اصْبِرْ نَفْسَکَ مَعَ الَّذِینَ یَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاهِ وَ الْعِشَیِّ یُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَ لَا تَعِدُ عَیْنَکَ عَنْهُمْ (١) فاطمأنت النفس لذلك، و خرجت قافله أخرى من طریق «أذنه» و أشار الأصحاب برفقتهم لما يظهر من مناسبتهم، فاستخرت الله تعالى

ص: ١٧

على صحبتهم، فلم يظهر خيره، و تَفَأَلَتْ بكتابِ اللَّهِ تعالى على انتظار الرفقه الاولى و ان تأخروا كثيرا، فظهر قوله تعالى وَ مَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ . فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ثُمَّ خَرَجَتْ قَافِلُهُ أُخْرَى عَلَى طَرِيقِ «أَذْنِهِ» فَاسْتَخَرْتَ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى الْخُرُوجِ مَعَهَا فَلَمْ يَظْهَرْ خَيْرُهُ، فَضَقَّتْ لذلِكَ ذُرْعًا وَ سَمِئَتْ الْإِقَامَةَ، وَ تَفَأَلَتْ بكتابِ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذلِكَ، فظهر قوله تعالى وَ اتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَ اصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ وَ هُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ (١) ثُمَّ خَرَجَتْ قَافِلُهُ رَابِعَهُ عَلَى الطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ، فَاسْتَخَرْتَ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى رِفْقَتِهَا، فَلَمْ يَظْهَرْ خَيْرُهُ. وَ كَانَتْ الْقَافِلَةُ الَّتِي أَمَرْنَا بِالسَّفَرِ مَعَهَا تَسُوفُنَا بِالسَّفَرِ يَوْمًا وَ تَكْذِبُ كَثِيرًا فِي أَخْبَارِنَا، فَفَتَحْتَ الْمَصْحَفَ صَبِيحَهُ يَوْمَ السَّبْتِ وَ تَفَأَلْتَ بِهِ فظهر قوله تعالى وَ تَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ (٢). فَتَعَجَّبْنَا مِنْ ذلِكَ غَايَةَ الْعَجَبِ وَ قَلْنَا إِنْ كَانَتْ الْقَافِلَةُ تَسَافِرُ فِي هَذَا الْيَوْمِ فَهُوَ مِنْ أَعْجَبِ الْأُمُورِ وَ أَعْرَبِهَا وَ أَتَمَّ الْبَشَائِرِ بِالْخَيْرِ وَ التَّوْفِيقِ، فَأَرْسَلْنَا بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَسْتَعْلَمُ الْخَيْرَ، فَقَالُوا لَهُ: اذْهَبْ إِلَى أَصْحَابِكَ وَ احمِلُوا «امتعتكم» ففي هذا اليوم نخرج. فحمدنا الله تعالى على هذه النعم العظيمة و المنن الجسيمه التي لا نقدر على شكرها.

ثمَّ بعد ذلك ظهر لاقامتنا بحلب تلك المده فوائد و اسرار لا يمكن حصرها، و ظهر لسفرنا على الطريق المذكور أيضا فوائد و أسرار و خيرات لا تحصى، و أقلها أنه بعد ذلك بلغنا مَمَّنْ سَافِرٌ عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقِ الَّتِي نَهَيْنَا عَنْهَا أَنْ عَلِيقَ الدَّوَابِّ وَ زَادَ النَّاسَ كَانَ فِي غَايَةِ الْقَلْبِ وَ الصَّعُوبَةِ وَ الْغَلَاءِ الْعَظِيمِ، حَتَّىٰ أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الْعَلِيقَةَ الْوَاحِدَةَ بِعِشْرَةِ دِرَاهِمٍ عَشْمَانِيَّةٍ، وَ احْتِاجُوا مَعَ ذلِكَ إِلَى حَمْلِ الزَّادِ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ لِعَدَمِ وَجُودِهِ فِي الطَّرِيقِ، لَا لِلدَّوَابِّ وَ لَا لِلْإِنْسَانِ، فَلَوْ نَسَافَرُ فِي تِلْكَ الطَّرِيقِ، لَا تَجِدُ عَلَيْنَا ضَرَرَ عَظِيمٍ لَا يَوْصَفُ، بَلْ لَا يَفِي جَمِيعَ مَا كَانَ بِيَدِنَا مِنَ الْمَالِ بِالصَّرْفِ فِي الطَّرِيقِ.

ص: ١٨

١-١) يونس: ١٠٩.

٢-٢) الأنبياء: ١٠٣.

و كان وصولنا إلى مدينه قسطنطينيه يوم الاثنين، سابع عشر من شهر ربيع الأول من السنه السّابعه و هى سنه (٩٥٢)، و وفق الله تعالى لنا منزلا حسنا وقفا من أحسن مساكن البلد قريبا إلى جميع أغراضنا، و بقيت بعد وصولي ثمانيه عشر يوما لا اجتماع بأحد من الأعيان، ثم اقتضى الحال ان كتبت فى هذه الأيام رساله جيده تشتمل على عشره مباحث جليله، كلّ بحيث فى فنّ من الفنون العقلية و الفقهيه و التفسير و غيرها، و أوصلتها إلى قاضى العسكر و هو محمد بن قطب الدين بن محمد بن محمد بن قاضى زاده الرّومى، و هو رجل فاضل أديب عاقل لبيب، من أحسن الناس خلقا و تهذيبا و أدبا، فوقعته منه موقعا حسنا و حصل لى بسبب ذلك منه حظّ عظيم، و أكثر من تعريفى و الثناء علىّ، و اتفق فى خلال المده بينى و بينه مباحثه فى مسائل كثيره من الحقائق.

ففى اليوم الثانى عشر من اجتماعى به، أرسل إلى الدفتر المشتمل على الوظائف و المدارس و بذل لى ما أختاره، و أكد فى كون ذلك فى الشام أو فى حلب، فاقضى الحال أن اخترت منه المدرسه النوريه ببلبك لمصالح و جدتها و لظهور أمر الله تعالى بها على الخصوص، فأعرض لى بها إلى السلطان سليمان و كتب لى بها براءه و جعل لى لكل شهر ما شرطه واقفها السلطان نور الدين الشهيد، و اتفق من فضل الله و سبحانه و منه لى فى مده إقامتى بالبلده المذكوره من الألفاظ الإلهيه و الأسرار الربّانيه و الحكم الخفيّه، ما يقصر عنه البيان، و يعجز عن تحريره البنان، و يكملّ عن تقريره اللسان فلله الحمد و المنه و الفضل و النعمه على هذا الشأن و نسأله أن يتمّ علينا منه الإحسان إنه الكريم الوهاب المّان.

و من غريب ما اتفق لى من نعم الله تعالى و فضله و كرمه وجوده زمان إقامتى بمدينه قسطنطينيه، أن خرجت يوما مع الأصحاب و كان ذلك اليوم فى شهر جمادى الأولى، لزياره مشهد شريف هناك يسمونه «أبا أيوب الأنصارى الصحابى» و كان قد بنى عليه السلطان محمد مشهدا خارج البلد. فلما كنت فى

المشهد، قرأت جزءا من القرآن و أخذت المصحف و تفألت به أن يكشف لي عن حال حمل كنت قد فارقتة بالزوجه قبل سفرى و ميعاد ولادته أوائل شهر جمادى المذكور، فظهر لي فى أوّل الفاتحه فَبَشَّرَنَاهُ بِغُلامٍ حَلِيمٍ فسجدت لله شكرا و رجوت من الله تعالى أن يحقق لي ذلك و أن يكون قد رزقنى ولدا ذكرا مباركا ميمونا حميدا العاقبه، فكتبت صورته الفال و التاريخ فى تلك الساعه فى رقعته، و استمرّ الحال إلى أن خرجت من المدينه المذكوره إلى مدينه «اسكدار» و هى قريه منها، بينها و بينها قطعه يسيره من البحر، سيرها نحو ميل، فجاءنى - و أنا مقيم بها- فى يوم الثلاثاء التاسع عشر من شهر رجب من السنه المذكوره كتب من أصحابنا بالبلاد فى بعضها بشاره بولد ذكر ولد فى المده المذكوره.

و كانت مده إقامتى بمدينه قسطنطينيه ثلاثه أشهر و نصفاً. و خرجت منها يوم السبت، حادى عشر شهر رجب فى السنه المذكوره و عبرت البحر إلى مدينه «اسكدار» و هى مدينه حسنه جيده، صحيحه الهواء، عذبه الماء، محكمه البناء، يتصل بكل دار منها بستان حسن يشتمل على الفواكه الجيده العطره على شاطئ البحر، مقابله لمدينه قسطنطينيه بينهما البحر خاصه. و أقمت بها أنظر وصول صاحبنا الشيخ حسين بن عبد الصمد (1) لأنه احتاج الى التأخر عن تلك الليله.

و كان خروجنا من «اسكدار» متوجهين الى العراق يوم السبت لليلتين خلتا من شهر شعبان، و اتفق أن طريقنا إليها هى الطريق التى سلكتها من «سيواس» إلى «اصطنبول» و وصلنا إلى مدينه «سيواس» يوم الاثنين لخمس بقين من شهر شعبان، و خرجنا منها يوم الأحد ثانى شهر رمضان متوجهين إلى العراق، و هو أول ما فارقتاه من الطريق الاولى و خرجنا فى حال نزول الثلج و بتنا ليله الاثنين أيضا على الثلج و كانت ليله عظيمه البرد.

ص: ٢٠

و من غريب ما اتفق لى تلك الليله إن نمت يسيرا فرأيت فى تلك الليله كأنى فى حضره شيخنا الجليل محمد بن يعقوب الكلينى رحمه الله، و هو شيخ بهى جميل الوجه عليه أبهه العلم و نحوه نصف لمته بياض، و معى جماعه من أصحابى منهم رفيقى و صديقى الشيخ حسين بن عبد الصمد، فطلبنا من الشيخ أبى جعفر الكلينى المذكور نسخه الأصل لكتابه الكافى لنسخه، فدخل البيت و أخرج لنا الجزء الأول منه فى قالب نصف الورق الشّامى ففتحه فاذا هو بخط حسن معرّب مصحّح و رموزه مكتوبه بالذهب، فجعلنا نتعجب من كون نسخه الأصل بهذه الصفه، فسررنا بذلك كثيرا لما كنا قبل ذلك قد ابتلينا به من رداءه النسخ. فطلبت منه بقيه الأجزاء فجعل يتألم من تقصير الناس فى نسخ الكتاب و تصحيحه و قال: اشتغلوا بهذا الجزء إلى أن أجد لكن غيره. ثمّ دخل الى بيته لتحصيل باقى الأجزاء ثمّ خرج إلينا و بيده جزء بخط غيره على قالب الورق الشّامى الكامل و هو ضخّم غير جيد الخط، فدفعه إلى و جعل يشتكى إلينا من كتابه بهذه الصّوره و يتألم من ذلك، و كان فى المجلس الأخ الصالح الشيخ زين الدين الفقعانى نفعنا الله ببركته فقال: أنا عندى جزء آخر من نسخه الأصل على الوصف المتقدم و دفعه إلى فسررت كثيرا، ثمّ فُتّش البيت و أخرج جزء آخر الى تمام أربعة أجزاء أو أكثر بالوصف المتقدم، فسررنا بها و خرجنا بالأجزاء إلى الشيخ الجليل المصنّف و هو جالس فى مكانه الأوّل، فلما جلسنا عنده أعدنا فيما بيننا و بينه ذكر نسخ الكتاب و تقصير الناس فيه، فقلت:

يا سيدنا بمدينة دمشق رجل من أصحابنا اسمه زين العابدين الغرابيلى قد نسخ كتابك هذا نسخه فى غايه الجوده فى ورق جيد و جعل الكتاب فى مجلدين كل واحد بقدر كتاب الشّرائع، و هذه نسخه فخر على المخالف و المؤلف فتهلّل وجه الشيخ رحمه الله سرورا و أظهر الفرح و فتح يديه و دعا له بدعاء خفى لم أحفظ لفظه، ثمّ انتبهت.

و انتهينا بعد أربعة أيام من اليوم المذكور إلى مدينة «ملطيه» و هى مدينة

لطيفه كثيره الفواكه تقرب من أصل منبع الفرات و مررنا بعد ذلك بمدينه لطيفه تسمى «أزغين» و هى قريبه من منبع الدجله.

و كان وصولنا الى المشهد المقدس المبرور المشرف بالعسكريين بمدينه «سامراء» يوم الأربعاء رابع شهر شوال، و أقمنا به ليله الخميس و يومه و ليله الجمعه.

ثمّ توجهنا إلى «بغداد» و وصلنا إلى المشهد المقدّس الكاظمى يوم الأحد ثامن الشهر و أقمنا به الى يوم الجمعه و توجهنا ذلك اليوم لزياره ولى الله تعالى «سلمان الفارسى» و «حذيفه بن اليمان» رضى الله عنهما.

و رحلنا منه إلى مشهد الحسين عليه السلام و وصلنا يوم الأحد منتصف الشهر المذكور، و أقمنا به الى يوم الجمعه.

و توجهنا منه إلى «الحله» و أقمنا بها إلى يوم الجمعه، و توجهنا منها إلى زياره القاسم ثمّ إلى «الكوفه» و منها إلى المشهد المقدس الغرورى، و وصلنا اليه يوم الأربعاء ثالث شهر ذى القعدة الحرام و أقمنا به بقيه الشهر.

و اتفق لنا من فضل الله تعالى و كرمه و رأفته و عنايته من التوفيقات الإلهيه و الخيرات الربانيه و التأييدات السّبحانيه و النعمه الشامله و الرحمه الواصله ما لا يقتضى الحال ذكره و مفيضه سبحانه أعلم به، و نسأل من فضله العميم و كرمه الجسيم أن يمدنا بفضله و وجود علينا بستره و كفايته كما عوّدنا ذلك فيما سلف، و أن يعصمنا فيما بقى من كل ما يخالف رضاه و يبعد عن جواره، و يحرسنا بعين عنايته، و قد أظهر الله سبحانه لجماعه من الصالحين بالمشهدين و غيرهما آيات باهره و منامات صالحه و أسراراً خفيّه أوجبت كمال الإقبال و بلوغ الآمال، فله الحمد و المنه على كل حال.

و مما اتفق لى أنى كنت جالسا عند رأس الضريح المقدس ليله الجمعه و قرأت شيئاً من القرآن و توجهت و دعوت الله أن يخرج لى ما اختبر به عاقبه أمرى بعد هذه السّفرة مع الأعداء و الحساد و غيرهم، فظهر فى أول الصفحه اليمنى

فَفَرَزْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُزَيَّلِينَ فسجدت الله شكرا على هذه النعمة و التفضل بهذه البشاره السئيه.

و كان خروجنا من المشاهد الشريفه بعد أن أدركنا زياره عرفه بالمشهد الحائرى و الغدير بالمشهد الغروى و المباهله بالمشهد الكاظمى سابع عشر شهر ذى الحجه الحرام من السنه المتقدمه و لم يتفق لنا الإقامه لإدراك زياره عاشوراء مع قرب المده لعوارض و قواطع منعت من ذلك و الحمد لله على كل حال.

و اتفق وصولنا الى البلاد منتصف شهر صفر سنه (٩٥٣) و وافقه من الحروف بحساب الجمل حروف «خير معجل» و هو مطابق للواقع أحسن الله خاتمتنا بخير كما جعل بدايتنا الى خير، بمنّه و كرمه.

ثم أقمنا ببعلبك و درسنا فيها مده فى المذاهب الخمسه و كثير من الفنون و صاحبنا أهلها على اختلاف آرائهم أحسن صحبه و عاشرناهم أحسن عشره، و كانت أياما ميمونه و أوقاتا مبهجه، ما رأى أصحابنا فى الأعصار مثلها.

ثم انتقلنا عنهم إلى بلدنا بتيه المفارقة امثالاً للأمر الإلهى سابقا فى المشاهد الشريفه و لاحقاً فى المشهد الشريف، مشهد شيث عليه السلام، و أقمنا فى بلادنا إلى سنه خمس و خمسين مشغولين بالدرس و التصنيف (١).

آيات الثناء عليه

أثنى عليه كل من ترجم له و وصفوه بغزاره العلم و صلابه الإيمان و الزهد و العباده و الأمانه و الوثاقه و حسن القريحه و شدّه الاهتمام بخدمه الدين الحنيف و المذهب الحق.

و لم نجد من يغمز فيه بشيء إلا ما ذكره بعضهم من الاعتراض على حضوره مجامع فقهاء العامه و قراءته عليهم و روايته عنهم. و لعمرى ان هذا مما

ص: ٢٣

يتمدح به ذلك الرجل العظيم الذي لم يمنعه شدّة التعصب و الشنآن الذي أبداه بعض جهله العامّة المتفكّهين و المتلبسين لباس أهل العلم و الدين من الكدّ و السعى و الاغتراب فى سبيل تحصيل العلم أينما وجد فالحكمه ضالّه المؤمن أينما وجدها أخذها.

و إليك فيما يلى بعض ما جادت به قرائح المترجمين له -قدّس الله نفسه الزكيه-:

أما تلميذه ابن العودى فقد ملأ رسالته المزبوره بالثناء على الشهيد، و لا غرو فإنه كان من أقرب الناس اليه و كان يتمتع و يحظى بالتشرف لديه و الاستضاءه بنوره فقال فيما قال:

«و بالجمله فهو عالم الأوان و مصنّفه، و مقرّظ البيان و مشنّفه بتآليف كأنها الخرائد و تصانيف أبهى من القلائد، و وضعها فى فنون مختلفه و أنواع، و أقطعها ما شاء من الإتقان و الابداع، و سلك فيها مسلك المدققين و هجر طريق المتشدين، ان نطق رأيت البيان منسربا من لسانه، و إن أحسن رأيت الإحسان منتسبا الى إحسانه، جدّد شعائر السنن الحنيفيه بعد إخالقها، و أصلح للأئمّه ما فسد من أخلاقها، و به اقتدى من رام تحصيل الفضائل و اهتدى بهداه من تحلّى بالوصف الكامل، عمّر مساجد الله و أشاد بنيانها و ربّب وظائف الطاعات فيها و عظّم شأنها، كم أمر بالمعروف و نهى عن المنكر و كم أرشد من صلّى و صام و حجّ و اعتمر.

كان لأبواب الخيرات مفتاحا و فى ظلمه عمى الأئمّه مصباحا. منه تعلّم الكرم كلّ كريم و به استشفى من الجهاله كلّ سقيم و اقتفى أثره فى الاستقامه كلّ مستقيم، لم تأخذه فى الله لومه لائم و لم يثن عزمه -عن المجاهده فى تحصيل العلوم- الصوارم، أخلصت لله أعماله فأثرت فى القلوب أقواله.

أعزّ ما صرف همّته فيه، خدمه العلم و أهله، فحاز الحظّ الوافر لما توجه

اليه بكّله» (١).

وقال العلامة الرجالي السيد مصطفى التفرشي المتوفى في أواسط القرن الحادى عشر فى كتاب «نقد الرجال»:

«وجه من وجوه هذه الطائفة و ثقاتها، كثير الحفظ، نقى الكلام، له تلاميذ أجلاء، وله كتب نفيسة جيدة منها شرح شرائع المحقق الحلّى-قدس سره. قتل رحمه الله لأجل التشيع فى قسطنطينية فى سنة ست و ستين و تسعمائة رضى الله عنه و أرضاه و جعل الجنه مثواه» (٢).

وقال المحدث الحر العاملى صاحب وسائل الشيعة المتوفى سنة (١١٠٤) فى «أمل الآمل»:

«أمره فى الثقة و العلم و الفضل و الزهد و العبادة و الورع و التحقيق و التبخر و جلاله القدر و عظم الشأن و جمع الفضائل و الكرامات، أشهر من أن يذكر و محاسنه و أوصافه الحميدة أكثر من أن تحصى و تحصر، و مصنفاته كثيره مشهوره. و كان فقيها محدثا نحويا قارئا متكلمًا حكيمًا جامعًا لفنون العلم و هو أول من صنّف من الإماميه فى درايه الحديث» (٣).

وقال المحدث البحرانى صاحب «الحدائق» المتوفى سنة (١١٨٦):

«و كان هذا الشيخ من أعيان هذه الطائفة و رؤسائها و أعاضم فضلائها و ثقاتها و هو عالم عامل محقق مدقق زاهد مجاهد و محاسنه أكثر من أن تحصى و فضائله أجلّ من أن تستقصى» (٤).

وقال المحقق الشيخ أسد الله التستري صاحب كتاب «مقابس الأنوار» المتوفى سنة (١٢٣٧) فى مقدمه كتابه:

ص: ٢٥

١-١) الدر المنثور ٢: ص ١٥٤ و ١٥٥.

٢-٢) نقد الرجال: ص ١٤٥.

٣-٣) أمل الآمل ١: ٨٦.

٤-٤) لؤلؤة البحرين: ٢٨.

«أفضل المتأخرين و أكمل المتبحرين، نادره الخلف و بقيه السلف، مفتى طوائف الأمم و المرشد إلى التي هي أقوم، قدوه الشيعة و نور الشريعة، الذي قصرت الأكارم الأجلاء عن استقصاء مزاياه و فضائله السنيه و حارث الأعظم الأئباء في مناقبه و فواضله العليه، الجامع في معارج الفضل و الكمال و السبعاده بين مراتب العلم و العمل و الجلاله و الكرامه و الشهاده، المؤيد المسدد بلطف الله الخفي و الجلي، الشيخ زين الدين بن علي بن أحمد الشامي العاملي - قدس الله نفسه الزكيه - و أفاض على تربته المراحم الأبدية. و قد تلمذ على كثير من علماء الخاصه و العامه و روى عن جم غفير منهم معظم كتب الفريقين في العلوم العقليه و النقليه و الفنون الأدبيه، و له كتب و رسائل كثيره فاخره مهذبته في فنون مختلفه و مطالب متشعبه» (١).

و قال السيد الخوانساري المتوفى سنة (١٣١٣) في «روضات الجنات»:

«أفاض الله على تربته الزكيه من سجال رحمته و فضله و كرمه و جزائه اللطيف السبحاني. لم ألف الى هذا الزمن الذي هو من حدود ثلاث و ستين و مائتين بعد الألف أحدا من العلماء الأجله يكون بجلاله قدره، و سعه صدره، و عظم شأنه، و ارتفاع مكانه، و جوده فهمه، و متانه عزمه، و حسن سليقته، و استواء طريقته، و نظام تحصيله، و كثره أساتيده، و ظرافه طبعه، و لطافه صنعه، و معنويه كلامه، و تماميه تصنيفاته و تأليفاته، بل كاد أن يكون في التخلق بأخلاق الله تبارك و تعالي، تاليا لتلو المعصوم» (٢).

و ترجم له أيضا العلامة المحدث النوري في خاتمه «مستدرک الوسائل» (٣) و أثنى عليه بمثل ما ذكره صاحب المقابس تقريبا و كذلك العلامة المامقاني في «تنقيح المقال» (٤) و جمع فيه من عبارات الثناء بين ما ذكره التفريشي و الحرّ

ص: ٢٦

١- ١) مقابس الأنوار: ١٥.

٢- ٢) روضات الجنات ٣: ٣٥٢.

٣- ٣) مستدرک الوسائل ٣: ٤٢٥.

٤- ٤) تنقيح المقال ١: ٤٧٢.

و قال العلامة السيد محسن الأمين فى «أعيان الشيعة»:

«كان عالما فاضلا جليل القدر عظيم الشأن، رفيع المنزله تقيًا، نفيًا، ورعًا، زاهدًا، عابداً، حائزاً صفات الكمال متفرداً منها بما لا يشاركه فيه غيره، مفخره من مفاخر الكون و حسنه من حسنات الزمان أو من غلطات الدهر كما يقال. كان فقيها ماهراً فى الدرجه العليا بين الفقهاء، محدثاً أصولياً مشاركاً فى جميع العلوم الإسلاميه، لم يدع علماً من العلوم حتى قرأ فيه كتاباً أو أكثر على مشاهير العلماء من النحو و الصرف و البيان و المنطق و اللغه و الأدب و العروض و القوافى و الأصول و الفقه و التفسير و علم الحديث و علم الرجال و علم التجويد و أصول العقائد و الحكمة العقلية و الهيئه و الهندسه و الحساب و غير ذلك.» (١).

و قال العلامة الأمينى صاحب كتاب «الغدير»:

«من أكبر حسنات الدهر و أغزر عيالم العلم، زين الدين و المله و شيخ الفقهاء الأجله، مشارك فى علوم مهمه من حكمه و كلام و فقه و أصول و شعر و أدب و طبيعى و رياضى. و قد كفانا مئونه التعريف به شهرته الطائله فى ذلك كله فقد تركته أجلى من أى تعريف، فما عسى أن يقول فيه المتشددق بيانه، و كل ما يقوله دون أشواطه البعيده وصيته الطائر فسلام الله عليه على ما أسداه إلى أمته من أياديه الواجبه، و نشره فيها من علوم ناجعه» (٢).

١- ١) أعيان الشيعة ١٤٤:٧.

٢- ٢) شهداء الفضيله: ١٣٢.

تطوّر ثقافته و تعلّمه حتّى الاجتهاد

مرّ علينا فيما نقلناه من ترجمته لنفسه أنه لم يحفظ مبدأ اشتغاله بالتّعلم و حكي ابن العودي في رسالته انه-قدس سره-ذكر له انه حين اشتغاله بالعلم

ص: ٢٧

كان صغيراً جداً و أن أباه كان رؤوفاً به، متفرساً فيه الخير و النجابه، و انه لم يضربه قط بل أوصى معلمه في الصغر أن لا يضربه و انه كان لا يشتغل باللعب و ما يلتهى به الأطفال من أقرانه. و قد ختم القرآن و عمره لم يتجاوز التاسعه و قرأ على أبيه العلم، الفنون العربيه و بعض الكتب الفقيهيه الى أن توفي والده و عمره حينئذ أربعه عشر سنه، ثم ارتحل في طلب العلم الى «ميس» و «كرك نوح» و «دمشق» و لم يكتف بما تعلم من الثقافه الشيعيه في هذه البلدان و ما يسمعه من مشايخه و يقرأه في الكتب من فقه العامه و أحاديثهم، بل بلغت به همته العاليه أن تكبد مشاق السفر و الهجره إلى مصر و هي آنذاك مركز من مراكز الثقافه الإسلاميه، فحضر مجالس علمائها و قرأ عليهم كتب الفقه و الحديث و سمع منهم آراء العامه مباشره و ناظر بعضهم في بعض المسائل - كما يتحدث عنه ابن العودي في رسالته - و استفاد منهم ما كان مفيداً و مؤثراً في توسيع الثقافه العلميه في حوزات الشيعه، و لذلك قام بتأليف أول كتاب في درايه الحديث على مذهب الإماميه، و على أثر ذلك أيضاً صنف كتاب «تمهيد القواعد الأصوليه و العرييه لتفريع الأحكام الشرعيه» جارياً به ما ألفه «الأسنوي الشافعي». و بتأثير تلك الثقافه أيضاً صنف أول شرح مزجي في تصانيف الشيعه. و نجد أيضاً في كتبه الفقيهيه، في بعض المسائل، مقارنة بديعه بين فقه الشيعه و فقه العامه في المسائل الخلافيه المهمه.

و الحاصل أن غرضه - قدس الله نفسه - من حضور مجامع العلم في مصر لم يكن إلا توسعه الثقافه و الاطلاع عن قريب على ما لدى علمائها من علم و إبداع و قد بلغ هدفه في ذلك و استفاد و أفاد و لم يكن في ذلك أي حزازه و مكروه كما ظنه بعض من ترجم له.

و اما ما ذكره ولده المحقق الشيخ حسن رحمه الله من عدم الرضا بفعل والده و جماعه أخرى من العلماء و أنه قد ترتب عليه ما ترتب، فلا يقصد به الا أنه قد ترتب عليه قتل الشهيد كما صرح به في موضع آخر على ما حكى عنه.

و من طريف ما يحكى أن الشهيد قد ذكر في بعض تصانيفه:

«ان من اللقاءات الجائزه المستحسنه للأنفس إلى التهلكه،فعل من يعرض نفسه للقتل في سبيل الله إذا رأى أن في قتله بسبب ذلك، عزّه للإسلام و لا- شبهه أن ذلك من أفعال الكرام دون اللئام و من خصال أولياء الله البرره الأعلام الذين لهم الأسوه الحسنه بالحسين الشهيد المظلوم عليه السلام» (١).

و أمّا عن تاريخ بلوغه مرتبه الاجتهاد،فلنصغ الى تلميذه ابن العودى:

«أخبرنى-قدّس الله لطفه و كان فى منزلى بجزين متخفيا من الأعداء- ليله الاثنين،حادى عشر شهر صفر سنه(٩٥٦)أن مولده كان فى ثالث عشر شوال سنه(٩١١)،و ان ابتداء أمره فى الاجتهاد كان سنه(٩٤٤)،و ان ظهور اجتهاده و انتشاره كان فى سنه(٩٤٨)،فيكون عمره لما اجتهد ثلاثا و ثلاثين سنه» (٢).

و لم يكتف شيخنا الشهيد بالعلوم الدينيه،بل كان يختلف هنا و هناك على أبواب العلماء ليكمل ثقافته و تضلّعه فى مختلف العلوم من المنطق و الفلسفه و الكلام و العرفان و الطب و الرياضيات بأنواعها و الطبيعيات و غير ذلك،كما ورد فى ترجمته لنفسه التى ذكرناها آنفا.

١-١) روضات الجنات ٣:٣٨٢.

٢-٢) الدر المنثور ٢:١٨٣.

مرّ علينا في ترجمته لنفسه أسماء مشايخه الذين قرأ عليهم و استجاز منهم و نذكر هنا بعض مع التعريف بهم إجمالاً:

١- والده العلامة نور الدين علي بن أحمد.

٢- العلامة المحقق الشيخ علي بن عبد العالی الميسى. ترجم له الحرّ

ص: ٢٩

العاملى فى «أمل الآمل» و قال فى حقه: «كان فاضلا متبحرا محققا مدققا جامعا كاملا ثقه زاهدا عابدا ورعا، جليل القدر، عظيم الشأن، فريدا فى عصره» (١).

و قد أجازاه المحقق الثانى و وصفه بقوله: «سيدنا الشيخ الأجل العالم العامل الفاضل الكامل، علامه العلماء و مرجع الفضلاء.» (٢) الى آخر ما ذكره-قدس سره- مما ينبى عن جلاله قدر هذا العالم الكامل. و قد توفى سنه (٩٣٨) كما ورد فى عباره الشهيد-قدس سره. و كذا ورد فى أعيان الشيعة بتفصيل، و عليه فلا يصح ما ذكره الحرّ فى «أمل الآمل» من أن وفاته سنه (٩٣٣).

٣- السيد حسن بن السيد جعفر الحسينى العاملى الكركى. و هو ابن خاله المحقق الثانى. ترجم له فى «أمل الآمل» و أثنى عليه (٣). توفى سنه (٩٣٣) كما ذكره الشهيد أيضا.

٤- شمس الدين محمد بن مكى. وصفه فى «أمل الآمل» بالعاملى الشامى و قال: كان فاضلا محققا عالما مشهورا فى عصره (٤). و مرّ علينا فى ترجمه الشهيد لنفسه، توصيفه بالشيخ الفاضل المحقق الفيلسوف. و فى موضع آخر:

الشيخ المبرور. و لكن قال فى أعيان الشيعة انه: لا يظهر من كتاب بغية المرید أنه عاملى بل و لا شيعى إلا أن يكون صاحب الأمل استفاد ذلك من مقام آخر (٥). و كيف كان فقد قرأ عليه الشهيد كتبه فى الطلب، و توفى سنه (٩٣٨) كما ذكره الشهيد-قدس سره.

٥- الشيخ أبو الحسن البكرى، من علماء مصر. قال ابن العودى «كثيرا

ص: ٣٠

١- ١) أمل الآمل ١: ١٢٣.

٢- ٢) بحار الأنوار ١٠٥: ٤١.

٣- ٣) أمل الآمل ١: ٥٦ و ١٨٠.

٤- ٤) أمل الآمل ١: ٥٦ و ١٨٠.

٥- ٥) أعيان الشيعة ١٠: ٥٩.

ما كان (الشهيد)-قدس الله سره-، يطرى علينا أحوال الشيخ و يثنى عليه، و ذكر انه كان له حافظه عجيبه، كان التفسير و الحديث نصب عينيه، و كان أكثر المشايخ المذكورين أبهه و مهابه عند العوام و الدوله، و كان على غايه من حسن الطالع و الحفظ الوافر من الدنيا و إقبال القلوب عليه، و كان من شدّه ميل الناس إليه إذا حضر مجلس العلم أو دخل المسجد، يزدحم الناس على تقبيل كفيه و قدميه، حتى منهم من يمشى حبوا حتى يصل الى قدميه يقبلهما.

صحابه شيخنا-نفع الله به- من مصر الى الحج. و كان محبا لشيخنا مقبلا عليه متلطفا به. توفي سنه (٩٥٣) بمصر و دفن بالقرافه، و كان يوم موته يوما عظيما بمصر لكثره الجمع، و دفن بجانب قبه الامام الشافعي و بنوا عليه قبه عظيمه» (١).

٦- الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي. قال فيه الشهيد-قدس سره- فيما مضى من كلامه: «محقق الوقت و فاضل تلك البلد. لم أر بالديار المصريه أفضل منه في العلوم العقلية و العربية».

٧- الشيخ شمس الدين محمد أبي النجار النحاس. قال فيه ابن العودي:

« كثيرا ما كان (الشهيد) ينعت هذا الشيخ بالصّلاح و حسن الأخلاق و التواضع و كان فضلاء مصر و الأكابر يترددون إليه للقراءه في فنون القرآن العزيز لبروزه فيها.» (٢).

٨- الشيخ عبد الحميد السمهودي. قال فيه ابن العودي: «و هذا الشيخ أيضا كان شيخنا-قدس سره- كثير الثناء عليه بالجمع بين فضيلتي العلم و الكرم، و انه كان في رمضان لا يدعهم يفطرون الاّ عنده.» (٣).

ص: ٣١

١- ١) الدر المنثور ١:١٦٣.

٢- ٢) الدر المنثور ٢:١٦٦.

٣- ٣) الدر المنثور ٢:١٦٦.

و غير هؤلاء من المشايخ الذين مرّ ذكرهم في ترجمه الشهيد لنفسه.

و غرضنا من ذكر هؤلاء و ما نقله ابن العودى، حكاية اطراء الشهيد-رحمه الله-على العامه الذين استفاد منهم، ليظهر للقارئ سعه صدره و عدم تعصّبه في إظهار فضل ذوى الفضل ليتبن بوضوح ان قتله لم يكن إلاّ نتيجة للحقد و الحسد ممّا أوغر صدور مناوئيه من المستأكلين بالعلم في ذلك الزمان كما سيجىء ذكره.

١- الشيخ حسين بن عبد الصّمد، والّد الشيخ البهائي-قدّس الله سرهما. قال ابن العودي: «أول من قرأ عليه في أوائل أمره و تصديّه للتدريس، الشيخ الفاضل العالم الكامل عز الدين حسين بن عبد الصّمد الحارثي الهمداني صحبه مدّه مديده و قرأ عليه كتباً عديده، منها: قواعد الإمام العلامة من أولها إلى آخرها و باقي مفرداته المذكور في إجازة-مطوّله إجازة إياها مشتمله على محاسن جميله و فوائد جليله، و كان رفيقه الى مصر في طلب العلم و إلى اصطنبول(اسطنبول) في المره الأولى، و فارقه إلى العراق و أقام بها مدّه ثمّ ارتحل الى خراسان». (١).

و قد نقل في البحار اجازة الشهيد-قدس سره-له و سمّاه بالإجازة الكبيره المعروفه. و قد مدحه الشهيد-قدس سره-في تلك الإجازة و أثنى عليه ثناء جميلاً و ذكر الكتب التي قرأها عليه. فراجع (٢). توفي سنه (٩٨٤).

٢- الشيخ علي بن زهره الجبعي. ابن عم الشيخ حسين المذكور. قال فيه ابن العودي: «و كان غايه من الصلاح و التقوى و الخير و العباده. كان شيخنا

ص: ٣٢

١- (١) الدر المنثور ١٩١: ٢.

٢- (٢) البحار ١٤٦: ١٠٥.

يعتقد فيه الولايه و كان رفيقه الى مصر و توفي بها رحمه الله» (١).

٣- الشيخ محمد بن الحسين الحرّ العاملي المشغري. جدّ والد صاحب الوسائل و هو أبو زوجته الشهيد-قدس سرّه. قال فيه ابن العودي: «من أول المدعين باجتهاده المخلصين معه. قرأ عليه جملة من الكتب و أخذ عنه شرائع دينه و أجازة عامه. و كانت له به خصوصيه و محبه صادقه و علاقه متّصله بتمام الموده و صدق المحبه» (٢).

٤- السيد نور الدين بن السيد فخر الدين عبد الحميد الكركي. قال ابن العودي: «وانه من أكابر خاصّيته و أوائل العاكفين على ملازمته. قرأ عليه جملة من العلوم الفقيهيه و غيرها و أخذ عنه و أجازة و كان له-قدس سرّه- عليه مزيد اعتماد و محكم استناد» (٣).

٥- السيد علي بن الحسين بن أبي الحسن العاملي الجبعي، والد صاحب المدارك. قال العودي: «ربّاه كالوالد لولده و رقيه الى المعالي بمفرده و زوجته ابنته رغبه فيه و جعله من خواص ملازميه. قرأ عليه جملة من العلوم الفقيهيه و العقليه و الأدبيه و غيرها و أجازة عامه» (٤).

و من غريب ما ورد في التراجم ما ذكره السيد الأمين-رحمه الله- في «أعيان الشيعة» ان الشهيد الثاني تزوّج أمّ صاحب المدارك بعد وفاه زوجها، فولد له منها الشيخ حسن فهو أخو صاحب المدارك لأمّه (٥). مع أن السيد علي المذكور كان حيّاً بعد الشهيد كما صرّح به ابن العودي. و الشيخ حسن خال صاحب المدارك و صاحب المدارك يعبر عن الشهيد بالجدّ فهو جدّه لأمّه. و لعلّ الصحيح كما ذكره السيد الأمين بنفسه في ترجمه صاحب المدارك أن السيد علي

ص: ٣٣

١- ١) الدر المنثور ١٩١: ٢.

٢- ٢) الدر المنثور ١٩١: ٢.

٣- ٣) الدر المنثور ١٩٢: ٢.

٤- ٤) الدر المنثور ١٩٢: ٢.

٥- ٥) أعيان الشيعة ١٤٤: ٧.

المذكور هو الذى تزوج زوجته الشهيد أم الشيخ حسن بعد شهاده زوجها. و ذكر هناك أيضا أن ما ورد فى بعض التراجم من عكس ذلك اشتباه و لكنه ذكر هذا الاشتباه فى ترجمه الشهيد دون تعليق.

٦- السيد على بن السيد حسين الصّائغ العاملى. قال ابن العودى:

«و كان-قدس الله لطيفه- له به خصاصه تامه» (١).

٧- محمد بن على بن الحسن العودى الجزينى. و قد تبين مما مرّ علينا فى هذه الترجمة أنه كان من أخصّ تلامذته به. و هو صاحب الرساله التى ألفها فى ترجمته و التى لم يبق منها الا-القليل الذى نقله حفيد الشهيد على بن محمد بن الحسن فى كتابه «الدر المنثور» و هى عمده مصادر ترجمته و يظهر من خلالها غايه حبه و إعظامه للشهيد-قدس سرهما.

(١ - ١) الدر المنثور ١٩٢: ٢.

كانت حياة الشهيد القصيره المباركه، مليئه بالأشجان والآلام، و مما ابتلى به -قدس الله سرّه- موت أولاده فلم يعقب من الذكور إلا الشيخ حسن صاحب المعالم، وكفاه وليًا من بعده و نسلا مباركا طيبا، فبرز من ذريته جماعه من العلماء و مفاخر الشيعة.

أما الشيخ حسن نفسه فهو من أعاضم العلماء و كتابه «معالم الدين في الأصول» مميًا كان و لا يزال أحد الكتب الدراسيه فى الحوزات العلميه. و كان مع ابن أخته السيد محمد صاحب المدارك كفرسى رهان فى الدرس و البحث و الصداقه. و كان مضافا الى علمه الغزير و الواسع و نظره الثاقب، شاعرا مفلقا.

توفى سنه (١٠١١) و كان عمره عند استشهاد والده ست سنين تقريبا (١).

ص: ٣٤

(١-٢) راجع ترجمته فى الدر المنثور ١٩٩:٢-٢٠٩.

الذى يظهر من تاريخ حياه الشهيد- كما مرّ فى ترجمته لنفسه- انه كان محاطا بالأعداء و الحساد الذين يتربصون به الدوائر حتى انه كان يخفى علمه و آثاره القيمه خوفا من اثاره حسدهم أو اطلاقهم على ما يمكنهم الاحتجاج به عليه و تعكير الجوّ و إغفال العامه و الغوغاء و اثارتهم ضدّه. و لعلّ أشدهم عداوه له القاضى معروف. و قد مرّ فى ترجمته أيضا أنه لم يستنجز منه- كما كان هو المعتاد - حين سفره الى قسطنطينيه و لم يأخذ منه عرضا- حسب تعبيرهم- و مع ذلك حصل على المرسوم الصّادر بنصبه مدرّسا فى المدرسه النوريه ببلبيك. و بذلك انقطعت عنه محاولات الأعداء للحطّ من كرامته، و تألّق نجمه فى سماء العلم و التدريس و المرجعيه، و دانت له الرّقاب ممّا أحج نار الحقد و الحسد فى قلوب مناوئيه و فى مقدمتهم القاضى معروف فدبروا له المكائد. يقول ابن العودى حول أيام مرجعيته فى بلبيك:

«كنت فى خدمته فى تلك الأيام، و لا أنسى و هو فى أعلى مقام و مرجع الأنام و ملاذ الخاص و العام و مفتى كل فرقه بما يوافق مذهبها و يدرس فى المذاهب كتبها. و كان له فى المسجد الأعظم بها درس مضافا إلى ما ذكر و صار أهل البلد كلهم فى انقياده و من وراء مراده بقلوب مخلصه فى الوداد و حسن الإقبال و الاعتقاد. و قام سوق العلم بها على طبق المراد و رجعت اليه الفضلاء من أقاصى البلاد ورقى ناموس الساده و الأصحاب فى الازدياد، و كانت عليهم تلك الأيام من الأعياد.» (١).

و قال بعد انتهاء ترجمه الشهيد لنفسه و ذكره لرجوعه إلى بلده و اشتغاله إلى سنه خمس و خمسين بالدرس و التصنيف: «و هذا التاريخ كان خاتمه أوقات الأمان

ص: ٣٥

و السّلامه من الحدّثان، ثمّ نزل به ما نزل.» (1) و من المؤسف أنه لم يبق من رسالته ما حكى فيه قصّه مقتله و لذلك وقع الاختلاف في كيفيته. قال الحر العاملي في أمل الآمل: «و كان سبب قتله -على ما سمعته من بعض المشايخ و رأيته بخط بعضهم- أنه ترافع اليه رجلا ن فحكم لأحدهما على الآخر، فغضب المحكوم عليه و ذهب الى قاضي صيدا و اسمه «معروف». و كان الشيخ مشغولا في تلك الأيام بتأليف شرح اللمعه. و في كل يوم يكتب منه غالبا كراسا و يظهر من نسخه الأصل أنه ألفه في ستة أشهر و ستة أيام، لأنه كتب على ظهر النسخه تاريخ ابتداء التأليف، فأرسل القاضي إلى «جيج» من يطلبه و كان مقيما في كرم له مده منفردا عن البلد متفرغا للتأليف. فقال له بعض أهل البلد:

قد سافر عنا مده. فخطر ببال الشيخ أن يسافر الى الحج، و كان قد حجّ مرارا لكنه قصد الاختباء، فسافر في محمل مغطى، و كتب قاضي صيدا الى سلطان روم أنه قد وجد ببلاد الشام رجل مبدع خارج عن المذاهب الأربعة. فأرسل السلطان رجلا في طلب الشيخ و قال له: ايتني به حيا حتى أجمع بينه و بين علماء بلادى فيبحثوا معه و يطلعوا على مذهبه و يخبروني فأحكم عليه بما يقتضيه مذهبي.

فجاء الرجل فأخبر أن الشيخ توجه إلى مكه، فذهب في طلبه، فاجتمع به في طريق مكه، فقال له: تكون معي حتى نحج بيت الله ثمّ افعل ما تريد، فرضى بذلك، فلما فرغ من الحج، سافر معه الى بلاد الروم، فلما وصل إليها رآه رجل فسأله عن الشيخ، فقال: رجل من علماء الشيعة الإماميه أريد أن أوصله إلى السلطان. فقال: أو ما تخالف أن يخبر السلطان بأنك قد قصرت في خدمته و آذيته و له هناك أصحاب يساعده، فيكون سببا لهلاكك بل الرأي أن تقتله و تأخذ برأسه إلى السلطان. فقتله في مكانه من ساحل البحر، و كان هناك

ص: ٣٤

جماعه من التركمان فرأوا في تلك الليله أنوارا تنزل من السماء و تصعد، فدفنوه هناك و بنوا عليه قبه. و أخذ الرجل رأسه الى السلطان. فأنكر عليه و قال:

أمرتك أن تأتيني به حيًا فقتلته. و سعى السيد عبد الرحيم العباسي في قتل ذلك الرجل، فقتله السلطان (١). و لعل هذا النقل أوثق ما قيل في ذلك.

و من كراماته المنقوله إخباره عن شهادته. قال السيد محسن الأمين: «عن بعض مؤلفات الشيخ البهائي: قال: أخبرني والدي-قدس سره- أنه دخل في صبيحه بعض الأيام على شيخنا الشهيد الثاني فوجده مفكرًا، فسأله عن سبب تفكيره. فقال: يا أخي، أظنّ أني سأكون ثاني الشهيدين، قال: أو ثاني شيخنا الشهيد في الشهاده، لأنني رأيت البارحة في المنام أن السيد المرتضى علم الهدى عمل ضيفاه، جمع فيها العلماء الإماميه بأجمعهم في بيت، فلما دخلت عليهم، قام السيد المرتضى و رحّب بي و قال لي: يا فلان، اجلس بجانب الشيخ الشهيد، فجلست بجانبه، فلما استوى بنا المجلس انتهت، و منامي هذا دليل على أني أكون تاليا له في الشهاده إلخ، و اتفق انه شرح من مؤلفات الشهيد، الألفيه و النفلية و اللمه و ضاهاه في تأليف تمهيد القواعد. و عنه أيضا بطريق آخر، أنه مرّ على مصرعه المعروف في زمن حياته و معه والد الشيخ البهائي. فلما رأى ذلك المكان تغير لونه و قال: سيهرق في هذا المكان دم رجل. فظهر بعد ذلك أنه كان يعني نفسه» (٢).

و قال حفيده في الدر المنثور: «و مّا سمعته في بلادنا مشهورا و رأيته أيضا مشهورا في غيرها أنه-قدس الله روحه- لما سافر السفر الأول إلى اصطنبول و وصل إلى المكان الذي قتل به، تغير لونه، فسأله أصحابه عن ذلك فقال ما معناه: انه يقتل في هذا المكان رجل كبير أو عظيم له شأن. فلما أخذ، قتل في

ص: ٣٧

١-١ (١) أمل الآمل ٩٠:١-٩١.

٢-٢ (٢) أعيان الشيعة ١٥٧:٧.

ذلك المكان. ورأيت نسخه لشرح اللمعه عند بعض الأكابر أن الشيخ حسين بن عبد الصمد-رحمه الله-سئل عن هذا و كان رفيقه في ذلك السفر، فأخبر بأن ذلك حق سؤاله أو سؤال غيره» (١).

وقال في هامش الكتاب: «وجد بخط المرحوم المبرور الشيخ حسين بن عبد الصمد-رحمه الله-بعد سؤاله و صوره السؤال و الجواب: سئل الشيخ حسين بن عبد الصمد-رحمه الله-: ما يقول مولانا شيخ الإسلام فيما روى عن الشيخ المرحوم المبرور الشهيد الثاني أنه مرّ بموضع في اصطنبول و مولانا الشيخ سلمه الله معه، فقال: يوشك أن يقتل في هذا الموضع رجل له شأن، أو قال شيئاً قريباً من ذلك، ثمّ انه استشهد-رحمه الله-في ذلك الموضع، ولا ريب ان ذلك من كراماته، رحمه الله و أسكنه جنان الخلد.

نعم هكذا وقع منه-قدس سره-و كان الخطاب للفقير، و يقال: انه استشهد في ذلك الموضع، و ذلك ممّا كشف لنفسه الزكيه، حشره الله مع الأئمة الطاهرين.

كتبه حسين بن عبد الصمد الحارثي، ثامن عشر ذى الحجه سنه (٩٨٣) في مكه المشرفه زادها الله شرفاً و تعظيماً» (٢).

هذا و قد اختلف في سنه استشهاده، ففي كتاب نقد الرجال انه استشهد سنه (٩٦٦) و المعتمد ما نقله حفيده في الدر المنثور. قال: «و رأيت بخط جدّي المبرور الشيخ حسن-قدس الله روحه- ما صورته: مولد الوالد-قدس الله نفسه-في يوم الثلاثاء ثالث عشر شهر شوال سنه إحدى عشره و تسعمائه، و استشهد في سنه خمس و ستين و تسعمائه (٩٦٥)» (٣).

ص: ٣٨

١-١ الدر المنثور ٢: ١٨٩.

٢-٢ الدر المنثور ٢: ١٩٠.

٣-٣ الدر المنثور ٢: ١٨٩.

تمتاز مؤلفات شيخنا الشهيد-قدس الله روحه-بدقّه النظر و عمق المغزى و جزاله التعبير و حسن الأسلوب. و لقد منّ الله عليه بالتوفيق لكتابه هذه المجموعه الضخمه من الكتب التى تعدّ كل ما بقى منها زينه و مفخره للمكتبه الإسلاميه و الشيعيه بوجه خاص، مع ما منى به من آلام و أشجان، و مع كثره اشتغاله و أسفاره و مع قيامه شخصيا بجميع أعماله حتى حراسه الكرم ليلا من السراق، و جمع الحطب للإيقاد فى البيت، و مع قصر عمره الشريف. و لعمري ان هذا مما يورث الإعجاب و الإجلال. هذا مع أن أكثر ما ألفه الشهيد و استنسخه من الكتب القيمه و الاثار العلميه، قد أتى عليها يد الغدر و الخيانه، شأنها شأن كثير من آثار الشيعه و كتبها التى تسلّط عليها الجهله و أعداء العلم و مذهب أهل البيت عليهم السلام.

قال ابن العودى: «و كان فى ابتداء أمره يبائع فى الكتمان و شرع فى شرح الإرشاد و لم يبيده لأحد. ثمّ أكبّ على المطالعه و التأليف و استفراغ الوسع فى التدريس و التصنيف إلى سنه ثمان و أربعين و تسعمائه (٩٤٨) حتى أراد الله إظهار ما أراد كتماناه و أعلى فى البريه شأنه و ألقى فى قلوب ذوى العلم، الانقياد اليه و التسليم لما اعتمد عليه، و دخل معه كل من له بالشريعه المطهره تقييد فى ربه الرجوع اليه بالتقليد، و ظهرت عنه التصانيف الفائقه و المباحث الرائقه، و رجعت اليه الفضلاء بالإذعان، و أطلق فى ميدان السبق العنان، و صارت فضائله مشاهده بالعيان. فأول ما أفرغه فى قالب التصنيف الشرح المذكور لإرشاد الإمام العلامه جمال الدين الحسن بن المطهر-قدس الله روحه- يعرف فضله من وقف عليه من أولى الفضل» (١).

١- روض الجنان فى شرح إرشاد الأذهان: و الإرشاد للعلامه الحلى-رحمه الله. و هو شرح مزجى خرج منه مجلد فى الطهاره و الصلاه. و هو أول ما ألفه، كما ذكره ابن العودى. و قد طبع فى إيران سنه (١٣٠٧) (١).

٢- الروضه البهيه فى شرح اللمعه الدمشقيه: و اللمعه للشهيد الأول محمد بن مكى العاملى-قدس الله روحه-المتوفى سنه (٧٨٦). و من غريب الاتفاق، اهتمام الشهيد الثانى بشرح كتب الشهيد الأول، فكأنه كان يعلم أن مصيرهما واحد. و هذا الكتاب من محاور دراسه الفقه لدى الطلاق المبتدئين فى الحوزات العلميه حتى زماننا هذا، و طبع مرارا. و قد شرح و علق عليه من الحواشى بما يزيد على سبعين كتابا (٢). و لئن دلّ هذا على شىء فإنما يدلّ على تزلّع الشهيدين-رحمهما الله-فى الفقه و خلوص نيتهما فى خدمه الدين الحنيف.

٣- مسالك الأفهام الى تنقيح شرائع الإسلام. و هذا الكتاب الذى بين يدي القارئ و سيأتى تفصيل البحث عنه.

٤- تمهيد القواعد الأصوليه و العرييه لتفريع الأحكام الشرعيه: جارى به ما ألفه الأسنوى الشافعى فى هذا الباب و رتبه على قسمين، فى أولهما مائه قاعده من القواعد الأصوليه مع بيان ما يتفرع عليها من الأحكام، و فى ثانيهما مائه قاعده من القواعد العرييه كذلك و رتب لها فهرسا مبسوطا لتسهيل تناول الطالب. قال الشهيد-قدس سره-بشأن هذا الكتاب: «و هو كتاب واحد فى فنه بحمد الله و منّه و من وقف على الكتاب المومى اليه علم حقيقه ما تبهنا عليه». طبع بايران (٣).

ص: ٤٠

١- (١) الذريعه ٢٧٥: ١١.

٢- (٢) الذريعه ٩٠: ٦ و ٢٩٢: ١٣- ٢٩٦.

٣- (٣) الذريعه ٤٣٣: ٤ راجع كلام الشهيد فى إجازاته فى البحار ١٤٤: ١٠٥.

٥- منيه المرید فی آداب المفید و المستفید: طبع مرارا فی ایران و النجف الأشرف. و هو کتاب أخلاقی لطیف لا یستغنی عنه الطالب و العالم، یحتوی علی ما ینبغی أن یتحلّی به طلاب العلوم الدینیة و العلماء و القضاة. ثمّ لخصه و أسماه «بغیه المرید مختصر منیه المرید». ذكره حفیده فی «الدر المنثور».

٦- مسکن الفؤاد فی فقد الأحبه و الأولاد: طبع مرارا فی ایران. و قد ألفه الشهيد-رحمه الله- إثر ابتلائه شخصا بفقدان أولاده. و هو کتاب یبعث الإنسان المبتلى بالشدائد و المصائب علی الصبر و العزاء. و قد لخصه فیما بعد و أسماه «مبرد الأكباد فی مختصر مسکن الفؤاد» مع أنه فی نفسه أيضا مختصر، و ذلك لیستفید منه عدد أكبر من القراء حیث انه مما یحتاج الیه الناس.

٧- التنبیہات العلیه علی وظائف الصلاه القلبیه: رتبها علی ترتیب ألفیه الشهيد الأول و ذکر فیها أسرار الصلاه و وظائف القلب فی مختلف حالاتها. طبع فی ایران مرارا.

٨- كشف الزیبه عن أحكام الغیبه و النمیمه: قال فی مقدمته انه ألفه حیث رأى بعض الناس لا یتورعون عن ذکر أعراض إخوانهم من المؤمنین و لا یعدّونه من السيئات. و قد طبع مرارا فی ایران.

٩- المقاصد العلیه فی شرح الألفیه: و الألفیه کتاب صغیر للشهید الأول-رحمه الله- طبع أخیرا مع النفلیه له أيضا. و قد ذکر فیہ ألف واجب من واجبات الصلاه. و هذا شرح استدلالی کبیر، طبع فی ایران، و له علیہ حاشیه أيضا اقتصر فیها علی أمّهات المسائل كما فی الذریعه. و حاشیه أخرى فی ذکر مجرد الفتوی لاستفاده المقلدین (١).

١٠- الدرّایه: و هو شرح لکتاب صغیر ألفه سابقا باسم بدایه الدرّایه.

و قد طبعا معا بعنوان «الدرّایه»، و هو کتاب مشهور فی الحوزات العلمیه.

ص: ٤١

١١- حقائق الإيمان: كتاب عقائدى فى أصول الدين و معنى الإيمان و الإسلام طبع فى إيران.

١٢- الفوائد المليه فى شرح النفلية: و النفلية كتاب صغير للشهيد الأول -رحمه الله-، جمع فيه مستحبات الصلاة. و هذا شرح مزجى مختصر. طبع مع كتاب المقاصد العليه فى إيران.

١٣- حاشيه على قطعه من عقود الإرشاد للعلامه (١).

١٤- حاشيه على قواعد الأحكام للعلامه أيضا: جارى فيها حاشيه الشهيد الأول -رحمه الله. برز منها مجلد لطيف الى آخر كتاب التجاره (٢).

١٥- حاشيه على «المختصر النافع» للمحقق الحلى -قدس سره.

١٦- رساله فى نجاسه ماء البئر بالملاقاه و عدمها.

١٧- رساله تشتمل على حكم صلاه الجمعه فى حال الغيبه. حيث كان -قدس سره- يقول بوجوبها العينى. و ينقل عنها فى الكتب الفقهيه كثيرا.

١٨- نتائج الأفكار فى أحكام المقيمين بالأسفار.

١٩- مناسك الحج و العمره.

٢٠- رساله فى أجوبه ثلاثه عن ثلاث مسائل لبعض الأفاضل.

٢١- رساله فى عشره مباحث فى عشره علوم: صنّفها فى اسطنبول ٢٢- رساله فى عدم جواز تقليد الأموات من المجتهدين، قال الأعيان: «صنّفها برسم الصالح الفاضل السيد حسين بن أبى الحسن صاحب المدارك فى ١٨ صفحه، ذكر أنه كتبها فى جزء يسير من يوم واحد ٥ شوال سنه (٩٤٩) (٣).

ص: ٤٢

١- (١) الدر المنثور ١٨٦: ٢.

٢- (٢) الدر المنثور ١٨٦: ٢.

٣- (٣) أعيان الشيعة ١٥٥: ٧.

٢٣-غنيه القاصدين فى معرفه اصطلاحات المحدثين.صرّح به فى آخر كتابه السابق فى الدرايه (١).

٢٤-منار القاصدين فى أسرار معالم الدين:قال عنه الشهيد-قدس سره-فى مقدمه كتابه«منيه المريد»بعد ما ذكر أن الإخلال بمراعاة الأمور المعتره فى تحصيل العلم من الشرائط و الآداب و غيرها من الأحوال هو الذى صدّ طلاب العلم عن الوصول الى بغيتهم:«وقد وفق الله سبحانه بمنّه و كرمه فيما خرج من كتابنا الموسوم بمنار القاصدين فى أسرار معالم الدين،لتفصيل جملته شريفه من هذه الأحكام».

٢٥-الاقتصاد فى معرفه المبدأ و المعاد و أحكام أفعال العباد و الإرشاد إلى طريق الاجتهاد:رتّبته على قسمين:أولهما فى أصول العقائد و ثانيهما فى الفروع.

و هو مع ذلك فى غايه الاختصار (٢).

٢٦-كتاب الرجال و النسب.قال حفيده فى الدر المنثور:ذكره فى بعض مصنفاته (٣).

٢٧-رساله فى تحقيق النيه:و كانت عند حفيده بخطه.

٢٨-رساله فى الولايه و أن الصلاه لا تقبل إلا بها.ذكرها فى شرح الإرشاد.

٢٩-رساله فى تحقيق الإجماع.قال حفيده:عندى بخطه.

٣٠-كتاب الإجازات:ذكره فى بعض فوائده كما فى الدر المنثور.و لعل المراد به مجموعه اجازات المشايخ فإن العلامه المجلسى-رحمه الله-نقل بعض الإجازات فى البحار عن خط الشهيد-قدس سره.

ص:٤٣

١-١) الذريعه ١٦:٤٨.

٢-٢) الذريعه ٢:٢٦٧.

٣-٣) الدر المنثور ٢:١٨٨.

٣١-منظومه فى النحو و شرحها.قال فى الدر المنثور: رأيت بعضها بخطه.

٣٢-رساله فى دعوى الإجماع فى مسائل من الشيخ و مخالفه نفسه.و لعله أراد بذلك الرد على حجيه الإجماع المنقول.

و غير ذلك من الكتب و الرسائل و الحواشى و الشروح التى ورد ذكر بعضها فى كتب التراجم.قال حفيده فى الدر المنثور:«و سمعت من بعض مشايخنا أن مصنفاته بلغت ستين مصنفاً» (١).هذا و كان شهيدنا المترجم له،مشتغلا- مضافا الى كل هذه المشاغل العلميه و غيرها-باستنساخ الكتب.قال حفيده فى الدر المنثور:«جزى الله عنا سوء الجزاء من حرماننا من الكتب التى كانت عندنا اجتمعت فى زمن الشيخ زين الدين و الشيخ حسن و والدى-رحمهم الله- و أضيف إليها كتب الشيخ محى الدين- رحمه الله-وقد وقع عليها الفتور غير مره منها قريب ألف كتاب احترقت و أنا إذ ذاك ابن نحو سبع سنين أو ثمان، حرقها أهل البغى.و لما سافرت الى العراق كان الباقي لنا فى الجبل و دمشق و غيرهما ما يقرب من ألف كتاب و أكثرها منه ما أخذه الناس و منه ما تلف من النقل و الوضع تحت الأرض،و الباقي نحو مائه كتاب وصلت إلى بعد السعى التام.

و من العجب أنى لما فارقت ما فارقت من الكتب،كان فيما بقى بعد الفتور الأول ما يزيد عن مائه كتاب بخط جدى الشيخ زين الدين-رحمه الله-،و ما كان بخطه فيما تلف و احترق لا يعلم مقداره،و مما تواتر عنه-رحمه الله-انه كان إذا غمس القلم فى الدواه،ربما يكتب عشرين سطرا أو ثلاثين سطرا،و هذا من جمله التأييدات الإلهيه،و لهذا جعل كاتب التاريخ فصلا فى ذكر أمره فى الكتابه و ما له فيها من الآيات و محاسن الكرامات كما تقدم.

ص: ٤٤

و بالجمله فيذهاب هذه الكتب، ذهب كثير من فوائده و فوائده جدّي و والدي -رحمهم الله تعالى- و حرمننا الاطلاع عليها و الانتفاع منها» (١).

١-١) الدر المنثور ٢٠٣:٢-٢٠٤.

أما المتن فهو كتاب «شرائع الإسلام فى مسائل الحلال و الحرام» للإمام العلامة أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن المشهور بالمحقق الحلى-قدس الله نفسه الزكية-، المتوفى سنة (٦٧٦هـ). و يكفى فى عظمه شأن هذا الكتاب انه كان لمدته قرون محور البحث الفقهي الدراسى فى الحوزات العلميه. و قد علق عليه العلماء و شرحوه شرحا تفصيليا و استدلاليا.

ذكر المحقق الشيخ آغا بزرك الطهرانى-رحمه الله- فى موسوعته «الذريعة» أكثر من عشرين شرحا بعنوانين خاصه كالمسالك و الجواهر و ما يقارب من مائه شرح بعنوان شرح الشرائع (١) و اثنى عشر حاشيه (٢).

و أما الشرح فهو: «مسالك الأفهام الى تنقيح شرائع الإسلام» و هو أكبر مصنفات شيخنا الشهيد-قدس سره. كان-رحمه الله- قد علق على الشرائع فى بدو الأمر ثم استدركه و زاد عليه و فضّل ما أجمل من البحث حتى صار كتابا ضخما. قال ابن العودى فى رسالته: «و منها شرح الشرائع الذى تفجرت منه ينابيع الفقه و أخذ بمجامع العلم، سلك فيه أولا مسلك الاختصار على سبيل الحاشيه حتى كمل منه مجلد. و كان-قدس سره- كثيرا ما يقول: نريد أن نضيف اليه، تكمله لاستدراك ما فات، ثم أخذ فى الإطناب حتى صار بحرا

ص: ٤٥

١- (٢) الذريعة ٤٧:١٣-٣١٦.

٢- (٣) المصدر المذكور ١٠٦:٦.

يسلك فيه سفن أولى الألباب، فأكمل سبعة مجلدات ضخمة». (١).

قال الشهيد-قدس سره- في إجازته للشيخ تاج الدين بن هلال الجزائري: «فاستخرت الله تعالى و أجزته جميع ما جرى به قلمي من المصنفات. و من أهمها كتاب مسالك الأفهام في تنقيح شرائع الإسلام، وفق الله تعالى لإكماله (٢) في سبع مجلدات كبيره و منها حواشى الكتاب المذكور مجلدان». (٣).

و حاشيته على الشرائع موجوده فى بعض المكتبات و لم يطبع بعد هذا و يظهر من موارد من المسالك أنّ الأمر قد اشتبه على النساخ، فربّما أدرجوا الحاشيه الصغيره مع الشرح الكبير و ربما ذكروا لعباره واحده شرحين، مطولا و مجملا.

و كان ذلك مما أشكل الأمر علينا أثناء التحقيق عن الكتاب.

هذا و من غريب الأمر ما ورد فى الذريعه حكايه عن الشيخ على النباطى عن والده أن مده تصنيف الكتاب تسعه أشهر، ثمّ قال صاحب الذريعه: «أنه فرغ منه سنة (٩٦٤) و فرغ من الجزء الأول يوم الأربعاء لثلاث مضت من شهر رمضان سنة احدى و خمسين و تسعمائه» (٤). فيكون قد أتمّ ستة أجزاء منه فى ثلاثه عشر عاما. فكيف يجتمع هذا مع تصنيفه فى تسعه أشهر؟! مع أنه واضح الغرابه.

ثمّ انه-قدس سره- لم يفصل فى شرح قسم العبادات من الشرائع بما

ص: ٤٦

١- ١) الدر المنثور ١: ١٨٥.

٢- ٢) ليس المراد بهذه الجملة الدعاء لإكماله، بل بيان أن إكماله فى سبع مجلدات كان بتوفيق الله تعالى، و ذلك لأن تاريخ هذه الإجازة ١٤ ذى الحجه ٩٦٤ و قد فرغ من المسالك فى ربيع الثانى من ذلك العام.

٣- ٣) بحار الأنوار ١٤٣: ١٠٥.

٤- ٤) المصدر ٣٧٨: ٢٠.

فصّله في قسم المعاملات، و لذلك قام سبطه السيد محمد-رحمه الله-بكتابه «مدارك الأحكام» ليستدرّك ما أجمله جدّه، كما ذكره في مقدّمته.

طبع الكتاب طبعات حجرية متعددة في إيران و لكن ما وجدنا منها كثيره الأخطاء فلم يمكننا الاعتماد على شىء منها، و انما اعتمدنا فى تصحيح المتن على التلفيق بين النسخ، فكان لا بدّ من تحقيق واسع، و لم نحصل -مع الأسف- حتى الآن على نسخه بخط الشهيد -رحمه الله- مع أن العلامة الكنتورى المتوفى سنه (١٢٨٦) قال فى «كشف الحجب و الأستار»: و قد ظفرت أنا بنسخه كانت بخطه -رحمه الله تعالى- (١).

و مهما كان فالنسخ الخطيه الموجوده لدينا فعلا عباره عن:

١- النسخه المحفوظه فى مكتبه آيه الله النجفى المرعشى -رحمه الله- برقم ١٦٢١. و هى أقدم نسخه حصلنا عليها و الظاهر أنها كتب فى عصر المؤلف -قدس سره- و ذلك لما ورد فى بعض التصحيحات فى هامش الكتاب بعد انتهائه قوله: «منه سلمه الله». و النسخه بخط نستعليق غير منقط. و قد ختمت فى آخرها بختمين: أحدهما «بندة آل محمد باقر» و الآخر، «عبد الله محمد باقر» و تقع فى ١٧٣ ورقه تحتوى كل ورقه على ٢٦ سطرا بحجم ٢٦X١٨ سم. و لكنها -مع الأسف- من أول الكتاب إلى نهايه كتاب «الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر» أى قسم العبادات فقط. و هذه أهم نسخه اعتمدنا عليها و رمزنا لها بحرف «ج».

٢- نسخه اخرى فى مكتبه آيه الله النجفى -رحمه الله- أيضا برقم ٥٤٧٨ بخط نستعليق كاتبه «دوست محمد بن حبيب الله الحسينى المازندراني».

ص: ٤٧

تقع فى ٣٥٠ ورقه تحتوى كل منها على ٢٥ سطرا بحجم ١٨X٢٥،٥ سم.

وقد ذكر كاتبه انه اجتهد فى تصحيحه و مقابله على نسخه المؤلف. قال فى آخر الجزء الأول، أى قسم العبادات: «قد جددت و اجتهدت فى تصحيح ألفاظه و عباراته، و قد قوبل مع نسخ متعدده» و فى آخر المجلد الثانى - و ينتهى بآخر كتاب الوكاله - و هى آخر ما عثر عليه من هذه النسخه: «وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب بحمد الله الملك الوهاب فى أواخر شهر ربيع الأول سنه ثمانين بعد الألف من الهجره النبويه. و قد نقلت من وجه خط شيخنا الفاضل، مصنف هذا الكتاب، و قد جددت و اجتهدت فى تصحيح ألفاظه و أنا المذنب الحقير الجانى: دوست محمد بن حبيب الله الحسينى المازندرانى.» و وردت فى هامش الصفحه الأخيره، هذه الجملة: «كتب و قوبل من وجه خط الشيخ - رحمه الله - و اجتهد بتصحيحه الا ما زاغ البصر».

و هذه النسخه تأتى بعد نسخه «ج» من حيث الاعتماد (عندنا) فهى أقل خطأ من غيرها. و قد رمزنا لها بحرف «ن».

و يجدر بنا الإشاره هنا إلى اشتباه وقع فى فهرست مكتبه آيه الله النجفى - رحمه الله - حيث ذكر أن الفراغ من التصحيح و المقابله فى الجزء الأول وقع فى سنه (٩٧١) و فى الجزء الثانى فى سنه (١٠٨٠) كل ذلك بخط دوست محمد الحسينى، و هذا غريب جدا لم ينتبه اليه الكاتب، إذ يكون بين كتابه الجزءين ١١٠ سنه! و الذى أوقعه فى هذا الوهم ما ورد فى خاتمه الجزء الأول بعد انتهاء كلام الشهيد قدس سره - «و فرغ من كتابته يوم الأحد العاشر من شهر شوال سنه (٩٧١) و وسط النهار بقلم الفقير ص الحاتم.» و من الواضح ان هذا الكاتب غير دوست محمد، و هذا كاتب النسخه الأصل الذى استنسخ منه دوست محمد. و لم يذكر اسم الكاتب الا رمزاً كما رأيت.

٣- نسخه اخرى فى مكتبه المرحوم آيه الله النجفى أيضاً برقم ٢٦٦٤ بخط النسخ من أوائل كتاب «الحج» إلى آخر كتاب «الوكاله». كاتبه «محمد بن

نصر الله بن محمد بن قاسم بن ناصر بن قاسم بن سلامه بن ناصر من آل عطف الزبيدي» بتاريخ الثلاثاء ٨ شعبان (٩٨٢) هجريه و في هامشها علامه التصحيح، و في الخاتمه عباره من حفيد الشهيد على بن محمد بن الحسن بن زين الدين، شهد بمقابلتها و تصحيحها. و في الصفحه الأولى ما يدلّ على تملكه للنسخه بتاريخ (١٠٦٢) هجريه. و تقع في ١٩٨ ورقه تحتوى كل منها على ٣١ سطرًا. بحجم ٢٠X٣٠ سم. و رمزنا لها بحرف «ه».

و قد اشتبه الأمر على جامع الفهرست أيضا، فورد فيه ان هذه النسخه من أول كتاب «الطهاره» الى كتاب «البيع» مع أنها لا تشتمل الا على صفحه واحده من أول «الطهاره» و آخرها كتاب «الوكاله».

٤-نسخه أخرى في مكتبه آيه الله النجفي أيضا برقم ١٩٠٥ بخط النسخ من كتاب «الصيد و الذباجه» إلى نهايه كتاب «الديات» كاتبه على الظاهر صالح بن محمد بن عبد الإله الزبيدي.

و قد ورد في الهامش في أول كتاب «الفرائض» هكذا: «بلغ مقابلته بحسب الجهد و الطاقه إلا- ما زاغ عنه البصر و حبس عنه النظر، بنسخه منقوله من الأصل و قابلها المصنف بنفسه- قدس سره- و عليها خطه، و ذلك في مجالس آخرها خاتمه شهر ذى القعدة الحرام من شهور سنه ثلاث و سبعين و تسعمائه هجريه على مشرفها الصلاه و السلام. و كتب أقل العباد محمد بن أحمد الشامي العاملي.».

و بعد ذلك هكذا: «و قوبلت نسختي مع هذه النسخه في يوم السبت تاسع شهر ذى الحجه الحرام سنه ثلاث و عشرين و ألف الهجريه، و كتب أقل الخليقه فضل الله بن محب الله الحسنى الحسينى الشهير بدست غيب.» و في آخر الكتاب ما يشبه ذلك.

تقع هذه النسخه في ٣١٧ ورقه كل منها تحتوى على ٢٧ سطرًا بحجم ٢٩X٢١، ٥ سم. و رمزنا لها بحرف «ل».

٥-نسخه اخرى فى مكتبه آيه الله النجفى أيضا برقم ١٣٢٨ و هى بخط النسخ من أول كتاب «الجهاد» إلى آخر قسم العبادات، أى مسائل «الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر» بخط «احمد بن محمد بن يوسف المقابى». و من أول كتاب «التجاره» إلى آخر كتاب «الوصايا» (و ليس إلى آخر «العتق» كما فى الفهرست). و لم يذكر اسم الكاتب فى القسم الثانى، و الخط مختلف عن القسم الأول، و رمز الى الكاتب برقم ٨٣١٩. و اما تاريخ كتابه القسم الأول، فلعله يرجع الى سنه ٩٦١ ففى آخرها عباره هكذا: «تمّ كتاب الجهاد. بسادسه الأحد ثالث الأولى من الأول للتاسعه بعد السادسه!» و الله أعلم.

٦- اما تاريخ القسم الثانى فلم يرو فى النسخه أصلا، و اشتبه الأمر على كاتب «الفهرست» أيضا فذكر تاريخ انتهاء الشهيد من تأليف الكتاب بعنوان انتهاء تاريخ الكتابه!.

و تقع فى ٣٠٢ ورقه و تختلف عدد سطورها بحجم ٢٩X٢٠ سم. و رمزنا لها بحرف «س».

٦-نسخه أخرى فى مكتبه المرحوم آيه الله النجفى أيضا برقم ٨٠٦ بخط نسخ ردىء من أوائل كتاب «العتق» الى آخر الكتاب تقريبا، و لا تحوى على تاريخ و لا ذكر للكاتب، و على هامشها بعض التصحيحات تقع فى ٣٤٣ ورقه، كل منها يحوى على ٢٩ سطرا بحجم ٢٥X١٩ سم. و رمزنا لها بحرف «ص».

٧-نسخه محفوظه فى مكتبه آيه الله الكليبايگانى برقم ١٩٧٠ من أول كتاب «الطهاره» إلى آخر احكام «القرض و الدين». لم يذكر فيها اسم الكاتب، و انما وردت فى آخر المجلد الأول أى قسم العبادات، هذه عباره فى الهامش:

«بلغت مقابلته بحسب الجهد و الطاقه، من نسختين الى كتاب الحج و منه الى هنا بضم نسخه قابلها الشيخ حسن ولد المصنف - رحمهما الله تعالى - على يد أحقر العباد الراجى شفاعه زين العباد، عبد الرضا بن حسن بن زين الدين

الحسينى العاملى، و رمزنا لها بحرف «ك».

٨-نسخه أخرى فى مكتبه آيه الله الكلباىگانى برقم ٥-٤٦-٥١ بخط نسخ جيد، وهى من أول الكتاب إلى الفرائض فى ستة أجزاء حسب التجزئه الأولى للشهيد-قدس سره- و لكل مجلد فهرست حسب المسائل الوارده فى الكتاب، كاتبها محمد جعفر بن محمد حسين. انتهى من كتابتها بتاريخ ٢٩ رجب ١١٢٠. ورد فى خاتمه بعض المجلدات، التصحيح على النسخ المصححه و منها فى بعضها نسخه حفيد الشهيد الشيخ على بن محمد بن الحسن بن زين الدين و فى بعضها على أصله المنيف حسب تعبيره و فى بعضها على أصله المنيف الذى بخط شارحه السعيد. و رمزنا لها بحرف «و».

٩-نسخه محفوظه فى مكتبه مجلس الشورى الإسلامى برقم ١٩٠٥ بخط النسخ من كتاب «الخلع» إلى آخر كتاب «الديات». لم يذكر فيها اسم كاتبها و انما ورد فى أولها: وقف الكتاب بتاريخ جمادى الثانيه ١١٩٢. و تقع فى ٣٥١ ورقه كل منها يحتوى على ٣٥ سطرا بحجم ٢٣X١٣ سم. و رمزنا لها بحرف «د».

١٠-نسخه أخرى فى مكتبه مجلس الشورى الإسلامى برقم ١٩٥ و ١٩٦ بخط نسخ جيد من أول الكتاب الى آخره فى مجلدين، كاتبها محمد بن باقر بن سراج الإصطهباناتى. انتهى من كتابتها بتاريخ ١٢٥٧. و رمزنا لها بحرف «م».

١١-نسخه محفوظه فى مكتبه المشهد المقدس الرضوى برقم ٢٥٦٨، و فى آخرها هذه العبارة: «فرغ من تعليق هذا الجزء الفقير إلى الله محمد بن على بن هلال، آخر نهار الأربعاء «الأربعاء»، يوم التاسع و العشرين من شهر شوال المبارك، سنه تسع و سبعين و تسعمائه من الهجره الشريفه». و النسخه تشتمل على قسم العبادات فقط، و رمزنا لها بحرف «ع».

١٢-نسخه اخرى فى مكتبه المشهد الرضوى برقم ٢٥٧٧ من كتاب

التجاره إلى آخر الوصايا، وقد كتب قسم منها، أى إلى آخر الوكاله بخط نسخ جيد، و ما بقى منها بخط نستعليق، و فى آخرها هذه العبارة: «أتفق الفراغ من تسويده الفقير إلى الله تعالى، عبد الكريم بن إبراهيم بن على بن عبد العالى الميسى العاملى. تم الكتاب بعون الملء الوهاب على يد العبد الضعيف، الراجى، المحتاج إلى رحمه الملك الغنى، رفيع شريف الحسينى، فى تاريخ شهر رمضان المبارك، سنه ٩٨١ بمشهد المقدس، الرضىه الرضىه. تمام». و قد رمزنا لها بحرف «ب».

و ما زلنا نبحت عن نسخ اخرى من الكتاب، لعلنا نستفيد منها فى تحقيق سائر الأجزاء إن شاء الله تعالى.

و أخيرا نسأل الله تعالى ان يوفقنا لإكمال التحقيق عن هذا الكتاب و سائر الآثار القيمه لعلمائنا الأبرار و ان يتقبل منا هذا العمل و سائر الأعمال و الحمد لله رب العالمين.

السيد مرتضى المهرى قم المقدسه رمضان المبارك ١٤١٣ هـ.ق

ص: ٥٢

تصوير

□

ص: ٥٢

تصوير

□

ص: ٥٤

تصوير

□

ص: ۵۵

تصوير

□

ص: ٥٦

تصوير

□

ص: ٥٧

تصوير

□

ص: ٥٨

تصوير

□

ص: ٥٩

تصوير

□

ص: ٤٠

تصوير

□

ص: ٦١

تصوير

□

ص: ٦٢

تصوير

□

ص: ٦٣

تصوير

□

ص: ٦٤

تصوير

□

ص: ٦٥

تصوير

□

ص: ٦٦

تصوير

□

ص: ٦٧

تصوير

□

ص: ٦٨

تصوير

□

ص: ٦٩

تصوير

□

ص: ٧٠

تصوير

□

ص: ٧١

تصوير

□

ص: ٧٢

تصوير

□

ص: ٧٣

تصوير

□

ص: ٧٤

تصوير

□

ص: ٧٥

تصوير

□

ص: ٧٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم إنى أحمدك حمدا يقل فى انتشاره حمد كل حامد، و يضمحلّ باشتهاره جحد كل جاحد، و يقل بفراره حسد كل حاسد، و يحل باعتباره عقد كل كائد، و أشهد أن لا إله إلا الله شهادة أعتدّ بها لدفع الشدائد و أسترّدّ بها شارداً النعم الأوابد، و أصلى على سيّدنا محمد، الهادى إلى أمتن العقائد و أحسن القواعد، الداعى إلى أنجح المقاصد و أرجح الفوائد، و على آله الغرّ الأماجد المقدمين على الأقارب و الأبعد، و المؤيدين فى المصادر و الموارد، صلاه تسمع كل غائب و شاهد، و تقمع كل شيطان مارد.

و بعد: فإنّ رعايه الإيمان توجب قضاء حقّ الإخوان، و الرغبه فى الثواب تبعث على مقابله السؤال بالجواب، و من الأصحاب من عرفت الإيمان من شأنه، فاستبنت الصلاح على صفحات وجهه و نفحات لسانه، سألتنى أن أملى عليه مختصراً فى الأحكام متضمّناً لرؤوس مسائل الحلال و الحرام يكون كالمفتى الذى يصدر عنه، أو الكنز الذى ينفق منه، فابتدأت مستعينا بالله و متوكّلاً عليه، فليس القوّه إلاّ به، و لا المرجع إلاّ إليه، و هو مبنى على أقسام أربعه

، و هي عشره كتب:

- ١- كتاب الطهاره ٢- كتاب الصلاه ٣- كتاب الزكاه ٤- كتاب الخمس ٥- كتاب الصوم ٦- كتاب الاعتكاف ٧- كتاب الحج ٨-
- كتاب العمرة ٩- كتاب الجهاد ١٠- كتاب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و نبدأ بالأهم فالأهم:-

ص: ٤

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أوضح مسالك الأفهام، إلى تنقيح شرائع الإسلام، وشرح صدور من اختارهم من الأنام، بإيضاح مسائل الحلال و الحرام، ورفع درجات العلماء الأعلام، حتى أوطأهم أجنحه ملائكته الكرام، و أجزل إمدادهم حتى رجح مدادهم على دماء الشهداء، يوم القيام، و الصلاة على نبيه الذي أحكم قواعد الأحكام، نهايه الإحكام، محمد المرسل للإرشاد و التذكرو، و التبصره و الهدايه إلى دار السلام، و على آله مصاييح الظلام، و وسيله القاصدين إلى مدارك شريف كل مقام.

و بعد، فهذه نكت مختصره، و فوائد محبّره، و وضعتها على كتاب شرائع الإسلام، بالتماس جماعه من المحصّين الأعلام، تقيد مطلقها، و تفتح مغلقها، و تبين مجملها، و تسهل معضلها، تغني المشتغل بالكتاب عن أسفار كبار، و تطلعه على دقائق تدعن لها قلوب الأخيار، مجرّده غالباً عن دليل أو تعليل، مقتصره على قصير من طويل، و الله يهدي السبيل، و هو حسبنا و نعم الوكيل، «و سمّيته مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام» (١).

ص: ٥

كتاب الطهارة

ص: ٧

كتاب الطهارة الطهارة اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه له تأثير في استباحه الصلاه (١). وكل واحد منها ينقسم إلى واجب و مندوب.

فالواجب من الوضوء كان لصلاه واجبه، أو طواف واجب، قوله بعد الخطبه: «الطهارة اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه له تأثير في استباحه الصلاه» .

هذا التعريف للطهارة بالمعنى الشرعى، و أشار بقوله «اسم» إلى أنّ التعريف لفظى لا حقيقى.

و خرج بالثلاثه ما يتحقق معه الطهارة اللغويه، كإزاله النجاسه و شبهها، و بقوله «له تأثير» وضوء الحائض للكون فى مصلاها ذاكره، فإنه لا تسمى طهاره كما ورد به الخبر (١).

و أراد ب«التأثير» و لو بالصلاحيه بالقوه القريبه، فيدخل فيها الوضوء المجدد و نحوه، و التأثير يشمل الناقص و التام، فيدخل فيه وضوء الحائض و غسلها، لأنّ كلّ واحد منهما له تأثير ناقص فى الاستباحه.

و قيد الإباحه بالصلاه مع أنّ الطهاره قد تبيح غيرها من العبادات لعموم البلوى بها، و أنّها الفرد الأكمل، و لأنّ ماهيتها تتوقف على الطهاره، واجبه كانت أو مندوبه بالاتفاق، بخلاف غيرها من العبادات لتخلف بعض القيود فيها. هذا إن جعلنا صلاه الجنازه مجازيه شرعيه كما اختاره جمع، و إلاّ لم يتمّ التعليل.

أو لمس كتابه القرآن إن وجب (١). و المندوب ما عداه.

و الواجب من الغسل ما كان لأحد الأمور الثلاثة، أو لدخول المساجد (٢)، أو لقراءة العزائم إن وجبا، وقد يجب إذا بقي لطلوع الفجر (٣) من يوم يجب صومه، بقدر ما يغتسل الجنب، و لصوم المستحاضه إذا غمس دمها القطنه (٤). و المندوب ما عداه.

و الواجب من التيمم ما كان لصلاه واجبه عند تضيق وقتها، قوله: «أو لمس كتابه القرآن إن وجب» .

الضابط فى الوضوء الواجب، ما كانت غايته واجبه. و لما كانت الصلاه و الطواف واجبين بأصل الشرع جعل الوجوب معهما وصفا. و لما لم يجب المس بأصل الشرع جعله شرطا. و وجوب المس يكون بنذر و شبهه، أو لإصلاح غلط لا يتم إلا به، فإن إصلاحه واجب على الكفايه صونا للمعجز.

قوله: «أو لدخول المساجد» .

مع اللبث فى غير المسجدين. و فيهما يكفى فى الاشتراط مجرد الدخول، فإطلاق العبارة غير جيد. و وجوب الغسل لدخول المساجد ثابت فى جميع الأحداث الموجه له عدا مس الميت فإنه لا يمنع دخول المسجد قبل الغسل.

قوله: «و قد يجب إذا بقي لطلوع الفجر. إلخ» .

أشار ب«قد» الداله على التقليل فى هذا المحل، إلى أن تأخير المكلف الغسل إلى هذا القدر الموجب لمطابقه الزمان للغسل نادر، و مقتضاه أنه لو قدّمه زياده على ذلك لا يكون واجبا للصوم، فإن كانت الذمه بريئه مع ذلك من غايه أخرى للغسل نوى الندب، لوجوب غسل الجنابه لغيره عند المصنف و أكثر الأصحاب.

قوله: «و لصوم المستحاضه إذا غمس دمها القطنه» .

التقييد بالغمس يدخل حالتها العليا و الوسطى و يخرج القليله، فيجب الغسل للصوم متى حصل الغمس قبل صلاه الفجر، و يتوقف عليه صحه الصوم. و لو كان بعد الصلاه لم يجب إلا مع الكثره، فيتوقف صوم اليوم على غسل الظهرين و إن لم

و للجنب (١) في أحد المسجدين، ليخرج به (١). و المندوب ما عداه (٢). و قد تجب الطهاره بالنذر و شبهه (٣).

و هذا الكتاب يعتمد على أربعة أركان:

تستمر الكثره إلى وقتها. و قيل: يعتبر حصولها وقت الصلاه.

قوله: «و للمجنب في أحد المسجدين ليخرج به» قيد الحكم بكون الحدث في أحد المسجدين تبعاً للنص (٢). و يلحق به من أجنب خارجهما و دخل عامداً أو ساهياً. و يجب عليه تحزى أقرب الطرق تخفيفاً للكون. و هو مبنى على الغالب من تعذر الغسل داخلهما على وجه لا يقتضى تنجيس المسجد، فلو أمكن «و ساوى زمانه زمان التيمم، أو قصر» (٣) قدم على التيمم على الأقوى.

قوله: «و المندوب ما عداه» .

ليس على إطلاقه. بل يجب التيمم أيضاً للطواف الواجب و مس كتابه القرآن إن وجب، و لدخول المساجد مع اللبث في غير المسجدين، و غير ذلك، فلا بد من ذكر ما يدل عليه لئلا يدخل في المندوب. و الضابط أنه يجب لما يجب له الطهارتان مع تعذرهما.

قوله: «و قد تجب الطهاره بالنذر و شبهه» .

و يشترط في صحه نذرها، أو نذر أحد أفرادها، مشروعتها على الوجه الذى تقع به مندوره. فالوضوء ينعقد نذره دائماً، و الغسل مع وجود أحد أسبابه الموجهة أو المستحبه فيتوقع مع الإطلاق، و يبطل النذر مع تعيين الزمان و خلوه عن أحدها، و التيمم مع تعذر مبدله. و يتخير مع إطلاق نذر الطهاره بين الوضوء و الغسل، فإن تعذرا تعين التيمم.

«

ص: ١١

١- ١) هكذا فيما بأيدينا من نسخ الشرائع و لعل الصحيح ما ورد في الشرح أى «المجنب».

٢- ٢) الكافي ٣: ٧٣ ح ١٤، التهذيب ١: ٤٠٧ ح ١٢٨٠، الوسائل ١: ٤٨٥ ب «١٥» من أبواب الجنابه ح ٣، ٤.

٣- ٣) ما بين القوسين ليس فى «م، ع» و مشطوب عليه فى «ج» و غير مقروء فى حاشية «ن» و موجود فى «ك، و».

إشاره

الركن الأول في المياه— وفيه أطراف

الأول: «في الماء المطلق»

إشاره

«الأول»: في الماء المطلق. و هو كل ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه، من غير إضافه (١). و كله طاهر، مزيل للحدث و الخبث (٢). و باعتبار وقوع النجاسه فيه ينقسم إلى جار، و محقون، و ماء بئر.

أما الجارى

أما الجارى (٣) فلا ينجس إلا باستيلاء النجاسه على أحد أو صافه.

قوله: «و هو كل ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه من غير اضافه» .

المراد باستحقاقه عرفا. و جواز تقييد بعض أفراده كماء البحر و نحوه لا- يخرج عن الاستحقاق، لأن القيد غير متعين، فلو طلب حقه— و هو الإطلاق— صح إطلاق اسم الماء عليه بغير قيد.

قوله: «مزيل للحدث و الخبث» .

المراد بالحدث الأثر الحاصل للمكلف و شبهه، عند حصول أحد الأسباب المخصوصه المتوقف رفعه على النيه. و الخبث هو النجاسه.

و الفرق بينهما— بأن الأول ما افتقر إلى تيه، و الثانى ما لا يفتقر، أو أن الأول ما لا يدرك بالحس، و الثانى ما يدرك به— غير تام.

قوله: «أما الجارى» .

المراد بالجارى النايح غير البئر، سواء أجرى أم لا. و إطلاق الجريان عليه مطلقا تغليب أو حقيقه عرفيه. و الأصح اشتراط كزيتته، سواء أدام نبعه أم لا. و هو

و يطهر بكثره الماء الطاهر عليه متدافعا حتى يزول تغيره.

و يلحق بحكمه ماء الحمام، إذا كان له ماده (١). و لو مزجه طاهر فغيره، أو تغير من قبل نفسه، لم يخرج عن كونه مطهرا، ما دام إطلاق الاسم باقيا عليه.

و أما المحقون

و أما المحقون (٢) فما كان منه دون الكر، فإنه ينجس بملاقاه النجاسه. و يطهر بإلقاء كر عليه فما زاد دفعه، و لا يطهر بإتمامه كرا، على الأظهر. و ما كان منه كرا فصاعدا لا ينجس، إلا أن تغير النجاسه أحد أوصافه. (٣) اختيار العلامة (١). ثم إن عرضت له النجاسه و سطوحه مستويه فطاهر، و إلا لم ينجس الأعلى مطلق، و لا الأسفل إن كان المجموع كرا إلا أن تستوعب النجاسه عمود الماء فيشترط في عدم انفعال الأسفل كريتته.

قوله: «و يلحق به ماء الحمام إذا كان له ماده» .

المراد بماء الحمام ما في حياضه الصغار ممّا لا يبلغ الكر. و نكر المصنف ماده للتنبيه على عدم اشتراط كريتتها، و به صرح في المعبر (٢). و الأجود اشتراط الكريه.

و هو قول الأكثر. و على هذا يتساوى الحمام و غيره.

قوله: «و أما المحقون» .

المراد به ما ليس بنابع و إن جرى على وجه الأرض. و إطلاق المحقون عليه تغليب كتغليب الجارى على النابع.

قوله: «إلا أن تغير النجاسه أحد أوصافه» .

المراد بها الثلاثه المشهوره أعنى اللون، و الطعم، و الرائحه، لا مطلق الأوصاف، كالحراره، و البروده، و غيرهما.

ص: ١٣

١- ١) نهايه الاحكام ١: ٢٢٨، المنتهى ١: ٦.

٢- ٢) المعبر ١: ٤٢.

و يطهر بإلقاء كره عليه فكر(١)، حتى يزول التغيير. و لا يطهر بزوال التغيير من نفسه، و لا بتصفيق الرياح، و لا بوقوع أجسام طاهره فيه تزيل عنه التغيير.

والكر

و الكره ألف و مائتا رطل بالعراقي، على الأظهر. أو ما كان كل واحد من طوله و عرضه و عمقه ثلاثه أشبار و نصفاً(٢). و يستوى فى هذا الحكم مياه الغدران و الحياض و الأوانى، على الأظهر.

و أما ماء البئر

و أما ماء البئر(٣) فإنه ينجس بتغيره بالنجاسه إجماعاً. و هل ينجس و يخرج بتغيير النجاسه له ما لو كان التغيير بالمتنجس كالدبس مثلاً، فإن انفعال طعم الماء به لا ينجسه، ما لم يستند التغيير إلى النجاسه. و المعتبر فى التغيير الحسى لا التقديرى. قوله: «و يطهر بإلقاء كره عليه فكر» .

المشهور أنه يعتبر فى إلقاء الكره كونه دفعه واحده عرفيه بحيث يكون ذلك فى زمان قصير. و لو أزال تغييره بما دون الكره ثم ألقى عليه كره كفى. و لو بقى منه كره فصاعداً خال عن التغيير طهر المتغير منه بتموجه أيضاً. و كذا يطهر بوقوع ماء الغيث عليه متقاطراً.

قوله: «أو ما كان كل واحد من طوله و عرضه و عمقه ثلاثه أشبار و نصفاً» .

هذا مع تساوى أبعاده. و مع اختلافها يعتبر بلوغ الحاصل من ضرب بعضها فى بعض الحاصل من ضرب المتساويه كذلك، و هو اثنان و أربعون شبراً و سبعة أثمان الشبر من أشبار مستوى الخلقه، و هو الغالب فى الناس.

قوله: «و أما ماء البئر» .

عَرَفَ الشَّهِيد(رحمه الله)البئر بأنه مجمع ماء نابع من الأرض، لا- يتعداها غالباً، و لا يخرج عن مسماها عرفاً(١). و المرجع فى العرف إلى ما كان فى زمانه صلى الله

ص: ١٤

بالملاقاه؟فيه تردد،و الأظهر التنجيس.

و طريق تطهيره بتزح جميعه إن وقع فيها مسكر(١)،أو فقاع،أو منى، أو أحد الدماء الثلاثة على قول مشهور،أو مات فيها بعير(٢) أو ثور.

فإن تعذر استيعاب مائها،تراوح عليها أربعة رجال(٣)،كل اثنين دفعه يوما إلى الليل.

عليه و آله و سلم أو زمان أحد الأئمه عليهم السلام،فما حكم عليه حينئذ بأنه بئر استمر حكمه،و ما لم يعلم حاله فى ذلك الزمان يرجع فيه إلى العرف الآن،فيلحقه الحكم تبعاً للاسم دون غيره،و إن شاكلة فى النبع.و لا بعد فى ذلك بعد ورود النص (١).

قوله:«إن وقع فيها مسكر» .

المراد به المائع بالأصالة،فيدخل الخمر و إن عرض له الجمود،و يخرج الحشيشه و نحوها،مما أصله الجمود و إن عرض له الميعان.و لا فرق فى المسكر بين قليله و كثيره.

قوله:«أو مات فيها بعير» .

هو من الإبل بمنزله الإنسان يشمل الذكر و الأنتى و الكبير و الصغير.و كذا ينزح الجميع لموت الثور و هو ذكر البقر.

قوله:«تراوح عليها أربعة.إلخ» .

هو تفاعل من الراحله لأن كل اثنين منهما يريحان الآخرين.و ليكن أحدهما فوق البئر يمتح بالدلو و الآخر فيها يملئها.و لا يجزى القويان و إن قاما بعمل الأربعة للنص (٢)،و يجزى الأزيد.و الحكم مختص بالرجال،فلا- يجزى النساء،و لا- الخنثى، و لا الصبيان.و اليوم من طلوع الفجر إلى الغروب،و يجب إدخال جزئين من الليل أولاً- و آخراً.و لا- فرق بين الطويل و القصير.و لا يجزى الليل،و لا الملقق و إن زاد عن

ص:١٥

١-١) الوسائل ١:١٢٥ باب «١٤» من أبواب الماء المطلق.

٢-٢) التهذيب ١:٢٤٢ ح ٦٩٩،٢٨٤ ح ٨٣٢،الوسائل ١:١٤٣ باب «٢٣» من أبواب الماء المطلق ح ١.

و بنزح كر إن مات فيها دابه أو حمار أو بقره(١).

و بنزح سبعين إن مات فيها إنسان(٢).

و بنزح خمسين إن وقعت فيها عذره يابسه فذابت(٣)، و المروى أربعون أو خمسون، أو كثير الدم كذبح الشاه(٤)، و المروى من ثلاثين إلى أربعين الطويل. و يجوز لهم الصلاه جماعه، لا جميعا بدونها. و يجب تقديم التأهب للنزح، بتحصيل الآله و نحوها قبل الفجر.

قوله: «و بنزح كرّ إن مات فيها دابه أو حمار أو بقره» .

الأولى اختصاص الحكم بالبغل و الحمار، و إلحاق الدابه و البقره بما لا نص فيه، و هو خيره المصنف فى المعبر (١)، لأن ما عداهما خال عن النص، و مطلق المماثله غير كاف فى الحكم، فإن البقره مثل الثور و ليست بحكمه.

قوله: «و بنزح سبعين إن مات فيها إنسان» .

لا- فرق فيه بين الصغير و الكبير، و الذكر و الأنثى. و كذا لو وقع ميتا. و يشترط كونه نجسا بنجاسه الموت، فلو كان طاهرا كمن كمل غسله لم يجب النزح. و الحكم مختص بالمسلم، و وقوع الكافر يلحق بما لا- نص فيه، سواء مات فيه أم لا- أما لو وقع ميتا فكالمسلم.

قوله: «عذره يابسه فذابت» .

هى فضله الإنسان. و لا- فرق بين فضله المسلم و الكافر. و المراد بالذوبان تفرّق الأجزاء و شيوعها فى الماء. و إنما حكم فيها بالخمسين مع ترديد الروايه (٢) لأن الأكثر طريق اليقين.

قوله: «كذبح الشاه» .

المرجع فى كثره الدم و قلته إلى نفسه عرفا لا بالنسبه إلى البثر بحسب الغزاره

ص: ١٦

١- ١) المعبر ١:٦٠.

٢- ٢) الكافى ٣:٧ ح ١١، التهذيب ١:٢٤٤ ح ٢٠٧، الاستبصار ١:٤١ ح ١١٦، الوسائل ١:١٤٠ ب «٢٠» من الماء المطلق ح ٢، ١.

و بنزح أربعين إن مات فيها ثعلب أو أرنب أو خنزير أو سنور أو كلب و شبهه (١)، و لبول الرجل (٢).

و بنزح عشر للعدرة الجامده (٣)، و قليل الدم كدم الطير و الرعاف اليسير، و المروى دلاء يسيره.

و بنزح سبع لموت الطير (٤)، و الفأره إذا تفسخت أو انتفخت (٥)، و لبول الصبي الذى لم يبلغ (٦)، و النزاره.

قوله: «إن مات فيها ثعلب أو أرنب أو سنور أو خنزير أو كلب و شبهه» .

المراد بشبه الكلب الغزال و ما فى حجمه. و لا فرق فى السنور بين أهليته و وحشيته، و لا فى الكلب و الخنزير بين البرى و البحرى.

قوله: «و لبول الرجل» .

لا فرق بين بول المسلم و الكافر. و لا يلحق به بول المرأة بل هو مما لا نص فيه.

و الأجود فى بول الخنثى و جوب أكثر الأمرين من الأربعين، و موجب ما لا نص فيه.

قوله: «و بنزح عشر للعدرة الجامده» .

المراد بها غير الذائبه.

قوله: «و بنزح سبع لموت الطير» .

هو الحمامه و النعامه و ما بينهما.

قوله: «و الفأره إذا تفسخت أو انتفخت» .

المراد بتفسخها تقطع أجزائها و تفرقها. و إلحاق الانتفاخ به هو المشهور، و لا نص فيه.

قوله: «و لبول الصبي الذى لم يبلغ» .

و هو الذكر الذى زاد سنه على الحولين إلى أن يبلغ، و ليس ذكر الصبي كافيا عن التقييد بكونه لم يبلغ، للاختلاف فى حده فى

جانب الكبير، و لا يلحق به الصبيه

و لاغتسال الجنب (١)، و لوقوع الكلب و خروجه حيا.

و بنزح خمس لذرق الدجاج الجلال، و بنزح ثلاث لموت الحيه (٢) و الفأره.

و بنزح دلو لموت العصفور، و شبهه (٣)، لعدم النص.

قوله: «و لاغتسال الجنب» .

التعبير بالاغتسال يدخل الارتماس و غيره، و يخرج مجرد نزوله في الماء. و عله النزح نجاسه الماء، و لا بعد فيه بعد ورود النص (١)، و انفعال البئر بما لا ينفعل به غيره.

ثمَّ إن كان الغسل بارتماسه واحده طهر بدنه من الحدث و نجس بالخبث، و إن كان مرتبا صح غسل الجزء المقارن للتيه من الرأس. و في توقّف نجاسه الماء على إكمال الغسل احتمال وجيه. و لا يخفى أنه يشترط خلوّ بدنه من نجاسه عينيه كالمنى و غيره، و إلا وجب لها مقدّرها إن كان.

قوله: «لموت الحيه» .

علّله المصنف في المعبر (٢) - مع الخبر (٣) - بأن لها نفسا سائله فيكون ميتتها نجسه.

قوله: «لموت العصفور و شبهه» .

يدخل في «شبهه» كل ما دون الحمامه في الحجم. و لا فرق فيه بين مأكول اللحم و غيره. و لا يلحق به الطير في حال صغره خلافا لبعض الأصحاب (٤) فيهما.

ص: ١٨

١- (١) الوسائل ١:١٤٢ ب «٢٢» من أبواب الماء المطلق.

٢- (٢) المعبر ١:٧٥.

٣- (٣) الكافي ٣:٦ ح ٧، التهذيب ١:٢٤٠ ح ٦٩٤، الاستبصار ١:٣٤ ح ٩٢، الوسائل ١:١٣٢ ب «١٥» من أبواب الماء المطلق ح ٦.

٤- (٤) راجع منتهى المطلب ١:١٦.

و لبول الصبى الذى لم يغتذ بالطعام(١).

و فى ماء المطر و فيه البول و العذره و خراء الكلاب(٢) ثلاثون دلوًا.

و الدلو التى ينزح بها ما جرت العاده باستعمالها(٣).

فروع ثلاثه

الأول: حكم صغير الحيوان فى النزح

فروع ثلاثه:

الأول: حكم صغير الحيوان فى النزح حكم كبيره قوله: «و بول الصبى الذى لم يغتذ بالطعام» .

المراد به الرضيع فى الحولين. و المراد بالاغتذاء الغالب أو المساوى للّبن فلا يضّر القليل. و المراد بالطعام نحو الخبز و الفاكهه، أما السكر و نحوه فليس بطعام.

و لا يلحق به الرضيعه.

قوله: «و فى ماء المطر و فيه البول و العذره و خراء الكلاب» .

مستند ذلك روايه كردويه الديلمى (١). و لا يقدر فى ذلك كون بعضها يوجب أكثر من ثلاثين منفردًا، لجواز استناد التخفيف إلى مصاحبه ماء المطر. و من نظر إلى ما ينفعل عنه البئر، و ما تطهر به، و اشتمالها على جمع المتباينات - كالهرة و الخنزير - و تفريق المتماثلات - كالكلب و الكافر، و الثور و البقره - يزول عنه استبعاد اختلاف حكم هذه النجاسات منفردة عن ماء المطر و مصاحبه له. و لا فرق فى ذلك بين كون أعيان النجاسات المذكوره موجوده فى الماء أم لا، لإطلاق النص. و حكم بعض ما ذكر حكم الجميع إن كان يوجب منفردًا عن الماء هذا المقدّر، أو ما زاد. و لو كان يوجب أقل - كبول الصبى و الرضيع و العذره الجامده - فالأحوط أنه كذلك. و الظاهر أن الاقتصار على مقدرها منفردة عن الماء كاف بطريق أولى.

قوله: «و الدلو الذى ينزح بها ما جرت العاده باستعمالها» .

فى تلك البئر. و لو تعددت فالأغلب، و مع التساوى يتخير، و الأفضل اختيار الأكبر. فإن لم يكن لتلك البئر دلو معتاده رجع الى المعتاد فى بلده، و مع التعدد فكما مرّ. و لو لم يكن فى بلده دلو، اعتبر أقرب البلدان إليه فالأقرب.

ص: ١٩

الثاني: اختلاف أجناس النجاسه موجب لتضاعف النرح

الثاني: اختلاف أجناس النجاسه موجب لتضاعف النرح، و في تضاعفه مع التماثل تردد(١)، أحوطه التضعيف، إلا أن يكون بعضا من جمله لها مقدر، فلا يزيد حكم أبعاضها عن جملتها(٢).

الثالث: إذا لم يقدر للنجاسه منزوح

الثالث: إذا لم يقدر للنجاسه منزوح، نرح جميع مائها. فإن تعذر نرحها، لم تطهر إلا- بالتراوح. و إذا تغير أحد أوصاف مائها(٣) بالنجاسه، قيل: ينرح حتى يزول التغير، وقيل: ينرح جميع مائها. فإن تعذر لغزارته قوله: «و في تضاعفه مع التماثل تردد» .

الأقوى التضعيف مطلقا.

قوله: «إلا أن يكون بعضا من جمله لها مقدر فلا يزيد حكم أبعاضها عن جملتها» .

هذا إذا لم يحصل من اجتماعها ما يوجب انتقال الحكم، كما لو وقع قليل دم ثم شيء آخر منه، بحيث يطلق على الجميع اسم الكثير، فإن الواجب حينئذ منزوح الدم الكثير. أما البول فلا يوجب تعدد وقوعه زياده على أصله مع اتحاد الصنف مطلقا.

قوله: «و إذا تغير أحد أوصاف مائها. إلخ» .

الأصح أن النجاسه المغيره إن كانت منصوصه و جب نرح أكثر الأمرين من المقدّر و ما به يزول التغير، و إن كانت غير منصوصه و جب نرح الجميع، و مع التعذر التراوح.

تراوح عليها أربعه رجال، وهو الأولى.

و يستحب أن يكون بين البئر و البالوعه خمس أذرع (١) إذا كانت الأرض صلبه، أو كانت البئر فوق البالوعه، و إن لم يكن كذلك فسبح.

و لا يحكم بنجاسه البئر إلا أن يعلم وصول ماء البالوعه إليها.

و إذا حكم بنجاسه الماء لم يجز استعماله فى الطهاره مطلقا (٢)، و لا فى الأكل و الشرب إلا عند الضروره.

و لو اشتبه الإناء النجس بالطاهر وجب الامتناع منهما. و إن لم يجد ماء غيرهما [غير مائهما] تيمم (٣).

الثانى فى المضاف

«الثانى»: فى المضاف. و هو كل ما اعتصر من جسم، أو مزج به مزجا يسلبه إطلاق الاسم. و هو طاهر لكن لا يزيل حدثا إجماعا، و لا خبثا على الأظهر (٤) قوله: «و يستحب أن يكون بين البئر و البالوعه خمس أذرع».

المراد بالبالوعه ما يرمى فيها ماء النرح أو غيره من النجاسات المائعه. و الاكتفاء فى التباعد بخمس مشروط بأحد الأمرين: صلابه الأرض، أو فوقيه قرار البئر على قرار البالوعه. و يدخل فيما عدا ذلك -مما يدخل فى السبع- تساوى القرارين مع رخاوه الأرض، فالصور ست، يتباعد فيها بخمس فى أربع، و بسبع فى صورتين.

و فى حكم الفوقيه المحسوسه الفوقيه بالجبهه، و هى جهه الشمال، لما ورد من أن مجارى العيون مع مهب الشمال (١)، فلو كان أحدهما فى جهه الشمال فهو أعلى، و إن تساوى القراران، فالصور حينئذ أربع و عشرون، يظهر حكمها بالتأمل.

قوله: «و إذا حكم بنجاسه الماء لم يجز استعماله فى الطهاره مطلقا».

أى اختيارا و اضطرارا بقريته التقييد فى الأكل. و المراد بعدم الجواز التحريم مع اعتقاد المشروعيه، أو مع الاعتداد به فى الصلاه و نحوها، أو بمعنى عدم الاعتداد به فى رفع الحدث مجازا.

قوله: «و لو لم يجد ماء غيرهما تيمم».

و لا- يشترط فى صحته إراقتها قبله، بل ربما حرمت عند الحاجه إليه. و هذا بخلاف ما لو اشتبه المطلق بالمضاف، فإنه يجب الطهاره بهما معا. و لو فرض انقلاب أحدهما تطهر بالآخر و تيمم.

قوله: «لكن لا يزيل حدثا إجماعا و لا خبثا على الأظهر».

قوى.

١-١) التهذيب ١:٤١٠ ح ١٢٩٢، الوسائل ١:١٤٥ ب «٢٤» من أبواب الماء المطلق ح ٦.

و يجوز استعماله فيما عدا ذلك. و متى لاقته النجاسه، نجس قليله و كثيره [إجماعاً]، و لم يجز استعماله فى أكل و لا شرب.

و لو مزج طاهره بالمطلق، اعتبر فى رفع الحدث به إطلاق الاسم عليه.

و تكره الطهاره بماء أسخن بالشمس فى الآنيه (١)، و بماء أسخن بالنار فى غسل الأموات (٢).

و الماء المستعمل فى الأخباث نجس (٣)، سواء تغير بالنجاسه أو لم قوله: «و لا تكره الطهاره بماء أسخن بالشمس فى الآنيه» .

لورود النهى عنه عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و علل بأنه يورث البرص (١). و كما يكره الطهاره به. يكره استعماله فى غيرها من إزالة النجاسه، و الأكل و الشرب. و لا يشترط القصد إلى التسخين، و لا بقاء السخونه. و لا فرق فى الآنيه بين المنطبعه و غيرها، و إن كانت المنطبعه أقوى فعلا فى الماء، و لا بين البلاد الحاره و غيرها، و لا فرق بين القليل من الماء و الكثير للإطلاق فى ذلك كله.

قوله: «و ماء أسخن بالنار فى غسل الأموات» .

لنهى الباقر عليه السلام (٢) عنه. و علل -مع ذلك- بأن فيه أجزاء ناريه، و تفوّلاً بالحميم، و إرخاء لبدن الميت، و أعداداً له لخروج شىء من النجاسات. و محل الكراهه عند عدم الضروره، أما معها كخوف الغاسل على نفسه من البرد فلا. و كذا لا يكره استعماله فى غير غسل الأموات.

قوله: «و المستعمل فى غسل الأخباث نجس» .

المراد به الماء القليل المنفصل عن محل النجاسه قبل الحكم بطهره.

ص: ٢٢

١- ١) الكافى ٣: ١٥ ح ٥، علل الشرائع: ٢٨١ ب «١٩٤» ح ٢، الخصال: ٢٧٠، الوسائل ١: ١٥٠ ب «٦» من أبواب الماء المضاف.

٢- ٢) الفقيه ١: ٨٦ ح ٣٩٨، ٣٩٧، التهذيب ١: ٣٢٣ ح ٩٣٧-٩٣٩، الوسائل ٢: ٦٩٣ ب «١٠» من أبواب غسل الميت.

يتغير، عدا ماء الاستنجاء فإنه طاهر ما لم يتغير بالنجاسه أو تلاقيه نجاسه من خارج (١). والمستعمل فى الوضوء طاهر و مطهر. و ما استعمال فى رفع الحدث الأكبر طاهر. و هل يرفع به الحدث ثانيا؟ فيه تردد، و الأحوط المنع.

الثالث فى الأسار

«الثالث»: فى الأسار (٢) و هى كلها طاهره، عدا سؤر الكلب و الخنزير و الكافر. و فى سؤر المسوخ تردد، و الطهاره أظهر.

و من عدا الخوارج و الغلاه (٣)، من أصناف المسلمين طاهر الجسد و السؤر.

قوله: «عدا ماء الاستنجاء فإنه طاهر ما لم يتغير بالنجاسه أو تلاقيه نجاسه من خارج» .

المراد بالخروج ما يعمّ الحقيقه كالدّم المستصحب للخارج، و المحل كالخارج الملقى على الأرض. و يشترط فى طهارته أيضا أن لا ينفصل مع الماء أجزاء من النجاسه متميزه، لأنها كالنجاسه الخارجه، ينجس الماء بعد مفارقه المحل. و اشترط الشهيد عدم زياده وزن الماء (١)، و هو أحوط.

و لا فرق فى ذلك بين المخرجين، و لا بين المتعدى و غيره، إلا أن يتفاحش، بحيث يخرج عن مسمى الاستنجاء. و لو تنجست اليد فإن كان بسبب جعلها آله للغسل فلا أثر لها، و إلا فهى كالنجاسه الخارجه.

قوله: «فى الأسار» .

جمع سؤر و هو -لغه (٢)- ما يبقى بعد الشرب، و -شرعا- ماء قليل باشره جسم حيوان.

قوله: «و من عدا الخوارج و الغلاه» .

المراد بالخوارج أهل النهروان، و من دان بمقاتلهم، و يجمعهم بغض على عليه

ص: ٢٣

١- ١) الذكرى: ٩.

٢- ٢) الصحاح ٦٧٥: ٢.

و يكره سؤر الجلال، و سؤر ما أكل الجيف، إذا خلا موضع الملاقاه من عين النجاسه، و الحائض التي لا تؤمن (١)، و سؤر البغال، و الحمير، و الفأره، و الحيه، و ما مات فيه الوزغ (٢) و العقرب.

و ينجس الماء بموت الحيوان ذى النفس السائله، دون ما لا نفس السلام، و بالغلاه من اعتقد إلهيه على عليه السلام أو أحد الأئمه عليهم السلام، و قد يطلق على من قال بإلهيه أحد من الناس، فيدخل فيهم من ببلاد الشام من التيامنه (١)، و الدرورز [١]، و من قال بمقالتهم. و جعل الغلاه من فرق المسلمين تجوز لانسلاخهم منه جمله، و مبايتهم له اسما و معنى. و وجه الإطلاق اعتبار الأصل المنتقل عنه، أو تسترهم بظاهره. و يلحق بالفريقين فى النجاسه النواصب، و هم المعلنون بعداوه أهل البيت عليهم السلام أو أحدهم صريحا أو لزو ما. و لو جعلهم بدل الخوارج كان أولى لدخول الخوارج فيهم. و فى حكمهم المجسمه بالحقيقه.

قوله: «و الحائض التي لا تؤمن» .

أى لا تتحفظ من النجاسات و لا تبالى بها. و ألحق الشهيد بها كل متهم بعدم التحفظ منها (٢).

قوله: «و ما مات فيه الوزغ» .

بفتح الواو و الزاى، جمع وزغه بالتحريك أيضا: دابه من أصنافها سأم أبرص، و فى الصحاح: سأم أبرص من كبار الوزغ (٣).

ص: ٢٤

١- ١) الظاهر أن المراد بهم الدرورز فالعطف للتفسير، لاحظ كلمه التيمم فى الهامش التالى.

٢- ٣) البيان: ٤٦.

٣- ٤) الصحاح ١٩٥٤: ٥.

له. و ما لا يدرك بالطرف من الدم لا ينجس الماء (١)، وقيل: ينجسه، و هو الأحوط.

قوله: «و ما لا يدرك بالطرف من الدم لا ينجس الماء» .

المراد بعدم إدراك الطرف له بعد وصوله إلى الماء لقلته، فالوصف بالقله حقيقى لا مجازى، بمعنى أنه لا يكاد يدرك كما قيل.

و المستند صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام «قال: سألته عن رجل امتخط فصار الدم قطعاً و أصاب إناءه، هل يصح الوضوء منه؟ فقال: إن لم يكن شىء يستبين بالماء فلا بأس، و إن كان شيئاً بينا فلا يتوضأ منه» (١). و يحمل على الشك فى إصابه الماء مع تيقن إصابه الإناء كما هو ظاهر الروايه، و يكون التعبير بالاستبانه و عدمها، بمعنى تحقق وصول الدم الماء و عدمه.

ص: ٢٥

١-١) الكافى ٣:٧٤ ح ١٦، الوسائل ١:١١٢ ب «٨» من أبواب الماء المطلق ح ١.

اشاره

الركن الثاني في الطهاره المائيه و هي وضوء و غسل.

و في الوضوء فصول

الأول: في الأحداث الموجه للوضوء

و في الوضوء فصول:

الأول: في الأحداث الموجه للوضوء و هي سته (١):

خروج البول و الغائط و الريح، من الموضع المعتاد (٢). و لو خرج الغائط مما دون المعده (٣) نقض في قول، و الأشبه أنه لا ينقض. و لو اتفق المخرج في غير الموضع المعتاد نقض، و كذا لو خرج الحدث من جرح ثم صار معتادا قوله: «و هي سته» .

المراد بها ما يوجب الوضوء خاصه إذ لو أراد موجبات الوضوء في الجملة لزادت عن ذلك.

قوله: «من الموضع المعتاد» .

المراد به المخرج الطبيعي للأحداث. و لا يشترط في إيجاب الحدث للوضوء فيه الاعتياد بمعنى كونه سببا للوجوب بأول مره، فلا يضر تخلف الحكم لفقد شرط كالصغر.

قوله: «و لو خرج الغائط مما دون المعده» .

المراد به مع عدم انسداد المعتاد، إذ مع انسداده ينقض الخارج من غيره، و إن

و النوم الغالب على الحاستين (١). و فى معناه كل ما أزال العقل من إغماء أو جنون أو سكر، و الاستحاضه القليله (٢).

و لا ينقض الطهاره مذى و لا ودى (٣)، و لا دم- و لو خرج من أحد السيلين- عدا الدماء الثلاثه، و لا قىء، و لا نخامه، و لا تقليم ظفر، و لا حلق شعر، و لا مسّ ذكر، و لا قبل، و لا دبر و لا لمس امرأه، و لا أكل ما كان فوق المعده كما سيأتى (١).

و المراد بما دون المعده ما تحتها، و هو ما تحت السرّه و ترجيحه عدم النقض يريد به مع عدم الاعتياد و إن كان ظاهره أعمّ، لما سيأتى (٢) من حكمه بنقض ما خرج من الجرح معتادا. و ذكر الجرح على سبيل المثال. و يتحقق الاعتياد بالخروج منه مرّتين، فينقض فى الثالثه.

قوله: «و النوم الغالب على الحاستين» .

المراد بهما حاستا السمع و البصر، و إنما خصّهما من بين الحواس- مع اشتراط زوال الجميع- لأنهما أقوى الحواس، فزوالهما يستلزم زوالها. و المراد بالغلبه المستهلكه لا مطلق الغلبه.

قوله: «و الاستحاضه القليله» .

التقييد بالقله لإخراج ما فوقها، فإنّه و إن أوجب الوضوء بوجه، إلا- أنّه يوجب الغسل فى الجملة، و البحث مقصور على موجب الوضوء خاصه.

قوله: «و لا ينقض الطهاره مذى و لا ودى» .

المذى ماء رقيق لزج يخرج عقيب الشهوه، و الودى- بالمهمله- ماء أبيض غليظ يخرج عقيب البول، و- بالمعجمه- ماء يخرج عقيب الإنزال. و الثلاثه طاهره غير ناقضه.

ص: ٢٧

١- ١) أى فى عباره صاحب الشرائع فى نفس الصفحه.

٢- ٢) أى فى عباره صاحب الشرائع فى نفس الصفحه.

مسّته النار، ولا ما يخرج من السيلين إلا أن يخالطه شيء من النواقض (١).

الثاني: في أحكام الخلوه

الثاني: في أحكام الخلوه. وهي ثلاثه.

الأول: في كيفية التخلي

الأول: في كيفية التخلي. ويجب فيه ستر العوره (٢). ويستحب ستر البدن (٣).

ويحرم استقبال القبلة و استدبارها (٤)، ويستوى في ذلك الصحارى و الابنيه. ويجب الانحراف في موضع قد بنى على ذلك.

الثاني: في الاستنجاء

الثاني: في الاستنجاء. ويجب غسل موضع البول بالماء، ولا يجزى غيره مع القدره (٥) قوله: «إلا أن يخالطه شيء من النواقض». هذا الاستثناء منقطع، لأن ما خالطه شيء من النواقض، إنما يستند النقض فيه إلى التناقض، لا إلى المستصحب، فإطلاق النقض عليه باعتبار ما خرج معه لا باعتباره. قوله: «ستر العوره» .

عن ناظر بشرى محترم، ليخرج عنه غير من ذكر، كالدابه و الطفل غير المميز و الزوجه و مملوكه الرجل غير المزوجه و المعتده. قوله: «و يستحب ستر البدن» .

المراد بالستر هنا إخفاء الشخص عن الناظر المذكور، ببناء، و حفيه، و نحوهما، لا مطلق الستر.

قوله: «استقبال القبلة و استدبارها» .

يتحقق الاستقبال هنا، على حد ما يعتبر في الصلاه، لاشتراكهما في المعنى.

و كذا الحكم في الاستدبار فلا يكفي تحويل العوره خاصه عن الجهتين، مع استقبال البدن، أو استدباره. و لو لم يمكن إلا أحدهما فالاستدبار أولى، كما أن الاستقبال أولى من الناظر لو انحصر الحال فيهما.

قوله: «و لا يجزى غيره مع القدره» .

يفهم منه أجزاء غير الماء مع العجز عنه، و الأجزاء هنا فرع الوجوب، فيدل

ص: ٢٨

و أقل ما يجزى مثلا ما على المخرج (١)، و غسل مخرج الغائط بالماء حتى يزول العين و الأثر، و لا اعتبار بالرائحة.

و إذا تعدى المخرج (٢) لم يجز إلا الماء. و إذا لم يتعدّ كان مخيرا بين الماء و الأحجار (٣)، و الماء أفضل، و الجمع أكمل، و لا يجزى أقل من ثلاثه أحجار ذلك على وجوب إزاله عين النجاسه عند تعذر الماء بما أمكن من تراب و حجر و غيرهما تخفيفا للنجاسه بحسب الإمكان، و ليس المراد بالإجزاء فى هذه الصوره الحكم بطهاره المحل بذلك، بل الحكم بإباحه العباده المشروطه بإزاله النجاسه ما دام الماء متعذرا. و مثله إجزاء التيمم عن الطهاره المائيه عند تعذرها. و لا خصوصيه فى ذلك للاستنجاء من البول، بل هو آت فى جميع النجاسات، فلو أخلّ المكلف بتخفيف النجاسه على الوجه المذكور لم تصح صلاته، و غيرها مما يتوقّف على إزاله النجاسه، كما لا يباح المتوقّف على رفع الحدث إذا أخلّ ببدل الرفع له، فيكون لرفع الخبث بدل اضطرارى كرفع الحدث، و هو من خواص هذا الكتاب.

قوله: «و أقل ما يجزى مثلا ما على المخرج» .

هذا هو المشهور و وردت به الروايه (١). و قد اختلف فى معناه، و الأولى أن يراد به الكنايه عن وجوب الغسل من البول مرتين فيعتبر حينئذ الفصل بين الغسلتين لتتحقق الثنيه.

قوله: «و إذا تعدى المخرج» .

المراد بالمخرج حواشى الدبر، فكلما جاوزها متعدّ و إن لم يبلغ الأليه.

قوله: «بين الماء و الأحجار» .

و فى حكم الأحجار الخرف، و الخرق، و الخشب و نحوهما مما يزيل النجاسه عدا ما يستثنى.

ص: ٢٩

و يجب إمرار كل حجر على موضع النجاسه. و يكفى معه إزاله العين دون الأثر (١). و إذا لم ينق بالثلاثه، فلا بدّ من الزيادة حتى ينقى. و لو نقى بدونها أكملها وجوبا. و لا يكفى استعمال الحجر الواحد من ثلاث جهات.

و لا يستعمل الحجر المستعمل (٢)، و لا- الأعيان النجسه، و لا- العظم، و لا- الروث، و لا- المطعوم، و لا- صقيل يزلق عن النجاسه قوله: «إزاله العين دون الأثر» .

قيل: هو اللون لأنه عرض لا يقوم بنفسه، فلا بدّ له من محل جوهرى يقوم به (١). و هو فاسد، لأنّ اللون معفو عنه و إن غسل المحل بالماء، و لأنّه ينتقض بالرائحه فإنّها أيضا عرض. و قيل: هو الأجزاء اللطيفه العالقه بالمحل التى لا تزول إلا بالماء (٢). و هو أنسب، و إن كان تحقّقها لا يخلو عن عسر.

قوله: «و لا يستعمل الحجر المستعمل» .

اعلم أن المحكوم عليه بعدم استعمال المستعمل أمّا مستعمله ببناء الصيغه الأولى للمعلوم، أو ما هو أعمّ بينائها للمجهول، فإن كان الأول و جب تقييده بكونه فى الحدث الذى استعمله فيه، بناء على مذهبه من عدم مذهبه من عدم أجزاء الواحد ذى الجهات و ما فى حكمه، كالواحد المتكرر بعد غسله، فيحتاج إلى تقييد الكلمتين. و إن كان الثانى فالأمر فى مستعمل الحجر قد ظهر، و فى غيره يقيّد بكون الحجر نجسا، و إلا لم يمنع من استعماله، و إن كان قد استعمله غيره لصدق التعدّد مع تعدّد المستعمل.

و إن اتّحدت الأداة بمعنى أنه لو استنجى جماعه بثلاثه أحجار صحّ، و إن كان كل واحد يمسح بجهه من الحجر غير جهه الآخر أو بها بعد تطهيرها، أو مع عدم نجاستها، كالمكمل للثلاثه بعد أن زالت العين قبل استعماله. و من ذلك يظهر أن إطلاق العبارة غير جيّد.

ص: ٣٠

١- ١) التنقيح الرائع ٧٢: ١.

٢- ٢) جامع المقاصد ٩٤: ١. نقلا بالمعنى.

و لو استعمل ذلك لم يطهر (١).

الثالث: في سنن الخلوه

الثالث: في سنن الخلوه، و هي مندوبات و مكروهات (٢).

فالمندوبات: تغطيه الرأس (٣)، و التسميه، و تقديم الرجل اليسرى عند الدخول، و الاستبراء، و الدعاء عند الاستنجاء، و عند الفراغ و تقديم اليمنى عند الخروج و الدعاء بعده.

و المكروهات: الجلوس في الشوارع، و المشارع (٤)، قوله: «و لو استعمل ذلك لم يطهر» .

هذا في الأوّل و هو النجس، و الأخير و هو الصقيل واضح، و مثله الرخو و المتفتّت بالاعتماد عليه، و الخشن الذي لا يمكن الاعتماد عليه على وجه يقلع النجاسه. و أما الثلاثه الوسطى فالأصح أنها تطهر و إن أثم الفاعل، لعدم المنافاه بين الإثم و حصول الطهاره، كما في الماء و الحجر المغصوبين.

قوله: «و هي مندوبات و مكروهات» .

إدخال المكروهات في أقسام سنن الخلوه بمعنى استحباب تركها، و إلا فالمكروه مناف للسنة.

قوله: «تغطيه الرأس» .

إن كان مكشوفاً للتأسي (١)، و حذرا من وصول الرائحة إلى الدماغ. و روى (٢) استحباب التقنع أيضا. و يمكن أن يريد بتغطيه الرأس ذلك أيضا.

قوله: «في الشوارع و المشارع» .

الشوارع جمع شارع و هو الطريق الأعظم، قاله الجوهري (٣)، و المراد هنا الطريق مطلقا.

ص: ٣١

١- (١) المقنعه: ٣٩، الوسائل ١: ٢١٤ ب «٣» من أحكام الخلوه ح ١.

٢- (٢) الوسائل ١: ٢١٤ ب «٤» من أحكام الخلوه.

٣- (٣) الصحاح ٣: ١٢٣٦ مادة «شرع».

و تحت الأشجار المثمرة(١)، و مواطن النزال، و مواضع اللعن(٢)، و استقبال الشمس و القمر بفرجه(٣)، أو الريح بالبول، و البول فى الأرض الصلبه(٤)، و المشارع جمع مشرعه، و هى موارد المياه كشطوط الأنهار و رؤوس الآبار لما فيه من أذى الواردين.

قوله: «و تحت الأشجار المثمرة» .

أى التى من شأنها الثمر و إن لم يكن الثمر حاصلًا بالفعل، أو تبقى النجاسه إلى أوانه للعموم (١)، و لعدم اشتراط بقاء المعنى المشتق منه فى صدق الاشتقاق. و لا يخفى أن الكراهه مشروطه بعدم استلزام التصرف فى مال الغير كالشجره المملوكه له، أو ما فى حكمها، فلو كانت الأرض للغير لم تصح. و كذا لو كانت الشجره للغير و خيف إفساد شىء منها بسببه.

قوله: «و مواضع اللعن» .

عن زين العابدين عليه السلام هى «أبواب الدور» (٢).

قوله: «و استقبال الشمس و القمر بفرجه» .

فى التقييد بالفرج هنا إشاره إلى أن الكراهه مختصه بمواجهه جرمهما بالعوره من غير حائل، فلو كان هناك حائل -و لو ثوبا- زالت الكراهه و إن استقبل الجهه.

قوله: «الصلبه» .

هى بضم الصاد و سكون اللام، لئلا تردّه عليه. و فى الحديث من فقه الرجل أن يرتاد موضعا لبوله (٣). و كان النبى صلى الله عليه و آله و سلم يعمد إلى مكان فيه التراب الكثير كراهه أن ينضح عليه البول (٤).

ص: ٣٢

١- ١) الوسائل ١: ٢٢٨ ب «١٥» من أحكام الخلوه.

٢- ٢) الكافى ٣: ١٥ ح ٢، الفقيه ١: ١٨ ح ٤٤، التهذيب ١: ٣٠ ح ٧٨، الوسائل ١: ٢٢٨ ب «١٥» من أبواب أحكام الخلوه ح ١.

٣- ٣) الكافى ٣: ١٥ ح ١، التهذيب ١: ٣٣ ح ٨٦، الوسائل ١: ٢٣٨ ب «٢٢» من أبواب أحكام الخلوه ح ٣.

٤- ٤) الفقيه ١: ١٦ ح ٣٦، التهذيب ١: ٣٣ ح ٨٧، الوسائل الباب المذكور ج ٣.

و فى ثقبوب الحىوان(١)،و فى الماء واقفا و جاريا،و الأكل و الشرب و السواك، و الاستنجااء باليمىن،و باليسار و فىها خاتم علىه اسم الله سبحانه(٢)،و الكلام إلا بذكر الله تعالى،أو آيه الكرسي،أو حابه يضّر فوتها(٣).

الثالث:فى كىفبه الوضوء

الثالث:فى كىفبه الوضوء

و فروضه خمسه

و فروضه خمسه:

الأول:النىه

الأول:النىه،و هى إراداه تفعل بالقلب(٤).

و كىفيتها أن ينوى الوجوب أو الندب،و القربه.و هل يجب نىه رفع الحدث،أو استباحه شىء مما يشترط فىه الطهاره؟ قوله:«و فى ثقبوب الحىوان» .

و هى جحرتها (١)بكسر الجىم و فتح الحاء،لنهى النبى صلّى الله علىه و آله و سلّم عنه خوفا من الأذى (٢).

قوله:«و فىها خاتم علىه اسم الله سبحانه» .

و كذا اسم نبى أو إمام مقصود بالكتابه.و هذا مع عدم إصابته بالنجاسه و إلا حرم.

قوله:«أو حابه يضّر فوتها» .

و المراد أنها لا تحصل إلا بالكلام فلو اندفعت الحابه بالتصفيق و نحوه لم تزل كراهه الكلام.و يلحق بذلك أيضا ردّ السلام.و حمد الله عند العطاس من جملة الذكر،و كذا حكاية الأذان فى غير الحيعلات.

قوله:«و هى إراداه تفعل بالقلب» .

احترز بفعل القلب عن إراداه الله تعالى أو أراد به بيان الماهيه ك«طائر يطير بجناحيه»(٣)،إراداه العباده لا تفعل إلا به.

- ١-١) الحجر: كل شيء يحتفره الهوام و السباع لأنفسها جمعها جحره و اجحار «القاموس».
- ٢-٢) سنن أبي داود ٨:١ ح ٢٩، الحاكم ١:١٨٦، سنن البيهقي ١:٩٩.
- ٣-٣) الانعام: ٣٨.

الأظهر أنه لا يجب (١).

و لا تعتبر التيه في طهاره الثياب و لا غير ذلك (٢) مما يقصد به رفع الخبث.

و لو ضمّ إلى نيه التقرب إرادته التبرّد، أو غير ذلك كانت طهارته مجزيه (٣).

و وقت التيه عند غسل الكفين (٤)، و تتصيق عند غسل الوجه، و يجب استدامه حكمها إلى الفراغ (٥).

قوله: «الأظهر أنه لا يجب» .

الأحوط نيه أحد الأمرين مع ما ذكره.

قوله: «و لا تعتبر النيه في طهاره الثياب و لا غير ذلك» .

بمعنى زوال النجاسه بدونها لكن يتوقف عليها حصول الثواب.

قوله: «كانت طهارته مجزيه» .

الأصح البطلان بذلك. و يدخل في ذلك إرادته التنظيف أو التسخّن بالماء الحار و غيرهما.

قوله: «و وقت النيه عند غسل الكفين» .

المراد به المستصحب للوضوء، و هو ما كان من حدث النوم أو البول أو الغائط أو نحوها، لا من الريح و نحوه. و احترز بالمستحب له عن الواجب، كمازاله النجاسه، أو المستحب لا- له، كعقيب الطعام. و اشترط جماعه فيه كون الوضوء من ماء قليل، في إناء منقول، واسع الرأس يغترف منه فلا يقع التيه عنده بدون ذلك، و هو أحوط.

و يجوز فعلها عند المضمضه و الاستنشاق، مقارنة لدخول الماء الفم أو الأنف، و متى قدم التيه عند أحدها لم يحتج الباقي من السنن المتقدمه إلى نيه بل السابق عليها إن كان، و إن أخرها إلى غسل الوجه فلا بدّ للمتقدّم من نيه.

قوله: «و يجب استدامه حكمها الى الفراغ» .

المراد باستدامه حكمها أن لا ينوى نيه تنافى التيه الأولى أو تنافى بعض مميّزاتها،

تفريع إذا اجتمعت أسباب مختلفه توجب الوضوء، كفى وضوء واحد بتية التقرب. ولا يفتقر إلى تعيين الحدث الذي يتطهر منه. وكذا لو كان عليه أغسال. وقيل: إذا نوى غسل الجنابه أجزأ عن غيره، ولو نوى غيره لم يجز عنه، وليس بشيء (١).

الفرض الثاني: غسل الوجه

الفرض الثاني: غسل الوجه، وهو ما بين منابت الشعر في مقدم الرأس (٢) إلى طرف الذقن طولاً، وما اشتملت عليه الإبهام والوسطى عرضاً.

فهى إذن أمر عدمى. وقيل (١): هى البقاء على حكمها والعزم على مقتضاها كلما لحظها، وهو أحوط غير أن العمل على الأول.

قوله: «وقيل: إذا نوى غسل الجنابه أجزأ عن غيره ولو نوى غيره لم يجز عنه، وليس بشيء» .

الأصح تداخل أسباب الغسل وإجزاء غسل واحد عنها مطلقاً، ثم إن كان مع أحد الأسباب الجنابه لم يجب مع الغسل وضوء، وإلا وجب الوضوء.

قوله: «مقدم الرأس» .

هو- بضم الميم وفتح القاف ثم الدال المشدده المفتوحه- نقيض المؤخر، بتشديد الخاء المفتوحه. والذقن- بالذال المعجمه المفتوحه وفتح القاف- مجمع اللحين- بفتح اللام- وهما العظامان اللذان تنبت فيهما الأسنان السفلى واحدهما لحي، بفتح اللام أيضاً. والإبهام- بكسر الهمزة- الإصبع الغليظه المتطرفه، والجمع أباهيم. ويستفاد من تحديد الوجه بمنابت شعر الرأس وجوب غسل مواضع التحذيف- بالذال المعجمه- وهى ما بين الصدغ والنزعه من منابت الشعر الخفيف الذى لا يدخل فى شعر الرأس عرفاً، سميت بذلك لحذف النساء والمترفين الشعر عنها. أما الصدغ- بضم الصاد، ويقال بالسين أيضاً- وهو ما حاذى العذار فوقه بين العين والاذن، والنزعتان- بالتحريك- وهما البياض المكتنف للناصيه من الجانبين فلا يجب غسلهما، كما لا يجب غسل الناصيه.

ص: ٣٥

و ما خرج عن ذلك فليس من الوجه (١) و لا عبره بالأنزاع، و لا بالأعم، و لا بمن تجاوزت أصابعه العذار (٢) أو قصرت عنه، بل يرجع كل منهم إلى مستوى الخلقه، فيغسل ما يغسله.

و يجب أن يغسل من أعلى الوجه إلى الذقن، و لو غسل منكوسا لم يجز على الأظهر. و لا يجب غسل ما استرسل من اللحية، و لا تخليلها، بل يغسل الظاهر (٣). و لو نبت للمرأة لحية لم يجب تخليلها، و كفى إفاضه الماء على ظاهرها.

قوله: «و ما خرج عن ذلك فليس من الوجه» .

فلا يجب غسله أصله، لكن يجب غسل جزء من جميع حدود الوجه من باب المقدمه.

قوله: «و لا بمن تجاوزت أصابعه العذار» .

العذار ما حاذى الاذن، يتصل أسفله بالعارض و أعلاه بالصدغ و بينه و بين الاذن بياض. و العارض ما انحط عن محاذاه الاذن من الشعر أو منابته. و يظهر من العبارة و جوب غسل العذار و هو حسن، كما يجب غسل العارض بغير خلاف. أما البياض الذى بينه و بين الاذن فلا يجب غسله قطعاً.

قوله: «و لا تخليلها بل يغسل الظاهر» .

يستفاد من إطلاق العبارة عدم الفرق بين اللحية الخفيفه و الكثيفه فلا يجب تخليلها مطلقاً و هو أصح القولين. و المراد بالخفيف من الشعر ما ترى البشرة من خلاله فى مجلس التخاطب و الكثيف يقابله. و المراد بالتخليل المحكوم بعدم وجوبه غسل منابت الشعر و ما لا يقع عليه البصر من البشرة، أما المرئى منها خلال الشعر الخفيف فيجب غسله لعدم انتقال اسم الوجه عنه. و قد يعلم ذلك من قوله «بل يغسل الظاهر» فإن المراد به الظاهر من البشرة و ما ذكر داخل فيه. و يقل الاختلاف بذلك بين القولين بوجوب تخليل الشعر الخفيف و عدمه. و لا فرق فى ذلك بين المرأة و الرجل.

الفرض الثالث: غسل اليدين

الفرض الثالث: غسل اليدين، و الواجب غسل الذراعين و المرفقين (١) و الابتداء من المرفق. و لو غسل منكوسا لم يجز، و يجب البداء باليمين.

و من قطع بعض يده غسل ما بقى من المرفق، فإن قطعت من المرفق سقط فرض غسلها.

و لو كان له ذرعان دون المرفق (٢) أو أصابع زائده أو لحم نابت، و يجب غسل الجميع. و لو كان فوق المرفق، لم يجب غسله. و لو كان له يد زائده و يجب غسلها.

الفرض الرابع: مسح الرأس

الفرض الرابع: مسح الرأس. و الواجب منه ما يسمّى به ماسحا قوله: «و المرفقين» .

يدلّ بظاهره على أن المرفقين يجب غسلهما أصاله لا من باب المقدمه لعدم تعرضه لما يجب غسله منها، و الأمر فيه كذلك، و لا ينافيه قوله بعد: «و لو قطعت من المرفق سقط فرض غسلها» لأن المراد بالمرفق رأس العظمين المتداخلين لا- المفصل، و المراد بقطعها من المرفق قطع جميع المرفق، و يتحقق بقطع رأس العضد، و عدم وجوب الغسل الباقي حينئذ ظاهر، أما لو قطعت من المفصل و جب غسل رأس العضد بناء على وجوب غسل المرفق أصاله، و على القول بأن وجوبه من باب المقدمه يسقط غسله. قوله: «دون المرفق» .

الضابط أن كل ما دون المرفق أو فيه من الزوائد يجب غسله-سواء أتميّز أم لا- و ما كان فوقه لا يجب غسله مطلقا إلا اليد فإنها تغسل مطلقا مع عدم تميّزها عن الأصليه، و معه يغسل الأصليه لا غير. و مقتضى إطلاق العبارة وجوب غسلها و إن تميّزت، و هو مذهب جماعه من الأصحاب (١). و تعلم الزائده بقصرها، و ضعف قوتها، و نقص أصابعها و نحو ذلك.

ص: ٣٧

١-١) المبسوط ١:٢١، المهذب ١:٤٤، الجامع للشرائع: ٣٧، التذكرة ١:١٧.

و المندوب مقدار ثلاث أصابع عرضاً (١). و يختص المسح بمقدّم الرأس. و يجب أن يكون بنداوه الوضوء. و لا يجوز استئناف ماء جديد له.

و لو جفّ ما على يده، أخذ من لحيته و أشفار عينيه (٢). فإن لم يبق نداوه، استأنف.

و الأفضل مسح الرأس مقبلاً و يكره مدبراً على الأثبه. و لو غسل موضع المسح لم يجوز. و يجوز المسح على الشعر المختص بالمقدّم (٣) و على البشرة. و لو جمع عليه شعراً من غيره و مسح عليه لم يجوز. و كذلك لو مسح على العمامه أو غيرها، مما يستر موضع المسح.

الفرض الخامس: مسح الرجلين

الفرض الخامس: مسح الرجلين. و يجب مسح القدمين من قوله: «مقدار ثلاث أصابع عرضاً» .

حال من الأصابع [أو بنزع الخافض] (١). و المراد مرور الماسح على الرأس بهذا المقدار و إن كان بإصبع، لا كون آله المسح ثلاثه أصابع مع مرورها أقل من مقدار ثلاث أصابع. و معنى استحباب مسح هذا المقدار كونه أفضل الفردين الواجبين، إن أوقعه دفعه، و إن كان ذلك نادراً. و لو كان على التدريج كما هو الغالب فالظاهر أن الزائد عن المسمى موصوف بالاستحباب.

قوله: «أخذ من لحيته و أشفار عينيه» .

لا- يشترط في جواز الأخذ من هذه المواضع جفاف اليد بل يجوز مطلقاً لأنها من بلل الوضوء. و لا- يختص الأخذ بهذه المواضع، بل يجوز من جميع محال الوضوء و جميع شعر الوجه. و تخصيص الشعر لكونه مظنه الرطوبه.

قوله: «و يجوز المسح على الشعر المختص بالمقدم» .

المراد به النائب عليه بحيث لا يخرج بمده عن حدّ المقدم، فلو زاد اختص

ص: ٣٨

(١- ١) ما بين المعقوفتين ليس في نسخه «ج» المعتمده و موجود في سائر النسخ.

رؤوس الأصابع إلى الكعبين، و هما قبتا القدمين. و يجوز منكوسا. و ليس بين الرجلين ترتيب (١). و إذا قطع بعض موضع المسح، مسح على ما بقى، فإن قطع من الكعب سقط المسح على القدم.

و يجب المسح على بشره القدم (٢)، و لا- يجوز على حائل من خفّ أو غيره، إلا- للتقيه (٣) أو الضروره، و إذا زال السبب أعاد الطهاره على قول، و قيل: لا تجب إلا لحدث، و الأول أحوط.

مسائل ثمان:

مسائل ثمان:

الاولى: الترتيب واجب

الاولى: الترتيب واجب فى الوضوء، [يبدأ غسل] الوجه قبل اليمنى، و اليسرى بعدها، و مسح الرأس ثالثا، و الرجلين أخيرا، فلو الجواز بغير المقدار الزائد.

قوله: «و ليس بين الرجلين ترتيب».

بل الأصح وجوب تقديم اليمنى فلا يجزى العكس و لا المعينه.

قوله: «و يجب المسح على بشره القدم».

يعلم من قوله: «بشره القدم» مع قوله فى الرأس: «مسح الشعر أو البشره» عدم إجزاء المسح على الشعر المختص بالقدم إذا قطع الخط الذى يحصل به مسمى المسح، و هذا هو الحق، و الفارق النص (١). و لا يشترط فى خط المسح المتصل الاستقامه، فلو حصل مع المسح على الشعر اتصال و لو بالاعوجاج كفى.

قوله: «الا لتقيه».

فيجوز المسح على الخفّ لا على غيره لعدم فرض التقيه فيه. و يشترط فى جواز المسح عليه عدم تأدى التقيه بغسل الرجلين، و إلا قدّم على المسح عليه لأن الغسل أقرب الى الواجب. و لو عدل إلى مسح بشره الرجلين فى موضع التقيه بأحدهما بطل الوضوء للنهى المفسد للعباده.

ص: ٣٩

خالف أعاد الوضوء-عمدا كان أو نسيانا(١)-إن كان قد جفّ الوضوء، و إن كان البلل باقيا،أعاد على ما يحصل معه الترتيب.

الثانية:الموالاه واجبه

الثانية:الموالاه واجبه،و هي أن يغسل كل عضو قبل أن يجفّ ما تقدّمه(٢) و قيل:بل هي المتابعه بين الأعضاء مع الاختيار،و مراعاة الجفاف مع الاضطرار.

الثالثه:الفرض فى الغسلات مره واحده

الثالثه:الفرض فى الغسلات مره واحده،و الثانيه سنّه،و الثالثه بدعه(٣)،و ليس فى المسح تكرار(٤).

الرابعه:يجزى فى الغسل ما يسمّى به غاسلا

الرابعه:يجزى فى الغسل ما يسمّى به غاسلا(٥) (١)،و إن كان مثل قوله:«عمدا كان أو نسيانا».

و جاهل الحكم عامد و إن استند إلى شبهه لتقصيره فى التعلم.و على العامد مع البطلان الإثم.

قوله:«قبل أن يجف ما تقدمه».

المعتبر فى الجفاف الحسى لا-التقديرى،فلا فرق فى الهواء بين كونه مفرط الرطوبه أو الحراره و لا يقدران معتدلين.والمعتبر جفاف جميع ما تقدم.

قوله:«و الثالثه بدعه».

تتحقّق بإكمال غسل العضو مرّتين بحيث لا يبقى منه شىء و إن قلّ.و لا يبطل بها الوضوء و إن كانت محرّمه،مع إمكان المسح ببلل إحدى الغسلتين الأوليين.

قوله:«و لا تكرار فى المسح».

أى مشروعا بحيث يكون جزءا من العباده،فلو فعله غير معتقد رجحانه فلا-إثم،و إن كان مكروها،و لو اعتقد مشروعيته أثم،و قيل:هو محرّم.و على كل حال فلا يؤثّر فى صحه الوضوء لخروجه عنه.

قوله:«ما يسمّى به غاسلا» .

أقلّ ما يحصل به مسّماه أن يجرى جزء من الماء على جزئين من البشره و لو

١-١) في بعض النسخ «غسلا».

الدهن. و من فى يده خاتم أو سير، فعليه إيصال الماء إلى ما تحته (١). و إن كان واسعاً، استحب له تحريكه.

الخامسه: من كان على بعض أعضاء طهارته جبارته

الخامسه: من كان على بعض أعضاء طهارته جبارته، فإن أمكنه نزعها أو تكرار الماء عليها حتى يصل إلى البشره و جب (٢)، و إلا أجزاء المسح بمعاون. و التشبيه بالدهن مبالغه فى الأجزاء بالجريان القليل على جهه المجاز لا الحقيقه.

قوله: «فعليه إيصال الماء إلى ما تحته» لا يكفى مجرد الإيصال بل لا بدّ معه من تحقق مسمى الغسل و هو الجريان المذكور.

قوله: «من كان على بعض أعضاء طهارته جبارته فإن أمكنه نزعها أو تكرار الماء عليها حتى يصل إلى البشره و جب» .

إنما يتم ذلك إذا كانت فى محل الغسل، و إلا لم يكف إيصال الماء إلى ما تحتها لوجوب إصاق الماسح بالممسوح. و كذا لا يكفى وصول الماء إلى ما تحتها مطلقاً مع نجاسه باطنها، بل لا بدّ مع ذلك من جريانه تحتها على وجه التطهير و الغسل المعتبر فى الوضوء. بل حكمها أنها إن كانت فى محل الغسل، و أمكن إدخال الماء تحتها على وجه الغسل، و كان ما تحتها طاهراً تخير بين نزعها و غسل العضو تحتها. و إن كان نجساً اشترط مع ذلك إمكان تطهيره. و إن لم يمكن نزعها و جب إيصال الماء إلى البشره على وجه الغسل إن أمكن، و إلا مسح على ظاهرها- إن كان طاهراً- أو على شىء طاهر موضوع عليها، إن لم يمكن. و إن كانت فى محل المسح و جب نزعها مع الإمكان مطلقاً، و مع تعذّره يمسح عليها كما تقدّم. و الواجب فى الأمرين ما كان يجب قبله من استيعاب المحل أو الاكتفاء بالمسمى. و لا فرق فى أجزاء المسح عليها بين أن يمكن إجراء الماء عليها أو لا، لعدم التعبد بغسلها مع تعذّر وصول الماء إلى أصلها، و لا بين أن يستوعب الجبيره عضواً كاملاً أو لا. و لو لم يكن على الكسر أو

عليها، سواء كان ما تحتها طاهراً أو نجساً. وإذا زال العذر، استأنف الطهارة، على تردّد فيه.

السادسه: لا يجوز أن يتولّى وضوءه غيره مع الاختيار

السادسه: لا يجوز أن يتولّى وضوءه غيره مع الاختيار و يجوز مع الاضطرار(١).

السابعه: لا يجوز للمحدث مسّ كتابه القرآن

السابعه: لا يجوز للمحدث مسّ كتابه القرآن(٢)، و يجوز له أن يمس ما عدا الكتابه.

الثامنه: من به السلس

الثامنه: من به السلس، قيل: يتوضأ لكل صلاه(٣)، الجرح لصوق، فإن أمكن غسله أو مسحه إذا كان في موضع المسح و جب كالجبيره، و إلا غسل ما حوله، و الأحوط مسحه إن أمكن أو وضع شيء عليه و المسح فوقه.

قوله: «لا يجوز أن يتولّى وضوءه غيره مع الاختيار و يجوز مع الاضطرار» .

تتحقّق التوليه بمباشره الغير غسل العضو و لو بصب الماء عليه، لا- بصبّه في اليد ليغسل به فإنه استعانه. و نسب التحريم إلى المتولّى- مع أن إسناده إلى المتوضّئ أظهر لمساعدته له على المحرّم، و لأنه الفرد الأخرى. و مع الاضطرار يجوز التوليه، بل يجب تحصيل المعين و لو بأجره مقدوره. و يتولّى المكلف النيه إذ لا- عجز عنها مع بقاء التكليف. و لو نوى ما كان أفضل. و ينوى المتولى ما يطابق فعله و هو «أوضى». و لو أمكن تقديم ما يغمس المعذور فيه العضو لم يجز التوليه. و لا يشترط العجز عن الكل بل يجوز أن يتبعّض.

قوله: «مسّ كتابه القرآن» .

لا يختص المس بباطن الكفّ بل يحرم بجميع البدن. و من القرآن الهمزه.

قيل: و كذا المدّ و التشديد لأنها حروف أو قائمه مقامها، و هو أحوط.

قوله: «يتوضأ لكل صلاه» .

و يجب عليه المبادرة إلى الصلاه بعده، و يعفى عن الحدث الواقع قبلها و فيها.

وقيل: من به البطن (١)، إذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة، يتطهر و يبنى.

و سنن الوضوء

و سنن الوضوء هي وضع الإناء على اليمين، و الاعتراف بها (٢)، و التسميه (٣)، و الدعاء و غسل اليدين (٤) قبل إدخالهما الإناء، من حدث النوم أو البول مره، و من الغائط مرتين، و المضمضه و الاستنشاق (٥)، و الدعاء عندهما و عند غسل الوجه و اليدين، و عند مسح الرأس و الرجلين، و أن يبدأ الرجل بغسل ظاهر ذراعيه، و في الثانيه بباطنهما، و المرأه بالعكس (٦)، و أن يكون الوضوء بمد (٧) هذا إذا لم تكن له فتره تسع الطهاره و الصلاه و إلا وجب تحريها.

قوله: «وقيل: من به البطن. إلخ» .

البطن - بالتحريك - داء البطن، بحيث يعتريه الحدث من ريح أو غائط على وجه لا يمكنه دفعه. و المشهور أن حكمه حكم السلس.

قوله: «وضع الإناء على اليمين، و الاعتراف بها» .

هذا إذا كان الإناء واسع الرأس بحيث يغترف منه، و إلا وضع على اليسار ليصب منه في اليمين للغسل بها أو للإداره إلى اليسار.

قوله: «و التسميه» .

و هي بسم الله و بالله، اللهم اجعلني من التوابين، و اجعلني من المتطهرين، لا التسميه المعهوده، و لو كان فعلها مجزيا أيضا.

قوله: «و غسل اليدين» .

من الزندين.

قوله: «و المضمضه و الاستنشاق» .

كل واحد بثلاث غرفات، و مع إعواز الماء فلكل واحد غرفه.

قوله: «و المرأه بالعكس» .

و يتخير الخنثى في الوظيفتين.

قوله: «بمد» .

لقوله صلى الله عليه و آله و سلم: «الوضوء بمد، و الغسل بصاع، و سيأتى أقوام

و يكره أن يستعين في طهارته (١)، و أن يمسح بلل الوضوء عن أعضائه (٢).

الرابع: في أحكام الوضوء

الرابع: في أحكام الوضوء.

من تيقن الحدث و شك في الطهاره، أو تيقنهما و شك في المتأخر، تطهر. (٣) بعدى يستلقون ذلك فأولئك على خلاف سنتي، و الثابت على سنتي معى في حظيره القدس» (١)، و يتأدى بالمد سنن الوضوء و فروضه. و الظاهر أن ماء الاستنجاء منه.

قوله: «و يكره أن يستعين في طهارته» .

تتحقق الاستعانه بصب الماء فى اليد ليغسل به المتوضئ. و الظاهر أنه يصدق بطلب إحضار الماء ليتوضأ به، للتعليل فى الخبر (٢) بالاشتراك فى العباده. و كذا القول فى إسخانه و نحوه. كل ذلك بعد العزم على الوضوء، أما لو استعان لا له ثم عرضت إرادته الوضوء فلا بأس. و المراد بالاستعانه هنا حصول الإعانه، و إن كان الأغلب فى باب الاستفعال كونه طلب الفعل، و من هذا الباب استؤفد ناراً (٣).

قوله: «و ان يمسح بلل الوضوء عن أعضائه» التعبير بالمسح يشمل حصوله بمنديل و غيره، للتعليل بأن فيه إزاله أثر العباده، و هو يقتضى تعميم الكراهه بغير المنديل بل يشمل تخفيفه بالنار و نحوها.

و النص (٤) أخص من ذلك كله.

قوله: «أو تيقنهما و شك فى المتأخر تطهر» .

هذا مع جهله بحاله قبلهما أو علمه بكونه محدثاً-مع علمه بتعقب الحدث للطهاره، و الطهاره للحدث، و هو المعبر عنه بتيقنهما متحدين متعاقبين، و إطلاق

ص: ٤٤

١- (١) الفقيه ١: ٢٣ ح ٧٠، الوسائل ١: ٣٣٩ ب «٥٠» من أبواب الوضوء ح ٦.

٢- (٢) الكافي ٣: ٦٩ ح ١، التهذيب ١: ٣٦٥ ح ١١٠٧، الوسائل ١: ٣٣٥ ب «٤٥» ح ١.

٣- (٣) البقره: ١٧.

٤- (٤) الكافي ٣: ٧٠ ح ٤، ثواب الاعمال: ٣٢ ح ١، الوسائل ١: ٣٣٤ ب «٤٥» من أبواب الوضوء ح ٥.

و كذا لو تيقن ترك عضو أتى به و بما بعده. و إن جفّ الليل استأنف. و إن شك في شيء من أفعال الطهارة- و هو على حاله- أتى بما شك فيه (١)، ثمّ بما بعده. و لو تيقن الطهارة، و شك في الحدث أو في شيء من أفعال الوضوء بعد انصرافه (٢) لم يعد.

و من ترك غسل موضع النجو أو البول، و صلى، أعاد الصلاة عامداً كان أو ناسياً أو جاهلاً (٣).

الشك هنا باعتبار أصله قبل التروى- أو متطهراً مع اعتياده التجديد أو احتمالاً. أما لو لم يعلم التعاقب و لا احتمال التجديد، بل كان إنما يتطهّر حيث يتطهّر طهاره رافعه للحدث، فإنه يأخذ بضد ما علمه من حاله قبلهما- إن كان محدثاً- لتيقنه وقوع الطهارة على الوجه المعتبر مع كونه محدثاً قبلهما و شكه في تأثير الحدث فيها، لا احتمال تعقبه للحدث السابق فلا يرفع يقين الطهارة احتمال لحوق الحدث، إذ الفرض عدم التعاقب، و يستصحب حاله لو علم أنه كان متطهراً لتيقنه انتقاض الطهارة بالحدث و زواله بالطهارة لعدم احتمال سبقها عليه إذ لا يتم إلا مع التجديد، و التقدير عدمه.

و الأجدود وجوب الوضوء مطلقاً ما لم يتيقن حصول الوضوء، كما في مسألة الاتحاد و التعاقب مع سبق الطهارة.

قوله: «و هو على حاله أتى بما شك فيه».

أى على حاله التى هو عليها، و هى كونه متشاغلاً بالطهارة لم يفرغ منها.

قوله: «بعد انصرافه».

أى انصرافه عن أفعال الوضوء و إن لم ينتقل عن محلّه قوله: «عامداً كان أو ناسياً أو جاهلاً» .

المراد بالجاهل هنا جاهل الحكم- لأنه بحكم العامد- لا جاهل الأصل، و لا الأعم منهما لعدم صحه الحكم بإعادته مطلقاً، بل إما فى الوقت خاصه أو لا إعادته عليه مطلقاً، كما سيأتى (١) من مذهب المصنّف و إطلاقه إما لظهور المراد، لعدم

ص: ٤٥

و من جدد وضوءه بنيه الندب (١)، ثمَّ صَلَّى، و ذكر أنّه أخل بعضو من إحدى الطهارتين، فإن اقتصرنا على نيه القربه، فالطهاره و الصلاه صحيحتان (٢). و إن أوجبنا نيه الاستباحه أعادهما (٣). و لو صَلَّى بكل واحده منهما صلاه، أعاد الأولى بناء على الأوّل (٤). و لو أحدث عقيب طهاره منهما، و لم يعلمها بعينها، أعاد الصلاتين إن اختلفتا عددا، و إلا فصلاه واحده (٥)، القائل بإعاده جاهل الأصل مطلقا، أو لاستبعاد فرض خروج الحدث المبحوث عنه من غير شعور به.

قوله: «و لو جدد وضوءه بنيه الندب».

احترز بتقييد التجديد بنيه الندب عما لو نذر التجديد، فإنه يرفع الحدث حينئذ عند المصنف لاشتراطه بنيه الوجوب لا الاستباحه، بخلاف ما لو فعله مندوبا فإنه لا يرفع عند المصنف.

قوله: «فإن اقتصرنا على نيه القربه فالطهاره و الصلاه صحيحتان».

لصح طهاره منهما قطعاً، و هي رافعه على ذلك القول.

قوله: «و إن أوجبنا نيه الاستباحه أعادهما».

لاحتمال كون الإخلال من الطهاره الأولى فلا يرفع الثانيه لعدم نيه الاستباحه فيها، و كذا لو اشترطنا نيه الوجوب لا غير، كما ذهب إليه المصنف في هذا الكتاب (١) و كان ينبغي له التفرع على مذهبه أيضا.

قوله: «و لو صَلَّى بكل واحده منهما صلاه أعاد الأولى بناء على الأوّل».

لاحتمال كون الخلل من الطهاره الأولى فتفسد الصلاه الأولى دون الثانيه لتعقبها لطهاره صحيحه منهما. و على الثاني يعيد الصلاتين معا. و كذا على مذهبه.

قوله: «و لو أحدث عقيب طهاره منهما و لم يعلمها بعينها أعاد الصلاتين إن اختلفتا عددا و إلا فصلاه واحده. إلخ».

هذا تفرع على الأول كما في نظائره. و على القولين الأخيرين يعيد الجميع كما في الإخلال. و الفرق بين الإخلال و الحدث أن الإخلال إنما يبطل الطهاره التي

ص: ٤٦

(١ - ١) صرّح به في ص ٣٣.

ينوى بها ما فى ذمته. و كذا لو صلّى بطهاره ثمّ أحدث، و جدد طهاره (١) ثمّ صلّى أخرى، و ذكر أنه أخل بواجب من إحدى الطهارتين.

و لو صلّى الخمس بخمس طهارات، و يقن أنه أحدث عقيب إحدى الطهارات، أعاد ثلاث فرائض (٢). ثلاثا و اثنتين و أربعا، و قيل: يعيد خمسيا، و الأول أشبه (٣).

و أما الغسل

إشارة

و أما الغسل ففيه الواجب و المندوب

فالواجب ستة أغسال

فالواجب ستة أغسال: غسل الجنابه، و الحيض، و الاستحاضه التى تثقب الكرسف، و النفاس، و مس الأموات من الناس قبل تغسيلهم و بعد بردهم، و غسل الأموات.

و بيان ذلك فى خمسة فصول:

حصل الإخلال فيها فتسلم الأخرى، و الحدث يبطل ما قبله من الطهارات، فلو وقع بعد الثانية أبطلهما معا.

قوله: «و كذا لو صلّى بطهاره ثمّ أحدث و جدد طهاره. إلخ».

المراد بالتجديد هنا معناه اللغوى، و هو فعل الطهاره مرّه ثانية، لا الشرعى الذى هو إعادة الطهاره قبل الحكم بفساد الأولى، إذ الفرض تخلّل الحدث بين الطهارتين. و الحكم هنا بإعادة الصلاتين -مع الاختلاف- و الاكتفاء بواحد مطلقه -مع الاتفاق- ثابت على جميع الأقوال، لكون الطهارتين مبيحتين.

قوله: «أعاد ثلاث فرائض».

لأن المرجع إلى فساد واحد من الخمس لا يعلمها بعينها فيكتفى برباعيه مطلقه إطلاقا ثلاثيا، و صبح و مغرب. و يتخير فى تقديم أيّها شاء. و يتخير فى الرباعيه بين الجهر و الإخفات. و يردّد فيها بين الأداء و القضاء إن وقعت فى وقت العشاء.

قوله: «و قيل: يعيد خمسا، و الأول أشبه».

قوى.

الأول فى الجنابه و النظر فى السبب، و الحكم، و الغسل.

أما سبب الجنابه

أما سبب الجنابه فأمران:

الإنزال، إذا علم أن الخارج منى، فإن حصل ما يشته به، و كان دافقا تقارنه الشهوه و فتور الجسد (١) و جب الغسل. و لو كان مريضا كفت الشهوه و فتور الجسد فى وجوبه. و لو تجرد عن الشهوه و الدفق -مع اشتباهه- لم يجب (٢). و إن وجد على جسده أو ثوبه متيا، و جب الغسل، إذا لم يشركه فى الثوب غيره (٣).

قوله: «و كان دافقا تقارنه الشهوه و فتور الجسد» .

ظاهر العبارة توقّف الحكم بكون الخارج متيا على اجتماع الأوصاف الثلاثة، و ليس ذلك شرطا، بل إنما ذكرها جميعا لتلازمها غالبا، فلو اتفق انفكاك بعضها عن بعض كفى أحدها، كما فى المريض فإن قوته لما كانت ضعيفه لم يخرج منه المنى بدفق، فاكتفى فيه بالوصفين. و ربما كان بدنه فاترا قبل الخروج فتكفى الشهوه وحدها، و قد عبّر به بعض الأصحاب. و الحاصل أن أحدها كاف متى اتفق. و المراد بالدفق خروجه بدفع و تصاب، و بفتور الجسد انكسار الشهوه بعد خروجه.

قوله: «و لو تجرد عن الشهوه و الدفق مع اشتباهه لم يجب».

قد يفهم منه أن بعض الخواص الثلاثة غير كاف فى الحكم بكونه متيا. فإن المتخلف عما ذكر هنا هو فتور الجسد. و إنما كان كذلك لبعده انفكاك الخاصتين الأخريين معا عن هذه. و من ثمّ قال «مع اشتباهه» فإن التقييد بالاشتباه يدل على أنه يمكن كون الخارج متيا مع تخلفهما أيضا.

قوله: «و جب الغسل إذا لم يشركه فى الثوب غيره».

يتحقق الاشتراك بأن يلبساه دفعه أو يناما عليه لا بالتناوب، بل يحكم به لذى

والجماع، فإن جامع امرأه في قبلها و التقى الختانان، ووجب الغسل و إن كانت الموطوءه ميتة. و إن جامع في الدبر و لم ينزل، ووجب الغسل على الأصح. و لو وطأ غلاماً فأوقبه و لم ينزل، قال المرتضى رحمه الله: «يجب الغسل» معوّلاً على الإجماع المركب و لم يثبت (١) [الإجماع].

النوبه ما لم يعلم انتفاؤه عنه فينتفى عنهما. و إنما يحكم به للمختص بالثوب إذا أمكن كونه منه كالبالغ أو ممكن البلوغ. و حدّه اثنا عشر [سنه] (١) فصاعداً كما ذكره العلامة في المنتهى (٢)، و إلا انتفى عنه أيضاً و لا يحكم به من الآخر.

و متى ثبت كونه من أحد حكم عليه بالجنابه من آخر أوقات إمكانها- و هو آخر نومه و نحوها- لأصالة عدم التقدم فيعيد (٣) كل صلاه و عبادته مشروطه بالغسل لا يحتمل سبقها. و قيل: يعيد كل ما لم يعلم سبقها، و هو أحوط.

و يتحقق كونه منياً على الثوب و البدن بالرائحة، فإن المنى يشبه رائحة الطلع و العجين رطبا، و بياض البيض جافاً. و مع تحقق الاشتراك يقطع بجنب فلا يكمل بالمشتركين عدد الجمعه لبطلان صلاه واحد في نفس الأمر قطعاً. و لو ائتم أحدهما بالآخر بطلت صلاه المأموم لا غير للقطع بحدته أو حدث إمامه. و يجوز لهما دخول المساجد و قراءه العزائم دفعه.

قوله: «و لو وطأ غلاماً فأوقبه و لم ينزل قال المرتضى: (يجب الغسل) معوّلاً على الإجماع المركب و لم يثبت».

المراد بالإيقاب إدخال الحشفه في الدبر. و ضابطه ما أوجب الغسل. و المراد بالإجماع المركب ما تركب من قولين بحيث يلزم من مخالفتها معا مخالفه الإجماع بأن ينحصر قول من يعتبر قوله في الإجماع فيهما. و هو المعبر عنه في الأصول بإحداث قول

ص: ٤٩

١-١ (١) من «ن».

٢-٢ (٢) المنتهى ١: ٨٠.

٣-٣ (٣) في «ج» ليعيد.

و لا يجب الغسل بوطء البهيمه إذا لم ينزل(١).

تفريع: الغسل يجب على الكافر عند حصول سببه

تفريع: الغسل يجب على الكافر عند حصول سببه، لكن لا يصح منه في حال كفره. فإذا أسلم وجب (٢) عليه و صح منه. و لو اغتسل ثم ارتدّ ثالث. و حاصله هنا أن المرتضى (١) (رضى الله عنه) ادعى أن كل من قال بوجوب الغسل بالوطء في دبر المرأة قال بوجوبه في دبر الغلام، و من نفاه في الأول نفاه في الثاني. فالقول بوجوبه في إيقاب المرأة دون الغلام إحداث قول ثالث يقتضى رفع ما أجمعوا عليه، لكن لما قام الدليل على وجوبه بإيقاب المرأة لزم القول به في الغلام.

و ردّه المصنف هنا بأن ما ادّعه من الإجماع لم يثبت و في المعبر «لم أتحقق إلى الآن ما ادّعه، فالأولى التمسك فيه بالأصل» (٢) و يجاب بأن الإجماع المنقول بخبر الواحد حجه فكيف بمثل السيد، فلا يقدح فيه عدم تحقّقه. إنما يتحقق القدح بظهور عدم صحّته، و لم يتحقّق.

قوله: «و لا يجب الغسل بوطء البهيمه إذا لم ينزل».

مستنده عدم النص عليه و أصاله البراءه. و الأصح الوجوب لفحوى إنكار على عليه السلام (٣) على الأنصار إيجاب الحد دون الغسل. و في حديث آخر عنه عليه السلام «ما أوجب الحد أوجب الغسل» (٤). و لفظه «ما» و إن كانت من صيغ العموم إلا أنها مخصوصه بما لا إجماع على عدم إيجابه الغسل من الحدود، أو يراد ما أوجب الحد من الوطاء.

قوله: «فإذا أسلم وجب».

قيل: قوله: «وجب» مستدرك، لسبق ذكره وقت الحكم بكفره فلا- فائده في إعادته بعد إسلامه. و يجاب بأن إعادته لدفع توهم سقوطه بالإسلام- بناء على كونه

ص: ٥٠

١- ١) نقله عنه المحقق في المعبر ١: ١٨١.

٢- ٢) المعبر ١: ١٨١.

٣- ٣) التهذيب ١: ١١٩ ح ٣١٤، السرائر ١: ١٠٨، الوسائل ١: ٤٧٠ ب «٦» من أبواب الجنابه ح ٥.

٤- ٤) كتر العمال ٩: ٥٤٣ ح ٢٧٣٣٧.

ثمَّ عاد، لم يبطل غسله.

و أما الحكم

و أما الحكم فيحرم عليه قراءه كل واحده من العزائم، وقراءه بعضها حتى البسملة إذا نوى بها إحداها، ومس كتابه القرآن، أو شىء عليه اسم الله (١) سبحانه، والجلوس فى المساجد (٢)، يجب ما قبله-فلا- يكفى التعبير بالصحة خاصة لأنها أعم من الوجوب، والعام لا يدل على الخاص. وإنما لم يسقط عنه بالإسلام مع سقوط غيره من العبادات لأن الأسباب من باب خطاب الوضع التى يشترك فيها الكبير والصغير، والمسلم والكافر، وهى صالحه للتأثير بعد الكمال وإن تخلف أثرها عنها لفقد شرط-كالصغر-أو وجود مانع.

و يمكن أن يقال: على هذا يحكم عند الإسلام بسقوط وجوب الغسل عنه إن كان الإسلام فى غير وقت عباده مشروطه به، لأن الوجوب من باب خطاب الشرع (١) ثمَّ إذا دخل وقتها أو كان حاصلًا وقت الإسلام حكم عليه بوجوب الغسل اعمالا للسبب المتقدم، كما لو أجنب الصبى بالجماع فإنه يجب عليه الغسل بعد البلوغ فى وقت العباده.

قوله: «اسم الله» .

أو اسم نبيّ أو إمام مقصود بالكتابه لمناسبه التعظيم. ويشمل قوله «شىء» الدراهم وغيرها وقد ورد فى الدراهم رخصه بجوازه عن الباقر والصادق عليهما السلام (٢).

قوله: «والجلوس فى المساجد».

المراد به اللبث فيها، سواء كان بجلوس أم غيره. وخصّ الجلوس لأنه بعض أفرادها، والتعميم أولى. واحتراز به عن الجواز فيها من باب إلى آخر فإنه مكروه لا غير.

ص: ٥١

١- ١) فى «م، ك» خطاب وضع الشرع.

٢- ٢) المعتبر ١: ١٨٨، الوسائل ١: ٤٩٢ ب «١٨» من أبواب الجنابه ح ٣، ٤.

و وضع شىء فيها(١)، و الجواز فى المسجد الحرام أو مسجد النبى صلى الله عليه و آله و سلم خاصة. و لو أجنب فيهما لم يقطعهما إلا بالتيّم.

و يكره له الأكل و الشرب- و تخفّ الكراهه بالمضمضه و الاستنشاق(٢)- و قراءه ما زاد على سبع آيات(٣) من غير العزائم، و أشدّ من ذلك قراءه سبعين، و ما زاد أغلظ كراهه، و مسّ المصحف، و النوم حتى يغتسل أو يتوضأ [أو يتيمم]، و الخضاب(٤).

و أما الغسل

و أما الغسل فواجباته خمس: النيه، و استدامه حكمها إلى آخر قوله: «و وضع شىء فيها» .

لا فرق فى تحريم الوضع بين استلزامه اللبث و عدمه، بل لو وضع فيها شيئاً من خارج المسجد حرم لإطلاق النص (١).

قوله: «و تخفّ الكراهه بالمضمضه و الاستنشاق» .

مقتضاه عدم زوال الكراهه معهما، و المشهور زوالها. و الأفضل غسل اليدين معهما، و أكمل من الجميع الوضوء معها للنص (٢)، و لعل إطلاق الخفه بسبب ذلك بناء على كراهه ترك المستحب.

قوله: «و قراءه ما زاد على سبع آيات» .

لا يشترط التوالى بل المكروه و وقوع ما زاد عن السبع فى جميع أوقات جنابته.

و يصدق العدد بواحد مكرره كذلك.

قوله: «و الخضاب» .

بحناء و غيره للنص (٣).

ص: ٥٢

١- ١) علل الشرائع ١: ٢٨٨ ب «٢١٠» ح ١، الوسائل ١: ٤٩٠ ب «١٧» من أبواب الجنابه ح ٢.

٢- ٢) التهذيب ١: ٣٧٢ ح ١١٣٧، الوسائل ١: ٤٩٦ ب «٢٠» من أبواب الجنابه ح ٧.

٣- ٣) التهذيب ١: ١٨١ ح ٥١٧ إلى ٥٢١، الاستبصار ١: ١١٦ ح ٣٨٦ إلى ٣٨٨، الوسائل ١: ٤٩٦ ب «٢٢» من أبواب الجنابه.

الغسل، و غسل البشره بما يسمّى غسلًا، و تخليل ما لا يصل إليه الماء إلا به (١)، و الترتيب، يبدأ بالرأس (٢)، ثمّ بالجانب الأيمن، ثمّ الأيسر، و يسقط الترتيب بارتماسه واحده (٣).

و سنن الغسل تقديم التّيه عند غسل اليدين و تضيق عند غسل الرأس. و إمرار اليد على الجسد، و تخليل ما يصل إليه الماء، استظهارا.

و البول أمام الغسل (٤)، و الاستبراء، و كفيته: أن يمسح من المقعده إلى أصل قوله: «و تخليل ما لا يصل إليه الماء إلا به».

فى العبارة تجوز، لأن المقصود تخليل ما لا يصل الماء إلى البشره إلا به لا إلى الشئ المخلل. و يمكن عود الضمير إليه إلى البدن المدلول عليه بالبشره. و كيف كان فالالتباس حاصل.

قوله: «و الترتيب يبدأ بالرأس».

المراد به هنا ما يعم الوجه و الرقبه و ما فوقها، و إطلاقه على الجميع بالاشتراك اللفظى أو تبعا على طريق المجاز. و الواجب الترتيب بين الأعضاء الثلاثة لا- فيها، فيجوز غسل أسفل العضو قبل أعلاه. و لو كان فى الاذن أو غيرها من الأعضاء ثقب و جب إدخال الماء إليه على وجه الغسل. و كذا القول فى الوضوء كما لو ثقت اليد.

و يجب إدخال جزء من جميع حدود العضو حيث لا- مفصل محسوس بينه و بين الآخر من باب المقدمه، و غسل كل إليه مع جانبها. و يدخل فى ذلك غسل الدبر و كذا قبل المرأه، أما الذكر فالأولى غسله مع الجانبين.

قوله: «و يسقط الترتيب بارتماسه واحده».

المراد بالارتماس دخوله تحت الماء دفعه واحده عرفيه بحيث يشمل الماء البشره فى زمان قليل، و فى حكمه الوقوف تحت المجرى و المطر الغزيرين بحيث يحصل به الوصف. و النيه فيه مقارنه لجزء من البدن، و يتبعه الباقي منه بغير مهله.

قوله: «و البول أمام الغسل».

للرجل المنزل، فلا يستحب للمرأه، و لا لمن و جب عليه الغسل بغيوبه

القضيب ثلاثا، و منه إلى رأس الحشفه ثلاثا، و ينتره ثلاثا، و غسل اليدين ثلاثا (١) قبل إدخالهما الإناء و المضمضه و الاستنشاق، و الغسل بصاع.

مسائل ثلاث

مسائل ثلاث:

الأولى: إذا رأى المغتسل بللا مشتبهها بعد الغسل

الأولى: إذا رأى المغتسل بللا مشتبهها بعد الغسل، فإن كان قد بال أو استبرأ لم يعد، و إلا كان عليه الإعادة (٢).

الحشفه من غير إنزال، لأن الغرض بالبول هنا تنظيف المحل من المنى و لا يكون ذلك إلا فى المنزل.

قوله: «و غسل اليدين ثلاثا».

من الزندين كالوضوء، و قيل: من المرفقين، و هو أولى.

قوله: «إذا رأى المغتسل بللا بعد الغسل فإن كان بال أو استبرأ لم يعد و إلا كان عليه الإعادة».

المراد بالبلل المشتبه (١) بحيث لا يعلم كونه بولا أو منيا أو غيرهما، و إنما أطلقه لأن ما لا اشتباه فيه له اسم خاص كالبول و غيره.

و المراد بالاستبراء هنا الموجب لعدم الإعادة ما وقع مع عدم إمكان البول إذ لا حكم له مع إمكانه. و معنى عدم الإعادة مع البول خاصة عدم إعادته الغسل - و هو محل البحث - لكن يجب عليه الوضوء إن لم يكن استبرأ بعده. فالصور حينئذ خمس:

ثلاث منها لا - يعيد فيها الغسل، و هى البول و الاستبراء، أو البول لا غير، لكن يجب عليه الوضوء، أو الاستبراء مع عدم إمكانه، و اثنتان يعيد فيهما الغسل، و هما: عدم البول و الاستبراء، أو الاستبراء مع إمكان البول. و الحاصل أن البول مزيل لأثر المنى و كذا الاستبراء مع تعذره، و الاستبراء مزيل لأثر البول. و عليه تترتب الأحكام الخمسه.

ص: ٥٤

(١ - ١) يظهر منه ان كلمه «مشتبهها» لم تكن فى نسخه الشرائع لدى الشارح رحمه الله.

الثانية: إذا غسل بعض أعضائه ثم أحدث

الثانية: إذا غسل بعض أعضائه (١) ثم أحدث، قيل: يعيد الغسل من رأس، وقيل: يقتصر على إتمام الغسل، وقيل: يتمه و يتوضأ للصلاة، و هو الأشبه.

الثالثة: لا يجوز أن يغسله غيره مع الإمكان

الثالثة: لا يجوز أن يغسله غيره مع الإمكان، و يكره أن يستعين فيه.

الفصل الثانى فى الحيض

الفصل الثانى فى الحيض و هو يشتمل على بيانه، و ما يتعلّق به.

أما الأول: بيانه

أما الأول: فالحيض هو الدم الذى له تعلّق بانقضاء العده (٢)، و لقليله حدّ، و فى الأغلب يكون أسود قوله: «إذا غسل بعض أعضائه. إلخ» [١].

[ما اختاره المصنف هو الأقوى. و الخلاف المذكور فى غسل الجنابه، أما غيره فيكفى إتمامه و الوضوء معه بغير إشكال] القول الأول هو الأصح لامتناع خلوّ الحدث الواقع عن أثر و كون بعض السبب سببا و مجامعه الوضوء الواجب لغسل الجنابه، و لو كان الحدث فى أثناء غسل غير الجنابه كفى إتمامه مع الوضوء كما اختاره المصنف، و أما القول بعدم تأثير الحدث هنا أو مطلقا فلا وجه له [قوله: «الدم الذى له تعلّق بانقضاء العده. إلخ» .

الدم فى التعريف بمنزله الجنس يشمل الدماء الثلاثه و غيرها، و بوصفه بتعلّقه

غليظا حارا يخرج بحرقه (١).

و قد يشتهه بدم العذره (٢)، فيعتبر بالقطنه، فإن خرج مطوَّقه فهو العذره.

و كل ما تراه الصبيه قبل بلوغها تسعا، فليس بحيض (٣).

بانقضاء العده يخرج سائر الدماء حتى الاستحاضه، و يبقى دم النفاس، فإن له تعلقا بانقضائها في الحامل من زنا فإن النفاس يحتسب بحيضه. و قوله «و لقليله حد» تتمه التعريف و به يخرج النفاس.

و اعلم أن الوصف بالصلاه و ما بعدها خاصه مركبه من القيد لا فصل، لأنها ليست ذاتيات له و انما هي أحكام عارضه له بعد تحققه و امتيازها، و جعلها مميزه هنا لزياده الإيضاح من الفقيه للمتفقه فالتعريف حينئذ بالرسم.

قوله: «يخرج بحرقه».

هي -بضم الحاء- اسم للاحتراق بالنار. و المراد هنا اللذع الحاصل للمخرج بسبب دفعه و حرارته.

قوله: «و قد يشتهه بدم العذره».

بضم العين المهمله و سكون الذال المعجمه، و هي البكاره -بفتح الباء- و طريق معرفه التطوَّق و عدمه أن تضع قطنه بعد أن تستلقى على ظهرها و ترفع رجليها ثم تصبر هنيهة ثم تخرج القطنه إخراجا رفيقا، و في حديث خلف بن حماد عن أبي الحسن الثاني عليه السلام في حديث طويل «ان هذا الحكم سر من أسرار الله فلا تديعوه، و لا تعلموا هذا الخلق أصول دين الله، بل ارضوا لهم ما رضى الله لهم من ضلال» (١).

قوله: «و كل ما تراه الصبيه قبل بلوغها تسعا فليس بحيض».

المراد ببلوغ التسع إكمالها، و قد وقع مصرحا في حديث عن الصادق عليه

ص: ٥٦

(١-١) الكافي ٣: ٩٢ ح ١، المحاسن: ٣٠٧ ح ٢٢، التهذيب ٣: ٣٨٥ ح ١١٨٤، الوسائل ٥: ٥٣٥ ب (٢) من أبواب الحيض ح ١، ٣.

و كذا قيل فيما يخرج من الجانب الأيمن (١).

و أقل الحيض ثلاثة أيام، و أكثره عشرة، و كذا أقل الطهر. و هل يشترط التوالى فى الثلاثة (٢) أم يكفى كونها فى جملة عشرة؟ الأظهر الأول.

السلام حين سئل عن حدّها فقال: «إذا كمل لها تسع سنين أمكن حيضها» (١).

و المعتبر فى السنين القمرية لأنها المتعارف شرعا.

و فى المسألة إشكال، و هو أن المصنف و غيره ذكروا أن الحيض للمرأة دليل على بلوغها و إن لم يجامعه السنن، فكيف يجتمع ذلك مع حكمهم هنا بأن الدم الذى قبل التسع ليس بحيض؟! و ما الذى يبقى من الدم المحكوم بكونه حيضا بدون تحقق البلوغ بالسن؟ و يمكن حلّه بحمل ما هنا على من علم سنّها، فإنه لا يحكم بكون الدم السابق على إكمال التسع بالحيض، و حمل ما سيأتى على من جهه سنّها، مع خروج الدم الجامع لأوصاف الحيض، فإنه يحكم بسبق البلوغ، بناء على الغالب من تأخره عن التسع بزمان كثير.

قوله: «و كذا قيل فيما يخرج من الجانب الأيمن».

هذا هو المشهور، و الرواية به مضطربة مرسله (٢)، و على القول بها فهى مفروضة فى المشتبه بالقرحة لا مطلقا.

قوله: «و هل يشترط التوالى فى الثلاثة. إلخ».

المشهور اشتراط التوالى فيها، و المراد به أن ترى الدم فى كل يوم منها، و قيل:

لا بدّ مع ذلك من استمراره بحيث ترى الدم كلما وضعت الكرسف و صبرت هنيئته، و هو أحوط.

ص: ٥٧

١- ١) لم نعثر عليها بهذا اللفظ و لكن وردت بهذا المضمون فى الوسائل ١٥:٤٠٩ ب «٣» من أبواب العدد ح ٥.

٢- ٢) الرواية فى التهذيب ١:٣٨٥ ح ١١٨٥ موافق لما فى الشرائع و فى الكافى ٣:٩٤ ح ٣ مخالف له. راجع الوسائل ٢:٥٦١ ب «١٦» من أبواب الحيض ح ١، ٢.

و ما تراه المرأة بعد يأسها لا يكون حيضا. و تياس المرأة ببلوغ ستين، و قيل: في غير القرشيه و النبطيه ببلوغ خمسين سنه (١).

و كل دم رآته المرأة دون الثلاثه فليس بحيض، مبتدئه كانت أو ذات عاده. و ما تراه من الثلاثه إلى العشره.

فما يمكن أن يكون حيضا فهو حيض (٢) [سواء] تجانس أو اختلف قوله: «و تياس المرأة ببلوغ الستين و قيل: في غير القرشيه و النبطيه ببلوغ خمسين».

هذا هو المشهور، و مستنده بالنسبه إلى القرشيه و عدمها صحيحه ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام: «إذا بلغت المرأة خمسين سنه لم تر حمرة إلا- أن تكون امرأة من قريش» (١). و أما النبطيه فألحقها بها المفيد [١] (رحمه الله) و تبعه جماعة، و لم يوجد بها خبر مسند، و من ثم ذهب المصنف في المعبر إلى التفصيل في القرشيه و غيرها لا غير (٢).

و المراد بالقرشيه من انتسبت بأبيها إلى القبيله المتولده من النضر بن كنانه أحد أجداد النبي صلى الله عليه و آله و سلم. و بعض هذه القبيله بنو هاشم. و أما غيرهم فإن علم انتسابه إليها فظاهر، و إلا فالأصل يقتضى عدم الإلحاق.

و النبطيه المنسوبه إلى النبط و هم- على ما ذكره في الصحاح و غيره- قوم يسكنون البطائح بين العراقيين، قال: و في كلام أيوب بن القرية «أهل عمان عرب استنبطوا و أهل بحرین نبط استعربوا» (٣).

قوله: «فما يمكن أن يكون حيضا فهو حيض».

المراد بالإمكان هنا معناه العام و هو سلب الضروره عن الجانب المخالف

ص: ٥٨

١- ١) الكافي ٣: ١٠٧ ح ٣، الفقيه ١: ٥١ ح ١٩٨، التهذيب ١: ٣٩٧ ح ١٢٣٦، الوسائل ٥٨٠: ٢ ب «٣١» من أبواب الحيض ح ٢.

٢- ٣) المعبر ١: ٢٠٠.

٣- ٤) الصحاح ٣: ١١٦٢ مادة «نبط» و فيه «نبيط» راجع النهاية لابن الأثير ٩: ٥.

و تصير المرأه ذات عادته بأن ترى الدم دفعه، ثم ينقطع على أقل الطهر فصاعدا، ثم تراه ثانيا بمثل تلك العده (١). و لا عبره باختلاف لون الدم.

للحكم، فيدخل فيه ما تحقق كونه حيضا لاجتماع شرائطه و ارتفاع موانعه - كرؤيه ما زاد على الثلاثه فى زمن العاده الزائده عنها بصفه دم الحيض و انقطاعه عليها - و ما احتمله، كرؤيته بعد انقطاعه على العاده و مضى أقل الطهر متقدما على العاده، فإنه يحكم بكونه حيضا لإمكانه. و يتحقق عدم الإمكان بقصور السن عن تسع، و زيادته على الخمسين و الستين، و بسبق حيض محقق لم يتخلل بينهما أقل الطهر، أو نفاس كذلك، و كونها حاملا - على مذهب المصنف - و غير ذلك.

قوله: «و تصير المرأه ذات عادته بأن ترى الدم دفعه ثم ينقطع على أقل الطهر فصاعدا ثم تراه ثانيا بمثل تلك العده» .

العاده مأخوذه من المعاوده، و هى هنا رؤيه الدم مره بعد أخرى يتفق فيهما وقت حصول الدم - كأول كل شهر هلالى مثلا - و عدده - كالسبعه - أو أحدهما خاصه.

فالعاده بحسب ذلك ثلاثه أقسام:

الأول: أن يتفق وقتا و عددا، كما لو رأت أول الشهر سبعه و انقطع إلى أن دخل الثانى فرأت أوله سبعه، فقد تكرر هنا وقته - و هو أول كل شهر - و عدده، و هو السبعه، و هذه أقوى الثلاثه و أنفعها. فإذا رأت أول الثالث تحيضت برؤيته. و لو تجاوز العشره رجعت إلى ما استقر لها من العدد، فجعلته حيضا و الباقي استحاضه.

و لو رأت هذه الدم الثالث فى آخر الثانى تحيضت بالعدد أيضا مع التجاوز، لكنها تكون متقدمه على العاده، و سيأتى حكمها (١). و قد علم من ذلك أنه لا يشترط فى تحقق العاده استقرار عدد الطهر.

ص: ٥٩

(١ - ١) فى ص ٧٠.

الاولى: ذات العاده تترك الصلاه و الصوم برؤيه الدم

الاولى: ذات العاده تترك الصلاه و الصوم برؤيه الدم إجماعاً (١)، و فى المبتدئه تردد (٢)، الأظهر أنها تحتاط للعباده حتى تمضى لها ثلاثه أيام.

الثانيه: لو رأت الدم ثلاثه أيام ثم انقطع، و رأت قبل العاشر

الثانيه: لو رأت الدم ثلاثه أيام ثم انقطع، و رأت قبل العاشر، كان الكل حيضاً. و لو تجاوز العشره، رجعت إلى التفصيل الذى نذكره و لو الثانى: أن يتفق عددا لا غير، كما لو رأت السبعه الأولى من الشهر ثم رأت سبعة أخرى فى الشهر بعد مضي أقل الطهر، فقد استقرت العاده بالعدد المذكور لكنها بحسب الوقت كالمضطربه، فإذا رأت الدم الثالث بعد مضي أقل الطهر فصاعداً و تجاوز العشره رجعت إلى السبعه، و يكون حكمها فى العباده إلى مضي ثلاثه من أوله كالمضطربه. و هذان القسمان داخلان فى تعريف المصنف.

الثالث: أن يتفق وقتا لا غير، كما لو رأت سبعة من أول الشهر ثم ثمانية من أول الآخر. و هذه تتحيز برؤيته بعد ذلك فى وقته، لكن هل يحكم لها بتكرّر أقل العددين أو تكون مضطربه فى العدد مطلقاً؟ الظاهر الثانى، لعدم صدق الاستواء و الاستقامه.

قوله: «ذات العاده تترك الصلاه و الصوم برؤيه الدم إجماعاً».

هذا إنما يتم فى القسم الأول من أقسام العاده بالنسبه إلى ما يدخل فى تعريف المصنف، و فى القسم الثالث بشرط أن تراه فيهما فى أيام العاده كما لا يخفى. أما القسم الوسط و ما تراه متقدماً عنها فهو كرؤيه المبتدئه و المضطربه. و لو رآته متأخراً احتمال كونه كذلك استظهاراً و للاختلاف، و إلحاقه برؤيته فى العاده لأن تأخره يزيده انبعاثاً.

قوله: «و فى المبتدئه تردّد».

لا ريب أن الاحتياط للعباده أولى، لكن لو ظنت الحيض جاز لها تترك العباده قبل مضيها. و كذا ما تقدم من أقسام المعتاده التى يقع فيها التردّد.

تأخر بمقدار عشرة أيام ثمّ رأته، كان الأول حيضا منفردا، والثاني يمكن أن يكون حيضا (١) مستأنفا.

الثالث: لو انقطع لدون عشره

الثالث: لو انقطع لدون عشره، فعليها الاستبراء بالقطنه، فإن خرجت نقيّه اغتسلت (٢)، وإن كانت متلطخه صبرت المبتدئه حتى تنقى أو تمضى لها عشرة أيام. و ذات العاده تغتسل بعد يوم أو يومين (٣) من عاداتها، فإن استمرّ إلى العاشر و انقطع قضت ما فعلته من صوم.

قوله: «و الثاني يمكن أن يكون حيضا».

فيحكم بكونه حيضا لما تقدم من أن كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض.

قوله: «لو انقطع لدون عشره فعليها الاستبراء بالقطنه فإن خرجت نقيه اغتسلت».

الاستبراء طلب براءه الرحم من الدم. و كيفيته على ما ورد في بعض الأخبار عن الصادق عليه السلام حين سئل كيف تعرف الطامث طهرها قال: «تعتمد برجلها اليسرى على الحائط و تستدخل الكرسف بيدها اليمنى، فإن كان مثل رأس الذباب خرج على الكرسف» (١). و الاستبراء واجب عليها كما صرح به في غير هذا الكتاب (٢)، و في المعتمد ب «عليها» هنا إشارة إليه.

قوله: «و ذات العاده تغتسل بعد يوم أو يومين».

و لها الصبر إلى تمام العشره مع استمرار الدم. و هذا الصبر على طريق الاستحباب، فلو اغتسلت آخر العاده صحّ. و يفهم من تخصيص الحكم بذات العاده عدم استظهار المبتدئه و المضطربه بالصبر كذلك، و هو أحوط.

ص: ٦١

١- ١) الكافي ٣: ٨٠ ح ٣، التهذيب ١: ١٦١ ح ٤٦١، الوسائل ٥٦٢: ٢ ب «١٧» من أبواب الحيض ح ٣.

٢- ٢) المعتمد ١: ٢٤٠.

و إن تجاوز كان ما أتت به مجزيا (١).

الرابعة: إذا طهرت، جاز لزوجها وطؤها

الرابعة: إذا طهرت، جاز لزوجها وطؤها، قبل الغسل على كراهيه.

الخامسة: إذا دخل وقت الصلاة فحاضت

الخامسة: إذا دخل وقت الصلاة فحاضت، وقد مضى مقدار الطهارة و الصلاة (٢)، وجب عليها القضاء. و إن كان قبل ذلك لم يجب. و إن طهرت قبل آخر الوقت بمقدار الطهارة و أداء ركعه، وجب عليها الأداء و مع الإخلال القضاء.

و أما ما يتعلق به فثمانية أشياء

و أما ما يتعلق به فثمانية أشياء:

الأول: يحرم عليها كل ما يشترط فيه الطهارة

الأول: يحرم عليها كل ما يشترط فيه الطهارة كالصلاة و الطواف و مس كتابه القرآن. و يكره حمل المصحف و لمس هامشه. و لو تطهرت لم يرتفع حدثها.

قوله: «و إن تجاوز كان ما أتت به مجزيا».

لظهور كونها طاهرا في وقته. و كذا في أيام الاستظهار بالصبر، فتقضى صومه و صلاته (١). أما الصوم فظاهر لوجوب قضائه على التقديرين، و أما الصلاة فلتبين كونها طاهرا، و قيل: لا تقتضيها لأمرها بالترك فلا يستتبع القضاء، و هو ضعيف.

قوله: «إذا دخل وقت الصلاة فحاضت و قد مضى مقدار الطهارة و الصلاة».

المعتبر في وجوب الصلاة في أول الوقت مضى مقدار الصلاة تامه الأفعال و مقدار ما يفعل فيه الشرائط المفقوده طاهره، فإن كانت متطهره قبل الوقت و اتصلت بعده لم يعتبر مضى مقدارها. و لو كانت لابسه ثوبا نجسا أو غيره مما لا تصح فيه

ص: ٦٢

الثانى: لا يصحّ منها الصوم. (١)

الثالث: لا يجوز لها الجلوس فى المسجد

الثالث: لا يجوز لها الجلوس فى المسجد. و يكره الجواز فيه. (٢)

الرابع: لا يجوز لها قراءة شىء من العزائم

الرابع: لا يجوز لها قراءة شىء من العزائم و يكره لها ما عدا ذلك (٣) و تسجد لو تلت السجده، و كذا إن استمعت على الأظهر (٤).
الصلاه فلا بدّ من مضى مقدار ما يتمكن فيه من لبس ما تصحّ فيه الصلاه، و كذا القول فى آخر الوقت إلا أنه يكفى بعد ذلك إدراك ركعه من الصلاه لعموم «من أدرك من الوقت ركعه فقد أدرك الصلاه» (١).
قوله: «لا يصحّ منها الصوم».

إنما غير أسلوب العبارة و حكم فى الصلاه بالتحريم و فى الصوم بعدم الصحّ للتنبيه على اختلاف هذه الغايات بالنسبه إلى الحائض، فإن غايه تحريم الصلاه الطهاره، و كذا ما أشبهها من الطواف و مسّ كتابه القرآن و دخول المساجد و قراءة العزائم، و غايه تحريم الطلاق انقطاع الدم و إن لم تغتسل، و اختلف فى غايه تحريم الصوم، فقليل: غايته الأولى، و قيل: الثانيه، فلذا غير بينهما.
قوله: «لا يجوز لها الجلوس فى المسجد. و يكره الجواز فيه».

المراد به غير المسجدين. و قد تقدم أن المراد اللبث و إن كانت واقفه أو ماشيه.

و كراهه الجواز مشروطه بأمن التلويث.

قوله: «و يكره لها ما عدا ذلك».

مقتضاه كراهه السبع المستثناه للجنب، و هو حسن لانتفاء النصّ المقتضى للتخصيص.

قوله: «و كذا إن استمعت على الأظهر».

المراد بالاستماع الإصغاء إلى القارئ، و هو جائز لها و إن أوجب السجود، و كذا

١-١) لم نجد بهذا اللفظ و يوجد بمعناه، انظر الوسائل ٣:١٥٨ ب «٣٠» من أبواب المواقيت.

الخامس: يحرم على زوجها وطؤها (١) حتى تطهر

الخامس: يحرم على زوجها وطؤها (١) حتى تطهر، ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل. فإن وطأ عامدا عالما [بالتحريم] وجبت عليه الكفارة (٢)، وقيل: لا تجب، والأول أحوط. والكفارة في أوله دينار (٣)، وفي وسطه نصف دينار، وفي آخره ربع دينار.

و لو تكرر منه الوطء في وقت لا تختلف فيه الكفارة لم تتكرر، وقيل: بل تتكرر (٤)، والأول أقوى وإن اختلفت تكرر تفسد لو سمعت من غير إصغاء لعموم النص (١).

قوله: «و يحرم وطؤها».

تحريم وطء الحائض قبلا ثابت بإجماع المسلمين فمستحلّه كافر، فإن كان قد ولد على الفطره فهو مرتدّ عنها، وإن كان إسلامه عن كفر فارتداده عن ملّه. كل ذلك إذا لم يدّع شبهه محتمله في حقّه، كقرب عهده من الإسلام، ونشويه في باديه بعيده عن العلم بالشرائع. ولو كان غير مستحل عزّر بما يراه الحاكم مع علمه بالتحريم والحيض. و يقبل منها لو أخبرت به.

قوله: «وجبت عليه الكفارة».

و لا يجب على المرأة و إن عزّت، بل تعزّر كالرجل.

قوله: «في أوله دينار. إلخ».

المراد بالدينار هنا المثلث من الذهب الخالص المضروب، وقد كانت قيمته في صدر الإسلام عشرة دراهم، ولا اعتبار بقيمته الآن بل يجب ذلك بالغ ما بلغ.

وقيل: يجزى الاقتصار على ما قيمته ذلك. وعلى كل حال فلا تجزى قيمه، ولا التبر وهو غير المضروب منه. والمراد بأول الحيض ووسطه وآخره أجزاء مدته الثلاثه، ويختلف ذلك باختلاف العاده. فالثاني وسط لذات الثلاثه و أول لذات الستّه، وهكذا.

قوله: «و لو تكرر منه الوطء في وقت لا تختلف فيه الكفارة لم تتكرر وقيل: بل تتكرر».

بل الأصح تكررهما بتكرر الوطء مطلقا، لأصالة عدم تداخل المسببات عند

ص: ٦٤

١ - ١) الكافي ٣: ١٠٦ ح ٣ و ٣١٨ ح ٤، التهذيب ١: ١٢٩ ح ٣٥٣ و ٢: ٢٩١ ح ١١٦٨، الاستبصار ١: ١١٥ ح ٣٨٥ و ٣٢٠ ح ١١٩٢، الوسائل ٢: ٥٨٤ ب «٣٦» من أبواب الحيض ح ١، ٣.

السادس: لا يصح طلاقها، إذا كانت مدخولا بها، و زوجها حاضر معها. (١)

السابع: إذا طهرت وجب عليها الغسل

السابع: إذا طهرت وجب عليها الغسل. و كفيته مثل غسل الجنابه، لكن لا بدّ معه من الوضوء قبله أو بعده، و قضاء الصوم دون الصلاة. (٢) اختلاف الأسباب. و يصدق تكرّر الوطء بالإدخال بعد النزاع و إن كان فى وقت واحد. و يتحقق الإدخال بما يوجب الغسل لأنه مناط الوطء شرعا. و مثله القول فى تكرّر الإفطار فى رمضان مطلقا.

قوله: «و زوجها حاضر معها».

أو فى حكم الحاضر، و هو الغائب دون المدّة المسوغه للطلاق. كما أن الحاضر الذى لا- يمكنه العلم بحالها- كالمحبوس- فى حكم الغائب.

قوله: «و قضاء الصوم دون الصلاة».

المستند النص (١)، و فى بعض الأخبار (٢) تصريح بعدم التعليل و أن ذلك مما يدل على بطلان القياس. و روى الحسن بن راشد عن الصادق عليه السلام حين سأله عن الوجه فى ذلك فقال: «إن أول من قاس إبليس» (٣)، فلا معنى لتحمل الفرق بعد ذلك.

ص: ٦٥

١- ١) الكافى ٣: ١٠٤ باب الحائض تقضى الصوم و لا تقضى الصلاة.

٢- ٢) الكافى ١: ٥٧ ح ١٥، المحاسن: ٢١٤ ح ٩٧، الوسائل ٧: ٢٣ ب «٣» من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٥.

٣- ٣) الكافى ٣: ١٠٤ ح ٢، التهذيب ١: ١٦٠ ح ٤٥٨ و فى ٤: ٢٦٧ ح ٨٠٧، الوسائل ٧: ٢٣ ب «٣» من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح

الثامن: يستحب أن تتوضأ في وقت كل صلاة

الثامن: يستحب أن تتوضأ (١) في وقت كل صلاة، وتجلس في مصلاًها بمقدار زمان صلاتها، ذاكره الله تعالى، ويكره لها الخضاب.

الفصل الثالث

في الاستحاضه]

الفصل الثالث في الاستحاضه و هو يشتمل على أقسامها، وأحكامها.

أما الأول: أقسامها

أما الأول: قدم الاستحاضه - في الأغلب (٢) - أصفر بارد رقيق يخرج بفتور. وقد يتفق بمثل هذا الوصف حيضاً، إذا الصفره و الكدره في أيام الحيض حيض (٣)، و في أيام الطهر طهر.

قوله: «يستحب أن تتوضأ».

و تنوى بهذا الوضوء القربه لا غير. و لو أضافت إليها غايه الكون و الذكر صحّ.

و الأخبار خاليه من تعيين المكان، و في بعضها «جلست في موضع طاهر» (١). و لتكن مستقبله القبله في حال الذكر. و الوجه في ذلك - مع النص - استصحاب (٢) التمرين على العباده، فإن الخير عاده.

قوله: «في الأغلب».

التقييد بالأغلبه لإدخال ما يوجد بغير هذه الصفه بعد العاده متجاوزاً للعشره و نحوه في الاستحاضه، و لإخراج ما يوجد بهذه الصفه في أيام العاده و شبهها مما يحكم بكونه حيضاً و إن لم يكن بصفته، كما نبه عليه بقوله: «إذ الصفره و الكدره».

إلخ». و المراد بخروجه بفتور خروجه بتثاقل، و هو يقابل خروج دم الحيض بحرقه.

قوله: «في أيام الحيض حيض».

المراد بأيام الحيض ما يحكم على الدم الواقع فيها بأنه حيض، سواء أ كانت

- ١-١) الكافي ١٠١:٣، التهذيب ١٥٩:١، الوسائل ٥٨٧:٢ ب «٤» من أبواب الحيض.
- ٢-٢) في «و» و «م» استحباب التمرين، و في «ن» جمع بين النسختين.

و كل دم تراه المرأه أقل من ثلاثه أيام و لم يكن دم قرح و لا- جرح فهو استحاضه. و كذا كل ما يزيد عن العاده و يتجاوز العشره، أو يزيد عن أكثر أيام النفاس، أو يكون مع الحمل على الأظهر(١)، أو مع اليأس، أو قبل البلوغ.

و إذا تجاوز الدم عشره أيام و هى ممّن تحيض، فقد امتزج حيضها بطهرها. فهى إما مبتدئه(٢)، و إما ذات عاده مستقرّه، أو مضطربه.

أيام العاده أم غيرها، فيدخل المبتدئه، و من تعقب عادتها دم بعد أقل الطهر.

و ضابطه ما أمكن كونه حيضاً، و ربّما فسرت بأيام العاده.

قوله: «أو يكون مع الحمل على الأظهر».

الأصح أن الحيض يمكن مجامعته للحمل، لضعف الروايه (١) الداله على امتناعه.

قوله: «فهى إما مبتدئه».

هى- بكسر الدال- اسم فاعل و هى التى ابتدأت الحيض. و يجوز فتحها ليصير اسم مفعول، بمعنى التى ابتداء بها الحيض. و المراد بها هنا من لم تستقر لها عاده و إن تكرر لها الحيض.

و المراد بذات العاده المستقرّه أحد الأقسام المتقدمه، و بالمضطربه ذات العاده المنسيّه بأحد الوجوه الآتية. و يظهر من المصنف فى المعتبر أن المبتدئه هى التى رأت الدم أوّل مره، و المضطربه من لم تستقر لها عاده (٢). و المشهور الأول. و تظهر الفائده فى عدم رجوع المضطربه- بالمعنى الذى يفسر به- إلى عاده نسائها، فمن لم تستقر لها عاده- كذات الدّور الثانى- ترجع إلى نسائها على الأول دون الثانى.

ص: ٦٧

١- (١) التهذيب ٣: ٣٨٧ ح ١١٩٦، الاستبصار ١: ١٤٠ ح ٤٨١، الوسائل ٢: ٥٧٩ ب «٣٠» من أبواب الحيض ح ١٢.

٢- (٢) المعتبر ١: ٢٠٤ و ٢٠٧.

فالمبتدئه ترجع إلى اعتبار الدم (١)، فما شابه دم الحيض فهو حيض، و ما شابه دم الاستحاضه فهو استحاضه، بشرط أن يكون ما شابه دم الحيض لا ينقص عن ثلاثه و لا يزيد عن عشره. فإن كان لونا واحدا، أو لم يحصل فيه شرطا [شريطا] التمييز (٢)، رجعت إلى عادته نساؤها (٣) إن اتفقن، قوله: «رجعت إلى اعتبار الدم».

هذا هو المعنى المسمى بالتمييز. و هو مصدر قولك «مميزت الشيء، أميزه تميزا» إذا أفرزته و عزلته. و المراد هنا أن يوجد الدم المتجاوز العشره على نوعين أو أنواع، بعضها أقوى من بعض و اشبه بدم الحيض، فتجعله المرأه حيضا و الباقي استحاضه بعضها أقوى من بعض و اشبه بدم الحيض، فتجعله المرأه حيضا و الباقي استحاضه بالشرطين المذكورين في العبارة. و تعتبر المشابهه بثلاث: «اللون» فالأسود أشبه من الأحمر، و الأحمـر أشبه من الأشقر، و الأشقر أشبه من الأصفر، و الأصفر أشبه من الأكدرد، و «الرائحة» فذو الرائحة الكريهه أشبه به مما لا- رائحه له، و مما نقص فيها عنه، و «القوام» فالثخين أشبه به من الرقيق. و لا يشترط في الإلحاق به اجتماع الثلاث، بل إن اجتمعت في واحد فهو أشبه من ذي الاثنتين، كما أن ذا الاثنتين أشبه من ذي الواحد. و لو استوى العدد- و إن كان مختلفا- فلا تمييز.

قوله: «أو لم يحصل فيه شريطنا التمييز».

هما عدم نقصان المشابه عن ثلاثه و عدم زيادته عن عشره، لأن جعله حيضا يوجب ذلك. و يشترط أيضا كون الضعيف لا ينقص عن أقل الطهر و يضاف إليه أيام النقاء إن اتفق، لأن جعل القوى حيضا يوجب جعل الضعيف طهرا.

قوله: «إلى عادته نساؤها».

المراد بهن أقاربها من الطرفين أو من أحدهما، كالأخت و العمه و الخاله و بناتهن، و لا فرق بين الأحياء منهنّ و الأموات، و لا بين المساويات لها في السن و البلد و المخالفات، للعموم (١). و تتخير في وضع القدر حيث شاءت من أيام الدم، و إن كان جعله في أولها أولى.

ص: ٦٨

١- ١) الكافي ٣: ٧٩ ح ٣، الاستبصار ١: ١٣٨ ح ١، ٤٧١-٤٧٢، التهذيب ١: ٣٨٠ ح ١١٨١ و ٤٠١ ح ١٢٥٢، الوسائل ٢: ٥٤٦ ب «٨» من أبواب الحيض ح ١، ٢.

وقيل: أو عاده ذوات أسنانها (١) من بلدها. فإن كن مختلفات (٢)، جعلت حيضها في كل شهر سبعة (٣) أيام، أو عشره من شهر و ثلاثة من آخر، مخيَّره فيهما، وقيل: عشره، وقيل: ثلاثة، و الأول أظهر.

و ذات العاده

و ذات العاده تجعل عاداتها حيضا و ما سواه استحاضه، فإن اجتمع لها مع العاده تمييز (٤)، قيل: تعمل على العاده، وقيل: على التمييز، وقيل:

قوله: «وقيل: أو عاده ذوات أسنانها».

المراد به مع فقد الأقارب، أو اختلافهن على أحد القولين. و المراد بأسنانها المساويات لها في السن عرفا، وإن اتفق اختلاف يسير لا ينافيه هذا إذا كنّ من أهل بلدها. و هذا هو المشهور بين الأصحاب و لا نص عليه ظاهرا، و من ثمّ أسنده هنا إلى قائله، و أنكره في المعتمد مطالباً بالدليل (١)، و فارقا بينهما و بين الأهل بمشاكله الأهل لها في الطباع و الجنسيه و الأصل، بخلاف الأقران. و العمل على المشهور.

قوله: «فإن كنّ مختلفات. إلخ».

الضمير يعود إلى النساء باعتبار مذهبه، أو إليهنّ و إلى الأسنان على القول الآخر. و الأجود رجوعها مع الاختلاف إلى الأكثر إن اتفق.

قوله: «تحيّضت في كل شهر سبعة».

و لها أن تتحيّض بسنّه كذلك. و التخيير إليها في الروايات (٢)، و إن كان الأفضل أخذ ما يوافق مزاجها، فتأخذ ذات المزاج الحار السبعة، و المتوسط العشره و الثلاثة، و البارد الستة. و لها وضع ما أخذت حيث شاءت من أيام الدم، و إن كره الزوج كما تقدّم (٣). و متى أخذت روايه استمرت عليها.

قوله: «فإن اجتمع لها مع العاده تمييز. إلخ».

المراد اجتماعهما على وجه لا يمكن الجمع بينهما، فلو أمكن - كما لو تخلّل بينهما

ص: ٦٩

١- ١) المعتمد ٢٠٨: ١.

٢- ٢) الكافي ٣: ٨٣ ح ١، التهذيب ١: ٣٨١ ح ١١٨٣، الوسائل ٥٤٧: ٢ ب «٨» من أبواب الحيض ح ٣.

٣- ٣) لم تتقدم منه إشاره الى هذا المطلب.

بالتخيير و الأول أظهر.

و ها هنا مسائل

و ها هنا مسائل:

الأولى: إذا كانت عاداتها مستقره عددا و وقتا

الأولى: إذا كانت عاداتها مستقره عددا و وقتا فرأت ذلك العدد متقدما (١) على ذلك الوقت أو متأخرا عنه تحيَّضت بالعدد و ألغت الوقت، لأن العاده تتقدّم و تتأخّر، سواء رأته بصفه دم الحيض أو لم يكن.

الثانيه: لو رأّت الدم قبل العاده و فى العاده

الثانيه: لو رأّت الدم قبل العاده و فى العاده، فإن لم يتجاوز العشره فالكل حيض. و إن تجاوز جعلت العاده حيضا، و كان ما تقدمها استحاضه. و كذا لو رأّت فى وقت العاده و بعدها. و لو رأّت قبل العاده و فى العاده و بعدها، فإن لم تتجاوز العشره فالجميع حيض، و إن زاد على العشره فالحيض وقت العاده و الطرفان استحاضه.

الثالثه: لو كانت عاداتها فى كل شهر مره واحده عددا معينا

الثالثه: لو كانت عاداتها فى كل شهر مره واحده عددا معينا، فرأت فى شهر مرتين بعدد أيام العاده، كان ذلك حيضا و لو جاء فى كل مره أزيد من العاده، كان ذلك حيضا إذا لم يتجاوز العشره، فإن تجاوز تحيَّضت بقدر عاداتها و كان الباقي استحاضه من الدم الضعيف أقل الطهر فصاعدا-حكم بالحيض فيهما معا لإمكانه. و المشهور أن الترجيح-مع التعارض-للعاده مطلقا (١).

قوله: «فرأت ذلك العدد متقدما. إلخ».

لكن الأولى لها فى صورته التقدم العباده إلى أقرب الأمرين: مضىّ ثلاثه أيام، أو وصول العاده. و قد تقدم الكلام فى ذلك (٢).

ص: ٧٠

١- (١) فى «ن»: لا مطلقا.

٢- (٢) فى ص ٥٩

و المضطربه العاده ترجع إلى التمييز (١) فتعمل عليه، و لا تترك هذه الصلاه إلا بعد مضيّ ثلاثه أيام (٢) على الأظهر. فإن فقدت التمييز

فهنا

[مسائل ثلاث]

فهنا مسائل ثلاث:

الاولى: لو ذكرت العدد و نسيت الوقت

الاولى: لو ذكرت العدد و نسيت الوقت، قيل: تعمل في الزمان كله (٣) ما تعلمه المستحاضه، و تغتسل للحيض في كل وقت يحتمل انقطاع الدم فيه (٤) قوله: «و المضطربه العاده ترجع الى التمييز».

تطلق المضطربه على ناسيه وقت الحيض و عدده، و ناسيه أحدهما خاصه.

و يتحقق رجوعها إلى التمييز في ناسيتهما و ناسيه الوقت. أما ذاكه الوقت و ناسيه العدد فإنما ترجع إلى التمييز مع عدم معارضته لما يمكن فرضه حيضا في الوقت الذي علمته، كما لو ذكرت أوله في وقت معين و وجدت فيه تمييزا، اما لو وجدت التمييز مخالفا له على وجه لا- يمكن الجمع بينهما، فيشكل الرجوع إلى التمييز عند من قدم العاده عليه كالمصنف، لأن تحيضها في الوقت المذكور كتحيض ذات العاده فيها.

قوله: «و لا تترك هذه الصلاه إلا بعد مضيّ ثلاثه أيام. إلخ».

ضمير «هذه» يعود على المضطربه، و هي شامله لأقسامها الثلاثه، و لا يتم اشتراط صبرها بالعباده ثلاثه في الجميع، فإن بعض أفراد ذاكه الوقت - هو ذاكه أوله - تترك العباده برؤيه الدم قطعاً. و ما ذكره من الصبر في غير هذا الفرد هو الأحوط. و لو ظنت الحيض جاز لها البناء عليه ابتداء.

قوله: «قيل: تعمل في الزمان كله. إلخ».

هذا قول الشيخ (١) (رحمه الله)، و هو أحوط غير أن الأصح جواز اقتصارها على العدد، و تخصيصه بما شاءت من الوقت.

قوله: «و تغتسل للحيض في كل وقت يحتمل انقطاع الدم فيه».

ذاكره العدد (٢) إن حفظت قدر الدور و ابتدائه- كما لو قالت: حيضى سبعة فى

ص: ٧١

١-١) المبسوط ١:٥١.

٢-٢) فى «ن،و» ذاكره العدد ناسيه الوقت.

و تقضى صوم عاداتها(١).

الثانيه: لو ذكرت الوقت و نسيت العدد

الثانيه: لو ذكرت الوقت و نسيت العدد. فإن ذكرت أول حيضها، أكملته ثلاثه(٢)، و إن ذكرت آخره جعلته نهايه الثلاثه، و عملت في بقيه الزمان ما عمله المستحاضه(٣)، و تغتسل للحيض في كل زمان تفرض فيه كل شهر هلالى-فقد العدد من أوله لا يحتمل الانقطاع، بل يحتمل الحيض و الطهر، و بعده يحتمل الحيض و الطهر و الانقطاع، فتغتسل هنا قبل كل صلاه إلى آخر الشهر، إن لم يتيقن سلامه بعضه كالعشره الأخيره من الشهر مثلا. و إن لم تعرف قدر الدور و ابتدائه-كما لو قالت: حيضى سبعة لكن لا أعلم في كم أضللتها- فاحتمال الانقطاع قائم في كل وقت، فتغتسل في جميع الأوقات كذلك. و إطلاق الاغتسال في كل وقت مجاز، فإن الواجب الغسل في بعضه، و هو لكل صلاه و عباده مشروطه به لا مطلقا.

قوله: «و تقضى صوم عاداتها».

و هو العدد الذى حفظته إن علمت عدم الكسر، و إلا لزمها الزيادة في القضاء عنه بيوم.

قوله: «فإن ذكرت أول حيضها أكملته ثلاثه. إلخ».

لتيقن كونها حيضا، و يبقى الزائد عنها إلى تمام العشره مشكوكا فيه بين الحيض و الطهر، فعلى القول الأول تحنط فيه بالجمع بين التكاليف الثلاثه، و على المختار ترجع إلى الروايات كناسيه الوقت و العدد غير أنها تخصصها بما يطابق الوقت قبله أو بعده. و اختار المصنف في المعبر للمضطربه غير ذاكره العدد الاقتصار على ثلاثه و التعبد باقى الشهر أخذا بالمتيقن(١).

قوله: «و عملت في بقيه الزمان ما عمله المستحاضه. إلخ».

و هو سبعة بعد الثلاثه في الأول و سبعة قبلها في الثانى: فتجمع فيهما بين

ص: ٧٢

الانقطاع، و تقضى صوم عشره أيام احتياطاً(١)، ما لم يقصر الوقت الذى عرفته(٢) عن العشره.

الثالثه: لو نسيتهما جميعا

الثالثه: لو نسيتهما جميعا فهذه تتحيض(٣) فى كل شهر سبعة أيام أو ستة، أو عشره من شهر و ثلاثه من آخر، ما دام الاشتباه باقيا تكليفى الحائض و المستحاضه، و تغتسل الحيض فى الأول لكل صلاه، لاحتمال انقطاعه قبلها بغير فصل، فيجب عليها كل يوم خمسه أغسال. و فى السبعه المتقدمه تقتصر على أغسال المستحاضه لعدم إمكان انقطاع الحيض قبل الوقت. و لو علمت وسط الحيض و هو ما بين الطرفين، فإن ذكرت يوما واحدا حفته بيومين حيضا متيقنا، و إن ذكرت يومين حفتها بآخرين، و هكذا. و لو ذكرت وقتا فى الجمله، فهو الحيض المتيقن، فعلى الاحتياط تكمل ما علمته عشره تجمع فيها كما تقدم، و على المختار تكمله إحدى الروايات- إن قصر عنها- قبله أو بعده أو بالتفريق حسبما يتصور، و إن تساوى أحدها، أو زاد، اقتصرت عليه.

قوله: «و تقضى صوم عشره أيام احتياطاً».

هذا إذا علمت عدم الكسر، و إلا قضت احد عشر لاحتمال التلفيق، فيفسد اليومان.

قوله: «ما لم يقصر الوقت الذى عرفته».

كما لو تيقنت أن حيضها يكون فى كل شهر فى التسعه الأولى منه لا غير فإنه لا يجب عليها الاحتياط فى العاشر، أو فى الثمانيه فلا احتياط فى التاسع، و هكذا، لقطعها بعدم الزيادة على ما علمته من الوقت، و إنما الشك فى استيعابه بالاحتياط.

قوله: «نسيتهما جميعا فهذه تتحيض. إلخ».

هذه هى المشهوره بين الفقهاء بالمحيره-بفتح الياء و كسرهما- و المتحيره- بالكسر- و ذلك لتحيرها و تحير الفقيه فى حكمها. و ما تقدم من القول بالاحتياط آت هنا فى جميع الأوقات. و رجوعها إلى الروايات هو المعروف فى المذهب، و تعمل فيما زاد عليها من أوقات الدم ما عمله المستحاضه.

و أما الأحكام فنقول: دم الاستحاضه، إما أن لا يثقب الكرسف (١)، أو يثقبه و لا يسيل، أو يسيل.

و فى الأول يلزمها تغيير القطنه، و تجديد الوضوء (٢) عند كل صلاه، و لا تجمع بين صلاتين بوضوء واحد (٣).

و فى الثانى يلزمها مع ذلك تغيير الخرقه، و الغسل لصلاه الغداه (٤).

قوله: «إما أن لا يثقب الكرسف».

المراد بثقب الدم الكرسف غمسه له ظاهرا و باطنا، فمتى بقى منه شىء من الخارج و إن قلّ فالاستحاضه قليله، و بالسيلان خروجه من القطنه إلى غيرها بنفسه عند عدم المانع.

قوله: «يلزمها تغيير القطنه و تجديد الوضوء».

و كذا يلزمها غسل ما ظهر من الفرج - و هو ما يبدو منه عند الجلوس على القدمين - إن أصابه الدم. و لا فرق فى الصلاه بين النافله و الفريضة.

قوله: «و لا تجمع بين صلاتين بوضوء واحد».

ردّ بذلك على المفيد (رحمه الله) حيث اکتفى بوضوء واحد للظهرين، و وضوء للعشائين كالغسل (١). و هو كالتكرار لقوله: «و تجديد الوضوء عند كل صلاه» و كأنّ اعادته لزياده التنبيه على الوجوب، أو لدفع توهم أن لزوم الوضوء لكل صلاه أعم من جواز الصلاه بدون الوضوء، فإن مطلق اللزوم لا يقتضى الشرطيه، و اشتهاه إرادته الشرط فى الطهارات الواجبه لا يدفع أصل الاحتمال.

قوله: «و الغسل لصلاه الغداه».

بعد طلوع الفجر إن لم تكن صائمه، و إلا - قدّمته على الفجر بمقدار فعله يقينا، أو ظنا، إن كان الغمس سابقا على ذلك. و كذا تقدّمه مريده التهجد ليلا بالصلاه و تجتزى به للفجر.

ص: ٧٤

و فى الثالث يلزمها مع ذلك غسلان، غسل للظهر و العصر تجمع بينهما(١)، و غسل للمغرب و العشاء تجمع بينهما فإذا فعلت ذلك كانت بحكم الطاهره(٢). و إن أخلت بذلك لم تصح صلاتها. و إن أخلت بالأغسال لم يصح صومها(٣).

الفصل الرابع فى النفاس

الفصل الرابع فى النفاس دم الولاده(٤). و ليس لقليله حد، قوله: «تجمع بينهما».

الأفضل كون الجمع فى وقت الفضيله، بأن تؤخر الأولى إلى آخر وقت فضيلتها و تقدم الثانيه فى أول وقت فضيلتها. و يجب عليها المبادره إلى الثانيه بحسب الإمكان، فلو أخلت بها أعادت الغسل.

قوله: «و إذا فعلت ذلك كانت بحكم الطاهر».

بمعنى استباحتها ما يتوقف على الطهاره من الصلاه و الصوم و الطواف و غيرها. و إنما لم تكن طاهرا بل بحكمه لأن حدثها مستمر، فلا تكون طاهرا حقيقه بل بحكم الطاهر فى استباحه ما تستبيحه.

قوله: «و إن أخلت بالأغسال لم يصح صومها».

المراد بها الأغسال النهاريه، أو مطلقا بالنسبه إلى الصوم المستقبل، أما الماضى فلا يتوقف على غسل العشاءين لسبق الحكم بصحته قبل الحكم بوجوبه. و يعلم من ذلك عدم توقف الصوم على الوضوء و هو ظاهر، إذ لا أثر للحدث الأصغر فى الصوم. و ربما تخيل اشتراطه به بناء على كون الوضوء و الغسل معا عليه تامه فى رفع الحدث الأكبر.

قوله: «دم الولاده».

المراد بدم الولاده الدم الخارج مع خروج جزء مما يعد آدميا أو مبدأ نشوء آدمى

فجاز أن يكون لحظه (١) واحده. و لو ولدت و لم تر دما لم يكن لها نفاس.

و لو رأت قبل الولادة كان طهرا (٢). و أكثر النفاس عشره أيام (٣)، على الأظهر.

و لو كانت حاملا باثنين، و تراخت ولاده أحدهما، كان ابتداء نفاسها من وضع الأول، و عدد أيامها من وضع الأخير (٤). و لو ولدت و لم تر -و إن كان مضغه مع اليقين- أو بعده إلى تمام عشره أيام.

قوله: «فجاز أن يكون لحظه».

تقدير القله باللحظه لا ينافى الحكم بعدم تحديد جانب القله، لعدم انضباط زمانها، و الحد المنفى فى جانب القله هو المنضبط شرعا على وجه مخصوص، و اللحظه إنما ذكرت مبالغه فى القله، كقوله عليه السلام: «تصدّقوا و لو بتمره، و لو بشق تمره» (١) فإن ذلك ليس لتقدير الصدقه المندوبه إذ لا تقدير لها شرعا، و إنما هى مبالغه فى قبول الكثير و القليل.

قوله: «و لو رأت قبل الولادة كان طهرا».

بناء على عدم حيض الحامل، أو على اتصاله بالولاده، أو انفصاله بدون عشره أيام، أو على عدم جمعه لشرائط الحيض. و على القول بإمكان حيض الحبلى يمكن كون المتقدم حيضا مع اجتماع شرائطه و تخلل أقل الطهر بينه و بين النفاس.

قوله: «و أكثر النفاس عشره أيام».

مع انقطاعه عليها، و لو تجاوزها رجعت ذات العاده المستقيمه فى الحيض إليها، و غيرها إلى العشره، و حكمها فى الاستظهار مع رؤيته بعد العاده، كالحائض.

قوله: «و لو كانت حاملا باثنين -إلى قوله- كان ابتداء نفاسها من وضع الأول و عدد أيامها من الأخير».

هذا مبنى على الغالب من عدم تراخى ولاده أحدهما عن الآخر بأكثر من عشره أيام، فلو اتفق ذلك كان الزائد طهرا. و التحقيق أن لكل واحد نفاسا مستقلا، فإن

ص: ٧٦

دما ثمَّ رأت في العاشر، كان ذلك نفاساً (١) و لو رأت عقب الولاده، ثمَّ طهرت، ثمَّ رأت العاشر أو قبله، كان الدمان و ما بينهما نفاساً (٢).

و يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض (٣)، و كذا ما يكره [لها]. و لا يصح طلاقها (٤). و غسلها كغسل الحائض سواء وضعت الثاني لدون عشره أمكن اتصال النفاسين، و لو تراخت ولاده الثاني بحيث يمكن فرض استحاضه بين النفاسين حكم به بل يمكن فرض حيض أيضا و إن بعد.

قوله: «ثمَّ رأت العاشر كان ذلك نفاساً».

أى كان العاشر لا غير نفاساً. و هذا مع انقطاعه على العاشر، أو كانت عاداتها في الحيض عشره أيام، أو مبتدئه أو مضطربه، و إلا فلا نفاس لها.

قوله: «و لو رأت عقب الولاده- إلى قوله- و ما بينهما نفاساً».

هذا أيضا مع انقطاعه على العاشر، أو كانت عاداتها عشره، أو مبتدئه، أو مضطربه، و إلا فنفسها الأول لا غير، إلا أن يصادف الدم الثاني جزءا من العاده، فجميع العاده نفاس. و يجب عليها عند انقطاع الدم الأول الاستبراء بالقطنه، ثمَّ الاغتسال مع النقاء كما تقدم في الحيض، و إن تبين بطلان ما فعلت مع عوده على الوجه المذكور.

قوله: «و يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض».

عدل المصنّف (رحمه الله) عن قول الأصحاب «أن حكم النفاس حكم الحائض» إلى ما ذكر لعدم صحه إطلاق ما ذكره، لمخالفه النفاس للحيض في أمور كثيره، كالأقل و الأكثر على وجه، و انقضاء العده بالحيض دون النفاس غالبا، و رجوع الحائض إلى عاداتها في الحيض و عدم رجوع النفساء إلى عاداتها فيه، و رجوع الحائض إلى أهلها و أقرانها على وجه دون النفساء، و عدم اشتراط أقل الطهر بين النفاسين كما في التوأمين بخلاف الحيض، و غير ذلك. و أما ما ذكره المصنّف من مساواتها لها في المحرمات و المكروهات فجار على إطلاقه.

قوله: «و لا يصح طلاقها».

على الوجه المتقدم في الحيض لا مطلقا، فلو كان غائبا أو في حكمه بالشرط المعتبر فيها صح.

الفصل الخامس فى أحكام الأموات و هى خمسہ:

الأول: فى الاحتضار

الأول: فى الاحتضار.

و يجب فيه توجيه الميت إلى القبلة، بأن يلقى على ظهره و يجعل وجهه و باطن رجليه إلى القبلة، و هو فرض كفايه (١)، و قيل: هو مستحب.

و يستحب تلقيته الشهادتين (٢)، و الإقرار بالنبى و الأئمة عليهم السلام، و كلمات الفرج، و نقله إلى مصلاه (٣)، قوله: «و هو فرض كفايه».

على جميع المكلفين، فيجب على من علم باحتضاره ذلك، و يستوى فيه القرابه و غيره، و من حضره و غيره ممن علم بحاله. و لا فرق فى الميت بين الصغير و الكبير، و غيرهما من أصناف المسلمين. و الأولى بقاء الاستقبال به على الحاله الأولى إلى أن ينقل للغسل. و يسقط الاستقبال مع اشتباه القبلة.

قوله: «تلقينه الشهادتين».

المراد بالتلقين التفهيم، يقال «غلام لقن» أى سريع الفهم. و ليكرر له ذلك حتى ينقطع منه الكلام، كما ورد فى الأخبار (١). و ليتابع المريض بلسانه و قلبه إن أمكن، و إلا عقد بذلك قلبه.

قوله: «و نقله إلى مصلاه».

و هو الموضع الذى أعدّه فى بيته للصلاه أو الذى كان يكثر الصلاه فيه، أو عليه. هذا إن تعسر عليه الموت و اشتدّ به النزع لا مطلقاً، و إن كانت عبارته محتمله.

ص: ٧٨

و يكون عنده مصباح إن مات ليلاً (١)، و من يقرأ القرآن (٢)، و إذا مات غمّضت عيناه، و أطبق فوه، و مدّت يده إلى جنبيه، و غطى بثوب، و يعجّل تجهيزه (٣) إلا أن يكون حاله مشتبهاً، قوله: «و يكون عنده مصباح إن مات ليلاً».

ذكره الشيخان (١) و علله في التهذيب «بأنه لما قبض الباقر عليه السلام أمر أبو عبد الله عليه السلام بالإسراج في البيت الذي كان يسكنه حتى قبض أبو عبد الله عليه السلام، و أمر أبو الحسن موسى عليه السلام بمثل ذلك في بيت أبي عبد الله عليه السلام حتى خرج به إلى العراق» (٢) فيدخل في ذلك المدعى، و إن كان مغايراً له بوجه، فإن الخبر يشمل موته بالليل و النهار، و يقتضى دوام الإسراج، و المدعى خلاف ذلك.

قوله: «و يقرأ القرآن».

للتيمّن به و الاستدفاع عنه، و قد ورد في الخبر «أن الصافات لم تقرأ عند مكروب من موت قط إلا - عجل الله راحته» (٣)، و عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم:

«اقرأوا عند موتاكم يس» (٤). قال في الذكرى: و يستحب قراءة القرآن بعد خروج روحه كما يستحب قبله استدفاعاً عنه (٥).

قوله: «و يعجّل تجهيزه».

فإنه من كرامه الميت كما ورد في الخبر (٦). و قد ورد استحباب إيذان إخوان الميت

ص: ٧٩

١ - ١) الشيخ المفيد في المقنعة: ٧٤، و الشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٧٤ و النهاية: ٣٠.

٢ - ٢) التهذيب ١: ٢٨٩ ح ٨٤٣، و رواه الكليني في الكافي ٣: ٢٥١ ح ٥، و الصدوق في الفقيه ١: ٩٧ ح ٤٥٠، الوسائل ٢: ٦٧٣ ح ٤٥) من أبواب الاحتضار.

٣ - ٣) الكافي ٣: ١٢٦ ح ٥، التهذيب ١: ٤٢٧ ح ١٣٥٨، الوسائل ٢: ٦٧٠ ح ٤١) من أبواب الاحتضار.

٤ - ٤) سنن أبي داود ٣: ١٩١ ح ٣١٢١، سنن البيهقي ٣: ٣٨٣، مسند أحمد ٥: ٢٧٥.

٥ - ٥) الذكرى: ٣٨.

٦ - ٦) الفقيه ١: ٨٥ ح ٣٨٨، الوسائل ٢: ٦٧٦ ح ٤٧) من أبواب الاحتضار ح ٧.

فيستبرأ بعلامات الموت (١)، أو يصبر عليه ثلاثه أيام.

و يكره أن يطرح على بطنه حديد (٢)، و أن يحضره جنب أو حائض

الثاني: في التمسيل

الثاني: في التمسيل.

و هو فرض على الكفايه، و كذا تكفينه و دفنه و الصلاه عليه. و أولى الناس به أولاهم بميراثه (٣). و إذا كان الأولياء رجالا و نساء، فالرجال أولى (٤).

بموته و إن كانوا في قرى حوله (١)، كما فعل الصحابه في إيدان قرى بالمدينه. و ينبغي مراعاة الجمع بين السنتين، فيؤذن من المؤمنين و القرى من لا ينافى حضوره التعجيل عرفا.

قوله: «فيستبرأ بعلامات الموت».

مثل انخساف صدغيه، و ميل أنفه، و امتداد جلده، و انخلاع كفه من ذراعه، و استرخاء قدميه، و تقلص أنثيه إلى فوق مع تدلى الجلد.

قوله: «و يكره أن يطرح على بطنه حديد».

ذكره جماعه من الأصحاب (٢)، قال في التهذيب: سمعناه مذاكره (٣). و كذا يكره طرح غير الحديد، خلافا لابن الجنيدي (٤).

قوله: «و أولى الناس به أولاهم بميراثه».

لا- منافاه بين الأولويه و وجوبه على الكفايه، فإنّ توقف فعل غير الولي على إذنه لا ينافى أصل الوجوب عليه. و المراد بالأولويه المذكوره أن الوراث أولى من غيرهم، و يترتبون في الولايه بترتيبهم في الإرث، و أما تفصيل الوراث في أنفسهم فسيأتي.

قوله: «و إذا كان الأولياء رجالا و نساء فالرجال أولى».

فيباشرون الميت أو يأذنون إن كان الميت مماثلا في الذكوره. و إلا ففائده

ص: ٨٠

١- ١) ورد أصل استحباب الايدان في الكافي ٣:١٦٦ ح ١.

٢- ٢) منهم ابن البراج في المهذب ١:٥٤، و العلامه في المنتهى ١:٤٢٧.

٣-٣) التهذيب ٢٩٠:١.

٤-٤) نقله عنه العلامة في المختلف: ٤٣.

و الزوج أولى بالمرأه من كل أحد(١) فى أحكامه كلها.

و يجوز أن يغسل الكافر المسلم إذا لم يحضره مسلم، و لا مسلمه ذات رحم. و كذا تغسل الكافره المسلمه إذا لم تكن مسلمه، و لا ذو رحم.

و يغسل الرجل محارمه من وراء الثياب(٢)، إذا لم تكن مسلمه. و كذا المرأه.

و لا يغسل الرجل من ليست له بمحرم، إلا و لها دون ثلاث سنين(٣)، و كذا المرأه، و يغسلها مجردة.

و كل مظهر للشهادتين- و إن لم يكن معتقدا للحق-يجوز تغسيله، الأولويه توقف الفعل على إذنهم، و إن لم يمكنهم المباشره. و مهما امتنع الولي أو غاب سقط اعتبار إذنه، فيستأذن الحاكم إن أمكن، و إلا لم يتوقف على إذن.

قوله: «و الزوج أولى بالمرأه من كل أحد».

لا- فرق فى الزوجه بين الحره و الأمه، و لا- بين المدخول بها و غيرها، و لا بين الدائمه و غيرها. و المطلقه رجعيه زوجة بخلاف البائن. و المشهور أن تغسيل كل من الزوجين صاحبه من وراء الثياب.

قوله: «و يغسل الرجل محارمه من وراء الثياب».

المراد بالمحرم من يحرم نكاحه مؤبدا بنسب، أو رضاع، أو مصاهره، فأخت الزوجه و بنت غير المدخول بها ليستا من المحارم.

قوله: «إلا و لها دون ثلاث سنين».

الظاهر أن منتهى التحديد الموت، و يظهر من بعضهم أن غايته التغسيل. و كما يجوز تغسيلها مجردة لا يجب ستر العوره لانتفاء الشهوه فى جانبها غالبا، و كذا العكس بطريق أولى. و ظاهر المعبر اختصاص الجواز بالصبي لا غير(١)، فلو قدم هنا حكمه كان أولى.

ص: ٨١

عدا الخوارج و الغلاة(١).و الشهيد الذى قتل بين يدى الإمام عليه السلام(٢)، و مات فى المعركة لا يغسل و لا يكفن، و يصلى عليه. و كذا من وجب عليه القتل، يؤمر بالاغتسال قبل قتله، ثم لا يغسل بعد ذلك(٣).

و إذا وجد بعض الميت فإن كان فيه الصدر، أو الصدر وحده، غسل(٤) و كفن و صلى عليه و دفن قوله:«عدا الخوارج و الغلاة». و كذا النواصب و المجسّمه، و كل من أنكر ما علم ثبوته من الدين ضروره- و إن كان على ظاهر الايمان-لأنه مرتد فهو بحكم الكافر، فلا بدّ من الاحتراز عنه.

قوله:«و الشهيد الذى قتل بين يدى الإمام».

لا يشترط فى الشهاده المسقطه للغسل حضور الإمام المعركة كما يقتضيه ظاهر العبارة، بل يكفى أمره به و يشترط فيه الإسلام، أو حكمه. و احتراز بقتله عما لو مات فى المعركة حتف أنفه، فإنه ليس بشهيد فى هذه الأحكام، و كذا لو أصيب بالمعركة ثم نقل منها و به رمق ثم مات. و لو كان الجهاد سائعا فى حال الغيبه أو الحضور مع عدم الأمر منه، أو من نائبه الخاص- كما لو دهم على المسلمين من يخاف منه على الإسلام فاضطروا إلى جهاده بدون الإمام أو نائبه- فإن المقتول حينئذ لا يعد شهيدا بالنسبه إلى الأحكام، و إن شارك الشهيد فى الفضيله. و كذا المقتول دون ماله أو أهله.

قوله:«و كذا من وجب عليه القتل يؤمر بالاغتسال قبل قتله ثم لا يغسل بعد ذلك».

الغسل المأمور به هنا هو غسل الأموات و إن كان حيا، فيجب مرج الماء بالخليطين. و كذا يؤمر بالتحنيط و التكفين. و إنما لا يغسل بعد ذلك مع قتله بالسبب الذى اغتسل له، فلو سبق موته قتله، أو قتل بسبب آخر غسل.

قوله:«و إذا وجد بعض الميت فإن كان فيه الصدر أو الصدر وحده غسل بالخ».

بالخليطين و يكفن بثلاث لفائف. و يجب تحنيط ما فيه من مواضعه لا غير.

و إن لم يكن و كان فيه عظم، غَسِيل و لَفَّ في خرقه و دفن. و كذا السقط إذا كان له أربعة أشهر (١) فصاعدا. و إن لم يكن فيه عظم، اقتصر على لَفَّه في خرقه (٢) و دفنه. و كذا السقط إذا لم تلجه الروح (٣).

و إذا لم يحضر الميِّت مسلم و لا كافر و لا محرم من النساء، دفن بغير غسل، و لا تقربه الكافره. و كذا المرأة و روى أنهم يغسلون وجهها و يديها (١).

و حكم القلب حكمه. و كذا عظام الميت بأجمعها دون الرأس و أبعاضها، لعدم النص.

قوله: «و كذا السقط إذا كان له أربعة أشهر».

أى حكمه حكم ما فيه الصدر، فيجب تغسيله ثلاثا و تكفينه و تحنيطه، لكن لا- تشرع الصلاة عليه لأن شرطها كون المولود حيا، ففي العبارة التباس في الحكم و العطف.

قوله: «و إن لم يكن فيه عظم لَفَّ في خرقه. إلخ».

لا فرق في القطعه بقسميها بين المبانه من الميِّت و الحي على أشهر القولين.

و قطع المصنف في المعتبر بدفن المبانه من الحي بغير غسل و إن كان فيها عظم (٢).

و الأول أولى.

قوله: «و كذا السقط إذا لم تلجه الروح».

المراد به من قصر سنَّه عن أربعة أشهر، كما صرَّح به الأصحاب (٣).

ص: ٨٣

١- ١) الكافي ٣: ١٥٩ ح ١٣، الفقيه ١: ٩٥ ح ٤٣٨، التهذيب ١: ٣٤٢ ح ١٠٠٢، الاستبصار ١: ٢٠٠ ح ٧٠٥، الوسائل ٢: ٧٠٩ ب «٢٢» من

أبواب غسل الميت ح ١.

٢- ٢) المعتبر ١: ٣١٩.

٣- ٣) منهم ابن البراج في المهذب ١: ٥٦، و الشيخ في النهاية: ٤١.

و يجب إزاله النجاسه من بدنه أولا(١) ثم يغسل بماء السدر(٢)، يبدأ برأسه ثم بجانبه الأيمن ثم الأيسر، و أقل ما يلقي في الماء من السدر ما يقع عليه الاسم، و قيل: مقدار سبع ورقات، و بعده بماء الكافور على الصفه(٣) المذكوره، و بالماء القراح أخيرا(٤).

قوله: «و يجب إزاله النجاسه عن بدنه أولا».

المراد بها النجاسه الخبيثه العرضيه، إذ النجاسه المستنده إلى الموت لا تزول بدون الغسل.

قوله: «بماء السدر».

المراد به الماء المطروح فيه شيء من السدر و إن قلّ بحيث يصدق مسماه، و لا يخرج الماء بمزجه عن الإطلاق. و لا بد من تحقّق الممازجه فلا يكفي مطلق الوضع.

و لا فرق بين الورق الأخضر و اليابس، فيمرس بالماء ما لم يطحن.

قوله: «و بعده بماء الكافور على الصفه».

و هي كون الغسل مرتبًا كما ذكر، و كون الموضوع من الكافور ما يصدق عليه الاسم، و لا يخرج الماء بكثرتة عن الإطلاق.

قوله: «و بالماء القراح أخيرا».

القراح - بفتح القاف - لغه هو الماء الذي لا يشوبه شيء (١). و المراد به هنا الخالي من السدر و الكافور لا من كل شيء، بل يعتبر فيه مع خلوه عنهما إطلاق اسم الماء عليه. و قد روى عن الصادق عليه السلام في خبر سليمان بن خالد يغسل بماء سدر ثم بماء كافور ثم بماء (٢). علّق الأمر في الغسله الثالثه على الماء المطلق، و هو صادق مع ممازجه ما لا يخرج عن اسمه من التراب و غيره. و إطلاق اسم القراح عليه باعتبار قسيميه حيث يعتبر فيهما المزج دونه. و وجه اختياره على المطلق دفع توهم

ص: ٨٤

١-١) الصحاح ١:٣٩٦ مادة «قراح».

٢-٢) التهذيب ١:٤٤٦ ح ١٤٤٣، الوسائل ٢:٦٨٢ ب «٤٩» من أبواب غسل الميت ح ٦.

كما يغتسل من الجنابه (١).

و في وضوء الميِّت تردّد (٢)، الأشبه أنه لا يجب. و لا يجوز الاقتصار على أقل من الغسلات المذكوره، إلا عند الضروره (٣).

خروج الماء في قسيميه عن الإطلاق بمزجه بالسدر و الكافور، بناء على أن قسيم الشيء خارج عنه و مغاير له. و ربما توهم بعضهم من اسم القراح عدم جواز تغسيل الميت بالماء المشوب بالطين - كماء السيل و نحوه - اعتبارا بمفهومه الأصلي. و هو مندفع بما قلناه، و بانه يطهر باقى النجاسات، و يزيل الأحداث التي هي أقوى حدثيه و خبثيه من الميِّت، فيجزى فيه بطريق أولى.

قوله: «كما يغتسل من الجنابه».

فيجب في كل غسل مراعاة الترتيب بين الأعضاء لا فيها، و النيه لكل غسل، و لا تجزى نيه واحده لها. و يسقط الترتيب بغمسه في الكثير. و على ما بيناه من وجوب نيات ثلاث يحصل التغير بين الأغسال الثلاثة، و على القول بإجزاء نيه واحده، لا بد من تمييز الغسلات بوضع الخليط مرتباً ليتحقق العدد و الترتيب.

قوله: «و في وضوء الميِّت تردّد».

المشهور استحبابه. و محله قبل الشروع في الغسل الأول، و بعد مقدّمات الغسل الآتية. و لا مضمضه فيه و لا استنشاق.

قوله: «و لا يجوز الاقتصار على أقل من الغسلات إلا عند الضروره».

فيجب منها ما أمكن، مقدّمًا للأول فالأول، و يسقط المتأخر، فلو وجد ماء غسله واحده مع وجود الخليط قدم السدر، فإن وجد لاثنتين فالكافور. و في الذكرى قدم القراح في الواحد و ثنى بالسدر في الثاني، و احتمال تقديم الكافور. و على القولين فيجب أن يؤمم [١] عن الفأث خلافا للذكرى (١).

ص: ٨٥

و لو عدم الكافور و الصدر، غسل بالماء القراح. و قيل: لا تسقط (١) الغسله بفوات ما يطرح فيها، و فيه تردّد.

و لو خيف من تغسيه تناثر جلده، كالمحترق و المجذور، ييمّم بالتراب كما ييمّم الحيّ العاجز (٢).

و سنن الغسل أن يوضع على ساجه (٣)، مستقبل القبله (٤)، و أن يغسل قوله: «و لو فقد الصدر و الكافور غسل بالماء و قيل: لا تسقط.

إلخ».

أراد بتغسيه بالماء، مرّه واحده كما يستفاد من حكايته التعمّد قولاً. و العمل على القول المذكور، لأن الواجب تغسيه بالماء و الخليط فلا يسقط أحدهما بفوات الآخر، كما لا تسقط إحدى الغسلات بفوات الأخرى فيغسل ثلاثاً بالقراح، و لا بدّ من تمييز كل غسله عن غيرها بالتيه، فيقصد تغسيه بالقراح في موضع ماء الصدر، و كذا في ماء الكافور.

قوله: «يؤمّم بالتراب كما يؤمّم العاجز».

المراد به العاجز بكل وجه، بحيث لا يقدر على مسح جبهته بيديه، و إحداهما بالأخرى، و لو بالاستعانه، فإنه يؤمّم بيد المعين. و على كل حال فالتمييز بينهما حاصل بالنيه، فإن المتولّى لها في الحيّ المؤمّم لا المعين، بخلاف الميت. و يجب أن يؤمّم عن كل غسله تيمماً بنيه و ضربتين. و ليغسل الماسح يده بعد كل مسح على بدن الميت إن أمكن.

قوله: «أن يوضع على ساجه».

هي لوح من خشب مخصوص، و المراد هنا مطلق الخشب، فإن الغرض حفظ جسده عن التلطيخ، و المحافظه على التنظيف. و ليكن ذلك على مرتفع لئلا يعود إليه الماء، و مكان الرجلين منحدرًا.

قوله: «مستقبل القبله».

بل يجب الاستقبال كالاختضار.

تحت الظلال، و أن تجعل للماء حفيّره، و يكره إرساله في الكنيف، و لا بأس بالبالوعه (١)، و أن يفتق قميصه (٢)، و ينزع من تحته، و تستر عورتَه (٣)، و تلتين أصابعه برفق.

و يغسل رأسه برغوه الصدر أمام الغسل، و يغسل فرجه بالسدر و الحرض (٤)، و تغسل يداه (٥)، و يبدأ بشقّ رأسه الأيمن، و يغسل كل عضو منه ثلاث مرات في كل غسله، و يمسح بطنه في الغسلتين الأوليين (٦)، إلا أن قوله: «و لا بأس بالبالوعه».

المراد بها بالوعه الماء، كالمطر و نحوه، لا بالوعه البول فإنها كنيف.

قوله: «و أن يفتق قميصه».

المراد به هنا شقّه و إخراجه من تحته برفق حذرا من تلتّخه بالنجاسه، فإنه مظنتّها. و ليكن ذلك بإذن الوارث البالغ الرشيد.

قوله: «و تستر عورتَه».

إنما يستحب ستر العوره مع وثوق الغاسل من نفسه، بعدم النظر أو كونه غير مبصر، أو كونه زوجا، أو زوجه، على القول بجواز غسل أحدهما الآخر مجردا، أو كون الميّت طفلا له دون ثلاث سنين، فإن الستر في جميع ذلك مستحب استظهارا، و حذرا من الغلط و السهو، و خروجا من الخلاف في بعضها، و في غير ذلك يجب الستر.

قوله: «و يغسل فرجه بالسدر و الحرض».

بأن يمزجها معا في الماء، و يغسل به فرجيه قبل الغسل بالسدر. و الحرض - بضم الحاء المهمله و إسكان الراء أو ضمّها - الأشنان بضم الهمزه، سمى به لأنه يهلك الوسخ.

قوله: «و تغسل يداه».

أي يدي الميّت ثلاثا إلى نصف الذراع، قبل كل غسله.

قوله: «في الغسلتين الأوليين».

و ليكن قبلهما. و لا يستحب في الثالثه.

يكون الميت امرأه حاملا، و أن يكون الغاسل منه على الجانب الأيمن، و يغسل الغاسل يديه مع كل غسله (١)، ثم ينشفه بثوب بعد الفراغ.

و يكره أن يجعل الميت بين رجليه، و أن يقعد، و أن يقصّ أظفاره، و أن يربّج شعره (٢). و أن يغسل مخالفا (٣)، فإن اضطُرَّ غسله غسل أهل الخلاف.

الثالث: في تكفينه

الثالث: في تكفينه.

و يجب أن يكفن في ثلاثه أقطاع، مئزر و قميصه و إزار (٤). و يجزى عند قوله: «و يغسل الغاسل يديه مع كل غسله». الى المرفقين.

قوله: «و أن يربّج شعره».

أى يسرّحه، فإن فعل و انفصل منه شيء و جب وضعه معه في الكفن.

قوله: «و أن يغسل مخالفا».

مع إمكان تغسيل غيره، و إلا تعين عليه من غير كراهه. و ظاهر أمره بتغسيله غسل أهل الخلاف تعين ذلك فلا يجوز تغسيله غسل أهل الحق، و ذلك يتم مع علم الغاسل بكيفية غسلهم، و إلا جاز تغسيله بغيره. و لا يخفى أن المراد بالمخالف كونه من غير الفرق المحكوم بكفرها، كالنواصب و نحوهم.

قوله: «مئزر و قميص و إزار».

المئزر- بكسر الميم ثم الهمز الساكنه- ثوب ساتر لوسط الإنسان. و يشترط فيه أن يستر ما بين السرّه و الركبه، و يجوز زيادته إلى القدم بإذن الوارث، أو وصيه الميت النافذه. و يستحب كونه بحيث يستر ما بين صدره و قدمه. و يشترط في القميص وصوله إلى نصف الساق لأنه المتعارف، و يجوز إلى القدم كما تقدم. و الإزار- بكسر الهمزة- ثوب شامل لجميع البدن، و يستحب زيادته عن ذلك طولا بحيث يمكن شدّه من قبل رأسه و رجليه، و عرضا بحيث يجعل أحد جانبيه على الآخر. و يراعى

الضرورة قطعه. ولا يجوز التكفين بالحرير (١).

و يجب أن يمسح مساجده بما تيسر من الكافور، إلا- أن يكون الميت محرماً، فلا- يقربه (٢) الكافور. و أقلّ الفضل في مقدار درهم (٣). و أفضل منه في جنسهما التوسط بحسب اللائق بحال الميت، فلا يجب الاقتصار على الأدون و إن ماكس الورثه، حملاً لإطلاق اللفظ على المتعارف.

قوله: «و لا يجوز التكفين بالحرير».

لا- فرق في ذلك بين الصغير و الكبير، و الذكر و الأنثى. و المراد به المحض، فيجوز التكفين بما امتزج به، بحيث لا- يستهلكه الحرير، كما يجوز الصلاة فيه. و يعتبر فيه أيضاً كونه مما يصح فيه الصلاة، فلا يجوز كونه من شعر و وبر ما لا يؤكل لحمه.

و لو كان ذلك مما يؤكل لحمه، فالمشهور الجواز. أما الجلد فلا يجوز التكفين به مطلقاً اختياراً.

قوله: «إلا أن يكون الميت محرماً فلا يقربه».

لأنه طيب. و كذا لا يوضع في ماء غسله. و كذا يحرم تطييبه بغيره من أنواع الطيب. و قد ورد «أنه يحشر يوم القيامة ملياً» (١). و لا يمنع من المخيط، و لا يكشف رأسه و لا ظاهر قدميه، و إن اعتبر ذلك في المحرم. و لو أفسد حجه فكالصحيح لوجوب الإتمام. و لا يلحق به المعتدّ و المعتكف.

قوله: «و أقلّ الفضل في مقدار درهم».

و المراد به كافور الحنوط، و السياق دال عليه. و أما كافور الغسل، فلا تقدير للفضل فيه. و مستند أفضليه الثلاثة عشر و ثلث، ما روى من أن جبرئيل عليه السلام نزل على النبي صلى الله عليه و آله و سلم بأربعين درهماً من كافور الجنة فقسّمه النبي صلى الله عليه و آله و سلم بينه و بين علي و فاطمه عليهما السلام أثلاثاً (٢).

ص: ٨٩

١- (١) الفقيه ١: ٨٤ ح ٣٧٩، و ليس فيه «يوم القيامة». و رواه العلامة في التحرير: ١٨.

٢- (٢) الهداية: ٢٥، الفقيه ١: ٩١ ح ١٦، علل الشرائع: ٣٠٢ ب «٢٤٢»، الوسائل ٢: ٧٣٠ ب «٣» من أبواب التكفين.

أربعه دراهم، و أكمله ثلاثه عشر درهما و ثلثا. و عند الضروره يدفن بغير كافور، و لا يجوز تطيبه بغير الكافور و الذريه (١).

و سنن هذا القسم أن يغتسل الغاسل قبل تكفينه، أو يتوضأ وضوء الصلاه.

و أن يزداد للرجل حبره عبريه (٢)، غير مطرزه بالذهب، و خرقة لفخذييه (٣)، قوله: «بغير الكافور و الذريه».

اختلفت عبارات الأصحاب في الذريه اختلافا كثيرا، أضبطه ما ذكره المصنف في المعتبر (١) و العلامه في التذكره (٢) أنه الطيب المسحوق. و قال الشيخ: هي فتات قصب الطيب (٣)، و هي قصب يجاء به من الهند كأنه قصب النشاب، و يعرف بالقمحه بضم القاف و تشديد الميم المفتوحه و الحاء المهمله، أو بفتح القاف و تخفيف الميم كواحد القمح. و قيل فيها غير ذلك.

قوله: «حبره عبريه».

هي - بكسر الحاء المهمله و فتح الباء - ثوب يمى، و العبريه - بكسر العين - منسوبه إلى بلد باليمن أو جانب واد، و في بعض الأخبار أفضليه الحمراء (٤). و لو تعدر بعض الأوصاف كفت الحبره المجرده. و في حكم التطريز بالذهب تطريزها بالحريز.

قوله: «و خرقة لفخذييه. إلخ».

إنما كان تحديد العرض بالشبر تقريبا، لتحديده في بعض الأخبار بشبر (٥)، و في

ص: ٩٠

١- (١) المعتبر ٢٨٤: ١.

٢- (٢) التذكره ٤٤: ١.

٣- (٣) نقله عنه الشهيد في الذكري: ٤٧.

٤- (٤) الكافي ٣: ١٤٩ ح ٩، التهذيب ١: ٢٩٦ ح ٨٦٨، الوسائل ٢: ٧٤٣ ب «١٣» من أبواب التكفين ح ٣٠٢.

٥- (٥) الكافي ٣: ١٤١ ح ٥، التهذيب ١: ٣٠١ ح ٨٧٧، الوسائل ٢: ٦٨٠ ب «٢» من أبواب غسل الميت ح ٣.

يكون طولها ثلاثه أذرع و نصفاً، في عرض شبر تقريباً، فيشد طرفاها على حقويه، و يلفّ بما استرسل منها فخذاه، لفاً شديداً بعد أن يجعل بين أليه شيء من القطن، و إن خشى خروج شيء فلا- بأس أن يحشى في دبره قطناً، و عمامه يعمم بها محنكا(١) يلفّ رأسه بها لفاً و يخرج طرفاها من تحت الحنك، و يلقيان على صدره.

و تزداد المرأه على كفن الرجل(٢) بعضها بشبر و نصف(١)، فيحمل اختلافهما على إرادته التقريب، و أن الأقل مجز و الأ- أكثر أكمل. و ينبغى أن لا ينقص عن شبر، و إن كانت العبارة تدل بإطلاقها على الجواز.

و كيفيه شدّها أن يربط أحد طرفيها على وسطه، إما بشقّ رأسها أو بأن يجعل فيه خيط و نحوه لشدّها، ثمّ يدخل الخرقه بين فخذيّه، و يضم بها عورته ضمّاً شديداً، و يخرجها من الجانب الآخر و يدخلها تحت الشداد الذي على وسطه، ثمّ يلفّ حقويه و فخذيّه بما بقى منها لفاً شديداً، فإذا انتهت أدخل طرفها تحت الجزء الذي انتهى عنده منها.

قوله: «و عمامه يعمم بها محنكا».

لا تقدير لها شرعاً، فيعتبر في طولها ما يؤدي هذه الهيئه، و في عرضها ما يطلق معه عليها اسم العمامه.

قوله: «و تزداد المرأه على كفن الرجل».

مقتضى الزيادة أنها تكفن بجميع ما سبق من أكفان الرجل، و تزيد عنه بما ذكر و هو كذلك، غير أن العمامه خارجه من البين، إما لأنها لا تدخل في مسمى الكفن- كما ذكره بعض الأصحاب(٢) و ورد في بعض الأخبار(٣)، و من ثمّ فرّعوا عليه أن سارقها لا يقطع بناء على أن القبر حرز للكفن، و هي ليست منه- و إمّا لخروجها

ص: ٩١

١- ١) التهذيب ١: ٣٠٦ ح ٨٨٧، الوسائل ٢: ٧٤٥ ب «١٤» من أبواب التكفين ح ٤.

٢- ٢) راجع قواعد الأحكام ١: ١٨.

٣- ٣) الكافي ٣: ١٤٤ ح ٦، التهذيب ١: ٢٩٣ ح ٨٥٦، الوسائل ٢: ٧٢٨ ب «٢» من أبواب الكفن ح ١٠، ١٢.

لفافه لثديها(١) و نمطا(٢)،و يوضع لها بدلا من العمامه قناع.

و أن يكون الكفن قطنا،و تنثر على الحبره و اللفافه و القميص ذريره، و تكون الحبره فوق اللفافه،و القميص باطنها،و يكتب على الحبره(٣) و القميص و الإزار و الجريدتين اسمه،و أنه يشهد الشهادتين،و إن ذكر الأئمه عليهم السلام و عددهم إلى آخرهم كان حسنا،و يكون ذلك بتربه بقوله:«و يوضع لها بدلا عن العمامه قناع»فإنه فى قوه الاستثناء مما تقدم، و التقييد لما أطلق منه.

قوله:«لفافه لثديها».

لا تقدير لهذه اللفافه طولا و لا عرضا،بل ما يتأدى به الغرض المطلوب منها.

قوله:«و نمطا».

هو-لغه-ضرب من البسط،و الجمع أنماط قاله الجوهري (١).و زاد بعض أهل اللغه أن له خملا رقيقا (٢).و محله فوق الجميع،و مع عدمه يجعل بدله لفافه أخرى كما يجعل بدل الحبره،فيكون للمرأه ثلاث لفائف.

قوله:«و يكتب على الحبره.إلخ».

اختلف كلام الأصحاب فى تقدير ما يكتب عليه من أقطاع الكفن،فاقتصر المصنف(رحمه الله)على الأربع،و زاد بعضهم (٣)العمامه،و آخرون جنس اللفافه (٤)و أضاف الشهيد(رحمه الله)إلى ذلك المتر (٥)و الكل جائز،بل لو كتب على جميع أقطاعه فلا بأس،لثبوت أصل الشرعيه و ليس فى زيادتها إلا زياده الخير ان شاء الله.

ص:٩٢

١-١) الصحاح ٣:١١٦٥ ماده«نمط».

٢-٢) النهايه لابن الأثير ٥:١١٩ ماده«نمط».

٣-٣) كالشيخ فى المبسوط ١:١٧٧،و الشهيد فى البيان:٢٦.

٤-٤) كالمفيد فى رساله العزیه على ما فى المختلف:٤٦،و ظاهر الشيخ فى المبسوط ١:١٧٧.

٥-٥) لم نجده فى كتب الشهيد التى بأيدينا.

الحسين عليه السلام، فإن لم توجد فبالإصبع (١)، فإن فقدت الحبره تجعل بدلها لفافه أخرى.

و أن يخاط الكفن بخيوط منه، ولا يبل بالريق، و يجعل معه جريدتان (٢) من سعف النخل، فإن لم يوجد فمن الصدر، فإن لم يوجد فمن الخلف (٣)، قوله: «فإن لم توجد فبالإصبع».

بل يقدم على الكتابه بالإصبع الكتابه بالماء و الطين الأبيض. و لتكن الكتابه مؤثره مع الإمكان.

قوله: «و يجعل معه جريدتان».

واحدتهما جريده، و هي العود الذي يجرد عنه الخواص، و قبل التجريد يسمّى سعفا. و على استحباب الجريدتين إجماعنا، و قد ورد به أخبار من طرق العامه مع إنكارهم لهما. و الأصل في شرعيتهما - مع ذلك - أن آدم عليه السلام لما هبط من الجنة خلق الله تعالى من فضل طينته النخله، فكان يأنس بها في حياته و أوصى بنيه بأن يشقوا منها جريدا بنصفين و يضعوه معه في أكفانه (١) و فعله الأنبياء بعده إلى أن درس في الجاهليه فأحياه نبينا صلى الله عليه و آله و سلم و في صحاح العامه حديث القبرين المعذبين، و أنه صلى الله عليه و آله و سلم أخذ جريده فشققها بنصفين و غرس في كل قبر واحده، و قال: يخفف عنهما العذاب ما لم يببسا (٢). و قال المرتضى (رحمه الله):

تعجب العامه منهما كتعجب الملاحده من الطواف و الرمي و تقبيل الحجر الى غير ذلك من الأحكام المجهوله العلل (٣).

قوله: «فمن الخلف».

هو بكسر الخاء و تخفيف اللام، فإن فقد فمن الرمان، و مع فقدته ينتقل إلى

ص: ٩٣

١- ١) المقنعه: ٨٢، التهذيب ١: ٣٢٦ ح ٩٥٢، الوسائل ٢: ٧٣٨ ب «٧» من أبواب التكفين ح ١٠.

٢- ٢) صحيح البخارى ٢: ١١٩، مسند أحمد ٥: ٣٥، راجع الفقيه ١: ٨٨ ح ٤٠٥، الوسائل: ٧٤١ ب «١١» من أبواب التكفين.

٣- ٣) الانتصار: ٣٦.

و إلا فمن شجر رطب، و يجعل إحداهما من الجانب الأيمن مع ترقوته، يلصقها بجلده، و الأخرى من الجانب الأيسر بين القميص و الإزار. و ان يسحق الكافور بيده (١)، و يجعل ما يفضل عن مساجده على صدره (٢)، و أن يطوى جانب اللفافه الأيسر على الأيمن، و الأيمن على الأيسر.

و يكره تكفينه بالكتان (٣)، و أن يعمل للأكفان المبتدأه أكام (٤)، الشجر الرطب. و المشهور كون طول كل واحده قدر عظم ذراع الميت، و لو زادت إلى ذراع أو نقصت إلى أربع أصابع، فلا بأس. و مقتضى الخبر شقها، و لو لم تشق فلا بأس. و استحباب الأصحاب جعلها في قطن محافظه على الرطوبه. و لو تعذر وضعها معه على الوجه المعتبر للتقيه و غيرها، وضعت حيث يمكن من القبر. و لا فرق في الميت بين الصغير و الكبير إقامه للشعار.

قوله: «و أن يسحق الكافور بيده».

قيل: صونا له من الضياع. قال المصنف في المعتبر بعد أن أسنده إلى الشيخين (١): لم أتحقق مستنده (٢).

قوله: «على صدره».

لأنه من مساجد سجده الشكر قوله: «و يكره تكفينه بالكتان».

هو بفتح الكاف، قال الصادق عليه السلام: «الكتان كان لبني إسرائيل يكفنون به، و القطن لأمه محمد صلى الله عليه و آله و سلم» (٣).

قوله: «و أن تعمل للأكفان المبتدأه أكام».

احترز بالمبتدأه عما لو كفن في قميصه فإنه لا يقطع كمه بل يقطع منه الأزارار خاصه.

ص: ٩٤

١- ١) المفيد في المقنعه: ٧٨، و الشيخ في المبسوط ١: ١٧٩.

٢- ٢) المعتبر ١: ٢٨٦.

٣- ٣) الكافي ٣: ١٤٩ ح ٧، الفقيه ١: ٨٩ ح ٤١٤، التهذيب ١: ٤٣٤ ح ١٣٩٢، الاستبصار ١: ٢١٠ ح ٧٤١، الوسائل ٢: ٧٥١ ب «٢٠» من أبواب التكفين ح ١.

و أن يكتب عليها بالسواد(١) و أن يجعل في سمعه أو بصره شيء من الكافور.

مسائل ثلاث

مسائل ثلاث:

الأولى: إذا خرج من الميت نجاسه بعد تكفينه

الأولى: إذا خرج من الميت نجاسه بعد تكفينه، فإن لاقت جسده غسلت بالماء، وإن لاقت كفنه فكذلك، إلا أن يكون بعد طرحه في القبر فإنها تقرض (٢) و منهم من أوجب قرضها مطلقاً، و الأول أولى.

الثانية: كفن المرأة على زوجها

الثانية: كفن المرأة على زوجها، و ان كانت ذات مال (٣)، لكن لا يلزمه قوله: «أو يكتب عليها بالسواد».

و كذا بغيره من الألوان غير الأبيض.

قوله: «إلا أن يكون بعد طرحه في القبر فإنها تقرض».

هذا مع عدم تفاحش النجاسة، بحيث يؤدي القرض إلى إفساد الكفن و هتك الميت. و معه، قال في الذكري: «فالظاهر وجوب الغسل مطلقاً استبقاء للكفن لا امتناع إتلافه على هذا الوجه، و مع التعذر يسقط للحرج» انتهى (١). و متى قرضت و أمكن جمع جوانب الكفن بالخياطة و جب، و إلا مدّ أحد الثوبين على الآخر ليستر المقطوع إن أمكن.

قوله: «كفن المرأة على زوجها و إن كانت ذات مال».

لا- فرق في الزوجه بين الدائمه و المتمتع بها، و لا- بين المطيعه و الناشز، و لا- بين الحرّه و الأمه. و المطلقه رجعيه زوجه بخلاف البائن. و التعليل بوجوب الإنفاق لم يثبت. و يجب عليه أيضا مئونه التجهيز من الحنوط و غيره. هذا كله مع يساره، بأن يملك الكفن زياده عن قوت يوم و ليله له و لعياله و ما يستثنى في الدين. و لو أعسر عن البعض سقط خاصه. و لو أوصت به سقط عنه مع نفوذ الوصيه. و لو ماتا معا لم يجب عليه كنفها، بخلاف ما لو مات بعدها. نعم لو لم يخلف من المال، إلا كفنا واحدا أو قيمته اختصّ به. و لا يلحق واجب النفقه بالزوجه. و يلحق بها المملوك و إن كان

ص: ٩٥

زياده على الواجب. و يؤخذ كفن الرجل من أصل تركته (١)، مقدما على الديون و الوصايا، فإن لم يكن له كفن دفن عريانا (٢). و لا يجب على المسلمين بذل الكفن، بل يستحب. و كذا ما يحتاج اليه الميت من كافور و سدر و غيره.

الثانية: إذا سقط من الميت شيء

الثانية: إذا سقط من الميت شيء من شعره أو جسده و جب أن يطرح معه في كفنه (٣).

الرابع: في مواراته في الأرض

الرابع: في مواراته في الأرض.

و له مقدّمات مسنونه كلها، أن يمشى المشيع وراء الجنازه، أو إلى أحد جانبيها، و أن ترّبع الجنازه (٤)، و يبدأ بمقدمها الأيمن، ثمّ يدور من مدبراً، أو أم ولد، أو مكاتباً مشروطاً، أو مطلقاً لم يتحرّر منه شيء. و لو تحرّر بعضه فبالنسبه. و لو كان مال الزوج أو المولى مرهونا سقط.

قوله: «كفن الرجل من أصل تركته».

المراد به الكفن الواجب، و كذا مئونه التجهيز من سدر و كافور و غيرهما.

قوله: «دفن عريانا».

و لو كان للمسلمين بيت مال أخذ منه وجوباً. و كذا باقى المؤمن. و يجوز تحصيله من الزكاه أو من الخمس مع استحقيقه لهما.

قوله: «و جب أن يطرح معه في كفنه».

و ليكن بعد غسله إن لم يكن غسل معه. و يقبل التطهير كأصله.

قوله: «و أن ترّبع الجنازه».

هو حملها من جوانبها الأربعة بأربعة رجال، و أفضله التناوب، فيحمل كل واحد من الجوانب الأربعة ليشتروا في الأجر. و قد روى عن الباقر عليه السلام: «من حمل جنازه من أربع جوانبها غفر الله له ذنوب أربعين كبيره» (١) و أفضل هيئات الترييع

ص: ٩٤

ورائها إلى الجانب الأيسر، و أن يعلم المؤمنون بموت المؤمن، و أن يقول المشاهد للجنازه: الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم (١).

ما ذكره المصنف و هو البدء بمقدم السرير الأيمن، ثم يمرّ عليه من خلفه إلى الآخر حتى يرجع إلى المقدم كذلك دور الرحي، رواه العلاء بن سيبه عن الصادق عليه السلام (١). و فى الخلاف: يبدأ بالجانب الأيسر من السرير فيحمله بكتفه الأيمن، ثم يمر عليه إلى الجانب الرابع (٢). و المشهور الأول. و الكل تربع.

قوله: «و أن يقول المشاهد للجنازه: الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم».

السواد الشخص، و من الناس عامتهم. و كل منهما محتمل هنا، فعلى الأول يراد به الجنس و المخترم-بالخاء المعجمه و الرء المهمله-الهالك. و المعنى الحمد لله الذى لم يجعلنى من الهالكين. و لا منافاه بين هذا، و بين ما روى عنه صلى الله عليه و آله و سلم «أن من أحب لقاء الله أحب لقاءه و من كره لقاء الله كره لقاءه» (٣)، من حيث إن الحمد لا يكون إلا على المحبوب المستلزم لحب البقاء الموجب لكراهه اللقاء، لأن المراد بحب اللقاء و كراهته، عند حضور الموت، و معاينه المحتضر ما يحب، كما روى أنه قيل له صلى الله عليه و آله و سلم عقيب قوله ذلك: إنا لنكره الموت، فقال: ليس ذلك و لكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله و كرامته فليس شىء أحب إليه مما أمامه فأحب لقاء الله و أحب لقاءه» (٤) عكس الكافر.

و كيف يكون حبّ البقاء مكروها إذا كان موجبا لزياده الثواب و عظيم القرب

ص: ٩٧

١- (١) الكافي ٣: ١٦٩ ح ٤، التهذيب ١: ٤٥٣ ح ١٤٧٤، الاستبصار ١: ٢١٦ ح ٧٦٣، الوسائل ٢: ٨٣٠ ب «٨» من أبواب الدفن ح ٥.

٢- (٢) الخلاف ١: ٧١٨ مسألة ٥٣١.

٣- (٣) صحيح مسلم ٤: ٢٠٦٥ ح ٢٦٨٣، صحيح البخارى ٨: ١٣٢ سنن ابن ماجه ٢: ١٤٢٥ ح ٤٢٦٤، المعجم الأوسط للطبرانى ٣: ٤٢٠ ح ٢٩٠٣.

٤- (٤) صحيح مسلم ٤: ٢٠٦٥ ح ٢٦٨٤.

و أن يضع الجنازه على الأرض إذا وصل إلى القبر، مما يلي رجليه و المرأه مما يلي القبلة و أن ينقله في ثلاث دفعات (١) و أن يرسله إلى القبر، سابقا برأسه، و المرأه عرضا، و أن ينزل من يتناوله حافيا، و يكشف رأسه، و يحلّ أزراره، و يكره أن يتولى ذلك الأقارب (٢) و الزلقى. و بقيه عمر المؤمن لا- ثمن لها (١)، كما ورد عنه صلى الله عليه و آله و سلّم، مع أن في الحمد على ما هو الواقع رضى بقضاء الله تعالى كيف كان، و تفويض إليه بحسب الإمكان.

قوله: «و أن ينقله في ثلاث دفعات».

ظاهره أن النقل ثلاثا بعد وصوله الى القبر، فيقتضى أن يكون إنزاله إليه في ثلاث دفعات، و به صرّح في القواعد (٢). و الذى ذكره جماعه من الأصحاب- منهم المصنف فى المعتبر- أنه يوضع قريبا من القبر و ينقل إليه فى دفعتين، و ينزل فى الثالثه (٣). و روى عن الصادق عليه السلام يوضع دون القبر هنيهة ثمّ واره (٤). و روى أيضا «ضعه دون القبر بذراعين أو ثلاثه حتى يأخذ أهبتة ثمّ ضعه فى لحدّه» (٥). و لم يزد ابن الجنيد (٦) فى وضعه على مژه، و تبعه فى المعتبر (٧)- بعد ما ذكر ما عليه الأصحاب -اقتصارا على ما دلّ عليه الخبر.

قوله: «و يكره أن يتولّى ذلك الأقارب».

لا فرق فى ذلك بين الولد و الوالد، و إن كان نزول الولد أخفّ كراهيه.

ص: ٩٨

١- ١) لم نجده بهذا اللفظ و بمعناه روايات. راجع سنن البيهقى ٣: ٣٧٧، و فى مجموعه ورام ١: ٣٦ عن على عليه السلام: «بقية عمر المرء لا ثمن لها، يدرك بها ما فات و يحيى بها ما أمت».

٢- ٢) قواعد الاحكام ١: ٢١.

٣- ٣) المعتبر ١: ٢٩٨.

٤- ٤) التهذيب ١: ٣١٣ ح ٩٠٨. و فيه «ينبغى أن». الوسائل ٢: ٨٣٧ ب «١٦» من أبواب الدفن ح ١.

٥- ٥) التهذيب ١: ٣١٢ ح ٩٠٧، الوسائل ٢: ٨٣٨ ب «١٦» من أبواب الدفن ح ١٦.

٦- ٦) نقله عنه الشهيد فى الذكري: ٦٥.

٧- ٧) المعتبر ١: ٢٩٨.

إلا في المرأة (١)، و يستحب أن يدعو عند إنزاله في القبر.

و في الدفن فروض و سنن

و في الدفن فروض و سنن، فالفروض: أن يوارى في الأرض مع القدره (٢) و راكب البحر يلقي فيه (٣)، إما مثقلا أو مستورا في وعاء كالخاييه أو قوله: «إلا في المرأة».

فإنه لا يكره نزول الرحم معها بل يستحب لأنها عوره، و روى السكوني عن الصادق عليه السلام، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «مضت السنه من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن المرأة لا يدخل قبرها إلا من كان يراها في حياتها» (١). و لا يجب ذلك للأصل، و ضعف الخبر بالسكوني. و الزوج أولى بذلك من المحرم كما في غيره من الأحكام. و لو تعذر الرحم فامرأه صالحه، ثم أجنبي صالح، و إن كان شيخا فهو أولى، قاله في التذكرة (٢).

قوله: «مواراته في الأرض مع القدره».

فلا يجوز جعله في تابوت من صخر و غيره و إن كان مغطى. و كذا لا يجوز البناء عليه على وجه الأرض، و إن حصل الغرض المطلوب من الدفن، و هو حراسه بدنه عن السباع، و كتم رائحته عن الظهور. و احترز بالقدره عما لو تعذر الحفر لصلابه الأرض أو تحجرها أو كثره الثلج و نحو ذلك، فإنه يجوز دفنه في أحد الأمور السابقه و غيرها بحسب الإمكان، و يجب مراعاة تحصيل الغرض من الدفن بجمع الوصفين إن أمكن، و إلا سقط.

قوله: «و راكب البحر يلقي فيه».

المراد بالبحر ما يعم الأنهار العظيمه كالنيل و شبهه. و يشترط في الساتر كونه ثقيلًا بحيث ينزل في عمق الماء لتحصل مناسبة الدفن، فلا يكفي نحو الصندوق

ص: ٩٩

١ - ١) الكافي ٣: ١٩٣ ح ٥، التهذيب ١: ٣٢٥ ح ٩٤٨، الوسائل ٢: ٨٥٣ ب «٢٦» من أبواب الدفن ح ١.

٢ - ٢) التذكرة ١: ٥٢.

شبهها، مع تعذر الوصول إلى البر و أن يضجعه على جانبه الأيمن مستقبل القبلة، إلا- أن يكون امرأه غير مسلمه حاملا- من مسلم، فيستدبر بها (١) القبلة.

و السنن: أن يحفر القبر قدر القامه، أو إلى الترقوه، و يجعل له لحد مما يلي القبلة (٢). و يحلّ عقد الأكفان من قبل رأسه و رجليه، و يجعل معه شيء من ترابه الحسين عليه السلام (٣)، و يلقيه، و يدعو له، من الخشب الذى يبقى على وجه الماء. و يجب الاستقبال به حين إلقائه على حد ما يعتبر فى الدفن المعهود و المراد بتعذر البرّ ما يشقّ معه الوصول إليه عادة قبل فساد الميت.
قوله: «فيستدبر بها».

إنما يستدبر بها ليصير الولد مستقبلا، لما قيل: إن وجه الولد الى ظهر أمه، و المقصود بالذات إنما هو دفنه.
قوله: «و يجعل له لحد مما يلي القبلة».

المراد باللحد أن يحفر فى حائط القبر الذى يلي القبلة بعد الوصول الى منتهى القبر مكانا مستطيلا بحيث يمكن وضع الميت فيه على الوجه المعتبر، و يستحب توسيعه بقدر ما يمكن الجلوس فيه. هذا كله فى الأرض الصلبه، أما فى الرخوه فالشقّ أفضل خوفا من انهدامه. و المراد بالشق أن يحفر فى قعر القبر شقا يشبه النهر يوضع الميت فيه و يسقف عليه بشيء. و لو عمل له شبه الشق من بناء تأذت به الفضيله، خصوصا مع رخاوه الأرض عن احتمال التسقيف. و اجتزأ المصنف به فى المعتبر مطلقا (١).

قوله: «و يجعل معه شيء من ترابه الحسين عليه السلام».

تحت خدّه، أو فى وجهه، أو تلقائه، أو فى كفنه. ذكر كل واحد منها بعض

ص: ١٠٠

ثمَّ يشرح اللبن (١) و يخرج من قبل رجلى القبر، و يهيل الحاضرون عليه التراب بظهور الأ-كف (٢) قائلين: «إِنَّا لِلَّهِ و إِنَّا إِلَيْهِ راجعون» و يرفع القبر مقدار أربع أصابع (٣)، و يرَّع و يصبَّ عليه الماء من قبل رأسه، ثمَّ يدور عليه، فإن فضل من الماء شىء ألقاه على وسط القبر، و توضع اليد على القبر، و يترخَّم على الميِّت، و يلقنه الولي (٤) بعد انصراف الناس عنه بأرفع صوته، و التعزیه مستحبه (٥)، الأصحاب، و الكلَّ حسن.

قوله: «ثمَّ يشرح اللبن».

هو تنضيده و تسويته و لو بالطين بحيث لا يدخل اليه التراب.

قوله: «و يهيل الحاضرون عليه التراب بظهور الأ-كف».

و ليكن باليدين جميعاً، و أقله ثلاث حثيات، لفعل النبي صلى الله عليه و آله و سلم ذلك. و قد روى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «من حثا على ميِّت و قال: إيماناً بك و تصديقاً بنبيك، هذا ما وعد الله و رسوله، أعطاه الله بكل ذره حسنه» (١).

قوله: «و يرفع القبر مقدار أربع أصابع».

مفرّجات، و لا بأس برفعه شبراً، و يكره الزائد.

قوله: «و يلقنه الولي».

أو من يأمره، و ليكن مستقبل القبلة أو الميِّت، قريباً من الرأس.

قوله: «و التعزیه مستحبه».

هى تفعله من العزاء، و هو الصبر، يقال عزَّيته فتعزَّى أى صبرته فتصبر، و المراد بها التسليه عن المصاب و التصبير عن الحزن و الاكتئاب، بتذكير المعزَّى أن الأمر مستند إلى عدل الله و حكمته، و ما وعد الله على المصاب من أنواع الثواب، و قد

ص: ١٠١

و هي جائزه قبل الدفن و بعده، و يكفي أن يراه صاحبها.

و يكره فرش القبر بالساج (١) إلا عند الضروره، و أن يهيل ذو الرحم على رحمه، و تجصيص القبور (٢)، و تجديدها (٣)، و ورد عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «من عزّى مصابا فله مثل أجره» (١).

قوله: «و يكره فرض القبر بالساج».

و كذا بغيره من أنواع الفرش التي لا تعد أموالا عرفا، و إلا حرم لأنه إتلاف غير مأذون فيه. و من الضروره المبيحه للفرش نداوه الأرض.

قوله: «و تجصيص القبور».

لا فرق بين فعل ذلك ابتداء، أو بعد حين من دفنه، كما صرح به المصنف في المعتبر (٢). و ذهب الشيخ إلى اختصاص الكراهه بفعل ذلك بعد الاندراس لا في الابتداء (٣)، لما روى من أمر الكاظم عليه السلام بقبر ابنه له (٤)، و اختاره بعض الأصحاب (٥) لما فيه من حفظ القبر الموجب لتعاهد زيارته. و يمكن الجمع بين الأخبار بحمل الجواز من غير كراهه على قبور أهل الشرف و الفضل الذين تتوجه القلوب إلى زيارتهم، و تتوفر الدواعي على صلتهم و التبرك بهم، كما دلّ عليه الخبر [١].

قوله: «و تجديدها».

بالجيم، بعد اندراسها، أمّا رمه من غير اندراس فلا بأس به. و المراد

ص: ١٠٢

١- (١) الكافي ٣: ٢٠٥ ح ٢ و ٢٢٧ ح ٤، الوسائل ٢: ٨٧١ ب «٤٦» من أبواب الدفن ح ٢.

٢- (٢) المعتبر ١: ٣٠٥.

٣- (٣) النهايه: ٤٤. و لكن الوارد فيه التطيين ابتداء لا التجصيص، و كذا في المبسوط ١: ١٨٧.

٤- (٤) الكافي ٣: ٢٠٢ ح ٣، التهذيب ١: ٤٦١ ح ١٥٠١، الاستبصار ١: ٢١٧ ح ٧٦٨، الوسائل ٢: ٨٦٤ ب «٣٧» من أبواب الدفن ح ٢.

٥- (٥) حاشيه المحقق الكركي على الشرائع: ٣٠ و جامع المقاصد ١: ٤٤٩.

و دفن ميتين في قبر واحد(١)،و أن ينقل الميت من بلد إلى آخر،إلا إلى أحد المشاهد(٢) المشرفه،و أن يستند إلى القبر،أو يمشى عليه.

الخامس:في اللواحق

الخامس:في اللواحق.و هي مسائل أربع:

الاولى:لا يجوز نبش القبور

الاولى:لا يجوز نبش القبور(٣) و لا- نقل الموتى الى بلد بعد دفنهم بالاندراس انحاء أثره عن وجه الأرض أو إشرافه عليه لا اندراس عظامه،فإن تجديد القبر حينئذ في الأرض المسبله محرم،لسقوط حقه من المكان،و استلزامه منع الغير من الدفن،و قد نقل الصدوق عن علي عليه السلام:«من جدّد قبراً أو مثلاً مثلاً فقد خرج من الإسلام»(١)،و روى بالحاء المهمله و هو تسنيما،و بالحاء المعجمه و هو الشق،و المراد شق القبر ليدفن فيه آخر.

قوله:«و دفن ميتين في قبر».

إذا دفنا ابتداء،أو كان معداً لدفن جماعه ابتداء كالزج(٢)،و إلا حرم.

قوله:«و أن ينقل الميت من بلد إلى آخر إلا إلى أحد المشاهد».

و ألحق بها في الذكرى مقبره فيها قوم صالحون أو شهداء،لتناله بركتهم(٣).

و هذا في غير الشهيد،و أما هو فيدفن حيث قتل.و إنما يكره النقل قبل الدفن،أما بعده فيحرم إلى غير المشاهد إجماعاً،و إليها على المشهور.

قوله:«لا يجوز نبش القبور».

استثنى من ذلك مواضع:

الأول: إذا صار الميت رميماً.و يختلف ذلك باختلاف التراب و الأهويه.و مع الشك يرجع فيه إلى أهل الخبره.و لا فرق حينئذ بين نبشه لدفن غيره أو لغيره،و لا بين الأرض المسبله و غيرها،نعم يحرم تصويره بعد ذلك بصوره المقابر في الأرض

ص:١٠٣

٢-٢) الأزج: بيت بينى طولاً. لسان العرب ٢:٢٠٨ مادة «أزج».

٣-٣) الذكرى: ٦٥.

و لا شقّ الثوب على غير الأب و الأخ (١).

الثانيه: الشهيد يدفن بثيابه

الثانيه: الشهيد يدفن بثيابه، و ينزع عنه الخفان (٢) و الفرو أصابهما المسبله لاستلزامه منع الغير من الانتفاع به في الدفن.

الثاني: إذا دفن في أرض مغصوبه، و لو بكونها مشتركه بغير إذن الشريك، فإن للمالك قلعه، و إن أدى إلى هتك الميت.

الثالث: لو كفن في مغصوب جاز نبشه لأخذ المغصوب، و لا يجب على مالكة أخذ قيمه، و إن استحب.

الرابع: لو وقع في القبر ما له قيمه عاده، جاز النباش لأخذه.

الخامس: نبشه لأجل الشهاده على عينه، للأموال المترتبه على موته من اعتداد زوجته، و قسمه تركته، و حلول دينه المؤجل. هذا إذا كان النباش محصّياً للعين، فلو علم بتغير صورته بحيث لا يعلم، حرم. و في جواز نبشه لتدارك الاستقبال به أو الغسل، أو الكفن، أو الصلاه عليه، أو نزع الحرير عنه و بيع الأرض التي دفن فيها وجهان، و عدمه أولى في غير الأخير، و التحريم فيه أقوى.

قوله: «و لا شقّ الثوب على غير الأب و الأخ».

ظاهره عدم الفرق بين المرأه و الرجل في ذلك خلافاً للعلامه في النهايه، فإنه جوز لها الشق على جميع الأقارب (١).

قوله: «و ينزع عنه الخفان. إلخ».

و كذا سائر الجلود لأمر النبي صلى الله عليه و آله و سلّم بذلك في قتلى أحد (٢)، و لعدم دخولها في مسمى الثياب. و ذهب بعض الأصحاب (٣) إلى دفنها معه مع إصابه الدم لها استناداً إلى روايه يمنع (٤) ضعفها من العمل بها. و من الثياب العمامه

ص: ١٠٤

١-١) نهايه الإحكام ٢: ٢٩٠.

٢-٢) عوالي اللئالي ١: ١٧٧ ح ٢٢٠، مسند أحمد ١: ٢٤٧، سنن البيهقي ٤: ١٤.

٣-٣) منهم الشيخ المفيد في المقنع: ١٢ في الفرو دون الخف، و ابن بابويه على ما في الذكرى: ٤١، و ابن إدريس في السرائر ١: ١٤٤.

٤-٤) الكافي ٣: ٣١١ ح ٤، الفقيه ١: ٩٧ ح ٤٤٩، التهذيب ١: ٣٣٢ ح ٩٧٢، الوسائل ١: ٧٠١ ب- «١٤» من أبواب غسل الميت ح ١٠.

الدم أو لم يصبهما، على الأظهر. ولا فرق بين أن يقتل بحديد أو غيره.

الثالثه: حكم الصبى و المجنون، إذا قتل شهيدين

الثالثه: حكم الصبى و المجنون، إذا قتل شهيدين حكم البالغ العاقل.

الرابعه: إذا مات ولد الحامل (١) قطع و أخرج

الرابعه: إذا مات ولد الحامل (١) قطع و أخرج، و إن ماتت هى دونه شق جوفها (٢) من الجانب الأيسر و انتزاع، و خيط الموضع.

و أما الأغسال المسنونه

و أما الأغسال المسنونه فالمشهور منها ثمانية و عشرون غسلًا (٣): ستة عشر للوقت، و هى: غسل يوم الجمعة، و وقته ما بين طلوع الفجر إلى زوال الشمس، و كلما قرب من الزوال كان أفضل، و يجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عوز الماء (٤)، و القلنسوه و السراويل على المشهور.

قوله: «إذا مات ولد الحامل. إلخ».

هذا إذا تعذر إخراجه بدون القطع و إلا - حرم. و يجب مراعاة الأرفق فالأرفق فى إخراجه كالعلاج و نحوه. و يشترط العلم بموت الولد، فلو شك و جب الصبر. و يتولّى ذلك النساء أو الزوج، ثمّ محارم الرجال، ثمّ الأجانب. و يباح هنا ما يباح للطبيب.

قوله: «و إن ماتت هى دونه شق جوفها».

و ليكن ذلك من الجانب الأيسر، نسبه فى التذكرة إلى علمائنا (١)، و الأخبار خاليه عنه. و لا يشترط فى ذلك كون الولد بحيث يعيش عادة. و يتولاه النساء، أو الزوج مرتبا كما سبق (٢).

قوله: «ثمانية و عشرون غسلًا».

أى التى اقتضى الحال ذكرها هنا، و إلا فقد ذكر الشهيد (رحمه الله) فى النفلية أنها خمسون (٣).

قوله: «لمن خاف عوز الماء».

لا يختص استحباب التقديم بخوف عوز الماء يوم الجمعة، بل يسوغ مع خوف

١-١) التذكرة ٥٧:١.

٢-٢) في تغسيل الميت ص ٨٠-٨١.

٣-٣) الألفيه و النقليه:٩٥.

و قضاؤه يوم السبت (١).

و ستة فى شهر رمضان-أول ليله منه، و ليله النصف، و سبع عشره (٢)، و تسع عشره، و إحدى و عشرين و ثلاث و عشرين- و ليله الفطر، و يومى العيدين، و يوم عرفه، و ليله النصف من رجب، و يوم السابع و العشرين منه، و ليله النصف من شعبان، و يوم الغدير، و يوم المباهله.

و سبعة للفعل و هى: غسل الإحرام، و غسل زياره النبى صلى الله فواته مطلقا، و إنما خصّ عوز الماء بالذكر لورود النص به فى أصل المشروعيه، و هو أمر الكاظم عليه السلام امرأته به فى البادية فى طريق بغداد معللا بقله الماء يوم الجمعة (١) و لينو التقديم ليتميز عن الأداء و القضاء.

قوله: «و قضاؤه يوم السبت».

مقتضاه أنه لا يقضى بعد زوال الجمعة إلى دخول السبت. و الأصح شرعيه قضائه بفوات وقت الأداء إلى آخر السبت. و لينو فيه الأداء فى وقته و القضاء بعده، و لو ترك ذلك لم يضر.

قوله: «و سبع عشره. إلخ».

روى محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «الغسل ليله سبع عشره و هى ليله التقى الجمعان، و تسع عشره فيها يكتب وفد السنه، و ليله إحدى و عشرين و هى التى أصيب فيها أوصياء الأنبياء، و فيها رفع عيسى بن مريم، و قبض موسى عليهما السلام و ثلاث و عشرين يرجى فيها ليله القدر» (٢).

ص: ١٠٦

١- ١) الكافى ٣: ٤٢ ح ٦، الفقيه ١: ٦١ ح ٢٢٧، التهذيب ١: ٣٦٥ ح ١١١٠، الوسائل ٢: ٩٤٩ ب «٩» من أبواب الأغسال المسنونه ح ٢.

٢- ٢) التهذيب ١: ١١٤ ح ٣٠٢ و فيه: «الغسل فى سبعة عشر موطنًا»، الوسائل ٢: ٩٣٩ ب «١» من أبواب الأغسال المسنونه ح ١١.

عليه وآله و سلم و الأئمة عليهم السلام، و غسل المفترط في صلاة الكسوف مع احتراق القرص، إذا أراد قضاءها على الأظهر، و غسل التوبه، سواء كان عن فسق أو كفر (١)، و صلاة الحاجه (٢)، و صلاة الاستخاره.

و خمسه للمكان و هي: غسل دخول الحرم، و المسجد الحرام، و الكعبه، و المدينه، و مسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم.

مسائل أربع:

مسائل أربع:

الأولى: ما يستحب للفعل و المكان يقدم عليهما

الأولى: ما يستحب للفعل و المكان يقدم عليهما (٣)، و ما يستحب قوله: «و غسل التوبه سواء كان عن فسق أو كفر» .

التوبه إنما تكون عن ذنب، و الذنب قد يوجب الفسق أو الكفر، و قد لا يوجبهما كالصغيره التي لا يصر عليها. و مقتضى العبارة عدم الاستحباب للتوبه عن ذنب لا يوجب فسقا، و النص (١) يشملها، و إنما وقعت العبارة هكذا ليتبّه على خلاف العامه، حيث أوجب غسل التوبه عن كفر. و لو قال: «عن كفر أو غيره» حصل المراد.

قوله: «و صلاة الحاجه» .

المراد بها الصلاه المخصوصه التي ورد النص (٢) باستحباب الغسل قبلها لا مطلق صلاة الحاجه، لورود النص فيها بأنواع، منها ما يستحب له الغسل، و منها ما لم يرد (٣) فيه. و كذا القول في صلاة الاستخاره.

قوله: «ما يستحب للفعل و المكان يقدم عليهما» .

يستثنى من ذلك غسل التوبه لوجوب المبادره بها، و السعى إلى رؤيه المصلوب، فإن الرؤيه مع السعى سبب الاستحباب، فيتأخر عنهما الغسل. و أما

ص: ١٠٧

١- (١) الكافي ٤: ٤٣٢ ح ١٠، الفقيه ٤: ٤٥ ح ١٧٧، التهذيب ١: ١١٦ ح ٣٠٤، الوسائل ٩: ٩٥٧ ب ٢ «١٨» من أبواب الأغسال المسنونه.

٢- (٢) راجع الفقيه ١: ٣٥٠ ب «٨٣» من أبواب صلاة الحاجه، الوسائل ٥: ٢٥٥ ب «٢٨» من بقيه الصلوات المندوبه.

٣- (٣) راجع الفقيه ١: ٣٥٠ ب «٨٣» من أبواب صلاة الحاجه، الوسائل ٥: ٢٥٥ ب «٢٨» من بقيه الصلوات المندوبه.

للزمان يكون بعد دخوله.

الثانيه: إذا اجتمع أغسال مندوبه، لا تكفى نيه القربه

الثانيه: إذا اجتمع أغسال مندوبه، لا- تكفى نيه القربه، ما لم ينو السبب. وقيل: إذا انضم إليها غسل واجب، كفاه نيه القربه، و الأول أولى.

الثالثه و الرابعه

الثالثه و الرابعه: قال بعض فقهاءنا بوجوب غسل من سعى إلى مصلوب ليراه عامدا (٢) بعد ثلاثه أيام. وكذلك غسل المولود. و الأظهر الاستحباب.

غسل المفترط في صلاه الكسوف فإنه متوسط بين جزئى السبب و هما التفريط و القضاء، فلا- يصدق عليه أنه متأخر عن الفعل، فاستثناؤه أيضا غير جيد، بل هو بالمقدم أشبه.

قوله: «إذا اجتمعت أغسال مندوبه. إلخ» .

الأصح تداخلها مطلقا، و خصوصا مع انضمام الواجب إليها، لروايه زاراه (١).

قوله: «ليراه عامدا. إلخ» .

ليس مجرد السعى ليراه كافيا في الوجوب أو الاستحباب كما يقتضيه إطلاق العبارة، بل السعى مع الرؤيه. و المشهور استحباب الغسل. و لا فرق بين مصلوب الشرع و غيره

ص: ١٠٨

١- (١) الكافي ٣: ٤١ ح ١، التهذيب ١: ١٠٧ ح ٢٧٩، الوسائل ١: ٥٢٥ ب «٤٣» من أبواب الجنابه ح ١.

اشاره

الركن الثالث فى الطهاره الترايبه و النظر فى أطراف أربعه

الأول: فى ما يصح معه التيمم

اشاره

الأول: فى ما يصح معه التيمم و هو ضروب:

الأول: عدم الماء

الأول: عدم الماء. و يجب عنده الطلب، فيضرب غلوه سهمين (١)، فى كل جهه من الجهات الأربع إن كانت الأرض سهله، و غلوه سهم إن كانت حزنه.

و لو أخلّ بالضرب، حتى ضاق الوقت، أخطأ و صحّ تيممه و صلاته (٢) على الأظهر قوله: «غلوه سهمين» .

الغلوه مقدار الرميّه من الرامى المعتدل، بالآله المعتدله. و السهله-بسكون الهاء و كسرهما-الخاليه من الأحجار، و الأشجار، و العلو، و الهبوط، و غيرها، مما يمنع نفوذ البصر و اطلاعه على ظاهر الأرض. و الحزنه-بسكون الزاى المعجمه-خلاف السهله. و يجب مراعاة هذا القدر من كل جانب، بحيث يستوعب الأرض التى حوله، و هو المراد من الجهات الأربع. و لو اختلفت الأرض بالسهوله و الحزنه يوزّع الحكم بحسبها. و لو علم عدم الماء فى بعض الجهات سقط الطلب فيه، أو مطلقاً فلا طلب. و يجوز الاستنايه فيه، بل قد يجب و لو بأجره. و يشترط عداله النائب إن كانت الاستنايه اختياريه و إلا- فبحسب الإمكان، و يحتسب لهما. و يجب طلب التراب لو فقدته حيث يجب التيمم.

قوله: «و لو أخلّ بالضرب حتى ضاق الوقت أخطأ و صحّ تيممه و صلاته المراد ضيق الوقت عن تحصيل الماء، و الطهاره به، و الصلاه و لو ركعه، فلو

و لا فرق بين عدم الماء (١) أصلاً، و وجود ماء لا يكفيهِ لطهارته.

الثانى: عدم الوصله إليه

الثانى: عدم الوصله إليه. فمن عدم الثمن فهو كمن عدم الماء.

و كذا إن وجده بثمان يضرّ به فى الحال (٢). و إن لم يكن مضرّاً به فى الحال، لزمه شراؤه، و لو كان بأضعاف ثمنه المعتاد (٣). و كذا القول فى الآله.

أمكنه تحصيل الماء و إدراك ذلك، لم تصح صلاته. و هذا إذا لم يجد الماء بعد ذلك فى محل وجوب الطلب كالغلووات، أو مع أصحابه الباذلين، أو فى رحله، و إلا وجب القضاء للروايه (١)، و إن كان عدم القضاء -لولاها- متوجّهاً، مع عدم إمكان تحصيل الماء حين التيمّم.

قوله: «و لا فرق بين عدم الماء. إلخ» .

ردّ بذلك على بعض العامه حيث يحكم بتبعض الطهاره المائيه و التيمم فى الأعضاء المتخلّفه.

قوله: «بثمان يضرّ به فى الحال» .

يمكن أن يريد بالحال ما يقابل المآل، فلا- يجوز ترك الشراء خوفاً من الضرر المتوقع، لعدم العلم بالبقاء الى وقته، و لإمكان حصول مال فيه على تقدير البقاء، و لانتفاء الضرر حينئذ. و الأولى أن يريد به حال المكلف، فيكون اللام عوضاً عن المضاف إليه ليعلم الاستقبال، بحيث لا يرجو حصول مال فيه عادة.

قوله: «و لو كان بأضعاف ثمنه المعتاد» .

مقتضاه عدم الفرق بين المجحف و غيره، فيجب الشراء بما أمكن، و هو كذلك لوجوب تحصيل شرط الواجب المطلق من غير تقييد، و لأمر الرضا عليه السلام بشراء

ص: ١١٠

١ - ١) لم نعرش على روايه تدل على وجوب القضاء و المنصوص هو وجوب الإعادة ما دام الوقت باقياً راجع الوسائل ٢:٩٨١
ب «١٤» من أبواب التيمّم.

الثالث: الخوف. و لا- فرق في جواز التيمم بين أن يخاف لصا أو سبعا(١)، أو يخاف ضياع مال(٢). و كذا لو خشى المرض الشديد، أو الشين(٣) ماء الوضوء بألف درهم (١).

قوله: «أن يخاف لصا أو سبعا» .

و كذا لو خاف من وقوع الفاحشه، سواء في ذلك الذكر و الأنثى. و كذا الخوف على العرض، و إن لم يخف على البضع. و لو تجرد الخوف عن سبب موجب له بل مجرد الجبن فكذلك للاشتراك في الضرر، بل ربما أدى الجبن إلى ذهاب العقل الذي هو أقوى من كثير مما يسوغ التيمم لأجله. أما الوهم الذي لا ينشأ عنه ضرر فلا.

قوله: «و كذا لو خاف ضياع المال» .

بسبب السعى و إن لم يكن من اللص أو السبع. و يمكن أن يريد بالخوف من اللص و السبع في الأول على النفس، و في الثاني على المال، و كلاهما مسوغ للتيمم.

و لا- فرق بين كثير المال و قليله. و الفارق بينه و بين الأمر ببذل المال الكثير للشراء الماء، النص (٢)، لا كون الحاصل في مقابله المال في الأول هو الثواب لبذله في عباده اختيارا، و في الثاني العوض و هو منقطع، لأن تارك المال للصل و غيره طلبا للماء داخل في موجب الثواب أيضا.

قوله: «أو الشين» .

هو ما يعلو بشره من الخشونه المشوهه للخلقه الناشئه من استعمال الماء في البرد الشديد، و ربما بلغت تشقق الجلد و خروج الدم. و ينبغي تقييده بكونه فاحشا لقله ضرر ما سواه، و تحمله عادة. و المرجع فيه و في باقى المرض إلى ما يجده من نفسه، أو إلى إخبار عارف ثقه، أو من يظن صدقه و إن كان فاسقا أو كافرا لا يتهمه على دينه. و لا يشترط التعدد.

ص: ١١١

١- ١) الكافي ٣: ٧٤ ح ١٧، الفقيه ١: ٢٣ ح ٧١، التهذيب ١: ٤٠٦ ح ١٢٧٦، الوسائل ٢: ٩٩٧ «٢٦» من أبواب التيمم ح ٩.

٢- ٢) الكافي ٣: ٦٥ ح ٨، التهذيب ١: ١٨٤ ح ٥٢٨، الوسائل ٢: ٩٦٤ ب «٢» من أبواب التيمم ح ٢.

باستعماله الماء، جاز له التيمم. وكذا لو كان معه ماء للشرب، وخاف العطش إن استعمله (١).

الطرف الثاني فيما يجوز التيمم به

الطرف الثاني فيما يجوز التيمم به وهو كل ما يقع عليه اسم الأرض. ولا يجوز التيمم بالمعادن ولا بالرماد (٢)، ولا بالنبات المنسحق كالأشنان والدقيق. ويجوز التيمم بأرض النوره، والجص (٣)، و تراب القبر (٤)، و بالتراب المستعمل (٥) في التيمم. ولا يصح قوله: «و خاف العطش إن استعمله» .

في الحال أو في زمان لا يحصل فيه الماء عادة. والمراد عطشه أو عطش غيره من النفوس المحترمه التي لا يهدر إتلافها، إنسانيه كانت أم حيوانيّه، له أم لغيره، وإن كان معدًا للذبح إذا لم يرد ذبحه في الحال.

قوله: «و لا بالرماد» .

سواء أ كان رماد الشجر أم التراب.

قوله: «بأرض النوره و الجص» .

قبل الإحراق لا بعده لالتحاقهما حينئذ بالمعدن.

قوله: «و تراب القبر» .

وهو الملاصق للميت لأصاله عدم مخالطته شيئًا من النجاسه، نعم لو علم ذلك كما لو كان الميت نجسا لم يجز. ولا يضر اختلاطه بالعظم واللحم الطاهرين بالغسل مع استهلاكهما.

قوله: «و بالتراب المستعمل» .

المراد به التراب الممسوح به، أو المتساقط عن محل الضرب بنفسه، أو بالنفص، لا المضروب عليه إجماعا فإنه كالماء المغترف منه.

التيّمم بالتراب المغصوب، و لا بالنجس، و لا بالوحل مع وجود التراب.

و إذا مزج التراب بشيء من المعادن، فإن استهلكه التراب (١) جاز، و إلا لم يجز.

و يكره بالسبخه (٢)، و الرمل.

و يستحب أن يكون من ربي الأرض (٣) و عواليها. و مع فقد التراب، يتيّمم بغبار ثوبه، أو لبد سرجه، أو عرف دابّته (٤). و مع فقد ذلك، يتيّمم بالوحل (٥).

قوله: «فإن استهلكه التراب» .

حدّ الاستهلاك أن لا يتميّز الخليط، و يصدق على الممتزج اسم التراب الصرف.

قوله: «و يكره بالسبخه» .

بسكون الباء و كسرهما الأرض المالحة النشاشه بشرط أن لا يعلوها الملح، و إلا لم يجز حتى يزيله. و ربما فسرت بالأرض التي لا تنبت، و ليس بجيد.

قوله: «ربي الأرض» .

بضم الراء جمع ربوه و هو ما علا من الأرض، و عطف العوالى عليها تفسير و تأكيد.

قوله: «بغبار ثوبه أو لبد سرجه أو عرف دابّته» .

التمثيل بالثلاثه لكونها مظنه للغبار، لا لبيان الانحصار، فلو كان معه بساط و نحوه مما يجمع الغبار تيّمم به. و يجب تحزّي أكثرها غبارا مع الاجتماع، و استخراج الغبار بحيث يعلو و جهها، إلا أن يتلاشى بالضرب فيقتصر على الضرب عليه. و لو فرض عدم الغبار على المذكورات أصلا لم يجز التيمم عليها. و يشترط كون الغبار من جنس ما يصح التيمم به كغبار التراب.

قوله: «و مع فقد ذلك يتيمّم بالوحل» .

إذا لم يمكن تجفيفه ثمّ الضرب عليه، و إلاّ قدم على غبار المذكورات، و يشترط

الطرف الثالث فى كيفية التيمم ولا يصحّ التيمم قبل دخول الوقت، و يصح مع تضييقه. و هل يصح مع سعته؟ فيه تردد، و الأحوط المنع (١).

و الواجب فى التيمم: النهى: و استدامه حكمها، و الترتيب: يضع يديه على الأرض، ثمّ يمسح الجبهة بهما من قصاص الشعر إلى طرف أنفه (٢)، ثمّ يمسح ظاهر الكفين (٣)، و قيل باستيعاب مسح الوجه و الذراعين، و الأول أظهر.

و تجزيه فى الوضوء ضربه واحده لجبهته و ظاهر كفيه. و لا بدّ فيما هو بدل من الغسل من ضربتين. و قيل: فى الكل ضربتان و قيل: ضربه واحده، و التفصيل أظهر.

كون أصل الوحل مما يصح التيمم عليه.

قوله: «الأحوط المنع» .

المشهور المنع مطلقا بل ادعى عليه الشيخ (١) و المرتضى (٢) الإجماع. و المعتبر فى الضيق الظن فلو تبين السعه لم يجب الإعادة.

قوله: «ثمّ يمسح الجبهة من قصاص شعر الرأس إلى طرف أنفه» .

المراد به قصاص شعر مستوى الخلقه، فغيره يحال عليه. و المراد بطرف الأنف. الأعلى. و يجب مسح الجبينين، و ينبغى مسح الحاجبين. و لا بد من مسح جزء من غير محل الفرض من باب المقدّمه و كذا فى اليدين.

قوله: «ظاهر الكفين» .

حدهما الزند-بفتح الزاى- و هو موصل طرف الذراع فى الكف.

ص: ١١٤

١- ١) لم نجد هذه الدعوى فى كتب الشيخ رحمه الله، و عبارته فى الخلاف لا تدل على ذلك راجع الخلاف ١: ١٤٦ مسأله ٩٤.

٢- ٢) الانتصار: ٣٢١.

و إن قطعت كفاه، سقط مسحهما، و اقتصر على الجبهه، و لو قطع بعضهما، مسح على ما بقى.

و يجب استيعاب مواضع المسح فى التيمم، فلو أبقى منها شيئا لم يصح.

و يستحب نفض اليدين بعد ضربهما على الأرض.

و لو تيمم و على جسده نجاسه، صح تيممه (١)، كما لو تطهر بالماء و عليه نجاسه، لكن يراعى فى التيمم ضيق الوقت.

الطرف الرابع فى أحكامه

إشاره

الطرف الرابع فى أحكامه، و هى عشره

الأول: من صلى بتيممه لا يعيد

الأول: من صلى بتيممه لا يعيد، سواء كان فى حضر أو سفر.

و قيل: فيمن تعبد الجنابه، و خشى على نفسه من استعمال الماء، يتيمم و يصلى ثم يعيد. و فيمن منعه زحام الجمعه عن الخروج (٢)، مثل ذلك. و كذا قوله: «و لو تيمم و على جسده نجاسه صح تيممه» .

لا- منافاه بين جواز التيمم قبل إزاله النجاسه و بين مراعاة ضيق الوقت فى جوازه، لأن المراد بتضييقه عدم زيادته على الصلاه و شرائطها المفقوده التى من جملتها التيمم و إزاله النجاسه، فلا- فرق بين تقديم التيمم على الإزاله و تأخيره. و قيل: لا يجوز التيمم حتى يزيل النجاسه بناء على الضيق. و العمل على ما ذكر.

قوله: «و فيمن منعه زحام الجمعه عن الخروج» .

التقييد بمنعه عن الخروج للاحتراز عما لو كان المانع من الخروج خوف فوت الجمعه، مع إمكان الخروج، لسهوله الزحام و ضيق الوقت، فإنه لا يجوز التيمم، بل يخرج و يصلى الظهر بالطهاره المائيه، إن فاتته الجمعه

من كان على جسده نجاسه، ولم يكن معه ماء لإزالتها، والأظهر عدم الإعادة.

الثانى: يجب عليه طلب الماء

الثانى: يجب عليه طلب الماء، فإن أخل بالطلب و صلى، ثم وجد الماء فى رحله، أو مع أصحابه، تطهر و أعاد الصلاة.

الثالث: من عدم الماء و ما يتيمم به

الثالث: من عدم الماء و ما يتيمم به، لقيده، أو حبس فى موضع نجس، قيل: يصلى و يعيد، و قيل: يؤخر الصلاة حتى يرتفع العذر فإن خرج الوقت قضى. و قيل: يسقط الفرض أداء و قضاء، و هو الأشبه.

الرابع: إذا وجد الماء قبل دخوله فى الصلاة، تطهر

الرابع: إذا وجد الماء قبل دخوله فى الصلاة، تطهر. و إن وجده بعد فراغه من الصلاة، لم يجب الإعادة. و إن وجده و هو فى الصلاة، قيل:

يرجع ما لم يركع، و قيل: يمضى فى صلاته، و لو تلبس بتكبيره الإحرام حسب، و هو الأظهر (١).

الخامس: المتيمم يستبيح

الخامس: المتيمم يستبيح ما يستبيحه المتطهر بالماء (٢).

قوله: «و إن وجده و هو فى الصلاة قيل يرجع -إلى قوله- و هو الأظهر» .

هذا هو المشهور. و لا يجوز له العدول إلى النفل، لأنه فى معنى الإبطال المنهى عنه خصوصاً مع ضيق الوقت. و لو اتفق عدم الماء قبل الفراغ من الصلاة، فالأصح عدم وجوب إعادته لعباده اخرى ما لم يحدث، إذ لا يستقيم الجمع بين إكمالها و نقض التيمم بمجرد وجود الماء. و لا فرق فى ذلك بين الفرض و النفل.

قوله: «يستبيح ما يستبيحه المتطهر بالماء» .

خالف فى ذلك بعض الأصحاب (١)، فممنع من استباحه اللبث فى المساجد به للجنب لعموم قوله تعالى وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ (٢) و يلزمه أيضاً تحريم الطواف له به لاستلزامه اللبث فى المسجد، و يرده قوله عليه السلام: «يكفيك

١-١) نسه المقق الكركى إلى ولد العلامه. راجع جامع المقاصد ٥٠٥:١.

٢-٢) النساء: ٤٣.

يكفى أحدهم]

السادس: إذا اجتمع مَيِّت و جنب و محدث، و معهم من الماء ما يكفى أحدهم، فإن كان ملكاً لأحدهم، اختصَّ به، و إن كان ملكاً لهم جميعاً أو لا- مالك له، أو مع مالك يسمح ببذله فالأفضل تخصيص الجنب (١) به. و قيل: بل يختصَّ به المَيِّت، و فى ذلك تردّد.

السابع: الجنب إذا تيمّم بدلا من الغسل ثمّ أحدث

السابع: الجنب إذا تيمّم بدلا من الغسل ثمّ أحدث أعاد التيمّم بدلا من الغسل، سواء كان حدثه أصغر أو أكبر.

الصعيد عشر سنين» (١)، من غير تقييد بعباده معيّنه، فلو لا- إرادته العموم لزم الإجمال بالخطاب الموجب للإغراء، و قول الصادق عليه السلام: «إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً» (٢)، و غيرهما، و لأنّ إباحة الصلاة المشترطه بارتفاع الأصغر و الأكبر يستلزم إباحة غيرها بطريق أولى.

قوله: «فالأفضل تخصيص الجنب».

و لو كان الماء مبدولاً للأحوج بنذر و شبهه تعيّن صرفه للجنب، فلو دفع إلى غيره لم يجوز. و لو أمكن الجمع بأن يتوضأ المحدث و يجمع الماء، ثمّ يغتسل الجنب الخالى بدنه عن نجاسه، ثمّ يجمع ماءه و يغسل به المَيِّت جاز، و قد يجب الجمع. و لو لم يكف الماء إلا للمحدث خاصة فهو أولى، لعدم تبعض الطهاره. و لو لم يكن جنب فالميت أولى. و لو جامعهم ماسّ مَيِّت لم يتغيّر الحكم، لأنّ حدثه ضعيف بالنسبه إلى حدث الجنب. و فى تقديم ذات الدم على الجنب لو جامعته نظر، من عدم النص، و ضعف حدثها. و قطع فى الذكرى بتقديمه (٣). و كذا الاشكال لو جامعته المَيِّت.

ص: ١١٧

١- ١) الفقيه ١: ٥٩ ح ٢٢١، التهذيب ١: ١٩٤ ح ٥٦١ و ١٩٩ ح ٥٧٨، الوسائل ٢: ٩٨٣ ب «١٤» من أبواب التيمم ح ١٢.

٢- ٢) الفقيه ١: ٦٠ ح ٢٢٣، التهذيب ١: ٤٠٤ ح ١٢٦٤، الوسائل ٢: ٩٩٤ ب «٢٣» من أبواب التيمم ح ١.

٣- ٣) الذكرى: ٢٣.

الثامن: إذا تمكّن من استعمال الماء انتقض تيمّمه

الثامن: إذا تمكّن من استعمال الماء انتقض تيمّمه. (١) و لو فقدّه بعد ذلك، افتقر إلى تجديد التيمّم، و لا ينتقض التيمّم بخروج الوقت، ما لم يحدث أو يجد الماء.

التاسع: من كان بعض أعضائه مريضا

التاسع: من كان بعض أعضائه مريضا لا يقدر على غسله بالماء و لا مسحه جاز له التيمّم، و لا يتبعّض الطهاره (٢).

و مزيل الخبث عن الميت أولى. و كذا مزيل الطيب للإحرام أولى من الجميع.

و العطشان أولى مطلقا.

قوله: «إذا تمكّن من استعمال الماء انتقض تيمّمه».

فى ظاهر الحال. و يراعى فى استقرار النقض مضىّ زمان يتمكّن فيه من فعل الطهاره المائيه، فلو تلف الماء، أو منع من استعماله قبل أن يمضىّ زمان يتمكّن فيه من فعل الطهاره، تبين عدم التكليف باستعماله، فيكشف ذلك عن بقاء التيمّم، لاشتراط نقضه بتمكّنه من المبدل و لم يتحقق.

قوله: «من كان بعض أعضائه مريضا- إلى قوله- و لا يتبعّض الطهاره».

معنى التبعض المنفىّ أن يغسل بعض الأعضاء للوضوء و يمسح البعض للتيمّم. و رد بذلك على بعض العامه القائلين بذلك.

و اعلم أنهم ذكروا فى باب الجبيره أنها لو علمت عضوا كاملا مسح عليه و لا ينتقل إلى التيمّم. و الجمع بينه و بين ما هنا بتعدّد مسح العضو المريض هنا و لو على الجبيره، كما دلّ عليه قوله «و لا مسحه» و إن كان اللفظ محتملا معنى آخر، و هو تعدّد مسح العضو المريض إذا كان ممسوحا فى الوضوء، كمقدّم الرأس و ظاهر القدمين.

و قرروا هناك أيضا أنه لو لم يكن بالكسر أو الجرح جبيره أو لصوق يغسل ما حوله إذا تضرّر بالماء و لا ينتقل إلى التيمّم، و الجمع بينه و بين ما هنا بحمل ما تقدّم على أن الكسر و الجرح لم يستوعب عضوا كاملا، بخلافه هنا بدليل قولهم هناك «غسل ما حوله».

العاشر: يجوز التيمم لصلاة الجنائز مع وجود الماء (١) بنيه الندب، ولا يجوز له الدخول به في غير ذلك من أنواع الصلاة.

قوله: «يجوز التيمم للصلاة الجنائز مع وجود الماء. إلخ» .

قيدته في المعتمد بما إذا فاجأته الجنائز، وخشى فوتها مع الطهارة المائيه (١)، والمشهور عدم اشتراط ذلك، بل ادعى عليه الشيخ الإجماع (٢) ولصحتها من دون الطهارة، وللروايه (٣). ولا ينوى في هذا التيمم البديله.

ص: ١١٩

١-١) المعتمد ٤٠٥:١.

٢-٢) الخلاف ١:١٦١ مسأله ١١٢.

٣-٣) راجع الوسائل ٢:٧٩٨ ب «٢١ و ٢٢» من أبواب صلاة الجنائز.

الركن الرابع فى النجاسات و أحكامها

إشارة

الركن الرابع فى النجاسات و أحكامها

القول فى النجاسات و هى عشرة أنواع

إشارة

القول فى النجاسات- و هى عشرة أنواع:

الأول و الثانى:البول و الغائط مما لا يؤكل لحمه

الأول و الثانى:البول و الغائط مما لا يؤكل لحمه،إذا كان للحيوان نفس سائله(١)،سواء كان جنسه حراما كالأسد،أو عرض له التحريم كالجلال(٢).و فى رجيع ما لا نفس له سائله و بوله،تردد.و كذا فى ذرق الدجاج غير الجلال،و الأظهر الطهاره.

الثالث:المنى

الثالث:المنى،و هو نجس من كل حيوان حلّ أكله أو حرم،و فى منى ما لا نفس له،تردد،و الطهاره أشبه.

الرابع:الميته

الرابع:الميته،و لا ينجس من الميتات،إلا ما له نفس سائله.

و كل ما ينجس بالموت.فما قطع من جسده نجس،حيا كان أو ميتا.

قوله:«إذا كان للحيوان نفس سائله» .

المراد بالنفس هنا الدم الذى يجتمع فى العروق و يخرج إذا قطع شىء منها بسيلان و قوه،و يقابله ما لا نفس له،و هو الذى يخرج دمه ترشحا كدم السمك.

قوله:«كالجلال» .

هو الحيوان الذى اغتذى عذره الإنسان محضا حتى نبت عليها لحمه و اشتدّ عظمه.و المرجع فى ذلك الى العرف،و فى حكمه

موطوء الإنسان.

ص: ١٢٠

و ما كان منه لا تحلّه الحياه (١) كالعظم و الشعر فهو طاهر، إلا أن تكون عينه نجسه كالكلب و الخنزير و الكافر على الأظهر.

و يجب الغسل على من مسّ ميتا من الناس قبل تطهيره (٢) و بعد برده.

و كذا من مسّ قطعه منه فيها عظم (٣)، و غسل اليد على من مسّ ما لا عظم قوله: «و ما كان منه لا تحله الحياه» .

جملته عشره أشياء: العظم - و منه السن - و الظفر، و الظلف، و القرن، و الحافر، و الشعر، و الوبر، و الصوف، و الريش، و البيض إذا اكتسى القشر الأعلى.

و الحق بها الإنفحة - بكسر الهمزة و فتح الفاء المخففة - و هي كرش السخلة قبل أن تأكل.

قوله: «قبل تطهيره» .

هذا إن توقف تطهيره على الغسل، فلو كان طاهرا بدونه كالشهيد و المعصوم لم يجب بمسّه غسل. و كذا من قدم غسله في حال الحياه ليقتل، مع قتله بالسبب الذي اغتسل له. و يندرج في قبيله التطهير من لم يكمل غسله، و إن كمل غسل عضو فمسّ ذلك العضو على الأصح، و من نقصت أغساله الثلاثه - و لو في بعض الأوصاف كالخليفة - و إن تيمم عن بعضها، و من غسله كافر، أو سبق موته قتله، أو قتل بغير السبب الذي اغتسل له. و احترز ببعديه البرد عما لو مسّه قبله بعد الموت فإنه لا يوجب الغسل بل غسل العضو اللامس لا غير.

قوله: «و كذا لو مسّ قطعه منه فيها عظم» .

لا - فرق في القطعه بين كونها مبانه من حى أو ميت. و في حكمها العظم المجرد ممن لم يطهر و لو بحسب الظاهر، فلو مسّ عظما من مقبره المسلمين فلا غسل، بخلاف مقبره الكفار، و لو جهلت تبعت الدار. كذا قرره الشهيد (رحمه الله) (١)، و هو أحوط.

ص: ١٢١

فيه، أو مسّ ميتا له نفس سائله (١) من غير الناس.

الخامس: الدماء

الخامس: الدماء. ولا ينجس منها، إلا ما كان من حيوان له عرق.

[لا ما يكون رشحا] (١) كدم السمك و شبهه.

السادس و السابع: الكلب و الخنزير

السادس و السابع: الكلب و الخنزير، و هما نجسان عينا و لعابا. و لو نزا كلب على حيوان فأولده، روعى فى إلحاقه بأحكامه إطلاق الاسم (٢). و ما عدهما من الحيوان، فليس بنجس. و فى الثعلب و الأرنب و الفأره و الوزغه تردّد، و الأظهر الطهاره.

الثامن: المسكرات

الثامن: المسكرات. (٣) و فى تنجيسها خلاف، و الأظهر النجاسه.

قوله: «أو مسّ ميتا له نفس سائله» .

لا فرق فى وجوب غسل العضو اللامس لميته ما له نفس، بين كونه برطوبه أو لا، لإطلاق النص (٢) و من ثمّ أطلق المصنف و تبعه العلامة (٣). و الأقوى اختصاصه بحاله الرطوبه.

قوله: «و لو نزا كلب على حيوان - إلى قوله - إطلاق الاسم» .

هذا إذا كان الحيوان مخالفا للكلب فى الحكم، و حيثئذ فيراعى فى تبعيته لأحدهما أو لغيرهما إطلاق الاسم، فإن لم يصدق عليه اسم شىء منهما و لا من غيرهما، فالأقوى فيه الطهاره و التحريم، و لو اتفقا فى الحكم تبعهما فيه و إن باينهما.

قوله: «المسكرات» .

المراد بها المائعه بالأصالة، فالخمر المجيد نجس، كما أن الحشيشه ليست بنجسه و إن عرض لها الذوبان. و القول بنجاسه المسكرات هو المذهب، بل ادعى عليه المرتضى (رحمه الله) الإجماع (٤).

ص: ١٢٢

- ٢-٢) الكافي ٣:٦٠ ح ٤، التهذيب ١:٢٦٢ ح ٧٦٣ و ٢٧٧ ح ٨١٦، الوسائل ٢:١٠٥٠ ب «٣٤» من أبواب النجاسات ح ٣.
- ٣-٣) قواعد الأحكام ١:٧.
- ٤-٤) المسائل الناصريه «الجوامع الفقيهيه»: ٢١٧.

و فى حكمها العصير، إذا غلى و اشتد (١) و إن لم يسكر.

التاسع

التاسع: الفقاع (٢).

العاشر: الكافر

العاشر: الكافر. و ضابطه كل من خرج عن الإسلام، أو من انتحله و جحد ما يعلم من الدين ضروره، كالخوارج و الغلاة. و فى عرق الجنب من الحرام، و عرق الإبل الجلاله، و المسوخ خلاف، و الأظهر قوله: «و فى حكمها العصير إذا غلى و اشتد» .

المراد به العصير العنبى، و بغليانه أن يصير أعلامه أسفله بنفسه أو بغيره، و باشتداده أن يحصل له ثخانته. و هى مسببه عن مجرد الغليان عند الشهيد (رحمه الله) (١). و الذى صرح به المصنف (رحمه الله) فى المعتبر أنه يحرم بالغليان و لا ينجس إلا مع الاشتداد فأحدهما ينفك عن الآخر (٢)، و هذا هو الظاهر. و القول بنجاسه العصير هو المشهور بين المتأخرين، و مستنده غير معلوم بل النص (٣) إنما دل على التحريم. و فى البيان: لم أف على نص يقتضى تنجيسه (٤).

قوله: «الفقاع» .

بضم الفاء. و الأصل فيه أن يتخذ من ماء الشعير كما ذكره المرتضى فى الانتصار (٥)، لكن لما كان النهى عنه (٦) معلقا على التسميه ثبت له ذلك، سواء أعمل منه أم من غيره، فما يوجد فى أسواق أهل الخلاف مما يسمّى فقاعا يحكم بتحريمه تبعا للاسم إلا أن يعلم انتفاؤه قطعا.

ص: ١٢٣

١-١ (١) الذكرى: ١٣.

١-٢ (٢) المعتبر ١: ٤٢٤.

٣-٣ (٣) الكافى ٦: ٤١٩، التهذيب ٩: ١١٩، عدّه أحاديث، الوسائل ١٧: ٢٢٣ ب «٢» من أبواب الأشربه المحرمه.

٣-٤ (٤) البيان: ٣٩.

٥-٥ (٥) الانتصار: ١٩٨-١٩٩.

٦-٦ (٦) الكافى ٦: ٤٢٢، التهذيب ٩: ١٢٤، عدّه أحاديث، الاستبصار ٤: ٩٥، باب تحريم شرب الفقاع، الوسائل ٢: ٢٨٧ ب «٢٧» من أبواب الأشربه المحرمه.

الطهاره. و ما عدا ذلك فليس بنجس في نفسه، و إنما تعرض له النجاسه.

و يكره بول البغال و الحمير و الدواب.

القول في أحكام النجاسات

القول في أحكام النجاسات تجب إزاله النجاسه عن الثياب و البدن، للصلاه و الطواف و دخول المساجد(١)، و عن الأواني لاستعمالها(٢). و عفى في الثوب و البدن عما يشق التحرز عنه من دم القروح و الجروح التي لا ترقى(٣) و إن كثر، قوله: «و دخول المساجد» .

جعل دخول المساجد غايه لإزاله النجاسه عن الثوب و البدن، و عطفه على الصلاه يقتضى عدم الفرق بين استلزام ذلك تلوثها و عدمه. و تخصيص الدخول لمناسبه الثوب و البدن، و إلا فتنجيس المسجد حرام، و إن لم يستلزم الدخول، كما لو ألقى النجاسه فيه من خارج. و الأصح أن التحريم مختص بخوف تلوث المسجد أو شيء من فرشته أو آلاته لا مطلقاً. و يجب إزالته عنها و إن لم يكن من فعله، و هو فرض كفايه. و يلحق بالمساجد الضرائح المقدسه، و المصاحف، و آلاتها الخاصه بها كالجلد، فيجب إزاله النجاسه عنها كما يحرم تلوثها بها.

قوله: «و عن الأواني لاستعمالها» .

هذا إذا كان الاستعمال يوجب تعدى النجاسه، كما لو استعملت بمائع و كان مشروطاً بالطهاره كالأكل و الشرب اختياراً.

قوله: «و عفى في الثوب و البدن عما يشق التحرز منه من دم القروح و الجروح التي لا ترقى» .

المراد برقوه سكونه و انقطاعه، و مقتضاه أنه لو انقطع لم يعف عنه و إن لم يبرأ الجرح و القرع، خصوصاً إذا كان بمقدار زمان الصلاه. و الروايه (١) تدل على خلاف

ص: ١٢٤

(١-١) الكافي ٣: ٥٨ ح ١، التهذيب ١: ٢٥٨ ح ١، الاستبصار ١: ١٧٧ ح ١٦٦، الوسائل ٢: ١٠٢٨ ب «٢٢» من أبواب النجاسات ح ١.

و عما دون الدرهم البغلى سعه من الدم المسفوح الذى ليس من أحد الدماء الثلاثة(١).و ما زاد عن ذلك تجب إزالته(٢) إن كان مجتمعا.و إن كان متفرقا، قيل: هو عفو(٣)، و قيل: تجب إزالته، و قيل: لا تجب، إلا أن يتفاحش.و الأول أظهر.

و تجوز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه منفردا(٤)، و إن كان فيه نجاسة ذلك، و أن الرخصه باقيه إلى أن يبرأ، سواء أُلزم من الإزاله مشقّه أم لا.

قوله: «و عمّا دون الدرهم البغلى سعه من الدم المسفوح الذى ليس أحد الدماء الثلاثة» .

البغلى-ياسكان الغين و تخفيف اللام أو بفتحها مع تشديد اللام-يقرب سعته من أخصص الراحة، و هو ما انخفض من باطن الكف، و قدّر بعقد الإبهام، و بعقد السبابه. و المراد بالمسفوح الخارج من البدن. و استثنى منه الدماء الثلاثة لغلظه نجاستها. و الحق بها دم نجس العين و دم الميتة.

قوله: «و ما زاد عن ذلك تجب إزالته» .

يدخل فيما زاد قدر الدرهم، و فى العفو عنه قول، و المشهور العدم.

قوله: «و إن كان متفرقا قيل: هو عفو. إلخ» .

الأصح أنه يقدر مجتمعا فإن كان لا يبلغ قدر الدرهم عفى عنه، و إلا فلا.

و لا- فرق فى ذلك بين المتفرق على الثوب الواحد، أو الثياب، أو على البدن، أو على الجميع. و لو أصاب وجهى الثوب، فإن كان بالتفشى فواحد، و إلا تعدّد. و لو أصابه مائع طاهر، فالأصح بقاء العفو.

قوله: «و يجوز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه منفردا. إلخ».

المراد به ما لا- يمكن إيقاع صلاة فيه اختيارا لا كل صلاة. فمتى أمكن صلاة الرجل فيه لم يعف عنه نجسا، و إن لم يمكن فيه صلاة المرأة. و لا فرق فى ذلك بين المتنجس بنجاسه مغلظه و غيرها. و لا يعفى عنه لو كان نفسه نجاسه كجلد الميتة.

و كذا لا فرق بين كونه من الملابس و غيرها، و لا فى الملابس بين كونها فى محالها أو فى

لم يعف عنها في غيره. و تعصر الثياب من النجاسات كلها، إلا من بول الرضيع، فإنه يكفي صب الماء عليه (١).

و إذا علم موضع النجاسه غسل. و إن جهل غسل كل موضع يحصل فيه الاشتباه (٢). و يغسل الثوب و البدن من البول مرّتين (٣). و إذا لاقى غيرها، لعموم الخبر (١) في كل ما على الإنسان أو معه.

قوله: «و تعصر الثياب من النجاسات كلها إلا من بول الرضيع فإنه يكفي صب الماء عليه» .

إذا غسلت بغير الكثير و الا لم يفتقر الى عصر. و المراد بالرضيع الذى لم يتغذ بغير اللبن فى الحولين بحيث يساوى اللبن. و المراد بصب الماء عليه استيعاب الماء للمحل النجس مع عدم الانفصال. و لا يلحق به الصبيه للأمر بغسله.

قوله: «و إذا علم موضع النجاسه غسل و إن جهل غسل كل موضع يحصل فيه الاشتباه» .

لتوقف اليقين بالطهاره عليه. هذا إذا كان محصوراً، و إلا سقط الغسل للخرج.

قوله: «و يغسل الثوب و البدن من البول مرّتين» .

إنما خصّيهما لاشتراط طهارتهما فى صحه الصلاه، و إلا فغيرهما مما تنفصل عنه الغساله و ليس بإناء كذلك. و إنما خصّ البول للنص (٢) عليه، قيل: «و غيره كذلك بطريق أولى لمفهوم الموافقه» (٣). و ليس بواضح، فإنّ البول أغلظ من بعض النجاسات كالدم، و من ثمّ عفى عن قليله و لم يعف عن البول مطلقاً، و غايه ما فيه أن يساويه و هو قياس لا نقول به. و لا ريب أن إلحاق باقى النجاسات بالبول أحوط. ثمّ إن انفصلت الغساله عنه بنفسها كالحجر غير ذى المسام و البدن الخالى عن الشعر الذى

ص: ١٢٤

١- ١) التهذيب ١: ٢٧٥ ح ٨١٠، الوسائل ٢: ١٠٤٦ ب «٣١» من أبواب النجاسات ح ٥.

٢- ٢) الكافي ٣: ٥٥ ح ١، التهذيب ١: ٢٤٩ ح ٧١٤، الوسائل ٢: ١٠٠١ ب «١» ح ٤.

٣- ٣) جامع المقاصد ١: ١٧٣.

الكلب أو الخنزير أو الكافر ثوب الإنسان رطبا غسل موضع الملاقاه واجبا.

و إن كان يابسا، رشّه بالماء استحبابا. و فى البدن، يغسل رطبا، و قيل:

يمسح يابسا، و لم يثبت.

و إذا أخلّ المصلّى بإزاله النجاسه عن ثوبه أو بدنه أعاد فى الوقت و خارجه. فإن لم يعلم ثمّ علم بعد الصلاه، لم تجب عليه الإعاده مطلقا، و قيل: يعيد فى الوقت (١)، و الأول أظهر. و لو رأى النجاسه و هو فى الصلاه فإن أمكنه إلقاء الثوب، و ستر العوره بغيره، وجب و أتمّ (٢) و إن تعذّر إلا بما يبطلها، و استأنف.

و المريبه للصبى (٣)، إذا لم يكن لها إلا ثوب واحد غسلته كل يوم مرّه.

يمسك الماء لم يفتقر إلى عصر، و إن لم ينفصل بدونه كالثوب افتقر التطهير إليه، و إن لم ينفصل بهما (١) كالعجين و المائعات لم تطهر بالقليل، و فى طهرها بالكثير مع امتزاجها به وجه ضعيف.

قوله: «و قيل: يعيد فى الوقت» .

هذا هو الأجود جمعا بين الأخبار. و جاهل حكم النجاسه عامد. و الناسى كالعامد فى غير الإثم.

قوله: «فإن أمكنه إلقاء الثوب و ستر العوره بغيره وجب و أتمّ» .

بناء على عدم الإعاده فى الوقت، و إلا استأنف مطلقا مع سعه الوقت بحيث يدرك منها ركعه فيه، و إلا استمرّ. هذا إذا علم سبق النجاسه على الصلاه، و لو احتمال وجودها حين الرؤيه نزعاها مع الإمكان كما ذكر.

قوله: «و المريبه للصبى. إلخ» .

لا فرق هنا بين الصبى و الصبيه لأن مورد الروايه (٢) المولود و هو شامل لهما.

ص: ١٢٧

١- ١) أى بنفسه و بالعصر.

٢- ٢) الفقيه ١: ٤١ ح ١٦١، التهذيب ١: ٢٥٠ ح ٧١٩، الوسائل ١٠٠٤: ٢ ب «٤» من أبواب النجاسات.

و إن جعلت تلك الغسله فى آخر النهار أمام صلاه الظهر، كان حسنا.

و إن كان مع المصلّى ثوبان، و أحدهما نجس لا يعلمه بعينه، صلى الصلاه الواحده، فى كل واحد منهما منفردا، على الأظهر (١). و فى الثياب الكثيره كذلك، إلا أن يضيق الوقت، فيصلّى عريانا (٢).

و يلحق به الولد المتعدد، و بالمريبه المربى. و احترز بالثوب الواحد عن التعدد، فإنه يجب الغسل حينئذ بحسب الإمكان، كما يجب غسل البدن. هذا إذا لم يحتج إلى لبسها دفعه، و إلا - فكالمتحد. و الرخصه مقصوره على نجاسته ببول الولد، قيل: أو بغائظه، لا بغيرهما من النجاسات، و إن كانت من الولد، اقتصارا بالرخصه على مورد النص.

قوله: «صلى الصلاه الواحده فى كل واحد منهما منفردا على الأظهر» .

خالف فى ذلك ابن إدريس فمنع من الصلاه فيهما و حتم الصلاه عاريا، لاشتراط الجزم فى النيه، و هو غير حاصل فى كل واحد على انفراده (١). و أوجب بأن الجزم حاصل بهما، لأن يقين البراءه لما توقّف على صلاتين ليحصل الستر الواجب، فكل منهما واجبه، و إن كان ذلك من باب المقدمه، و هو كاف حيث لا - يوجد أتمّ منه، فلو أمكن الستر بثوب طاهر غيرهما تعين. و لو تعددت الصلاه فيهما و جب مراعاة الترتيب، فيصلّى الظهر فى أحد الثوبين ثمّ ينزعه و يصلّى فى الآخر، ثمّ يصلّى العصر و لو فى الثانى، ثمّ يصلّيها فى الآخر. و لو تعددت الثياب النجسه و اشتبهت و جب تكرير الصلاه بحيث يزيد على عدد النجس بواحد لتيقن الصلاه فى ثوب طاهر.

قوله: «إلا أن يضيق الوقت فيصلّى عريانا» .

بل الأصح تعين الصلاه فى أحدها لإمكان كونه الطاهر، و غايته فقد وصف فى الساتر، و هو أولى من فوات الساتر نفسه. هذا إذا لم يتسع الوقت إلا لواحد، و إلا و جبت الصلاه فى الممكن

ص: ١٢٨

و يجب أن يلقي الثوب النجس. و يصلّي عريانا إذا لم يكن هناك غيره (١)، و إن لم يمكنه، صلّي فيه و أعاد، و قيل: لا يعيد، و هو الأشبه.

و الشمس إذا جفّت البول و غيره من النجاسات، عن الأرض و البوارى و الحصر، طهر موضعه (٢). و كذا كل ما لا يمكن نقله (٣) كالنباتات و الأبنية.

قوله: «و يجب أن يلقي الثوب النجس و يصلّي عريانا إذا لم يكن هناك غيره» .

هذا هو المشهور. و الأصحّ التخيير بين الصلاة فيه و عاريا. و الصلاة فيه أفضل لروايه على بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السلام (١).

قوله: «و الشمس إذا جفّت البول و غيره من النجاسات، عن الأرض و البوارى و الحصر، طهر موضعه» .

المراد بغير البول من النجاسات ما شابه البول فى عدم الجرمية كالماء النجس و الدم الذى قد أزيل جرمه، و إلا لم تطهر بتجفيفه مع بقاء جرمه. و يشترط كون التجفيف بإشراق الشمس على النجاسة، فلا يكفى جفافها بالحراره أو بالهواء المشارك لها. نعم لو شارك الإشراق لم يضر، لعدم الانفكاك عنه. و متى أشرقت الشمس على النجس مع رطوبه المحل طهر الظاهر و الباطن، إذا جف الجميع بها، مع اتصال النجاسة و اتحاد الإسلام، كالأرض التى دخلت فيها النجاسة، دون وجهى الحائط إذا كانت النجاسة فيهما غير خارقه له، و أشرقت على أحدهما خاصة، و دون الأرض و الحائط إذا أشرقت على أحدهما، و إن كانا متّصلين.

قوله: «و كذا كل ما لا يمكن نقله» .

المراد عدم الإمكان عادة لا مطلق الإمكان، و هو ضابط الطهاره و عدمها، سواء قطعت النباتات أم لا.

ص: ١٢٩

١ - ١) قرب الاسناد: ٨٩، التهذيب ٢: ٢٢٤ ح ٨٨٤، الاستبصار ١: ١٦٩ ح ٥٨٥، الفقيه ١: ١٦٠ ح ٧٥٦، الوسائل ١٠٦٧: ٢ ب «٤٥» من أبواب النجاسات ح ٥.

و تطهر النار ما أحالته (١)، و الأرض (١) باطن الخف، و أسفل القدم، و النعل (٢).

و ماء الغيث لا ينجس في حال وقوعه، و لا في حال جريانه، من ميزاب و شبهه، إلا أن تغيّره النجاسه (٣).

و الماء الذى تغسل به النجاسه نجس، سواء كان من الغسله الأولى أو الثانيه (٤)، و سواء كان متلوثا بالنجاسه أو لم يكن، و سواء بقى على المغسول قوله: «و تطهر النار ما أحالته» .

رمادا أو دخانا، لا فحما و آجرا و خزفا.

قوله: «و التراب باطن الخف و أسفل القدم و النعل» .

المراد بالباطن و الأسفل ما تسترهما الأرض حال الاعتماد، فلا يطهر حافّتهما به. و فى حكم التراب الحجر و الرمل و غيرهما من أصناف الأرض، و لو عبّر بها كان أولى. و لا يشترط المشى بل المعتبر زوال النجاسه عنهما و لو بالمسح. و يشترط طهاره الأرض و جفافها. و القباق من أصناف النعل. و خشبه الأقطع ملحقه بالرجل أو النعل، و لا يلحق به أسفل العصا و رأس الرمح و ما شاكل ذلك.

قوله: «و ماء الغيث لا ينجس في حال وقوعه، و لا حال جريانه، من ميزاب و شبهه، إلا أن تغيّره النجاسه» .

أشار بذلك الى الردّ على الشيخ (رحمه الله) حيث شرط فى عدم تنجّسه بالنجاسه جريانه من ميزاب (٢). و كما لا ينجس ماء الغيث بغيره مع عدم تغيّره كذا يطهره كالكثير، لكن يشترط فى تطهيره الماء النجس صدق اسمه فلا يعتد بنحو القطرات اليسيره، و فى تطهيره للأرض النجسه و نحوها استيعابه للمحل، كما يشترط ذلك فى الكثير.

قوله: «و الماء الذى تغسل به النجاسه نجس سواء كان من الغسله الأولى أو الثانيه» ردّ بذلك على خلاف الشيخ (رحمه الله) حيث حكم بطهاره ماء الغسله

ص: ١٣٠

١- ١) فى بعض النسخ الحجرية و التراب بدل «و الأرض» و عليه يبتنى الشرح.

٢- ٢) المبسوط ١: ٦.

عين النجاسه أو نقي. وكذا القول في الإناء، على الأظهر (١). وقيل: في الذنوب، إذا ألقى على نجاسه (٢) على الأرض تطهر الأرض مع بقاءه على طهارته.

القول في الآنيه

القول في الآنيه و لا- يجوز الأكل و الشرب في آنيه من ذهب أو فضه، و لا استعمالها الثانيه (١) فيما يفتقر الى الغسل مرّتين بناء على أن ماء كل غسله كمغسولها بعدها.

و بقوله «سواء كان ملوثا بالنجاسه أو لم يكن» على المرتضى حيث حكم بطهاره جميع ماء الغساله مع عدم تغييرها بالنجاسه (٢). و في المسأله أقوال أخر.

و حكم المصنف بنجاسه الماء المذكور لا يعلم منه حكم ما أصابه، من أنه هل يغسل كما يغسل المحلّ الأول قبل هذه الغسله أو قبل الغسل بأسره. و الذي اختاره جماعه من المتأخرين الأول، و عليه العمل.

قوله: «و كذا القول في الإناء على الأظهر».

الخلاف راجع إلى أصل المسأله لا إلى الإناء، إذ لا خصوصيه له في الخلاف قطعا.

قوله: «و قيل في الذنوب إذا ألقى على نجاسه. إلخ».

الذنوب- بفتح الذال المعجمه- الدلو المملأى. و مستند القول قصه الأعرابي الذي بال في المسجد بحضره النبي صلى الله عليه و آله و سلّم فأمر بإلقائه (٣). و المشهور عدم الطهاره به إلا- أن يكون كزاً، و حملت الروايه على ذلك، و على إزاله الرائحه، و على إعداده للإزاله بالشمس.

ص: ١٣١

١-١) الخلاف ١:١٧٩ مسألة ١٣٥.

٢-٢) الناصريات «الجوامع الفقيهيه»: ٢١٥.

٣-٣) صحيح البخارى ١:٦٥، صحيح مسلم ١:٢٣٦ ح ٩٩، سنن أبى داود ١:١٠٣ ح ٣٨٠.

فى غير ذلك. و يكره المفصّض، و قيل: يجب اجتناب موضع الفضه (١).

و فى جواز اتخاذها لغير الاستعمال تردّد، و الأظهر المنع (٢). و لا- يحرم استعمال غير الذهب و الفضه، من أنواع المعادن (٣) و الجواهر، و لو تضاعفت أثمانها. و أوانى المشركين طاهره، حتى يعلم نجاستها (٤).

قوله: «و قيل: يجب اجتناب موضع الفضّه» .

نسبه إلى القول لعدم حكمه به، و قد صرح فى المعتمد باستحبابه (١). و الأصح الوجوب. و المراد بالاجتناب عزل الفم عن موضع الفضه فى الأكل و الشرب، لقوله عليه السلام «و اعزل فاك عن موضع الفضه» (٢)، و الأمر للوجوب.

قوله: «و فى جواز اتخاذها لغير الاستعمال تردّد و الأظهر المنع» .

هذا هو المشهور. و لا فرق فى ذلك بين اتخاذها للقنيه، أو لتزيين المجالس، أو لغيرهما.

قوله: «و لا يحرم استعمال غير الذهب و الفضه من باقى المعادن» .

كالفيروزج و الياقوت و الزبرجد، للأصل، و خفاء نفاسه ذلك على أكثر الناس، فلا يلزم منه ما يلزم من النقدين من الخيلاء و كسر قلوب الفقراء.

قوله: «و أوانى المشركين طاهره حتى يعلم نجاستها» .

و كذا سائر ما بأيديهم مما لا يشترط فيه و لا فى أصله التذكيه، لقول الصادق عليه السلام: «كل شىء طاهر حتى تعلم أنه قدر» (٣). و ليس العلم مقصورا على الإدراك بالحواس، بل ما حصل به العلم من طرقه الموجهه له، كالخبر المحفوف بالقرائن و غيره.

ص: ١٣٢

١-١) المعتمد ٤٥٥:١.

٢-٢) التهذيب ٩١:٩ ح ٣٩٢ و فيه: «فمك»، الوسائل ١٠٨٦:٢ ب «٦٦» من أبواب النجاسات ح ٥.

٣-٣) التهذيب ٢٨٥:١ ذيل ح ٨٣٢، الوسائل ١٠٥٤:٢ ب «٣٧» من أبواب النجاسات ح ٤. «و فيه: كل شىء نظيف».

و لا يجوز استعمال شيء من الجلود، إلا ما كان طاهرا في حال الحياه ذكيا(١). و يستحب اجتناب ما لا يؤكل لحمه، حتى يدبغ بعد ذكاته(٢).

و يستعمل من أواني الخمر، ما كان مقيرا أو مدهونا بعد غسله.

و يكره ما كان خشبا أو قرعا أو خزفا غير مدهون.

و يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثا أولاهن بالتراب، على الأصح(٣)، قوله: «و لا يجوز استعمال شيء من الجلود إلا ما كان طاهرا في حال الحياه ذكيا» .

هذا إذا قبل الذكاه بأن كان له نفس، فلو لم يكن له نفس فهو طاهر، و لا ينجس بالموت، فيجوز استعمال جلده كالسمك.

قوله: «و يستحب اجتناب ما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ بعد ذكاته» .

خروجا من خلاف القائل بتوقف استعماله على الدبغ.

قوله: «و يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثا أولاهن بالتراب على الأصح» .

ولوغ الكلب-لغته-شربه مما في الإناء بطرف لسانه(١). و يلحق به لطحه بطريق أولى، دون مباشرته بسائر أعضائه و وقوع لعبه في الإناء، بل هي كسائر النجاسات على المشهور. و يشترط طهاره التراب، لا مزجه بالماء بل لو خرج به عن مسمى التراب لم يكف. و لو فقد التراب، قيل: أجزأ مشابهه كالأشنان، و الأولى بقاؤه على النجاسه كما لو عدم الماء. و لو خيف فساد المحل باستعمال التراب فكالمفقود. و لو تكرر الولوج قبل التطهير تداخل، و في الأثناء يستأنف. و يكفي في تطهير الإناء في القليل أن يصب فيه الماء، ثم يحرك حتى يستوعب ما نجس منه، ثم يفرغ حتى يستوفي العدد. و لو غسله في الكثير، كفت المرأه بالماء بعد التعفير. و نبه بالأصح على

ص: ١٣٣

و من الخمر و الجرذ. ثلاثا(١) بالماء و السبع أفضل، و من غير ذلك مرّه واحده، و الثلاث أحوط.

خلاف المفيد حيث جعل التعفير وسطا (١)، و على ابن الجنيد حيث أوجب غسله سبعا (٢): و على ابن إدريس حيث أوجب مزج التراب بالماء (٣).

قوله: «و من الخمر و الجرذ ثلاثا» .

الجرذ-بضم الجيم و فتح الراء-كبير الفأر. و لا فرق هنا بين أنواع الفأر.

و الأحوط الغسل منها سبعا. و موضع الخلاف نجاستها المستنده إلى الموت، أما غيره فكباقي النجاسات. و يجب أيضا الغسل من ولوغ الخنزير سبعا.

ص: ١٣٤

١-١) المقنعه: ٦٥.

٢-٢) حكاة عنه العلامة في المختلف ١:٦٣ و المنتهى ١:١٨٨.

٣-٣) السرائر ١:٩١.

كتاب الصلاة

ص: ١٣٥

كتاب الصّلاه و العلم بها يستدعى بيان أربعه أركان

الركن الأول

فى المقدمات و هى سبع]

الركن الأول فى المقدمات و هى سبع

المقدمه الأولى فى أعداد الصلاه

المقدمه الأولى فى أعداد الصلاه و المفروض منها تسع:

صلاه اليوم و الليله، و الجمع، و العيدين، و الكسوف، و الزلزله، و الآيات (١)، و الطواف، و الأموات، و ما يلتزمه الإنسان بنذر و شبهه و ما عدا ذلك مسنون.

و صلاه اليوم و الليله خمس، و هى سبع عشره ركعه فى الحضر، الصبح ركعتان، و المغرب ثلاثا، و كل واحده من البواقي أربع.

قوله: «و الكسوف و الزلزله و الآيات» فى جعل الكسوف و الزلزله قسيمين للآيات إشكال، لأن الآيات تشملهما فيكونان قسيمين لا قسيمين، فان قسم الشىء داخل فيه و قسيمه خارج عنه مندرج معه تحت شىء آخر. فالأصوب جعل الأقسام سبعة كما صنع الشهيد (رحمه الله) (١).

ص: ١٣٦

و يسقط من كل ربايعه فى السفر ركعتان(١).

و نوافلها فى الحضر أربع و ثلاثون ركعه على الأشهر(٢)، أمام الظهر ثمان، و قبل العصر مثلها، و بعد المغرب أربع، و عقب العشاء ركعتان من جلوس تعدّان بركعه(٣)، و إحدى عشره صلاه الليل، مع ركعتى الشفع و فى إدخال صلاه الأموات فيها إشعار باختيار وقوع الصلاه عليها بطريق الحقيقه، و فيه بحث. و المراد بشبه النذر، العهد و اليمين و التحمل عن الغير و لو باستتجار. و أما الاحتياط و القضاء فالأولى كونهما من أقسامه، مع احتمال دخولهما فى اليوميه، و دخول القضاء لا غير.

قوله: «و يسقط من كل ربايعه فى السفر ركعتان» .

و كذا فى الخوف.

قوله: «أربع و ثلاثون ركعه على الأشهر» .

أى فى الروايات (١). و روى فى غير المشهور أنها ثلاث و ثلاثون بإسقاط الوتيره، و تسع و عشرون بإسقاط الوتيره، و ست من نافله العصر، و ركعتين من نافله المغرب، و زياده ركعتين للظهر بعدها، و ركعتين للعشاء قبلها. و روى سبع و عشرون بإسقاط ركعتى العشاء الكائنه قبلها. و اختلاف الأخبار منزل على الاختلاف فى المؤكّد، لا فى أصل الاستحباب.

قوله: «و عقب العشاء ركعتان من جلوس تعدّان بركعه» .

من قيام، و يجوز فعلهما من قيام لخبر سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام (٢)، و يصليان ركعتين أيضا، و عدّهما حينئذ بركعه باعتبار كون ثوابهما ثواب ركعه من قيام فى غيرهما، أو لأنّهما بدل من ركعتين من جلوس إذ هو الأصل فيهما، و الركعتان من جلوس معدودتان بواحد من قيام. و محلّهما بعد التعقيب، و بعد كل

ص: ١٣٧

١- ١) راجع الوسائل ٣:٣١ ب «١٣، ١٤» من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

٢- ٢) التهذيب ٢: ٥ ح ٨، الوسائل ٢: ٣٦ الباب المتقدم ح ١٦.

و الوتر، و ركعتان للفجر.

و تسقط فى السفر نوافل الظهر و العصر، و الوتره على الأظهر(١)، و النوافل كلها ركعتان بتشهد و تسليم بعدهما، إلا الوتر و صلاه الأعرابى(٢).

و سنذكر تفصيل باقى الصلوات فى مواضعها إن شاء الله تعالى.

المقدمه الثانيه

اشاره

فى المواقيت و النظر فى مقاديرها، و أحكامها]

المقدمه الثانيه فى المواقيت و النظر فى مقاديرها، و أحكامها

أما الأول: مقاديرها

أما الأول: فما بين زوال الشمس إلى غروبها وقت للظهر و العصر.

و يختص الظهر من أوله بمقدار أدائها(٣)، و كذلك العصر من آخره، صلاه يريد فعلها بعد العشاء. و فى تقديمهما على نافله شهر رمضان، أو تأخيرهما عنها وجهان.

قوله: «و الوتره على الأظهر» .

هذا هو المشهور بل ادعى عليه ابن إدريس الإجماع (١). و فى حكم السفر الخوف.

قوله: «إلا الوتر و صلاه الأعرابى» .

صلاه الأعرابى عشر ركعات كالصبح و الظهرين كيفيه و ترتيبا. و وقتها يوم الجمعة عند ارتفاع النهار. و لم يثبت لها طريق فى أخبارنا، إلا أن أحاديث السنن يتسامح فيها.

قوله: «و يختص الظهر من أوله بمقدار أدائها» .

المعتبر فى أدائها بحاله المصلى فى ذلك الوقت باعتبار كونه قويا و ضعيفا، بطيئا و سريعا، حاضرا و مسافرا، الى غير ذلك من الأحوال، ككونه عند دخول الوقت محدثا عاريا أو متطهرا مستترا، فالمعتبر من الوقت المختص بالفريضة الأولى مضمي مقدار أدائها للمصلى المعين مع أداء شرائطها المفقوده، حتى لو فرض كونه فى حال

و ما بينهما من الوقت مشترك (١) و كذا إذا غربت الشمس دخل الوقت المغرب، و يختص من أوله بمقدار ثلاث ركعات، ثم يشاركها العشاء حتى ينتصف الليل.

و يختص العشاء الآخره من آخر الوقت بمقدار أربع (٢) ركعات. و ما بين طلوع الفجر الثانى-المستطير فى الأفق (٣)-إلى طلوع الشمس، وقت للصبح.

شدّه الخوف و قد دخل عليه الوقت جامعا للشرائط، فوقت الاختصاص بالنسبه إليه مقدار صلاه ركعتين عوض كل ركعه تسبيحات أربع، مع ما يضاف إليها. و وقت تلافى ما يجب تلافيه من الأجزاء المنسيه من وقت الاختصاص. و فى كون وقت الاحتياط و سجود السهو من وقت الاختصاص نظر.

قوله: «و ما بينهما من الوقت مشترك» .

معنى الاشتراك إمكان وقوع كل واحده منهما فى الوقت المشترك على وجه، و إن كانت الاولى قبل الثانية مع العلم. و تظهر فائده الاشتراك مع الظن و النسيان كما سيأتى (١).

قوله: «بمقدار أربع» .

على تقدير كونه حاضرا، و لو كان مسافرا فمقدار اثنتين كما مر. و لو قال «بمقدار أدائها» كما صنع فى غيرها كان أولى.

قوله: «المستطير فى الأفق» .

أى المنتشر الذى لا يزال فى زياده. و المراد بالأفق هنا دائره عظيمه موهومه تفصل بين الظاهر و الخفى من الفلك، و قطباها سمت الرأس و الرجل. و انتشار الفجر فيه مجاز و تسميه لما قاربه باسمه، إذ الانتشار فوقه لا فيه.

ص: ١٣٩

١-١) فى ص ١٥٠.

و يعلم الزوال بزياده الظل بعد نقصانه (١)، أو بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن لمن يستقبل القبلة (٢)، و الغروب باستتار القرص، و قيل:

بذهاب الحمره من المشرق (٣)، و هو الأشهر.

قوله: «و يعلم الزوال بزياده الظل بعد نقصانه» .

بناء على ما هو الواقع فى بلاد المصنف، بدليل قوله بعد: «أو بميل الشمس الى الحاجب الأيمن» أو مبنى على الغالب فى الربع المسكون. و لو أريد تعميم الفائدة زيد «أو حدوثه بعد عدمه» كما صنع غيره. و يجمع العلامتين ظهور الظل فى جانب المشرق عند إخراج خط نصف النهار. و اعلم أن حدوث الظل بعد عدمه يتفق فى بلد يساوى عرضه الميل الأعظم أو ينقص عنه، لا فى أطول أيام السنه فى مكه و صنعاء كما قيل، فتأمل.

قوله: «أو بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن لمن يستقبل القبلة» .

أى قبله أهل العراق سواء فى ذلك الركن العراقى و غيره. لكن لا- يعلم الزوال بهذه العلامه إلا بعد مضيّ زمان طويل من أول الوقت، فإنّ قبله العراق تميل عن خط الجنوب نحو المغرب كما سيأتى (١). و أضبط من ذلك أن يستقبل نقطه الجنوب بإخراج خط نصف النهار، فيكون ميل الشمس حينئذ إلى الحاجب الأيمن علامه الزوال.

قوله: «و قيل بذهاب الحمره المشرقيه» .

يتحقق ذهابها بتجاوزها جانب المشرق، و حدّه قمه الرأس، و هو دائره نصف النهار. و هذا هو علامه سقوط القرص فى الأفق الحقيقى، كما أن طلوعها فيه يكون قبل بروزها الى العين ييسير. و قد تبه على ذلك فى الأخبار. قال الباقر عليه السلام:

«إذا غابت الحمره من هذا الجانب فقد غابت الشمس من شرق الأرض و غربها» (٢).

ص: ١٤٠

١- ١) فى ص ١٥٣-١٥٤.

٢- ٢) الكافي ٣: ٢٧٨ ح ٢، التهذيب ٢: ٢٩ ح ٨٤، الاستبصار ١: ٢٦٥ ح ٩٥٦، الوسائل ٣: ١٢٦ ح ١٦، من أبواب المواقيت ح ١٩.

و قال آخرون: ما بين الزوال حتى يصير ظلّ كل شيء مثله، وقت للظهر. و للعصر من حين يمكن الفراغ من الظهر حتى يصير الظل مثليه (١). و المماثلة بين الفيء الزائد و الظل الأول، و قيل: بل مثل الشخص (١).

و قيل: أربعة أقدام للظهر و ثمان للعصر (٢).

و مثله عن الصادق عليه السلام (٢).

قوله: «و المماثلة بين الفيء الزائد و الظل الأول، و قيل: بل مثل الشخص» .

المراد بالفيء ما يحدث من ظل الشخص بعد الزوال، و بالظل ما حدث منه قبله. و المراد بالظل الأول، الباقي منه عند الزوال، فإن البلد متى زاد عرضها عن ميل الشمس، أو كانت الشمس في البروج الجنوبيه، يبقى للشخص عند الزوال ظلّ شمالي، فإذا زالت الشمس أخذ في الزيادة. و اعتبار المماثلة بين الفيء الزائد و الباقي من الظل -مع مخالفته للمنصوص- مستبعد جدا، فإن ذلك يوجب اختلاف الوقت على وجه لا يكاد ينضب إلا نادرا، لاختلافه بالزيادة و النقصان كل يوم، و قد يتفق عدمه أصلا فلا تتحقق المماثلة، فما حكاها المصنف قولاً هو الأجود. و المراد بمماثلة الفيء للشخص، زياده على الظلّ الأول الذي زالت عليه الشمس. و كذا القول في المثليين و الأقدام.

قوله: «و قيل: أربعة أقدام للظهر و ثمان للعصر» .

المراد بالقدم هنا سبع الشخص، و المراد أن الزيادة متى صارت بقدر أربعة أسباع الشخص خرج وقت الاختيار للظهر، و متى صار بقدر الشخص و سبعة خرج وقت العصر.

ص: ١٤١

١- ١) في بعض النسخ «ظل كل شيء مثليه».

٢- ٢) التهذيب ٢: ٢٥٩ ح ١٠٣٣، الاستبصار ١: ٢٦٥ ح ٩٦٠، الوسائل ٣: ١٢٨ ب «١٦» من أبواب المواقيت ح ١٠.

هذا للمختار، و ما زاد على ذلك حتى تغرب الشمس وقت لذوى الأعذار(١).

و كذا من غروب الشمس إلى ذهاب الحمرة للمغرب، و العشاء من ذهاب الحمرة إلى ثلث الليل للمختار، و ما زاد عليه حتى ينتصف الليل للمضطر، و قيل: إلى طلوع الفجر.

و ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الحمرة للمختار فى الصبح، و ما زاد على ذلك حتى تطلع الشمس للمعدور. و عندى أن ذلك كله للفضيله(٢).

و وقت النوافل اليوميه للظهر من حين الزوال إلى أن يبلغ زياده الفىء قدمين.

و للعصر أربعة أقدام، و قيل: ما دام وقت الاختيار باقيا(٣)، و قيل:

قوله: «هذا للمختار و ما زاد على ذلك حتى تغرب الشمس وقت لذوى الأعذار» .

كالمريض و المسافر و ذى الحاجه التى يضرّ فوتها. و مقتضى هذا القول أن الصلاه بعد الوقت المذكور للمختار تصير قضاء، و هو ضعيف.

قوله: «و عندى أن ذلك كله للفضيله» .

أشار بذلك إلى جميع ما تقدّم من قوله: «و قال آخرون» إلى آخره. و هذا هو المشهور.

و اعلم أنّ حاصل التفصيل بالفضيله و غيرها أن الظهر لا تؤخّر عن المثل اختيارا، و العصر لا تؤخّر عن المثليين، و لا يضرّ جمعهما قبل فوات المثل إجماعا. نعم الأفضل تأخير العصر إلى مضى المثل. و أما المغرب فلا تؤخّر عن ذهاب الشفق، كما لا تقدم العشاء عليه، فلا يجمع بينهما فى وقت واحد كما أمكن ذلك فى الظهرين.

فتأمل.

قوله: «و قيل: ما دام وقت الاختيار باقيا» .

المراد بوقت الاختيار ما مر من المثل للظهر أو الأربعة أقدام، و المثليين للعصر

يمتد وقتها بامتداد وقت الفريضة، والأول أشهر. فإن خرج الوقت و قد تلبس من النافله و لو بركعه، زاحم بها الفريضة مخففه (١). و إن لم يكن صلّى شيئاً، بدأ بالفريضة. و لا يجوز تقديمها على الزوال إلا يوم الجمعة. و يزداد في نافلتها أربع ركعات (٢)، اثنتان منها للزوال.

و نافله المغرب بعدها، إلى ذهاب الحمرة المغربيه بمقدار أداء أو الثمان. و ظاهر الأصحاب أن هذا الوقت بأجمعه للنافله، فيبقى أداء فيه، و لا تزاحم الفريضة شيئاً منه. و يحتمل استثناء قدر الفريضة من آخره إيثارا لفضيله الواجب، و خروجاً من خلاف المانع من تأخيرها عنه اختياراً، و لأن الخطب في النافله أسهل.

قوله: «فإن خرج الوقت و قد تلبس من النافله و لو بركعه زاحم بها الفريضة مخففه» .

تتحقق الركعه بإكمال سجودها و إن لم يرفع رأسه منه. و المراد بتخفيفها الاقتصار على أقل ما يجزى فيها كقراءه الحمد وحدها، و تسبيحه واحده للركوع و السجود. و لو تأدّى التخفيف بالصلاه جالساً ففي إيثاره على القيام نظر من إطلاق الأمر بالتخفيف، و عدم النظر إلى كمال الفضيله و زياده الأفعال فضلاً عن الهيئه، و من الحمل على المعهود، و كون الجلوس اختياراً على خلاف الأصل.

قوله: «و لا يجوز تقديمها على الزوال إلا يوم الجمعة و يزداد في نافلتها أربع ركعات» .

فتصير نافله الجمعة عشرين و الأفضل تفريقها سداس: ستّ عند انبساط الشمس، و هو انتشارها على وجه الأرض و كمال ظهورها، و ست عند ارتفاعها، و ست عند قيامها قبل الزوال، و ركعتان بعده. و دونه تأخير الست الأولى و جعلها بين الفريضتين. و يجوز تقديمها بأسرها على الزوال و تأخيرها عنه مقدمه على الفريضتين أو مؤخره عنهما أو متوسّطه أو بالتفريق. و ينوى في الجميع نوافل يوم الجمعة. و لا يختص زياده الأربع بما إذا صلّيت الجمعة - بناء على أن الساقط حينئذ ركعتان فيستحب

الفريضة، فإن بلغ ذلك و لم يكن صلى النافلة أجمع، بدأ بالفريضة (١).

و ركعتان من جلوس بعد العشاء. و يمتد وقتها بامتداد وقت الفريضة. و ينبغي أن يجعلهما خاتمه نوافله.

و صلاة الليل بعد انتصافه. و كلما قربت من الفجر كان أفضل. و لا يجوز تقديمها على الانتصاف، إلا لمسافر يصدّه جدّه، أو شابّ تمنعه رطوبه رأسه (٢). و قضاؤها أفضل.

و آخر وقتها طلوع الفجر الثاني. فإن طلع و لم يكن تلبّس منها بأربع (٣) بدأ بركعتي الفجر قبل الفريضة حتى تطلع الحمرة المشرقيه، الإتيان ببدلها و النافلة ضعف الفريضة- لإطلاق الأصحاب و الأخبار (١).

قوله: «و لم يكن صلى النافلة أجمع بدأ بالفريضة» .

هذا إذا كان الخروج قبل الشروع بأن لا يكون قد صلى منها شيئاً، أو صلى ركعتين و لم يشرع في الأخيرتين، أما لو خرج في أثناء ركعتين أتمهما- سواء في ذلك الأوليان و الأخيرتان- للنهي عن إبطال العمل (٢).

قوله: «و لا يجوز تقديمها على الانتصاف إلا لمسافر يصدّه جدّه أو شاب تمنعه رطوبه رأسه» .

و مثلها خائف البرد و الجنابه، و مريدها حيث يشقّ الغسل، و غيرهم من ذوى الأعذار. و المراد بنافله الليل هنا الإحدى عشر. و يقصد في نيته التعجيل، و لو نوى الأداء صح، و أول وقته بعد صلاة العشاء.

قوله: «و لم يكن تلبّس منها بأربع» .

يتحقق الأربع بإكمال السجده الأخيره من الرابعه.

ص: ١٤٤

١- (١) الوسائل ٥: ٢٢ ب «١١» من أبواب صلاة الجمعة و آدابها.

٢- (٢) سورة محمد: ٣٣.

فيشتغل بالفريضة. وإن كان قد تلبس بأربع، تَمَمَّها مخفَّفه (١) و لو طلع الفجر.

و وقت ركعتي الفجر، بعد طلوع الفجر الأول. و يجوز أن يصلِّيها قبل ذلك (٢)، و الأفضل إعادتهما بعده. و يمتد وقتها حتى تطلع الحمرة، ثمَّ تصير الفريضة أولى.

و يجوز أن يقضى الفرائض الخمس في كل وقت، ما لم يتضَيَّق وقت الفريضة الحاضر، و كذا يصلِّي بقيه الصلوات المفروضات. و يصلِّي النوافل ما لم يدخل وقت فريضة (٣)، و كذا قضاؤها.

و أما أحكامها

و أما أحكامها ففيه مسائل:

الأولى: إذا حصل أحد الأعذار المانعة من الصلاة

الأولى: إذا حصل أحد الأعذار المانعة من الصلاة، كالجنون و الحيض، و قد مضى من الوقت مقدار الطهارة و أداء الفريضة، و يجب عليه قضاؤها (٤). و يسقط القضاء إذا كان دون ذلك، على الأظهر. و لو زال قوله: «و إن كان تلبس بأربع تَمَمَّها مخفَّفه». بالحمد و حدها مقتصرًا على الأقل في الأذكار. و لا فرق في الإتمام بين أن يكون التأخير لضروره و غيرها، و من جملتها الشفع و الوتر كما مر.

قوله: «و يجوز أن يصلِّيها قبل ذلك». .

بعد صلاة الليل. و يسميان لذلك بالدساستين لدسهما في صلاة الليل.

قوله: «و يصلِّي النوافل ما لم يدخل وقت فريضة». .

بناء على عدم جواز النافله لمن عليه فريضة، و الأصح الجواز ما لم يضر بالفريضة. و يستثنى مما حكم به المصنف، النافله الراتبه قبل الفريضة كنافله الظهرين.

قوله: «و قد مضى مقدار الطهارة و أداء الفريضة، و يجب عليه قضاؤها». .

هذا مبني على الغالب من وجود باقي الشرائط غير الطهارة، كالستر و تحصيل

المانع، فإن أدرك الطهارة و ركعه من الفريضة، لزمه أدائها (١). و يكون مؤديا على الأظهر (٢). و لو أهمل قضى. و لو أدرك قبل الغروب، أو قبل انتصاف القبلة و غيرهما، و إلا فالشرط إدراك قدر الصلاة و شرائطها المفقوده بعد دخول الوقت، فلو لم يكن مستترا بما يصح معه الصلاة فلا بدّ من مضى قدر ما يستتر فيه مضافا إلى ما ذكر، كما أنه لو كان متطهرا لم يعتبر مضى مقدار الطهارة. و المعتبر فى أداء الفريضة فعل أخفّ صلاة يمكن الا-جتزاء بها فى تأديه الواجب فى ذلك الوقت، فلو كان فى مواضع التخيير بين القصر و الإتمام كفى فى الوجوب مضى مقدار الصلاة قصرا، فلو طوّل زياده على ذلك فعرض المانع من الإكمال وجب القضاء. و حكم وسط الوقت حكم أوله، و كان عليه أن يذكره لتصير الأقسام ثلاثه.

قوله: «فإن أدرك الطهارة و ركعه من الفريضة لزمه أدائها» .

الحكم هنا كما تقدم من أن المعتبر قدر ركعه بعد فعل الشرائط المفقوده، سواء فى ذلك الطهارة و غيرها. و يشترط فى استدامه الوجوب خلو ما يسع باقى الصلاة من المانع، فلو عرض الجنون مثلا. بعد مضى مقدار ركعه من آخر الوقت، بحيث لا- يمكن إكمالها قبله لم يجب القضاء، كما فى عروضة فى أول الوقت لاستحاله التكليف بعباده فى وقت يقصر عنها. و بهذا يحصل الفرق بين أول الوقت و آخره.

قوله: «و يكون مؤديا على الأظهر» .

لعموم قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الجميع» (١). و لا شك أن مدرك الجميع مؤدّ فكذا ما هو بحكمه. و قيل: يكون قاضيا للجميع، أما ما زاد عن الركعه الأولى فظاهر لوقوعه فى غير الوقت، و أما الركعه الأولى فلوقوعها فى آخر الوقت و هو وقت الركعه الأخيره، فقد وقعت فى غير وقتها أيضا، و قيل: بالتوزيع إعطاء لما وقع فى الوقت و بعده حكمه. و الخبر حجّه عليهما.

ص: ١٤٦

١- ١) لم نجد الحديث بهذا اللفظ و يوجد بمعناه، انظر الوسائل ٣: ١٥٨ ب (٣٠) من أبواب المواقيت.

الليل، إحدى الفريضة، لزمته تلك لا غير. وإن أدرك الطهارة و خمس ركعات قبل الغروب، لزمته الفريضة (١).

الثانية: الصبي المتطوع بوظيفه الوقت

الثانية: الصبي المتطوع بوظيفه الوقت، إذا بلغ بما لا يبطل الطهارة و الوقت باق، يستأنف (٢) على الأشبه. و إن بقي من الوقت دون الركعة، بنى على نافلته و لا يجدد نيه الفرض.

الثالثة: إذا كان له طريق إلى العلم بالوقت

الثالثة: إذا كان له طريق إلى العلم بالوقت، لم يجز له التعويل على الظن، فإن فقد العلم اجتهد (٣)، فإن غلب على ظنه دخول الوقت صلى، فإن انكشف له فساد الظن قبل دخول الوقت استأنف، و إن كان الوقت قوله: «و لو أدرك الطهارة و خمس ركعات قبل الغروب لزمه الفريضة» .

و مثله ما لو أدرك قدرها قبل الانتصاف، لا إذا أدرك قدر أربع، و إن كان يبقى للعشاء منها ركعة، لا اختصاص العشاء من آخره بقدرها.

قوله: «الصبي المتطوع بوظيفه الوقت - إلى قوله - يستأنف» .

بناء على أن عبادته تمرينيه لا شرعية فلا توصف بالصحة و الفساد، و لا فرق في ذلك بين الطهارة و الصلاة. فلا بد من إدراك قدر الطهارة و ركعة، و إلا بنى على نافلته استحباباً. و لا يرد خروجه عن أهليه التمرين بالبلوغ، فيشكل إكمالها لانتفاء التمرين و الشرعي، لأنه بالنسبة إلى هذا الوقت في حكم الصبي، و للنهي عن قطع العمل الذي أقله استحباب المضى عليه.

قوله: «فإن فقد العلم اجتهد» .

في تحصيل الوقت بالأمارات المفيدة له، و لو ظنّها كالأوراد لدى الصنعه و الدرس و غيرها. و لا فرق في ذلك بين الأعمى و الممنوع من العلم بحبس أو غيم أو غيرهما. و يجوز لمن تعذر عليه العلم، الرجوع إلى العدل العارف المخبر عن علم و إلى المؤذن العدل، و لا يجوز مع إمكان العلم على المشهور.

قد دخل و هو متلبس-و لو قبل التسليم-لم يعد على الأظهر(١).و لو صلى قبل الوقت عامدا أو جاهلا أو ناسيا كانت صلاته باطله.

الرابعه:الفرائض اليوميه مرتبه فى القضاء

الرابعه:الفرائض اليوميه مرتبه فى القضاء،فلو دخل فى فريضه فذكر أن عليه سابقه،عدل بتيته ما دام العدول ممكنا(٢)،و إلا استأنف المرتبه(٣).

الخامسه:تكره النوافل المبتدأه عند طلوع الشمس

الخامسه:تكره النوافل المبتدأه(٤) عند طلوع الشمس،و عند غروبها،قوله:«و لو قبل التسليم لم يعد على الأظهر» .

خالف فى ذلك جماعه من الأصحاب،حيث شرطوا فى صحه الصلاه مع الاجتهاد وقوع جميعهما فى الوقت (١).و المشهور ما اختاره المصنف.و يجب تقييده بالقول بوجوب التسليم،و إلا فلا بدّ من تقييده بدخول الوقت قبل كمال التشهد.

قوله:«عدل بتيته ما دام العدول ممكنا» .

يتحقق الإمكان بعدم الركوع لركعه زائده على عدد المعدول إليها،فلو كانت المتقدمه صباحا عدل إليها ما لم يركع فى الثالثه،أو مغربا ما لم يركع فى الرابعه،و لو كانتا متساويتين عددا فالعدول ممكن ما لم تتمّ الصلاه.و معنى العدول أن ينوى بقلبه أن هذه الصلاه بمجموعها-ما مضى منها و ما بقى-هى السابقه المعينه،مؤداه أو مقضيّه،إلى آخر ما يعتبر فى النيه.و احترز باليوميه عن غيرها من الصلوات الواجبه حاضره كانت أم فائته أم بالتفريق،كالعيد و الآيات و الجنازه،فإنها لا يترتب بعضها على بعض بالأصالة،و كذا لا ترتيب بينها و بين اليوميه على المشهور.

قوله:«و إلا استأنف المرتبه» .

أى السابقه بعد إكمال ما هو فيه إن لم يكن أكملها،و يغتفر الترتيب للنسيان، و فى تسميه السابقه مرتبه تجوز.

قوله:«و تكره النوافل المبتدأه» .

المراد بالمبتدأه ما يخترعه الإنسان من النوافل التى لا سبب لها متقدّما،و لا

ص:١٤٨

(١-١) السيد المرتضى فى جوابات المسائل الرسيه الاولى«رسائل الشريف المرتضى»٢:٣٥٠ و الفاضل الآبى فى كشف المرموز

و عند قيامها، و بعد صلاة الصبح، و بعد صلاة العصر (١). و لا بأس بما له سبب، كصلاة الزيارات، و الحاجة، و النوافل المرتبه.

السادسه: ما يفوت من النوافل ليلا، يستحب تعجيله

السادسه: ما يفوت من النوافل ليلا، يستحب تعجيله و لو فى النهار. و ما يفوت نهارا، يستحب تعجيله و لو ليلا، و لا ينتظر بها النهار.

السابعه: الأفضل فى كل صلاة أن يؤتى بها فى أول وقتها

السابعه: الأفضل فى كل صلاة أن يؤتى بها فى أول وقتها، إلا المغرب و العشاء لمن أفاض من عرفات، فإن تأخيرهما إلى المزدلفه أولى، و لو صار إلى ريع الليل (٢).

مقارنا لهذه الأوقات. و معنى كراهه العباده فى هذه المواضع و نظائرها كونها خلاف الأولى، فينقص ثوابها عن فعلها فى غير هذه الأوقات لا الكراهه المتعارفه.

و اعلم أن الكراهه عند الطلوع تمتد إلى أن ترتفع و تذهب الحمرة و يستولى شعاعها، و المراد بغروبها ميلها إلى الغروب و هو اصفرارها، و تمتد الكراهه إلى ذهاب الحمرة المشرقيه. و المراد بقيامها انتهاء ارتفاعها و وصولها إلى دائره نصف النهار المعلوم بانتهاء نقصان الظل، و هذه الثلاثه تعلق النهى فيها بالوقت (١).

قوله: «و بعد صلاة الصبح و بعد صلاة العصر» .

تمتد الكراهه بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، و بعد العصر إلى الغروب، فتتصل الكراهه من الفعل إلى الوقت.

قوله: «و لو صار إلى ريع الليل» .

بل يستحب التأخير و لو صار ثلث الليل، لصحيحه محمد بن مسلم «لا تصلّ المغرب حتى تأتي جمعا و إن ذهب ثلث الليل» (٢). و جمع -بفتح الجيم و إسكان الميم - و هو المشعر.

ص: ١٤٩

١- (١) الوسائل ١٧١: ٣ ب «٣٨» من أبواب المواقيت.

٢- (٢) التهذيب ١٨٨: ٥ ح ٦٢٥، الاستبصار ٢٥٤: ٢ ح ٨٩٥، الوسائل ٣٩: ١٠ ب «٥» من أبواب الوقوف بالمشعر ح ١.

و العشاء،الأفضل تأخيرها حتى يسقط الشفق(١) الأحمر.و المتنفل يؤخر الظهر و العصر حتى يأتى بنافلتهما(٢).و المستحاضه تؤخر الظهر و المغرب(٣).

الثامنه:لو ظنَّ أنه صَلَّى الظهر فاشتغل بالعصر

الثامنه:لو ظنَّ أنه صَلَّى الظهر فاشتغل بالعصر،فإن ذكر و هو فيها،عدل بئتيه(٤).و إن لم يذكر حتى فرغ،فإن كان قد صَلَّى فى أوّل وقت الظهر(٥)،أعاد بعد أن يصلى الظهر على الأشبه.و إن كان فى الوقت المشترك،أو دخل و هو فيها،أجزأته و أتى بالظهر. قوله:«حتى يسقط الشفق» .

و كذا يستحب تأخير العصر حتى يصير ظلّ كلّ شيء مثله.

قوله:«حتى يأتى بنافلتهما» .

و كذا يؤخر الصبح حتى يأتى بنافلتها إن لم يكن قدّمها على الفجر.

قوله:«و المستحاضه تؤخر الظهر و المغرب» .

إلى آخر وقت فضيلتهما،و تقدّم العصر و العشاء فى أوّل وقت فضيلتهما فيحصل الجمع بين الصلاتين فى وقت الفضيله بغسل واحد،و ذلك حيث يجب عليها الغسل لهما.

قوله:«فإن ذكر و هو فيها عدل بئتيه» .

لا فرق فى جواز العدول بين وقوع الثانيه فى الوقت المختص بالأولى أو فى المشترك،و من ثمّ أطلق هنا و فصل بعد ذلك.

قوله:«فإن كان صَلَّى فى أول وقت الظهر.إلخ» .

إنما قيّد بالظهر لأن العشاء لا يأتى فيها ذلك لدخول المشترك و هو فيها،نعم لو فرض سهوه عن بعض الأفعال التى لا يتلافى - بحيث يساوى ركعه فما زاد-أمكن وقوعها فى المختص و مساواتها للظهر.و لو فرض تطويله العصر عن المعتاد بالأذكار المندوبه و الطمأنينه الزائده عن الواجب أمكن صحّتهما،و إن وقعت فى أوّل الوقت.

و اعلم أنّ فرض وقوع العصر فى أول وقت الظهر مع ظنه أنه صَلَّى الظهر مستبعد، لأنّ ظن الصلاه يقتضى مضىّ زمان بعد الظهر.و يمكن فرض ذلك فيما لو كان مستند

المقدمه الثالثه فى القبله و النظر فى القبله، و المستقبل، و ما يجب له، و أحكام الخلل.

الأول:القبله

الأول:القبله.

و هى الكعبه لمن كان فى المسجد(١)، و المسجد لمن كان فى الحرم، تحصيل الوقت الظن لغيم و نحوه، فإنه يمكن فرض خلاف ما ظنه. و لو فرض أنه صَلَّى العصر ناسيا فى المختص بالظهر كان الفرض سهلا. و تبّه بالأشبهه على خلاف ابن بابويه القائل باشتراك الصلاتين فى الوقت بأجمعه(١)، و خلاف بعض الأصحاب حيث شرط فى الصحه وقوع مجموع الثانيه فى المشترك(٢).

قوله: «و هى الكعبه لمن كان فى المسجد. إلخ» .

هذا قول أكثر الأصحاب، و مستنده أخبار ضعيفه(٣)السند أو مرسله. و الذى اختاره المتأخرون أن القبله هى عين الكعبه لمن أمكنه مشاهدتها و لو بمشققه يمكن تحمّلها عاده، كمن فى بيوت مكه أو بالأبطح و ما قاربه مع عدم المانع. و مع البعد أو تعذر المشاهده أو مشققها بحيث لا تتحمّل، كمن كان مريض ٣ فى بيوت مكه أو محبوسا فالقبله هى جهه الكعبه. و المراد بالجهه القدر الذى يجوز على كل جزء منه كون الكعبه فيه، و يقطع بعدم خروجها عنه لأماره يجوز التعويل عليها شرعا. و احترز بالقيّد الأخير عن فاقد الامارات بحيث يكون فرضه الصلاه إلى أربع جهات، فإنه يجوز على كل جزء من الجهات الأربع كون الكعبه فيه و يقطع بعدم خروجها عنه لكن لا لأماره شرعيه، و كذا ضالّ الكعبه فى جهتين أو ما زاد. و هذه الجهه المذكوره تختلف

ص: ١٥١

١- ١) نقله عنه العلامة فى المختلف: ٦٦.

٢- ٢) نسبه فى السرائر ١: ٢٠٠ إلى السيد المرتضى و ربما يظهر ذلك من رسائله ٢: ٣٥٠. و نسبه فى كشف الرموز ١: ١٢٩ اليه و الى ابن الجنيد.

٣- ٣) الفقيه ١: ١٧٧ ح ٨٤١، التهذيب ٢: ٤٤ ح ١٣٩ و ١٤٠، علل الشرائع: ٤١٥ ب «١٥٦» ح ٢ و ٣١٨ ب «٣» ح ٢، الوسائل ٣: ٢٢٠ ب «٣» من أبواب القبله.

و الحرم لمن خرج عنه، على الأظهر. و جهه الكعبه هي القبلة لا البتية (١)، فلو زالت البتية صلى إلى جهتها، كما يصلى من هو أعلى موقفا منها. و إن صلى في جوفها، استقبل أى جدرانها شاء، على كراهيه فى الفريضة (٢). و لو صلى على سطحها أبرز بين يديه منها ما يصلى إليه، و قيل: يستلقى على ظهره (٣)، سعه و ضيقا بحسب البعد عن الكعبه و القرب إليها، فإن الجرم الصغير كلما ازداد الشخص بعدا عنه اتسعت جهه محاذاته. و من ثمَّ يشترك أهل الجهه الواحده كالشام و العراق فى سمت واحد. و لا بد فى تحقيق ذلك من ضرب من الاجتهاد، فإن العلامات المنصوبه لأهل الجهات كلها مستفاده من الهيئه إلا بعض علامات العراق، كما ذكره الأصحاب و غيرهم.

قوله: «و جهه الكعبه هي القبلة لا البنيه» المراد أن القبلة تمتد محاذيه للكعبه علوا و سفلا من عنان السماء الى تخوم الأرض، و لا عبره بالبتية، فلو صلى على مرتفع منها كجبل أبى قبيس أو فى سرداب استقبل هذا المقدار المساوى لجرم الكعبه. و كذا القول فيما لو زالت البتية و العياذ بالله.

قوله: «على كراهيه فى الفريضة» .

إنما كرهت الصلاه فى جوف الكعبه- مع أن المعتبر فى الصلاه إليها الصلاه إلى جزء من اجزائها و هو حاصل- للخروج من خلاف القائل بالمنع، استنادا إلى أن الصلاه فيها ليست إليها، و المأمور به الصلاه إليها، و قد عرفت أن المراد بالصلاه إليها الصلاه إلى جزء من اجزائها. و عللت الكراهيه أيضا بجواز الجماعه فيها، فربما أدى إلى كثره المستدبرين. و هى عله نادره.

قوله: «و قيل يستلقى على ظهره. إلخ» .

القائل بذلك الشيخ (رحمه الله) فى الخلاف، و فرضه الإيماء للركوع و السجود كالمريض المستلقى (١)، و هو ضعيف.

ص: ١٥٢

و يصلى موميا إلى البيت المعمور، والأول أصح، ولا يحتاج إلى أن ينصب بين يديه شيئا. وكذا لو صَلَّى إلى بابها و هو مفتوح. و لو استطل صفّ المأمومين (١) في المسجد، حتى خرج بعضهم عن سمت الكعبة بطلت صلاه ذلك البعض.

و أهل كل إقليم يتوجهون إلى سمت الركن الذي على جهتهم فأهل العراق إلى العراقى (٢)، و هو الذى فيه الحجر، و أهل الشام إلى الشامى، و المغرب إلى المغربى، و اليمن إلى اليمنى. و أهل العراق و من والاهم يجعلون الفجر على المنكب الأيسر (٣)، و المغرب على الأيمن.

قوله: «و لو استطل صفّ المأمومين» .

حتى خرج بعضهم عن سمت الكعبة بطلت صلاه ذلك البعض، لوجوب استقبال العين للقريب، بخلاف البعيد فإنّ الجبهه متّسعه كما مرّ.

قوله: «فأهل العراق إلى العراقى» .

هذا على سبيل التقريب، و إلا فأهل العراق إنما يستقبلون الباب و ما قاربه، و الشام يستقبلون ما بين الميزاب و الركن، و مع ذلك فالمعتبر عند المصنّف فى البعيد استقبال الحرم، و عند آخرين الجبهه، و هى أوسع من ذلك.

قوله: «و أهل العراق و من والاهم يجعلون الفجر على المنكب الأيسر» .

المراد بمن والاهم من كان فى جهتهم بحيث يقاربهم فى طول بلدهم، و هم أهل خراسان و من ناسبهم كما ذكره جماعه من الأصحاب (١)، و إن كان التحرير التام يقتضى احتياجهم إلى زياده انحراف يسير نحو المغرب. و ينبغى أن يراد بالفجر و المغرب ما يعمّ الاعتدالين ليتمكن موافقته لباقي العلامات بحمل العموم على بعض الأفراد الخاصه، فإن جعل مغرب الاعتدال أو مشرقه كذلك يوجب استقبال

ص: ١٥٣

و الجدى على محاذى خلف المنكب الأيمن (١)، و عين الشمس -عند زوالها- على الحاجب الأيمن.

نقطه الجنوب و استدبار نقطه الشمال، و ذلك لا يطابق جعل الجدى طالعا خلف المنكب الأيمن، بل يوجب كونه بين الكتفين.

و تحرير المحل أن العلامات الثلاث لقبله العراق ليست على وتيره واحده، فإن الأولى إن أخذت عامه أمكن مطابقتها لنقطه الجنوب و ما مال عنها إلى المشرق و المغرب، لا اختلاف مطالع الفجر. و هذا غير مراد قطعا و إن حملت على الاعتداليين وافقت الثالثه، لأن الشمس عند الزوال تكون على دائره نصف النهار المتصله بنقطتى الجنوب و الشمال، فتكون حينئذ لمستقبل نقطه الجنوب بين العينين، فإذا زالت مالت إلى طرف الحاجب الأيمن. و أما جعل الجدى محاذى المنكب الأيمن فإنه يقتضى انحرافا بينا نحو المغرب، كما يقتضى جعله خلف المنكب الأيسر الانحراف نحو المشرق، و ذلك لأن الجدى حال طلوعه و هو غايه ارتفاعه يكون على دائره نصف النهار، كما أن كل كوكب يكون عليها عند غايه ارتفاعه، و هى متصله بنقطتى الجنوب و الشمال كما مر، فيكون جعل الجدى بين الكتفين باليقين موجبا لاستقبال نقطه الجنوب، و جعله على إحدى المنكبين موجبا للتشريق أو التغريب كما لا يخفى.

و التحقيق فى هذا المقام المستند إلى مقدمات أخر أن أطراف العراق الغربيه كالموصل و ما والاها قبلتهم نقطه الجنوب تقريبا، و علامتهم جعل المشرق و المغرب على اليمين و اليسار كما ذكر، و أوساط العراق كبغداد و المشهدين يميلون إلى الغرب قليلا، و علامتهم جعل الجدى طالعا خلف المنكب الأيمن، و أطرافه الشرقيه كالبصره و ما والاها يحتاج فيها إلى زياده انحراف نحو المغرب. فالعلامات المذكوره كلها صحيحه فى الجمله و يحتاج تحقيقها إلى ضرب من النظر.

قوله: «و الجدى على محاذى خلف المنكب الأيمن» .

الجدى مكبر، و ربما صغر ليتميز عن البرج، و هو نجم مضىء يدور مع الفرقدين حول قطب العالم الشمالى. و المراد بالقطب نقطه مخصوصه يقابلها مثلها من

و يستحب لهم التياسر إلى يسار المصلى منهم قليلا(١).

الثانى: فى المستقبل

الثانى: فى المستقبل.

و يجب الاستقبال فى الصلاه مع العلم بجهه القبلة، فإن جهلها عول على الأمارات المفيده للظن(٢). و إذا اجتهد فأخبره غيره بخلاف الجنوب، انخفاضها فى الأرض بمقدار ارتفاع الشماليه عنها، و أقرب الكواكب إليها نجم خفى لا يكاد يدركه إلا حديد البصر يدور حولها كل يوم و ليله دوره لطيفه لا يكاد يدرك، و يطلق على هذا النجم، القطب مجازا لمجاورته القطب الحقيقى، و هو علامه لقبلة العراقى إذا جعله المصلى خلف منكب الأيمن. و يخلفه الجدى فى علامه إذا كان فى غايه الارتفاع أو الانخفاض. و إنما اشترط ذلك لكونه فى تلك الحال على دائره نصف النهار و هى ماره بالقطبين و بنقطه الجنوب و الشمال، فإذا كان القطب مسامتا لعضو من المصلى كان الجدى مسامتا له لكونهما على دائره واحده، بخلاف ما لو كان منحرفا نحو المشرق و المغرب.

قوله: «و يستحب لهم التياسر إلى يسار المصلى منهم قليلا» .

بناء على أن توجههم الى الحرام، و أنصاف الحرم مختلفه عن يمين الكعبه و شمالها، فإنه - كما ورد فى الخبر (١) - ثمانيه أميال عن يسارها و أربعة عن يمينها، فأمروا بالتياسر ليتوسطوا الحرام، و الجهه محصله على التقديرين فإن التياسر منها إليها.

و مستند الحكم أخبار ضعيفه (٢)، و مبنى على قول لا عمل عليه، فالقول بالاستحباب ضعيف.

قوله: «مع العلم بجهه القبلة فإن جهلها عول على الأمارات المفيده للظن» .

ليس المراد بالأمارات هنا ما هو مذکور فى كتب الفقه لتحصيل الجهه كالجدى

ص: ١٥٥

١ - ١) الفقيه ١: ١٧٨ ح ٨٤٢، التهذيب ٢: ٤٤ ح ١٤٢، علل الشرائع: ٣١٨ ب «٣» ح ١، الوسائل ٣: ٢١ ب «٤» من أبواب القبلة ح ٣.

٢ - ٢) الوسائل ٣: ٢٢١ ب «٤» من أبواب القبلة.

اجتهاده، قيل: يعمل على اجتهاده. و يقوى عندي (١) أنه إذا كان ذلك المخبر أوثق في نفسه عول عليه.

و لو لم يكن له طريق إلى الاجتهاد فأخبره كافر، قيل: لا يعمل بخبره. و يقوى عندي (٢) أنه إن كان أفاده الظن، عمل به. و يعول على قبله البلد إذا لم يعلم أنها بنيت على الغلط (٣).

و نحوه، فإن تلك مفيدة للعلم بالجبهه إذا حررت على وجهها، بل المراد بالأمارات المفيدة للظن، الرياح الأربع و منازل القمر و نحوهما مما لا ينضبط غالباً، فإنهم جوزوا التعويل عليها عند تعذر غيرها من الأمارات المفيدة للعلم بالجبهه كالكواكب. أما الرياح فإنما تكون علامه عند تحققها، و لا تكاد تتفق لغير الماهر في معرفه طبائعها و مثار أفعالها إلا مع العلم بالجهات الأربع، و معه يستغنى عن الاستدلال بها. و أما القمر فإنه يكون ليله سبع من الشهر في قبله العراقى أو قريباً منها عند الغروب (١)، و ليله الرابع عشر منه نصف الليل، و ليله الحادى و العشرين عند الفجر إلا أن ذلك كله تقريبي لا يستمر على وجه واحد، لاختلاف حركات القمر، فلذلك اشترط التعويل عليها بفقد العلامات الثابته كالجدى.

قوله: «قيل يعمل على اجتهاده و يقوى عندي. إلخ» .

المراد بالمجتهد هنا العارف بأدله القبلة المذكوره فى كتب الفقه و غيرها. و وجه القوه رجحان خبر الغير فى نفسه فيكون المصير إليه أولى من الطرف المرجوح.

و يضعف بأن الرجوع الى الغير تقليد لا يجوز المصير إليه مع إمكان الاجتهاد. نعم لو كان المخبر عدلين عن علم اتجه تقديمهما على اجتهاده.

قوله: «فأخبره كافر قيل لا يعمل بخبره و يقوى عندي. إلخ» .

بل الأصح وجوب الصلاه الى أربع لفقد شرط التقليد، و وجوب التثبت عند خبر الفاسق فضلاً عن الكافر.

قوله: «و يعول على قبله البلد إذا لم يعلم أنها بنيت على الخطأ» .

قبله البلد تشمل المنصوبه فى المساجد و القبور و الطرق و غيرها. و لا فرق بين

ص: ١٥٦

١ - ١) فى «ن» و «م» و «ع»: عند المغرب.

و من ليس هنا متمكنا من الاجتهاد كالأعمى، يعول على غيره (١).

و من فقد العلم و الظن (٢)، فإن كان الوقت واسعا، صلى الصلاه البلد الكبير و الصغير. و اللام فيه للعهد الذهني و هي بلد المسلمين، فلو وجد محرابا في بلد لا- يعلم أهله لم يجز التعويل عليه. كما لا- يجوز التعويل على القبور المجهوله و المحاريب المنصوبه في الطرق النادر مرور المسلمين عليها، و نحو القبر و القبرين للمسلمين. و يتخير المصلى مع وجود قبله البلد بين تقليده و الاجتهاد، فإن اجتهد فأداه اجتهاده إلى خطأ قبله في التيامن و التياسر و جب المصير إليه لإمكان الغلط اليسير على الخلق الكثير كما وقع في كثير، و إن أداه إلى المخالفه في جهه كامله لم يجز المصير إليه. هذا كله في غير محراب صلى فيه معصوم كمسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم و مسجد الكوفه و مسجد البصره و إن كان ناصبه غير أمير المؤمنين عليه السلام لأن صلاته فيه كافيه، فلا اجتهاد في هذه المساجد و نظائرها لعدم جواز الخطأ على المعصوم.

قوله: «و من ليس متمكنا من الاجتهاد كالأعمى يعول على غيره» .

مقتضى الإطلاع عدم الفرق بين من كان عالما بالأمارات لكنه ممنوع منها لعارض كغيم و نحوه، أو جاهلا بها مع عدم قدره على التعلم كالعامى عند ضيق الوقت، أو لا- يقدر عليه أصلا كالأعمى، فيجوز التقليد للجميع مع تعذر الاجتهاد. و الحكم في الأعمى جيد في محله، و في غيره خلاف. و الذى ذهب إليه الأكثر و جوب صلاه الأول إلى أربع جهات. و المشهور في الجاهل غير القادر على التعلم جواز التقليد كما ذكر. و حيث ساغ التقليد و جب تقليد العدل العارف بأدله القبلة المخبر عن يقين أو اجتهاد، سواء كان المخبر رجلا أو امرأه، حرا أم عبدا، فإن ذلك من باب الاخبار لا الشهاده. و لو أمكن تحصيل القبلة بمحراب و نحوه قدم على التقليد. و كذا لو قدر على المخبر بكون الجدى منه على الموضع المعتبر قدم على التقليد فى أصل القبلة.

قوله: «و من فقد العلم و الظن. إلخ» .

يدخل فى ذلك الأعمى إذا لم يجد من يسوغ له تقليده. و المراد بالصلاه

الواحدة إلى أربع جهات، لكل جهه مره، و إن ضاق عن ذلك، صلى من الجهات ما يحتمله الوقت فإن ضاق إلا عن صلاه واحده، صلاها إلى أى جهه شاء.

و المسافر يجب عليه استقبال القبلة. و لا- يجوز له أن يصلى شيئاً من الفرائض على الراحله، إلا- عند الضروره (١) و يستقبل القبلة. فإن لم يتمكن استقبال القبلة بما أمكنه من صلاته، و ينحرف إلى القبلة كلما انحرفت الدابه. فإن لم يتمكن استقبال بتكبيره الإحرام، و لو لم يتمكن من ذلك، الواحده فريضه واحده، فلو اجتمع فرضان فى وقت كالظهيرين لم يجز الشروع فى الثانيه حتى يصلى الأولى إلى أربع، ليحصل يقين البراءه من الأولى عند الشروع فى الثانيه، كالصلاه فى الثوبين أحدهما نجس مشتبه، فتصير الصلاه إلى الأربع جهات بمنزله فعلها مره عند اتضاح القبلة. و يجب فى الأربع كونها على خطين مستقيمين وقع أحدهما على الآخر، بحيث يحدث عنهما زوايا قائمه لأنه المفهوم منها، مع احتمال الاجتزاء بما هو أوسع من ذلك. و يطرد الصلاه إلى أربع فى جميع الصلوات حتى الجنازه، و كذا تغسيل الميت دون احتضاره و دفنه، و كذا الذبح و التخلّى.

قوله: «على الراحله إلا عند الضروره» .

كما فى صلاه المطارده، أو المرض المانع من النزول، أو الخوف، و غيرها من الأعذار. و يجب تحرى الأقرب إلى القبلة فالأقرب عند تعذرهما، و مراعاة باقى الشرائط و الأركان بحسب الإمكان. و الانحراف بالدابه عن القبلة فى حقه بمنزله الانحراف عنها لغيره، فيبطل مع التعمد، أو مطلقاً مع الاستدبار- كما سيأتى تفصيله - لا إن كان لجماعها و إن طال الانحراف، مع تعذر استقباله و لو بالركوب مقلوباً.

و لو تعارض الركوب و المشى قدم أكثرهما استيفاء للشرائط و الأركان، فإن تساوى رجح المشى.

أجزأته الصلاة و إن لم يكن مستقبلاً. و كذا المضطر إلى الصلاة ماشياً (١) مع ضيق الوقت.

و لو كان الراكب بحيث يتمكن من الركوع و السجود فى فرائض الصلاة، هل يجوز له الفريضة على الراحلة اختياراً؟ قيل: نعم، و قيل:

لا، و هو الأشبه (٢).

الثالث: ما يستقبل له

الثالث: ما يستقبل له.

و يجب الاستقبال فى فرائض الصلاة مع الإمكان، و عند الذبح، و بالميت عند احتضاره و دفنه و الصلاة عليه.

و أما النوافل فالأفضل استقبال القبلة بها (٣). و يجوز أن يصلى على قوله: «و كذا المضطر إلى الصلاة ماشياً» .

و يجب عليه الاقتصار على ما يتأدى به الحاجة كما يجب ذلك فى الراكب، و التحرز عن ملاقاته النجاسة غير المعفو عنها لثوبه أو بدنه بحسب الإمكان.

قوله: «هل يجوز له الفريضة على الراحلة اختياراً قيل: نعم و قيل:

لا، و هو الأشبه» .

هذا هو الأ-جود، لصحيحه عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام «لا- يصلى على الدابة الفريضة إلا مريض» (٤). و لا- فرق بين المعقوله و المطلقه. و فى حكمها السفينه المتحركه مع التمكن من مكان مستقر فى غيرها. و لو اضطر إلى الصلاة فيها فكالدابة فى وجوب مراعاة الاستقبال، و استيفاء الأفعال بحسب الإمكان.

قوله: «و أما النوافل فالأفضل استقبال القبلة بها» .

ظاهره جواز فعلها الى غير القبلة اختياراً مطلقاً، و الأصح أنه مقصور على الماشى و الراكب لا غير. و لا فرق فيهما بين الحاضر و المسافر، و يوميان للركوع و السجود برأسهما، ثمّ بالعين مع عدم إمكان ما هو أتم منه.

ص: ١٥٩

الراحله،سفرا أو حضرا،و إلى غير القبلة على كراهيه،متأكده فى الحضر.

و يسقط فرض الاستقبال فى كل موضع لا يتمكن منه كصلاه المطارده،و عند ذبح الدابه الصائله و المترديه بحيث لا يمكن صرفها إلى القبلة.

الرابع:فى أحكام الخلل

الرابع:فى أحكام الخلل،و هى مسائل:

الأولى:الأعمى يرجع إلى غيره لقصوره عن الاجتهاد

الأولى:الأعمى يرجع إلى غيره لقصوره عن الاجتهاد،فإن عول على رأيه مع وجود المبصر لأماره وجدها صح،وإلا- فعليه الإعاده(١).

الثانيه:إذا صلى إلى جهه

الثانيه:إذا صلى إلى جهه اما لغلبيه الظن أو لضيق الوقت ثم تبين خطأه،فإن كان منحرفا يسيرا،فالصلاه ماضيه،وإلا أعاد فى الوقت، و قيل:إن بان أنه استدبرها أعاد(٢) و إن خرج الوقت.و الأول أظهر.

قوله:«فإن عول على رأيه لأماره وجدها و إلا فعليه الإعاده» .

لا- فرق فى وجوب إعادته بين كون الصلاه واقعه إلى القبلة و إلى غيرها لدخوله فيها دخولا منها عنه.و المراد بالأماره تعويله على ما ظنه محراب مسجد،أو على شىء نصبه له المبصر فتيين خلافه.

قوله:«فإن كان منحرفا يسيرا فالصلاه ماضيه و إلا أعاد فى الوقت و قيل:إن بان أنه استدبر أعاد» .

المراد بالاستدبار ما قابل جهه القبلة،بمعنى أن كل خط يمكن فرض أحد طرفيه جهه لها فالطرف الآخر استدبار،و لو فرض وقوع خط مستقيم على هذا الخط بحيث يحدث عنهما أربع زوايا قائمه فالخط الثانى خط اليمين و اليسار،فلو فرض خط آخر على الخط الأول بحيث يحدث عنهما زوايا منفرجه و حاده فما كان منه بين خط اليمين و اليسار و خط القبلة فهو الانحراف المغتفر،و ما كان منه بين خط الاستدبار و خط اليمين و اليسار فهو بحكم اليمين و اليسار لا الاستدبار.و إنما كان كذلك لأن

فأما إن تبين الخلل و هو فى الصلاة، فإنه يستأنف على كل حال (١)، إلا أن يكون منحرفا يسيرا، فإنه يستقيم و لا إعادته.

الثالثه: إذا اجتهد لصلاه، ثم دخل وقت أخرى

الثالثه: إذا اجتهد لصلاه، ثم دخل وقت أخرى، فإن تجدد عنده شك، استأنف (٢) الاجتهاد، و إلا بنى على الأول.

الخبر (١) الدال على إعادته المستدبر مطلقا عبر فيه بلفظ دبر القبلة، و هو لا يتحقق إلا بما ذكر. و ما اختاره المصنف من الإعادته فى الوقت خاصه مطلقا هو الأجود لضعف الروايه (٢) الداله على التفصيل.

قوله: «فأما إن تبين الخلل و هو فى الصلاة فإنه يستأنف على كل حال» .

لوجوب الإعادته فى الوقت أو مطلقا. و ينبغى أن يقيد ذلك بكون الاستئناف يوجب إدراك ركعه فصاعدا، و إلا استقام مستمرا لاستلزام القطع القضاء، و المفروض عدم وجوبه.

قوله: «إذا اجتهد لصلاه ثم دخل وقت أخرى فإن تجدد عنده شك استأنف» .

رد بذلك على الشيخ (رحمه الله) حيث أوجب تجديده مطلقا ما لم يعلم بقاء الامارات (٣). و القولان آتيان فى طلب المتيمم الماء عند حضور صلاه أخرى، و فى المجتهد إذا سئل عن مسأله اجتهد فيها.

و اعلم أن موضع الخلاف هنا تجديد الاجتهاد لصلاه أخرى سواء أ كان وقت الثانيه قد دخل وقت الاجتهاد للأولى كالظهيرين أم لا، فالعبارته عنه بقوله: «ثم دخل وقت أخرى» أخص من المدعى، فلو قال: «لا يتعدد الاجتهاد بتعدد

ص: ١٦١

١- (١) الكافى ٣: ٢٨٥ ح ٨، التهذيب ٢: ٤٨ ح ١٥٩، الاستبصار ١: ٢٩٨ ح ١١٠٠، الوسائل ٣: ٢٢٩ ب «١٠» من أبواب القبلة ح ٤.

٢- (٢) الروايه السابقه.

٣- (٣) المبسوط ١: ٨١.

المقدمه الرابعه فى لباس المصلى و فيه مسائل:

الاولى: لا يجوز الصلاه فى جلد الميته

الاولى: لا يجوز الصلاه فى جلد الميته، و لو كان مما يؤكل لحمه، سواء دبغ أو لم يدبغ. و ما لا يؤكل لحمه- و هو طاهر فى حياته مما يقع عليه الذكاه- إذا ذكى كان طاهرا، و لا- يستعمل فى الصلاه، و هل يفتقر استعماله فى غيرها الى الدباغ؟ (١) قيل: نعم، و قيل: لا، و هو الأظهر على كراهيه.

الثانيه: الصوف و الشعر و الوبر و الريش مما يؤكل لحمه طاهر

الثانيه: الصوف و الشعر و الوبر و الريش مما يؤكل لحمه طاهر، سواء جز من حى أو مذكى أو ميت، و يجوز الصلاه فيه. و لو قلع من الميت غسل منه موضع الاتصال. و كذا كل ما لا تحله الحياه من الميت إذا كان طاهرا فى حال الحياه. و ما كان نجسا فى حال حياته، فجميع ذلك منه نجس، على الأظهر، و لا تصح الصلاه فى شىء من ذلك، إذا كان مما لا يؤكل لحمه (٢)، و لو أخذ من مذكى، الصلاه- كما صنع غيره (١)- كان أشمل و الأمر سهل.

قوله: «و هل يفتقر استعماله الى الدباغ. إلخ» .

الأجود عدم الافتقار مطلقا و إن كرهت الصلاه فيه بدونه (٢).

قوله: «و لا تصح الصلاه فى شىء من ذلك إذا كان مما لا يؤكل لحمه» .

سياق البحث عن اللباس يقتضى كون المنع من ذلك مخصوصا بكونه لباسا فلو كان غيره كالشعرات الملقاه على الثوب لم يمنع الصلاه فيه، و ربما قيل بالمنع

ص: ١٦٢

١- ١) كما فى القواعد ١: ٢٧ و إرشاد الأذهان ١: ٢٤٥.

٢- ٢) فى «م» و ردت هذه العبارة إلى قوله مطلقا و فى «ج» شرع فى نقل عبارته المتن و شطب عليه و لم يرد فى «ع».

الا الخز الخالص (١). و في المغشوش منه بوبر الأرنب و الثعالب روايتان، أصحهما المنع.

الثالثه: تجوز الصلاه في فرو السنجاب

الثالثه: تجوز الصلاه في فرو السنجاب فإنه لا يأكل اللحم (٢). و قيل:

لا يجوز، و الأول أظهر. و في الثعالب و الأرنب روايتان، أصحهما المنع.

مطلقا. و على كل حال فيستثنى من ذلك شعر الإنسان لجواز الصلاه فيه متصلا فكذا منفصلا، و لعموم البلوى به، و لحكم الكاظم عليه السلام (١) بجواز الصلاه فيه.

و الظاهر عدم الفرق بين شعر المصلى و غيره، لإطلاق الخبر.

قوله: «إلا الخز الخالص» .

الخبز دابه ذات أربع تصاد من الماء، إذا فارقت ماتت كالسمك، و ذكاتها إخراجها من الماء حيه. و قد أجمع الأصحاب على جواز الصلاه في وبرها الخالص من الامتراج بوبر الأرنب و الثعالب و غيرهما مما لا تصح الصلاه فيه، لا مطلق الخلوص.

و في جوازها في جلدها و جهان، أصحهما الجواز، لقول الرضا عليه السلام: «إذا حل وبره حل جلده» (٢). و فائده ذكاتها المتقدمه تظهر في الجلد لا في الوبر، للإجماع على جواز الصلاه فيه مطلقا.

قوله: «تجوز الصلاه في فرو السنجاب فإنه لا يأكل اللحم» .

التعليل بكونه لا يأكل اللحم موجود في الخبر عن الكاظم عليه السلام (٣)، و كأن المراد أنه ليس بسبع يأكل اللحم فيمتنع الصلاه في جلده. و يشترط في جواز الصلاه فيه تذكيتها لأنه ذو نفس، و الدباغ غير مطهر عندنا. قال في الذكرى: و قد اشتهر بين التجار و المسافرين أنه غير مذكى. و لا عبره بذلك حملا لتصرف المسلمين

ص: ١٦٣

١- (١) التهذيب ٢: ٣٦٧ ح ١٥٢٦، الفقيه ١: ١٧٢ ح ٨١٢، الوسائل ٣: ٢٧٧ ب «١٨» من أبواب لباس المصلى.

٢- (٢) الكافي ٦: ٤٥٢ ح ٧، التهذيب ٢: ٣٧٢ ح ١٥٤٧، الوسائل ٣: ٢٦٦ ب «١٠» من أبواب لباس المصلى ح ١.

٣- (٣) الكافي ٣: ٣٩٧ ح ٣ و ٤٠١ ح ١٦، الوسائل ٣: ٢٥٢ ب «٣» من أبواب لباس المصلى ح ٢، ٣.

الرابعة: لا يجوز لبس الحرير المحض للرجال

الرابعة: لا- يجوز لبس الحرير المحض للرجال،(١) ولا الصلاة فيه إلا في الحرب، وعند الضرورة كالبرد المانع من نزعه، ويجوز للنساء مطلقا.

و فيما لا يتم الصلاة فيه منفردا كالتكة و القلنسوه تردد، و الأظهر الكراهيه.

و يجوز الركوب عليه و افتراشه على الأصح(٢). و يجوز الصلاة في ثوب مكفوف به(٣). و إذا مزج بشيء مما لا- يجوز فيه الصلاة، حتى خرج عن كونه محضا، جاز لبسه و الصلاة فيه، سواء كان أكثر من الحرير أو أقل منه.

على ما هو الأغلب (١). انتهى، و لأنه شهادة على غير محصول فلا يسمع.

قوله: «لا يجوز لبس الحرير المحض للرجال» .

احترز بالمحض عن الممتزج بغيره مما تجوز الصلاة فيه بحيث لا يطلق عليه لذلك اسم الحرير، فان لبسه و الصلاة فيه جائزان، و إن كان الخليط عشرا- كما صرح به المصنف في المعتبر (٢)- ما لم يضمحل الخليط بحيث يصدق على الثوب أنه إبريسم لقله الخليط، لا- اقتراحا مع وجود ما يعتبر من الخليط. و لا- يتحقق المزج بخياطته بغيره، و لا- يجعل بطانته منه و ظهارته من غيره أو بالعكس أو يجعلهما معا من غيره و حشوهما به، فإن ذلك كله ملحق بالمحض. و احترز بالرجل عن الصبي و المرأة، أما الخشي فكالرجل هنا. و القز نوع من الحرير، و إن غيره في الاسم.

قوله: «و افتراشه على الأصح» .

و في حكم الافتراش التدثر به، إذ لا يعد ذلك لبسا، و كذا التوسد عليه.

قوله: «و يجوز الصلاة في ثوب مكفوف به» .

بأن يجعل في رؤوس الأكمام و الذيل و حول الزيق (٢). و كذا يجوز اللبنة منه و هي الجيب، لما روى من أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان له جبه كسروانيه لها لبنة ديباج و فرجاها مكفوفان بالديباج (٤). و قدر نهايه عرض ذلك بأربع أصابع مضمومه

ص: ١٤٤

١- (١) الذكري: ١٤٤.

٢- (٢) المعتبر ٢: ٩٠.

٣- (٣) قال الجوهرى فى الصحاح ١٤٩٢: ٤ «و زيق القميص: ما أحاط بالعنق».

٤- (٤) مسند أحمد ٣٤٧: ٦-٣٤٨، صحيح مسلم ٣: ١٤٤ ح ٢٠٦٩.

الخامسة: الثوب المغصوب لا تجوز الصلاة فيه

الخامسة: الثوب المغصوب لا تجوز الصلاة فيه. (١) و لو أذن صاحبه لغير الغاصب أو له جازت الصلاة فيه مع تحقق الغصبيه. و لو أذن مطلقا جاز لغير الغاصب على الظاهر (٢).

السادسة: لا يجوز الصلاة فيما يستر ظهر القدم

السادسة: لا يجوز الصلاة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك (٣). و تجوز فيما له سابق كالجورب و الخف. و يستحب فى النعل العرييه.

من مستوى الخلقه.

قوله: «الثوب المغصوب لا تجوز الصلاة فيه» .

مع ستر العوره به. و مثله ما لو قام فوقه أو سجد عليه. أما لو لم يكن ساترا، أو كان المغصوب غير ثوب كالأولى فإنه كذلك. و اختار المصنف فى المعتبر الصحه لتعلق النهى بأمر خارج عن الصلاة و عن شرطها (١).

قوله: «و لو أذن مطلقا جاز لغير الغاصب على الظاهر» .

أراد بالمطلق هنا ما يشمل العام كأذنت لكل من يصلى فيه. و إنما لم يدخل الغاصب فى الإطلاق و العموم لظاهر الحال المستفاد من العاده بين أغلب الناس من الحقد على الغاصب، و حب مؤاخذته، و ميل النفس عن مسامحته فى مثل ذلك، فىكون هذا الظاهر بمنزله المخصص المنفصل للعموم، و قد تقرر فى الأصول جواز التخصيص بمنفصل عقلى.

قوله: «لا يجوز الصلاة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك» .

و هو- بضم الشين و كسر الميم- نعم مخصوص. و المراد بالساق ما يغطى المفصل الذى بين الساق و القدم و شيئاً من الساق و إن قل. و تحريم الصلاة فى ذلك هو المشهور بين الأصحاب، و استندوا فى ذلك إلى فعل النبى صلى الله عليه و آله و سلم و صحابه و التابعين و الأئمة الصالحين فإنهم لم يصلوا فى هذا النوع و لا نقله عنهم ناقل، إذ لو وقع لنقل مع عموم البلوى به. و لا يخفى عليك ضعف هذا المستند، فإنه شهادة على النفى غير المحصور فلا تسمع، و من الذى أحاط علما بأنهم

ص: ١٦٥

السابعه: كل ما عدا ما ذكرناه تصح الصلاة فيه، بشرط أن يكون مملوكا أو مأذونا فيه (١)، وأن يكون طاهرا. وقد بينا حكم الثوب النجس.

و يجوز للرجل أن يصلى فى ثوب واحد. ولا- يجوز للمرأة إلا- فى ثوبين درع و خمار (٢)، ساتره جميع جسدها عدا الوجه و الكفين و ظاهر القدمين، على تردد فى القدمين (٣).

كانوا لا يصلون فيما هو كذلك، و لو سلم لم يكن دليلا على عدم الجواز لجواز كونه غير معتاد لهم و لو تمّ ذلك لزم تحريم الصلاة فى كل صنف لم يصل فيه النبى صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمه عليهم السلام، فالقول بالجواز أوضح، نعم يكره خروجا من خلاف الجماعه.

قوله: «أن يكون مملوكا أو مأذونا فيه» .

يتحقق ذلك بملك العين أو المنفعه كالمستأجر و المستحق منفعته بوصيه و نحوها. و كذا يتحقق الإذن بالتصريح فى لبسه فى الصلاة أو فى اللبس مطلقا. ولا- يكفى شاهد الحال هنا كما فى المكان اقتصارا بما خالف الأصل- و هو التصرف فى مال الغير بغير إذنه- على محل الوفاق.

قوله: «و لا يجوز للمرأة إلا فى ثوبين درع و خمار» .

الدرع لغه هو القميص، و الخمار ما تغطى به رأسها (١). و ما يوجد فى كلام بعض الأصحاب من الجمع بين الدرع و القميص (٢) المقتضى للمغايره ففیه تجوز.

و فى حكم الثوبين المذكورين الثوب الواحد الذى يحصل به الغرض من ستر الرأس و الرقبه و البدن، عدا ما استثنى. و قصر الجواز على الثوبين فى العبارة مبنى على الغالب.

قوله: «على تردد فى القدمين» .

المشهور استثناء القدمين، و حدهما مفصل الساق. و الظاهر عدم الفرق بين

ص: ١٦٦

١- ١) انظر الصحاح ٣: ١٢٠٦، المصباح المنير ١٩٢، ماده «درع» و ١٨١ ماده «الخمار».

٢- ٢) كما فى السرائر ١: ٢٦١ و إرشاد الأذهان ٢: ٢٤٧.

و يجوز أن يصلى الرجل عريانا، إذا ستر قبله و دبره (١) على كراهيه. و إذا لم يجد ثوبا، سترهما بما وجده و لو بورق الشجر (٢). و مع عدم ما يستر به، يصلى عريانا قائما، إن كان يأمن أن يراه أحد. و إن لم يأمن صلى جالسا، و فى الحالين يومئ (٣)، عن الركوع و السجود.

ظاهرهما و باطنهما. و الأولى ستر العقب، و أوجه بعض الأصحاب لعدم دخوله فى مسمى القدم. و حد اليدين مفصل الزند، و لا فرق أيضا بين ظاهرهما و باطنهما.

و يجب ستر شئ من الوجه و اليد و القدم من باب المقدمه لعدم المفصل المحسوس.

قوله: «إذا ستر قبله و دبره» .

المراد بالقبل القضيب و البيضتان دون العانه، و بالدبر نفس المخرج دون الأليين -بفتح الهمزه و الياءين بغير تاء- تشبيه الأليه -بالفتح أيضا- و دون الفخذ، فإنها ليست من العوره على المشهور.

قوله: «و إذا لم يجد ثوبا سترهما بما وجده و لو بورق الشجر» .

مفهوم الشرط توقف الاجتزاء بالورق على فقد الثوب، و هو كذلك. و فى حكم الورق، الحشيش الذى يمكن شده على العوره و لو بغيره. و لو تعذر جميع ذلك استتر بالطين الساتر للون و الحجم، فإن تعذر فبالوحد الساتر للون خاصه، ثم بالماء الكدر إن تمكن من استيفاء الأفعال فيه، و لو لم يتمكن و وجد حفيره يتمكن فيها منه قدمها عليه، و كذا لو تمكن فيهما على الظاهر. و أولى من الحفيره الفسطاط الضيق الذى لا يمكن لبسه. أما الحب -بالمهمله- و هو الخاييه، و التابوت فقريبان من الحفيره.

قوله: «قائما إن كان يأمن أن يراه أحد- إلى قوله- و فى الحالين يومئ. إلخ» .

الإيماء هنا بالرأس لهما قائما فى الأول و جالسا فى الثانى. و يجب الانحناء بحسب الممكن بحيث لا تبدو العوره، و وضع اليدين و الركبتين و إبهامى الرجلين فى السجود على المعهود مع الإمكان، و رفع شئ يسجد عليه بجهته كما فى المريض.

و الأمة (١)، و الصبيه تصليان بغير خمار. فإن أعتقت الأمة في أثناء الصلاة، و جب عليها ستر رأسها. فإن افتقرت إلى فعل كثير استأنفت (٢).

و كذا الصبيه إذا بلغت في أثناء الصلاة بما لا يبطلها.

الثامنة: تكراه الصلاة في الثياب السود (٣) ما عدا العمامه

الثامنة: تكراه الصلاة في الثياب السود ما عدا العمامه، و الخف، و في ثوب واحد رقيق للرجال، فإن حكى ما تحته لم يجز.

و يكره أن يأتزر فوق القميص، و أن يشتمل الصماء (٤)، أو يصلى في عمامه لا حنك لها (٥).

قوله: «و الأمة» .

المراد بها المحضه، فلو انعتق بعضها فكالحره. و المدبره و أم الولد و المكاتبه المشروطه و المطلقه التي لم تؤد شيئاً كالأمه المحضه.

قوله: «فإن افتقرت إلى فعل كثير استأنفت» .

هذا مع اتساع الوقت بحيث يدرك ركعه، و إلا استمرت لتعذر الشرط حينئذ. أما الصبيه فالأصح أنها تستأنف مطلقاً، إلا أن يقصر الباقي من الوقت عن قدر الطهاره و ركعه فتستمر. و كلام المصنف مبني على أن أفعالها شرعيه.

قوله: «و تكراه الصلاة في الثياب السود» .

و كذا المصبوغه بغير السواد من الألوان. و العمامه و الخف مستثنيان من الأسود لا- غير. و في حكمهما الكساء- بالمد- و هو ثصوب من صوف، و منه العباءه، قاله الجوهرى (١). فهذه الثلاثه خارجه من الكراهه لا بمعنى استحباب كونها سوداء قوله: «و أن يشتمل الصماء» .

المشهور في تفسيره ما ذكره الشيخ (رحمه الله) و هو أن يلتحف بالإزار فيدخل طرفيه تحت يده و يجمعهما على منكب واحد (٢).

قوله: «و أن يصلى في عمامه لا حنك لها» .

المراد به إداره جزء من العمامه تحت الحنك، و لا يتأدى السنه بإداره غيرها و إن

١-١) الصحاح ٢٤١٨:٦ مادة «عبي».

٢-٢) المبسوط ٨٣:١، النهاية:٩٧.

و يكره اللثام للرجل، و النقاب للمرأة، و إن منع عن القراءه حرم.

و تكره الصلاه فى قباء مشدود (١) إلا- فى الحرب، و أن يؤم بغير رداء (٢)، و أن يصحب شيئا من الحديد بارزا، و فى ثوب يتهم صاحبه (٣). و أن تصلى المرأه فى خلخال له صوت (٤).

حصل منه حفظ العمامه، و قوفا مع النص (١) و لعدم العلم بالتعليل.

قوله: «فى قباء مشدود» .

ذكر ذلك الشيخان (٢) و أكثر الأصحاب (٣) و مستنده على الخصوص غير معلوم.

قال فى التهذيب: ذكره على بن بابويه و سمعناه من الشيوخ مذاكره، و لم أجد به خبرا مسندا (٤). و قد روى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «لا يصل أحدكم و هو محرم» (٥)، و يمكن دلالة عليه و على ما هو أعم منه كشد الوسط.

قوله: «و أن يؤم بغير رداء» .

و هو ثوب أو ما يقوم مقامه يجعل على المنكبين ثم يرفع ما على الجانب الأيسر على المنكب الأيمن، و يكره سد له و هو إرسال طرفيه من الجانبين. و الرداء مستحب للإمام و غيره، و لكن تركه مكروه له خاصه، و لغيره خلاف الأولى. فتأمل.

قوله: «و فى ثوب يتهم صاحبه» .

بالتساهل فى النجاسه، أو بالمحرمات فى الملابس.

قوله: «خلخال له صوت» .

لا فرق فى ذلك بين كونها سميعه و صماء

ص: ١٦٩

١- ١) الكافى ٦: ٤٦٠ باب العمام، الفقيه ١: ١٧٣ ح ٨١٤-٨١٧، التهذيب ٢: ٢١٥ ح ٨٤٧، الوسائل ٣: ٢١٩ ب «٢٦» من أبواب لباس المصلى و ٣٧٧ ب «٣٠» من أحكام الملابس.

٢- ٢) المقنعه: ١٥٢، المبسوط ١: ٨٣، النهايه: ٩٨.

٣- ٣) منهم ابن البراج فى المهذب ١: ٧٤، و الشهيد فى اللمعه: ٢٦.

٤- ٤) التهذيب: ٢: ٢٣٢.

٥- ٥) لم نجد الحديث بل الموجود فى مسند أحمد ٢: ٤٥٨: «و أن لا- يصلى الرجل الا و هو محترم». و بمعناه فى سنن البيهقى ٢: ٢٤٠.

و تكره الصلاة في ثوب فيه تماثيل، أو خاتم فيه صوره (١).

المقدمة الخامسة في مكان المصلى

المقدمة الخامسة في مكان المصلى الصلاة في الأماكن كلها جائزه، بشرط أن يكون مملوكا أو مأذونا فيه. والإذن قد يكون بعوض كالأجره و شبهها، و بالإباحه، و هي إما صريحه كقوله: «صل فيه، أو بالفحوى، كإذنه في الكون فيه (٢)، أو بشاهد الحال، كما إذا كان هناك اماره (٣) تشهد أن المالك لا يكره.

لإطلاق الخبر (١). و ربما علل باشتغال المرأه به المنافى للخشوع، فيتعدى إلى كل مصوت بحيث يشغل السر.

قوله: «فيها تماثيل أو خاتم فيه صوره» .

المراد بالتماثيل و الصور ما يعم مثال الحيوان و غيره كما أطلقه الأصحاب.

و خص ابن إدريس (٢) الكراهه بتماثيل الحيوان و صورها لا غيرها من الأشجار.

و المشهور الأول. و لا فرق في ذلك بين الرجل و المرأه.

قوله: «إما صريحه كقوله: صل فيه أو بالفحوى كالإذن في الكون فيه» .

في جعل الاذن في الكون من باب دلالة الفحوى نظر، بل الأولى إلحاقها بالصريحه أو الضمنيه لأن الصلاة داخله في ضمن الكون فيه. و المناسب مثالا للفحوى إدخال الضيف منزله كما صنع الشهيد (رحمه الله) (٣).

قوله: «أو بشاهد الحال كما إذا كان هناك أماره. إلخ» .

و يوجد ذلك في الصحارى الخاليه من أمارات الضرر و نهى المالك، و في

ص: ١٧٠

١- ١) الكافي ٣: ٤٠٤ ح ٣٣، الفقيه ١: ١٦٥ ذيل ح ٧٧٥، قرب الاسناد: ١٠١ الوسائل ٣: ٣٣٨ ب «٦٢» من أبواب لباس المصلى.

٢- ٢) السرائر ١: ٢٧٠.

٣- ٣) الدروس: ٢٧.

و المكان المغصوب لا تصح الصلاه فيه للغاصب، و لا لغيره ممن علم الغصب. و إن صلى عامدا عالما، كانت صلاته باطله. و إن كان ناسيا أو جاهلا- بالغصبيه صحت صلاته. و لو كان جاهلا- بتحريم المغصوب لم يتعذر. و إن ضاق الوقت و هو آخذ في الخروج صحت صلاته. و لو صلى و لم يتشاغل بالخروج لم تصح.

و لو حصل في ملك غيره (١) بإذنه، ثم أمره بالخروج و جب عليه. فان صلى و الحاصل هذه كانت صلاته باطله. و يصلى و هو خارج إن كان الوقت ضيقا.

الأماكن المأذون في غشيانها و لو على وجه مخصوص، كالحمامات و الأرحيه و الخانات و إن لم يعلم مالكها. و العمده في ذلك على القرائن، فلو فرض انتفاؤها في بعض الأشخاص على بعض الوجوه في هذه المواضع انتفت الإباحه. و لا- يقدر في الجواز كون الصحراء لمولى عليه، فان المولى يقوم في الاذن المشهود عليها بالقرائن مقامه، و لا بد من ولى و لو أنه الامام.

قوله: «و إذا ضاق الوقت و هو آخذ في الخروج- إلى قوله- و لو حصل في ملك غيره. إلخ» .

في الحكمين إجمال و قصور عن تفصيل الحال. و صور المسأله أن من دخل أرض غيره فلا يخلو إما أن يكون بصريح الاذن في الصلاه أو في الكون أو بالفحوى أو بشاهد الحال أو بغير إذن، كمن دخل المغصوب جاهلا- بالغصب ثم علم، و على التقادير الخمسه فلا- يخلو إما أن يكون الرجوع في الإذن أو النهى أو العلم بالغصب، قبل الشروع في الصلاه أو بعده مع سعه الوقت أو ضيقه، و مضروب الأربعة في الخمسه عشرون.

و الأجود في حكمها أنه مع الاذن في الصلاه ثم الرجوع بعد التلبس لا التفات اليه بل يستمر على الصلاه حتى يفرغ، سواء كان الوقت واسعا أم ضيقا. و إن كان

و لا- يجوز أن يصلى و إلى جانبه امرأه تصلى أو أمامه، سواء صلت بصلاته أو كانت منفردة، و سواء كانت محرما أو أجنبيه، و قيل: ذلك مكروه، و هو الأشبه (١). و يزول التحريم أو الكراهيه إذا كان بينهما حائل أو مقدار عشره أذرع (٢).

بغير الصريح فى الصلاه، أو كان الرجوع قبل التلبس، و جب الخروج على الفور مطلقا، ثم إن كان الوقت واسعا آخر الصلاه إلى أن يخرج أو قطعها، و إن كان ضيقا تشاغل بالخروج و الصلاه جامعا بين الحقين، موميا للركوع و السجود، بحيث لا يتناقل فى الخروج عن المعهود، مستقبلا ما أمكن، قاصدا أقرب الطرق، تخلصا من حق الآدمى المضيق بحسب الإمكان.

قوله: «و لا يجوز أن يصلى و إلى جانبه امرأه تصلى - إلى قوله - و قيل ذلك مكروه و هو الأشبه» .

الحكم بالتحريم أو الكراهه ليس مقصورا على الرجل، بل هو شامل لكل من الرجل و المرأه. و يشترط صحه كل من الصلاتين لو لا الاجتماع المذكور، فلا تؤثر الفاسده فى صحه الأخرى. و الإطلاق منزل على الصحيحه و إن لم يخبر بصحتها.

نعم لو أخبر بفسادها قبل. ثم ان تحرما دفعه اشتركا فى الحكم، و إن تعاقبا فالأجود اختصاصه بالمتأخره.

قوله: «إذا كان بينهما حائل أو مقدار عشره أذرع» .

المعتبر فى الحائل كونه جسما كالحائط و الستر، فلا يعتد بنحو الظلمه، مع احتماله. و فقد البصر منهما بمنزله الظلمه، لا من أحدهما خاصه، و لا- بتغميض الصحيح عينيه، و اعلم أن الذراع مؤنث سماعى فكان الأ-جود ترك إلحاق التاء بعشره. و فى روايه عمار (١) إلحاق التاء فكان المصنف تبع الروايه

ص: ١٧٢

١- (١) التهذيب ٢: ٢٣١ ح ٩١١، الاستبصار ١: ٣٩٩ ح ١٥٢٦، الوسائل ٣: ٤٣٠ ب «٧» من أبواب مكان المصلى ح ١.

و لو كانت وراءه بقدر ما يكون موضع سجودها محاذيا لقدمه (١) سقط المنع.

و لو حصل في موضع لا يتمكنان من التباعد، صلى الرجل أولا (٢) ثم المرأة.

و لا بأس أن يصلى في الموضع النجس، إذا كانت نجاسته لا تتعدى الى ثوبه، و لا الى بدنه، و كان موضع الجبهه طاهرا (٣).

قوله: «و لو كانت وراءه بقدر ما يحصل موضع سجودها محاذيا لقدمه» .

المعتبر في تأخرها كون جزئها المتقدم في جميع الأحوال متأخرا عن جزئه المتأخر، بحيث لو فرض بينهما خط موهوم من اليمين إلى اليسار كانت ورائه و الرجل أمامه، فلا يكفي محاذاه موضع سجودها قدمه كما هو ظاهر العبارة. و هذا البحث كله في حال الاختيار، فلا كراهه و لا تحريم مع الاضطرار و ضيق الوقت.

قوله: «و لو حصل في موضع لا يتمكنان من التباعد صلى الرجل أولا» .

هذا إذا كان في موضع مباح، أو وقف عام كالمساجد، أما لو كان المكان ملك المرأة لم يجب عليها التأخير لتسلطها على ملكها، و يمكن القول باستحبابه. و لو كان مشتركا بينها و بينه في العين أو المنفعة ففي أولويته نظر. هذا كله مع سعة الوقت، أما مع ضيقه فيصليان جميعا كما مر، مع احتمال عموم المنع.

قوله: «إذا كانت نجاسته لا تتعدى -إلى قوله- و كان موضع الجبهه طاهرا» .

رد بذلك على المرتضى (١) حيث اشترط طهاره جميع مكان المصلى، و على أبي الصلاح (٢) حيث اشترط طهاره مساقط الأعضاء السبعة. و المراد بالثوب ما يستقل المصلى بحمله و يستبد بنقله، فلو كانت النجاسه في طرف ثوب طويل كطرف العمامه الملقاه على الأرض لم يضر، و إن كان ذلك الطرف يتحرك بحركته. و ينبغي تقييد

ص: ١٧٣

١- ١) نقله عنه الشهيد في الذكري: ١٥٠، و فخر المحققين في إيضاح الفوائد ١: ٩٠.

٢- ٢) الكافي في الفقه: ١٤٠.

و تكره الصلاه فى الحمام (١)، و بيوت الغائط، و مبارك الإبل (٢)، و مساكن النمل، و مجرى المياه، و الأرض السبخه، و الثلج (٣)، النجاسه المتعديه إلى ثوب المصلى و بدنه بكونها غير معفو عنها، فلو تعدى ما يعفى عنه كدون الدرهم أو إلى ما لا تتم الصلاه فيه لم يتجه الفساد، للعفو عنه ابتداء فكذا فى الأثناء. و ربما نقل بعض الأصحاب (١) الإجماع على عدم العفو عن ذلك هنا، و إن عفى عنه لو كان على المصلى. و هو غير واضح، و الإجماع ممنوع. و المراد بطهاره موضع الجبهه القدر المعترف فى السجود منها فلا يقدح نجاسه ما زاد على ذلك منها، فلو قال -بدل موضع الجبهه- مسجدها، لكان أوضح.

قوله: «و تكره الصلاه فى الحمام» .

الظاهر أن الكراهه مختصه بيت يغتسل فيه، فلا يكره فى المسلخ و لا على السطح قصرًا للكراهه على موضع اليقين، و هو موضع الاشتقاق. و لا- يخفى أن المراد مع كونه طاهرا فلو كان نجسا على الوجه المتقدم لم يصح. و التعليل بكونه مأوى الشياطين، أو موضع كشف العوره، أو محل النجاسه غير معلوم.

قوله: «و مبارك الإبل» .

مباركها يشمل مقامها ليلا، و معاطنها حول الماء لتشرب عللا بعد نهل، أى ثانيا بعد أول كما ذكره أهل اللغه (٢)، فهو أولى من التعبير بمعاطن الإبل لأنه أخص.

و ليس المانع عندنا فضلاتها لأنها طاهره، بل النص (٣). و علل فيه بأنها جن من جن خلقت، ألا- ترونها إذا نفرت كيف تشمخ بأنفها (٤).

قوله: «و الأرض السبخه و الثلج» .

لعدم كمال تمكن المسجد. و يشترط فى الجواز حصول أصل التمكّن. و مثلهما

ص: ١٧٤

١- (١) إيضاح الفوائد ١: ٩٠.

٢- (٢) انظر الصحاح ٦: ٢١٦٥ مادة «عطن».

٣- (٣) الكافى ٣: ٣٨٧ ح ٢ و ٥، التهذيب ٢: ٢٢٠ ح ٨٦٥ و ٨٦٨، الفقيه ١: ١٥٧ ح ٧٢٩، المحاسن: ٣٦٥ ب «٣٠» ح ١١١، الوسائل ٣: ٤٤٢ ب «١٧» من أبواب مكان المصلى.

٤- (٤) سنن البيهقى ٢: ٤٤٩، و عنه كنز العمال ٧: ٣٤٠ ح ١٩١٦٧.

و بين المقابر، إلا أن يكون (١) حائل و لو عنزه، أو بينه و بينها عشره أذرع، و بيوت النيران (٢)، و بيوت الخمر (٣)، إذا لم تتعد إليه نجاستها، و جواد الطرق (٤)، و بيوت المجوس، و لا بأس بالبيع و الكنائس.

الرمل المنهال.

قوله: «و بين المقابر إلا أن يكون. إلخ» .

لا- فرق فى الكراهه بين الصلاه بينها و إليها، و لا بين القبر و القبرين و ما زاد و إن لم تصدق البنيه فى الواحد. و استثنى بعض الأصحاب (١) من ذلك قبر النبى صلى الله عليه و آله و سلم و الإمام فقد وردت روايه (٢) بجواز النافله إليه، و فى الفريضه احتمال. و العنزه- محرکه- رميح بين العصا و الرمح، فى رأسها زجّ. و البعد بعشر أذرع معتبر فى جميع الجوانب فلا يكفى كون القبر خلف المصلى من دون البعد.

قوله: «و بيوت النيران» .

المراد بها ما أعدت لاضرامها فيها عاده و إن لم تكن موضع عبادتها. و لا فرق بين كون النار موجوده وقت الصلاه و عدمه. و الظاهر عدم كراهه الصلاه على سطحها.

قوله: «و بيوت الخمر» .

و كذا غيرها من المسكرات، و الظاهر أن الفقاع كذلك.

قوله: «و جواد الطرق» .

دون ظواهرها للخبر (٣)، و لا- فرق فى الكراهه بين كون الطريق مشغوله بالمازّه و عدمه، و لا بين كثيره الاستطراق و قليلته. و لو فرض تعطل المازّه بصلاته فسدت للنهى الراجع الى شرط الصلاه فيقتضى الفساد، و لأنه كغصب المكان لأن الطريق موضوعه للسلوك فجواز الصلاه فيها مشروط بعدم منافاتها ما وضعت له.

ص: ١٧٥

١- (١) الذكرى: ٦٩.

٢- (٢) التهذيب ٢: ٢٢٨ ح ٨٩٨، الوسائل ٣: ٤٥٤ ب «٢٦» من أبواب مكان المصلى ح ١، ٢.

٣- (٣) الكافي ٣: ٣٨٩ ح ١٠، التهذيب ٢: ٣٧٥ ح ١٥٦٠، الوسائل ٣: ٤٤٤ ب «١٩» من أبواب مكان المصلى ح ١.

و يكره أن تكون بين يديه نار مضرمه على الأظهر(١)، أو تصاوير.

و كما تكره الفريضة في جوف الكعبة، تكره على سطحها.

و تكره في مرابط الخيل و الحمير و البغال، و لا بأس بمرايض الغنم، و في بيت فيه مجوسى(٢)، و لا بأس باليهودى و النصرانى.

و تكره و بين يديه مصحف مفتوح(٣)، أو حائط ينز من بالوعه بيال فيها(٤).

قوله: «و يكره أن يكون بين يديه نار مضرمه على الأظهر» .

رد بذلك على أبى الصلاح (١) حيث حرم الصلاة إليها و تردد في الفساد، و كذا في كثير من هذه المواضع. و لا فرق في النار بين القليله و الكثيره حتى المجرمه و المصباح. و المراد بالمضرمه الموقده، فلا تكره الصلاة إلى نحو الجمره الواحده.

و الخبر (٢) دال على مطلق النار فيكره مواجهه ما يطلق عليه اسمها.

قوله: «و في بيت فيه مجوسى» .

ظاهرهم عدم الفرق بين كون البيت للمجوسى و غيره، و الخبر (٣) مطلق كذلك. و خصه بعضهم بيته.

قوله: «مصحف مفتوح» .

حرمه أبو الصلاح (٤)، و المشهور الكراهه. و يتعدى إلى كل مكتوب و منقوش إلى القبلة، لا اشتراك الجميع في المعنى، و هو التشاغل به عن العباده. و لا فرق بين القارئ و غيره ممن يبصر. و لا يكره لفاقده.

قوله: «أو حائط ينز من بالوعه بيال فيها» .

أو يغوط، و في تعديته إلى ما ينز بالماء النجس و نحوه نظر.

ص: ١٧٦

١- ١) نقله عنه العلامة في المختلف: ٨٥.

٢- ٢) الكافي ٣: ٣٩١ ح ١٥ و ١٦، قرب الاسناد: ٨٧، الفقيه ١: ١٦٢ ح ٧٦٣، التهذيب ٢: ٢٢٥ ح ٨٨٨ و ٨٨٩، الوسائل ٣: ٤٥٩ باب «٣٠» من أبواب مكان المصلى ح ١ و ٢.

٣- ٣) الكافي ٣: ٣٨٩ ح ٦، التهذيب ٢: ٣٧٧ ح ١٥٧١، الوسائل ٣: ٤٤٢ باب «١٦» من أبواب مكان المصلى.

٤- ٤) نقله عنه العلامة في المختلف: ٨٥ و لم نجده في نسخه الكافي الموجوده بأيدينا و أشار في هامش الكتاب إلى وجود بياض في النسخ فيحتمل كون ذلك هناك، انظر الكافي في الفقه: ١٤١.

وقيل: تكره إلى إنسان مواجه أو باب مفتوح (١).

المقدمة السادسة في ما يسجد عليه

المقدمة السادسة في ما يسجد عليه لا يجوز السجود على ما ليس بأرض، كالجلود و الصوف و الشعر و الوبر. و لا على ما هو من الأرض إذا كان معدنا، كالمح و العقيق و الذهب و الفضة (٢) و القير، إلا- عند الضروره، و لا على ما ينبت من الأرض، إذا كان مأكولا بالعاده (٣)، كالخبز و الفواكه.

قوله: «وقيل: تكره إلى إنسان مواجه أو باب مفتوح» .

إنما نسبه إلى قائله لعدم ظفره بمستنده، و المشهور الكراهه. و إطلاق الباب يقتضى عدم الفرق بين ما يفتح إلى داخل البيت أو الدار أو إلى خارج. و المواجه بفتح الجيم و كسرهما.

قوله: «إذا كان معدنا كالمح و العقيق و الذهب و الفضة» .

أما العقيق و نحوه من المعادن التي لا يتوقف إخراجها على العلاج فعدم جواز السجود عليها ظاهر لخروجها عن اسم الأرض، و أما ما يفتقر إلى العلاج كالذهب و الفضة فبعد تصفيته لا يجوز السجود عليه، و أما قبله فإن صدق على ترابه اسم الأرض جاز السجود عليه، و إلا فلا.

قوله: «إذا كان مأكولا بالعاده» .

المراد بالمأكول و الملبوس هنا ما صدق عليه اسمهما عرفا لكون الغالب استعمالهما لذلك و لو في بعض الأحيان، فلا يقدر النادر كأكل المخمصة و العقاقير المتخذة للدواء من نبات لا- يغلب أكله. و لا يشترط عموم الاعتياد لهما في جميع البلاد فإن ذلك قل أن يتفق، بل لو غلب في قطر عم التحريم. و المعتبر في المأكول و الملبوس الانتفاع

و فى القطن و الكتان روايتان أشهرهما المنع (١).

و لا يجوز السجود على الوحل (٢)، فإن اضطرَّ أو مأ، و يجوز السجود على القرطاس (٣)، به بالفعل أو القوه القريبه منه، فلو توقف الأكل على طبخ و نحوه، و اللبس على غزل و نسج و خياطه و غيرها، لم يؤثر فى كونه مأكولا أو ملبوسا. و الضابط نوع المأكول و الملبوس. و لو كان للشىء حالتان يؤكل فى إحدهما دون الأخرى كقشر اللوز لم يجز السجود عليه حاله صلاحيته للأكل و جاز فى الأخرى، إذ ربما صار فى تلك الحاله من جملة الخشب الذى لا يعقل كونه من نوع المأكول.

قوله: «و فى القطن و الكتان روايتان أشهرهما المنع» (١).

لا فرق فى المنع من السجود على القطن و الكتان بين كونه محيوكا أو مغزولا أو غيرهما من الحالات.

قوله: «و لا يجوز السجود على الوحل» .

المراد بالوحل التراب الممتزج بالماء بحيث يخرج بذلك عن مسمى الأرض، فيجوز السجود على الأرض الرطبه التى تتمكن منها الجبهه، و لم يخرج بالرطوبه عن مسمى الأرض. و المراد بالاضطرار الى السجود على الوحل، لا- الى مطلق الممنوع منه كالملبوس و غيره فإنه حينئذ يسجد عليه. و يجب فى الإيماء بالسجود مراعاة الانخفاض له حسب مقدوره، فيجلس له و يقرب جبهته الى الوحل بحيث لا يمسه إن تمكن، و إلا أتى بالمقدور. و لو وضع الجبهه على الوحل جاز أيضا بل هو نوع من الإيماء.

و كذا القول فى الماء.

قوله: «و يجوز السجود على القرطاس» .

اعلم أن جواز السجود على القرطاس خارج من الأصل ثابت بدليل خاص،

ص: ١٧٨

١- (١) الكافي ٣: ٣٣ ح ١، الخصال: ٦٠٤، التهذيب ٢: ٣٠٣ ح ١٢٤٨، ١٢٤٦، ١٢٢٥، الوسائل ٣: ٥٩٢ ب «١» من أبواب ما يسجد عليه.

و يكره إذا كان فيها كتابه (١).

و هي روايه صفوان الجمال (١) و داود بن فرقد (٢) عن الصادق و الكاظم عليهما السلام.

و إنما كان الأصل عدم جواز السجود عليه لأنه مرَّكَّب من جزئين لا يجوز السجود عليهما، و هما النوره و ما خالطها من القطن أو الكتان أو الحرير أو القنب، و كل واحد من هذه الأجزاء لا يجوز السجود عليه في حاله الانفراد، فكذا في حاله الاجتماع، إذ لم يحدث لها ما يوجب إلحاقها بالأرض أو نباتها الذى يجوز السجود عليه. و قيده بعض الأصحاب بكونه متخذاً من القنب لعدم اعتياد لبسه، و رجحه فى الذكري (٣) مع أنه منع من السجود على القنب محتجاً باعتياد لبسه فى بعض البلاد، و مع ذلك فهو مخالف لإطلاق النص من غيره ثمره، فإنَّ ما فيه من أجزاء النوره المنبثه فيه - بحيث لا - يصدق من غيرها ما يحصل معه مسمى السجود متميزاً - كاف فى المنع. نعم على القول بجواز السجود على القطن و الكتان قبل غزلهما - لو اتخذ منهما فى تلك الحاله - فلا إشكال فى الجواز، و مثله القنب. و بالجمله فالقول بجواز السجود عليه فى الجمله لازم للنص و الإجماع. و قصر الجواز على ما اتخذ من غير الملبوس هو الأحوط و قوفاً فى الرخصه على موضع اليقين.

قوله: «و يكره إذا كان فيه كتابه» .

مع كون المصلى مبصراً و لا مانع له منه، و إلا لم يكره. و يشترط فى الجواز وقوع الجبهه من القرطاس الخالى عن الكتابه على ما يتحقق معه السجود، لأن الحبر جسم حائل بين الجبهه و القرطاس. و مثله ما صبغ من الأجسام، بحيث لا يكون الصبغ عرضاً محضاً كلون الحنّاء، فلو كان كذلك لم يمنع.

ص: ١٧٩

١ - ١) المحاسن: ٣٧٣ ح ١٤٠، التهذيب ٢: ٣٠٩ ح ١٢٥١، الاستبصار ١: ٣٣٤ ح ١٢٥٨، الوسائل ٣: ٦٠٠ ب (٧) من أبواب ما يسجد عليه ح ١.

٢ - ٢) الفقيه ١: ١٧٦ ح ٨٣٠، التهذيب ٢: ٣٠٩ ح ١٢٥٠، الوسائل ٣: ٦٠١ ب (٧) من أبواب ما يسجد عليه ح ٢.

٣ - ٣) الذكري: ١٦٠.

و لا يسجد على شيء من بدنه، فإن منعه الحرّ عن السجود على الأرض، سجد على ثوبه، فإن لم يتمكن فعلى كفه (١).

و الذى ذكرناه، إنما يعتبر فى موضع الجبهه خاصه، لا فى بقية المساجد.

و يراعى فيه أن يكون مملوكا، أو مأذونا فيه (٢)، و أن يكون خاليا من النجاسه. و إذا كانت النجاسه فى موضع محصور (٣)، كالبيت و شبهه، و جهل موضع النجاسه، لم يسجد على شيء منه. و يجوز السجود فى المواضع المتسعه، دفعا للمشقه.

قوله: «فان لم يتمكّن فعلى كفه» .

و ليكن السجود على ظهره ليحصل الجمع بين المسجدين، فلو عكس بطل.

قوله: «أن يكون مملوكا أو مأذونا فيه» .

ما تقدم فى المكان من اعتبار الإذن بأقسامه، و الاكتفاء بشاهد الحال آت هنا، لأن ما يسجد عليه جزء من المكان المتقدم، إذ المكان فى الشرع ما يشغله المصلّى من الحيز، أو يستقبل عليه بواسطه أو وسائط.

قوله: «و إذا كانت النجاسه فى موضع محصور. إلخ» .

المرجع فى المحصور و عدمه إلى العرف فما عدّ منه محصورا كالثنتين و الثلاثه كان المشتبه منه بحكم النجس فى وجوب الاجتناب، حيث يشترط فيه الطهاره، كالسجود عليه، و الصلاه فيه لو كان ثوبا، و مصاحبته فيها لو كان مثله لا يعفى عنه نجسا، و أكله و شربه لو كان مما يصلح لأحدهما. و فى تنجيس الملقى له رطبا و جهان، من كونه بحكم النجس، و من الشك فى النجاسه مع يقين الطهاره. و اختار العلامه فى المنتهى التنجيس (١). و لا- ريب أنه أحوط، نعم لو استوعب ملاقاه جميع الأفراد قطع بالنجاسه. و ما لا يعدّ محصورا فى العاده كالصحراء أو ألف ثوب مثلا، بمعنى تعسر

ص: ١٨٠

المقدمه السابعه فى الأذان و الإقامه و النظر فى أربعه أشياء:

الأول: فيما يؤذن له و يقام

الأول: فيما يؤذن له و يقام.

و هما مستحبان فى الصلوات الخمس المفروضه، أداء و قضاء، للمنفرد و الجامع، للرجل و المرأه. لكن يشترط أن تسرّ به (١) المرأه.

و قيل: هما شرطان فى الجماعه (٢)، و الأول أظهر. و يتأكدان فيما يجهر فيه، و أشدهما فى الغداه و المغرب (٣).

حصره و عدّه عرفا لكثره آحاده لا يجب اجتنابه، لما فى اجتناب ذلك من المشقه و الحرج.

قوله: «لكن يشترط أن تسرّ به» .

إنما يشترط أسرارها حيث يستلزم الجهر سماع الأجنبى، أما مع عدمه فتتخير بين السر و الجهر و إن كان السر أفضل. و حيث كان أذانها سائغا اعتدّ به النساء و المحارم مع سماعهم له. و الختنى كالمرأه فى ذلك، و كالرجل فى عدم جواز تأذين المرأه لها.

قوله: «و قيل: هما شرطان فى الجماعه» .

القائل بذلك جماعه من أصحابنا منهم الشيخان (١) و ابن البراج (٢). و فسره الشيخ بأنهما شرط فى حصول فضيلتهما، لا فى انعقاد أصل الصلاه (٣).

قوله: «و يتأكدان فيما يجهر فيه و أشدهما فى الغداه و المغرب» .

أوجبهما بعض الأصحاب (٤) فى الغداه و المغرب لروايه (٥) ظاهرها الوجوب، إلا

ص: ١٨١

١- ١) الشيخ المفيد فى المقنعه: ٩٧، و الشيخ الطوسى فى المبسوط ٩٥: ١.

٢- ٢) المهذب ٨٨: ١.

٣- ٣) المبسوط ٩٥: ١.

٤-٤) منهم ابن أبى عقيل على ما فى المختلف: ٨٧، و المفيد فى المقنعه: ٩٧، و السيد المرتضى فى جمل العلم و العمل: ٥٧.
٥-٥) التهذيب ٢: ٥١ ح ١٦٧ و ١٦٨، الاستبصار ١: «٣٠٠» ح ١١٠٦ و ١١٠٧، الوسائل ٤: ٦٢٣ ب «٦» من أبواب الأذان و الإقامة.

ولا يؤذن لشيء من النوافل، ولا لشيء من الفرائض عدا الخمس، بل يقول المؤذن: «الصلاه» ثلاثاً (١). وقاضى الصلوات الخمس يؤذن لكل واحده و يقيم (٢). ولو أذن للأولى من ورده، ثم أقام للبواقي، كان دونه في الفضل.

أن حملها على الاستحباب المؤكد طريق الجمع بينها وبين ما هو أصح منها (١) مما هو صريح في النذب.

قوله: «بل يقول المؤذن (الصلاه) ثلاثاً» .

يجوز نصب الصلاه الأولى والثانية على حذف العامل وهو «احضروا» وشبهه، ورفعها على حذف المبتدأ أو الخبر، والثالثة ساكنه ليس إلا.

قوله: «وقاضى الصلوات الخمس يؤذن لكل واحده و يقيم».

إلخ» .

هذا الحكم مخصوص بالقضاء عند الأصحاب، لقوله عليه السلام: «من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته» (٢)، وقد كان من حكمها استحباب تقديم الأذان.

و في دلالة الحديث نظر، فلو جمع بين صلاتين أداء لم يستحب الأذان للثانية، للأخبار الصحيحة (٣) الداله على إيقاع الثانية بإقامه لا غير، ولا منافاه بين الأداء و القضاء بعد

ص: ١٨٢

-
- ١- (١) التهذيب ٢: ٢٨٥ ح ١١٣٩، الاستبصار ١: ٣٠٤ ح ١١٣٠ الوسائل ٤: ٦٥٨ ب «٢٩» من أبواب الأذان و الإقامه ح ١.
٢- (٢) ورد هذا المضمون في الكافي ٣: ٤٣٥ ح ٧، التهذيب ٣: ١٦٢ ح ٣٥٠، الوسائل ٥: ٣٥٩ ب «٦» من أبواب قضاء الصلوات ح ١.
٣- (٣) الوسائل ٣: ١٦٠ ب «٣٢» من أبواب المواقيت ح ١ و ٤: ٦٦٥ ب «٣٦» من أبواب الأذان و الإقامه.

و يصلى يوم الجمعة (١) الظهر بأذان و إقامة، و العصر بإقامه. و كذا فى الظهر و العصر بعرفه.

و لو صلى الإمام جماعه و جاء آخرون، لم يؤذنوا و لم يقيموا على كراهيه، ما دامت الأولى لم تتفرق (٢). فإن تفرقت صفوفهم، أذن الآخرون و ررد النص. و حمل الأذان الساقط فى الأداء على أذان الاعلام و يبقى أذان الذكر غير واضح، فإن الأصل فى الأذان الاعلام، و الذكر لا يتم فى جميع فصوله، فإن الحيّعات لا ذكر فيها، و لأن الكلام فى اعتقاده أذانا لا ذكرا مطلقا.

قوله: «و يصلى يوم الجمعة. إلخ» .

الضابط أنه متى استحب الجمع فالأذان بين الفريضة ساقط، بل يؤذن فى الابتداء و يقيم لها ثمّ يقيم للثانيه، لكن إن كان الجمع فى وقت الأولى فالأذان المتقدم لها، و إن كان الجمع فى وقت الثانيه نوى به للثانيه و إن كان متقدما على الأولى ثمّ أقام للأولى ثمّ للثانيه، و كذا القول فيما لو أبيح الجمع. و حيث استحب الجمع فالأذان لغير صاحبه الوقت بدعه.

قوله: «و لو صلى الإمام جماعه و جاء آخرون لم يؤذنوا و لم يقيموا على كراهيه، ما دامت الأولى لم تتفرق. إلخ» .

لا فرق فى المصلى الثانى بعد تمام الجماعه بين كونه يصلى جماعه أو منفردا، و من ثمّ أطلق المصنف، و قد ورد الخبر (١) بهما معا، و لا- بين كون الصلاه فى مسجد و غيره كما يقتضيه إطلاق العبارة. لكن النص هنا إنما ورد فى المسجد، و جماعه من الأصحاب عدّوا الحكم إلى غيره لعدم تعقل الفرق. نعم يشترط عدم تعدد المحل، فلو صلى جماعه فى مسجد ثمّ جاء آخرون الى مسجد قريب منه استحب لهم الأذان و الإقامة. و يشترط كون الأولى جماعه فلا يبتنى على أذان المنفرد إذا لم يسمعه. و كذا

ص: ١٨٣

١- (١) التهذيب ٢: ٢٨١ ح ١١١٩ و ١١٢٠ و ٣: ٥٦ ح ١٩٥، الكافي ٣: ٣٠٤ ح ١٢، الوسائل ٤: ٦٥٣ ب «٢٥» من أبواب الأذان و الإقامة.

و أقاموا.و إذا أذن المنفرد، ثم أراد الجماعة، أعاد الأذان و الإقامه (١).

يشترط اتحاد الصلاه إن تغير الوقت كالظهر و المغرب، لا إن اتحد كالظهرين.

و يتحقق عدم التفرق ببقاء واحد من الجماعة معقب. و لا يشترط فى سقوطهما عن الثانى علمه بوقوعهما من الجماعة، بل يكفى فى السقوط عدم علمه بتركهما، أو بوقوعهما على غير وجههما بناء على الظاهر، نعم لو علم ذلك لم يسقط. و يتعدى الى الثالث و الرابع فصاعدا، و الشرط واحد، و هو عدم تفرق الأولى.

قوله: «و إذا أذن المنفرد ثم أراد الجماعة أعاد الأذان و الإقامه» .

هذا هو المشهور، و مستنده روايه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام «فى الرجل يؤذن و يقيم ليصلى وحده فيجىء رجل آخر فيقول له نصلى جماعه، هل يجوز أن يصليا بذلك الأذان و الإقامه؟ قال: و لكن يؤذن و يقيم» (١). و شهره الروايه و عمل الأصحاب بها يجبر ضعفها بعمار.

و استشكل المصنف الحكم فى المعتبر و حكم بعدم الإعادة محتجا بأن المصلى يعتد بأذان غيره و إن كان منفردا- كما سيأتى- (٢) فكيف لا يعتد بأذان نفسه (٣).

و أوجب بأن الاجتزاء بأذان الغير لكونه صادف نيه السامع الجماعة فكأنه أذن للجماعه بخلاف الناوى بأذانه الانفراد، و بأن الغير أذن للجماعه أو لم يؤذن ليصلى وحده بخلاف صوره الفرض.

و يمكن الجواب بجعل المراد بالمنفرد فى صوره الفرض المنفرد بأذانه بأن يقصد بأذانه لنفسه خاصه، و يظهر ذلك من قوله فى الروايه: «يؤذن و يقيم ليصلى وحده» فإنه جعل عله الأذان الصلاه وحده، فإذا أراد الجماعة لم يكف ذلك الأذان المخصوص عن الجميع، بخلاف أذان الغير فإنه إما مؤذن البلد أو للجماعه و إن كان لا يصلى معهم، فمرادهم بالمنفرد هنا- فى قولهم يجتزى بأذان الغير و إن كان منفردا-

ص: ١٨٤

١- (١) الفقيه ١: ٢٥٨ ح ١١٦٨، التهذيب ٣: ٢٨٢ ح ٨٣٤، الوسائل ٤: ٦٥٥ ب (٢٧) من أبواب الأذان و الإقامه ح ١.

٢- (٢) فى ص ١٩٣، ١٩٢.

٣- (٣) المعتبر ٢: ١٣٧.

الثانى: فى المؤذن.

و يعتبر فيه العقل، و الإسلام (١)، و الذكور. و لا يشترط البلوغ بل يكفى كونه مميزا.

و يستحب أن يكون عدلا، صيتا، مبصرا. بصيرا بالأوقات، متطهرا قائما على مرتفع.

و لو أذنت المرأة للنساء جاز. و لو صلى منفردا و لم يؤذن -سahيا- رجع إلى الأذان (٢)، مستقبلا صلاته ما لم يركع، و فيه روايه أخرى.

المنفرد بصلاته لا- بأذانه جمعا بين الكلامين. و على كل حال فما ذهب إليه فى المعبر متجه لضعف الروايه التى هى مستند الحكم عن تخصيص ما دلّ بإطلاقه على الاجتزاء بمطلق الأذان من الأخبار الصحيحه (١).

قوله: «و الإسلام» .

لا- منافاه بين الحكم بالكفر و حكايه الشهادتين، فإن شرط الإسلام مع التلّفظ بهما اعتقاد معناه، و الحكايه أعم من ذلك لإمكان صدورها من عابث، و مستهزئ، و غافل، و مؤول بعدم عموم النبوه، و جاهل بمعنى اللفظ كالأعجمى. و على تقدير خلوه من الموانع و الحكم بالإسلام به فهو لاغ، لوقوع ما سبق من فصوله على الحكم بالإسلام فى الكفر.

قوله: «و لو صلى منفردا و لم يؤذن ساهيا رجع إلى الأذان» .

لا- فرق فى ذلك بين المنفرد و الامام، لإطلاق النص (٢) و الأصحاب، فتقيده بالمنفرد هنا ليس بالوجه. و كما يرجع ناسى الأذان يرجع ناسيهما بطريق أولى، دون ناسى الإقامه لا غير- على المشهور- اقتصارا فى إبطال الصلاه على موضع الوفاق.

ص: ١٨٥

١- ١) الوسائل ٤:٦٥٩ ب «٣٠» من أبواب الأذان و الإقامه.

٢- ٢) التهذيب ٢:٢٧٨ ح ١١٠٣، الاستبصار ١:٣٠٤ ح ١١٢٧، و الوسائل ٤:٦٥٧ ب «٢٩» من أبواب الأذان و الإقامه ح ٣.

و يعطى الأجره من بيت المال(١)، إذا لم يوجد من يتطوع به.

الثالث: في كيفية الأذان

الثالث: في كيفية الأذان.

و لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت، و قد رخص تقديمه على الصبح(٢)، قوله: «و يعطى الأجره من بيت المال. إلخ» .

أكثر الأصحاب على تحريم أخذ الأجره على الأذان سواء أخذت من بيت المال أم من غيره، لقول علي عليه السلام: «آخر ما فارقت عليه حبيب قلبي أن قال: يا علي إذا صليت فصلّ صلاه أضعف من خلفك، و لا تتخذن مؤذنا يأخذ على أذانه أجرا» (١). نعم يجوز أن يرزق من بيت المال من سهم المصالح لا من الصدقات و لا من الأحماس، لأن ذلك مختص بفريق خاص. و الفرق بين الأجره و الرزق أن الأجره يجب كونها مقدره مضبوطه مجعوله في عقد إجاره، و الرزق لا يتقدّر بقدر بل يرجع فيه إلى رأى الإمام عليه السلام و نظره. و نقل عن المرتضى (٢) القول بكراهه الأجره لا- تحريمها تسويه بينها و بين الرزق في المعنى، فقول المصنف «و يعطى الأجره» إما أن يريد بها الرزق مجازا، أو مبنّى على مذهب المرتضى (رضى الله عنه).

و اعلم أنه لو وجد متطوع لكن طالب الرزق يشتمل على مرجحات في أحكام الأذان و وظائفه جاز رزقه أيضا تحصيلًا للمصلحه. و لو اقتضت المصلحه الزيادة على مؤذن جاز رزق الزائد. و استقرب الشهيد في الذكرى اشتراط عداله المرزوق (٣).

قوله: «و قد رخص تقديمه على الصبح» .

تأسيًا بالنبي صلى الله عليه و آله و سلّم فإنه كان له مؤذنان أحدهما يؤذن ليلا و الآخر بعد الفجر. قال صلى الله عليه و آله و سلّم: «إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فإذا سمعتهم أذانه فكلوا و اشربوا حتى تسمعوا أذان بلال» (٤)، و ليتأهب الناس للصلاه

ص: ١٨٤

١- ١) الفقيه ١: ١٨٤ ح ٨٧٠، التهذيب ٢: ٢٨٣ ح ١١٢٩، الوسائل ٤: ٦٦٦ ب «٣٨» من أبواب الأذان و الإقامه ح ١.

٢- ٢) نقله عنه المحقق في المعبر ٢: ١٣٤، و العلامه في المختلف: ٩٠.

٣- ٣) الذكرى: ١٧٢.

٤- ٤) الفقيه ١: ١٩٤ ذيل ح ٩٠٥، الوسائل ٤: ٦٢٥ ب «٨» من أبواب الأذان و الإقامه ح ٢.

لكن يستحب إعادته بعد طلوعه.

و الأذان على الأشهر (١) ثمانية عشر فصلا: التكبير أربع، والشهادة بالتوحيد، ثم بالرسالة، ثم يقول: «حي على الصلاة (٢)، ثم حي على الفلاح، ثم حي على خير العمل، والتكبير بعده، ثم التهليل. كل فصل مرتان.

و الإقامه فصولها مثنى مثنى، و يزداد فيها قد قامت الصلاة مرتين، و يسقط من التهليل فى آخرها مره واحده.

و الصوم. و لا حد لهذا التقديم بل ما قارب الفجر. و ينبغى أن يجعل ضابطا فى ذلك ليعتمد عليه الناس. و ينبغى مغايره المتقدم للمتأخر لتتم الفائدة، و ليس بشرط. و لا فرق بين شهر رمضان و غيره عندنا.

قوله: «و الأذان على الأشهر. إلخ» .

أشار بالأشهر إلى ما روى (١) شاذا من تربع التكبير فى آخر الأذان كأوله، و تربيعة أول الإقامه و آخرها، و تشبه التهليل فى آخرها، و ما روى (٢) أن الإقامه مره مره إلا- التكبير الأخير فإنه مرتان. و نقل الشيخ: أن من أصحابنا من جعل فصول الإقامه مثل فصول الأذان و زاد فيها قد قامت الصلاة مرتين (٣). و قال ابن الجنيدي:

إذا أفرد الإقامه عن الأذان ثنى لا إله إلا الله، و إن أتى بها معه فواحد (٤). و عمل الطائفة على المشهور.

قوله: «ثم يقول حي على الصلاة. إلخ» .

معنى حي هلم و أقبل (٥)، يعدى لغه ب «على» و «الى». و هنا تختص على فإنه سنه

ص: ١٨٧

-
- ١- (١) مصباح المتجهد: ٢٦، الوسائل ٤: ٦٤٨ ب «١٩» من أبواب الأذان و الإقامه ح ٢٢ و ٢٣.
 - ٢- (٢) التهذيب ٢: ٦١ ح ٢١٥، الاستبصار ١: ٣٠٧ ح ١١٣٩، الوسائل ٤: ٦٥٠ ب «٢١» من أبواب الأذان و الإقامه ح ٣.
 - ٣- (٣) المبسوط ١: ٩٩، الخلاف ١: ٢٧٩ مسألة ٢٠.
 - ٤- (٤) نقله عنه العلامة فى المختلف: ٩٠.
 - ٥- (٥) القاموس المحيط ٤: ٣٢٢، الصحاح ٦: ٢٣٢٥.

و الترتيب شرط في صحه الأذان و الإقامه (١).

و يستحب فيهما سبعة أشياء: أن يكون مستقبل القبله (٢)، و أن يقف على أواخر الفصول (٣)، و يتأني في الأذان، و يحذر في الإقامه (٤)، و أن لا يتكلم في خلالهما (٥)، متبعه.

قوله: «و الترتيب شرط في صحه الأذان و الإقامه» .

المراد بالترتيب بينهما و بين فصولهما. و فائده الاشتراط عدم اعتبارهما بدونه فلا يعتدّ بهما في الجماعه، و لا يكتفى به أهل البلد، و يآثم إن اعتقدهما أذانا و إقامه.

قوله: «أن يكون مستقبل القبله» .

في جميع الفصول، فيكره الالتفات يمينا و شمالا، سواء في ذلك الحيعلات و غيرها. و أوجب المرتضى الاستقبال في الإقامه (١).

قوله: «و أن يقف على أواخر الفصول» .

المراد بالوقف ترك الإعراب و الرّوم (٢) و الإشمام و التضعيف لقول الصادق عليه السلام: «الأذان و الإقامه مجزومان» (٣)، و في خبر موقوفان (٤). و لو أعرب ترك الفضل و اعتدّ به.

قوله: «و يحذر في الإقامه» .

المراد بالحدّ الإسراع مع تخفيف الوقف مراعيًا لترك الإعراب.

قوله: «و أن لا يتكلم في خلالهما» .

بما لا يتعلق بمصلحه الصلاه، و مع الكلام يعيد الإقامه دون الأذان، إلا أن يخرج به عن الموالاته.

ص: ١٨٨

١- ١) جمل العلم و العمل: ٥٨.

٢- ٢) الروم: حرکه مختلسه مختلفاه، و هي أكثر من الإشمام لأنها تسمع. الصحاح ١٩٣٨: ٥.

٣- ٣) الفقيه ١: ١٨٤ ح ٨٧٤، الوسائل ٤: ٦٣٩ ب «١٥» من أبواب الأذان و الإقامه ح ٤.

٤- ٤) الفقيه ١: ١٨٤ ح ٨٧٤، الوسائل ٤: ٦٣٩ ب «١٥» من أبواب الأذان و الإقامه ح ٤.

و أن يفصل بينهما بركعتين أو سجده (١) إلا- في المغرب فإن الأولى أن يفصل بينهما بخطوه أو سكتته (٢)، و أن يرفع الصوت به إذا كان ذكرا. و كل ذلك يتأكد في الإقامه (٣). و يكره الترجيع في الأذان، إلا أن يريد الأشعار (٤). و كذا يكره قول: «الصلاه خير من النوم» (٥) قوله: «و أن يفصل بينهما بركعتين أو سجده» .

أو جلسه أو سكتته أو تسيبته و عن الصادق عليه السلام: «يجزيه الحمد لله» (١) و عنه عليه السلام: «من جلس بين الأذان و الإقامه في المغرب كان كالمتمشط بدمه في سبيل الله» (٢).

قوله: «في المغرب بخطوه أو سكتته» .

أو تسيبته، قال الشهيد (رحمه الله): «و لم أجد بالخطوه حديثا مع ذكر أكثر الأصحاب لها (٣)» .

قوله: «و كل ذلك يتأكد في الإقامه» .

يستثنى من ذلك رفع الصوت فإن السنه في الإقامه جعلها دون الأذان.

و يمكن أن يحصل التأكد فيها برفع الصوت في الجملة بمعنى أن إظهارها أكد من إظهاره و إن كان رفع الصوت به أقوى.

قوله: «و يكره الترجيع إلا أن يريد الإشعار» .

الترجيع تكرار الشهادتين دفعتين كما يفعله بعض العامه في الصبح، و إنما يكره مع عدم اعتقاد توظيفه و إلا كان بدعه حراما.

قوله: «و كذا يكره قول الصلاه خير من النوم» .

بل الأصح التحريم لأن الأذان و الإقامه سنتان متلقّيتان من الشرع كسائر

ص: ١٨٩

١- ١) الفقيه ١: ١٨٥ ح ٨٧٧، التهذيب ٢: ٢٨٠ ح ١١١٤، الوسائل ٤: ٦٣٢ ب «١١» من أبواب الأذان و الإقامه ح ١١، ٥.

٢- ٢) المحاسن: ٥٠ ح ٧٠، التهذيب ٢: ٦٤ ح ٢٣١، الاستبصار ١: ٣٠٩ ح ١١٥١، الوسائل ٤: ٦٣٢ ب «١١» من أبواب الأذان و الإقامه ح ١٠.

٣- ٣) الذكرى: ١٧٥. و ممن ذكر ذلك أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه: ١٢١، و الشيخ في المبسوط ١: ٩٦، و السيد المرتضى في الرسائل ٣: ٣٠ و هو في المنفرد خاصه.

الرابع: فى أحكام الأذان. و فىه مسائل:

الاولى: من نام فى خلال الأذان أو الإقامه ثم استيقظ

الاولى: من نام فى خلال الأذان أو الإقامه ثم استيقظ، استحب له استئنافه، و يجوز له البناء (١)، و كذا إن أغمى عليه.

الثانيه: إذا أذن ثم ارتد

الثانيه: إذا أذن ثم ارتدّ جاز أن يعتدّ به (٢) و يقيم غيره، و لو ارتدّ فى أثناء الأذان ثمّ رجع، استأنف على قول (٣).

العبادات، فالزياده فىهما تشريع محرّم كما يحرم زياده «محمد و آله خير البريه» و إن كانوا عليهم السلام خير البريه. و ما ورد فى شذوذ أخبارنا (١) من استحباب «الصلاه خير من النوم» محمول على التقيه.

قوله: «من نام فى خلال الأذان أو الإقامه استحب له استئنافه و يجوز البناء» .

مع عدم الإخلال بالموالاه، و كذا الحكم لو سكت طويلا أو تكلم خلاله بكلام أجنبيّ محلّلا أو محرّما.

قوله: «جاز أن يعتدّ به» .

يجوز أن يبنى الفعل للمعلوم و يعود ضميره إلى المرتدّ بتقدير رجوعه إلى الإسلام، أو إلى المصلّى، و للمجهول و هو أولى. و إنما جاز الاعتداد به لاجتماع شرائط الصحه فيه حال فعله، قيل: و لأن الردّه لا تبطل العبادات السابقه، و فىه بحث كلامى.

قوله: «و لو ارتدّ فى أثناء الأذان ثمّ رجع استأنف على قول» .

مع طول الزمان بحيث يخلّ بالموالاه، و إلا فالأجود عدم الاستئناف لعدم إبطال الردّه ما مضى من الأذان كما لا يبطله كله.

ص: ١٩٠

الثالثة: يستحب لمن سمع الأذان أن يحكيه

الثالثة: يستحب لمن سمع الأذان أن يحكيه (١) مع نفسه.

الرابعة: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، كره الكلام

الرابعة: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، كره الكلام (٢) كراهيه مغلظه، إلا ما يتعلق بتدبير المصلين.

الخامسة: يكره للمؤذن أن يلتفت يمينا و شمالا

الخامسة: يكره للمؤذن أن يلتفت يمينا و شمالا، لكن يلزم سمت القبلة في أذانه.

قوله: «يستحب لمن سمع الأذان أن يحكيه» .

المراد بالحكاية أن يقول السامع كما يقول المؤذن فصلا فصلا حتى الحيعلات، و روى (١) أنه يقول بدلها: «لا حول و لا قوة إلا بالله». و يتعين ذلك في الصلاة إن أراد حكايته، فلو حيل حينئذ بطلت لأنه ليس بذكر و لا دعاء. و إنما يستحب حكاية الأذان المشروع فلا يحكى أذان المجنون و الكافر و المرأه إذا سمعها الأجنبي، و لا الأذان الثاني يوم الجمعة و نظائره، بخلاف ما أخذ عليه أجزا الأذن المحرم أخذ الأجره لا الأذان. و ليقطع سامع الأذان كلامه و إن كان قارئا للقرآن. و ظاهر النصوص أن المستحب حكاية الأذان فلا يستحب حكاية الإقامة لعدم الدليل.

قوله: «إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة كره الكلام» .

هذا هو المشهور، و حرّمه جماعه من الأصحاب (٢) لقول الصادق عليه السلام:

«إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة فقد حرم الكلام» (٣)، و حمل على الكراهه المغلظه جمعا بين الأخبار (٤). و المراد بمصلحه الصلاة تقديم الامام و تسوية الصف و طلب الساتر و المسجد و الرداء و نحو ذلك.

ص: ١٩١

١-١) دعائم الإسلام ١:١٤٦ ح ٣٨٠، و عنه مستدرک الوسائل ٤:٥٨ ح ٥.

٢-٢) منهم الشيخ في المبسوط ١:٩٩، و النهايه: ٦٦، و نسبة العلامه في المختلف: ٩٠ الى الشيخين و السيد المرتضى و ابن الجنيد كما نسبة المحقق في المعبر ٢:١٤٣ إلى مقنعه المفيد و لكن لم نجده فيه انما الموجود حرمه الكلام أثناء اقامه نفسه.

٣-٣) التهذيب ٢:٥٥ ح ١٨٩، الاستبصار ١:٣٠١ ح ١١١٦، الوسائل ٤:٦٢٩ ب «١٠» من أبواب الأذان و الإقامة ح ٧.

٤-٤) انظر الوسائل الباب المتقدم.

السادسه: إذا تشاح الناس في الأذان قدم الأعلم

السادسه: إذا تشاح الناس في الأذان قدم الأعلم، و مع التساوى يقرع (١) بينهم.

السابعه: إذا كانوا جماعه جاز أن يؤذّنوا جميعا

السابعه: إذا كانوا جماعه جاز أن يؤذّنوا جميعا، و الأفضل ان كان الوقت متّسعا أن يؤذّنوا واحدا بعد واحد (٢).

الثامنه: إذا سمع الإمام أذان مؤذّن، جاز أن يجتزئ به في الجماعه

الثامنه: إذا سمع الإمام أذان مؤذّن، جاز أن يجتزئ به في الجماعه، و إن كان ذلك المؤذّن منفردا (٣).

قوله: «إذا تشاح الناس في الأذان قدم الأعلم و مع التساوى يقرع» .

المراد بالأعلم هنا الأعلم بأحكام الأذان التي من جملتها الأوقات، لا مطلق العلم. و إنما يقدم الأعلم على غيره مع تساويهما عداله أو فسقا، فلو اختلفا قدم العدل. و كذا يقدم المبصر على المكفوف و الأشد محافظه على الأذان في الوقت، ثم الأندى صوتا، ثم من يرتضيه الجيران، ثم القرعه. و يتحقق التعارض لأخذ الرزق من بيت المال، و إلا أذّنوا جميعا- كما سيأتى- من غير ترجيح.

قوله: «و الأفضل إذا كان الوقت متّسعا أن يؤذّن واحد بعد واحد» .

ليس المراد باتساع الوقت هنا المتعارف، فإن تأخير الصلاه عن أول وقتها المؤكّد في الفضيله لأمر غير موظف مستبعد جدا، فإنّ تحصيل فضيله الأذان لكل واحد يحصل بالاجتماع، بل المراد به- كما فسره بعض الأصحاب (١)- عدم اجتماع تمام المطلوب في الجماعه كانتظار الامام و المأمومين الذين يعتاد حضورهم، فإن كثره الجماعه مطلوبه شرعا، أو تحصيل ساتر، أو طهاره حديثه أو خبثيه و نحو ذلك.

و ينبغي تقييد ذلك كلّه بعدم فوات وقت الفضيله فإن تحصيل الصلاه فيه أهمّ من تعدّد الأذان. و منع بعض الأصحاب (٢) من الزياده على مؤذّنين مطلقا.

قوله: «إذا سمع الإمام أذان مؤذّن جاز أن يجتزئ به في الجماعه و إن كان ذلك المؤذّن منفردا» .

المراد به المنفرد بصلاته لا بأذنه، بمعنى أنه مؤذّن لجماعه أو للبلد، فلو أذّن

٢-٢) منهم الشيخ فى الخلاف ١:٢٩٠ مسأله ٣٥.

التاسعة: من أحدث في أثناء الأذان أو الإقامة، تطهر وبنى

التاسعة: من أحدث في أثناء الأذان أو الإقامة، تطهر وبنى، و الأفضل أن يعيد الإقامة (١).

العاشره: من أحدث في الصلاة تطهر و أعادها

العاشره: من أحدث في الصلاة تطهر و أعادها، و لا يعيد الإقامة إلا أن يتكلم (٢).

الحاديه عشره: من صلى خلف إمام لا يقتدى به

الحاديه عشره: من صلى خلف إمام لا يقتدى به، أذن لنفسه و أقام (٣)، لنفسه لا غير لم يعتد به، و كذا القول في الإقامة. و ينبغي ترك السامع الكلام بعدها ليعتد بها، فإن الكلام بعدها يبطلها، و قد روى عن الباقر عليه السلام أنه قال:

«مررت بجعفر و هو يؤذن و يقيم فلم أتكلم فأجزأني ذلك» (١).

و هل يستحب للسامع تكرار الأذان و الإقامة هنا؟ الظاهر ذلك، لأنه لا يقصر عن تعدد المؤذنين مع اتساع الوقت، لكن يستثنى منه المؤذن و المقيم للجماعه فقد حكم الأصحاب هنا بعدم استحباب التكرار معه.

قوله: «من أحدث في أثناء الأذان أو الإقامة تطهر وبنى و الأفضل أن يعيد الإقامة» .

لعدم اشتراط الطهاره فيهما ابتداء فكذا استدامه، و إنما كان الأفضل إعاده الإقامة لتأكد استحباب الطهاره فيها، بل قيل باشتراطها فيها.

قوله: «و لا يعيد الإقامة إلا أن يتكلم» .

كما يستحب إعاده الإقامة بالحديث في أثناءها كذا يستحب إعادتها بالحدث في أثناء الصلاة أيضا، فإن أفضليه الطهاره فيها أو اشتراطها آتيان فيها و بعدها. و إنما أطلق عدم إعادتها هنا بناء على الاعتداد بها في الجملة، و للأفضليه حكم آخر.

قوله: «من صلى خلف من لا يقتدى به أذن لنفسه و أقام» .

يعلم منه عدم الاعتداد بأذان المخالف، اما لتركه بعض الفصول أو لغير

ص: ١٩٣

فإن خشى فوات الصلاة اقتصر على تكبيرتين، و على قوله: قد قامت الصلاة (١). و إن أحل بشيء من فصول الأذان، استحب للمأموم التلّظ به.

ذلك، و ما سيأتي من استحباب التلّظ بما تركه قد يفهم من إطلاقه و سياقه جواز الاجتزاء به إن أتى بما ترك. و طريق الجمع إما بجعل ذلك استحباباً برأسه، إذ لا منافاه بين استحباب التلّظ بالمتروك إقامه لشعار الحق و توطين النفس عليه و بين إعاده الأذان، أو بحمل الثانى على غير المخالف كناسى فصل أو تاركه أو الجهر به تقيه إذ تتأدى الوظيفه بكل منهما، و إن كان الجمع أفضل.

قوله: «فإن خشى فوات الصلاة اقتصر على تكبيرتين و قد قامت الصلاة» .

المستند روايه معاذ بن كثير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إذا دخل الرجل المسجد و هو لا يأتّم بمصاحبه و قد بقى على الإمام آيه أو آيتان فخشى إن هو أذن و أقام أن يركع فليقل: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، و ليدخل فى الصلاة» (١). و عبارته المصنف قاصره عن تأديه هذا المعنى ترتيباً و فصلاً فإنها توهم تقديم التكبير على قد قامت و عدم التهليل. و الاعتذار عن الأول أن الواو لا يقتضى الترتيب (٢) يزيل الفساد، لكن لا يوجب تحصيل المطلوب. و يفهم من هذه الروايه عدم الاعتداد بأذان المخالف، مضافاً الى ما تقدّم.

ص: ١٩٤

١- (١) الكافى ٣: ٣٠٦ ح ٢٢، التهذيب ٢: ٢٨١ ح ١١١٦، الوسائل ٤: ٦٦٣ ب «٣٤» من أبواب الأذان و الإقامه ح ١.

٢- (٢) كما فى جامع المقاصد ١: ١٩٥.

إشاره

الركن الثاني في أفعال الصلاة و هي واجبه و مندوبه،

فالواجبات ثمانية

إشاره

فالواجبات ثمانية:

الأول: النيه

الأول: النيه.

و هي ركن في الصلاة (١)، قوله: «و هي ركن في الصلاة» .

اختلف كلام المصنف (رحمه الله) في تحقيق النيه، فقطع هنا بكونها ركنا في الصلاة، و في المعتمد بكونها شرطا (١) و في النافع بأنها متردده بين الركن و الشرط و أنها بالشرط أشبه (٢). و لكل وجه وجه غير أن وجه الشرط واضح، و التردد مع أرجحيه مشابهه الشرط أوضح.

و مما يكشف عن ركنيتها اشتراط الطهاره و الستر و الاستقبال و غيرها مما يشترط في الصلاة فيها، و مقارنتها للتكبير أو بسطها عليه، و لا شيء من الشروط كذلك، و عن الشرطيه وجود خواص الشرط فيها، و هي توقف تأثير الفعل أو صحته عليه، و مساوقته له الى الفراغ منه و لو حكما، و أنّ أول الصلاة التكبير، و استلزام دخولها افتقارها إلى نيه أخرى، و مغايرتها للعمل كما دل عليه الحديث (٣)، إلى غير ذلك،

ص: ١٩٥

١- (١) المعتمد ١٤٩: ٢.

٢- (٢) المختصر النافع: ٢٩.

٣- (٣) لعل المراد به ما دل على ان نيه المؤمن خير من عمله. راجع الوسائل ١: ٣٥ ب «٣٦» من أبواب مقدمه العبادات.

و لو أخلّ بها عمدا أو ناسيا لم تنعقد صلاته. (١) و حقيقتها استحضر صفه الصلاه فى الذهن، و القصد بها إلى أمور أربعة (٢):

و تردّدها بينهما مستفاده من وجههما. و على كل تقدير فالإجماع واقع على توقّف الصلاه عليها و بطلانها بتركها عمدا و سهوا، فالخلاف نادر الفائدة.

قوله: «و لو أخلّ بها عمدا أو ناسيا لم تنعقد صلاته» (١).

قوله: «و حقيقتها استحضر صفه الصلاه فى الذهن و القصد بها إلى أمور أربعة» .

اعلم أن النيه أمر واحد بسيط، و هو القصد الى فعل الصلاه المخصوصه.

و الأمور المعتره فيها-التي يجمعها اسم المميّز-إنما هي مميّزات المقصود و هو المنوى، لا- أجزاء للنيه. و القربه غايه الفعل المتعيّد به فهى خارجه عنها أيضا. ثمّ لما كانت النيه عزمًا و إرادته متعلقه بمقصود معيّن اعتبر فى تحقيقها إحضار المقصود بالبال أوّلا بجميع مشخصاته كالصلاه مثلا، و كونها ظهرا واجبه مؤداه، أو مقابلاتها، أو بالتفريق، ثمّ يقصد إيقاع هذا المعلوم على وجه التقرب إلى الله تعالى، فلفظه أصلى مثلا هي النيه، و هى و إن كانت متقدمه لفظا فهى متأخره معنى، لان الاستحضر القلبي للفعل يصيّر المتقدم من اللفظ و المتأخر فى مرتبه واحده.

و قد أفصح عن هذا المعنى أجود إفصاح الشهيد (رحمه الله) بقوله فى دروسه (٢) و قريب منه فى ذكراه (٣): «لما كان القصد مشروطا بعلم المقصود و جب إحضار ذات الصلاه و صفاتها الواجبه من التعيين، و الأداء و القضاء، و الوجوب، ثمّ القصد إلى هذا المعلوم لوجوبه قربه الى الله تعالى».

و لا- يخفى ما فى عبارته المصنف من الحزازه و القصور عن تأديه المعنى المراد. و مع ذلك فإنّ صفه الصلاه هي كونها ظهرا واجبه مؤداه الى غير ذلك، فالجمع بين

ص: ١٩٤

١- ١) وردت هذه العبارة فى جميع النسخ كذا من دون تعليق.

٢- ٢) الدروس: ٣٣، و فيه «و الوجوب و الندب».

٣- ٣) الذكرى: ١٧٦.

الوجوب أو الندب، والقربه، والتعيين، وكونها أداء وقضاء. ولا عبره باللفظ.

و وقتها عند أول جزء من التكبير (١). و يجب استمرار حكمها إلى آخر الصلاة، و هو أن لا ينقض النية الأولى.

و وقتها عند أول جزء من التكبير. و يجب استمرار حكمها إلى آخر الصلاة، و هو أن لا ينقض بينه الأولى.

و لو نوى الخروج من الصلاة لم تبطل على الأظهر (٢). و كذا لو نوى أن يفعل ما ينافيها، فإن فعله بطلت. و كذا لو نوى بشيء من أفعال الصلاة الرياء، أو غير الصلاة.

و يجوز نقل النية في موارد (٣)، كنقل الظهر يوم الجمعة إلى النافلة لمن نسي قراءة الجمعة و قرأ غيرها، و كنقل الفريضة الحاضره إلى سابقه عليها استحضار الصفه و القصد إلى الأمور الأربعة غير واضح، و إن أراد بصفه الصلاة أمرا آخر كاستحضار أفعالها و أركانها- كما نقل عن بعض الأصحاب (١)- فذلك غير جيّد أيضا، لأن الاستحضار المذكور ليس هو حقيقه النيه و إنما هو تشخيص المنوى، و مع ذلك ففي وجوبه بعد لما فيه من الحرج و المشقّه، بل لا يكاد يقدر عليه إلا آحاد.

قوله: «و وقتها عند أول جزء من التكبير» .

بل الأولى استحضارها إلى آخر التكبير مع الإمكان.

قوله: «و لو نوى الخروج من الصلاة لم تبطل على الأظهر» .

بل الأصح البطلان لمنافاه الاستدامه الحكيمه، و لأن إرادتي الضدّين متضادتان، و كذا القول فيما لو نوى فعل المنافي و إن لم يكن في الحال.

قوله: «كذا لو نوى بشيء من أفعال الصلاة الرياء أو غير الصلاة» (٢).

قوله: «و يجوز نقل النيه في موارد» .

اعلم أن كلاً من الصلاة المنقول منها و إليها إما أن تكون واجبه أو مندوبه،

ص: ١٩٧

١- ١) الكافي في الفقه: ١٣٩.

٢- ٢) هذه العبارة وردت في جميع النسخ كذا من دون تعليق.

مع سعه الوقت.

الثانى: تكبيره الإحرام

الثانى: تكبيره الإحرام.

و هى ركن، ولا تصح الصلاة من دونها، ولو أخلّ بها نسيانا.

و صورتها أن يقول: اللهم أكبر، ولا- تنعقد بمعناها. و لو أخلّ بحرف منها، لم تنعقد صلاته. فإن لم يتمكّن من التلفّظ بها كالأعجم، لزمه التعلّم.

ولا- يتشاغل بالصلاة مع سعه الوقت، فإن ضاق أحرم بترجمتها. و الأ-خرس ينطق بها على قدر الإمكان، فإن عجز عن النطق أصلا، عقد قلبه بمعناها مع الإشارة (١). و الترتيب فيها واجب. و لو عكس لم تنعقد الصلاة.

و المصلّى بالخيار فى التكبيرات السبع، أيها شاء جعلها تكبيره الافتتاح. و لو كبر و نوى الافتتاح، ثمّ كبر و نوى الافتتاح (٢)، بطلت صلاته و إن كبر ثالثه و نوى الافتتاح انعقدت الصلاة أخيرا.

مؤداه أو مقصّيه، فالصور ست عشره حاصله من ضرب أربعة فى أربعة، منها النقل من النفل إلى الفرض لا يجوز مطلقا، و بالعكس يجوز فى من نسى الأذان و الإقامة، و فيمن خشى فوت الإمام و شبهه، و من الفرض إلى الفرض فيمن نوى حاضره فذكر فائته و نحو ذلك.

قوله: «فإن عجز عن النطق أصلا عقد قلبه، بمعناها مع الإشارة» .

ليس المراد بمعناها الموضوع لها لغيره لأن تصوّر ذلك غير واجب على غير الأخرس، بل يكفى قصده كونه تكبيرا لله و ثناء عليه فى الجملة. و المراد الإشارة بالإصبع. و يجب مع ذلك تحريك اللسان لوجوبه مع القدره على النطق فلا- يسقط الميسور بالمعسور. و فى حكم الأخرس من تعدّر عليه النطق لمانع. و لو عجز عن البعض أتى بالممكن و عوض عن الفائت.

قوله: «و لو كبر و نوى الافتتاح ثمّ كبر و نوى الافتتاح. إلخ» .

إنما قيد التكبير بنيه الافتتاح ليصير ركنا، فإن التكبير ذكر لله لا يضّر فى الصلاة

و يجب أن يكبر قائما فلو كبر (١) قاعدا مع قدره، أو هو آخذ في القيام، لم تنعقد صلاته.

و المسنون فيها أربعة: أن يأتي بلفظ الجلاله من غير مدّ بين حروفها (٢)، و بلفظ أكبر على وزن أفعل (٣)، و أن يسمع الامام من خلفه تلفظه إلا على تقدير كونه ركنا، و إنما يتميّز بالنيه، و يكفي في البطلان الإتيان بصوره الركن مع نيته، فلا يشترط مقارنته للنيه للشانى، و إنما يبطل بالثانى مع عدم نيه الخروج من الصلاه قبله، و إلا صحّت به مع استصحاب النيه. و لا بدّ من تقييد الصحه بالتكبير الثالث بمقارنه النيه له. و الضابط أنه مع عدم نيه الخروج ينعقد فى كل وتر و يبطل فى الشفع لاشتمال الشفع على زياده الركن و ورود الوتر على صلاه باطله، و مع نيه الخروج ينعقد بما بعدها.

قوله «و يجب أن يكبر قائما فلو كبر. إلخ» .

كما يشترط القيام و غيره من الشروط فى التكبير كذا يشترط فى النيه، فإذا كبر قاعدا أو و هو آخذ فى القيام وقعت النيه أيضا على تلك الحاله، فعدم الانعقاد مستند إلى كل منهما، و لا يضرّ ذلك لأنّ علل الشرع معرّفات لا علل حقيقيه فلا يضرّ اجتماعها. و إنما خص التكبير بالذكر للرد على الشيخ (رحمه الله) حيث جوّز الإتيان ببعض التكبير منحيا (١)، و لم يعلم مأخذه.

قوله: «أن يأتي بلفظ الجلاله من غير مدّ بين حروفها» .

المراد به مد الألف الذى بين اللام و الهاء زياده على القدر الطبيعى منه، فإن له مدّا طبيعيا و الزياده عليه مكروهه، أما مدّ همزه الجلاله بحيث تصير بصوره الاستفهام فإنّه مبطل و إن لم يقصد الاستفهام، على أصحّ الوجهين.

قوله: «و بلفظ أكبر على وزن أفعل» .

مفهومه جواز الخروج به عن الوزن، و هو حق إن لم يصل مد الباء الى وزن

ص: ١٩٩

بها، و أن يرفع المصلى يديه بها إلى أذنيه (١).

الثالث: القيام

الثالث: القيام. (٢) و هو ركن مع قدره (٣) فمن أخلّ به عمداً أو سهواً بطلت صلاته.

أكبار جمع كبر، و إلا بطل و إن لم يقصده كما مرّ، و قطع المصنف في المعتبر بالصحة مع عدم القصد (١).

قوله: «و أن يرفع المصلى يديه بها إلى أذنيه» .

و ليكونا مبسوطتين مضمومتى الأصابع مفترقتى الإبهامين، و يستقبل بباطن كفيه القبلة، و يتدئ التكبير في ابتداء الرفع و ينتهى عند انتهائه.

قوله: «القيام» .

إنما أخره عن النيه و التكبيره ليمحّض جزءاً من الصلاة، و يتحقق وجوبه، لأنه قبلهما شرط محض، و يجوز (٢) تركه بعد الشروع فيه إلا لعارض. و من قدّمه نظر الى اشتراطهما به و الشرط مقدّم على المشروط. و ربما أخره بعضهم عن القراءة، و ما هنا أجود.

قوله: «و هو ركن مع قدره» .

اعلم أن القيام ليس مجموعاً من حيث هو مجموع ركناء، فإن ناسى القراءة و أبعاضها صلاته صحيحة مع فوات بعض القيام المستلزم لفوات المجموع من حيث هو كذلك، و لا كلّ جزء من أجزائه لعين ما ذكر، بل الركن من القيام هو القدر المتصل منه بالركوع، سواء اتفقت فيه القراءة أم لا، و لا يتحقق زيادته و نقصانه إلا بزياده الركوع و نقصانه. و لا يضر استناد البطلان إليهما لأن علل الشرع معرّفات.

و لو اتفق زيادته على مسماه كالقيام في حال القراءة كان الركن منه أمراً كلياً يتأدى بكل واحد من جزئياته. و الباقي موصوف بالوجوب لا غير، فإن ناسى القراءة و أبعاضها لا تبطل صلاته، إذ ليس مخلاً بركنيه القيام

ص: ٢٠٠

١- ١) المعتبر ١٥٦: ٢.

٢- ٢) في «ن، و» لا يجوز.

و إذا أمكنه القيام مستقلا وجب (١)، وإلا وجب أن يعتمد على ما يتمكن معه من القيام (٢)، و روى جواز الاعتماد على الحائط مع قدره (٣). و لو قدر على القيام فى بعض الصلاه وجب أن يقوم بقدر مكنته، وإلا صلى قاعدا.

و قيل: حدّد ذلك أن لا يتمكن من المشى بمقدار زمان صلاته (٤)، و الأول أظهر.

قوله: «و إذا أمكنه القيام مستقلا وجب» .

المراد بالاستقلال هنا الإقلال لا طلبه، كما هو الغالب فى باب الاستفعال.

و المراد بالإقلال أن يكون غير مستند إلى شىء بحيث لو أزيل السناد سقط.

قوله: «و إلا وجب أن يعتمد على ما يتمكن معه من القيام» .

و لو توقف تحصيل ما يعتمد عليه على عوض وجب بذله و إن كثر مع الإمكان.

و لا فرق فيه بين كونه آدميا أو غيره.

قوله: «و روى جواز الاعتماد على الحائط من قدره» .

هى روايه على بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السلام قال: «سألته عن الرجل هل له أن يستند إلى حائط المسجد و هو يصلى، أو يضع يده على الحائط و هو قائم من غير مرض و لا عله؟ قال: لا بأس» (١). و عمل بظاهرها أبو الصلاح فعَدَّ (٢) الاعتماد على ما يجاور المصلى من الابنيه مكروها (٣)، و الروايه محموله على استناد ليس معه اعتماد جمعا بينها و بين ما دلّ على وجوب القيام مستقلا.

قوله: «و قيل: حدّد ذلك أن لا يتمكن من المشى بقدر زمان صلاته» .

أى حدّد العجز المجوز للصلاه جالسا أن لا يقدر على المشى بمقدار صلاته.

و المستند ما رواه سليمان المروزى عن الفقيه عليه السلام «المريض إنما يصلى قاعدا إذا صار الى الحال التى لا يقدر فيها على المشى مقدار صلاته» (٤). و حملت على من

ص: ٢٠١

١ - ١) مسائل على بن جعفر: ٢٣٥ ح ٥٤٧، قرب الاسناد: ٩٤، الفقيه ١: ٢٣٧ ح ١٠٤٥، التهذيب ٢: ٣٢٦ ح ١٣٣٩، الوسائل ١: ٧٠١ ح ٤:

ب «١٠» من أبواب القيام ح ١.

٢ - ٢) فى «ج» بعد جعل الاعتماد.

٣ - ٣) الكافى فى الفقه: ١٢٥.

٤-٤) التهذيب ٤:٢٥٧ ح ٧٦١، الاستبصار ٢:١١٤ ح ٣٧٣، الوسائل ٤:٦٩٩ ب «٦» من أبواب القيام ح ٤.

و القاعد إذا تمكن من القيام إلى الركوع وجب، وإلا ركع جالسا(١).

و إذا عجز عن القعود صلى مضطجعا(٢)، فإن عجز صلى مستلقيا، والأخيران يوميان لركوعهما و سجودهما(٣). و من عجز عن حاله فى أثناء الصلاة، يتمكن من القيام إذا قدر على المشى للتلازم بينهما غالبا، فالمعتبر حينئذ العجز عن القيام لا عن المشى. و الأولى تنزيل الرواية على أن الجلوس إنما يجوز مع تعذر القيام و لو لم يكن مستقرا، كمن يقدر على المشى و لا يقدر على الاستقرار، فيقدم الصلاة ماشيا عليها جالسا، فإن ذلك هو ظاهر الرواية، و أيضا فإن القيام ماشيا يفوت معه وصف من أوصاف القيام و هو الاستقرار، و الجلوس يفوت معه أصل القيام، و فوات الوصف أولى من فوات الأصل بالكليه، و هو اختيار الفاضل (١) (رحمه الله). و اختيار الشهيد (٢) (رحمه الله) ترجيح الجلوس لأن الاستقرار ركن فى القيام. و قد عرفت ما فيه.

قوله: «و إلا ركع جالسا» .

و يجب فيه مراعاة النسبه بين انتصاب القائم و ركوعه، فينحني الجالس كذلك بحيث يجعل المائل من بدنه عند القعود بقدر المائل منه عند الركوع قائما، و أكمله أن ينحني بحيث يحاذى جبهته موضع سجوده، و أقله أن ينحني قدر ما يحاذى وجهه ما قدام ركبتيه من الأرض، و يرفع فخذه وفاقا للشهيد (رحمه الله) فى الدروس (٣).

قوله: «و إذا عجز عن القعود صلى مضطجعا» .

على جانبه الأيمن كالمحود فيستقبل بوجهه القبلة، فإن تعذر الأيمن فعلى الأيسر.

قوله: «و الأخيران يوميان لركوعهما و سجودهما» .

بالرأس إن أمكن، و إلا فبالعينين. و لو أمكن رفع ما يسجد عليه ليصير بصوره

ص: ٢٠٢

١-١ (١) التذكرة ١١٠:١.

١٨٠:٢ (٢) الذكرى: ١٨٠.

٣-٣ (٣) الدروس: ٣٤.

انتقل إلى ما دونها مستمرا(١)، كالقائم يعجز فيقعد، والقاعد يعجز فيضطجع والمضطجع يعجز فيستلقي، وكذا بالعكس. و من لا يقدر على السجود، يرفع ما يسجد عليه، فإن لم يقدر أوأماً.

و المسنون في هذا الفصل شيئان: أن يتربع المصلى(٢) قاعدا في حال قراءته و يثنى رجليه في حال ركوعه، وقيل: يتورك في حال تشهده.

الرابع: القراءه

الرابع: القراءه.

و هي واجبه. و تتعين بالحمد في كل ثنائيه، و في الأوليين من كل رباعيه و ثلاثيه. و تجب قراءتها أجمع. و لا تصح الصلاه مع الخلال و لو بحرف واحد منها عمدا، حتى التشديد(٣)، الساجد و جب، فإن تعذر وضع على جبهته ما يصح السجود عليه. و كذا يجب تمكين باقى المساجد مع الإمكان.

قوله: «انتقل إلى ما دونها مستمرا» .

على صلاته من غير استئناف و إن كان الوقت واسعا. و يمكن أن يريد بالاستمرار على الأفعال التى يمكن وقوعها فى حاله الانتقال كالقراءه، فلا يترك القراءه فى حاله الانتقال إلى الأدنى لانتقاله إلى ما هو أدنى، و هو أصح القولين، بخلاف من وجد خفا فى حاله دنيا فإنه ينتقل منها إلى العليا تاركا للقراءه.

قوله: «أن يتربع المصلى. إلخ» .

المراد بالتربع هنا أن ينصب فخذيّه و ساقيه، و يثنى الرجلين ان يفترشهما تحته و يجلس على صدورهما بغير إقعاء، و بالتورك أن يجلس على وركه الأيسر و يخرج قدميه من تحت، كما سيأتى فى التشهد (١).

قوله: «حتى التشديد» .

إنما عطف التشديد على الحرف ب«حتى» للتنبيه على أنه حرف، بل هو أبلغ منه فإنه مشتمل على حرف مدغم و إدغام، و كلاهما واجب فى القراءه حتى لو فك الإدغام الصغير بطلت القراءه و إن أتى بالحرف. و فى حكم التشديد المد المتصل،

ص: ٢٠٣

و كذا إعرابها(١).و البسمله آيه منها،تجب قراءتها معها.و لا يجرى المصلى ترجمتها.و يجب ترتيب كلماتها و آيها على الوجه المنقول،فلو خالف عمدا أعاد،و إن كان ناسيا استأنف القراءه ما لم يركع(٢)،و إن ركع مضى فى صلاته و لو ذكر.

و من لا- يحسنها يجب عليه التعلم،فإن ضاق الوقت قرأ ما تيسر منها،و إن تعذر قرأ ما تيسر من غيرها(٣)، أما المنفصل فإنه مستحب،و كذا أوصاف القراءه من الهمس و الجهر و الاستعلاء و الإطباق و الغنه و غيرها، كما نبه عليه الشهيد(رحمه الله)فى بعض مصنفاته (١).

قوله:«و كذا إعرابها» .

المراد بالاعراب عند الإطلاق الرفع و النصب و الجر و الجزم،و فى حكمها صفات البناء و هى الضم و الفتح و الكسر و السكون.و كأن المصنف أطلق الاعراب على ما يشملهما تغليبا أو توسعا.و لا فرق فى البطلان بتغير الاعراب و البناء بين كونه مغيرا للمعنى أو لا.

قوله:«و إن كان ناسيا استأنف القراءه ما لم يركع الخ» .

إنما يستأنف القراءه إذا لم يتحصل منها ما يمكن البناء عليه،أو أمكن مع الإخلال بالموالاه،أما لو انتفى الأمران كما لو قرأ آخر الحمد،ثم قرأ أولها ثم ذكر، بنى على ما قرأه آخرا،و يستأنف ما قبله لحصول الترتيب و الموالاه.

قوله:«فإن ضاق الوقت قرأ ما تيسر منها فإن تعذر قرأ ما تيسر من غيرها» .

إنما يقرأ ما تيسر منها مع تسميته قرآنا كآييه و نحوها،و إلا لم يعتد به.و يجب أن يعوض عن الفائت من غيرها مع الإمكان.و يجب كونه بقدر الباقي منها فزائدا فى الحروف لا فى الآيات،و مراعاة الترتيب بين ما علمه و بين البديل،فإن علم الأول

ص:٢٠٤

أو سبح الله و هلله و كبره بقدر القراءة(١)، ثمَّ يجب عليه التعلّم. و الأخرس يحرك لسانه بالقراءة و يعقد بها قلبه(٢).

و المصلّى فى كلّ ثالثه و رابعه بالخيار، إن شاء قرأ الحمد و إن شاء سبح، و الأفضل للإمام القراءة.

و قراءه سورته كامله بعد الحمد فى الأوليين واجب فى الفرائض، مع سعه الوقت و إمكان التعلّم للمختار، و قيل: لا يجب، و الأولى أحوط. و لو قدم السوره على الحمد، أعادها أو غيرها بعد الحمد(٣).

آخر البدل، أو الآخر قدمه، أو الطرفين وسطه. و لو لم يعلم شيئاً من غيرها كرر ما علمه منها.

قوله: «أو سبح الله و هلله و كبره بقدر القراءة» .

و يجب فيه ما يجزى فى الأخيرتين وفاقاً للذكرى (١)، و يكرره بقدر الفاتحه، و ينبغى أن ينوى به البدليه عن القراءة، و كذا ما تقدم من الابدال. و لو تعذر جميع ذلك و جب القيام بقدر الفاتحه. و لو أمكن الائتمام و جب مقدماً على البدل، كما أنه لو أمكنه قراءه الفاتحه من المصحف قدم عليه، و لو أمكن من غيرها قدم على الذكر، و لا يكفى القراءة منه مع إمكان الحفظ.

قوله: «و يعقد بها قلبه» .

أى بالقراءة بأن ينوى بقلبه و بحركه لسانه كونهما بدلاً منها. و كذا يجب الإشاره بالإصبع، و مثله القول فى باقى الأذكار. و ما يوجد فى عبارات الأصحاب من عقد قلبه بمعناها منزل على ما ذكرناه لعدم وجوب فهم المعنى على الصحيح فضلاً عن الأخرس.

قوله: «و لو قدم السوره على الحمد أعادها أو غيرها بعد الحمد» .

مع عدم التعمد، و إلا بطلت الصلاه. و الجاهل عامد. و إعادة السوره بعد الحمد يحتمل كونها مع إعادة الحمد كما ذكره جماعة، و الأجود الاكتفاء بالحمد لا

ص: ٢٠٥

و لا- يجوز أن يقرأ في الفرائض شيئاً من سور العزائم (١)، و لا- ما يفوت الوقت بقراءته (٢)، و لا- أن يقرن بين سورتين، و قيل: يكره (٣)، و هو الأشبه.

و يجب الجهر بالحمد و السوره في الصبح، و في أولي المغرب و العشاء، و الإخفات في الظهرين، و ثالثه المغرب، و الأخيرين من العشاء.

و أقل الجهر أن يسمعه القريب الصحيح (٤) السمع إذا استمع.

وقوعها بعد السوره لا يبطلها فلا وجه لإعادتها، بل تعاد السوره لا غير.

قوله: «و لا يجوز أن يقرأ في الفرائض شيئاً من سور العزائم» .

فتبطل الصلاه بمجرد الشروع فيها مع العمد، و الناسى يرجع إلى غيرها متى ذكر و إن تجاوز النصف. و لو لم يذكر حتى قرأ السجده أو ما لها ثم قضاها بعد الصلاه. و احترز بالفريضه عن النافله فيجوز قراءه أحدهما فيها، و يسجد لها إذا تلاها كما سيأتي (١) [و يستحب أن يقرأ الحمد ثم يركع ان كانت في آخر السوره] (٢).

قوله: «و لا ما يفوت الوقت بقراءته» .

فيبطل مع العلم بمجرد الشروع و إن لم يخرج الوقت، نعم لو ظن السعه فتبين الضيق بعد الشروع عدل و إن تجاوز النصف.

قوله: «و قيل: يكره» .

هذا إذا لم يعتقد المشروعيه و إلا- حرم قطعاً. و يتحقق القران بقراءه أزيد من سوره و إن لم يكمل الثانيه بل بتكرار السوره الواحده أو بعضها و مثله تكرار الحمد.

قوله: «و أقل الجهر أن يسمعه الصحيح القريب» .

لا- بد مع ذلك من اشتغال الصوت على جهريه و إظهار ليتحقق الفرق بينه و بين السر عرفاً، بحيث لا يجتمعان في ماده إذ هما- كما ذكره جماعه من الأصحاب (٣)- حقيقتان متضادتان، و الحواله فيهما على العرف.

ص: ٢٠٦

١- ١) في ص ٢١٢.

٢- ٢) من نسخه «ج» فقط.

٣- ٣) منهم العلامه في النهايه ١: ٤٧١، و المحقق الكركي في جامع المقاصد ٢: ٢٦٠.

و الإخفات أن يسمع نفسه إن كان يسمع. و ليس على النساء جهرا (١).

و المسنون فى هذا القسم:

الجهر بالبسملة فى موضع الإخفات (٢) فى أول الحمد و أول السوره، و ترتيب القراءه (٣)، و الوقوف على مواضعه، و قراءه سوره بعد الحمد فى قوله: «و ليس على النساء جهرا» .

أى لا- يجب عليهن ذلك عينا بل يتخيرن بين الجهر و الإخفات فى مواضع الجهر ما لم يسمعهن الأجنبى، و إلا تعين الإخفات. و الأولى للخشى الجهر و تحرى موضع لا- يسمعهن الأجنبى فيه. و هذا كله فى القراءه. أما غيرها من الأذكار فيستحب الجهر به للإمام، و الاسرار للمأموم، و يتخير المنفرد فى غير القنوت و يجهر به مطلقا.

قوله: «الجهر بالبسملة فى موضع الإخفات» .

لا فرق فى ذلك بين الأوليين و الأخيرتين لإطلاق النص (١)، فتخصيص ابن إدريس (٢) الاستحباب بالأوليين ضعيف، كما ضعف قول ابن البراج (٣) بوجوب الجهر بها فى الإخفات مطلقا.

و اعلم أن الجهر و الإخفات كفتان للقراءه الواجبه بحيث لا- يمكن تأديتها إلا- بهما، و كيفيه الواجب لا يكون إلا واجبه و إن كان تعددها يلحقها بالواجب المخير، فمعنى استحباب الجهر بها حينئذ أنه أفضل الفردين الواجبين على التخير، فلا منافاه بين استحبابه عينا و وجوبه تخيرا، لعدم اتحاد الموضوع.

قوله: «و ترتيب القراءه» .

للتربيل تفسيرات:

أحدها: ما ذكره المصنف فى المعتبر (٤) أنه تبين الحروف من غير مبالغه و نقله

ص: ٢٠٧

١- ١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٣٢ ب «٣٥» ح ١، الوسائل ٤: ٧٥٧ ب «٢١» من أبواب القراءه فى الصلاه.

٢- ٢) السرائر ١: ٢١٧.

٣- ٣) المهذب ١: ٩٧.

٤- ٤) (٤) ١: ١٨١.

النوافل، وأن يقرأ في الظهرين و المغرب بالسور القصار ك «القدر»، و «الجحد»، و في العشاء ب «الأعلى» و «الطارق» و ما شاكلهما، و في الصبح ب «المدر» و «المزمل» و ما مثلهما، و في غدهاء الخميس و الاثنين ب «هل أتى»، و في المغرب و العشاء ليله الجمعة ب «الجمعه» و «الأعلى»، و في صبحها بها و ب «قل هو الله أحد»، و في الظهرين بها و ب «المنافقين».

و منهم من يرى وجوب السورتين في الظهرين و ليس بمعتمد.

و في نوافل النهار بالسور القصار، و يسر بها، و في الليل بالطوال، و يجهر بها، و مع ضيق الوقت يخفف.

عن الشيخ أيضا [١]. و المراد به الزيادة على الواجب الذي يتحقق به النطق بالحروف من مخارجها ليتم الاستحباب.

الثاني: أنه بيان الحروف و إظهارها و لا يمدّها بحيث يشبه الغناء، و هو تفسير الفاضل في النهاية، قال: لو أدرج و لم يرتل و أتى بالحروف بكمالها صحت صلاته (١).

و هو قريب من الأول، و هما معا موافقان لكلام أهل اللغة، قال في الصحاح: الترتيل في القراءة الترسل فيها و التبيين بغير بغي (٢).

الثالث: أنه حفظ الوقوف و أداء الحروف. ذكره في الذكرى (٣)، و هو المنقول عن ابن عباس و على عليه السلام (٤)، إلا أنه قال: و بيان الحروف. و الأولان أنسب بعبارته الكتاب للاستغناء بالتفسير الثالث عن قوله: «و الوقوف على مواضعه».

ص: ٢٠٨

١- ٢) نهاية الأحكام ١: ٤٧٦.

٢- ٣) الصحاح ٤: ١٧٠٤ مادة «رتل».

٣- ٤) الذكرى: ١٩٢.

٤- ٥) الوافي ٢: ١٠٥ باب سائر أحكام القراءة، مجمع البحرين: ٤٣٦ و فيها «حفظ الوقوف و أداء الحروف».

و أن يقرأ قل يا أيها الكافرون في المواضع السبعه (١). و لو بدأ فيها بسوره «التوحيد» جاز. و يقرأ في أوليى صلاه الليل «قل هو الله أحد» ثلاثين مره (٢)، و في البواقي بطوال السور. و يسمع الإمام من خلفه القراءه ما لم يبلغ العلو و كذا الشهادتين استحباباً. و إذا مر المصلى بآيه رحمه سألها، أو آيه نقمه استعاذ منها.

و ها هنا مسائل سبع

و ها هنا مسائل سبع:

قوله: «و أن يقرأ قل يا أيها الكافرون في المواضع السبعه» .

هى أول ركعتى الزوال، و أول نوافل المغرب، و أول نوافل الليل، و أول ركعتى الفجر، و أول صلاه الصبح إذا أصبح بها أى لم يصلحها حتى انتشر الصبح و طلعت الحمرة، و أول سنه الإحرام، و أول ركعتى الطواف. و يقرأ في ثوانى هذه السبعه بالتوحيد. و روى العكس [١] فلذا قال: و لو بدأ بالتوحيد جاز.

قوله: «و يقرأ في أوليى صلاه الليل قل هو الله احد ثلاثين مره» .

قد تقدم استحباب أن يقرأ فيها بالجحد لأنها أحد السبعه. و طريق الجمع إما أن يكون قراءه كل واحده من السورتين سنه فيتخير المصلى، أو بالجمع بينهما لجواز القران فى النافله، أو بحمل أوليى صلاه الليل على الركعتين المتقدمتين على الثمانى، كما ورد فى بعض الأخبار (١). و على ما روى من كون (٢) الجحد فى الركعه الثانيه لا إشكال فإن قراءه التوحيد فى الأولى ثلاثين مره محصله لقراءه التوحيد فيها فى الجمله.

ص: ٢٠٩

١-٢) مصباح المتهدج: ١١٥، الوسائل ٥: ٢٨١ ب «٤١» من أبواب بقيه الصلوات المندوبه.

٢-٣) مر الكلام فيه فى الصفحه المتقدمه.

الاولى: لا يجوز قول آمين آخر الحمد

الاولى: لا يجوز قول آمين آخر الحمد (١)، وقيل: هو مكروه.

الثانية: الموالاه في القراءه شرط في صحتها

الثانية: الموالاه في القراءه شرط في صحتها، فلو قرأ في خلالها من غيرها، استأنف القراءه (٢). وكذا لو نوى قطع القراءه و سكت (٣). وفي قول يعيد الصلاه. أما لو سكت في خلال القراءه لا بنيه القطع، أو نوى القطع و لم يقطع مضى في صلاته (٤).

قوله: «لا يجوز قول آمين آخر الحمد» .

هذا هو المشهور بل كاد يكون إجماعاً، ومستنده النص (١) عن أئمة الهدى عليهم السلام، وعلل مع ذلك بأنه ليس بقرآن ولا دعاء وإنما هو اسم للدعاء أعني:

اللهم استجب، و الاسم غير المسمى، فلو قال بدله اللهم استجب لم يضر. ولا فرق في البطلان به بين وقوعه آخر الحمد أو غيره من حالات الصلاه كالقنوت. كل ذلك مع عدم التقيه وإلا لم يضر، بل ربما وجب.

قوله: «فلو قرأ خلالها من غيرها استأنف القراءه» .

هذا مع النسيان، ومع العمد يبطل الصلاه. و تتحقق الغيريه بقراءه ما لا- محل لقراءته في تلك الحال، وإن كان من السوره. ولا يخفى أن ذلك في غير الدعاء بالمباح، وسؤال الرحمه، والاستعاذه من النقمه عند آيتيهما، ورد السلام، وتسميت العاطس، و الحمد عند العطسه، ونحو ذلك مما هو مستثنى.

قوله: «و كذا لو نوى قطع القراءه و سكت» .

هذا إذا خرج بالسكوت عن كونه قارئاً و لم يخرج عن كونه مصلياً، وإلا لم يعد القراءه في الأول و أعاد الصلاه في الثاني. ولا فرق هنا بين السكوت عمداً أو نسياناً.

قوله: «أما لو سكت في خلال القراءه لا بنيه القطع أو نوى القطع و لم يقطع مضى في صلاته» .

إنما يمضى في صلاته مع السكوت لا بنيه القطع للصلاه أو للقراءه مع عدم

ص: ٢١٠

١- ١) الكافي ٣: ٣١٣ ح ٥، علل الشرائع: ٣٥٨ ب «٧٤» ح ١، التهذيب ٢: ٧٤ ح ٢٧٥، الاستبصار ١: ٣١٨ ح ١١٨٥ و ١١٨٦، الوسائل ٤: ٧٥٢ ب «١٧» من أبواب القراءه في الصلاه ح ١، ٢، ٣، ٤.

الثالثه: روى أصحابنا أن «الضحى» و «ألم نشرح» سورة واحده

الثالثه: روى أصحابنا أن «الضحى» و «ألم نشرح» سورة واحده، (١) و كذا «الفيل» و «لإيلاف»، فلا يجوز إفراد أحدهما عن صاحبتها فى كل ركعه. و لا يفتقر إلى البسملة بينهما، على الأظهر.

الرابعه: إن خافت فى موضع الجهر أو عكس

الرابعه: إن خافت فى موضع الجهر أو عكس، جاهلا أو ناسيا لم يعد (٢).

طوله بحيث يخرج عن كونه قارئاً أو مصلياً، وإلا أعاد القراءه فى الأول و الصلاه فى الثانى. و المراد بنيه القطع فى المسأله الأخيره قطع القراءه لا قطع الصلاه، و إلا بطلت الصلاه بناء على بطلانها بنيه فعل المنافى. و لا بدّ من تقييد قطع القراءه بأن لا ينوى عدم العود إليها، و إلا كان كنيه قطع الصلاه.

قوله: «روى أصحابنا أن الضحى و ألم نشرح سورة واحده».

ليس فى الأخبار تصريح بكونهما سورة واحده و إنما فيها قرائتهما معا فى الركعه الواحد (١)، و هى أعم من كونهما سورة واحده، و روايه المفضل -قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا تجمع بين سورتين فى ركعه واحده إلا الضحى و ألم نشرح، و سورة الفيل و لإيلاف» (٢) -صريحه فى كونهما سورتين، فإن الاستثناء حقيقه فى المتصل. و على هذا يضعف القول بترك البسملة بينهما. و على تقدير وحدتهما فلا تنافى بينهما البسملة لوجودها فى أثناء غيرهما. و كما يجب البسملة بينهما يجب رعايه الترتيب على الوجه المتواتر.

قوله: «إن خافت فى موضع الجهر أو عكس جاهلا أو ناسيا لم يعد» .

لا فرق فى ذلك بين علمه بالمخالفه قبل الركوع و بعده على أصح القولين.

ص: ٢١١

١- (١) التهذيب ٢: ٧٢ ح ٢٦٦، مجمع البيان ٥: ٥٤٤، الوسائل ٤: ٧٤٣ ب «١٠» من أبواب القراءه فى الصلاه ح ٥، ١.

٢- (٢) المعتمد ١: ١٨٨، مجمع البيان ٥: ٥٤٤، الوسائل ٤: ٧٤٤ ب «١٠» من أبواب القراءه فى الصلاه ح ٥.

الخامسة: يجزيه عوضاً عن الحمد، اثنتا عشرة تسيبحة

الخامسة: يجزيه عوضاً عن الحمد، اثنتا عشرة تسيبحة. صورتها سبحان الله، و الحمد لله، و لا إله إلا الله، و الله أكبر -ثلاثاً- و قيل: يجزيه عشر، و فى روايه تسع (١)، و فى أخرى أربع، و العمل بالأول أحوط.

السادسة: من قرأ سورة من العزائم فى النوافل

السادسة: من قرأ سورة من العزائم فى النوافل، يجب أن يسجد فى موضع السجود و كذا إن قرأ غيره و هو يستمع، ثم ينهض، و يقرأ ما تخلف منها و يركع. و إن كان السجود فى آخرها يستحب له قراءه الحمد، ليركع عن قراءه.

السابعة: المعوذتان من القرآن

السابعة: المعوذتان من القرآن (٢)، و يجوز أن يقرأ بهما فى الصلاه فرضها و نفلها.

الخامس: الركوع

الخامس: الركوع.

و هو واجب فى كل ركعه مره، إلا فى الكسوف و الآيات، و هو ركن فى الصلاه. و تبطل بالإخلال به عمداً و سهواً، على تفصيل سيأتى

و الواجب فيه خمسة أشياء

و الواجب فيه خمسة أشياء:

قوله: «و قيل يجزيه عشر و فى روايه (١) تسع» .

العشر بإسقاط التكبير من الأوليين و إثباته فى الأخيره، و التسع بإسقاطه من الجميع كما وقع مصرحاً فى روايه حريز (٢). و الكل مجز ما عدا التسع بسقوط التكبير فيه. و لو اختار الزائد على الأربع جاز له نيه الوجوب بالجميع، و استحباب ما زاد على الأربع. و مع الإطلاق يحمل الوجوب على الأربع لا غير.

قوله: «المعوذتان من القرآن» .

هما -بكسر الواو- اسم فاعل، سميتا بذلك لأن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان يعوذ بهما الحسنين عليهما السلام. و خالف

-
- ١-١) الفقيه ١:٢٥٦ ح ١١٥٨، الوسائل ٤:٧٩١ ب «٥١» من أبواب القراءة فى الصلاة ح ١.
٢-٢) الفقيه ١:٢٥٦ ح ١١٥٨، الوسائل ٤:٧٩١ ب «٥١» من أبواب القراءة فى الصلاة ح ١.

الأول: أن ينحنى فيه بقدر ما يمكن وضع يديه على ركبتيه

الأول: أن ينحنى فيه بقدر ما يمكن وضع يديه على ركبتيه (١). وإن كانت يدها في الطول بحد تبليغ ركبتيه من غير انحناء، انحنى كما ينحنى مستوى الخلقه. وإذا لم يتمكن من الانحناء لعارض، أتى بما يتمكن منه (٢).

فإن عجز أصلا اقتصر على الإيماء (٣).

العامه، و روى أيضا عن ابن مسعود، لأنهما إنما نزلتا لتعويدهما (١) عليهما السلام.

و لا منافاه بين ذلك و بين كونهما من القرآن فان القرآن صالح للتعوذ به لشرفه و بركته.

قوله: «أن ينحنى بقدر ما يمكن وضع يديه على ركبتيه» .

التقييد بالانحناء يخرج به ما لو انحنس بحيث أمكنه وضع كفيه فإن ذلك غير كاف، و كذا لو أمكنه ذلك بمشاركه الانحناء للانحناس، بحيث لو لا الانحناس لما أمكن بلوغ اليدين الركبتين. و المعتبر إمكان وصول اليدين معا فلا يكفى إحداهما اختيارا. نعم لو تعذرت إحداهما لعارض في أحد الشقين كفت الأخرى. و الأفضل بلوغ قدر ما يتمكن به من تمكين الراحتين و الكفين بالركبتين. و الظاهر الاكتفاء ببلوغ الأصابع. و في حديث زراره المعتبر «فإن وصلت أطراف أصابعك في ركوعك إلى ركبتيك أجزاءك ذلك و أحب إلى أن تمكن كفيك» (٢).

قوله: «و إذا لم يتمكن من الانحناء لعارض أتى بما يمكن منه» .

اللام في الانحناء للعهد الذكرى و هو الباغ تمام ما يعتبر في الركوع، فلا يرد أن من لم يتمكن من الانحناء كيف يمكنه شيء منه.

قوله: «فإن عجز أصلا اقتصر على الإيماء» .

أراد بقوله «أصلا» أن الإيماء مشروط بالعجز عن جميع الحالات المتصوره استقلال و اعتمادا و لو بعرض مقدور. و الإيماء بالرأس - كما في نظائره - مع الإمكان، و إلا فبالعينين.

ص: ٢١٣

١- ١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٥١: ٢٠.

٢- ٢) الكافي ٣٣٤: ٣، التهذيب ٨٣: ٢، الوسائل ٣٠٨، الوسائل ٦٧٥: ٤، ب «١» من أفعال الصلاة ح ٣.

و لو كان كالراکع خلقه، أو لعارض وجب أن يزيد لركوعه يسير انحناء ليكون فارقا (١).

الثاني: الطمأنينه فيه بقدر ما يؤدي واجب الذكر مع القدره

الثاني: الطمأنينه فيه بقدر ما يؤدي واجب الذكر مع القدره. و لو كان مريضا لا يتمكن سقطت عنه (٢)، كما لو كان العذر في أصل الركوع.

الثالث: رفع الرأس منه

الثالث: رفع الرأس منه، فلا يجوز أن يهوى للسجود قبل انتصابه منه، إلا مع العذر، و لو افتقر في انتصابه إلى ما يعتمده وجب.

الرابع: الطمأنينه في الانتصاب

الرابع: الطمأنينه في الانتصاب، و هو أن يعتدل قائما، و يسكن و لو يسيرا.

الخامس: التسبيح فيه

الخامس: التسبيح فيه، و قيل: يكفي الذكر (٣) و لو كان تكبيرا أو تهليلا، و فيه تردد. و أقل ما يجزى للمختار تسبيحه واحده تامه، قوله: «و لو كان كالراکع خلقه أو لعارض وجب أن يزيد لركوعه يسير انحناء ليكون فارقا» .

بين القيام و الركوع، لأن المعهود من صاحب الشرع الفرق بينهما. و قال الشيخ (١) و المصنف في المعتبر (٢): إن الفرق مستحب، لأن ذلك حد الركوع فلا يلزم الزيادة عليه، و لو أمكن نقص الانحناء، حال القراءة باعتماد و نحوه تعين لا- لأجل الركوع، لكن يجزى ذلك الانحناء للركوع لتحقق الفرق.

و اعلم أن انحناءه لو بلغ أقصى المراتب بحيث يؤدي الزيادة عليه إلى الخروج عن حد الراكع فإن الزيادة تسقط هنا و إن أثبتناها ثم، فإن تحصيل حاله الركوع الاختياريه الواجبه- مع الإمكان- إجماعا أولى من تحصيل الفرق الذي لا قطع بوجوبه.

قوله: «و لو كان مريضا لا يتمكن سقطت عنه» .

و يجب عليه الانحناء إلى حده ليأتي بالذكر حالته فان الميسور لا يسقط بالمعسور.

قوله: «التسبيح فيه و قيل يجزى الذكر» .

المراد به المتضمن للثناء على الله تعالى. و هذا القول هو الأجود للأحاديث

١-١) المبسوط ١:١١٠.

٢-٢) المعتبر ٢:١٩٤.

و هي سبحان ربي العظيم و بحمده (١) أو يقول: «سبحان الله» ثلاثا، و في الضرورة واحده صغرى. و هل يجب التكبير للركوع؟ فيه تردد، و الأظهر الندب.

و المسنون في هذا القسم أن يكبر للركوع قائما، رافعا يديه بالتكبير محاذيا أذنيه، و يرسلهما ثم يركع.

و أن يضع يديه على ركبتيه، مفرجات الأصابع، و لو كان بأحدهما عذر وضع الأخرى، و يرد ركبتيه إلى خلفه، و يسوى ظهره، و يمد عنقه موازيا لظهره.

و أن يدعو أمام التسييح، و أن يسبح ثلاثا، أو خمسا، أو سبعا فما زاد (٢) الصحيحه (١) الداله عليه، و ما تضمن منها اذكارا مخصوصه لا ينافيه لأنها بعض افراده، و لا دلالة فيها على انحصاره فيما ذكر.

قوله: «و هي سبحان ربي العظيم و بحمده» .

معنى سبحان ربي: تنزيها له عن النقائص و صفات المخلوقين. و نصبه على المصدر بفعل محذوف، تقديره سبحت الله سبحانا، أى نزهته تنزيها. و قيل: التسييح هو المصدر و سبحان واقع موقعه، يقال: سبحت الله تسييحا و سبحانا فهو علم المصدر، و لا يستعمل غالبا إلا مضافا كقولنا «سبحان الله» و هو مضاف الى المفعول به أى سبحت الله لأنه المسيح المنزه، و متعلق الجار فى و بحمده محذوف أيضا أى و بحمده انزهه. و قيل: معناه و الحمد لربي، كما قيل فى قوله تعالى ما أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ (٢)، أى و النعمه لربك. و العظيم فى صفته تعالى من يقصر كل شىء سواه عنه، أو من حصلت له جميع صفات الكمال، أو من انتفت عنه صفات النقص.

قوله: «فما زاد» .

قال المصنف فى المعتبر: الوجه استحباب ما لا يحصل معه السأم إلا أن يكون

ص: ٢١٥

١- (١) الوسائل ٩٢٩: ٤ ب «٧» من أبواب الركوع.

٢- (٢) سورة القلم: ٢.

و أن يرفع الامام صوته بالذكر فيه، و أن يقول بعد انتصابه: سمع الله لمن حمده (١). و يدعو بعده، إماما (١)، و هو حسن. و لو انحصر المأمون و علم منهم حب الإطالة استحباب له التكرار. و على كل حال فلا- ينبغي أن ينقض المصلي عن الثلاث ما لم يعرض له ما يقتضى النقص، و قد روى عن أبان بن تغلب أنه عد على الصادق عليه السلام فى الركوع و السجود ستين تسيحه (٢). و الواجب مع الإطلاق هو الأولى، و لو نوى غيرها جاز.

قوله: «و أن يقول بعد انتصابه: سمع الله لمن حمده» .

لا فرق فى ذلك بين الامام و غيره عندنا. و لو قال المأموم عند تسميع الامام:

«ربنا لك الحمد» كان جائزا أيضا- إن أنكره المصنف فى المعتبر (٣) فقد ورد فى خبر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام (٤). و كذا لو قال: و لك الحمد، فقد ورد فى بعض الأخبار (٥). و الواو هنا مقحمه. و عدى سمع باللام مع أنه متعد بنفسه- كقوله تعالى يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ (٦)- لأنه ضمن معنى استحباب، فعدى بما تعدى به، كما ضمن السمع فى قوله تعالى لا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى (٧) معنى الإصغاء، أى: لا يصغون، فعدى يالى. و معنى التضمن ان يشرب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه. و فائدته أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين. و هذه الكلمه و هى سمع

ص: ٢١٦

١- (١) المعتبر ٢:٢٠٢.

٢- (٢) الكافى ٣:٣٢٩ ح ٢، التهذيب ٢:٢٩٩ ح ١٢٠٥، الوسائل ٤:٩٢٦ ب «٦» من أبواب الركوع ح ١.

٣- (٣) المعتبر ٢:٢٠٤.

٤- (٤) الذكري: ١٩٩، الوسائل ٤:٩٤٠ ب «١٧» من أبواب الركوع ح ٤.

٥- (٥) انظر المغنى لابن قدامه ١:٥٨٥.

٦- (٦) سورة ق: ٤٢.

٧- (٧) الصفات: ٨.

و يكره أن يركع و يده تحت ثيابه (١).

السادس: السجود

السادس: السجود.

و هو واجب، في كل ركعه سجدة. و هما ركن [معا] في الصلاة (٢).

تبطل بالإخلال بهما من كل ركعه، عمدا و سهوا. و لا تبطل بالإخلال بواحدة سهوا.

و واجبات السجود ستة

و واجبات السجود ستة:

الله (إلخ) محتمله بحسب اللفظ للدعاء و الثناء، و لم نقف لأحد من الأصحاب على تعيين لأحد المعنيين، و في بعض الأخبار (١) تصريح بكونها دعاء.

قوله: «و يكره أن يركع و يده تحت ثيابه» .

بل يكونان بارزتين أو في كميته، قال الأصحاب. و أكثر عباراتهم مطلقه ليس فيها تقييد الكراهه بما إذا لم يكن تحتها ثوب آخر. و روى عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يدخل يديه تحت ثوبه؟ قال: «إن كان عليه ثوب آخر فلا بأس» (٢).

قوله: «في كل ركعه سجدة. و هما ركن في الصلاة» .

اعلم أن الحكم بكون الركن في السجود مجموع السجدين، مع إطلاق القول بأن زياده الركن و نقصانه مبطلان للصلاة -و إن كان سهوا- لا يستقيم، لأن الماهية المركبة تفوت بفوات جزء من أجزائها، و ذلك يستلزم فوات الركن بترك السجده الواحدة. و قد أطبق (٣) الأصحاب عدا ابن أبي عقيل (٤) على عدم بطلان الصلاة بفواتها سهوا، و اللازم من ذلك إما عدم كون الركن مجموع السجدين، أو كون

ص: ٢١٧

١- (١) الكافي ٢: ٥٠٣ ح ١، الوسائل ٤: ٦٤٠ ب (١٧) من أبواب الركوع ح ٢.

٢- (٢) الكافي ٣: ٣٩٥ ح ١٠، التهذيب ٢: ٣٥٦ ح ١٤٧٥، الاستبصار ١: ٣٩٢ ح ١٤٩٤، الوسائل ٣: ٣١٤ ب (٤٠) من أبواب لباس المصلي ح ٤.

٣- (٣) في «ج» أطلق.

الأول: السجود على سبعة أعضاء: الجبهة، والكفان، والركبتان، وإبهاما الرجلين (١).

نقصان الركن سهوا قد يغتفر.

و أجاب الشهيد (رحمه الله) عن ذلك بأن انتفاء الماهية هنا غير مؤثر مطلقا، وإلا لكان الإخلال بعضو من أعضاء السجود مبطلا و لم يقل به أحد، بل المؤثر هو انتفاؤها بالكلية. قال: ولعل الركن مسمى السجود، ولا يتحقق الإخلال به إلا بترك السجدين معا (١).

و رد بأن الركن على تقدير أن يكون هو المجموع يجب أن يكون الإخلال به مبطلا، وأن وضع ما عدا الجبهة لا دخل له في نفس السجود كالذكر و الطمأنينة، و بأن جعل الركن هو مسمى السجود يستلزم الإبطال بزياده السجده الواحده سهوا و لا قائل به.

و الحق أن الركن لا- يصح فيه إطلاق القول بكون زيادته و نقصانه سهوا مطلقا مبطلا، فقد تخلف ذلك في مواضع مشهوره فليكن هذا منها، بل الحكم في كثير منها أضعف مستندا من هذه. و حينئذ فيمكن جعل الركن مجموع السجدين - كما أطلقه الأصحاب - و لا يبطل بنقصان الواحده سهوا، و إن استلزم فوات الماهية المركبه، كيف و قد ادعى في الذكرى الإجماع على عدم بطلان الصلاه بنقصانها، أو نلتزم بكون الركن مسمى السجود و لا يبطل بزياده الواحده سهوا فيكون أحدهما مستثنى كمنظائره. و كيف كان فالحكم لا شبهه فيه و إنما الكلام في إطلاق الركن عليهما أو على أحدهما.

قوله: «الجبهة و الكفان و الركبتان و إبهاما الرجلين» .

الواجب في كل واحد منها مسماه حتى الجبهة، و يستحب الاستيعاب. و حد الجبهة قصاص الشعر من مستوى الخلقه، و الحاجب. و يتعين الإبهامان فلا يجزى غيرهما من الأصابع مع الإمكان، و بدونه يجزى غيرهما من الأصابع من غير ترجيح.

ص: ٢١٨

الثانى:وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه

الثانى:وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه،فلو سجد على كور العمامه(١) لم يجز.

الثالث:أن ينحنى للسجود حتى يساوى موضع الجبهه موقفه

الثالث:أن ينحنى للسجود حتى يساوى موضع الجبهه موقفه،إلا أن يكون علوا يسيرا بمقدار لبنه لا أزيد(٢).فإن عرض ما يمنع عن ذلك، اقتصر على ما يتمكن منه.و إن افتقر إلى رفع ما يسجد عليه وجب.و إن عجز عن ذلك كله أو ما إيماء.

الرابع:الذكر فيه

الرابع:الذكر فيه،وقيل:يختص بالتسيح كما قلناه فى الركوع(٣).

و يجب الاعتماد عليها بإلقاء الثقل و إن لم تكن مستويه فيه و لا يجب الجمع بين الأصابع و الكف،بل يجزى المسمى من كل منهما،نعم لا يجزى رؤوس الأصابع لأنها حد الباطن.

قوله:«فلو سجد على كور العمامه» .

كور العمامه-بفتح الكاف-دورها.و المانع من ذلك عندنا كونه من غير جنس ما يصح السجود عليه لا كونه محمولا،فلو كان مما يصح السجود عليه كالليف صح.

قوله:«إلا أن يكون علوا يسيرا بمقدار لبنه لا أزيد» .

اللبنه بفتح اللام و كسر الباء،أو بكسر اللام و سكون الباء.و المراد بها المعتاده فى بلد صاحب الشرع،و أن تكون موضوعه على أكبر سطوحها و قدرت بأربع أصابع تقريبا.و أكثر الأصحاب ذكروا العلو لا غير،و الحق الشهيد (١)(رحمه الله)به الانخفاض،فلا يجوز زيادته عليها،و هو حسن.و اعتبر(رحمه الله)ذلك فى بقيه المساجد أيضا.و لا فرق فى ذلك بين الأرض المنحدره و غيرها.

قوله:«الذكر فيه و قيل:يختص بالتسيح كما قلناه فى الركوع» .

الحكم فيهما واحد.و يفهم من هذه العبارة ترجيح المصنف القول باجزاء الذكر المطلق عكس ما سبق.

الخامس: الطمأنينه واجبه إلا مع الضروره المانع(١).

السادس: رفع الرأس من السجده الأولى حتى يعتدل مطمئنا

السادس: رفع الرأس من السجده الأولى حتى يعتدل مطمئنا.

و فى وجوب التكبير للأخذ فيه و الرفع منه تردد، و الأظهر الاستحباب.

و يستحب فيه أن يكبر للسجود قائما، ثم يهوى للسجود سابقا بيديه إلى الأرض، و أن يكون موضع سجوده مساويا لموقفه أو أخفض، و أن يرغم بأنفه (٢)، و يدعو، و يزيد على التسيحه الواحده ما تيسر، و يدعو بين السجدين، و أن يقعد متوركا، و أن يجلس عقيب السجده الثانيه مطمئنا، و يدعو عند القيام، و يعتمد على يديه سابقا برفع ركبتيه.

و يكره الإقعاء بين السجدين (٣).

قوله: «الطمأنينه فيه إلا مع الضروره المانع» .

فتسقط الطمأنينه، و يبقى وجوب الذكر بحسب الإمكان.

قوله: «و أن يرغم بأنفه» .

الإرغام بالأنف هو السجود عليه مع الأعضاء السبعه، مأخوذ من الرغام - بفتح الراء - و هو التراب، أى يلصق أنفه به. و تتأدى السنه بوضعه على ما يصح السجود عليه و إن لم يكن ترابا، و إن كان التراب أفضل، و قد روى عن على عليه السلام: «لا يجزى صلاه لا يصيب الأنف ما يصيب الجبين» (١). و يحمل على نفى الإجزاء الكامل. و يجزى إصابه الأنف للمسجد بأى جزء كان منه، و اعتبر المرتضى إصابه الطرف الأعلى منه (٢).

قوله: «و يكره الإقعاء بين السجدين» .

هو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض و يجلس على عقبيه، قاله المصنف فى المعبر. و نقل عن بعض أهل اللغه أنه الجلوس على ألييه ناصبا فخذه مثل إقعاء

ص: ٢٢٠

١- (١) التهذيب ٢: ٢٩٨ ح ١٢٠٢، الاستبصار ١: ٣٢٧ ح ١٢٢٣، الوسائل ٤: ٩٥٤ ب «٤» من أبواب السجود ح ٤.

٢- (٢) جمل العلم و العمل: ٦٠.

مسائل ثلاث:

الاولى: من به ما يمنع من وضع الجبهه على الأرض

الاولى: من به ما يمنع من وضع الجبهه على الأرض، كالدمل إذا لم يستغرق الجبهه، يحتفر حفيره (١) ليقع السليم من جبهته على الأرض. فإن تعذر سجد على أحد الجبينين. فإن كان هناك مانع سجد على ذقنه.

الثانية: سجدة القرآن خمس عشره

الثانية: سجدة القرآن خمس عشره: أربع منها واجبه، و هي في سورة «الم»، و«حم السجده»، و«النجم»، و«اقرأ باسم ربك». و إحدى عشره مسنونه و هي في «الأعراف»، و«الرعد»، و«النحل»، و«بنى إسرائيل»، و«مريم»، و«الحج» فى موضعين، و«الفرقان»، و«النمل»، و«ص»، و«إذا السماء انشقت».

و السجود واجب فى العزائم الأربع، للقارئ و المستمع. و يستحب للسامع على الأظهر (٢). و فى البواقي يستحب على كل حال.

الكلب، قال: و المعتمد الأول (١).

قوله: «يحتفر حفيره».

احتفار الحفيره مورد النص (٢). و الواجب فى ذلك وقوع السليم على ما يصح السجود عليه، سواء وضع المريض فى حفيره، أم آله مجوفه، أم غيرهما. و لا- ترتيب بين الجبينين لكن يستحب تقديم الأيمن خروجاً من خلاف ابن بابويه (٣) بتعيين تقديمه. و المراد بالذقن مجمع اللحين. و شعر اللحية ليس منه فيجب كشفه مع الإمكان ليلاصق جزء من الذقن ما يصح السجود عليه ليتحقق به مسمى السجود.

و لو تعذر جميع ذلك أوما، و لو زال الألم بعد إكمال الذكر أجزاء، و قبله يستدرك.

قوله: «و يستحب للسامع على الأظهر» .

بل الأصح وجوبه عليه كالمستمع،

ص: ٢٢١

٢-٢) الكافي ٣:٣٣٣ ح ٥، التهذيب ٢:٨٦ ح ٣١٧، الوسائل ٤:٩٦٥ ب «١٢» من أبواب السجده ح ١.
٣-٣) المقنع: ٢٦.

و ليس فى شىء من السجدآ تكبير، و لا تشهد، و لا تسليم. و لا يشترط فيها الطهارة، و لا استقبال القبلة، على الأظهر (١). و لو نسيها أتى بها فيما بعد.

الثالثة: سجدآ الشكر مستحبان عند تجدد النعم

الثالثة: سجدآ الشكر مستحبان عند تجدد النعم، و دفع النقم، و عقيب الصلوات. و يستحب بينهما التعفير (٢).

السابع: التشهد

السابع: التشهد.

و هو واجب فى كل ثنائيه مره، و فى الثلاثيه و الرباعيه مرّتين. و لو أخلّ بهما أو بأحدهما عامدا بطلت صلاته.

و الواجب فى كل واحد منهما خمسة أشياء: الجلوس بقدر التشهد، و ادّعى عليه بعض الأصحاب (١) الإجماع.

و المراد بالمستمع المنصت للاستماع، و بالسامع من يتفق له السماع من غير إنصات.

و محل السجود عند الفراغ من الآية المتضمنه للسجود. و يتكرر بتكرر السبب و ان لم يتخلل السجود.

قوله: «و لا استقبال القبلة على الأظهر» .

هذا هو الأصح. و كذا لا يشترط خلوّ البدن و الثوب عن النجاسه التى لا يعفى عنها فى الصلاه. و هل يشترط وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه، و السجود على الأعضاء السبعه، و مساواه مسجده لموقفه أو ما فى حكمها؟ و جهان، و لا ريب أن اعتباره أحوط. و ثبته مقارنة للسجود، و لو نوى فى حال استدامته فالظاهر الاجزاء.

و يجب على الفور، فلو أخلّ به عمدا أثم و بقيت أداء، كما اختاره المصنف فى المعتبر (٢).

قوله: «و يستحب بينهما التعفير» .

التعفير تفعيل من العفر-بفتح العين المهمله و الفاء- و هو التراب

ص: ٢٢٢

١- ١) منهم الشيخ فى الخلاف ١: ٤٣١ مسأله ١٧٩ و العلامه فى التذكره ١: ١٢٣.

٢- ٢) المعتبر ٢: ٢٧٤.

و الشهادتان، و الصلاة على النبي، و على آله عليهم السلام.

و صورتها أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا رسول الله، ثم يأتي بالصلاة على النبي و آله. و من لم يحسن التشهد، و جب عليه الإتيان بما يحسن منه، مع ضيق الوقت (١)، ثم يجب عليه تعلّم ما لا يحسن منه.

و مسنون هذا القسم

و مسنون هذا القسم:

أن يجلس متوركا. و صفته أن يجلس على وركه الأيسر، و يخرج رجليه جميعا، فيجعل ظاهر قدمه الأيسر إلى الأرض، و ظاهر قدمه الأيمن إلى باطن الأيسر.

و أن يقول ما زاد على الواجب من تحميد و دعاء.

الثامن: التسليم

الثامن: التسليم.

و المراد به وضع الجبين على التراب بين السجدين، و كذا الخدين. و الظاهر ان وضعهما على ما يسجد عليه كاف في أصل السنة [كيف ما اتفق] (١) و إن كان التراب (٢) هو الأفضل. و بالتعفير يتحقّق تعدّد سجود الشكر فإن عوده إليه بعد التعفير سجود ثان و قد ورد في أخبارنا (٣) أن ذلك من علامات المؤمن.

قوله: «و جب عليه الإتيان بما يحسن منه مع ضيق الوقت» .

و لو أمكنه الترجمة عن الباقي و جب. و كذا لو لم يحسن شيئا و أمكنه الترجمة، فإن عجز عنه حمد الله بقدره.

ص: ٢٢٣

١- ١) ليس في ما لدينا من النسخ الخطية و انما ورد في الحجريتين.

٢- ٢) في «ج» و «م» الترتيب.

٣- ٣) التهذيب ٥٢: ٦ ح ١٢٢، مصباح المتعبد: ٧٣، الوسائل ٣٧٣: ١٠، ب «٥٦» من أبواب المزار و ما يناسبه ح ١.

و هو واجب على الأصح (١). و لا- يخرج من الصلاة إلا- به. و له عبارتان (٢)، إحداهما أن يقول: «السلام علينا و على عباد الله الصالحين»، و الأخرى أن يقول: «السلام عليكم و رحمه الله و بركاته». و بكل منهما يخرج من الصلاة. و بأيهما بدأ كان الثانى مستحبا.

و مسنون هذا القسم:

أن يسلم المنفرد إلى القبلة تسليمه واحده، و يومئ بمؤخر عينيه (٣) إلى يمينه، و الامام بصفحة وجهه، و كذا المأموم. ثم إن كان على يساره غيره (٤)، قوله: «و هو واجب على الأصح» .

هذا هو الأحوط. و لا يقدح اعتقاده فى صحة الصلاة على تقدير الاستحباب لخروجه عنها.

قوله: «و له عبارتان. إلخ» .

أما الثانيه فمخرجه بالإجماع، و أما الأولى فعليها دلالة من الأخبار (١)، إلا أن القول بوجوبها حادث، فينبغى الاقتصار على موضع اليقين، و هو «السلام عليكم» إلخ. و يقدم «السلام علينا» مع التسليم المستحب.

قوله: «أن يسلم المنفرد إلى القبلة تسليمه واحده و يومئ بمؤخر عينيه» .

مؤخر العين- بضم الميم و سكون الهمزة و كسر الخاء مثال مؤمن طرفها الذى يلى الصدغ، نقيض مقدمها و هو الطرف الذى يلى الأنف. و استحباب الإيماء بذلك هو المشهور، و لا شاهد له غيره.

قوله: «و الامام بصفحة وجهه و كذا المأموم ثم إن كان على يساره غيره» .

أى إنسان، و ان لم يكن مصليا. و جعل ابنا بابويه الحائظ كافيا فى التسليمين

ص: ٢٢٤

١- ١) الكافى ٣: ٣٣٧ ح ٦، التهذيب ٢: ٣١٦ ح ١٢٩٣، راجع الوسائل ١٠: ١٠١٠: ٤ ب «٣» من التسليم ح ١ و ١٠١٢ ب «١٠» من أبواب التسليم ح ١ و ٢.

أوماً بتسليمه أخرى إلى يساره، بصفحه وجهه أيضا.

و أما المسنون في الصلاة فخمسه

اشاره

و أما المسنون في الصلاة فخمسه:

الأول: التوجه

الأول: التوجه بسته تكبيرات مضافه إلى تكبيره الافتتاح، بأن يكبر ثلاثا ثمَّ يدعو، ثمَّ يكبر اثنتين و يدعو، ثمَّ يكبر اثنتين و يتوجه. و هو مخير في السبع، أيها شاء أوقع معها نيه الصلاة، فيكون ابتداء الصلاة عندها.

الثاني: القنوت

الثاني: القنوت و هو في كل ثانيه، قبل الركوع، و بعد القراءة.

و يستحب أن يدعو فيه بالأذكار المرويه، و إلا فبما شاء. و أقله ثلاثه تسيحات.

و في الجمع قنوتان (١)، في الأولى قبل الركوع، و في الثانيه بعد للمأموم (١)، و مثل هذا لا يؤخذ بالرأى، فالظاهر وقوفهما على شاهده، قال في الذكرى: و لا بأس باتباعهما لأنهما جليلان لا يقولان الا عن ثبت (٢).

و ينبغي أن يكون الإيماء بالصفحة بعد التلفظ ب«السلام عليكم» إلى القبلة، جمعا بين وظيفتي الإيماء و الاستقبال بأفعال الصلاة على تقدير كونه منها. و يستحب أن يقصد المنفرد بتسليمه الأنبياء و الأئمه و الملائكه و الحفظه لذكر بعضهم في التسليم المندوب و حضور بعض، و الامام ذلك مع إضافة المأمومين أيضا، و المأموم بالأولى الرد على الامام، و بالثانيه مقصد الامام. و لو أضاف الجميع إلى ذلك مسلمى الإنس و الجن جاز. و لو ذهل عن هذا القصد فلا بأس.

قوله: «و في الجمع قنوتان» .

و كذا في الوتر قبل الركوع و بعده.

ص: ٢٢٥

الركوع، و لو نسيه قضاة بعد الركوع (١).

الثالث: شغل النظر

الثالث: شغل النظر في حال قيامه إلى موضع سجوده، و في حال القنوت إلى باطن كفيته، و في حال الركوع إلى ما بين رجليه، و في حال السجود إلى طرف أنفه، في حال التشهد إلى حجره.

الرابع: شغل اليدين

الرابع: شغل اليدين، بأن يكونا في حال قيامه على فخذه بحذاء ركبتيه، و في حال القنوت تلقاء وجهه، و في حال الركوع على ركبتيه، و في حال السجود بحذاء أذنيه، و في حال التشهد على فخذه.

الخامس: التعقيب

الخامس: التعقيب و أفضله تسبيح الزهراء عليها السلام، ثم بما روى من الأدعية، و إلا فيما تيسر.

خاتمه

إشاره

خاتمه

قواطع الصلاة قسمان

قواطع الصلاة قسمان:

أحدهما يبطلها عمدا و سهوا

أحدهما يبطلها عمدا و سهوا. و هو كل ما يبطل الطهاره، سواء دخل تحت الاختيار أو خرج، كالبول و الغائط و ما شابههما من موجبات الوضوء، و الجنابه و الحيض و ما شابههما من موجبات الغسل و قيل: لو أحدث بما يوجب الوضوء سهوا، تطهر و بنى، و ليس بمعتمد.

الثانى لا يبطلها إلا عمدا، وهو وضع اليمين على الشمال (٢)، وفيه تردّد.

قوله: «و لو نسيه قضاء بعد الركوع» .

فإن فات قضاء بعد التسليم جالسا مستقبلا، فإن لم يذكر حتى انصرف قضاء فى الطريق مستقبلا.

قوله: «وضع اليمين على الشمال» .

لا فرق فى ذلك بين وضعهما فوق السرّه أو تحتها، ولا بين وضع الكف على

و الالتفات الى ما وراءه(١)، والكلام بحرفين فصاعدا(٢)، والقهقهه(٣)، و أن يفعل فعلا- كثيرا ليس من أفعال الصلاة(٤)، الكف، أو على الذراع، أو الذراع على مثله. و الظاهر أن وضع اليسار على اليمين كذلك لشمول اسم التكفير له. و لا- فرق في الإبطال بين أن يفعله معتقدا للاستحباب أم لا. و يستثنى من ذلك فعله للتقيه فإنه جائز، و ربما وجب. و لو عدل عنه معها فالظاهر عدم بطلان الصلاة لخروجه عنها، بخلاف ما لو عدل الى المسح عن الغسل في محلها.

قوله: «و الالتفات إلى ما وراءه» .

هذا إذا كان بكّله، و لو كان بوجهه بحيث يصير الوجه إلى حد الاستدبار فالأولى أنه كذلك، و إن كان الفرض بعيدا، أما البصر فلا اعتباره به.

قوله: «و الكلام بحرفين فصاعدا» .

التقييد بحرفين فصاعدا بناء على الغالب من أن الكلام لا يكون إلا كذلك، و إلا فالضابط في ذلك الكلام و إن تأدى بحرف واحد، كالأمر من الفعل الثلاثي المعتلّ الطرفين مثل ع، ق، د، ش، أمر من، وعى، و وقى، و ودى، و وشى. و فى حكمه الحرف بعده مدّه ناشئه من إشباع حركته ضما أو كسرا أو فتحا، فان إشباع أحد هذه الحركات يلحقها بالواو و الياء و الألف.

قوله: «و القهقهه» .

المراد بها هنا الضحك المشتمل على الصوت، فلا- يبطل التبسّم و إن كان مكروها. و لا فرق فى القهقهه بين القليله و الكثيره لإطلاق النص (١) و الفتوى. و لو وقعت على وجه لا يمكن دفعه كمقابله ملاعب و نحوه أبطلت، و إن انتفى الإثم.

قوله: «و أن يفعل فعلا كثيرا ليس من أفعال الصلاة» .

المرجع فى الكثره إلى العرف، فما يعد قليلا عرفا كخلع النعل و لبس الثوب

ص: ٢٢٧

١- ١) الكافي ٣: ٣٦٤ ح ٦، التهذيب ٢: ٣٢٤ ح ١٣٢٤، الوسائل ٤: ١٢٥٢ ب «٧» من أبواب قواطع الصلاة.

و البكاء لشيء من أمور الدنيا(١)،و الأكل و الشرب على قول(٢)،إلا فى الخفيف و نزعه و الخطوتين و أشباه ذلك لا يقدح فى صحتها.و لا عبره فيه بالتعدد فقد يبلغ الكثرة مع اتحاده كالوثبه الكبيره،و قد يتعدّد و لا يبلغها كحرکه الأصابع و نحوها.

و هل يشترط التوالى فلا يقدح المتفرّق-و ان كان يبلغ الكثرة لو اجتمع-نظر،و الظاهر الاشرط لاقتضاء العرف ذلك،و لما روى أن النبى صلى الله عليه و آله و سلّم كان يحمل أمامه بنت أبى العاص فى الصلاه و يضعها كلما سجد (١).و تقييد ابطال الفعل الكثير للصلاه بالعمد يقتضى عدم إبطاله مع النسيان،و يشكل مع انمحاء صوره الصلاه به فيقوى حينئذ البطلان.

قوله:«و البكاء لشيء من أمور الدنيا» .

كذكر ميّت و ذهاب مال،و احترز به عن البكاء للآخره كذكر الجنه و النار فإنه من أفضل الأعمال،بل يستحب التباكى و هو تكلف البكاء لمن لا يقدر عليه.و هل يشترط فى إبطال البكاء لأمر الدنيا اشتماله على صوت أم يكفى خروج الدمع؟نظر، من الشك فى كون البكاء فى النصوص مقصورا أو ممدودا،فإن كان مقصورا فالمراد به خروج الدموع لا غير،و إن كان ممدودا فالمراد به الصوت الذى يكون مع البكاء كما نص عليه أهل اللغه (٢).و لو اشتمل البكاء للآخره على حرفين فصاعدا غير قرآن و لا دعاء أبطل،ك«آه»من خوف النار.

قوله:«و الأكل و الشرب على قول» .

انما نسب الابطال بهما الى القول لتوقفه فيه العدم الوقوف على نص أو ظاهر يقتضيه،فيكون من الأفعال الخارجه عن الصلاه،فيعتبر فى إبطالها به الكثرة،و مال إليه فى المعبر (٣)،و اختاره الشهيد(رحمه الله)فى الذكري (٤)و جماعه (٥)،و هو حسن.

ص:٢٢٨

١-١) سنن البيهقى ٢:٢٦٢-٢٦٣.

٢-٢) انظر الصحاح ٦:٢٢٨ ماده «بكى».

٣-٣) المعبر ٢:٢٥٥.

٤-٤) الذكري:٢١٥.

٥-٥) كالعلامه فى المختلف:١٠٣ و المنتهى ١:١٢.المحقق الثانى فى حاشيه الشرائع:٦٢.

صلاه الوتر لمن أصابه العطش، و هو يريد الصوم في صبيحه تلك الليله لكن لا يستدبر القبله، و في عقص الشعر للرجل تردّد، و الأشبه الكراهه (١).

و يكره الالتفات يمينا و شمالا (٢)، و الثاؤب، و التمطّي (٣)، و العبث، و استثنى من ذلك الشرب في الوتر لمريد الصوم، و هو عطشان، و يخشى فجأه الفجر قبل الفراغ مما يريد من الدعاء فيه، و لم يستلزم الاستدبار، و لا الفعل الكثير غير الشرب، و لا حمل نجاسه لا يعفى عنها، و لا غيرها من المنافيات. و لا فرق في الوتر و الصوم بين الواجبين و المندوبين للإطلاق (١).

قوله: «و في عقص الشعر للرجل تردّد، و الأشبه الكراهه» .

عقص الشعر هو جمعه في وسط الرأس و شده، و القول بالكراهه هو الأجود.

و تقييد التحريم بمنعه شيئا من واجبات الصلاه خروج عن المسأله.

قوله: «و يكره الالتفات يمينا و شمالا» .

بالوجه ليتّم الإطلاق، فلو كان بالبدن أبطل مع العمده. و قيل: يبطل الصلاه الالتفات و إن كان بالوجه، لقوله صلى الله عليه و آله و سلّم: «لا صلاه لملتفت» (٢)، و هو ضعيف.

قوله: «و الثاؤب و التمطّي» .

روى الحلبي عن الصادق عليه السلام (٣) في التمطّي و الثاؤب في الصلاه من الشيطان [١]. قال في الصحاح التمطّي: التبخر و مدّ اليدين في المشى (٤). و أصله التمدد.

ص: ٢٢٩

١- (١) الفقيه ٣: ١٣١٣ ح ١٤٢٤، التهذيب ٢: ٣٢٩ ح ١٣٥٤، الوسائل ٤: ١٢٧٣ ب «٢٣» من أبواب قواطع الصلاه.

٢- (٢) البحار ٨١: ٢١١ باب وصف الصلاه، كنز العمال ٧: ٥٠٣ ح ١٩٩٧٨.

٣- (٣) التهذيب ٢: ٣٢٤ ح ١٣٢٨، الوسائل ٤: ١٢٥٩ ب «١١» من أبواب قواطع الصلاه ح ٤.

٤- (٤) الصحاح ٦: ٢٤٩٤ ماده «مطا».

و نفخ موضع السجود، و التنخّم، و أن يبصق (١)، أو يفرقع أصابعه، أو يتأوّه، أو يثنّ (٢) بحرف واحد، أو يدافع البول و الغائط و الريح (٣).

و إن كان خفّه ضيقا استحَبَّ له نزعه لصلاته.

مسائل أربع

مسائل أربع:

الأولى: إذا عطس الرجل في الصلاة

الأولى: إذا عطس الرجل في الصلاة، يستحب له أن يحمّد الله.

قوله: «و التنخّم و البصاق» .

بشرط أن لا يظهر منه حرفان و إلاّ بطلت الصلاة و قد روى أنّ النبي صلى الله عليه و آله و سلّم كان يأخذ النخامة بثوبه (١)، و البصاق-بضم الباء-البزاق بالضم أيضا.

قوله: «أو يتأوّه بحرف أو يثن به» .

التأوّه قول «أوه» عند الشكايه و التوجّع، و المراد هنا النطق بذلك على وجه لا يظهر منه حرفان. و الأئين مثله على ما ذكره أهل اللغه (٢). و قد يخصّ الأئين بالمريض.

قوله: «أو يدافع البول أو الغائط أو الريح» .

لاستلزامه سلب الخشوع و لقول النبي صلى الله عليه و آله و سلّم: «لا صلاة لحاقن» (٣). و قوله صلى الله عليه و آله و سلّم: «لا تصل و أنت تجد شيئا من الأخبثين» (٤)، و مثله مدافعه النوم، و قد ورد أنه المراد بالسكر في قوله تعالى لا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى (٥). هذا إذا عرضت المدافعه قبل الصلاة و الوقت

ص: ٢٣٠

١-١) سنن ابن ماجه ١:٣٢٧ ح ١٠٢٤.

٢-٢) تاج العروس ٩:١٢٧ مادة «أن».

٣-٣) المحاسن: ٨٣ ح ١٥، التهذيب ٢:٣٣٣ ح ١٣٧٢، الوسائل ٤:١٢٥٤ ب «٨» من أبواب قواطع الصلاة ح ٢ عن الصادق عليه السلام، مسند أحمد ٥:٢٦.

- ٤-٤) التهذيب ٢:٣٢٦ ح ١٣٣٣، الوسائل ٤:١٢٥٤ ب «٨» من أبواب قواطع الصلاة ح ٣.
- ٥-٥) الكافي ٣:٣٧١ ح ١٥، الوسائل ٤:١٢٨٣ ب «٣٤» من أبواب قواطع الصلاة ح ١، والآيه في سورة النساء: ٤٣.

و كذا إن عطس غيره، يستحب له تسميته (١).

الثانية: إذا سلم عليه

الثانية: إذا سلم عليه، يجوز أن يردّ مثل قوله: سلام عليكم، ولا يقول و عليكم السلام، على روايه (٢).

الثالثة: يجوز أن يدعو بكل دعاء

الثالثة: يجوز أن يدعو بكل دعاء يتضمّن تسيّحا، أو تحميدا، أو طلب شيء مباح من أمور الدنيا والآخرة، قائما و قاعدا، و راکعا و ساجدا، متّسع. أما لو عرضت في أثناء الصلاة لم يكره الإتمام، و كذا مع ضيق الوقت، بل يجب الاشتغال بها و يحرم قطعها، نعم لو عجز عن المدافعه أو خشى ضررا جاز. قال في البيان: و لا- يجبره (يعنى هذا المكروه) فضيله الإتمام أو شرف البقعه. و في نفى الكراهه باحتياجه إلى التيمّم نظر (١).

قوله: «و كذا إن عطس غيره يستحب له ان يسمّته» .

في الصحاح «تسميت العاطس أن تقول له: (يرحمك الله) بالسين و الشين جميعا. قال ثعلب: الاختيار بالسين، لأنه مأخوذ من السمت و هو القصد و المحجّه.

و قال أبو عبيد: الشين أعلى في كلامهم و أكثر (٢). و الظاهر وجوب رد العاطس على المسّمّت. و ليكن بلفظ الدعاء، أو السلام المشروع فيها، أو مثل قوله مع قصد الدعاء به لا بقصد مجرّد الرد. و كما يستحب للعاطس الحمد عنده و الصلاة على النبي و آله يستحب لسامعه أيضا.

قوله: «إذا سلم جاز أن يرد عليه مثل قوله سلام عليكم و لا يقول و عليكم السلام على روايه» (٣).

المراد بالجواز هنا معناه الأعم فلا- ينافى الوجوب، و إنما عبر به لأن المقصود بيان المشروعيه عندنا خلافا للجمهور، و يبقى الوجوب معلوما من الخارج، و لأنّ كل من قال بالجواز قال بالوجوب، و من لا فلا، فإن اراده الجواز بالمعنى الأخص إحداث قول

ص: ٢٣١

١-١ (١) البيان: ١٠٠.

٢-٢ (٢) الصحاح ٢: ٢٥٤.

٣-٣ (٣) الكافي ٣: ٣٦٦ ح ١، التهذيب ٢: ٣٢٨ ح ١٣٤٨، الوسائل ٤: ١٢٦٥ ب «١٦» من أبواب قواطع الصلاة ح ٢.

و لا يجوز أن يطلب شيئاً محرّماً، و لو فعل بطلت صلاته (١).

الرابعة: يجوز للمصلي أن يقطع صلاته إذا خاف (٢) تلف مال

الرابعة: يجوز للمصلي أن يقطع صلاته إذا خاف (٢) تلف مال، أو فرار غريم، أو تردّي طفل، و ما شابه ذلك. و لا يجوز قطع الصلاة اختياراً.

ثالث مخالف لما أجمع عليه. و إنما يتعيّن الرد بقوله «سلام عليكم» إذا قال المسلم ذلك. و لو قال «سلام عليك» للواحد جاز الرد بمثله و بالمعهود. و لو سلم بغير ذلك كما لو عكس أو عرّف السلام أو غير ذلك لم يتعين الردّ بلفظ السلام، و هل يجوز إجابته؟ قيل: لا- إلا- أن يقصد الدعاء و يكون مستحقاً، و الأجدود الرد عليه بالدعاء أو بالسلام المعهود لكونه تحية عرفاً كتحيه الصباح و المساء. و يجب على المجيب إسماعه تحقيقاً أو تقديرًا. و لا يكفي الإشارة عن الرد عندنا. و لو ردّ غيره اكتفى به إن كان مكلفاً. و لو ردّ بعد قيام غيره بالوظيفة لم يضر. و لا فرق في المسلم بين الكبير و الصغير إذا كان مميّزاً. و لو ترك الرد في موضع الوجوب ففي بطلان الصلاة و عدمه أوجه أجدوها العدم. و لا يكره السلام على المصلي عندنا. و يجب ردّ تحية الصباح و المساء بلفظ الدعاء أو السلام أو بمثله مع قصد الدعاء به لا مجرد الرد.

قوله: «و لا يجوز أن يطلب شيئاً محرّماً و لو فعل بطلت صلاته» .

و جهل التحريم أو كون المحرم مبطلاً للصلاة ليس عذراً. و كذا الكلام في جميع منافيات الصلاة لا يخرجها الجهل بالحكم عن المنافاه.

قوله: «يجوز للمصلي أن يقطع صلاته إذا خاف. إلخ» .

المراد بالجواز هاهنا معناه الأعم المشترك بين ما عدا الحرام، و قد استعمل المشترك هنا في معانيه إما حقيقه أو مجازاً على الخلاف، فإنّ قطعها لحفظ الصبي المتردّي إذا كان محترماً واجب، و كذا حفظ المال المضرّ فوته بحاله، و قطعها لإحراز المال اليسير الذي لا يضر فوته مباح، و لإحراز المال اليسير الذي لا يبالي بفواته كالحبّه و الحبتين من الحنطه مكروه، و هذه الأقسام الثلاثة داخله في العبارة من جهة الإطلاق. و قد يستحب قطعها لأمر تقدم بعضها كناسي الأذان و الإقامة، فقطع الصلاة منقسم إلى الأحكام الخمسه.

إشاره

الركن الثالث في بقيه الصلوات و فيه فصول:

الأول: في صلاه الجمعه

إشاره

الأول: في صلاه الجمعه. و النظر في الجمعه، و من تجب عليه، و آدابها:

الأول: الجمعه

الأول: الجمعه ركعتان كالصبح، يسقط بهما الظهر. و يستحب فيهما الجهر. و تجب بزوال الشمس. و يخرج وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله (١). و لو خرج الوقت - و هو فيها - أتم جمعه (٢)، اماما كان أو مأموما. و تفوت قوله: «و يخرج وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله» .

هذا هو المشهور و مستنده غير واضح. قال في الذكرى: «لم نقف لهم على حجه الا أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان يصلّي دائما في هذا الوقت. و لا دلاله فيه» (١) و هو أنسب بمذهب العامه القائلين بتوقيت الظهر بذلك. و الذي يناسب أصولنا و ذهب إليه جماعه من أصحابنا (٢) امتداد وقتها بامتداد وقت الظهر تحقيقا للبدليه و لأصاله البقاء. و العمل على المشهور.

قوله: «و لو خرج الوقت و هو فيها أتم جمعه» .

مقتضاه أن وجوب إكمالها موقوف على التلبس بها في الوقت و لو بالتكبير، و هو

ص: ٢٣٣

١- (١) الذكرى: ٢٣٥.

٢- (٢) منهم ابن إدريس في السرائر ٣٠١: ١ و الشهيد في الدروس: ٤٢، و البيان: ١٠١.

الجمعه بفوات الوقت، ثم لا تقضى جمعه، وإنما تقضى ظهرا(١).

و لو وجبت الجمعة، فصلى الظهر، ووجب عليه السعي لذلك. فإن أدركها، وإلا- أعاد الظهر و لم يجزئ بالأول(٢). و لو تيقن أن الوقت يتسع للخطبه و ركعتين خفيفتين، ووجب الجمعة. و إن تيقن أو غلب على ظنه أن الوقت لا يتسع لذلك فقد مذهب جماعه (١). و الأصح اشتراط إدراك ركعه كاليوميه. و لا فرق في ذلك بين من شرع فيها عالما بأن الوقت لا يسع إلا ركعه و بين غيره.

قوله: «ثم لا تقضى جمعه بل تقضى ظهرا» .

المراد بالقضاء هنا معناه اللغوى و هو الفعل، كقوله تعالى فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا (٢)، لا المعنى الاصطلاحى و هو فعل الفأنت فى غير وقته، للإجماع على أن الجمعة لا تقضى، و لأن القضاء يجب موافقته للأداء فى الكم و ليست الظهر كالجمعه فيه، و ضمير تقضى عائد إلى وظيفه الوقت يوم الجمعة المحدث عنها، و هى الجمعة مع اجتماع الشرائط، أو الظهر مع عدمها.

قوله: «و إلا أعاد الظهر و لم يجزئ بالأول» .

لفساده إذ لم يكن مخاطبا به. و هذا مع العمد ظاهر، أما مع النسيان فمقتضى إطلاقهم أنه كذلك، و يحتمل ضعيفا الصحة معه. و لا فرق فى وجوب الإعادة مع ظن إدراك الجمعة بين أن يظهر صدق ظنه أو خطأؤه لكونه متعديدا فى ذلك بظنه. و لو لم تكن شرائط الجمعة مجتمعها لكن يرجو اجتماعهما قبل خروجه، فهل يجوز له تعجيل الظهر، و إلا- جتراء بها و ان تمت الجمعة بعد ذلك، أم يجب الصبر الى ان يظهر الحال؟ احتمالان، و لا ريب ان التأخير أولى، و ان كان جواز التعجيل لا يخلو من قوه.

ص: ٢٣٤

١- ١) منهم الشيخ فى الخلاف ١: ٦٠١ مسألة ٣٦١ و المبسوط ١: ١٤٥ و ابن سعيد الحلبي فى الجامع للشرائع: ٩٥ و العلامه فى النهايه ٢: ١١.

٢- ٢) سوره الجمعة: ١٠.

فاتت الجمعة و يصلى ظهرا(١).

فأما لو لم يحضر الخطبه فى أول الصلاه، و أدرك مع الإمام ركعه، صلى جمعه. و كذا لو أدرك الإمام راعيا فى الثانيه، على قول(٢). و لو كبر و ركع، ثم شك هل كان الامام راعيا أو رافعا؟ لم يكن له جمعه(٣) و صلى الظهر.

شروط الجمعة

شروط الجمعة ثمَّ الجمعة لا تجب إلا بشروط:

الأول: السلطان العادل أو من نصبه

الأول: السلطان العادل أو من نصبه.

قوله: «و إن تيقن أن الوقت لا يتسع لذلك فقد فاتت الجمعة و يصلى ظهرا» .

بل يجب الدخول فيها متى علم انه يدرك ركعه بعد الخطبتين لعموم من أدرك ركعه من الوقت (١). و لا- فرق فى ذلك بين الامام و المأموم.

قوله: «و كذا لو أدرك الإمام راعيا فى الثانيه على قول» .

هذا هو المشهور، و عليه العمل، و يدل عليه قول الصادق عليه السلام: «إذا أدركت الامام و قد ركع فكبرت و ركعت قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت الركعه» (٢).

و لا- فرق فى ذلك بين أن يكون الامام قد أتى بواجب الذكر و عدمه، و لا بين ذكر المأموم و الامام راع و عدمه، بل المعتبر اجتماعهما فى حد الراكع. و هل يقدر فى ذلك شروع الإمام فى الرفع مع عدم تجاوزه حد الراكع؟ نظر، و ظاهر الروايه فوات الركعه بذلك.

قوله: «ثمَّ شك هل كان الامام راعيا أم رافعا لم يكن له جمعه» .

المراد أنه أدركه فى الركعه الثانيه كذلك. و وجه فوات الجمعة تعارض أصلى

ص: ٢٣٥

١- ١) لم نعثر على نص بهذا اللفظ و يوجد بمعناه راجع الوسائل ٣: ١٥٨ ب «٣٠» من أبواب المواقيت.

٢- ٢) الكافى ٣: ٣٨٢ ح ٥، الفقيه ١: ٢٥٤ ح ١١٤٩، التهذيب ٣: ٤٣ ح ١٥٣، الاستبصار ١: ٤٣٥ ح ١٦٨٠، الوسائل ٤: ٤٤١ ب «٤٥» من

فلو مات الإمام فى أثناء الصلاة لم تبطل الجمعة، وراز أن تقدم الجماعة من يتم بهم الصلاة (١). و كذا لو عرض للمنصوب ما يبطل الصلاة من إغماء أو جنون أو حدث.

الثانى: العدد

الثانى: العدد.

و هو خمسـه، الإمام أحدهم، وقيل: سبعة، والأول أشبه. و لو انفضوا فى أثناء الخطبه أو بعدها، قبل التلبس بالصلاه، سقط الوجوب (٢).

و إن دخلوا فى الصلاة و لو بالتكبير و جب الإتمام، و لو لم يبق إلا واحد (٣).

الثالث: الخطبتان

الثالث: الخطبتان.

عدم الإدراك و عدم الرفع، فيتساقطان و يبقى المكلف فى عهده الواجب للشك فى الإتيان به على وجهه.

قوله: «و راز أن تقدم الجماعة من يتم بهم الصلاة» .

و يجب عليهم تجديد نيه القدوه به لتغاير الإمامين. و يقرأ النائب من حيث قطع الأول إن كانت المفارقة فى القراءة. و لو شك فيما قطع عليه قرأ من موضع يعلم به البراءة. و لو كان القطع فى أثناء كلمه أو كلام غير تام ابتداءً من أوله. و إنما يجب عليهم التقديم مع وجود صالح للقدوه، و إلا أتموا منفردين. و لو تركوا القدوه مع إمكانها لم تصح صلاتهم.

قوله: «و لو انفضوا فى أثناء الخطبه أو بعدها قبل التلبس بالصلاه سقط الوجوب» .

إنما يسقط سقوطاً مراعى بعدم عودهم، أو عود من ينعقد به الجمعة، فلو عادوا بعد انفضاضهم فى أثنائها بنى -و إن طال الفصل- لعدم ثبوت اشتراط الموالاه فيها. و فى حكم انفضاض الجميع انفضاض ما ينقص به العدد.

قوله: «و إن دخلوا فى الصلاة و لو بالتكبير و جب الإتمام و لو لم يبق إلا واحد» .

إنما اعتبر بقاء واحد ليتحقق شرط الجماعة به. و الأصح عدم اشتراط بقاء

و يجب فى كل واحده منهما الحمد لله، و الصلاه على النبى و آله عليهم السلام، و الوعظ (١)، و قراءه سورته خفيفه، و قيل: يجرى و لو آيه واحده ممّا يتم بها فائدتها (٢).

واحد، بل يجب على الإمام الإتمام و إن بقى وحده، للنهى عن قطع الصلاه، و الجماعه إنما يعتبر ابتداء لا استدامه كالعدد. و كذا لا يعتبر فى وجوب الإتمام إدراك الركعه جامعها للشرائط خلافاً للفاضل (١). و لو كان المنفض بعد الشروع فى الصلاه هو الامام و جب عليهم السلام الإتمام أيضاً، و تقديم إمام يتم بهم إن أمكن، و الا أتموا فرادى.

قوله: «و يجب فى كل منهما الحمد- إلى قوله- و الوعظ» .

و يتعين الحمد لله و الصلاه بلفظهما. و لا ينحصر الوعظ فى لفظ، بل يجرى كل ما اشتمل على الوصيه بتقوى الله، و الحث على الطاعات، و التحذير من المعاصى، و الاغترار بالدنيا، و ما شاكل ذلك. و لا يجب الجمع بين ما ذكر، و لا تطويل الوعظ، بل لو قال: أطيعوا الله و اتقوه كفى. و يجب الترتيب بين هذه الأجزاء، فيقدم الحمد، ثم الصلاه، ثم الوعظ، ثم القراءه، فلو خالف أعاد على ما يحصل معه الترتيب، و كونها بالعربيه للتأسي، فلا يجرى ترجمه اختياراً. نعم لو لم يفهم العدد العربيه فالظاهر إجراؤها بغيرها تحصيلاً للغرض الذاتى منها و هو الإفهام. و يجب على الخطيب و السامع تعلم ما لا- بدّ منه فى الخطبتين من العربيه لتوقف الواجب المطلق عليه.

قوله: «و قيل يجرى و لو آيه واحده يتم بها فائدتها» .

المراد بالآيه التامه الفائده ما استقلت بإفاده معنى معتدّ به بالنسبه إلى مقصود الخطبه من وعد أو وعيد أو حكم أو قصص، كآيه
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ (٢) دون قوله تعالى مُدَاهِمَتَانِ (٣). و قوله تعالى:

ص: ٢٣٧

١- ١) التذکره ١٤٧: ١.

٢- ٢) النحل: ٩٠.

٣- ٣) الرحمن: ٦٤.

و فى روايه سماعه: يحمد الله (١) و يثنى عليه، ثم يوصى بتقوى الله، و يقرأ سورة خفيفه من القرآن، ثم يجلس، ثم يقوم فيحمد الله و يثنى عليه، و يصلى على النبى و آله و على ائمه المسلمين، و يستغفر للمؤمنين و المؤمنات.

و يجوز إيقاعهما قبل زوال الشمس حتى إذا فرغ زالت، و قيل: لا يصح الا بعد الزوال (٢)، و الأول أظهر.

و يجب أن تكون الخطبه مقدمه على الصلاه، فلو بدئ بالصلاه لم تصح الجمعه. و يجب أن يكون الخطيب قائما وقت إيراده مع القدره (٣).

و يجب الفصل بين الخطبتين بجلسه خفيفه.

فَأَلْقَى السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ (١).

قوله: «و فى روايه سماعه يحمد الله. إلخ» .

هذه الروايه ضعيفه (٢) بسماعه و غيره، و مشتمله على ما قطع بعده من اختصاصه القراءه و الوعظ بالأولى و الصلاه على النبى و آله عليهم السلام بالثانيه، نعم ينبغى إضافه ما اشتملت عليه فى الثانيه من الصلاه على أئمه المسلمين و الاستغفار للمؤمنين زياده على ما ذكر فى الخطبتين سابقا.

قوله: «و قيل: لا يصح الا بعد الزوال» .

هذا هو المشهور و العمل به أحوط، و الأول أوضح دلالة و عليه العمل.

قوله: «و يجب ان يكون الخطيب قائما وقت إيراده مع القدره» .

فلا تصح الخطبه بدونه، و تبطل بذلك صلاه الخطيب و صلاه من علم حاله من المأمومين دون من لم يعلم. و احترز بالاختيار عما لو تعذر عليه القيام، أو أمكن

ص: ٢٣٨

١-١ (١) الأعراف: ١٢٠.

٢-٢ (٢) الكافى ٣: ٤٢١ ح ١، التهذيب ٣: ٢٤٣ ح ٦٥٥، الوسائل ٥: ٣٨ ب «٢٥» من أبواب الصلاه الجمعه و آدابها ح ٢.

و هل الطهاره شرط فيهما؟ فيه تردّد، والأشبه أنها غير شرط (١) و يجب أن يرفع صوته بحيث يسمع العدد المعتبر فصاعداً، وفيه تردّد.

الرابع: الجماعة

الرابع: الجماعة.

فلا تصحّ فرادى (٢)، وإذا حضر إمام الأصل، ووجب عليه الحضور و التقدّم. وإن منعه مانع جاز أن يستنيب.

الخامس: أن لا يكون هناك جمعه اخرى

الخامس: أن لا يكون هناك جمعه اخرى.

و بينهما دون ثلاثه أميال، فإن اتفقتا بطلتا. و إن سبقت إحدهما، و لو بتكبيره الإحرام، بطلت المتأخره، و لو لم تتحقق السابقيه أعادا ظهر (٣).

بمشقّه لا يتحمل عاده، فيسقط الوجوب و يفعلهما على حسب الإمكان بالنسبه إلى باقى المراتب. و لو رئى جالسا و لم يعلم كونه مختاراً جاز البناء على ظاهر حال المسلم فتصح الصلاة، و إن علم بقدرته على القيام بعد الصلاة. و يجب فى القيام الطمأنينه للتأسى، و لأنهما بدل من الركعتين.

قوله: «و هل الطهاره شرط- إلى قوله- و الأشبه أنها غير شرط» .

بل الأصح اشتراطهما من الحدث و الخبث. و ظاهر الأصحاب أنها مختصه بالخطيب فلا يجب على المأمومين و إن كان أفضل.

قوله: «الجماعه فلا تصح فرادى» .

تتحقق الجماعه بنيه المأمومين الاقتداء بالإمام، فلو أخلّوا بها أو أحدهم لم تصح صلاه المخلّ. و يعتبر فى انعقاد الجمعه نيه العدد المعتبر. و هل يجب على الإمام نيه الإمامه؟ نظر، من وجوب نيه الواجب، و حصول الإمامه إذا اقتدى به و إن لم يشب عليها بدون النيه، و لا ريب أنها أحوط. و على القولين لا يؤثر عدمها فى الصلاه. و إنما تشترط الجماعه فى ابتداء الصلاه لا فى استدامتها لما تقدم من وجوب الإتمام لو انقض العدد فى الأثناء.

قوله: «و لو لم تتحقق السابقيه أعادا ظهراً» .

عدم تحقق السابقيه يشمل ما لو علم حصول جمعه سابقه معينه و اشتبهت بعد

الثانى: فيمن يجب عليه.

و يراعى فيه شروط سبعة: التكليف، و الذكوره، و الحريه، ذلك، و ما لو علم سابقه فى الجمله و لم يتعين، و ما لو اشتبه السبق و الاقتران. أمّا شموله للأوليين فظاهر، و أمّا للثالثه فلأن السالبه لا يشترط فيها وجود الموضوع فيصدق عدم تحقق السابقه و ان لم تكن سابقه، و وجوب الظهر فى الأوليين أيضا واضح للعلم بوقوع جمعه صحيحه، فلا- تعاد الجمعه بل الظهر لأنها فرض من لم يتحقق أنه صلى الجمعه مع تعذرهما.

و خالف فى ذلك الشيخ (رحمه الله) فأوجب على الجميع إعاده الجمعه مع بقاء وقتها لأنه مع الحكم بوجوب الإعاده كأنّ البلد لم تصل فيه جمعه (١). و يضعف بالقطع بوجودها صحيحه فكيف تعاد.

و أمّا مع اشتباه السبق و الاقتران فلا يتّجه فيها إعاده الظهر لا غير لعدم العلم بصحه الجمعه، إذ يمكن الاقتران فيبطلان، بل الوجه إعاده الجمعه لا غير لتيقن اشتغال الذمه بها مع الشك فى الخروج من عهدتها. و اختار العلامة (٢) هنا وجوب الجمع بين الجمعه و الظهر لتوقّف يقين البراءه عليهما، لأنّ الواقع فى نفس الأمر إن كان هو السبق فالفرض الظهر، و ان كان الاقتران فالفرض الجمعه، و حيث لا يقين بأحدهما لم تتيقن البراءه من دونهما فيجتمعون على جمعه أو يتباعدون، و لا ريب أنه أحوط، إلا أن الأول أصح. و الأولى حمل العبارة على الصورتين الأوليين لا غير و ان كان ترتيبها لا يساعد عليه.

و اعلم أن إطلاق الإعاده على الظهر فى العبارة غير جيد لعدم سبق ظهر قبلها حتى تصدق الإعاده، لأنها فعل الشىء ثانيا لوقوع خلل فى الأول. و كأنه نظر إلى أن وظيفه الوقت قد فعلت أولا، و لمّا وجب فعلها ثانيا أطلق عليه الإعاده، و إن اختلف شخص الوظيفة

ص: ٢٤٠

١- (١) المبسوط ١: ١٤٩.

٢- (٢) التذكرة ١: ١٥٠، قواعد الاحكام ١: ٣٧.

و الحضر (١)، و السلامه من العمى (٢) و المرض (٣) و العرج (٤)، و ألا يكون همًا، و لا بينه و بين الجمعه أزيد من فرسخين.

و كل هؤلاء إذا تكلفوا الحضور و جبت عليهم الجمعه و انعقدت بهم، سوى من خرج عن التكليف و المرأه.

قوله: «و الحضر» .

المراد بالحضر هنا ما يقابل السفر الشرعى و هو الموجب للقصر فيدخل فيه المقيم، و كثير السفر، و العاصى به، و ناوى إقامه عشره، و من لا- يتحتم عليه القصر كالحاصل فى أحد المواضع الأربعة، فيجب عليهم الجمعه. و لو قال: الحضر أو حكمه، كان أوضح.

قوله: «و السلامه من العمى» فلا يجب على غير المبصر و إن وجد قائدا أو كان قريبا من المسجد.

قوله: «و المرض» .

الذى يتعذر معه الحضور أو يشق بحيث لا- يتحمل عاده، أو يوجب زياده المرض. و لو خاف بقاء برئه فالظاهر انه كذلك. و فى حكمه معلل المريض و إن لم يكن قريبا إذا لم يجد غيره ممن لا يخاطب بالصلاه، و الا و جب كفايه. و مجهّز الميت كذلك.

قوله: «و العرج» .

البالغ حد الإقعاد، أو مشقه فى السعى إليها بحيث لا يتحمل عاده. و مثله القول فى الهمم- بكسر الهاء- و هو الشيخ الفانى. و فى حكم هذه الأعذار المطر و الوحل و الحر و البرد الشديان إذا منعت أو خاف الضرر بها، و كذا خائف احتراق الخبز أو فساد الطعام و نحوهما، و لو ظنّ ضيق الوقت قبل الاشتغال بهما حرم و لا يسقط ما ذكر من الحكم، و المحبوس بباطل أو بحق يعجز عن أدائه، و راجى العفو عن الدم الموجب للقصاص أو الصلح باستتاره، و خائف الظالم على نفسه و لو بضرب أو شتم أو على ماله و إن قلّ، دون حد القذف و غيره من الحدود بعد ثبوتها.

ص: ٢٤١

و فى العبد تردّد (١) (١). و لو حضر الكافر لم تصح منه و لم تنعقد به، و ان كانت واجبه عليه. و تجب الجمعة على أهل السواد، كما تجب على أهل المدن مع استكمال الشروط، و كذا على الساكن بالخيم كأهل البادية إذا كانوا قاطنين.

و ها هنا مسائل

و ها هنا مسائل:

الاولى: من انعتق بعضه لا تجب عليه الجمعة

الاولى: من انعتق بعضه لا- تجب عليه الجمعة. و لو هياه مولاه لم تجب عليه الجمعة، و لو اتفقت فى يوم نفسه، على الأظهر. و كذا المكاتب و المدبّر.

قوله: «و فى العبد تردّد» .

الأقوى وجوبها عليه و انعقادها به مع إذن المولى. و الاشكال أيضا آت فى المسافر و الوجوب عليه معه قوياً. و فى المسألة إشكال و هو أن الشهيد فى الذكرى (٢)- بعد التردّد فى وجوبها على المسافر مع الحضور و نقل الخلاف- ادعى الاتفاق على انعقادها بجماعه المسافرين و أجزاءها عن الظهر، و لا- شك أن أجزاءها عنها لا- يتم إلا- مع نيه الوجوب فإنّ المندوب لا- يجزى عن الواجب، و نيه الوجوب فرع حصوله لعدم جواز نيه غير الواجب واجبا، و حينئذ فلا- يتم الخلاف فى الوجوب. إلا- أن يقال أن وجوبها حينئذ تخييرية و المنفى هو الوجوب العيني، و هو غير حاسم لماده الإشكال لبقائه فى حاله الغيبه، فإن الوجوب فيها تخييرية على جميع المخاطبين بها. و ربما قيل بذلك فى العبد أيضا بل فى المرأه. و الاشكال واحد.

ص: ٢٤٢

١- ١) ورد فى تعليقه الشرائع (الطبعة الحديثه) ان فى بعض النسخ حذف «و المرأه» عن الجملة السابقه و فى بعضها هكذا: «و فى المرأه و العبد تردّد».

٢- ٢) الذكرى: ٢٣٣.

الثانيه:من سقطت عنه الجمعة

الثانيه:من سقطت عنه الجمعة يجوز أن يصلى الظهر فى أوّل وقتها.و لا يجب عليه تأخيرها حتى تفوت الجمعة بل لا يستحب.و لو حضر الجمعة بعد ذلك لم تجب عليه(١).

الثالثه:إذا زالت الشمس لم يجز السفر

الثالثه:إذا زالت الشمس لم يجز السفر لتعين الجمعة(٢) و يكره بعد طلوع الفجر.

قوله:«من سقطت عنه الجمعة-إلى قوله-و لو حضر بعد ذلك لم تجب عليه» .

يستثنى من ذلك الصبى إذا بلغ بعد أن صلى الظهر، فإنه لا يسقط عنه الجمعة مع إمكان إدراكها، بل يجب عليه الحضور، لأن ما فعله لا- يسقط الواجب، كما لو كان الفرض غير الجمعة، فإنه لا- يسقط عنه بفعله قبل البلوغ مع بقاء الوقت أو ما يقوم مقامه، كإدراك ركعه بعد الشرائط المفقوده.

قوله:«إذا زالت الشمس لم يجز السفر لتعين الجمعة» .

إنما يحرم السفر الاختيارى غير الواجب، فالمضطر اليه-بحيث يؤدى تركه الى فوت غرض يضرّ بحاله، أو تخلف رفقته لا يستغنى عنها-و سفر الحج و نحوه الذى يفوت الغرض منه مع التأخر لا تحريم فيهما.و لا فرق فى التحريم بين أن يكون بين يديه جمعه اخرى يمكنه إدراكها و عدمه، لإطلاق النهى (١)، ولأنها إذا كانت فى محل الترخّص يسقط وجوب الحضور إليها على المسافر فيؤدى جواز السفر إلى سقوطها كالأولى.و متى سافر على الوجه المتقدم كان عاصيا فلا يترخّص حتى يفوت الجمعة، فيبتدىء السفر من موضع تحقق الفوات.

ص: ٢٤٣

(١-١) الوسائل ٥:٨٥ ب«٥٢» من أبواب صلاة الجمعة، مستدرک الوسائل ١٠١:٦ ب«٤٤» من أبواب صلاة الجمعة.

الرابعة: الإصغاء إلى الخطبه هل هو واجب؟

الرابعة: الإصغاء إلى الخطبه هل هو واجب؟ فيه تردّد. وكذا تحريم الكلام (١) في أثنائها، لكن ليس بمبطل للجمعه.

الخامسة: ما يعتبر في إمام الجمعة

الخامسة: يعتبر في إمام الجمعة كمال العقل، والايان، والعداله، وطهاره المولد، والذكوره. ويجوز أن يكون عبداً و هل يجوز أن يكون أبرص قوله: «الإصغاء إلى الخطبه هل هو واجب؟ فيه تردد وكذا تحريم الكلام» أراد بالإصغاء الاستماع، وهو توجيه السمع نحو الخطيب سواء أ كان المصغى مع ذلك متكلماً أم لا، ومن ثمّ جمع بينه وبين تحريم الكلام لعدم الملازمه بينهما بهذا المعنى. وهو الذي يقتضيه تعريف صاحب الصحاح للإصغاء فإنه قال فيه:

أصغيت إلى فلان إذا ملت بسمعك نحوه (١). وفي القاموس: الإصغاء هو الاستماع مع ترك الكلام (٢). وعلى هذا التعريف يكفي الحكم بوجوب الإصغاء عن التعرض لتحريم الكلام لأن ترك الواجب حرام. والأمر في ذلك سهل، فإن الجمع بينهما أوضح وان تلازما. والأصح وجوب الإصغاء وتحريم الكلام.

و ظاهر العبارة كون الخلاف في وجوب إصغاء جميع المصلين، وكذا تحريم الكلام، وهو كذلك، إلا ان إصغاء العدد المعتبر في الجمعه شرط في الصحه دون ما زاد، بل يحصل بتركه الإثم، أما الكلام فلا يبطلها مطلقاً بل يوجب الإثم.

و انما يجب الإصغاء ويحرم الكلام على من يمكن في حقه السماع، فالبعيد الذي لا يسمع والأصم لا يجب عليهما ولا يحرم. وكذا لا فرق في تحريم الكلام بين الخطيب وغيره وان كان في حق غير الخطيب أقوى لتخصيص بعض الأصحاب التحريم بغيره (٣). والظاهر تحريم الكلام بين الخطبتين أيضاً. ويستثنى منه الكلام الضروري كتنبه الأعمى ليحذر من الوقوع في مضره ونحوه، والواجب كرد السلام، والمستحب كتسميت العاطس.

ص: ٢٤٤

١-١) الصحاح ٢٤٠١:٦.

٢-٢) القاموس المحيط ٣٥٢:٤ وليس فيه اعتبار ترك الكلام، وهذا النقل عن القاموس ورد أيضاً في المدارك ٦٣:٤ والجواهر ٢٩٢:١١.

٣-٣) الكافي في الفقه: ١٥٢.

و أجذم؟فيه تردّد،و الأشبه الجواز،و كذا الأعمى.

السادسه:المسافر إذا نوى الإقامة

السادسه:المسافر إذا نوى الإقامة فى بلد عشره أيام فصاعدا، وجبت عليه الجمعة.و كذا إذا لم ينو الإقامة و مضى عليه ثلاثون يوما فى مصر واحد.

السابعه:الأذان الثانى يوم الجمعة بدعه

السابعه:الأذان الثانى يوم الجمعة بدعه(١)،و قيل:مكروه،و الأول أشبه.

الثامنه:يحرم البيع يوم الجمعة بعد الأذان

الثامنه:يحرم البيع يوم الجمعة بعد الأذان(٢)،فإن باع أثم،و كان البيع صحيحا على الأظهر.و لو كان أحد المتعاقدين ممن لا يجب عليه السعى،كان البيع سائغا بالنظر إليه(٣)،و حراما بالنظر إلى الآخر.

قوله:«الأذان الثانى يوم الجمعة بدعه» .

الأذان الثانى هو ما وقع ثانيا بالزمان بعد أذان آخر واقع فى الوقت،من مؤذّن واحد،أو قاصد كونه ثانيا،سواء أ كان بين يدى الخطيب أم على المناره أم غيرهما.

و إنما كان بدعه لأنه لم يفعل فى عهد النبى صلى الله عليه و آله و سلّم،و لا فى عهد الأولين باعتراف الخصم،و إنما أحدثه عثمان أو معاويه على اختلاف بين نقله العامه (١).و لا- يجبره كونه ذكرا لله تعالى لعدم كون جميع فصوله ذكرا،و ما هو ذكر منها لا يقصد به الذكر المطلق بل الموظّف على الوجه المخصوص.

قوله:«يحرم البيع يوم الجمعة بعد الأذان» .

الأصح تحريمه بعد الزوال و إن لم يحصل الأذان.و يلحق بالبيع ما أشبهه من العقود و الإيقاعات.

قوله:«كان البيع سائغا بالنظر اليه» .

بل الأصح تحريمه عليه أيضا لمعاونته له على المحرّم المنهى عنه فى قوله تعالى:

وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ (٢).

١-١) صحيح البخارى ١٠:٢، الأم للشافعى ١٩٤:١.

٢-٢) المائدة: ٢.

التاسعة: إذا لم يكن الامام موجودا و لا من نصبه للصلاه

التاسعة: إذا لم يكن الامام موجودا و لا من نصبه للصلاه، و أمكن الاجتماع و الخطبتان، قيل: يستحب أن يصلّى جمعه (١)، و قيل: لا يجوز، و الأول أظهر.

العاشره: إذا لم يتمكن المأموم من السجود مع الإمام في الأولى

العاشره: إذا لم يتمكن المأموم من السجود مع الإمام في الأولى، فإن أمكنه السجود و اللحاق به قبل الركوع صحّ، و إلا اقتصر على متابعتة في السجدين و ينوى بهما الأولى (٢)، فإن نوى بهما الثانية، قيل: تبطل الصلاه، و قيل: يحذفهما و يسجد للأولى و يتم الثانية، و الأول أظهر.

الثالث: في آدابها

الثالث: في آدابها.

و اما آداب الجمعة: فالغسل، و التنفل بعشرين ركعه (٣): ست عند انبساط الشمس، و ست عند ارتفاعها، و ست قبل الزوال، و ركعتان عند الزوال. و لو أخر النافله الى بعد الزوال جاز، و أفضل من ذلك تقديمها، قوله: «قيل: يستحب أن يصلّى جمعه» .

المراد باستحباب الجمعة هنا كونها أفضل الفردين الواجبين تخييرا و هما الجمعة و الظهر، فعلى هذا ينوى بها الوجوب و يجزى عن الظهر، و ليس المراد استحبابها بالمعنى المتعارف لأنها متى شرعت أجزاء عن الظهر، و المنسوب لا يجزى عن الواجب. و هذا القول هو أصح القولين. و شرطه ما ذكره المصنف من إمكان اجتماع العدد و باقى الشرائط غير الامام و من نصبه.

قوله: «و ينوى بهما الأولى» .

و لو أطلق فالظاهر الصحه و انصرفهما إلى الأولى حملا للإطلاق على ما فى ذمته، فإنه لا يجب لكل فعل من أفعال الصلاه نيه و إن كان المصلّى مسبقا. و قيل:

يبطل كما لو نواهما للثانية.

قوله: «و التنفل بعشرين ركعه» .

اختصاص الجمعة باستحباب العشرين ركعه باعتبار المجموع من حيث هو

و إن صَلَّى بين الفريضتين ست ركعات من النافلة جاز(١).

و أن يباكر المصلّي، إلى المسجد(٢) الأعظم، بعد أن يحلق رأسه، و يقصّ أظفاره، و يأخذ من شاربته.

مجموع، و إلا- فإن نافلة الظهرين المشتركة بين سائر الأيام منها، و إنما تزيد الجمعة عن غيرها بأربع ركعات. و إذا قدّمها على الزوال تخيّر في ست عشره منها بين أن ينوي بها نافلة الجمعة، و بين نافلة الظهرين. و يتحتّم في الأربع الزائده نيه نافلة الجمعة.

و كذا يتخيّر إذا أخرها بطريق أولى. و المراد بانبساط الشمس انتشارها على وجه الأرض و كمال ظهورها، و بقبليه الزوال في الست الأخيره ان تكون الشمس على دائره نصف النهار بحيث يفرغ منها قبل أن تزول، فإذا زالت صلى الركعتين.

قوله: «و ان صلى بين الفرضين ست ركعات من النافلة جاز» .

المراد بالجواز هنا معناه الأعم، و المراد انه دون التفريق الأول في الاستحباب، فان اختار هذا القسم صلى الست الأولى عند ارتفاع الشمس من المشرق بقدر ارتفاعها وقت العصر، و الست الثانيه عند علو النهار زياده على ذلك، و الركعتين بعد الزوال ثمّ يصلى الست الباقيه بين الفرضين روى ذلك عن الصادق عليه السلام (١).

قوله: «و ان يباكر الى المسجد» .

المراد بالمباكره الخروج بعد الفجر، و أفضلها إيقاع صلاه الفجر فيه، و الاستمرار إلى ان يصلى الجمعة. و كلّما تأخّر عن ذلك كان أدون فضلا مما تقدّمه.

و قد روى عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «إن الجنان لتتخرف و تزين يوم الجمعة لمن أتاها، و إنكم لتتسابقون إلى الجنه على قدر سبقكم إلى الجمعة» (٢).

و اعلم أنّ الغسل مقدم على الخروج الى المسجد، و قد تقدم أفضلية قربه من

ص: ٢٤٧

١- ١) الكافي ٣: ٤٢٨ ح ٢، التهذيب ٣: ١١ ح ٣٥، الاستبصار ١: ٤١٠ ح ١٥٦٦، الوسائل ٥: ٢٥ ب «١١» من أبواب صلاه الجمعة و آدابها ح ١٢.

٢- ٢) الكافي ٣: ٤١٥ ح ٩، التهذيب ٣: ٤ ح ٦، الوسائل ٥: ٧٠ ب «٤٢» من أبواب صلاه الجمعة و آدابها ح ١.

و أن يكون على سكينه و وقار(١)،متطّيبا لابسا أفضل ثيابه،و أن يدعو أمام توجّهه و أن يكون الخطيب بليغا(٢) مواظبا على الصلوات فى أول أوقاتها.

و يكره له الكلام فى أثناء الخطبه(٣) بغيرها.

و يستحب له أن يتعمّم شاتيا كان أو قائظا،و يرتدى ببرده يمتّيه، و أن يكون معتمدا على شىء، الزوال على بعده عنه،و قد يظهر منه المنافاه لتقديمه على المباكره.و طريق الجمع حمل استحباب التأخير على عدم معارضته طاعه أعظم منه،و المباكره الى المسجد مشتمله على عده طاعات:المسارعه إلى الخير،و الكون فى المسجد،و ما يترتّب عليه من الفوائد كالذكر،و الدعاء،و التلاوه،و الصلاه،و سماع موعظه،و غيرها،فمتى باكر المصلّى فالأفضل له تقديمه لذلك،و لتحصيل الفائده التى شرع الغسل لأجلها و هى التنظيف و ازاله الرائحه و الوسخ و غيرها حاله الاجتماع بالناس.و ان لم يباكر لمنازع أو اقتراحا فالأفضل تأخير الغسل.

قوله:«و أن يكون على سكينه و وقار» .

السكينه فى الأعضاء بمعنى اعتدال حركاتها،و الوقار فى النفس بمعنى طمأنينتها و ثباتها على وجه يوجب الخشوع و الإقبال على الطاعه.

قوله:«و أن يكون الخطيب بليغا» .

بمعنى جمعه بين الفصاحه التى هى عباره عن خلوص الكلام من ضعف التأليف و تنافر الكلمات و التعقيد و كونها غريبه و حشيه،و بين البلاغه و هى القدره على تأليف الكلام المطابق لمقتضى الحال من التخويف و الإنذار و الاعلام بفضل الوقت الحاضر و الأعمال المؤكده فيه و غيرها،بحيث يبلغ به كنه المطلوب بحسب حال الأشخاص السامعين على وجه لا يبلغ التطويل المملّ،و يلزمه عدم التقصير المخل.

قوله:«و يكره له الكلام فى أثناء الخطبه» .

قد تقدم (١)أن الأرجح تحريم الكلام عليه كغيره.

ص:٢٤٨

و أن يسلم أولا(١)،و أن يجلس أمام الخطبه.

و إذا سبق الإمام الى قراءه سوره فليعدل إلى«الجمعه»،و كذا فى الثانيه يعدل إلى سوره«المنافقين» ما لم يتجاوز نصف السوره،إلا فى سوره«الجحد»و«التوحيد»(٢).

و يستحب الجهر بالظهر فى يوم الجمعه(٣).و من يصلّى ظهرا فالأفضل إيقاعها فى المسجد الأعظم.و إذا لم يكن إمام الجمعه ممن يقتدى به جاز أن يقدم المأموم صلاته على الامام.و لو صلّى معه ركعتين و أتمهما بعد تسليم الامام ظهرا كان أفضل. قوله:«و ان يسلم أولا» .

و يجب الرد عليه كفايه،كغيره من أفراده السلام لعموم الأمر برّد التحية(١).

قوله:«الا فى سورتى الجحد و التوحيد» .

فلا يعدل عنهما مطلقا.و المشهور جواز العدول عنهما الى السورتين كغيرهما ما لم يبلغ نصفهما،لصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام(٢)، و اختصاص المنع من العدول عنهما بغير هذا الفرض.

قوله:«و يستحب الجهر بالظهر يوم الجمعه» .

الأولى عدم الجهر بالظهر مطلقا،و هو اختيار المصنف فى المعتبر(٣).

ص:٢٤٩

١-١) النساء:٨٦.

٢-٢) الكافى ٣:٤٢٦ ح ٦،التهذيب ٣:٢٤١ ح ٦٤٩،الوسائل ٤:٨١٤ ب«٦٩»من أبواب القراءه فى الصلاه ح ١.

٣-٣) المعتبر ٣:٣٠٤-٢:٣٠٥.

الفصل الثاني في صلاة العيدين (١)

و النظر فيها، و في سننها

و النظر فيها، و في سننها.

النظر الأول: في شروطها

النظر الأول: في شروطها و هي واجبه مع وجود الامام عليه السلام، بالشروط المعتره في الجمعه. و تجب جماعه، و لا يجوز التخلف الا مع العذر، فيجوز حينئذ ان يصلى منفردا ندبا. و لو اختلت الشرائط سقط الوجوب، و استحب الإتيان بها (٢) جماعه و فرادى.

و وقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال. و لو فاتت لم تقض.

و كقيمتها ان يكبر للإحرام، ثم يقرأ «الحمد» و سوره، و الأفضل ان يقرأ «الأعلى» (٣)، ثم يكبر بعد القراءه على الأظهر، و يقنت بالمرسوم حتى يتم قوله: «في صلاة العيدين» .

و العيد مأخوذ من العود، إما لكثرة عوائد الله تعالى على عباده فيه و رحمته، و إما لعود السرور و الرحمه بعوده. و يأؤه منقلبه عن و او فجمعه على أعياد غير قياس، لأن حق الجمع ردّ الشيء إلى أصله، و قيل: إنما فعلوا ذلك للزوم الياء في مفرده، أو للفرق بين جمعه و جمع عود الخشب.

قوله: «و إذا اختلت الشرائط استحب الإتيان بها. إلخ» .

لا فرق هنا بين حضور الفقيه و عدمه في حال الغيبه في ظاهر كلام الأصحاب بخلاف الجمعه، و ان كان ما هناك من الدليل آتيا هنا. و لا يشترط التباعد بين نفلها بفرسخ، و لا بين فرضها و نفلها.

قوله: «يقرأ الأعلى» .

و قيل: الأفضل «الشمس» لصحيحه جميل بن دراج (١)، و كلاهما حسن.

١-١) التهذيب ١٢٧:٣ ح ٢٧٠، الوسائل ١٠٦:٥ ب «١٠» من أبواب صلاة العيد ح ٤.

خمسا، ثم يكبر و يركع.

فاذا سجد السجدين قام بغير تكبير فيقرأ «الحمد» و سوره، و الأفضل أن يقرأ «الغاشيه» (١)، ثم يكبر أربعاً، يقنت بينها أربعاً (٢)، ثم يكبر خامسه للركوع و يركع، فيكون الزائد عن المعتاد تسعا: خمس في الأولى و أربع في الثانيه غير تكبيره الإحرام، و تكبيرتى الركوعين (٣).

النظر الثاني فى سننها

النظر الثانى فى سننها و سنن هذه الصلاه الإصحار بها إلا بمكه (٤)، قوله: «و الأفضل أن يقرأ الغاشيه» .

و قيل: «الشمس». و قيل: فى الأولى «الغاشيه» و فى الثانيه «الأعلى». و الكل جائز. و أصح الروايات (١) إسنادا ما تضمن كون «الشمس» فى الأولى و «الغاشيه» فى الثانيه.

قوله: «و يقنت بينها أربعاً» .

فيه تجوز لأنه إذا كانت التكريرات أربعاً لم يتحقق كون القنوت بينها أربعاً بل ثلاثاً. و الأسد ان يقال: و يقنت بعد كل تكبير.

قوله: «غير تكبيره الإحرام و تكبيره الركوع» .

هذا المخرج ليس زائداً عن المعتاد فلا وجه لإخراجه، و كأنه ذكره للتوضيح، مع أن تركه أوضح.

قوله: «الإصحار بها إلا بمكه» .

فيصلى فى مسجدها، لقول الصادق عليه السلام: «على أهل الأمصار أن يبرزوا فى أمصارهم فى العيدن إلا أهل مكة فإنهم يصلون فى المسجد الحرام» (٢).

و لوجوب التوجه إليه من سائر الجهات فلا يناسب الخروج منه. و انما يستحب

ص: ٢٥١

١- ١) الكافى ٣: ٤٦٠ ح ٣، التهذيب ٣: ١٢٩ ح ٣، الاستبصار ١: ٤٤٨ ح ١٧٣٣، الوسائل ٥: ١٠٥ ب «١٠» من أبواب صلاه العيد ح ٢.

٢- ٢) الفقيه ١: ٣٢١ ح ١٤، الكافى ٣: ٤٦١ ح ١٠، التهذيب ٣: ١٣٨ ح ٣٠٧، الوسائل ٥: ١١٧ ب «١٧» من أبواب صلاه العيد ح ٣ و ٨.

و السجود على الأرض (١)، و أن يقول المؤذنون: «الصلاة» ثلاثاً، فإنه لا أذان لغير الخمس، و أن يخرج الامام حافياً (٢)، ماشياً على سكينه و وقار، ذاكراً لله سبحانه، و أن يطعم قبل خروجه (٣) فى الفطر، و بعد عوده فى الأضحى مما يضحى به، و ان يكبر فى الفطر عقب اربع صلوات أو لاها المغرب ليله الفطر، و آخرها صلاه العيد، الإصحار مع الإمكان، و عدم المشقه الشديده فى الخروج كالمطر و الوحل، و الا صليت فى المساجد.

قوله: «و السجود على الأرض» دون غيرها مما يصح السجود عليه. و يستحب مباشره الأرض بما يمكن من أعضاء المصلى، فلا يفرش على الأرض فراشا، للخبر (١).

قوله: «حافياً» .

لأن الرضا عليه السلام لما خرج إليها حافياً [١] فى عهد المأمون (٢). روى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم انه قال: «من اغبرت قدمه فى سبيل الله فقد حرّمها الله تعالى على النار» (٣).

قوله: «و أن يطعم قبل خروجه» .

بفتح الياء و سكون الطاء و فتح العين مضارع طعم بكسرها كعلم يعلم أى يأكل. و مستند الفرق ما روى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم انه كان لا يخرج

ص: ٢٥٢

١- ١) الوسائل ١١٩: ٥ ب «١٧» من أبواب صلاه العيد ح ١٢، ١٠، ٦، ٥، ١.

٢- ٣) الكافي ١: ٤٠٨ ح ٧، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٤٩ ح ٢١، إرشاد المفيد: ٣١٢ الوسائل ١٢٠: ٥ ب «١٩» من أبواب صلاه العيد ح ١.

٣- ٤) صحيح البخارى ٢: ٩.

و فى الأضحى عقب خمس عشره صلاه، أولها الظهر يوم النحر لمن كان بمنى، و فى الأمصار عقب عشر، يقول: «الله أكبر الله أكبر- و فى الثالثه تردّد- لا إله إلا الله و الله أكبر، و الحمد لله على ما هدانا، و له الشكر على ما أولانا». و يزيد فى الأضحى «و رزقنا من بهيمه الأنعام».

و يكره الخروج بالسلاح، و ان يتنفل قبل الصلاه أو بعدها إلا بمسجد النبى صلى الله عليه و آله و سلم بالمدينه، فإنه يصلى ركعتين قبل خروجه (١).

مسائل خمس:

مسائل خمس:

فى الفطر حتى يفطر (١) و لا يطعم يوم الأضحى حتى يصلى (٢). و علل مع ذلك بوجوب الإفطار يوم الفطر بعد تحريمه ففى المبادره إليه بعث للنفس على تلقى الأوامر المتضاده، و انقياد الى امتثال أمر الشرع، بخلاف الأضحى و لاستحباب الأكل من الأضحيه، و لا يتيسر إلا بعد الصلاه.

قوله: «و أن يتنفل قبلها و بعدها الا بمسجد النبى صلى الله عليه و آله و سلم بالمدينه فإنه يصلى ركعتين قبل خروجه» .

المراد أن من كان بالمدينه يستحب له أن يقصد المسجد قبل خروجه فيصلى فيه ركعتين ثم يخرج الى المصلى، و المستند قول الصادق عليه السلام: «ركعتان من السنه ليس يصلّيان فى موضع إلا بالمدينه. يصلّى فى مسجد الرسول صلى الله عليه و آله و سلم فى العيد قبل أن يخرج الى المصلّى. ليس ذلك إلا بالمدينه، لأن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فعله» (٣).

ص: ٢٥٣

١-١) سنن البيهقى ٢٨٢:٣.

٢-٢) سنن البيهقى ٢٨٣:٣.

٣-٣) الكافى ٤٦١:٣ ح ١١، الفقيه ٣٢٢:١ ح ١٤٧٥، التهذيب ١٣٨:٣ ح ٣٠٨، الوسائل ٥: ١٠٢ ب (٧) من أبواب صلاه العيد ح ١٠.

الاولى:التكبير الزائد(١) هل هو واجب؟

الاولى:التكبير الزائد(١) هل هو واجب؟فيه تردّد،و الأشبه الاستحباب.و بتقدير الوجوب،هل القنوت واجب؟الأظهر لا.و بتقدير وجوبه،هل يتعين فيه لفظ؟الأظهر انه لا يتعين وجوبا.

الثانية:إذا اتفق عيد و جمعه

الثانية:إذا اتفق عيد و جمعه،فمن حضر العيد كان بالخيار فى حضور الجمعة(٢).و على الامام أن يعلمهم ذلك فى خطبته.و قيل: الترخيص مختص بمن كان نائبا عن البلد-كأهل السواد-دفعاً لمشقه العود،و هو الأشبه.

الثالثه:الخطبتان فى العيدين بعد الصلاه

الثالثه:الخطبتان فى العيدين بعد الصلاه(٣)،و تقديمهما بدعه،و لا قوله:«التكبير الزائد.إلخ» .

الأقوى وجوب التكبيرات و القنوت،و عدم انحصاره فى لفظ،للاصل و اختلاف الروايات فى تعيينه (١).و أوجب أبو الصلاح-فى ظاهر كلامه-فيه«اللهم أهل الكبرياء و العظمة»إلخ (٢).و يمكن حمله على الوجوب التخييرى لأنه بعض أفراد الدعاء المنقول،بل هو أفضلها،فلا يتعين قولاً بالتعيين.

قوله:«فمن حضر العيد كان بالخيار فى حضور الجمعة» .

المشهور عموم التخيير،لصحيحه الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال:«اجتمعا فى زمان على عليه السلام فقال:من شاء أن يأتى الجمعة فليأت و من قعد فلا يضره» (٣).و يجب على الإمام إعلامهم بذلك فى خطبه العيد.و كذا يجب عليه الحضور لصلاه الجمعة،فإن اجتمع معه تمام العدد صلاها،و إلا فلا قوله:«الخطبتان بعد الصلاه» .

اختلف الأصحاب فى وجوب الخطبتين هنا،فذهب جماعه (٤)إلى الوجوب

ص:٢٥٤

١- (١) الوسائل ١٣١:٥ب«٢٦»من أبواب صلاه العيد.

٢- (٢) الكافى فى الفقه:١٥٤.

٣- (٣) الفقيه ١:٣٢٣ ح ١٤٧٧،الوسائل ١١٥:٥ب«١٥»من أبواب صلاه العيد ح ١.

٤- (٤) منهم السيد المرتضى فى جمل العلم:٧٥ و ابن البراج فى شرح جمل العلم:١٣٢-١٣٣.و العلامه فى -المنتهى ١:٣٤٥ و التذكرة ١:١٥٩.

يجب استماعهما بل يستحب.

الرابعة: لا ينقل المنبر من الجامع

الرابعة: لا ينقل المنبر من الجامع بل يعمل شبه المنبر من طين (١) استحبابا.

الخامسة: إذا طلعت الشمس، حرم السفر حتى يصلى صلاة العيد

الخامسة: إذا طلعت الشمس، حرم السفر حتى يصلى صلاة العيد، إن كان ممن تجب عليه. و في خروجه بعد الفجر، و قبل طلوعها، تردّد، و الأشبه الجواز.

تأسيًا بالنبي و الأئمة عليهم السلام، و الأكثر على الاستحباب، بل ادعى المصنف في المعتمد عليه الإجماع (١)، و العمل بالوجوب أحوط. و محلها بعد الصلاة بإجماع المسلمين، و تقديمها بدعه عثمانية، روى محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام «ان عثمان لما أحدث أحداثه كان إذا فرغ من الصلاة قام الناس فلما رأى ذلك قدّم الخطبتين و احتبس الناس للصلاة» (٢). ثمّ تبعه بنو أمية و ابن الزبير، ثمّ انعقد إجماع المسلمين على تأخيرهما. و روى العامه «ان مروان قدّم الخطبه، فقال له رجل:

خالفت السنه، فقال له: ترك ذاك. قال له أبو سعيد الخدرى: أما هذا فقد قضى ما عليه. سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم يقول: من رأى منكم منكرا فلينكره بيده، فمن لم يستطع فبلسانه، فمن لم يستطع فلينكره بقلبه. و ذلك أضعف الايمان» (٣).

قوله: «بل يعمل شبه المنبر من طين» .

و لو عمل من غيره تأدّت السنه، و إن كان المنقول (٤) أفضل.

ص: ٢٥٥

١-١) المعتمد ٢: ٣٢٤.

٢-٢) التهذيب ٣: ٢٨٧ ح ٨٦٠، الوسائل ٥: ١١٠ ب «١١» من أبواب صلاة العيد ح ٢.

٣-٣) مسند أحمد ٣: ٥٢، سنن الترمذى ٤: ٤٦٩ ح ٢١٧٢، مسند أبي يعلى ٢: ٢٨٩ ح ١٠٠٩.

٤-٤) الفقيه ١: ٣٢٢ ح ١٤٧٣، التهذيب ٣: ٢٩٠ ح ٨٧٣، الوسائل ٥: ١٣٧ ب «٣٣» من أبواب صلاة العيد.

فى صلاة الكسوف]

الفصل الثالث فى صلاة الكسوف (١) و الكلام فى سببها، و كيفيتها، و حكمها

أما الأول سببها

أما الأول فتجب عند كسوف الشمس، و خسوف القمر، و الزلزال، و هل تجب لما عدا ذلك (٢) من ریح مظلمه، و غير ذلك من أخاویف السماء؟ قوله: «فى صلاة الكسوف» .

فى نسبه هذه الصلاة الى الكسوف مع كونه بعض أسبابها، تجوز. و لو عبّر عنها بصلاه الآيات كما صنع الشهيد (١) رحمه الله كان أجود.

و اعلم أن الأغلب نسبه الكسوف الى الشمس و الخسوف الى القمر، و قد يطلق الكسوف عليهما معا، و كذا الخسوف. و الفعل منهما يتعدى و يقصر، يقال: كسفت الشمس - بفتح الكاف و السين - و كسفها الله، و كذلك خسف القمر بغير همز فيهما.

و جعل فى الصحاح (٢) انكسفت الشمس من كلام العامه، و جوزة الهروى (٣).

و الاخبار مشتمله على اللغتين. قال النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «إن الشمس و القمر آيتان يخوف الله بهما عباده، لا يكسفان لموت أحد و لا لحياته فإذا رأيتم ذلك فصلوا» (٤). و قال ابى بن كعب: انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و ركع خمس ركعات و سجد سجدتين (٥)، الحديث. و هذان الحديثان حجه على من لم يوجبها عينا من العامه، أو خالف فى كيفيتها.

قوله: «و هل تجب لما عدا ذلك. إلخ» .

الأصح و جوبها لكل مخوف سماوى، لصحيحه زواره و محمد بن مسلم عن

ص: ٢٥٦

١ - (١) الذكرى: ٢٤٣.

٢ - (٢) الصحاح ١٤٢١: ٤.

٣ - (٣) نقله عنه ابن الأثير فى النهاية ١٧٤: ٤.

٤-٤) الفقيه ١:٣٤١ ح ٢، الوسائل ٥:١٤٣ ب «١» من أبواب صلاة الكسوف ح ١٠، مسند أحمد ٥: ٣٧، مصنف عبد الرزاق ٣:٩٦، ٩٧
باب الآيات.
٥-٥) سنن أبي داود ١:٣٠٧ ح ١١٨٢.

قيل: نعم، و هو المروى. وقيل: لا، بل يستحب، وقيل: تجب للريح المخوفه، و الظلمه الشديده حسب.

و وقتها فى الكسوف من حين ابتدائه إلى حين انجلائه، فإن لم يتسع لها لم تجب (١)، و كذا الرياح و الأخاوييف، إن قلنا بالوجوب (٢). و فى الزلزله تجب و ان لم يطل المكث، و يصلى بنيه الأداء و إن سكنت (٣).

الباقر عليه السلام (١).

قوله: «إلى حين انجلائه فان لم يتسع لها لم تجب» .

هذا هو المشهور، و الذى اختاره المصنف فى المعتبر (٢) و الشهيد (٣) (رحمه الله) امتداده إلى تمام الانجلاء فيعتبر سعه وقت الجميع للصلاه، و هو الأجود.

قوله: «و كذا الرياح و الأخاوييف ان قلنا بالوجوب» .

هذا هو المشهور، و الأجود عدم اشتراط سعه وقتها كالزلزله، و اختاره فى الدروس (٤)، فيجب أداء دائما و إن وجبت الفوريه.

قوله: «و يصلى أداء و ان سكنت» .

اعلم أن اشتراط الأداء فى صلاه الزلزله يقتضى أن لها وقتا محدودا لأن الأداء من لوازم التوقيت، و ليس وقت الزلزله خاصه هو الوقت كما فى الكسوف لقصوره عنها غالبا، و استحاله التكليف بعباده فى وقت يقصر عنها، بل هو أول وقتها بمعنى دخوله بحصول مسماها و إن لم يسكن. و يمتد بامتداد عمر المكلف بها فتصلى أداء دائما.

و أوجب الشهيد (٥) (رحمه الله) و من تبعه مع ذلك الفوريه بها. و هو على القول باقتضاء

ص: ٢٥٧

١ - ١) الكافى ٣: ٤٦٤ ح ٣، الفقيه ١: ٣٤٦ ح ١٥٢٩، التهذيب ٣: ١٥٥ ح ٣٣٠، الوسائل ٥: ١٤٤ ب (٢) من صلاه الكسوف و الآيات ح ١.

٢ - ٢) المعتبر ٢: ٣٣٠.

٣ - ٣) الدروس: ٤٥.

٤ - ٤) الدروس: ٤٥.

٥ - ٥) الذكرى: ٢٤٤.

و من لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت لم يجب القضاء، إلا أن يكون القرص قد احترق كله (١). و في غير الكسوف لا يجب القضاء (٢). و مع العلم و التفريط و النسيان يجب القضاء في الجميع.

و أما كيفيتها

و أما كيفيتها فهو أن يحرم، ثم يقرأ «الحمد» و سوره، ثم يركع، ثم الأمر الفور متجه لا على عدمه.

و حرّره بعض المحققين (١) بأن وقتها نفس وقت الآيه، و لما لم يسعها غالبا و امتنع فعلها فيه و جب المصير الى كون ما بعده صالحا لإيقاعها فيه حذرا من التكليف بالمحال، و بقي حكم الأداء مستصحبا لانتفاء الناقل، و روعى فيها الفوريه من حيث ان فعلها خارج وقت السبب انما كان بحسب الضروره، فاقصر في التأخير على قدرها جمعا بين القواعد المتضاده، و هي: توقيت هذه الصلاه، و قصور وقتها، و اعتبار سعه الوقت لفعل العباده.

و هذا التوجيه لا يتم إلا مع ثبوت هذه المقدمات. و ليس في النصوص (٢) ما يدل على كون زمان الزلزله هو الوقت، بل إنما دلّت على كونها سببا، و هو لا يستلزم انحصار الوقت فيه. و لو تمّ كونه وقتها و اعتبر من الخارج عنه قدر ما يكمل فيه الصلاه اقتصارا على موضع الضروره لم يصح القول بامتداد وقتها بامتداد العمر، بل إنما يثبت ذلك من كون الآيه سببا لوجوب الصلاه. و حيث لا تحديد لوقتها في النصوص جعل وقتها مدّه العمر، كالنذر المطلق و إن غايره في وجوب نيه الأداء. و لا ريب أن الفوريه بها أحوط عند من لم يستفدها من مطلق الأمر.

قوله: «الا أن يكون القرص قد احترق كله» .

فيجب القضاء إذا ثبت ذلك إمّا بشهاده عدلين، أو بشياع يوجب العلم.

قوله: «و في غير الكسوف لا يجب القضاء» .

مشكل.

ص: ٢٥٨

١- ١) المحقق الكركي في حاشيته على الشرائع «مخطوط»: ٦٧.

٢- ٢) الفقيه ٣٤٣: ١، علل الشرائع: ٥٥٦ ب «٣٤٣»، الوسائل ١٤٤: ٥ ب «٧» من صلاه الكسوف و الآيات ح ١.

يرفع رأسه، فإن كان لم يتم السوره قرأ من حيث قطع (١)، و ان كان أتم قرأ «الحمد» ثانيا، ثم قرأ سوره، حتى يتم خمسا على هذا الترتيب، ثم يركع، و يسجد اثنتين، ثم يقوم و يقرأ «الحمد» و «سوره» معتمدا ترتيبه الأول، و يتشهد، و يسلم.

و يستحب فيها الجماعه، و إطاله الصلاه بمقدار زمان الكسوف (٢)، و أن يعيد الصلاه إن فرغ قبل الانجلاء، و أن يكون مقدار ركوعه بمقدار قوله: «فان كان لم يتم السوره قرأ من حيث قطع» .

أشار بذلك الى جواز تبويض السوره. و هو ثابت في جميع الركعات، و ان كانت العبارة لا تدل على ما عدا الاولى. و الحاصل انه مخير بين قراءه سوره كامله بعد الحمد في كل ركعه- و هو الأفضل- فيجب اعاده الحمد في كل مره، و بين تفريق سوره على الخمس بحيث يقرأ في كل قيام من حيث قطع في الذى قبله، و يكفى حينئذ الحمد في الأول خاصه، و بين تبويض السوره في بعض الركعات و الإكمال في بعض بحيث يتم له في الخمس سوره فصاعدا، و لا يجب إكمالها في الخامس إن كان قد أكمل سوره قبل ذلك في الركعه. و متى أكمل سوره في قيام و جب عليه اعاده الحمد في القيام الذى بعده. و متى ركع عن بعض سوره تخير في القيام بعده بين القراءه من موضع القطع و من غيره من السوره، متقدما و متأخرا، و من غيرها. و يجب الحمد فيما عدا الأول، مع احتمال عدم الوجوب في الجميع. و يجب مراعاة السوره التامه في الخمس كما مر. و لو سجد على بعض سوره كما لو كان قد أكمل غيرها قبل ذلك و جب إعاده الحمد، ثم له البناء على ما مضى و الشروع في غيرها و هو أولى، فان بنى و جب عليه سوره أخرى في باقى القيام.

قوله: «و إطاله الصلاه بمقدار زمان الكسوف» هذا يتم مع المعرفه بقدره، كما لو كان من أهل الخبره بحسابه، أو أخبره ثقه به. أما لو جهل الحال أشكل استحباب التطويل حذرا من تفويت الوقت. و يمكن

زمان قراءته، و أن يقرأ السور الطوال (١) مع سعه الوقت، و أن يكبر عند كل رفع [رأس] من كل ركوع، إلا- في الخامس و العاشر، فإنه يقول: سمع الله لمن حمده، و أن يقنت خمس قنوتات (٢).

و أما حكمها فمسائله ثلاث

و أما حكمها فمسائله ثلاث:

الأولى: إذا حصل الكسوف في وقت فريضة

الأولى: إذا حصل الكسوف في وقت فريضة حاضره، كان مخيراً في الإتيان بأيهما شاء، ما لم تتضيق الحاضره فتكون أولى (٣)، و قيل: الحاضره أولى مطلقاً، و الأول أشبه.

الثانية: إذا اتفق الكسوف في وقت نافله الليل

الثانية: إذا اتفق الكسوف في وقت نافله الليل، فالكسوف أولى - و لو خرج وقت النافله - ثم يقضى النافله.

الثالثة: يجوز أن يصلى صلاة الكسوف على ظهر الدابة و ماشيا

الثالثة: يجوز أن يصلى صلاة الكسوف على ظهر الدابة و ماشيا، و قيل: لا يجوز ذلك الا مع العذر، و هو الأشبه.

عموم استحباب الإطالة و ان لم يتفق موافقه القدر لأصاله البقاء. و كيف كان فتخفيف الصلاة مع الجهل بالحال، ثم الإعادة تحصيلاً للفضيله أحوط.

قوله: «و ان يقرأ السور الطوال» .

مثل الأنبياء و الكهف تأسيًا بالنبي صلى الله عليه و آله و سلم (١).

قوله: «و ان يقنت خمس قنوتات» .

على كل قراءه ثانيه. و ذكر بعض الأصحاب أن أقله على الخامسة و العاشره، ثم على العاشره (٢). و الظاهر أنه لا يستحب الجمع بين القنوت على الرابعه، كما يقتضيه الأول، و الخامسة على الثاني، بل انما يستحب على الخامسة مع تركه قبلها.

قوله: «ما لم تتضيق الحاضره فيكون أولى» .

ثم ان أدرك الكسوف بعدها قبل تمام الانجلاء أتى بها، وإن خرج وقتها فإن

ص: ٢٦٠

١-١) الوسائل ١٥٤:٥ ب «٩» من أبواب صلاة الكسوف و الآيات.

٢-٢) حاشيه الشرائع للمحقق الكركي: ٧٠.

فى الصلاة على الأموات]

الفصل الرابع فى الصلاة على الأموات و فىه أقسام:

الأول: من يصلى عليه

الأول: من يصلى عليه.

و هو كل من كان مظهرا للشهادتين (١)، أو طفلا له ست سنين ممن له حكم الإسلام (٢). و يتساوى الذكر فى ذلك و الأنثى، و الحر و العبد.

و يستحب الصلاة على من لم يبلغ ذلك إذا ولد حيا، فان وقع سقطا لم يصل عليه و لو ولجته الروح.

الثانى: فى المصلى

الثانى: فى المصلى.

كان قد أّخر الحاضره إلى آخر وقتها اختيارا قضى الكسوف لاستناد فواتها الى تقصيره المتقدم، مع احتمال عدمه لإباحه التأخير. و إن كان التأخير بغير اختياره فإن كان مع وجوب الحاضره فالظاهر أنه كذلك. و إن كان لا مع وجوبها، كما لو كان فى باقى الوقت صغيرا أو مجنونا أو كانت المرأه حائضا، ففى وجوب قضاء الكسوف الفائته بسبب الاشتغال بالحاضره و جهان، من عدم التفريط و عدم سعه وقت الكسوف الذى هو شرط التكليف، و من سعته فى نفسه، و إنما المانع الشرعى منع من الفعل، و عدم وجوب القضاء أوجه. و على تقديره فهل يجب الكسوف بإدراك ركعه أم لا بد من إدراك الجميع؟ اشكال.

قوله: «و هو كل من كان مظهرا للشهادتين» .

لا بدّ من تقييده مع ذلك بعدم جوده ما علم من الدين ضروره، ليخرج من الكليه الفرق المحكوم بكفرها مع تشبّثها باسم الإسلام، كالأخوارج و النواصب و المجسمه و الغلاه، و من خرج عن الإسلام بقول أو فعل، فلا يجب الصلاة على من ذكر، لكن يجوز الصلاة على بعضهم و يلغنه كما سيأتى (١).

قوله: «أو طفلا له ست سنين ممن له حكم الإسلام» .

يتحقق ثبوت حكم الإسلام له بتولده من مسلم أو مسلمه، أو بكونه ملقوفاً

ص: ٢٦١

١-١) يراجع ص ٢٦٥ و ص ٢٦٨.

و أحق الناس بالصلاه عليه أولاهم بميراثه (١).

و الأب أولى من الابن (٢). و كذا الولد أولى من الجد (٣) و الأخ و العم.

و الأخ من الأب و الأم أولى ممن يمت بأحدهما (٤).

فى دار الإسلام، أو وجد فيها ميتا، أو فى دار الكفر و فيها مسلم صالح للاستيلاء.

و يشترط فى الوجوب إكمال الست، فلا يكفى الطعن فى السادسة.

قوله: «و أحق الناس بالصلاه أولاهم بميراثه» .

المراد ان من كان أولى بالميراث فهو أولى بها ممن لا يرث، فلا أولويه لواحد من الطبقة الثانيه مع وجود واحد من الطبقة الاولى و إن سفل. و أما الطبقة الواحده فى نفسها فتفصيلها ما سنذكره. و حينئذ فلا يرد على التعليل بأولويه الإرث نقض.

قوله: «فالأب أولى من الابن» .

لمزيد اختصاص الأب بالحنو و الشفقه فيكون دعاؤه أقرب الى الإجابة، فلذلك يقدم على الابن مع تساويهما فى الطبقة، و زياده نصيب الابن.

قوله: «و الولد أولى من الجد» .

هذا الحكم قد علم من الأولويه المتقدمه إذ لا ارث للجد مع الولد عندنا، و إنما خصه بالذكر لثلاثه يتوهم من تقديم الأب على الابن تقديمه لكونه أبا فى المعنى.

و أما كونه أولى من الأخ و العم فلا وجه لذكره بعد القاعده.

قوله: «و الأخ من الأب و الام أولى ممن يمت بأحدهما» .

المتّ -بتشديد التاء- توسل القرابه، و المراد هنا الاتصال بأحد الأبوين لا غير.

و لو اتصل أحدهما بالأب و الآخر بالأم فالأخ من الأب أولى، و كذا من تقرب به كالعمّ فإنه أولى من الخال، و ابن العم أول من ابن الخال. و كذا العم للأبوين أولى من العلم لأحدهما، كما ان العم للأب أولى من العم للام. و كذا القول فى الخال.

فان فقد جميع القرابات انتقلت الولايه الى أهل الولاء على حسب ترتيبهم، و ان تعذر فوليئه الحاكم، و ان تعذر فعدول المسلمين.

و الزوج أولى بالمرأه من عصباتها(١) و إن قربوا.

و إذا كان الأولياء جماعه، فالذكر اولى من الأنثى، و الحر أولى من العبد. و لا يتقدم الولي، إلا إذا استكملت فيه شرائط الإمامه، و إلا- قدّم غيره. و إذا تساوى الأولياء قدم الأفقه(٢)، فالأقرأ، فالأسن، فالأصبح. و لا يجوز ان يتقدم أحد إلا بإذن الولي، سواء كان بشرائط الإمامه أو لم يكن قوله: «و الزوج أولى بالمرأه من عصباتها» .

بل من جميع أقاربها، و انما خص العصبه لأنهم أقوى القرابه. و لا فرق بين الدائم و المستمتع بها، و لا بين الحره و المملوكه، فيكون الزوج اولى من سيّد المملوكه.

و الولايه منحصره فيمن ذكر، فلا ولايه للموصى إليه بها على المشهور مع وجود الوارث، نعم لو فقد كان اولى من الحاكم. قوله: «قدّم الأفقه» .

إنما قدم الأفقه على الأقرأ لأن القراءه ساقطه هنا فلا ترجيح لمزاياها، و المشهور تقديم الأقرأ لعموم الخبر (١) و لأن كثيرا من مرجحات القراءه معتبره في الدعاء. و اختاره المصنف في المعتبر (٢). و المراد بالأفقه الأ-علم بفقه الصلاه، و بالأقرأ الأ-علم بمرجحات القراءه لفظا و معنى، و بالأسن في الإسلام لا مطلقا، و بالأصبح وجها لدلالته على عنايه الله تعالى به، أو ذكرا بين الناس لقول على عليه السلام: «إنما يستدلّ على الصالحين بما يجرى الله لهم على ألسنه عباده» (٣).

و اعلم أن المذكور في باب الجماعه تقديم الأقدم هجره على الأصبح، و لا نص هنا على هذه المرجحات على الخصوص فينبغي ملاحظه ما ذكر في اليوميه. و لو تساوى الأولياء في الصفه المرجحه أقرع.

ص: ٢٤٣

١- ١) الكافي ٣: ٣٧٦ ح ٥ علل الشرائع: ٣٢٦ ب «٢٠» ح ٢، التهذيب ٣: ٣١ ح ١١٣، الوسائل ٥: ٤١٩ ب «٢٨» من صلاه الجماعه ح ١.

٢- ٢) المعتبر ٢: ٣٤٦.

٣- ٣) نهج البلاغه صبحي صالح: ٤٢٧ في عهده عليه السلام الى مالك الأشتر.

بعد أن يكون مكلفاً.

و إمام الأصل أولى بالصلاة من كل احد. و الهاشمى أولى من غيره إذا قدمه الولي (١)، و كان بشرائط الإمامه.

و يجوز أن تؤمّ المرأة بالنساء، و يكره ان تبرز عنهن، بل تقف في صفهن. و كذا الرجال العراه. و غيرهما من الأئمه يبرز أمام الصف و لو كان المؤتم واحداً. و إذا اقتدت النساء بالرجل، ووقفن خلفه. [و ان كان ورائه رجال ووقفن خلفهم]. و ان كان فيهن حائض انفردت عن صفهن استحباباً.

الثالث: في كيفية الصلاة

الثالث: في كيفية الصلاة.

و هي خمس تكبيرات، و الدعاء بينهن غير لازم. و لو قلنا بوجوبه، لم نوجب لفظ (٢) على التعيين.

و أفضل ما يقال ما رواه محمد بن مهاجر عن أمه - أم سلمه - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا صلى على ميت كبر و تشهد، ثم كبر و صلى على الأنبياء، ثم كبر و دعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعه و دعا للميت، ثم كبر [الخامسه] و انصرف (١).

قوله: «إذا قدمه الولي» .

يستفاد من تقييد أولويه الهاشمى بتقديم الولي له و إطلاق أولويه الإمام عدم توقف تقدمه على اذن الولي و هو كذلك.

قوله: «و الدعاء بينهن غير لازم و لو قلنا به لم نوجب لفظاً» .

الأصح وجوب الدعاء و تعيين الشهادتين و الصلاة في محلها. و يجرى في الدعاء للمؤمنين و الميت ما سنع، و إن كان المنقول أفضل (٢).

ص: ٢٦٤

١ - ١) الكافي ٣: ١٨١ ح ٣، علل الشرائع: ٣٠٣ ب «٢٤٤» ح ٣، التهذيب ٣: ١٨٩ ح ٣١، الوسائل ٢: ٧٦٣ ب «٢» من أبواب صلاة الجنازه ح ١.

٢ - ٢) الوسائل ٢: ٧٦٥ ب «٢» من أبواب صلاة الجنازه.

و ان كان منافقا(١)،اقتصر المصلى على أربع،و انصرف بالرابعه.

و تجب فيها النيه(٢)،و استقبال القبلة،و جعل رأس الجنازه إلى يمين المصلى(٣).

قوله:«و ان كان منافقا.إلخ» .

قيل (١):المراد به الناصب و يشهد له بعض الروايات (٢).و يحتمل ان يريد به مطلق المخالف للحق إلزاما له بمعتقده،و اختاره في الدروس (٣)،و هو أجود.

و مقتضى قوله:«و انصرف بالرابعه»عدم وجوب الدعاء عليه،و هو على مذهبه من عدم وجوب مطلق الدعاء ظاهر.و اختلف القائلون بالوجوب هنا،قال في الذكرى:

الظاهر ان الدعاء على هذا القسم غير واجب لأن التكبير عليه أربع و بها يخرج من الصلاه (٤).

قوله:«و تجب فيها النيه» .

الواجب فيها القصد إلى الصلاه على الميت المعين لوجوبه أو ندبه تقربا إلى الله تعالى.و لا يجب التعرض للأداء و القضاء و لا معرفه الميت.نعم يجب القصد إلى معين مع تعدده.و اكتفى في الذكرى بنيه منوى الإمام (٥).فلو عين فأخطأ بطلت الا مع ضم الإشارة إلى التعيين فتغلب الإشارة.

قوله:«و جعل رأس الجنازه إلى يمين المصلى» .

المعتبر في ذلك كون المصلى وراءها بحيث يكون رأسها إلى يمينه و رجليها إلى يساره،و يغتفر ذلك في المأموم،و انما يجب ذلك مع الإمكان،فيسقط لو تعذر كالمصلوب الذي يتعذر إنزاله،فقد صلى الصادق عليه السلام على عمه زيد

ص:٢٤٥

١-١) في هامش «ج»(الشيخ على رحمه الله).راجع جامع المقاصد ١:٤٢٤.

٢-٢) الفقيه ١:١٠٥ ح ٤٩٠،التهذيب ٣:١٩٧ ح ٤٥٣،الوسائل ٢:٧٧٠ ب «٤» من أبواب صلاه الجنازه ح ٢،٦.

٣-٣) الدروس:١٢.

٤-٤) الذكرى:٦٠.

٥-٥) الذكرى:٥٨.

و ليست الطهاره من شرائطها(١).و لا يجوز التباعد عن الجنازه كثيرا(٢).

و لا- يصلّى على الميت الا بعد تغسيله و تكفينه(٣).فان لم يكن له كفن(٤)،جعل فى القبر،و سترت عورته،و صلّى عليه بعد ذلك.

و سنن الصلاه أن يقف الإمام عند وسط الرجل و صدر المرأة و ان اتفقا جعل الرجل مما يلي الامام،و المرأة وراءه،و يجعل صدرها محاذيا لوسطه ليقف الامام موقف الفضيله،و لو كان طفلا جعل من وراء المرأة(٥).

مصلوبا (١).

قوله:«و ليس الطهاره من شرطها» .

سواء فى ذلك الحديثه و الخبيثه،إلا أن عدم اشتراط الاولى موضع وفاق،و فى الثانيه إشكال من عدم النص،و من كونها أضعف من الحديثه.

قوله:«و لا يجوز التباعد عن الجنازه كثيرا» .

هذا فى الامام و المنفرد،أما المأموم فيغتفر فيه ذلك مع اتصال الصفوف.

قوله:«و لا يصلّى عليه إلا بعد تغسيله و تكفينه» .

هذا مع الإمكان.و لو تعذر الغسل قام التيمم مقامه فى اعتبار ترتّب الصلاه عليه،فان تعذر سقط.

قوله:«فان لم يكن له كفن.إلخ» .

هذا إذا لم يمكن ستره بثوب و نحوه خارج القبر،و الا وجب مقدّما على القبر إن منع القبر الرؤيه،و الا تخير.و لا فرق فى ذلك بين وجود ناظر و عدمه.

قوله:«و لو كان طفلا جعل وراء المرأة» .

ان لم يجب الصلاه عليه و الا قدّم عليها.و كذا يقدم على الخنثى كما يقدم الخنثى على المرأة.و هذا الترتيب انما يسنّ مع إرادته الصلاه عليهم دفعه واحده،

ص:٢٦٦

١ - ١) الكافى ٣:٢١٥ ح ٢،عيون أخبار الرضا عليه السلام ١:٢٥٥ ب«٢٦» ح ٨، التهذيب ٣:٣٢٧ ح ١٠٢١، الوسائل ٢:٨١٢ ب«٣٥» من أبواب صلاه الجنازه.

و أن يكون المصلّي متطهراً، و ينزع نعليه (١)، و يرفع يديه في أول تكبيره (٢) فحينئذ يجب ملاحظه التذكير و التأنيث في الدعاء. و لو ذكّر في المؤنث مؤؤلاً- بالميت صح. و لو اختلفوا في الدعاء كما لو كان فيهم طفل و كبير و غيرهما دعا لكل ميت بما هو وظيفته، و شرك بينهم فيما لا اختلاف فيه بالنسبه إليهم، و يتخير في الخنثى فيقول في الأثني: «اللهم أمتك و ابنه أمتك، إلخ». و مع وجوب الصلاه على الجميع لا إشكال في النيه، اما مع اختلافهم في الوجوب و الندب فيشكل الجمع لاختلاف الوجه. و اختار في التذكرة (١) الجمع بين الوجهين لعدم التنافي باعتبار التوزيع.

و يشكل بأنه فعل واحد من مكلف واحد فكيف يقع عليهما. و المتّجه الاجتزاء بنيه الوجوب تغليباً للجانب الأقوى كما يدخل مندوبات الصلاه و الوضوء و غيرهما في الواجب.

قوله: «و ينزع نعليه» .

بحيث يصير حافياً، و عن الصادق عليه السلام: «لا بأس بالخف» (٢)، و فيه دلالة على عدم الكراهه لا- على حصول الاستحباب المطلوب.

قوله: «و يرفع يديه في أول تكبيره. إلخ» .

المروى (٣) استحباب الرفع في الجميع. و لم يرد نص خاص على استحباب رفعهما حاله الدعاء. و يمكن استفادته من فعل الحسين (٤) عليه السلام في صلاته على المنافق فيشرع التأسي به لعدم الخصوصيه، و من عموم الأمر (٥) برفع اليدين حاله الدعاء، و انه أقرب الى الإيجابه. و انما اختص دعاء الميت به لأنه المقصود بالدعاء

ص: ٢٤٧

١- (١) التذكرة ٥٠: ١.

٢- (٢) الكافي ٣: ١٧٦ ح ٢، التهذيب ٣: ٢٠٦ ح ٤٩١، الوسائل ٢: ٨٠٤ ب «٢٦» من أبواب صلاه الجنازه.

٣- (٣) الكافي ٣: ١٨٤ ح ٥، التهذيب ٣: ١٩٤ ح ٤٤٥ الى ٤٤٧، الاستبصار ١: ٤٧٨ ح ١٨٥٠ الى ١٨٥٣، الوسائل ٢: ٧٨٦ ب «١٠» من أبواب صلاه الجنازه ح ٣، ٢، ١.

٤- (٤) الكافي ٣: ١٨٩ ح ٣، الوسائل ٢: ٧٧٠ ب «٤» من أبواب صلاه الجنازه ح ٢.

٥- (٥) التوحيد للصدوق: ٢٤٣ ب «٣٦» و محلّ الشاهد في: ٢٤٨، الوسائل ٤: ١١٠٠ ب «١٢» من أبواب الدعاء.

إجماعاً، و في البواقي على الأظهر. و يستحب عقيب الرابعة أن يدعو له إن كان مؤمناً و عليه إن كان منافقاً(١)، و بدعاء المستضعفين إن كان كذلك(٢)، و إن جهله سأل الله أن يحشره مع من كان يتولاه(٣)، بالذات بخلاف المؤمنين فإنهم مقصودون بالدعاء على وجه التبع فناسب ذلك الاهتمام بالرفع فيه خاصة.

قوله: «و عليه ان كان منافقاً» .

فان كان مع ذلك ناصباً قال في دعائه ما قاله الحسين عليه السلام في صلاته عليه: «اللهم العن عبدك ألفت لعنه مؤتلفه غير مختلفه، اللهم أخز عبدك في عبادك و بلادك و أصله حر نارك و أذقه أشد عذابك فإنه كان يتولى أعداءك و يعادى أوليائك و يبغض أهل بيت نبيك» (١). و إن لم يكن ناصباً قال ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «إن كان جاحداً للحق فقل: اللهم املأ جوفه ناراً و قبره ناراً و سلط عليه الحيات و العقارب» (٢). و لو دعي به على الناصبي أيضاً تأدت الوظيفة لدخوله في الجاحد للحق.

قوله: «و بدعاء المستضعفين ان كان منهم» .

المراد بالمستضعف من لا يعتقد الحق و لا يعاند أهله و لا يوالى أحداً من الأئمة و لا من غيرهم. و دعاء المستضعفين، ما رواه الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام: «إن كان منافقاً مستضعفاً فكبر، و قل: اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم» (٣). و ليس من قسم المستضعف من يعتقد الحق و لا يعرف دليله التفصيلي، فإن ذلك من جملة المؤمنين، و لعدم كونه منافقاً كما دل عليه الحديث.

قوله: «و ان جهله سأل الله ان يحشره مع من يتولاه» .

المجهول من لا يعرف مذهبه و لا بلده على وجه تدل بالقرائن على إيمانه كالبلد

ص: ٢٤٨

-
- ١- ١) الكافي ٣: ١٨٨ ح ٢، الوسائل ٢: ٧٧١ ب «٤» من أبواب صلاة الجنائز ح ٦.
٢- ٢) الكافي ٣: ١٨٨ ح ٥، الوسائل كالمتقدم ح ٥.
٣- ٣) الكافي ٣: ١٨٧ ح ٢، التهذيب ٣: ١٩٦ ح ٤٥٠، وفيهما «و ان كان واقفاً مستضعفاً»، الوسائل ٢: ٧٨٦ ب «٣» من أبواب صلاة الجنائز ح ٣.

و ان كان طفلا سأل الله أن يجعله مصلحا لحال أبيه شافعا فيه(١)،و إذا فرغ من الصلاة وقف موقفه حتى ترفع الجنازه(٢)، الذى لا يعلم فيه مخالف و نحوه،و دعاء المجهول ما رواه أبو المقدم قال:سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول على جنازه رجل من جيرته:«اللهم إنك خلقت هذه النفوس و أنت تميتها و أنت تحييها و أنت أعلم بسرئرها و علانيتها منا و مستقرها و مستودعها، اللهم و هذا عبدك و لا أعلم منه شرا و أنت أعلم به،و قد جئناك شافعين له بعد موته فان كان مستوجبا فشفعنا فيه و احشره مع من كان يتولاه»(١).و روى الحلبي عن الصادق عليه السلام«اللهم إن كان يحب الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه»(٢).

قوله:«و ان كان طفلا سأل الله أن يجعله مصلحا لحال أبيه شافعا فيه» .

الظاهر ان المراد بالطفل هنا هو من دون البلوغ و ان وجبت الصلاة عليه.و انما يدعو لأبيه بذلك مع علمه بايمانه أو جهله بحاله.اما لو علم بكفره كالمسبى إذا قلنا بتبعيته فى الإسلام لم يصح الدعاء بذلك.و لو كان أحد أبويه مسلما خاصة دعا له. و الخبر دل على الدعاء لأبويه معا لا كما اقتضته العبارة من الدعاء لأبيه.و المنصوص من الدعاء«اللهم اجعله لأبويه و لنا سلفا و فرطا و اجرا»(٣).و الفرط-بالتحريك- الأجر المتقدم.

قوله:«وقف موقفه حتى ترفع الجنازه» .

لا- فرق فى ذلك بين الامام و غيره،و ان كان الاستحباب للإمام أكد لتخصيصه فى الذكرى به(٤)،نعم لو فرض صلاة جميع الحاضرين استثنى منهم أقل ما يحصل به

ص:٢٦٩

١- ١) الكافي ٣:١٨٨ ح ٦،الوسائل ٢:٧٦٩ ب«٣» من أبواب صلاة الجنازه ح ٧.

٢- ٢) الكافي ٣:١٨٧ ح ٣،الوسائل كالمقدم ح ٤.

٣- ٣) التهذيب ٣:١٩٥ ح ٤٤٩،الوسائل ٢:٧٨٧ ب«١٢» من أبواب صلاة الجنازه.

٤- ٤) الذكرى:٦٤.

و أن يصلى على الجنازه فى المواضع المعتاده (١)، و لو صلى فى المساجد جاز.

و تكره الصلاه على الجنازه الواحده مرتين.

مسائل خمس

مسائل خمس:

الاولى: من أدرك الإمام فى أثناء صلاته تابعه

الاولى: من أدرك الإمام فى أثناء صلاته تابعه، فاذا فرغ أتم ما بقى عليه ولاء (٢). و لو رفعت الجنازه أو دفنت أتم و لو على القبر.

الثانيه: إذا سبق المأموم بتكبيره أو ما زاد

الثانيه: إذا سبق المأموم بتكبيره أو ما زاد، استحب له اعادتها مع الإمام (٣).

الثالثه: يجوز أن يصلى على القبر يوما و ليله من لم يصل عليه

الثالثه: يجوز أن يصلى على القبر يوما و ليله من لم يصل عليه، ثم لا يصلى بعد ذلك (٤).

رفع الجنازه.

قوله: «و الصلاه فى المواضع المعتاده» .

للصلاه على الجنائز، إما تبركا بها لكثره من صلى فيها، و إما لأن السامع بموته يقصدها للصلاه عليه فيسهل الأمر و يكثر المصلون، و هو أمر مطلوب لرجاء مجاب الدعوه فيهم.

قوله: «أتم ما بقى عليه ولاء» .

اى من غير دعاء. و انما يجوز الولاء مطلقا ان لم يوجب الدعاء كما اختاره المصنف، و الا و جب تقييده بخوف فوات الجنازه من محل يجوز الصلاه عليها فيه اختيارا، بأن يستدبر بها، أو يتباعد، أو تحول عن الهيئه الواجبه، فلو لم يحصل أحدها و جب الدعاء. و لو خاف مع إكماله اقتصر منه على ما لا يحصل معه الفوات.

قوله: «إذا سبق المأموم بتكبيره أو ما زاد استحب له اعادتها مع الامام» .

إن سبقه سهوا، أو ظنا أنه كبير. أما لو تعمد استمر متأنيا حتى يلحقه الامام، و يأتهم في الأخير.

قوله: «ثمَّ لا يصلى بعد ذلك» .

بل الأصح عدم تحديد زمان للصلاه على من لم يصل عليه و هو خير العلامه

ص: ٢٧٠

الرابعة: الأوقات كلها سالحة لصلاه الجنازه

الرابعة: الأوقات كلها سالحة لصلاه الجنازه، إلا عند تضيق وقت فريضه حاضره، و لو خيف على الميت- مع سعه الوقت- قدمت الصلاه عليه.

الخامسه: إذا صلى على جنازه بعض الصلاه

الخامسه: إذا صلى على جنازه بعض الصلاه ثم حضرت اخرى كان مخيرا، ان شاء استأنف الصلاه عليهما (١)، و ان شاء أتم الأولى على الأول، و استأنف للثاني.

فى المختلف (١) و الشهيد فى البيان (٢)، إلا انه عداه الى من لم يصل و ان كان قد صلى على الميت.

قوله: «كان مخيرا إن شاء استأنف الصلاه عليهما» .

الأ-جود الاستمرار على الأولى ثم الصلاه على الأ-خرى بعد الفراغ، للنهى عن قطع العمل، و عدم دليل صريح فى جواز هذا الفرد. نعم لو خاف فساد الثانيه نوى الصلاه عليها بقلبه عند الفراغ من الذكر و كبر ناويا لهما، ثم يخص كل واحده بذكرها و يشركهما فى التكبير لاتحاده فيهما، و يتخير فى تقديم أيتها شاء فى الدعاء، ثم لا- يتعين، بل يجوز تقديم الأخرى فى دعاء آخر، فإذا فرغ من الأولى أكمل الصلاه على الثانيه. و من الأصحاب (٣) من خص جواز القطع و الصلاه عليهما بخوف فساد الثانيه حذرا من النهى عن القطع فى غير موضع الضروره، و قد عرفت انه لا ضروره هنا أيضا لإمكان الصلاه على الثانيه من غير قطع. و لو تعددت الجنائز الحاضره فالحكم كذلك. و يشرك بين المتأخره فى التكبير و الذكر و الدعاء، إلا مع اختلافها فيه فيدعو لكل واحده بما هو فرضها، كما لو اجتمعت ابتداء. و لو أدخل الثانيه على الوجه المذكور من غير خوف جاز.

ص: ٢٧١

١- ١) المختلف: ١٢٠.

٢- ٢) البيان: ٢٩.

٣- ٣) الشهيد فى الذكرى: ٦٣-٦٤ و المحقق الكركى فى جامع المقاصد ١: ٤٣٦ و حاشيته على الشرائع ٧٢.

اشاره

الفصل الخامس فى الصلوات المرغبات (١) و هى قسمان:

النوافل اليوميه، و قد ذكرناها.

و ما عدا ذلك فهو

ينقسم على قسمين

ينقسم على قسمين:

فمنها ما لا يختص وقتا بعينه

فمنها ما لا يختص وقتا بعينه. و هذا القسم كثير، غير أننا نذكر مهمه، و هو صلوات:

الأولى: صلاه الاستسقاء

الأولى: صلاه الاستسقاء. (٢) و هى مستحبه عند غور الأنهار، و فتور الأمطار.

قوله: «فى الصلوات المرغبات» .

أى المرغب فيها من الشارع. و إنما لم يذكر الحرف الذى يتعدى به الفعل و هو «فى» لتضمينه (١) الترغيب معنى التفضيل أى المفضلات، فاستغنى عن ذكر ما يتعدى به، و من ثم جمع الاسم و جعل اللام للتعريف، و كان حقه الافراد و جعله موصولا اسميا.

قوله: «الاستسقاء» .

هو طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجه إليها، كما يقول: أستعطى، إذا طلب العطاء (٢). و يقال: سقاه الله و أسقاه، قال تعالى وَ سَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا (٣)، و قال لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا (٤) فعلى هذا يجوز فى قوله فى الدعاء «اللهم اسقنا» قطع الهمزه و وصله.

ص: ٢٧٢

٢-٢) لم يرد «العطاء» في ج.

٣-٣) الدهر: ٢١.

٤-٤) الجن: ١٦.

و كفيته مثل كفيه صلاه العيد(١)، غير أنه يجعل مواضع القنوت في العيد استعطاف الله سبحانه، و سؤال الرحمه بإرسال الغيث، و يتخير من الأدعيه ما تيسر له، و إلا فليقل ما نقل في أخبار أهل البيت عليهم السلام(٢).

و مسنونات هذه الصلاه أن يصوم الناس ثلاثه أيام، و يكون خروجهم يوم الثالث.

قوله: «مثل كفيه صلاه العيد» .

و وقتها أيضا كوقتها.

قوله: «ما تيسر له من الأدعيه و الا فليقل ما نقل في أخبار أهل البيت عليهم السلام» .

«إلا» هنا هي المركبه من إن الشرطيه و لا النافيه، و جمله الشرط محذوفه، و المعنى و ان لم يتيسر له شيء من الأدعيه فليقل ما ورد عنهم عليهم السلام (١). و هذا التركيب من باب صناعه القلب، و هو نوع خاص من كلام العرب يوجب فيه ملاحه و لطفًا، و منه قولهم: عرضت الناقه على الحوض، و عرضت الحوض على الناقه، و قول الشاعر: «كما طينت بالفدن السياعا». و المراد بالفدن القصر، و بالسياع الطين (٢).

و ربما جعل منه قوله تعالى وَ كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا (٣)، و قوله:

فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ (٤) و هو باب متسع. و ما ذكره هنا إما مبنى على مذهب السكاكي من جوازه مطلقًا، أو أن النكته فيه بيان جواز الدعاء بما تيسر و إن أمكن المنصوص، فلو عكس بأن قدم المنصوص في هذا التركيب الخاص لم يعلم منه ذلك، و هذا القدر كاف في جواز القلب إن شرطنا فيه أمرا زائدا، و إن أمكن التعبير بما يؤدي المراد من غير قلب.

ص: ٢٧٣

١- ١) انظر فقه الرضا عليه السلام: ١٥٣ ب ١٨، البحار ٢٩٣: ٩١ باب صلاه الاستسقاء.

٢- ٢) لسان العرب ١٧٠: ٨ ماده «سبع».

٣- ٣) الأعراف: ٤.

٤- ٤) النجم: ٩ «و الصحيح فكان قاب قوسين».

و يستحب أن يكون ذلك الثالث الاثني، فان لم يتيسر فالجمعه (١).

و أن يخرجوا الى الصحراء حفاه (٢) على سكينه و وقار، و لا يصلوا في المساجد (٣)، و ان يخرجوا معهم الشيوخ و الأطفال و العجائز، و لا يخرجوا ذميا، و يفرقوا بين الأطفال و أمهاتهم، فاذا فرغ الامام من صلاته حول رداءه (٤)، ثم استقبل القبلة، و كبر مائه رافعا بها صوته، و سبح الله إلى يمينه كذلك، قوله: «و يستحب أن يكون الاثني فإن لم يتيسر فالجمعه» .

إنما قدم الاثني على الجمعة مع أن الجمعة أفضل بغير هذا الاعتبار، لأن الاثني هو المنصوص بالخصوص، لأمر الصادق عليه السلام بالخروج فيه لمحمد بن خالد (١)، و جعل مكانه الجمعة عند تعذره لما روى «ان العبد ليسأل الحاجه فيؤخر الإجابة إلى يوم الجمعة» (٢). و من الأصحاب من خير بين الیومین ابتداء (٣).

قوله: «حفاه» .

و ليكن نعالهم بأيديهم، و يخرجون في ثياب البذله - بكسر الباء - و هي ما يمتهن من الثياب، مطرقى رؤوسهم، ذاكرين الله، مستغفرين من ذنوبهم.

قوله: «و لا يصلوا في المساجد» .

مع الاختيار أما لو حصل مانع من الصحراء لخوف و شبهه صلوا في المساجد و يستثنى من ذلك المسجد الحرام فيصلى فيه اختيارا.

قوله: «فاذا فرغ الامام حول رداءه» .

بأن يجعل ما على المنكب الأيمن منه على الأيسر و ما على الأيسر على الأيمن تأسيا بالنبي صلى الله عليه و آله و سلم (٤)، و تفؤلا به في أن يقلب الله الجذب خصبا.

و لا يشترط تحويل الظاهر باطنا و بالعكس، و لا الأسفل أعلى و بالعكس، و ان كان

ص: ٢٧٤

١- (١) الكافي ٣: ٤٦٢ ح ١، التهذيب ٣: ١٤٨ ح ٣، الوسائل ٥: ١٦٢ ب ١ «من أبواب صلاة الاستسقاء ح ٢.

٢- (٢) المحاسن ٥٨: ٥٨ ب «٧٤» صح ٩٤، المقنعه: ٢٥، مصباح المتعجب: ١٨٢.

٣- (٣) راجع إرشاد الأذهان ١: ٢٦٦ و نهايه الاحكام ٢: ١٠٢ و اللمعه دمشقيه: ١٦.

٤- (٤) علل الشرائع: ٣٤٦ ب «٥٥» ح ١.

و هليل عن يساره مثل ذلك، و استقبال الناس، و حمد الله مائه، و هم يتابعونه في كل ذلك (١)، ثم يخطب (٢)، و يباليغ في تضرعاته، فإن تأخرت الإجابة كرروا الخروج (٣)، حتى تدركهم الرحمة.

و كما تجوز هذه الصلاة عند قله الأمطار، فإنها تجوز عند جفاف مياه العيون (٤) و الآبار.

جائزا. و ما ذكره من اختصاص القلب بالإمام غير واضح الدلالة لوجود العلتين في غيره، فالأولى عموم الاستحباب لجميع المصلين.

قوله: «و هم يتابعونه في كل ذلك» .

أى في جميع الأذكار و رفع الصوت لا في التحول الى الجهات.

قوله: «ثم يخطب» .

جعل الخطبة بعد الصلاة هو الذى اختاره الشيخ (١) (رحمه الله) و جماعه (٢)، و دل عليه تعليم الصادق عليه السلام لمحمد بن خالد (٣)، و كونها مشابهة لصلاة العيد في الكيفية. و جعل في الذكرى تقديمها على الصلاة هو المشهور (٤). و ينبغى أن يخطب خطبتين تسويه بينها و بين العيد.

قوله: «كرروا الخروج» .

بالبناء على الصوم الأول ان كان الخروج في الثالث، و كذا لو كان بعده مع استمرار الصوم، و الا فالأفضل استثنائه لوجود السبب المقتضى. و يجوز البناء على الأول.

قوله: «تجوز عند جفاف مياه العيون» .

و كذا تجوز عند كثره الغيوث إذا خيف الضرر بها، و يسمى حينئذ صلاة

ص: ٢٧٥

١-١) المبسوط ١: ١٣٤، الخلاف ١: ٦٨٧ مسألة ٤٦٢، النهاية: ١٣٨، الجمل و العقود: ١٩٣.

٢-٢) منهم ابن البراج في المذهب ١: ١٤٤، و يحيى بن سعيد في الجامع: ١١٩.

٣-٣) المتقدم.

٤-٤) الذكرى: ٢٥٠.

الثانية: صلاة الاستخاره

الثانية: صلاة الاستخاره، و صلاة الحاجه، و صلاة الشكر، و صلاة الزياره.

و منها ما يختص وقتا معيننا

و منها ما يختص وقتا معيننا و هي صلوات [خمس]:

الأولى: نافله شهر رمضان

الأولى: نافله شهر رمضان. و الأشهر فى الروايات استحباب ألف ركعه (١) فى شهر رمضان، زياده على النوافل المرتبه.

يصلى فى كل ليله عشرين ركعه: ثمان بعد المغرب، الاستضحاء، و هى نوع من صلاة الحاجه، و كذا لو غزرت مياه العيون و الأنهار بحيث خيف منها الضرر شرعت صلاة الحاجه، بل هى من مهام الحوائج.

قوله: «و الأشهر فى الروايات استحباب ألف ركعه».

أشار بذلك إلى أنه قد روى غير ذلك، فقيل أنه كغيره من الشهور ليس فيه نافله زائده. و رواه محمد بن مسلم (١) و عبد الله بن سنان (٢)، و اختاره الصدوق (٣).

و على طرف النقيض له ما ذكره الشيخ فى التهذيب (٤) من أن الألف ركعه يستحب فى كل يوم و ليله، و أن الألف فى جميع الشهر للضعفاء. و روى ألف و مائه (٥) فى جميع الشهر بزياده مائه ليله نصفه. و ما ذكره المصنف هو الأشهر بل ادعى بعض الأصحاب (٦) عليه الإجماع، و هو غير مناف لمثبت الزيادة.

ص: ٢٧٦

١- (١) التهذيب ٣: ٦٩ ح ٢٢٥، الاستبصار ١: ٤٦٧ ح ١٨٠٦، الوسائل ٥: ١٩٠ ب «٩» من أبواب نافله شهر رمضان ح ٣.

٢- (٢) الفقيه ٢: ٨٨ ح ٣٩٦، التهذيب ٣: ٦٩ ح ٢٢٤، الاستبصار ١: ٤٦٧ ح ١٨٠٥، الوسائل كالمقدم ح ٢.

٣- (٣) راجع كلامه فى الفقيه ٢: ٨٩ ذيل الحديث ٣٩٧.

٤- (٤) التهذيب ٣: ٦١ ح ٢٠٩ و ص ٦٣ ح ٢١٥، الوسائل ٥: ١٧٦ ب «٥» من أبواب نافله شهر رمضان. و ليس فيهما ان الألف فى جميع الشهر للضعفاء.

٥- (٥) انظر الوسائل ٥: ١٧٧ ب «٦» من أبواب نافله شهر رمضان.

٦- (٦) قال فى المراسم: ٨٢ لا- خلاف فى أنها ألف ركعه و قال المحقق الثانى فى حاشيته على الشرائع: ٧٣ بل كاد أن يكون إجماعا.

و اثنتى عشره ركعه بعد العشاء، على الأظهر(١). و فى كل ليله من العشر الأواخر ثلاثين على الترتيب المذكور(٢).

و فى ليالى الافراد الثلاث فى كل ليله مائه ركعه(٣).

و روى أنه يقتصر فى ليالى الافراد على المائه حسب، فيبقى عليه ثمانون، يصلى فى كل جمعه عشر ركعات(٤) بصلاه على و فاطمه و جعفر عليهم قوله: «و اثنتى عشره بعد العشاء على الأظهر» .

أشار بذلك الى خلاف الشيخ فى النهايه حيث خير بين جعل الثمانى بعد المغرب، و الاثنتى عشره بعد العشاء (١)- كما ذكره المصنف- و بين عكسه جمعا بين خبرى سماعه و مسعده بن صدقه (٢). و الأول أشهر و ان كان الآخر جائزا. و يتخير بين تقديم ما يفعله بعد العشاء على نافلتها و تأخيرها عنها، و ان كان التأخير أفضل لروايه محمد بن سليمان عن الرضا عليه السلام (٣) و فى الذكرى جعل المشهور تقديمه عليها (٤).

قوله: «على الترتيب المذكور» .

بأن يصلى ثمانيا بعد المغرب و الباقي بعد العشاء. و روى (٥) جعل اثنتى عشره قبل العشاء و الباقي بعدها، و عليه جماعه من الأصحاب (٦)، و كلاهما حسن.

قوله: «فى كل ليله مائه ركعه» .

إطلاق الأخبار (٧) و الفتوى يقتضى كون محلها الليل من غير ترتيب مخصوص.

و الظاهر ان تأخيرها الى ان يصلى العشاء أفضل، فإنه قد ورد عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم (٨) فيها ذلك حيث يقتصر عليها.

قوله: «يصلى فى كل جمعه عشر ركعات» .

لفظ الحديث (٩) «يصلى فى كل يوم جمعه. إلخ». و المتيقن من اليوم النهار،

ص: ٢٧٧

١- ١) ما ذكره الشيخ فى النهايه: ١٣٩ هو التخيير الآتى فى العشر الأخير من الشهر، فراجع

٢- ٢) الوسائل ١٨٧: ٥ ب «٧» من أبواب نافله شهر رمضان.

٣- ٣) الوسائل ١٨٧: ٥ ب «٧» من أبواب نافله شهر رمضان.

٤- ٤) الذكرى: ٢٥٤.

٥- ٥) الوسائل ١٨٧: ٥ ب «٧» من أبواب نافله شهر رمضان.

٦- ٦) منهم أبو الصلاح فى الكافى: ١٥٩.

٧-٧) الوسائل الباب المتقدم.

٨-٨) الحديث «٦» من الباب المذكور.

٩-٩) الحديث «١» من الباب المذكور.

السلام، و في آخر جمعه عشرين (١) ركعه بصلاه على عليه السلام، و في عشيه تلك الجمعة (٢) عشرين ركعه بصلاه فاطمه عليها السلام.

و صلاه أمير المؤمنين عليه السلام أربع ركعات (٣) بتشهدين و دخول الليل معه في بعض الموارد تغليب.

قوله: «و في آخر جمعه عشرين» .

إطلاق اللفظ يشمل الليل و النهار بل شموله للنهار أقوى، و الذي ورد في الحديث ليله الجمعة فيتعين العمل به.

قوله: «و في عشيه تلك الجمعة» .

هي ليله السبت كما ورد في الحديث (١). و انما يصلى في عشيتها إذا كانت من الشهر، فلو كانت ليله العيد صلّيت العشرون في ليله آخر سبت من الشهر.

و اعلم ان ما ذكره من الصلاه في كل جمعه عشر ركعات مبنى على الغالب من اشتمال كل شهر على أربعة أيام جمع، فلو اتفق في الشهر خمسة أيام جمع ففي كيفية بسط الثمانين اشكال، لعدم ذكره في النصوص و الفتاوى المعتمده. و يحتمل حينئذ صلاه عشر فيها أيضا، و بسط الثلاثين الباقية على ليلتها و عشيتها بجعل ستة عشر أولا و أربعة عشر ثانيا أو بالعكس، و يحتمل سقوط العشر في الجمعة الأخيرة، و بقاء التوزيع بحاله، و إسقاط أي جمعه شاء. و الظاهر تأدى الوظيفة بجميع الاحتمالات.

قال في الذكرى: و لو فات شيء من هذه النوافل ليلا فالظاهر انه يستحب قضاؤه نهارا، و نقله عن ابن الجنيد (٢). و لا فرق في استحباب هذه النوافل بين الصائم و غيره للعموم.

قوله: «و صلاه أمير المؤمنين عليه السلام اربع ركعات» .

ليس لهذه الصلاه وقت معين غير أن الأفضل فعلها يوم الجمعة، و قد روى

ص: ٢٧٨

١-١) الحديث المتقدم.

٢-٢) الذكرى: ٢٥٤

و تسليمين، و يقرأ فى كل ركعه «الحمد» مره، و خمسين مره «قل هو الله أحد».

و صلاه فاطمه عليها السلام ركعتان (١)، يقرأ فى الأولى «الحمد» مره و «القدر» مائه مره، و فى الثانيه ب «الحمد» مره و سورته «التوحيد» مائه مره.

و صلاه جعفر (٢) أربع ركعات بتشهدين و تسليمتين، يقرأ فى الأولى عن الصادق عليه السلام: «ان من صلاها خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه و قضيت حوائجه» (١).

قوله: «و صلاه فاطمه عليها السلام ركعتان» .

و عكس جماعه من الأصحاب التسميه، فنسبوا الأربع لفاطمه عليها السلام و الركعتين لعلى عليه السلام، و كلاهما مروى (٢) فتشتركان فى النسبه. و تظهر الفائده فى النسبه حاله النيه. و نقل الصدوق أن صلاه فاطمه عليها السلام - أعنى الأربع - تسمى صلاه الأوابين (٣). و روى عن الصادق عليه السلام قال: «من توضع فأسبغ الوضوء و صلاها انفتل حيث يفتل و ليس بينه و بين الله ذنب إلا غفر له» (٤).

قوله: «و صلاه جعفر» .

نسبت هذه الصلاه الى جعفر بن أبى طالب عليه السلام، لأن النبى صلى الله عليه و آله و سلم حباه إياها حين قدم عليه من الحبشه و كان ذلك يوم فتح خير، فقال النبى صلى الله عليه و آله و سلم حين بشر بقدمه: «و الله ما أدرى بأيهما أنا أشد سرورا أ بقدوم جعفر أو بفتح خير؟» فلما قدم وثب إليه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم

ص: ٢٧٩

١- ١) مصباح المتهجد: ٢٥٦، الوسائل ٥: ٢٤٥ ب «١٣» من بقيه الصلوات المندوبه ح ٢.

٢- ٢) الفقيه ١: ٣٥٦ ح ١٥٦٠، الوسائل ٥: ٢٤٣ ب «١٠» من بقيه الصلوات المندوبه ح ٢.

٣- ٣) الفقيه ١: ٣٥٦.

٤- ٤) الفقيه ١: ٣٥٦ ح ١٥٥٩ و الحديث منقول ملخصا، الوسائل ٥: ٢٤٣ ب «١٠» من بقيه الصلوات المندوبه ح ١.

«الحمد» و«إذا زلزلت» مره، ثم يقول خمس عشره مره «سبحان الله و الحمد لله و لا- إله إلا- الله و الله أكبر»، ثم يركع و يقولها عشرا، و هكذا يقولها عشرا بعد رفع رأسه، و فى سجوده، و بعد رفعه، و فى سجوده ثانيا، و بعد الرفع منه، فيكون فى كل ركعه خمس و سبعون مره، و يقرأ فى الثانية و«العاديات»، و فى الثالثه «إذا جاء نصر الله و الفتح»، و فى الرابعه «قل هو الله أحد».

فالتزمه و قَبِل ما بين عينيه و قال: «يا جعفر إلا أمنحك؟ ألا أعطيك؟ ألا أجوك؟» فقال جعفر: بلى يا رسول الله. فظن الناس أنه يعطيه ذهباً أو فضه، و تشرّفوا لذلك.

فقال صلى الله عليه و آله و سلّم: «إلا أعلمك صلاه إذا أنت صليتها و كنت فررت من الزحف، و كان عليك مثل زبد البحر و رمل عالج ذنوبا غفرت لك؟» الحديث (١).

و سئل الصادق عليه السلام عمّن صلاها هل يكتب له من الأجر مثل ما قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم؟ فقال: إى و الله (٢). و فى خبر آخر «إن شئت صليتها كلها بالحمد و قل هو الله أحد» (٣) و يجوز احتسابها من النوافل الراتبه ليجتمع له ثواب الوظيفتين، و تجريدها عن التسبيح للمستعجل و قضاؤه بعدها، روى ذلك عن الصادق عليه السلام (٤). و لو صلى منها ركعتين ثم اضطر الى ما يوجب التفريق بنى بعد زوال العذر، روى ذلك عن الكاظم عليه السلام (٥).

ص: ٢٨٠

١- ١) راجع الفقيه ١: ٣٤٧ ح ١٥٣٦، التهذيب ٣: ١٨٦ ح ٤٢٠ عن بسطام. بتفاوت فى الألفاظ. الوسائل ٥: ١٩٤ ب «١» من صلاه جعفر.

٢- ٢) الكافي ٣: ٤٦٧ ح ٧، الفقيه ١: ٣٤٩ ح ١٥٤٠، مسالا، التهذيب ٣: ١٨٨ ح ٤٢٦، الوسائل ٥: ١٩٤ ب «١» من صلاه جعفر ح ٢.

٣- ٣) الفقيه ١: ٣٤٨ ح ١٥٣٧، فقه الرضا: ١٥٥ ب «١٩».

٤- ٤) الكافي ٣: ٤٦٦ ح ٣، الفقيه ١: ٣٤٩ ح ١٥٤٣، التهذيب ٣: ١٨٧ ح ٤٢٤، الوسائل ٥: ٢٠٢ ب «٨» من صلاه جعفر.

٥- ٥) الفقيه ١: ٣٤٩ ح ١٥٤١، التهذيب ٣: ٣٠٩ ح ٩٥٧، الوسائل ٥: ٢٠١ ب «٦» من أبواب صلاه جعفر.

و يستحب أن يدعو في آخر سجده بالدعاء المخصوص بها.

الثانية: صلاة ليله الفطر

الثانية: صلاة ليله الفطر.

و هي ركعتان يقرأ في الأولى «الحمد» مرّه، و ألف مره «قل هو الله احد»، و في الثانية «الحمد» و «قل هو الله أحد» مره.

الثالثة: صلاة يوم الغدير

الثالثة: صلاة يوم الغدير.

و هو الثامن عشر من ذى الحجه، قبل الزوال بنصف ساعه.

الرابعه

الرابعه: صلاة ليله النصف من شعبان.

الخامسه: صلاة ليله المبعث و يومه

الخامسه: صلاة ليله المبعث و يومه.

و تفصيل هذه الصلوات، و ما يقال فيها و بعدها، مذكور في كتب العبادات.

خاتمه

خاتمه كل النوافل يجوز أن يصلّيها الإنسان قاعدا، و قائما أفضل (١).

قوله: «يجوز أن يصلّيها قاعدا و قائما أفضل» .

و لو قام المصلّي قاعدا بعد القراءة و ركع قائما أحرز أجر صلاة القائم، روى ذلك عن الباقر (١) و الكاظم عليهما السلام (٢) و لو أبقى آيه و قرأها قائما ثم ركع كان أفضل. و جوّز بعض الأصحاب (٣) فعل النافله اختيارا على باقى الكيفيات الاضطراريه كالاضطجاع و الاستلقاء، و ليس ببعيد، فان قلنا به استحباب تضعيف العدد فى الحاله التى صلّى عليها على حسب مرتبتها من القيام، فكما يحتسب الجالس

-
- ١-١) الكافي ٣:٤١١ ح ٨، الفقيه ١:٢٣٨ ح ١٠٤٦، التهذيب ٢:١٧٠ ح ٦٧٥، الوسائل ٤:٧٠٠ ب «٩» من أبواب القيام.
- ٢-٢) التهذيب ٢:١٧٠ ح ٦٧٦، الوسائل كما تقدم.
- ٣-٣) فخر المحققين في إيضاح الفوائد ١:١٠٠.

و ان جعل كل ركعتين من جلوس، مقام ركعه، كان أفضل (١).

ركعتين بركعه قائما يحتسب المضطجع على الأيمن أربعا بركعه و على الأيسر ثمان و المستلقى ستة عشر. و الله اعلم.

قوله: «و ان جعل كل ركعتين من جلوس مقام ركعه كان أفضل» .

أى أفضل من جعل كل ركعه من جلوس بركعه من قيام، لا أنّ الركعتين من جلوس أفضل من ركعه من قيام، بل غايته مساواتها فى الفضيله، مع احتمال اراده هذا المعنى لما ورد فى الخبر (١) من أنّ ثواب القراءه قائما عن كل حرف مائه حسنه و قاعدا خمسون، فتضعيف الركعه جالسا يحصل القدر قائما، و يزيد بعدد الركوع و السجود و الأذكار.

ص: ٢٨٢

١-١) الكافى ٢:٦١١٠ ح ١، ثواب الأعمال ١٢٦، الوسائل ٤٤:٨٤٠ ب «١١» من أبواب قراءه القرآن ح ٤.

إشاره

الركن الرابع في التوابع و فيه فصول:

الفصل الأول في الخلل الواقع في الصلاه

إشاره

الفصل الأول في الخلل الواقع في الصلاه (١) و هو إما عن عمد، أو سهو، أو شك.

أما العمد

أما العمد فمن أخلّ بشيء من واجبات الصلاه عامداً، فقد أبطل صلاته، شرطاً كان ما أخلّ به، أو جزءاً منها، أو كيفية، أو تركاً، وكذا لو فعل ما يجب تركه، أو ترك ما يجب فعله (٢)، جهلاً بوجوبه، قوله: «في الخلل الواقع في الصلاه» .

لا فرق فيما يقتضى التدارك في محله، و ما يبطل الصلاه بفعله أو تركه، و ما يقتضى بعد فوات محله -بين الفريضة و النافله. وإنما يفترق الحكم فيهما بالشك فإنه يتخير في النافله كما سيأتى، و فيما يقتضى سجود السهو فإن النافله لا سجود لما يقتضيه في الفريضة لو عرض فيها، على ما ذكره بعض الأصحاب.

قوله: «و كذا لو فعل ما يجب تركه أو ترك ما يجب فعله. إلخ» .

قد تقدم أن ترك ما يجب فعله في الصلاه عمداً مبطل، و هنا ذكر حكم تركه جهلاً، فالمسألان متحدتان محلاً مختلفتان حالاً، فلا تكرار كما قد يتوهم.

إلا الجهر و الإخفات فى مواضعهما(١).

و لو جهل غصبيه الثوب الذى يصلى فيه، أو المكان، أو نجاسه الثوب، أو البدن، أو موضع السجود، فلا إعادته(٢).

فروع

فروع

الأول: إذا توضع بماء مغصوب مع العلم بالغصبيه و صلى

الأول: إذا توضع بماء مغصوب مع العلم بالغصبيه و صلى، أعاد الطهاره و الصلاه. و لو جهل غصبيته لم يعد إحداهما.

قوله: «إلا الجهر و الإخفات فى مواضعهما» .

فيعذر الجاهل فيهما و لا يجب عليه التدارك و ان كان العلم قبل الركوع. و كذا القول فى الناسى.

و ضمير «بوجوبه» ان عاد إلى الأقرب- و هو الفعل الواجب المتروك جهلا- فاختصاص الاستثناء بالجهر و الإخفات جيّد، الا أنه يبقى فى العبارة الإخلال بذكر حكم فعل ما يجب تركه جهلا بوجوبه. و إن عاد إلى الأمرين معا [بقى فى العبارة الإخلال بذكر حكم فعل ما يجب تركه عمدا و] (١) و يجب استثناء إتمام الصلاه جهلا مع وجوب التقصير، فان الركعتين الزائدتين يجب تركهما مع عدم بطلان الصلاه بفعلهما جهلا كما سيأتى، و الأول أولى.

و اعلم أن صاحب الحال- و هو قوله جهلا- ضمير مستتر فى قوله «ترك»، أو فيه و فى قوله «فعل»، و هو فاعل الفعل أو التارك. و سوّج مجيء المصدر حالا- مع عدم إمكان حمله على صاحبها حمل المواطاه- قبوله التأويل بالوصف لتصير نفس صاحبها فى المعنى، فان ذلك من شرائط الحال أى جاهلا. و مثله جاء زيد ركضا، و قتل صبورا.

قوله: «أو نجاسه الثوب أو البدن أو موضع السجود فلا اعاده» .

بل الأصح الإعادته فى الوقت فى المواضع الثلاثه. و قد تقدم ذلك فى

ص: ٢٨٤

الثانى: إذا لم يعلم أن الجلد ميتة، فصلّى فيه ثمّ علم

الثانى: إذا لم يعلم أن الجلد ميتة، فصلّى فيه ثمّ علم، لم يعد إذا كان فى يد مسلم، أو شراه من سوق المسلمين (١).

فإن أخذه من غير مسلم، أو وجده مطروحاً، أعاد (٢).

الثالث: إذا لم يعلم أنه من جنس ما يصلّى فيه

الثالث: إذا لم يعلم أنه من جنس ما يصلّى فيه، ووصلّى، أعاد (٣).

الطهاره (١).

قوله: «إذا كان فى يد مسلم أو شراه من سوق المسلمين» .

المراد بالمسلم المعروف بالإسلام، و بالمشتري منه من سوق المسلمين ما يعم المجهول حاله بحيث يحكم عليه بالإسلام تبعاً للسوق. و شرط جماعه من الأصحاب (٢) فى المسلم المأخوذ منه أن لا يستحل الميتة بالدباغ، و كذا فى المسلمين الذين ينسب إليهم السوق. و هو أحوط. فلو جهل حالهم جاز الشراء منهم قطعاً.

و يتميز سوق المسلمين عن غيره بكون أغلب أهله مسلمين و ان كان حاكمهم كافراً، لروايه إسحاق بن عمار عن الكاظم (٣) عليه السلام. و لا- اعتبار بنفوذ أحكامهم و تسلط حكامهم كما زعم بعضهم، مع انه يستلزم كون سوق كفر، و بلاد الإسلام المحضه بل الإيمان التى تغلب عليها الكفار و أنفذوا فيها أحكامهم سوق كفر، و بلاد الكفار المحضه التى غلب عليها المسلمون كذلك سوق إسلام، و ان لم يكن فيهم مسلم.

و هو ظاهر الفساد.

قوله: «أو وجده مطروحاً أعاد» .

لأصالة عدم التذكية. و لا اعتبار هنا بالقرينه، و ان كانت قد توجد أقوى من قرينه المأخوذ من المخالف، لخروج هذا بالنصوص، و بقاء الآخر على الأصل.

قوله: «إذا لم يعلم انه من جنس ما يصلّى فيه أعاد» .

لا فرق فى ذلك بين ما تتم الصلاه فيه وحده و غيره كالخاتم المتخذ من عظم

١-١) فى ص ١٢٧.

٢-٢) كما فى التذكرة ١:٩٤ و القواعد ١:٤٢. و حاشية المحقق الثانى على الشرائع: ٧٤ بالنسبة إلى يد المسلم المأخوذ منه.

٣-٣) التهذيب ٢:٣٦٨ ح ١٥٣٢، الوسائل ٤:٣٣٢ ب «٥٥» من أبواب لباس المصلى ح ٣.

فإن أخلّ بركن

فإن أخلّ بركن أعاد(١)، كمن أخلّ بالقيام حتى نوى، أو بالتيه حتى كبر، أو بالتكبير حتى قرأ، أو بالركوع حتى سجد، أو بالسجدتين حتى ركع فيما بعد.

وقيل: يسقط الزائد و يأتي بالفائت و يبنى، و قيل: يختصّ هذا الحكم بالأخيرتين، و لو كان في الأوليين استأنف. و الأول أظهر. و كذا لو زاد في الصلاة ركعه (٢) أو ركوعاً أو سجدتين أعاد سهواً و عمداً.

ما لم يعلم أصله.

قوله: «فإن أخلّ بركن أعاد» .

ليس مطلق الإخلال بركن موجبا للإعادة، بل إذا لم يمكن تداركه، كما سيأتى تفصيله. و كأنه استعان على الإطلاق بالأمثلة المتصلة بالكلام و الآتية بعد ذلك في الثانى من الأقسام الثلاثة.

قوله: «و كذا لو زاد في الصلاة ركعه» .

إطلاق القول بالبطلان مع زيادة ركعه سهواً مذهب الأكثر. و الذى اختاره المتأخرون تقييد ذلك بما إذا لم يكن قد جلس عقيب الرابعه قدر واجب التشهد، و إلاّ صحت. و لا فرق حينئذ بين زيادة ركعه و أكثر لتجويزه فى الروايه (١) الداله على التفصيل إضافه ركعه أخرى إلى الركعه المزاده سهواً ليكونا نافله فزياده الثانيه سهواً غير مبطل بطريق أولى. و هل يتعدى الحكم إلى الثلاثيه و الثنائيه؟ وجهان، من المساواه فى العله، و وجوب الاقتصار على مورد النص (٢) المخصّص للأخبار (٣) الداله على بطلان الصلاة بهذه الزياده. و اختار فى الذكرى التعدييه إليهما (٤). و لو ذكر الزياده

ص: ٢٨٦

١- ١) الوسائل ٣٣٢: ٥ ب «١٩» من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ح ٥، ٧.

٢- ٢) الوسائل ٣٣٢: ٥ ب «١٩» من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ح ٤، ٦.

٣- ٣) الوسائل الباب المذكور ح ١، ٢، ٣.

٤- ٤) الذكرى: ٢١٩.

وقيل: لو شك في الركوع فركع، ثم ذكر أنه كان قد ركع، أرسل نفسه (١)، ذكره الشيخ و علم الهدى، والأشبهه البطلان.

و إن نقص (٢) ركعه، فإن ذكر قبل فعل ما يبطل الصلاة أتم، و لو كانت ثنائيه. و إن ذكر بعد أن فعل ما يبطلها عمدا أو سهوا أعاد، و ان كان يبطلها عمدا لا سهوا كالكلام، فيه تردد، و الأشبهه الصّحّه.

قبل الركوع هدم الركعه. و لو ذكر بعده قبل كمال السجود فالظاهر أنه كما لو ذكر بعد السجود، فيجلس و يتشهد و يسلم و قيل: يبطل هنا.

قوله: «و قيل إذا شك في الركوع فركع ثم ذكر أنه كان ركع أرسل نفسه» .

هذا مذهب جماعه من الأصحاب، و قواه الشهيد في الذكرى (١) و الدروس (٢)، و احتج له بأن ذلك و إن كان بصورة الركوع و منويا به الركوع إلا أنه في الحقيقة ليس بركوع لتبين خلافه، و الهوى إلى السجود مشتمل عليه، و هو واجب فيتأدى به، فلا يتحقق الزيادة، و بأنّ نيه الصلاة ابتداء اقتضت كون هذا الهوى للسجود، و هي مستدامه، و المستدام بحكم المبتدأ، فيرجح على النيه الطارئه المقتضيه لصرف الهوى إلى الركوع، و لوقوعها سهوا.

و مختار المصنف هنا أوضح، لتحقّق زياده الركوع لغه و شرعا. و اشتماله على الهوى للسجود غير كاف في صرفه إليه، فإنه مغاير له، لأن الهوى ليس بركوع، و لا مستلزم له لأن الركوع لغه الانحاء (٣)، و الأصل عدم النقل.

قوله: «و إن نقص» .

الذى يقتضيه السياق كون الناقص الذى لم يذكره هنا (٤) هو الزائد في قسيمه،

ص: ٢٨٧

١- (١) الذكرى: ٢٢٢.

٢- (٢) الدروس: ٤٧.

٣- (٣) انظر الصحاح ٣: ١٢٢٢ مادة «ركع».

٤- (٤) مقتضى هذه العبارة و التى ستأتى فى ص ٢٩١ ان كلمه «ركعه» لم تكن فى نسخه الشرائع لدى الشارح رحمه الله.

و كذا لو ترك التسليم ثم ذكر (١).

و لو ترك سجدين، و لم يدر أهما من ركعتين أو ركعه؟ رجحنا جانب الاحتياط (٢). و لو كانتا من ركعتين و لم يدر أيتهما هي؟ قيل: يعيد لأنه لم تسلم له الأوليان يقينا و الأظهر أنه لا إعادته، و عليه سجدا السهو.

و هو الركعه، و الركوع، و السجدتان. و هو يتمشى في نقصان الركعه كما هو مورد النص (١). و أما في نقصان الركوع فغير واضح، لأنه بالدخول في السجود بعده يبطل الصلاة مطلقا فلا يتمشى التفصيل. و كذا نقصان السجدين من غير الركعه الأخير، فإن الصلاة تبطل به - مع السهو - بالركوع بعد ذلك. و ان كانتا من الركعه الأخيره احتمال قويا كونه كذلك للحكم بالخروج من الصلاة بالتسليم، و هو يقتضى فوات محل السجدين، فتبطل الصلاة حينئذ للإخلال بالركن على وجه لا يمكن استدراكه. و يحتمل إلحاقهما بالركعه، فيرجع إليهما ما لم يفعل المنافى عمدا و سهوا، و يكمل الصلاة بعدهما لوقوع التشهد و التسليم في غير محلها، إذ التقدير وقوعهما قبل السجود على وجه يمكنه فيه استدراك السجود. و المحقق الشيخ على ذكر في حاشيته ان المنقوص هنا هو الركعه أو الركوع (٢)، و لم يتعرض للسجدين. و قد عرفت أن الركوع لا يتمشى فيه ذلك، فلو أبدله بالسجدين أمكن.

قوله: «و كذا لو ترك التسليم ثم ذكر» .

بمعنى ان التفصيل آت فيه، لعدم تحقق الخروج من الصلاة بدونه على القول بوجوبه. و يشكل بان التسليم ليس بركن فلا تبطل الصلاة بتركه سهوا و لو فعل المنافى. اللهم الا أن يقال بانحصار الخروج من الصلاة فيه، و هو في حيز المنع. و ربما جاء الإشكال في نسيان التشهد الأخير إن لم نوجب التسليم.

قوله: «رجحنا جانب الاحتياط» .

و هو بطلان الصلاة، لا مكان كونهما من ركعه. و العمل بهذا الاحتياط متعين

ص: ٢٨٨

١- ١) الوسائل ٣٠٧: ٥ ب «٣» من أبواب الخلل.

٢- ٢) حاشيه شرائع الإسلام: ٧٣ «محفوظ» و يظهر منه ان نسخه المحقق الكركي أيضا كانت كذلك.

و إن أخلّ بواجب غير ركن

و إن أخلّ بواجب غير ركن فمنه ما يتمّ معه الصلاه من غير تدارك، و منه ما يتدارك من غير سجود، و منه ما يتدارك مع سجدتي السهو.

فالأوّل: من نسى القراءه، أو الجهر أو الإخفات

فالأوّل: من نسى القراءه، أو الجهر أو الإخفات في مواضعهما، أو قراءه «الحمد» أو قراءه السوره حتى ركع (١)، أو الذكر في الركوع أو الطمأنينه فيه حتى رفع رأسه، أو رفع رأسه أو الطمأنينه فيه حتى سجد، أو الذكر في السجود أو السجود على الأعضاء السبعه (٢) أو الطمأنينه فيه حتى رفع رأسه، أو رفع رأسه من السجود أو الطمأنينه فيه حتى سجد ثانيا (٣)، أو - وإن كان ظاهر الكلام لا يقتضيه - لتوقف البراءه عليه بعد تعيين اشتغال الذمه بالصلاه.

قوله: «أو قراءه السوره حتى ركع» .

غايه للجميع فيدل بمفهومه على الرجوع الى ما ذكر قبل الركوع. و هو في القراءه و أبعاضها ظاهر لبقاء محلها. و اما في الجهر و الإخفات فوجه كونهما كذلك أنهما كيفيه للقراءه، و متى أمكن العود إليها أمكن العود الى كيفيتها، فيعود إليهما أيضا ما لم يركع. و عدم العود إليهما قوى، لإطلاق النص (١) بعدم العود إليهما و لا معارض له.

قوله: «أو السجود على الأعضاء السبعه» .

يستثنى من ذلك الجبهه، إذ لا يتحقق مسمى السجود بدونها، فالإخلال بها في السجدين مبطل لفوات الركن.

قوله: «أو رفع رأسه من السجده أو الطمأنينه فيه حتى سجد ثانيا» .

الحكم في نسيان الطمأنينه في الرفع ظاهر. و أمّا في نسيان الرفع بين السجدين فيشكل تحققه مع الإتيان بالسجدين، كما يدل عليه قوله: «حتى سجد ثانيا» إن كان غايه للرفع و الطمأنينه.

ص: ٢٨٩

١ - ١) الفقيه ١: ٢٢٧ ح ١٠٠٣، التهذيب ٢: ١٤٧ ح ٥٧٧ و ١٦٢ ح ٦٣٥، الاستبصار ١: ٣١٣ ح ١١٦٣، الوسائل ٤: ٧٦٦ ب «٢٦» من أبواب القراءه في الصلاه.

الذكر فى السجود الثانى أو السجود على الأعضاء السبعة أو الطمأنينه فيه حتى رفع رأسه منه.

الثانى: من نسى قراءه الحمد حتى قرأ سورة

الثانى: من نسى قراءه «الحمد» حتى قرأ سورة استأنف «الحمد» و سورة (١). و كذا لو نسى الركوع و ذكر قبل ان يسجد، قام فرقع ثمَّ سجد (٢).

و يمكن أن يقال: ان التثنيه تتميز بالنيه بمعنى أنه سجد بنيه الاولى، ثمَّ توهم الرفع و العود، أو ذهب عن ذلك بحيث توهم كونه قد سجد ثانيا، و ذكر بنيه الثانيه، أو لم يذكر، ثمَّ رفع رأسه، فيكون حينئذ قد سجد سجدتين، و إنما نسى الرفع بينهما، فلا يتدارك إذ لا- يتحقق إلا- بزياده سجده. و قد يشكل ذلك باتحاد السجود هنا بحسب الصوره. و تظهر الفائده فى تدارك السجده قبل الركوع، و فى قضائها بعده.

و يتفرع على ذلك ما لو وجب عليه قضاء سجدتين فصاعدا بعد الصلاه، و لم نوجب مقارنه النيه لوضع الجبهه بل اكتفينا بالنيه حاله استدامته- كما هو الظاهر- فإنه لا يجب الرفع بين السجدتين، بل كلّمًا فرغ من ذكر واحده جدد نيه الأخرى على الأول. و على اعتبار الصوره يجب الرفع. و لم نظفر فى هذه المسأله بشىء قاطع يعتمد عليه، الا أن ما ذكرناه من إمكان التثنيه مع نسيان الرفع هو ظاهر العبارة، و إلاّ لكانت المسأله من القسم الثالث و هو ما يتدارك مع سجدتى السهو و هو نسيان سجده إن لم يذكر حتى ركع، أو من القسم الثانى ان ذكر قبل الركوع.

و يمكن تنزيل العبارة على وجه لا- اشكال فيه بأن يحتمل نسيان الرفع على نسيان كماله بأن يرتفع بحيث يتحقق الفصل بين السجدتين و ينسى الباقي. و تبقى المسأله المشكله بحالها.

قوله: «استأنف الحمد و سورة» .

فى تنكير السوره الثانيه إشاره إلى انه لا يتعين قراءه السوره التى قرأها أولاً، بل يتخير بعد الحمد أى سوره شاء.

قوله: «و كذا لو نسى الركوع و ذكر قبل ان يسجد قام و ركع ثمَّ سجد» .

إنما وجب القيام ثمَّ الركوع لاستدراك الهوى له فإنه واجب مستقل، حتى لو

و كذا من ترك السجدين، أو إحداهما (١)، أو التشهد، و ذكر قبل ان يركع، رجع فتلافاه، ثم قام و أتى بما يلزم من قراءه أو تسبيح، ثم ركع.

و لا يجب فى هذين الموضعين سجدة السهو، و قيل: يجب، و الأول أظهر.

و لو ترك الصلاة على النبي و على آله (٢) عليهم السلام حتى سلم، قضاها بعد التسليم.

هوى الراكع لغيره ثم أراد لم يكف الهوى الأول. و مثله الهوى للسجود فلو هوى لقتل حيّه و نحوه لم يكف. و هذا يتم مع نسيان الركوع حاله القيام، أما لو هوى للركوع ثم نسيه قبل تحققه أشكل و جوب القيام ثم الركوع لاستلزامه زياده الواجب، بل الظاهر أنه يقوم منحيا الى حد الراكع، أو الى محل حصل عنده النسيان. و لو كان النسيان بعد استيفاء الركوع و قبل الرفع منه قام للهوى إلى السجود.

قوله: «أو إحداهما. إلخ» .

و يجب الجلوس قبل السجده المنسيه إذا عاد لها ان لم يكن جلس قبل. و لو شك بنى على الأصل. و لو جلس بنيه الاستحباب كجلسه الاستراحه فى الاجتراء بها وجهان، أجودهما ذلك. و لو جلس بنيه الوجوب لا للفصل كالجلوس للتشهد أجزأ أيضا بطريق أولى، مع احتمال العدم. و فى الفرق بين هذين الموضعين، و بين القيام لأجل الركوع لناسيه قبل السجود نظر.

و اعلم ان المصنف فرض هذه الأقسام الثلاثه فى نسيان غير الركن، و قد أدخل فى هذا القسم نسيان الركن و هو الركوع و السجدة. و هو غير مستحسن.

قوله: «و لو ترك الصلاة على النبي و آله. إلخ» .

هذا الحكم لا يوافق ما تقدم من العود الى السجدين بعد التسليم ما لم يفعل المنافى - كما يقتضيه ظاهر العبارة المتقدمه - لأن الصلاة على النبي و آله أقرب الى التسليم، مع حكمه بالخروج من الصلاة به مع نسيانها، فما قبلها أولى.

و هذا يؤيد كون المراد بقوله: «و إن نقص» نقصان الركعه لا غير، و ان كان

الثالث: من ترك سجده أو التشهد

الثالث: من ترك سجده أو التشهد، ولم يذكر حتى يركع، قضاهما أو إحداهما، وسجد سجدة السهو (١).

و اما الشك

و اما الشك

ففيه مسائل

ففيه مسائل:

الاولى: من شك في عدد الواجبه الثنائيه أعاد

الاولى: من شك في عدد الواجبه الثنائيه (٢) أعاد كالصحيح و صلاه السفر، و صلاه العيدين إذا كانت فريضه، و الكسوف (٣)، و كذا المغرب.

الثانيه: إذا شك في شيء من أفعال الصلاه ثم ذكر

الثانيه: إذا شك في شيء من أفعال الصلاه ثم ذكر، فإن كان في موضعه أتى السياق لا يقتضيه (١).

و اعلم أن ذكر نسيان الصلاه الى أن يسلم يناسب القسم الثالث، و هو ما يتدارك بعد الصلاه مع سجود السهو. و كأنه ذكره هنا لعدم وجوب السجود له مع تداركه بعد التسليم عنده كما يظهر من العبارة، فيكون مراده بالتدارك في القسم الثاني ما يشمل فعله في الصلاه أو خارجها مع عدم وجوب سجدة السهو. و الأصح وجوب السجود له و الحاقه بالقسم الأخير. و لو كان المنسئ بعض التشهد ففي قضائه وجهان، و يظهر من الشهيد (رحمه الله) وجوب تداركه (٢)، و كذا لو نسي الصلاه على محمد صلى الله عليه و آله و سلم خاصة أو على آله عليهم السلام خاصة.

قوله: «قضاهما و سجد سجدة السهو» .

و يجب تقديم قضاء الأجزاء المنسيه على السجود و إن تعددت.

قوله: «من شك في عدد الواجبه الثنائيه. إلخ» .

و في حكم ما ذكر الصلاه المنذوره المقيد به بركتين أو ثلاث على الظاهر.

قوله: «و الكسوف» .

إذا كان الشك متعلقا بالركعتين. اما لو تعلق بالركوعات بنى على الأقل، إلا أن يستلزم الشك فى الركعات.

قوله: «إذا شك فى شىء من أفعال الصلاة فإن كان فى موضعه أتى

ص: ٢٩٢

١-١) راجع ص ٢٨٧ مع التعليق رقم ٤.

٢-٢) البيان: ١٤٨.

به و أتمّ (١)، و إن انتقل مضى فى صلاته، سواء كان ذلك الفعل ركنا أو غيره، و سواء كان فى الأوليين أو الآخرين على الأظهر.

تفريع

تفريع إذا تحقق نيّة الصلاة، و شك هل نوى ظهرا أو عصرا مثلا أو فرضا أو نفلا، استأنف (٢).

الثالثه: إذا شك فى أعداد الرباعيه

الثالثه: إذا شك فى أعداد الرباعيه، فإن كان فى الأوليين أعاد و كذا إذا لم يدر كم صلى. و إن تيقن الأوليين، و شك فى الزائد، و جب عليه الاحتياط.

به و أتمّ .

المفهوم من الموضوع محل يصلح إيقاع الفعل المشكوك فيه، كالقيام بالنسبه إلى الشك فى القراءة و أبعاضها و صفاتها و الشك فى الركوع، و كالجلوس بالنسبه إلى الشك فى السجود و التشهد. و هو فى هذه الموارد جيد، لكنه يقتضى أن الشاك فى السجود و التشهد فى أثناء القيام قبل استيفائه لا يعود اليه لصدق الانتقال عن موضعه، و كذا الشاك فى القراءة بعد الأخذ فى الهوى و لم يصل الى حد الراكع، أو فى الركوع بعد زياده الهوى عن قدره و لمّا يصير ساجدا. و الرجوع فى هذه المواضع كلها قوى، بل استقرب العلامه فى النهايه و جوب العود إلى السجود عند الشك فيه ما لم يركع (١)، و هو غريب.

قوله: «و شك هل نوى ظهرا أو عصرا مثلا استأنف» .

إنما يستأنف إذا لم يدر ما قام اليه و كان فى أثناء الصلاة، فلو علم ما قام إليه بنى عليه، و لو كان بعد الفراغ من الرباعيه بنى على كونها الظهر عملا بالظاهر فى الموضعين. و لو صلى رباعيه متردده بين الظهر و العصر كان طريق البراءه.

ص: ٢٩٣

و مسائله أربع

و مسائله أربع: (١)

الاولى: من شك بين الاثنتين و الثلاث بنى على الثلاث

الاولى: من شك بين الاثنتين و الثلاث (٢) بنى على الثلاث، و أتم، و تشهد، و سلم، ثم استأنف ركعه من قيام أو ركعتين من جلوس.

الثانية: من شك بين الثلاث و الأربع بنى على الأربع

الثانية: من شك بين الثلاث و الأربع بنى على الأربع و تشهد و سلم، و احتاط كالأولى.

الثالثة: من شك بين الاثنتين و الأربع بنى على الأربع

الثالثة: من شك بين الاثنتين و الأربع بنى على الأربع و تشهد و سلم، ثم أتى بركعتين من قيام.

الرابعة: من شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع بنى على الأربع

الرابعة: من شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع بنى على الأربع و تشهد و سلم، ثم أتى بركعتين من قيام و ركعتين من جلوس (٣).
قوله: «و مسائله أربع» .

إنما خص هذه الأربع بالذكر من بين مسائل الشك لعموم البلوى بها و كثره وقوعها، فمعرفة أحكامها واجبه عينا على المكلفين بالصلاه. و مثلها الشك بين الأربع و الخمس. و سيأتي حكمها. و باقى المسائل و الفروع انما تحتاج إليها نادرا فيجب معرفتها كفايه فى كل قطر، بحيث يمكن رجوع من احتاج الى شىء منها اليه.

قوله: «من شك بين الاثنتين و الثلاث» .

اعلم ان كل شك يتعلق بالثانية و ما بعدها إنما تكون الصلاه معه صحيحه إذا وقع بعد إكمال السجود، و يتحقق بكمال الذكر فى السجده الثانيه و ان لم يرفع منها، فإنّ الرفع واجب آخر لا مدخل له فى تحقق مسمى السجود.

قوله: «ثم أتى بركعتين من قيام و ركعتين من جلوس» .

عطفه الركعتين من جلوس على ما قبله بالواو الداله على الجمع المطلق يقتضى التخيير بين تقديم ركعتى القيام على ركعتى الجلوس و بالعكس. و هو مذهب الأكثر.

و الروايه (1) التى هى مستند الحكم تدل على وجوب تقديم الركعتين قائما، و هو أجود.

ص: ٢٩٤

١ - ١) الكافى ٣: ٣٥٣ ح ٦، الفقيه ١: ٢٣٠ ح ١٠٢١، التهذيب ٢: ١٨٧ ح ٧٤٢، الوسائل ٥: ٣٢٥ ب «١٣» من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه.

و ها هنا مسائل:

الاولى: لو غلب على ظنه أحد طرفي ما شك فيه

الاولى: لو غلب على ظنه أحد طرفي ما شك فيه، بنى على الظن (١) (١)، و كان كالعلم.

الثانية: هل يتعين في الاحتياط الفاتحه

الثانية: هل يتعين في الاحتياط الفاتحه أو يكون مخيرا بينها و بين التسبيح؟ قيل بالأول لأنها صلاه منفردة و لا صلاه إلا بها. و قيل: بالثاني، لأنها قائمه مقام ثالثه أو رابعه، فيثبت فيها التخيير كما ثبت في المبدل منه، و الأول أشبه.

و لو صلى بدل الركعتين جالسا ركعه قائما فالأقوى الاجزاء.

قوله: «لو غلب على ظنه أحد طرفي ما شك فيه بنى على الظن».

التعبير بغلبه الظن قد يدل على عدم الاكتفاء بمطلق الظن، و الحقّ الاكتفاء به. و لا فرق في وجوب العمل بالظن بين الركعات و الافعال، و لا بين الرباعيه و غيرها، و لا بين أخيرتها و ما قبلهما. و معنى بنائه على ما ظنه تقدير الصلاه كأنها قد وقعت على ذلك الوجه، سواء اقتضى الصحه أم الفساد. فلو شك بين الأربع و الخمس و غلب على ظنه كونها أربعاً بنى عليها، و لم يجب عليه سجود السهو. و لو غلب على الخمس كان قد زاد ركعه، فإن لم يكن قد جلس عقيب الرابعه بقدر التشهد بطلت الصلاه. و هكذا القول فيما يوجب الاحتياط فلو شك بين الاثنتين و الثلاث مثلاً، و ظن أحد الطرفين بنى عليه من غير احتياط. و إن اعتدل الوهم احتاط بما ذكر. و معنى غلبه الظن بأحد الطرفين - مع كون الفرض حصول الشك الموجب لاستواء الطرفين المنافي للترجيح الذي هو لازم الظن - أن المصلّى إذا عرض له الشك ابتداء في شيء تروّى وجوباً، فإن ظن أحد الطرفين بمعنى أنه رجح في نفسه لك الشك ابتداء في شيء تروّى وجوباً، فإن ظن أحد الطرفين بمعنى أنه رجح في نفسه وقوعه على الطرف الآخر عمل عليه، و إن بقي الشك كما كان من غير ترجيح لزمه

ص: ٢٩٥

الثالثه: لو فعل ما يبطل الصلاه قبل الاحتياط (١)، قيل: تبطل الصلاه و يسقط الاحتياط، لأنها معرضه لأن تكون تاما، و الحدث يمنع ذلك. و قيل: لا تبطل لأنها صلاه منفرده، و كونها بدلا لا يوجب مساواتها للمبدل منه في كل حكم.

الرابعه: من سها في سهو لم يلتفت و بنى على صلاته

الرابعه: من سها في سهو لم يلتفت (٢) و بنى على صلاته. و كذا إذا سها حكم الشاك، فالظن لا يجتمع مع الشك في حاله واحده لتضادهما، بل في زمانين، فمن عبّر من الأصحاب في المسأله بقوله «لا حكم للشك مع غلبه الظن» أراد المعني المجازيه لتقارب الزمانين. و عبارته المصنف خاليه عن هذا التكلف.

قوله: «لو فعل ما يبطل الصلاه قبل الاحتياط. إلخ» .

الأصح عدم بطلان الصلاه بتخلل المبطل مطلقا. و ليس المراد أنه يجوز التراخي بالاحتياط و فعل المنافى اختيارا، لإجماع الأصحاب على وجوب الفوريه به.

و ممن ذكر الإجماع على ذلك الشهيد في الذكرى (١). بل المراد أنه لو اتفق حصول المنافى سهوا أو عمدا و أثم فاعله، هل يبطل الصلاه أم لا؟ فعلى هذا يجب المبادره إليه بعد التسليم و قبل الاشتغال بالتعقيب قولاً واحداً، فإن أخلّ بذلك اختياراً أثم و لم تبطل الصلاه.

قوله: «من سها في سهو لم يلتفت» .

اعلم أن كل واحد من السهو و الشك قد يستعمل في معنى الآخر على وجه المجاز لتقارب مفهوميهما، و لكون السهو سببا في الشك غالباً، فيطلق لذلك اسم السبب على المسبب و بالعكس. و في هذه العبارة يمكن أن يريد بكل واحد من السهو معناه المتعارف و الشك. و لا بدّ من تقدير مجاز آخر للسهو الثاني على بعض التقديرات. و تنقيح ذلك يتم بأربع صور:

الاولى: أن يستعمل كل منهما في معناه. و لا يتم السهو الثاني إلا بتقدير مجاز

المأموم، عول على صلاه الإمام. و لا شك على الإمام، إذا حفظ عليه من خلفه (١).

آخر، و هو أن يراد به ما يوجه السهو من باب إطلاق اسم السبب على المسبب.

و ذلك بأن يسهو في سجدة السهو عن ذكر أو طمأنينه أو غيرهما مما لا يتلافى لو كان في الصلاة و يوجب فيها سجود السهو فإنه لا يوجه هنا. و مثله ما لو سها عن شىء من واجبات السجده المنسيه - كالتسييح و السجود على بعض الأعضاء عدا الجبهه - فإنه لا يوجب سجود السهو.

الثانيه: ان يسهو في شك - أى في فعل ما أوجه الشك و هو صلاه الاحتياط - عما يوجب سجود السهو في الفريضة كالقراءه و الذكر، فلا يجب عليه السجود. و لو كان المسهو عنه مما يتدارك في محله فلا بدّ من تداركه و لا سجود أيضا عن الزيادة إن كانت. و لو كان مما يتدارك بعد الفراغ - كالسجده و التشهد - فعله و لا يسجد له.

الثالثه: ان يشك في سهو، فإن أريد بالسهو معناه الحقيقي، فالمراد انه شك هل حصل منه سهو أم لا؟ فلا شىء عليه. و مثله ما لو تحقق وقوع السهو، و شك في كون الواقع له حكم أم لا لكونه نسي تعيينه. نعم لو انحصر فيما يتدارك كالسجده و التشهد أتى بهما جميعا لا اشتغال الذمه يقينا و عدم تحقق البراءه بدونه. و لو انحصر فيما يبطل و ما لا يبطل فالظاهر عدم البطلان. و إن أريد به معناه المجازى و هو موجب السهو - بفتح الجيم - كما لو شك في عدد سجدة السهو أو في أفعالها قبل تجاوز المحل، بنى على وقوع المشكوك فيه، الا ان يستلزم الزيادة، كما لو شك هل سجد اثنتين أو ثلاثا؟ فإنه يبنى على المصحح.

الرابعه: ان يشك في شك، فإن أريد بالثاني المعنى الحقيقي فمعناه انه شك هل حصل له شك في الصلاه أم لا؟ فلا يلتفت لأصالة عدمه. و إن أريد به معناه المجازى فمعناه أنه شك فيما أوجه الشك، كما لو شك في ركعتى الاحتياط في عدد أو فعل، فإنه يبنى على وقوعه، إلا أن يستلزم الزيادة، كالشك في الركعتين بين الاثنتين و الثلاث فيبنى على المصحح.

قوله: «و لا شك على الإمام إذا حفظ عليه من خلفه» .

بمعنى انه يرجع الى حفظ من خلفه لو عرض له شك في فعل أو عدد.

و لا حكم للسهو مع كثرته (١). و يرجع فى الكثره الى ما يسمّى فى العاده كثيرا، و قيل: ان يسهو ثلاثا فى فريضه، و قيل ان يسهو مره فى ثلاث فرائض، و الأول أظهر.

الخامسه: من شك فى عدد النافله بنى على الأكثر

الخامسه: من شك فى عدد النافله بنى على الأكثر، و ان بنى على الأقل كان أفضل.

و يكفى فى رجوعه اليه تنبيهه بتسييح و نحوه. و لا فرق بين كون المأموم عدلا أو فاسقا، و لا بين كونه رجلا أو امرأه. و أما الصبى فلا يرجع اليه، مع احتمال الرجوع الى المميّز. و لا يتعدى الى غير المأموم و ان كان عدلا. نعم لو أفاد قوله الظن بأحد الطرفين عوّل عليه. و كذا يرجع المأموم الى الامام. ثمّ إن كان الحافظ عالما رجع إليه الآخر، و إن كان ظانا بخلافه. و ان كان الحافظ بانيا على ظن رجع الآخر اليه مع الشك خاصه.

و مقتضى عبارته اشتراط حفظ جميع من خلفه لإتيان ب«من» المفيده للعموم، و هو غير شرط مع عدم الاختلاف، كما لو حفظ بعض المأمومين و شك الباقيون كشك الإمام، فإنه يرجع إلى الحافظ، و يرجع الشاك منهم اليه. و لو اشترك الشك بين الامام و المأمومين و اتفق، لزمهم موجه. و ان اختلف و جمعهم رابطه رجعوا إليها، كما لو شك أحدهما بين الاثنتين و الثلاث و الآخر بين الثلاث و الأربع رجعوا جميعا الى الثلاث. و لو كانت الرابطة شكا رجوع إليها أيضا، كما لو شك بعضهم بين الاثنتين و الثلاث و الأربع و الباقيون بين الثلاث و الأربع رجعوا جميعا الى الشك بين الثلاث و الأربع، و لزمهم حكمه. و لو لم تجمعهم رابطة تعين الانفراد و لزم كل واحد حكم شكه.

قوله: «و لا حكم للسهو مع كثرته» .

المراد بالسهو هنا ما يشمل الشك كما مرّ. و معنى عدم الحكم مع الكثره عدم وجوب سجدة السهو لو فعل ما يقتضيهما لولاها، و عدم الالتفات لو شك فى فعل

خاتمه فى سجدهتى السهو و هما واجبتان حيث ذكرناه، و فى من تكلم ساهيا أو سلم فى غير موضعه، أو شك بين الأربعة و الخمس. و قيل: فى كل زياده و نقيصه، إذا لم يكن مبطلا.

و يسجد المأموم مع الامام واجبا، إذا عرض له السبب. و لو انفرد أحدهما كان له حكم نفسه.

و موضعهما بعد التسليم للزيادة و النقصان، و قيل قبله، و قيل بالتفصيل، و الأول أظهر.

و صورتها أن ينوى ثم يكبر مستحبا، ثم يسجد، ثم يرفع رأسه، ثم يسجد، ثم يرفع رأسه و يتشهد تشهدا خفيفا، ثم يسلم. و هل يجب فيهما الذكر؟ فيه تردد. و لو وجب هل يتعين بلفظ؟ الأشبه لا (١). و لو أهملها عمدا، لم تبطل الصلاة. و عليه الإتيان هما، و لو طالت المده.

و ان كان فى محله، بل بينى على وقوعه، حتى لو أتى بما شك فيه بطلت صلاته، و البناء على الأكثر لو شك فى عدد الركعات إلا أن يستلزم الزيادة فيبنى على الأقل. و لو سها عن فعل يتلافى بعد الصلاة، و فات محله، كالسجده، تلافاه، و لم يسجد له.

و المرجع فى الكثرة إلى العرف كما اختاره المصنف. و متى ثبتت استمرت الى أن يخلو من السهو و الشك فرائض يتحقق فيها الوصف الذى ثبتت به، فيتعلق به حكم السهو بعد ذلك، و هكذا. و الظاهر أنه يعتبر فى مراتب السهو التى يحصل معها الكثرة كون كل منها يوجب شيئا، ليتحقق المشقه التى هى مناط التخفيف، فلو غلب على ظنه أحد الطرفين فى العدد أو بعضه، أو كان الشك بعد الانتقال لم يؤثر.

قوله: «و هل يتعين فيهما لفظ؟ الأشبه لا» .

بل الأصح تعين ما ورد فى روايه الحلبي، و هو «بسم الله و بالله و السلام عليك

الفصل الثاني في قضاء الصلوات و الكلام في سبب الفوات، و القضاء، و لواحقه.

أما السبب

أما السبب فمنه ما يسقط معه القضاء، و هو سبعة: الصغر، و الجنون، و الاغماء على الأظهر، و الحيض و النفاس (١)، و الكفر الأصلي، و عدم التمكن من فعل ما يستبيح به الصلاه من وضوء أو غسل أو تيمم، و قيل: يقتضى عند التمكن، و الأول أشبه.

و ما عداه يجب معه القضاء، كالإخلال بالفريضة، عمدًا أو سهواً، عدا الجمعة و العيدين، و كذا النوم و ان استوعب الوقت (٢). و لو زال عقل المكلف بشيء من قبله، كالسكر و شرب المرقد، و جب القضاء، لأنه سبب أيها النبي و رحمه الله و بركاته» (١) أو «بسم الله و بالله و صلى الله عليه محمد و آل محمد».

و يجوز حذف حرف العطف من «السلام عليك» و إبدال «اللهم صلّ» بقوله «و صلى الله. إلخ» و لا يجزى فيهما غير هذه الأربع.

قوله: «و الحيض و النفاس» .

الظاهر أنه لا فرق بين عروضهما بسبب من الله أو من المكلف، كما لو تناولت دواء للحيض، أو لإسقاط الولد، بخلاف الإغماء. و الفرق ان سقوط القضاء عنهما عزيمة لا رخصه و تخفيف، بخلاف سقوطه عن المغمى عليه. و قد نبه عليه في الذكرى (٢).

قوله: «و كذا النوم و ان استوعب الوقت» .

الا أن يخرج عن العادة جدّا فيلحق بالإغماء. اختاره في الذكرى (٣)، و نقله عن

ص: ٣٠٠

١- ١) الكافي ٣: ٣٥٦ ح ٥، الفقيه ١: ٢٢٦ ح ٩٩٧ و ليس فيهما حرف العطف، التهذيب ٢: ١٩٦ ح ٧٧٣ و فيه «و السلام»، الوسائل ٥: ٣٣٤ ح ٢٠ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه ح ١.

٢- ٢) الذكرى: ١٣٥.

٣- ٣) الذكرى: ١٣٥.

فى زوال العقل غالباً. و لو أكل غذاء مؤذيا فآل إلى الإغماء، لم يقض (١).

و إذا ارتد المسلم (٢)، أو أسلم الكافر ثم كفر، وجب عليه قضاء زمان ردّته.

و أما القضاء

و أما القضاء فإنه يجب قضاء الفائته إذا كانت واجبه. و يستحب إذا كانت نافله موقته استحباباً مؤكداً، فإن فاتت لمرض لا يزيل العقل لم يتأكد الاستحباب. و يستحب أن يتصدق عن كل ركعتين بمدّ، فإن لم يتمكن فعن كل يوم بمدّ (٣).

المبسوط (١).

قوله: «و لو أكل غذاء مؤذيا فآل إلى الإغماء، لم يقض» .

مع عدم علمه بكونه مؤذياً، أو اضطراره الى تناوله، أو إكراهه عليه، و إلاً وجب القضاء. و لو علم كونه مؤذياً، لكن ظن أن القدر المتناول لا يؤذى، أو فى ذلك الوقت لم يعذر لتعرضه للزوال، مع احتمالته.

قوله: «و لو ارتدّ المسلم. إلخ» .

وجوب القضاء على الملى ظاهر لقبول توبته فلا- مانع منه. و أما الفطرى فيشكل إن لم نقل بقبول توبته، لاستلزامه تكليف ما لا يطلق إن أمر بالقضاء و لم يصح منه.

و الحقّ قبول توبته باطنا و ان بقى عليه سائر الأحكام حسماً للماده، لأنه مكلف و مخاطب بالايان كغيره، فلو لم تقبل توبته كلف بالمحال، و هو ممتنع عندنا، و لعموم الآيه (٢). و حينئذ يجب عليه القضاء و يصح منه كالملى. ثمّ إن قتل قبل إمكان القضاء بقى فى ذمته، و إن أمهل لعدم إمكان قتله قضى فى زمان المهله. و يحتمل مع قتله قبل الإمكان وجوب القضاء على وليه.

قوله: «عن كل ركعتين بمدّ، فإن لم يتمكن فعن كل يوم بمدّ» .

المروى «أنه يتصدق بمدّ عن كل ركعتين، فان عجز فعن كل أربع، فإن عجز

ص: ٣٠١

١- ١) المبسوط ١: ١٢٦.

٢- ٢) فى هامش نسخه «ج» إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا اثبت لهم ايما نا بعد كفر و هو شامل لذى الفطره و غيرها. و الآيه فى سوره النساء: ١٣٧.

و يجب قضاء الفائتة (١) وقت الذكر، ما لم يتضيق وقت حاضره و تترتب السابقة (٢) على اللاحقه، كالظهر، على العصر و العصر على المغرب، و المغرب على العشاء، سواء كان ذلك ليوم حاضر، أو صلوات يوم فائت. فإن فاتته صلوات، لم تترتب على الحاضره، و قيل: تترتب، و الأول أشبه.

فمدّ لصلاه الليل و مدّ لصلاه النهار» رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام (١). و قال عليه السلام بعد ذلك: «و الصلاه أفضل» ثلاثا، يعنى من الصدقه.

قوله: «و يجب قضاء الفائتة. إلخ» .

المراد بالفائتة هنا المتحده، فإن مذهبه وجوب تقديمها على الحاضره مع السعه مطلقا، دون المتعدده كما سيأتى. و الأصح أن وقت قضاء الفائتة موسّع، و أنّ تقديمها على الحاضره مع سعه الوقت مستحب. و لا- فرق فى ذلك بين فائتة يومها و غيرها، و لا بين المتحده و المتعدده.

قوله: «و تترتب السابقة. إلخ» .

المراد من العبارة أن السابقه من الفوائت يجب تقديمها فى القضاء على اللاحقه منها، فإذا فاتته ظهر و عصر وجب عليه تقديم الظهر فى القضاء على العصر، و هكذا.

و فى تأدى هذا المعنى من العبارة خفاء، فان المعروف أن المترتب على الشىء يكون رتبته متأخره عنه. و قد وقع فى هذا اللفظ جملة من العبارات، و طريق الاعتذار عنه من وجوه:

الأول: جعله من باب التضمنين، و هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، فيعطى حكمه. و فائدته تأديه كلمه مؤدى كلمتين. و هو باب متسع. نقل ابن هشام فى المغنى عن أبى الفتح أنه قال: أحسب لو جمع ما جاء منه لجا من كتاب يكون مائتين

ص: ٣٠٢

١- ١) المحاسن: ٣١٥ ح ٣٣، الكافي ٣: ٤٥٣ ح ١٣، الفقيه ١: ٣٥٩ ح ١٥٧٧، التهذيب ٢: ١١ ح ٢٥، الوسائل ٣: ٥٥ ب «١٨» من أبواب أعداد الفرائض ح ٢.

و لو كان عليه صلاه فَنسيها و صلى الحاضرَه لم يعد. و لو ذكر في أثنائها عدل إلى السابقه(١). و لو صلى الحاضرَه مع الذكر أعاد(٢).

و لو دخل في نافله، و ذكر في أثنائها أن عليه فريضه، استأنف الفريضه.

و يقضى صلاه السفر قصرا و لو في الحضر، و صلاه الحضر تماما و لو في السفر.

و أما اللواحق

و أما اللواحق فمسائل:

أوراقا (١). و المضمّن هنا الترتّب معنى التقدم، أى تتقدم السابقه على اللاحقه. و قد تقدم جمله من ذلك في هذا الكتاب.

الثانى: أن يكون من باب القلب أى تترتب اللاحقه على السابقه. و هو باب شائع. و قد تقدم الكلام فيه أيضا.

الثالث: تكلف صحته على بابه، فإن الرتبة-لغه-هى المنزله (٢)، و معنى الترتب كون كل واحد فى مرتبته، أى منزلته الواقع عليها، فمعنى ترتب السابقه على اللاحقه تنزلها عليها فى مرتبتها، أى مرتبه السابقه، و ذلك لا- يكون إلا بتقديم السابقه على اللاحقه، و هو معنى سائغ و إن كان على خلاف الظاهر.

قوله: «و لو ذكر فى أثنائها عدل إلى السابقه» .

و جوبا عند المصنف، و استحبابا عند القائل بالتوسعه. و إنما يعدل إلى السابقه مع بقاء محل العدول، و يتحقق بعدم الركوع لركعه تزيد مع ما مضى من الصلاه على عدد المعدول إليها. و المراد بالعدول أن ينوى بقلبه أن هذه الصلاه هى تلك الصلاه الفائتة إلى آخر النيه. و لا يصح التلطف بها هنا فيبطل به.

قوله: «و لو صلى الحاضرَه مع الذكر أعاد» .

بناء على وجوب تقديم الفائتة. و على ما قلناه لا يعيد.

ص: ٣٠٣

١-١) مغنى اللبيب ٢: ٦٨٥.

٢-٢) الصحاح ١: ١٣٣ مادة «رتب»، مجمع اللغة ١: ٤١٩.

الأولى: من فاتته فريضه من الخمس غير معينه، قضي صباحا

الأولى: من فاتته فريضه من الخمس غير معينه، قضي صباحا، و مغربا، و أربعا (١) عما في ذمته، و قيل يقضى صلاه يوم، و الأول مروى، و هو أشبه. و لو فاتته من ذلك مَرَات لا يعلمها، قضي كذلك، حتى يغلب على ظنه أنه وفي.

الثانية: إذا فاتته صلاه معينه و لم يعلم كم مَرّه

الثانية: إذا فاتته صلاه معينه و لم يعلم كم مَرّه، كثر من تلك الصلاه حتى يغلب عنده الوفاء. و لو فاتته صلوات، لا يعلم كميتها و لا عينها، صلى أياما متواليه حتى يعلم أن الواجب دخل في الجملة.

الثالثة: من ترك الصلاه مَرّه مستحلا

الثالثة: من ترك الصلاه مَرّه مستحلا، قتل (٢) إن كان ولد مسلما، و استتيب إن كان أسلم عن كفر، فان امتنع قتل، فان ادعى الشبهه المحتمل درئ عنه الحد (٣)، و ان لم يكن مستحلا عَزْر، فان عاد ثانيه عَزْر، فان عاد ثالثه قتل، و قيل: بل في الرابعه، و هو الأحوط.

قوله: «صباحا و مغربا و أربعا» .

لا ترتيب بين هذه الفرائض الثلاث، بل يجوز تقديم ما شاء. و يتخير في أولى الأربع بين الجهر و الإخفات.

قوله: «من ترك الصلاه مره مستحلا قتل» .

لأنه ارتداد فيلحقه حكمه. و منه يعلم أن العام مخصوص بغير المرأه، فلا- تقتل بتركها، كما لا تقتل بمطلق الارتداد، بل تحبس و تضرب أوقات الصلوات حتى تتوب أو تموت. و في حكم ترك الصلاه ترك شرط مجمع عليه كالطهاره، أو جزء كالركوع، دون المختلف فيه كتعين الفاتحه، فلا يقتل مستحل تركه.

قوله: «فان ادعى الشبهه المحتمل درئ عنه الحد» .

تحقق الشبهه المحتمل بقرب عهده بالإسلام، و سكناه في بادية بعيدة عن المصلين. و من الشبهه المحتمل دعواه النسيان، أو الغفله في إخباره عن استحلال الترك، أو تأويله الصلاه بالنافله لقيام الشبهه الدارئة للحد.

الفصل الثالث في الجماعه

و النظر في أطراف

و النظر في أطراف:

الأول

الجماعه مستحبه في الفرائض كلها]

الأول الجماعه مستحبه في الفرائض كلها. و تتأكد في الصلاه المرتبه. و لا تجب إلا في الجمع و العيدين مع الشرائط. و لا تجوز في شىء من النوافل، عدا الاستسقاء و العيدين مع اختلال شرائط الوجوب. و تدرك الصلاه - جماعه - بإدراك الركوع، و بإدراك الإمام راعها (١) على الأشبه.

و أقل ما تنعقد باثنين، الإمام أحدهما. و لا تصح مع حائل بين الامام و المأموم، يمنع المشاهده (٢)، قوله: «و تدرك الجماعه بإدراك الإمام راعها» .

أى باجتماعه معه في حد الراكع و إن لم يجتمعا في شىء من الذكر. و لو أدركه بعد ان شرع في الرفع منه، و لما يتجاوز حد الراكع فالظاهر الإجزاء أيضا. و لو شك في الإدراك أعاد.

قوله: «و لا تصح مع حائل بين الامام و المأموم يمنع المشاهده» .

المراد بالحائل هنا الجسم المانع للمأموم من تمام المشاهده لإمامه في جميع الأحوال و لو تقديرا، مع كون الحائل غير مأموم، فلا يمنع الظلمه المانع من المشاهده، مع العلم بانتقالات الامام فيما يجب المتابعه فيه، و لا المنخرم الذى يشاهد منه بعض الاجزاء، و لا القصير الذى لا يمنع في حال القيام، و لا - ما لا - يمنع في حاله من الأحوال، و لا حيلولة بعض المأمومين إمامهم عن بعض، مع مشاهده المانع للإمام، أو مشاهده من يشاهده من المأمومين، و إن تعددت الوسائط. و يشترط عدم علم الممنوع من المشاهده بفساد صلاه الحائل، و إلا بطلت صلاته أيضا، لأن المأموم

الا أن يكون المأموم امرأه(١)، ولا تنعقد و الامام أعلى من المأموم بما يعتد به كالأبنيه، على تردد(٢).

و يجوز أن يقف على علو من أرض منحدره(٣). و لو كان المأموم على بناء عال كان جائزا(٤).

و لا- يجوز تباعد المأموم عن الامام بما يكون كثيرا فى العاده(٥)، إذا لم حينئذ كالأ-جنبى. و لا- فرق فى المنع من الحائل بين الأعمى و غيره.

قوله: «إلا أن يكون المأموم امرأه» .

لا بد مع ذلك من كون الإمام رجلا، فلو كان امرأه أو خنتى لم تستثن المرأه.

و لو كان المأموم خنتى فكالذكر. و يشترط فى صحه صلاه المرأه مع الحائل علمها بانتقالات الإمام لتحقيق المتابعه، و إلا بطلت صلاتها أيضا.

قوله: «بما يعتد به كالأبنيه على تردد» .

المرجع فى العلو المعتد به إلى العرف، و قدر بما لا يتخطى عاده. و هو قريب من العرف. و فى بعض الأخبار (١) دلالة عليه.

قوله: «و يجوز أن يقف على علو من أرض منحدره» .

مع مساواه موضع مساجد كل واحد من الامام و المأموم بالنسبه إليه، أو ما فى حكم المساواه. و يشترط أيضا أن لا يؤدى إلى العلو المفرط.

قوله: «و لو كان المأموم على بناء عال كان جائزا» .

مع عدم استلزامه البعد المفرط عاده. و لا- عبره بكون البناء لو وقع أمامه لو يوجب تقديم المأموم على الإمام، أو الى غيره لم يوجب البعد.

قوله: «و لا يجوز تباعد المأموم عن الإمام بما يكون كثيرا فى العاده» .

و يعتبر ذلك أيضا بين الصفوف فيبطل صلاه الصف المتباعد عما قبله بذلك،

ص: ٣٠٦

١- ١) لعل مراده بذلك حديث زراره. راجع الكافى ٣: ٣٨٥ ح ٤، الفقيه ١: ٢٥٣ ح ١١٤٤، التهذيب ٣: ٥٢ ح ١٨٢، الوسائل ٥: ٤٦٢

ب) «٦٢» من أبواب صلاه الجماعه ح ٢. راجع الجواهر ١٣: ١٦٧، المدارك ٤: ٣٢١ و ان كان فى الدلاله تأمل. انظر الوسائل ٥: ٤٦٣

ب) «٦٣» من أبواب صلاه الجماعه ح ١.

يكن بينهما صفوف متصله. أما إذا توالى الصفوف فلا بأس.

و يكره ان يقرأ المأموم خلف الإمام، إلا- إذا كانت الصلاة جهريه ثم لا يسمع و لا همهمه، و قيل: يحرم، و قيل: يستحب أن يقرأ الحمد فيما لا يجهر فيه، و الأول أشبه. و لو كان الامام ممن لا يقتدى به، و جبت القراءة.

و تجب متابعه الإمام (١)، فلو رفع المأموم رأسه عامدا استمر (٢)، و ان كان ناسيا أعاد (٣)، و صلاه من خلفه من الصفوف. و إنما يغتفر التباعد بين الصفوف المتواليه بالنسبه إلى الامام. و يجب تقييده أيضا بما لا يؤدي إلى تخلف المتأخر عن الامام- بسبب تأخر علمه بانتقالاته- تخلفا فاحشا. و ينبغى للبعيد من الصفوف أن لا يتحرّم بالصلاه حتى يتحرّم قبله من المتقدم من يزول معه التباعد. و لو انتهت صلاه المتوسط انفسخت قدوه البعيد و إن انتقل بعد ذلك. نعم لو انتقل قبل الانتهاء، و لم يستلزم الانتقال فعلا كثيرا، أو استلزم و كان الانتقال نسيانا، استمرت القدوه.

قوله: «و يجب متابعه الإمام» .

المراد بالمتابعه هنا أن لا- يتقدم المأموم إمامه في الفعل، بل إما أن يتأخر عنه، أو يقارنه. و إنما يجب المتابعه في الأفعال دون الأقوال. نعم يستحب المتابعه فيها أيضا، إلا التكبير فإنه يجب المتابعه فيه، بمعنى أن لا يكبر حتى يكبر الإمام.

قوله: «فلو رفع المأموم رأسه عامدا استمر» .

أى استمر متاقلا و جوبا حتى يلحقه الامام. و يكون مأثوما في السابق. و لا تنفسخ القدوه إلا بالنيه. و لا يجوز له الرجوع فلو رجع بطلت صلاته.

قوله: «و إن كان ناسيا أعاد» .

و جوبا على الأصح. و لو لم يعد لم تبطل الصلاه و إن أثم، و في التذكرة لم يوجب

و كذا لو هوى إلى سجود أو ركوع (١). و لا يجوز أن يقف المأموم قدام الامام (٢).

و لا بدّ من نيه الائتتمام (٣) و القصد الى إمام معيّن، فلو كان بين يديه اثنان، فنوى الائتتمام بهما، أو بأحدهما و لم يعيّن، لم تنعقد.

العود على الناسى و إن كان جائزا (١). و الظان كالناسى.

قوله: «و كذا لو هوى إلى سجود أو ركوع» .

أى يستمر مع العمد، و يرجع مع النسيان. و إنما يصح مع العمد إذا كان ركوعه بعد تمام قراءة الإمام، و إلا بطلت صلاته. و كذا لو كان رفعه من الركوع و السجود عمدا قبل كمال ذكره. و لا عبره هنا بذكر الإمام.

قوله: «و لا يجوز أن يقف المأموم قدام الامام» .

مفهومه جواز المساواه، و هو المشهور. و الاعتبار بتساوى الأقدام حال القيام.

و الظاهر اعتبار العقب و الأصابع معا، كما اختاره الفاضل (٢)، فلو تساوى العقبان و تقدّمت أصابع المأموم لم يصح، و صححه الشهيد (٣). و يصح العكس و هو ما لو تساوت الأصابع و تقدمت عقب الإمام. و لو تقدمت عقب المأموم، مع تساوى الأصابع فظاهرهما معا المنع منه. و كذا لو تأخرت أصابع المأموم و تقدمت عقبه، بأن كانت قدمه أصغر من قدم الإمام. و لو قيل هنا بالجواز أمكن. و أما فى حال الركوع فظاهرهم أنه كذلك، و أنه لا اعتبار بتقدم رأس المأموم. و كذا حال السجود و التشهد، فيجوز تقدم رأس المأموم على رأسه، لكن يستثنى منه ما لو كانت الصلاة حول الكعبة، فإنه لا يجوز أن يكون مسجد المأموم أقرب إليها.

قوله: «و لا بدّ من نيه الائتتمام» .

مفهومه عدم اعتبار نيه الإمامه، و هو كذلك بالنسبه إلى صحه الصلاة، لكن لا يثاب الامام عليها بدون النيه. و يستثنى من ذلك ما لو وجبت الجماعه فإن الأولى

ص: ٣٠٨

١-١) التذكرة ١: ١٨٥.

٢-٢) نهاية الاحكام ١١٧: ٢.

٣-٣) البيان: ١٣٤، الدروس: ٥٤. ورد فيهما الاعتبار بالعقب دون التصريح بالتصحيح.

و لو صَلَّى اثنان، فقال كل واحد منهما كنت إماما صحّت صلاتهما.

و لو قال: كنت مأموما، لم تصح صلاتهما (١)، و كذا لو شكّا فيما أضمراه (٢).

و يجوز أن يأتى المفترض بالمفترض و إن اختلف الفرضان، و المتنفّل بالمفترض، و جوب نيه الإمامه أيضا، و كذا لو أعاد الإمام صلاته جماعه، إذ لولاها لما شرّعت له.

قوله: «و لو صلى اثنان فقال كل منهما-إلى قوله-لم تصح صلاتهما» .

مستند ذلك ما روى عن على عليه السلام (١) فى الصورتين. و علل مع ذلك أنهما فى صورته الإمامه أتيا بالواجب من القراءة، بخلاف صورته الانتماء لأنهما تركاها معا فتبطل.

و ربما استشكل ذلك بأن بطلان صلاه كل منهما مستند الى إخبار الآخر، و سيأتى أن الاخبار غير مؤثر فيما هو أعظم من القراءة، كما لو أخبر بالحدث، أو تحقق كونه محدثا. و يندفع بالنص على البطلان هنا، كما وقع هناك على الصحه. نعم فى طريق هذه الروايه ضعف، لكنها مشهوره، و قد أفتى الأصحاب بمضمونها، و هو جابر لضعفها على ما يبيّنه.

قوله: «و كذا لو شكّا فيما أضمراه» .

لأنه إن كان الشك فى أثناء الصلاه لم يمكنهما المضى على الانفراد، و لا على الاجتماع، و إن كان بعده لم يحصل منهما اليقين بالإتيان بأفعال الصلاه. و فيه نظر، لأن الشك بعد الصلاه فى شىء من الافعال لا يوجب الالتفات، و فى أثناء الصلاه، إن كان قبل القراءة تمكن الصحه مع الانفراد، لأن المنفرد إن كان إماما فالقراءة عليه واجبه، و ان كان مأموما يجوز له الانفراد. و ان كان بعد القراءة، فإن كانا قد قرءا بنيه الوجوب، أو شكّا فى النيه لم يتجه البطلان أيضا، لأصاله الصحه فينفردان، و إلا اتّجه البطلان.

ص: ٣٠٩

١- (١) الكافي ٣: ٣٧٥ ح ٣، الفقيه ١: ٢٥٠ ح ١١٢٣، التهذيب ٣: ٥٤ ح ١٨٦، الوسائل ٥: ٤٢٠ ب «٢٩» من أبواب صلاه الجماعه.

و المتنفّل و المفترض بالمتنفل فى أماكن (١)، و قيل مطلقاً.

و يستحب أن يقف المأموم عن يمين الامام إن كان رجلاً (٢) واحداً، و خلفه ان كانوا جماعة (٣) أو امرأه (٤) و لو كان الإمام امرأه، و قفت النساء الى جانبها.

قوله: «فى أماكن» .

الجار و المجرور متعلق بالفعل المتقدم و هو «يجوز» فيصلح لتقييد الصور الأربع، فمكان جواز اقتداء المفترض بالمفترض الفرضان المتفقان فى الكيفية، كاليوميه بعضها ببعض، و الجمعه، [و الطواف] (١)، و ان حصل الاختلاف فى العدد.

و لو اختلفت الكيفية لم يصح، كاليوميه و الكسوف، و ان عزم على المفارقة عند موجب الاختلاف. و مكان اقتداء المتنفل بالمفترض اقتداء الصبى بالبالغ، و معيد صلاته بمن لم يصل. و عكسه كاقتهاء مبتدئ الصلاه خلف المعيد، و البالغ خلف المميز، عند الشيخ (٢). و أماكن المتنفل بالمتنفل، المعيد خلف المعيد، و الاقتداء فى صلاه العيد المنذوبه، و الاستسقاء، و الغدير على قول.

قوله: «و يستحب أن يقف المأموم عن يمين الإمام إن كان رجلاً» .

و كذا لو كان امرأه و إمامها امرأه و لا- يغنى عنه قوله: «و لو كان امرأه وقف النساء الى جانبها» حيث إن وقوف الجماعة إلى جانبها يقتضى وقوف الواحد بطريق أولى، إذ ليس فيه بيان موقف الواحد هل هو اليمين أو غيره. و الخشى هنا كالمراه فيتأخر عن الرجل و ان كان وحده، لجواز أنوثيته.

قوله: «و خلفه إن كانوا جماعة» .

المراد بالجماعه هنا ما فوق الواحد. و يستحب كونه فى وسط الصف إلا لضروره.

قوله: «أو امرأه» .

إذا اقتدت برجل أو خشى، و إلا وقفت عن يمين الإمام كما مر.

ص: ٣١٠

١- ١) ليس فى «ج» .

٢- ٢) المبسوط ١: ١٥٤.

و كذا إذا صلى العارى بالعره، جلس و جلسوا(١) فى سمتة، لا يبرز إلا بركبته.

و يستحب أن يعيد المنفرد صلاته(٢)، إذا وجد من يصلى تلك الصلاه جماعه، إماما كان أو مأموما، و ان يسبح حتى يركع الإمام إذا أكمل القراءه قبله(٣)، و أن يكون فى الصف الأول أهل الفضل(٤)، قوله: «إذا صلى العارى بالعره جلس و جلسوا» .

مع عدم أمكن المطلاع، فلو كانوا فى ظلمه مانعه من الرؤيه، أو فاقدى البصر و أمنوا اطلاع غيرهم صلّوا من قيام، و أوأوا للركوع و السجود، كما مر فى اللباس.

قوله: «و يستحب أن يعيد المنفرد صلاته. إلخ» .

و كذا يستحب لمن صلى جماعه إذا وجد جماعه أخرى، و ان لم يكن أكمل من الأولى، إماما كان المعيد أو مأموما. و ينوى الندب لخروجه عن عهدته الفرض. و لو نوى الوجوب جاز أيضا. و قد روى: «ان الله تعالى يختار أحبهما إليه» (١)، و الظاهر استرسال الاستحباب وفاقا للذكرى (٢).

قوله: «و أن يسبح إذا أكمل القراءه قبله» .

فى موضع يستحب له القراءه، و كذا لو صلّى خلف من لا يقتدى به و فرغ من القراءه قبله.

قوله: «و أن يكون فى الصف الأول أهل الفضل» .

المراد بهم أهل المزيه الفاضله من علم أو عمل أو عقل، و يقدم الأجمع منهم للأوصاف فالأجمع. قال الباقر عليه السلام: «ليكن الذين يلون الإمام أولى الأحلام منكم و النهى، فإن نسى الإمام أو تعايا قوموه» (٣). و لو لم يكملوا الصف أكمل بمن

ص: ٣١١

١- ١) الكافى ٣: ٣٧٩ ح ٢، التهذيب ٣: ٢٧٠ ح ٧٧٦، الوسائل ٥: ٤٥٦ ب «٥٤» من أبواب صلاه الجماعه ح ١٠.

٢- ٢) الذكرى: ٢٦٦.

٣- ٣) الكافى ٣: ٣٧٢ ح ٧، التهذيب ٣: ٢٦٥ ح ٧٥١، الوسائل ٥: ٣٨٦ ب «٧» من أبواب صلاه الجماعه ح ٢.

و يكره تمكين الصبيان منه (١).

و يكره أن يقف المأموم وحده (٢)، إلا أن تمتلئ الصفوف، و أن يصلى المأموم نافله إذا أقيمت الصلاة.

و وقت القيام إلى الصلاة إذا قال المؤذن: «قد قامت الصلاة» على الأظهر.

الطرف الثاني ما يعتبر في الإمام

الطرف الثاني يعتبر في الإمام الايمان، و العدالة (٣)، و العقل، و دونهم، و ليكونوا عن يمين الصف. و كذا يختص اليمين بأفضل الصف. و يترتب في باقى الصفوف كذلك الأفضل فالأفضل ممّن دون الأولى. و قد روى «ان الرحمه تنتقل من الإمام إلى يمين الصف الأول ثمّ إلى يساره ثمّ إلى الباقي» (١). و لو اجتمع أصناف متعدده وقف الأحرار من كل صنف أمام العبيد منه، و الرجال امام الصبيان، ثمّ الخنثى، ثمّ النساء. و قيل: تقدّم الخنثى على الصبيان، و هو حسن.

قوله: «و يكره تمكين الصبيان منه» .

بل يكره لغير اهله مع وجودهم. و كذا يكره لهم التأخر. و كذا حكم باقى الصفوف.

قوله: «ان يقف المأموم وحده. إلخ» .

المراد به الذكر، فلا يكره للأثني إذا لم يكن نساء. و انما قيد بامتلاء الصفوف لأنه لو وجد فرجه فى صف تقدّم إليها، و ان افتقرت الى اختراقهم، لأنهم قصيروا حيث تركوا الفرجه. و قال ابن الجنيّد: من أمكنه الدخول فى الصف من غير أذيه غيره لم يجز قيامه وحده (٢).

قوله: «و العدالة» .

و طريقها المعاشرة الباطنه، أو شهاده عدلين، أو اشتهاؤها. و الظاهر انها لا

ص: ٣١٢

١- (١) الذكرى: ٢٧٥، ٢٧٣.

٢- (٢) الذكرى: ٢٧٥، ٢٧٣.

و طهاره المولد (١)، و البلوغ على الأظهر، و أن لا يكون قاعدا بقائم (٢)، و لا أميًا بمن ليس كذلك (٣).

و لا يشترط الحرية على الأظهر. و يشترط الذكوره، إذا كان المأمومون ذكرانا (٤)، أو ذكرانا و إناثا.

ثبت بصلاه عدلين خلفه من غير تلفظهما بالتركيه، [الا ان يعلم اقتداءهما به] (١).

قوله: «و طهاره المولد» .

فلا يجوز امامه من ثبت شرعا انه ولد زنا لنقص مرتبته و ان تحققت عدالته.

اما من تناله الألسن فجائز. و كذا ولد الشبهه.

قوله: «و أن لا يكون قاعدا بقيام» .

و كذا كل ذى مرتبه دنيا بمن هو أعلى منه.

قوله: «و لا أميًا بمن ليس كذلك» .

المراد بالأئمة هنا من لا يحسن قراءه مجموع الفاتحه و سوره. و المراد حينئذ بمن ليس كذلك ما يشمل من يعلم أزيد منه مع اتفاقهما على شخص المجهول (٢) فلو كان كل منهما لا يحسن شيئاً، أو يحسن بعض القراءه و اتفقا فى ذلك البعض جاز أن يؤم أحدهما صاحبه مع العجز عن التعلم و فقد الأكمل. و لو أحسن أحدهما أزيد من الآخر جاز ائتمام الناقص بصاحبه دون العكس. و لو اختلف محفوظهما فى الفاتحه لم يؤم أحدهما الآخر. و لو كان الاختلاف بحفظ أحدهما الفاتحه أو بعضها و الآخر السوره أو بعضها جاز اقتداء جاهل الفاتحه بصاحبه، دون العكس.

قوله: «إذا كان المأموم ذكرانا» .

أو خناثى.

ص: ٣١٣

١- ١) ليس فى «ج» .

٢- ٢) ما أثبتناه من «ج» و هو الأنسب بالتفريع التالى و فى سائر النسخ الخطيه التى لدينا: «و المراد بمن ليس كذلك حينئذ القارى و هو الذى يحسنهما» .

و يجوز ان تؤم المرأة النساء، وكذا الخنثى (١). ولا تؤم المرأة رجلا ولا خنثى.

و لو كان الامام يلحن فى القراءه لم يجز إمامته بمتقن (٢) على الأظهر.

و كذا من يبدل الحرف (٣) كالتمام و شبهه.

و لا يشترط أن ينوى الإمامه (٤).

قوله: «وكذا الخنثى» .

أى يجوز ان يؤم النساء، دون الخنثى لاحتمال كون الإمام أنثى و المأموم ذكرا.

قوله: «و لو كان الامام يلحن فى قراءته لم تجز إمامته بمتقن» .

و لا بملحن آخر مع اختلاف مواضع اللحن، أو مع اتفاقهما على قدر منه و نقص المأموم عنه، أما مع اتفاقهما قدرا و نوعا فجائز. و لا يخفى ان الجواز مشروط بتعدّد التعلم و الا لم يجز. و لا فرق بين اللحن المغير للمعنى و غيره.

قوله: «و كذا من يبدل الحروف. إلخ» .

أى لا يجوز إمامته بمن ليس كذلك. و المراد بالتمتاع الذى لا يحسن أن يؤدى التاء كما فسره به فى المبسوط (١) ليكون إمامته ممتنعه، اما لو فسره بمن لا يحسن ان يتلفظ بالتاء الا بعد ترديدها مرّتين فصاعدا- كما فسره به فى الذكرى (٢)- فإن إمامته صحيحة- و ان كرهت- بمن لا يساويه، لأن هذه زياده غير مخرجه عن صحه الصلاه. و المراد بشبهه الفأفء و هو الذى لا يحسن تأديه الفاء، و الألف- بالمثلثه- و هو الذى يبدل حرفا بغيره، و بالياء بالمنقطه من تحت نقطتين و هو الذى لا يبين الكلام، فلا يصح إمامتهم للمتقن. و على التفسير الثانى للتمتاع يفسر الفأفء بالذى يكرر الفاء عند تأديتها. و حكمه حينئذ كالتمام. و مقتضى العطف على الملحن و الحكم بالمشابهه جواز إمامتهم لمثلهم مع الاتفاق على الحرف و العجز عن الإصلاح.

قوله: «و لا يشترط أن ينوى الإمامه» .

أى فى صحه الصلاه و انعقاد الجماعه لكن لا يثاب بدونها، حتى لو تجدد

ص: ٣١٤

١- (١) المبسوط ١٥٣: ١.

٢- (٢) الذكرى: ٢٤٨.

و صاحب المسجد و الاماره و المنزل (١)، أولى بالتقدم و الهاشمى أولى من غيره (٢)، إذا كان بشرائط الإمامه.

و إذا تشاّخ الأئمّه، فمن قدّمه المأمومون فهو أولى.

المأموم بعد النبيه جدد الامام نيتها بقلبه، و لا- يفتقر الى ذكر باقى مميزات الصلاه، نعم لو لم يعلم بالمأموم حتى انتهت الصلاه أمكن فى كرم الله تعالى ان يشبه عليها لكونه سببا فى ثواب غيره و عدم تقصيره.

قوله: «و صاحب المسجد و الاماره و المنزل» .

المراد بصاحب المسجد الامام الراتب فيه، و بالأمر من كانت إمارته شرعيه، و بصاحب المنزل ساكنه و ان لم يكن مالكا، لكن لو اجتمع هو و المالك قدم المالك ان لم يكن المنفعه ملكا للساكن. و هؤلاء الثلاثه أولى من غيرهم ما عدا الإمام الأعظم، و ان كان غيرهم أفضل منهم مع اتصافهم بشرائط الإمامه. و لو أذنوا للأكمل انتفت الكراهه. و هل الأفضل لهم الإذن للأكمل أو المباشره؟ تردد فى الذكرى (١) لعدم النص.

قوله: «و الهاشمى أولى من غيره» .

المراد به غير الثلاثه المتقدمه فإنهم أولى منه قطعاً. و كونه أولى ممن عداهم فى الجملة هو المشهور بين المتأخرين و لم يتعرض له جماعه من الأصحاب. قال فى الذكرى (٢) «و لم نره مذكورا فى الأخبار الا ما روى مرسلا أو مسندا بطريق غير معلوم من قول النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «قدّموا قريشا و لا تقدّموها» (٣)، و هو على تقدير تسليمه غير صريح فى المدعى، نعم فيه إكرام لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فان تقديمه لأجله. فإذا قيل بأولويته، قيل: يقدم على من عدا الثلاثه، و قيل: على من بعد الأفقه، و هو أجود، و اختاره فى الدروس (٤).

ص: ٣١٥

١- (١) الذكرى: ٢٧٠.

٢- (٢) الذكرى: ٢٧٠.

٣- (٣) الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى ١٨١٠: ٥، الجامع الصغير ٢٥٣: ٢.

٤- (٤) الدروس: ٥٤.

فان اختلفوا، قدّم الأقرأ (١)، فالأفقه، فالأقدم هجره، فالأسن، فالأصبح.

و يستحب للإمام ان يسمع من خلفه الشهادتين (٢).

و إذا مات الإمام أو أغمى عليه، استناب من يتم بهم الصلاة (٣) قوله: «فان اختلفوا قدم الأقرأ» .

أى اختلف المأمومون فى التقديم مع تعدد الأئمه. و المراد بالأقرأ الأعلم بجوده الأداء و إتقان القراءه و ان لم يكن حافظا، و بالأفقه الأعلم بفقه الصلاة فإن تساوا فيه فالأعلم بمطلق الفقه. و المراد بالأقدم هجره فى الأصل -الأسبق من دار الحرب الى دار الإسلام. و هذا الحكم باق الى اليوم إذ لم تنقطع الهجره بعد الفتح عندنا.

و ربما جعلت الهجره فى زماننا سكنى الأمصار لأنها تقابل البادية مسكن الأعراب، لأن أهل الأمصار أقرب إلى تحصيل شرائط الإمامه و كمال النفس من أهل القرى، فإن الغالب على أهلها الجفاء و الغلظه و البعد عن العلوم و الكمالات. و قد روى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «ان الجفاء و القسوه فى الفدادين» (١). و عن الشيخ يحيى بن سعيد هى فى زماننا التقدم فى التعلم قبل الآخر (٢). و بالألسن فى الإسلام، فابن عشرين فى الإسلام أسن من ابن سبعين منها عشره فى الإسلام.

و للأصبح تفسيران «أحدهما» الأحسن صوره لأن ذلك فضيله كالنسب و دليل على شده عنايه الله تعالى به. و «الثانى» انه الأحسن ذكرا بين الناس، مجازا. و يدل عليه قول على عليه السلام: «إنما يستدل على الصالحين بما يجرى الله لهم على السنه عباده» (٣) و أسقط المصنف فى المعبر الأولويه (٤).

قوله: «و يستحب للإمام إسماع من خلفه الشهادتين» .

و كذا غيرهما من الأذكار. و يكره للمأموم إسماعه.

قوله: «إذا مات الإمام أو أغمى عليه استناب من يتم بهم الصلاة» .

و يجب عليهم تجديد نيه النقل. و ربما احتمل عدمه لأن الخليفه نائبه فكأنه

ص: ٣١٦

١- ١) غريب الحديث للهروى ١: ١٢٥، الصحاح ٢: ٥١٨، النهايه ٣: ٤١٩.

٢- ٢) نقله عنه الشهيد فى الذكري: ٢٧١.

٣- ٣) نهج البلاغه «صبحى صالح» ٤٢٧ فى عهده الى الأشر.

٤- ٤) المعبر ٢: ٤٤٠ و فى «ج و ك»: هذه كأولويه الصباحه.

و كذا إذا عرض للإمام ضروره، جاز له أن يستتيب. و لو فعل ذلك اختيارا، جاز أيضا (١).

و يكره أن يأتي حاضر بمسافر، و أن يستتاب المسبوق، و أن يؤم الأجدم، و الأبرص، و المحدود بعد توبته، و الأغلف (٢)، و امامه من يكرهه المأموم (٣)، المصلّى. و يقوى الاحتمال لو كان المستتيب هو الامام عند عروض ضروره لأن الخليفه نائب حقيقه. و الوجه الافتقار إلى النيه في الموضوعين.

قوله: «و لو فعل ذلك اختيارا جاز أيضا» .

أى لو فعل الامام المبطل عمدا جاز ان يستتيب من يتم بهم الصلاه. و يجوز أيضا ان يستتيبوا هم. و ردّ بذلك على بعض العامه حيث منع من الاستتابه هنا.

و اعلم أن العارض إن كان في أول القراءه أو بعدها فلا- إشكال في انتقالهم الى الفعل الذى لم يفعله، فيقرأون في الأول و يركعون في الثانى. و ان كان في أثناء القراءه فالأفضل الابتداء بأولها، و يجوز الاقتصار على السوره ان كان الانتقال في أثنائها و يحتمل قويا جواز القراءه من حيث قطع.

قوله: «و الأغلف» .

مع عدم قدرته على قطع غلفته، و إلا لم يصح صلاته فضلا عن الاقتداء به.

قوله: «و امامه من يكرهه المأموم» .

لقوله صلى الله عليه و آله و سلم: «ثلاثه لا- تجاوز صلاتهم أذانهم (و عدّ منهم) من أمّ قوما و هم له كارهون» (١). قال فى التذكرة: «الأقرب أنه إن كان ذا دين فكرهه القوم لذلك لم يكرهه إمامته، و الإثم على من كرهه، و إلا كرهت» (٢). انتهى. و يمكن

ص: ٣١٧

١- ١) سنن الترمذى ١٩٣: ٢ ح ٣٦٠، سنن ابن ماجه ٣١١: ١ ح ٩٧٠. و روى مثله عن الصادق عليه السلام. الكافى ٥٠٧: ٥ ح ٥.

٢- ٢) التذكرة ١٧٩: ١.

و أن يؤم الأعرابي بالمهاجرين (١)، و المتيمّم بالمتطهّرين.

الطرف الثالث فى أحكام الجماعة

الطرف الثالث فى أحكام الجماعة و فيه مسائل:

الأولى: إذا ثبت أن الإمام فاسق أو كافر أو على غير طهاره

الأولى: إذا ثبت أن الإمام فاسق أو كافر أو على غير طهاره بعد الصلاة، لم تبطل صلاه المؤتمّم، و لو كان عالماً أعاد. و لو علم فى أثناء الصلاة، قيل: يستأنف، و قيل: ينوى الانفراد و يتم، و هو الأشبه.

حمل الكراهه على كراهتهم لكونه إماماً بأن يريدوا الاقتداء بغيره، فإنه يكره له أن يؤمهم، و قد تقدم أن مختار المأمومين مقدم على جميع المرجحات.

قوله: «و الأعرابي بالمهاجرين».

الأعرابي المنسوب إلى الأعراب، و هم سكان البادية. ثمّ قد يراد به من لا يعرف محاسن الإسلام، و تفاصيل أحكامه من سكان البوادي المعنى بقوله:

الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَ نِفَاقًا وَ أَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ (١).

و قد يطلق على من يلزمه المهاجره منهم و لم يهاجر، و إن كان عارفاً بالأحكام، و على مطلق المنسوب إليهم. و من اختلاف الإراداه حصل اختلاف عبارات الأصحاب فى حكمه، فمنهم من منع من إمامته و أطلق، و منهم من كره إمامته. و يجب حمل المنع على أحد المعنيين الأولين لإخلال الأول بالواجب من التعلم و الثانى بالمهاجره مع وجوبها، و حمل الكراهه على الأعرابي بالمعنى الأخير. و من الواضح أن المراد به العدل من الأعراب، و هو يستلزم عدم إخلاله بالواجب من المهاجره و التعلم. و وجه الكراهه ورود النهى (٢) عن إمامته معدوداً من خمسه يكره إمامتهم.

ص: ٣١٨

١- (١) التوبه: ٩٧.

٢- (٢) الكافى ٣: ٣٧٥ ح ١ و ٤، الفقيه ١: ٢٤٧ ح ١١٠٥، الوسائل ٥: ٣٩٩ ب «١٥» من أبواب صلاه الجماعة ح ٥، ٦، ٣.

الثانيه: إذا دخل و الإمام راع

الثانيه: إذا دخل و الإمام راع (١)، و خاف فوت الركوع راع، و يجوز أن يمشى في ركوعه حتى يلحق بالصف.

الثالثه: إذا اجتمع خشي و امرأه

الثالثه: إذا اجتمع خشي و امرأه، و وقف الخشي خلف الإمام و المرأه وراءه و جوبا، على القول بتحريم المحاذاه و إلا على الندب.

الرابعه: إذا وقف الإمام في محراب داخل

الرابعه: إذا وقف الإمام في محراب داخل (٢)، فصلاه من يقابله ماضيه دون صلاه من إلى جانبه إذا لم يشاهدوه، و يجوز صلاه الصفوف الذين وراء الصف الأول، لأنهم يشاهدون من يشاهده.

قوله: «إذا دخل و الإمام راع. إلخ» .

المراد به أنه دخل موضعا تقام فيه الجماعة، و يتحقق الدخول بوقوعها في مسجد و نحوه. و لو وقعت في فلاة أمكن تحقق الدخول بوصوله إلى موضع يمكنه فيه الائتمام بأن لا يكون بعيدا عادة، و حيثئذ فينوي موضعه و يركع محافظه على إدراك الركعه و يمشى في ركوعه ليلحق بالصف، بشرط أن يكون موضع الدخول في الصلاه صالحا للائتمام بأن لا يكون بعيدا، و لا منخفضا عن الإمام بما يعتد به، و لا مانعا من المشاهده و غير ذلك، و أن لا يستلزم المشى فعلا كثيرا، و أن يسبح للركوع مطمئنا، و ليجرّ رجليه و لا يرفعهما للروايه (١).

قوله: «إذا وقف الإمام في محراب داخل. إلخ» .

المراد به الداخل في المسجد لا في الحائط. و وجه بطلان صلاه من إلى جانبه حيثئذ ظاهر لعدم مشاهدتهم له و مشاهده من يشاهده. و أما الصف الذي خلف المحراب و هو المعبر عنه بالمقابل - و إنما يقابله بعضهم و باقيه يشاهدون من يشاهده بأطراف أعينهم - فصلاتهم صحيحه، و ليس المراد به الداخل في الحائط كثيرا بحيث يستر الإمام عن يمين الصف و شماله، لعدم تصور فساد صلاه الصف الأول لأن من خلفه على سمتة يشاهده، و من على يمينه و شماله يشاهدون المشاهد، كما ذكر في

ص: ٣١٩

الخامسة: لا يجوز للمأموم مفارقه الإمام (١) بغير عذر، فإن نوى الانفراد جاز (٢).

الصف الثاني من المحراب المذكور أو لا.

قوله: «لا يجوز للمأموم مفارقه الإمام. إلخ» .

مفهومه جواز المفارقة مع عدم نية الانفراد لعذر مع بقاء القدوه، وإلا فلو زالت القدوه تحقق الانفراد. ويتفق ذلك في المسبوق بحيث يكون تشهده في غير محل تشهد الإمام، فإنه يفارقه ويتشهد ويلحقه. وهل له القنوت في محله و لحوق الامام؟ نظر.

و لو اقتصر منه على ما لا يوجب التخلف بركن لم يضر. ويتصور المفارقة مع بقاء القدوه أيضا في صلاة الخوف كما سيأتي.

قوله: «فإن نوى الانفراد جاز» .

هذا هو المشهور. وخالف فيه الشيخ في المبسوط فقطع بفساد صلاة المأموم مع مفارقه لغير عذر (١). والعمل على المشهور. ثم إن فارق قبل القراءة قرأ لنفسه أو بعددها اجترأ بها أو في أثنائها أعاد السورة التي فارق فيها، ويحتمل قويا الاجتراء بالقراءة من موضع القطع. واستوجه في الذكري (٢) وجوب استئناف القراءة في الموضعين لكونه لم يقرأ و هو في محل القراءة. وعلى ما اخترناه لو كان الإمام قد تجاوز نصف السورة و أراد المأموم القراءة من أول سورة لم يجز له العدول عنها، وكذا لو كانت مفارقه في الجحد و التوحيد مطلقا في غير الجمعيتين. وعلى القول الآخر له قراءة أى سورة شاء.

و اعلم أن المفارقة جائزه في جميع أحوال الصلاة، ولا يشترط الدخول معه في ركن، فلو أدركه في أثناء القراءة و فارقه قبل الركوع صح و سقطت عنه القراءة، لكن لا يدرك بذلك ثواب الجماعة كما يدركه لو دخل معه قبل التسليم، بل الأولى لمن يريد ذلك ترك الائتمام ابتداء ليسلم من خلاف الشيخ (رحمه الله). ولا يخفى أن ذلك

ص: ٣٢٠

١- (١) المبسوط ١٥٧: ١.

٢- (٢) الذكري: ٢٧٢.

السادسه:الجماعه جائزه فى السفينه الواحده

السادسه:الجماعه جائزه فى السفينه الواحده،و فى سفن عدده(١)، سواء اتصلت السفن أو انفصلت.

السابعه:إذا شرع المأموم فى نافلة،فأحرم الإمام

السابعه:إذا شرع المأموم فى نافلة،فأحرم الإمام،قطعها و استأنف إذا خشى الفوات(٢)،و الا- أتم ركعتين استحبابا.و ان كانت فريضه،نقل نيته الى النفل على الأفضل،و أتم ركعتين(٣).

حيث لا يجب الجماعه،و إلا لم يجز الانفراد اختيارا.

قوله:«الجماعه جائزه فى السفينه الواحده و فى السفن المتعدده» .

بشرط عدم البعد المفرط و عدم حصول مانع يمنع المشاهده و عدم تقدم المأموم.و لو عرض التقدم لسفينه المأموم فى الأثناء نوى الانفراد و إلا بطلت صلاته.

و فى حكم السفن المتعدده ما لو كان أحدهما على الشاطئ و الآخر فى السفينه.

قوله:«قطعها و استأنف إن خشى الفوات» .

مقتضى العبارة تقييد القطع بدخول الإمام فى الصلاه و خوف الفوات.ثمَّ يحتمل ان يريد بالفوات فوات الائتمام بأجمعه فلو أدرك آخر الصلاه لم يستحب القطع،و أن يريد فوات الركعه الاولى،و لا يحتمل أن يريد فوات القدوه بمجموع الصلاه بحيث يقع نيته عقيب تحريم الإمام،لأنه فرض الخوف بعد تحريم الإمام، و الحال أنه لم يكمل النافله فلا بدَّ مع الإكمال من فوات جزء من الصلاه.و الذى عبر به جماعه من الأصحاب (١)و دلت عليه الروايه (٢)قطع النافله متى أقيمت الصلاه و إن لم يدخل فى الصلاه،و هو حسن.و لا- استبعاد فى كون التأهب للواجب و الوقوف له و انتظار تكبير الإمام ليكبر بعده بغير فصل أفضل من النافله.

قوله:«و لو كان فى فريضه نقل نيته إلى النفل و أتمها ركعتين» .

لم يقيد ذلك بخوف الفوات،و لا شرط فى إكمال الركعتين ذلك،و الروايه به

ص:٣٢١

١- ١) كالشيخ فى النهايه:١١٨،و ابن إدريس فى السرائر ٢٨٩:١.

٢- ٢) فقه الرضا عليه السلام:١٤٥،و ربما يستدل عليه-كما فى الجواهر ١٤:٣٤ بروايه عمر بن يزيد. راجع الوسائل ٣:١٦٦

ب «٣٥» من أبواب المواقيت ح ٩.

و لو كان إمام الأصل قطعها و استأنف معه (١).

الثامنة: إذا فاته مع الإمام شيء صلى ما يدركه

الثامنة: إذا فاته مع الإمام شيء صلى ما يدركه و جعله أول صلاته (٢)، مطلقه (١) أيضا، لكنه جعل فيها النقل عند أذان المؤذن. و الظاهر أن قطع النافلة بعد العدول إليها من الفريضة لخائف فوت الائتمام من أول الصلاة أفضل من إكمالها ركعتين، فإن الفريضة تقطع لاستدراك ما هو دون ذلك، و الفريضة بعد العدول تصير نافله و هي تقطع أيضا لإدراك أول الجماعة. و تحمل الرواية بإتمام الركعتين على من لم يخف الفوات جمعا بينها و بين ما دلّ على قطع النافلة. و لو كان ذلك بعد تجاوز المصلي ركعتين من الفريضة، فإن كان ركع في الثالثة فالأجود الاستمرار، و إن لم يركع ففي جواز العدول إلى النفل و هدم الركعة نظر، و استقرب في النهاية الإتمام إن لم يكن إمام الأصل و إلا قطع مطلقا (٢).

قوله: «و لو كان إمام الأصل قطع و استأنف معه» .

لا- يشترط في جواز القطع هنا خوف فوت جميع الصلاة بل يكفي خوف فوت تمام الجماعة. و لو نقلها إلى النفل ثم قطعها كان أولى.

قوله: «إذا فاته مع الإمام شيء جعل ما يدركه أول صلاته» .

رد بذلك على بعض العامة حيث زعم أن ما يدركه معه آخر صلاته و يقضى أولها، محتجا بقول النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «و ما فاتكم فاقضوا» (٣). و أوجب بحمل القضاء على الإتيان كقوله تعالى فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ (٤) جمعا بينه و بين ما تظافر من الأحاديث (٥) الداله على أن ما يدركه أول صلاته.

ص: ٣٢٢

١- ١) الكافي ٣: ٣٧٩ ح ٣، التهذيب ٣: ٢٧٤ ح ٧٩٢، الوسائل ٥: ٤٥٨ ب «٥٦» من أبواب صلاة الجماعة ح ١.

٢- ٢) النهاية: ١١٨.

٣- ٣) سنن النسائي ٢: ١١٤-١١٥، سنن البيهقي ٢: ٢٩٧.

٤- ٤) الجمعة: ١٠.

٥- ٥) الوسائل ٥: ٤٤٤ ب «٤٧» من أبواب صلاة الجماعة.

وَأَتَمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ. وَ لَوْ أَدْرَكَهُ فِي الرَّابِعَةِ دَخَلَ مَعَهُ، فَإِذَا سَلَّمَ قَامَ فَصَلَّى مَا بَقِيَ عَلَيْهِ، وَ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ لَهُ بِالْحَمْدِ وَ سُورَهُ، وَ فِي الْاِثْنَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ بِالْحَمْدِ وَ إِنْ شَاءَ سَبَّحَ (١).

التاسعة: إذا أدرك الإمام بعد رفعه من الأخيره كبر و سجد معه

التاسعة: إذا أدرك الإمام بعد رفعه من الأخيره كبر و سجد معه (٢)، فإذا سَلَّمَ قَامَ فَاسْتَأْنَفَ بِتَكْبِيرٍ مُسْتَأْنَفٍ. وَقِيلَ: بَنَى عَلَى التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِ.

وَالأَوَّلُ أَشْبَهَ. وَ لَوْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ، كَبَّرَ وَ جَلَسَ مَعَهُ، فَإِذَا سَلَّمَ قَامَ فَاسْتَقْبَلَ، وَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءٍ تَكْبِيرٍ.

العاشره: يجوز أن يسلم المأموم قبل الامام

العاشره: يجوز أن يسلم المأموم (٣) قبل الامام و ينصرف لضروره و غيرها.

قوله: «و في الأخيرتين بالحمد و ان شاء سَبَّحَ» .

ليس في الحكم بالتخير بين الحمد و التسبيح في الأخيرتين نكته مع إدراك ركعه واحده مع الإمام، لأن ثانيه المأموم يقرأ فيها بالحمد، و لا خلاف حينئذ في جواز التسبيح في الأخيرتين. نعم ذهب بعض أصحابنا إلى أن من فاتته الركعتان الأوليان من الرباعيه و سَبَّحَ الإمام في الأخيرتين و جب على المأموم أن يقرأ بالحمد في الأخيرتين، حذرا من خلوص صلاته من الفاتحه و لا صلاحه إلا بها، و المشهور بقاء التخير، فذكر التخير للرد على ذلك القول لا يأتي في مثال المصنف، نعم في المثال تمام الكلام في الرد على بعض العامه.

قوله: «كبر و سجد معه. إلخ» .

الأصح تخيره بين السجود مع الامام و استئناف الصلاه - و هو الأفضل - و بين الجلوس من غير سجود ثم يقوم بغير استئناف بعد فراغ الإمام، أو مع الامام لو كان في غير الركعه الرابعه، و بين انتظاره واقفا حتى يسلم أو يقوم. و لا استئناف في الموضعين. و كذا القول لو أدرك معه سجده واحده. و كذا يتخير لو أدركه بعد رفعه من السجود و لا يستأنف هنا مطلقا. و يدرك الفضيله في الجميع على التقديرات إذا كان التأخير لا عمدا، و أما كونها كفضيله من أدرك قبله فغير معلوم.

قوله: «يجوز أن يسلم المأموم. إلخ» .

مع نيه الانفراد. و بدونها يأثم مع التعمد و يخرج من الصلاه. و لا يخفى أن

الحادي عشره: إذا وقف النساء في الصف الأخير

الحادي عشره: إذا وقف النساء في الصف الأخير، فجاء رجال وجب أن يتأخرن (١)، إذا لم يكن للرجال موقف أمامهن.

الثانيه عشره: إذا استنيب المسبوق

الثانيه عشره: إذا استنيب المسبوق، فإذا انتهت صلاه المأموم، أو ما إليهم ليسلموا، ثم يقوم فيأتي بما بقى عليه.

خاتمه فيما يتعلق بالمساجد

خاتمه فيما يتعلق بالمساجد يستحب اتخاذ المساجد مكشوفه غير مسقفه (٢)، ذلك في غير الجماعه الواجبه و إلا لم يجز مطلقا، و يجيء -على القول بعدم وجوب المتابعه في الأقوال- احتمال جواز التسليم قبله و إن لم ينو الانفراد أو كانت الجماعه واجبه، لكن لا نعلم به قائلا صريحا، و عبارته المصنف قد تدل عليه.

قوله: «فجاء رجال وجب أن يتأخرن. إلخ» .

بناء على عدم جواز المحاذاه، و إلا استحبّ لهّن التأخر. و انما يجب التأخر إذا لم يكن المكان ملكا لهن، و إلا لم يجب.

قوله: «مكشوفه غير مسقفه» .

كان ذكر الكشف كافيا عن الوصف بعدم التسقيف، لأنه بعض افراده لشمول الكشف له و للتظليل بغيره من شجره و خيمه و غيرها. و لعل ذكر عدم التسقيف بعد ذلك تفسير للكشف، بمعنى أن المطلوب من كشفها كونها غير مسقفه لا مطلق الكشف. و في الجمع بين الكلمتين مع إغناء الثانيه عن الأولى إشاره إلى أن ذلك هو مراد من عبّر بالكشف. و يدل على اختصاص الكراهه بالتسقيف، ما رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه و آله

و ان تكون الميضاه على أبوابها(١)،و أن تكون المناره مع حائطها لا فى وسطها(٢)، و أن يقدم الداخل إليها رجله اليمنى،و الخارج رجله اليسرى،و أن يتعاهد نعليه(٣)،و أن يدعو عند دخوله و عند خروجه.

و سلم ظلل مسجده بالخصف و الإذخر، فلما أتهم الأمطار و كف عليهم فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فطين. فقال صلى الله عليه و آله و سلم لهم: لا، عريش كعريش موسى. فلم يزل كذلك حتى قبض صلى الله عليه و آله و سلم» (١). قال فى الذكرى بعد نقل كراهه التظليل: «لعل المراد به تظليل جميع المسجد أو تظليل خاص أو فى بعض البلدان، و إلا فالحاجه ماسه إلى التظليل لدفع الحر و القر» (٢).

قوله: «و أن يكون الميضاه على أبوابها» .

المراد بالميضاه المطهره من الحدث أو الخبث. و يكره أن يكون فى وسط المساجد لتأذى الناس برائحتهما، و كراهه الوضوء فى المسجد. و منع بعض الأصحاب من جعل الميضاه فى وسطها (٣)، و هو حق إن لم تسبق المسجد، و أريد بها محل البول و الغائط أو استلذمت أذاه.

قوله: «و المناره مع حائطها لا فى وسطها» .

و فى النهايه لا يجوز المناره فى وسطها (٤). و هو حق مع تقدم مسجديه محلها على بنائها.

قوله: «و أن يتعاهد نعله» .

أى يستعلم حاله عند الدخول الى المسجد احتياطا للطهاره. و فى حكم النعل ما يصحب الإنسان من مظنات النجاسه كالعصا.

و اعلم أن الأفضح أن يقول: أن يتعهد النعل، لأن التعاهد تفاعل لا يكون

ص: ٣٢٥

١- ١) الكافى ٣: ٢٩٥ ح ١، التهذيب ٣: ٢٦١-٢٦٢ ح ٧٣٨، الوسائل ٣: ٤٨٧ ب «٩» من أبواب أحكام المساجد ح ١.

٢- ٢) الذكرى: ١٥٦.

٣- ٣) السرائر ١: ٢٧٩.

٤- ٤) النهايه: ١٠٩.

و يجوز نقض ما استهدم (١) دون غيره. و يستحب إعادته. و يجوز استعمال آله في غيره (٢). و يستحب كنس المساجد (٣) و الإسراج فيها (٣).

إلا- بين اثنين يلاحظ كل منهما الآخر. قال في الصحاح: التعهد التحفظ بالشيء و تجديد العهد به، و تعهدت فلانا و تعهدت ضيعتي، و هو أفصح من قولك: تعاهدته لان التعاهد إنما يكون بين اثنين. انتهى (١). و قد روى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «تعاهدوا نعالكم عند أبواب مساجدكم» (٢). و المصنف تبع في التعاهد الروايه. قوله: «و يجوز نقض ما استهدم» .

بفتح التاء و الدال أى أشرف على الانهدام، و كذا يجوز نقضه لتوسعته لكن يجب التأخير إلى إتمام العماره، إلا مع الاحتياج إلى الآله فيؤخر بحسب الإمكان. قوله: «و يجوز استعمال آله في غيره» .

مع استغنائه عنها، أو تعذر استعمالها فيه لاستيلاء الخراب عليه، أو كون الآخر أحوج إليها منه لكثرة المصلين و نحو ذلك. و أولى بالجواز صرف وقفه و نذره على غيره بالشروط. و ليس كذلك المشهد فلا يجوز صرف ماله إلى مشهد آخر، و لا مسجد، و لا صرف مال المسجد إليه مطلقاً. قوله: «و يستحب كنس المساجد» .

و هو جمع كناستها- بضم الكاف- و هى القمامه و إخراجها منها و خصوصاً يوم الخميس و ليله الجمعة، فقد روى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «من كنس المسجد يوم الخميس و ليله الجمعة فأخرج من التراب ما يذر فى العين غفر الله له» (٣). و الظاهر أن الواو بمعنى أو. و تقدير القله بكون التراب يذر فى العين مبالغه فى المحافظه على كنسها و إن كانت نظيفه، و على فعل ما تيسر و إن لم يستوعبها. قوله: «و الإسراج فيها» .

محله الليل. و لا فرق بين صلاه أحد فيه أو إقامته حاله الضوء و عدمه، و قد

ص: ٣٢٤

١- ١) الصحاح ٥١٦: ٢.

٢- ٢) التهذيب ٢٥٥: ٣ ح ٧٠٩، الوسائل ٥٠٤: ٣ ب «٢٤» من أبواب أحكام المساجد ح ١.

٣- ٣) ثواب الأعمال: ٥١ ح ٣، أمالى الصدوق: ٤٠٥ ح ١٥، الوسائل ٥١١: ٣ ب «٣٤» من أبواب أحكام المساجد ح ١.

و يحرم زخرفتها(١)، و نقشها بالصور(٢)، و بيع آلتها(٣)، و ان يؤخذ منها فى الطرق، و الاملاك. و من أخذ منها شيئاً و جب أن يعيده إليها، أو الى مسجد آخر. و إذا زالت آثار المسجد لم يحل تملكه. و لا يجوز إدخال النجاسه إليها(٤)، و لا إزاله النجاسه فيها(٥)، روى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «من أسرج فى مسجد من مساجد الله سراجاً لم تزل الملائكه و حمله العرش يستغفرون له ما دام فى ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج» (١).

قوله: «و يحرم زخرفتها» .

أى نقشها بالذهب فإن الزخرف-بالضم-الذهب. و أطلق جماعه من الأصحاب-منهم المصنف فى المعتبر-تحريم النقش مطلقاً لأن ذلك لم يقع فى عهده صلى الله عليه و آله و سلم فيكون بدعه (٢).

قوله: «و نقشها بالصور» .

إن كانت من ذوات الأرواح، و الإكراه من جهه كونه نقشا.

قوله: «و بيع آلتها» .

مع عدم الحاجه إلى بيعها للعماره، و عدم المصلحه كما لو خيف عليها التلف، أو كانت رثه لا ينتفع بها فيه.

قوله: «و لا يجوز إدخال النجاسه إليها» .

إنما يحرم إدخال ما يخاف منه تلويث المسجد أو آتته، و غيره يكره. و يجب إخراج النجاسه منه كفايه و إن كان الوجوب على المدخل أكد.

قوله: «و لا إزاله النجاسه فيها» .

مع استلزامها التنجيس. و لو أزالها فى آتية أو فيما لا ينفعل كالكثير لم يحرم،

ص: ٣٢٧

١- ١) المحاسن: ٥٧: ب «٧٠» ح ٨٨، ثواب الأعمال: ٤٩، الوسائل ٥١٣: ٣: ب «٣٤» من أبواب أحكام المساجد.

٢- ٢) المعتبر ٢: ٤٥١.

و لا إخراج الحصى منها(١)،و إن فعل أعاده إليها.

و يكره تعليتها(٢)،و أن يعمل لها شرف(٣)،أو محاريب داخله في الحائط(٤)، و أن تجعل طريقا(٥).

بناء على عدم تحريم غير الملوثة.و ربما قيل بتحريم إزالتها فيها مطلقا لما فيه من الامتهان المنافي للتعظيم المأمور به،و هو أحوط.

قوله:«و لا إخراج الحصى منها» .

مع كونها جزءا من المسجد أو من آلاته كالمخذه للفرش،فلو كانت قمامه استحب إخراجها.و في حكمها التراب.

قوله:«و يكره تعليتها» .

بل بينى وسطا،و قد روى أن مسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان قامه (١).

قوله:«و أن يعمل لها شرف» .

بضم الشين و فتح الراء،جمع شرفه-بسكون الراء-و هي ما يجعل في أعلى الجدار.قال على عليه السلام:«إن المساجد لا تشرف بل تبني جمّا»(٢).

قوله:«أو محاريب داخله في الحائط» .

أى دخولا- كثيرا،و كذا يكره الداخلة في المسجد،بل هذا هو الذى وجد فى النصوص و أن عليا عليه السلام كان يكسر المحاريب إذا رآها فى المسجد،و يقول كأنها مذابح اليهود(٣).و لا بد من تقييد الكراهه-بالمعنى الثانى-بسبقها على مسجديه محلها و إلا حرمت.

قوله:«و أن تجعل طريقا» .

إنما يكره إذا استطرت على وجه لا يلزم منه تغيير صورته المسجد بحيث يصير

ص: ٣٢٨

١- ١) الكافي ٣:٢٩٥ ح ١،الوسائل ٣:٤٨٧ ب«٩»من أبواب أحكام المساجد ح ١.

٢- ٢) علل الشرائع: ٣٢٠ ب«٨» ح ١،الفقيه ١:١٥٣ ح ٧٠٩ مرسلا،التهذيب ٣:٢٥٣ ح ٦٩٧،الوسائل ٣:٤٩٤ ب«١٥»من أبواب أحكام المساجد ح ٢.

٣- ٣) علل الشرائع: ٣٢٠ ب«٧»،الفقيه ١:١٥٣ ح ٧٠٨،التهذيب ٣:٢٥٣ ح ٦٩٦،الوسائل ٣ ٥١٠ ب«٣١»من أبواب أحكام المساجد.

و يستحب ان يجتنب البيع و الشراء، و تمكين المجانين (١)، و إنفاذ الأحكام (٢)، و تعريف الضوأل (٣)، و إقامة الحدود، طريقا لا مسجدا، و إلا حرم كما مر. و هذا هو الفارق بين جعلها طريقا و جعلها فى طريق.

قوله: «و تمكين المجانين» .

و كذا الصبيان لوجودهم معهم فى النص، قال عليه السلام: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَ كُمْ صِبْيَانِكُمْ و مجانينكم و شراءكم و بيعكم» (١). و ينبغى أن يراد بالصبي من لا يوثق به منهم فى إزاله النجاسه، أما من يوثق به فى التزّه عن النجاسات و أداء الصلاه فإنه يستحب تمرينه على فعل الصلاه فى المسجد كما يمرّن على غيرها من العبادات.

قوله: «و إنفاذ الأحكام» .

لما فيه من الجدل و الدعاوى الباطله المستلزمه للمعصيه فى المسجد، المتضاعف بسببه العصيان. و ذهب جماعه من الأصحاب الى عدم الكراهه (٢)، لأن عليا عليه السلام كان يقضى فى مسجد الكوفه (٣)، و دكه القضاء مشهوره إلى الآن، و لأن الحكم طاعه و المسجد موضوع لها، و يحمل النهى -على تقدير صحته- على الحبس على الحقوق و الملازمه عليها، أو يخص بما فيه جدال و خصومه، أو يكون المكروه الدوام لا ما اتفق أحيانا، و هو حسن.

قوله: «و تعريف الضوأل» .

و كذا السؤال عنها. و حيث كان محل التعريف المجامع فليكن فى أبواب المساجد لا داخلها.

ص: ٣٢٩

١ - ١) الفقيه ١: ١٥٤ ح ٧١٦، التهذيب ٣: ٢٥٤ ح ٧٠٢، الوسائل ٣: ٥٠٧ ب «٢٧» من أبواب أحكام المساجد ح ٢، مصنف عبد الرزاق ١: ٤٤١ ح ١٧٢٦.

٢ - ٢) الخلاف ٢: ٥٨٨ آداب القضاء مسأله ٣، السرائر ١: ٢٧٩، المختلف: ١٦٠.

٣ - ٣) الفضائل لشاذان: ١٥٥ و عنه البحار: ٢٧٧: ٤٠ ح ٤٢.

و إنشاد الشعر (١)، و رفع الصوت (٢)، و عمل الصنائع، و النوم.

و يكره دخول من فى فيه رائحه بصل أو ثوم (٣)، و التنخم، و البصاق، و قتل القمل، فإن فعل ستره بالتراب (٤)، قوله: «و إنشاد الشعر»

لقول النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «من سمعتموه ينشد الشعر فى المساجد فقولوا له: فض الله فاك، إنما نصبت المساجد للقرآن» (١)، و قد روى أنه لا بأس به (٢). و جمع بينهما فى الذكرى بحمل الإباحه على ما يقل منه و يكثر منفعتة كبيت حكمه أو شاهد على لغه فى كتاب الله أو سنه نبيه صلى الله عليه و آله و سلم و شبهه (٣).

و ألحق به بعض الأصحاب (٤) ما كان منه موعظه أو مدحا للنبى صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السلام و مراتى الحسين عليه السلام، لأن ذلك كله عباده فلا ينافى الغرض المقصود من المساجد.

قوله: «و رفع الصوت» .

و لو فى قراءه القرآن إذا تجاوز المعتاد.

قوله: «رائحه بصل أو ثوم» .

و كذا كل ذى رائحه كريهه، قال على عليه السلام: «من أكل شيئاً من المؤذيات فلا يقربن المسجد» (٥).

قوله: «ستره بالتراب» .

الضمير يعود الى كل واحد من الثلاثة لا الى القمل وحده، قال على عليه السلام: «البزاق خطيئه و كفارته دفنه» (٦). و عن الصادق عليه السلام: «من تنخع

ص: ٣٣٠

١- ١) الكافي ٣: ٣٦٩ ح ٥، التهذيب ٣: ٢٥٩ ح ٧٢٥.

٢- ٢) قرب الاسناد: ١٢٠، التهذيب ٣: ٢٤٩ ح ٦٨٣.

٣- ٣) الذكرى: ١٥٦.

٤- ٤) انظر جامع المقاصد ٢: ١٥١.

٥- ٥) التهذيب ٣: ٢٥٥ ح ٧٠٨، الخصال: ٦٣٠، الوسائل ٣: ٥٠٢ ب «٢٢» من أبواب أحكام المساجد ح ٦.

٦- ٦) التهذيب ٣: ٢٥٦ ح ٧١٢، الاستبصار ١: ٤٤٢ ح ١٧٠٤ الوسائل ٣: ٤٩٩ ب «١٩» من أبواب أحكام المساجد ح ٤ و فى الحديث: «البزاق فى المسجد خطيئه».

و كشف العوره (١)، و الرمی بالحصى (٢).

مسائل ثلاث

مسائل ثلاث

الأولى: إذا انهدمت الكنائس و البيع

الأولى: إذا انهدمت الكنائس و البيع، فإن كان لأهلها ذمه لم يجز التعرض لها. و إن كانت فى أرض الحرب، أو باد أهلها، جاز استعمالها فى المساجد (٣).

الثانية: الصلاة المكتوبه فى المساجد أفضل

الثانية: الصلاة المكتوبه فى المساجد أفضل من المنزل، و النافله بالعكس.

الثالثة: الصلاة فى الجامع بمائه

الثالثة: الصلاة فى الجامع بمائه، و فى مسجد القبيله بخمس و عشرين، و فى السوق باثنتى عشره صلاه.

فى المسجد ثم ردها فى جوفه لم تمرّ بداء إلا أبرأته» (١).

قوله: «و كشف العوره» .

مع أمن المطلع المحترم، و كذا يكره كشف السرّه و الركبه و ما بينهما.

قوله: «و الرمی بالحصى» .

لم يقيد الرمی بكونه حذفاً كما صنع غيره، و ورد به الخبر عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه أبصر رجلاً يحذف حصاه فى المسجد فقال: «ما زالت تلغنه حتى وقعت» (٢) لاشتراك الرمی بأنواعه فى العبث و الأذى، و لأن الخذف يطلق على رميها بالأصابع كيف اتفق و إن لم يكن على الوجه المذكور فى المجاز. قال فى الصحاح:

الخذف بالحصى الرمی به بالأصابع (٣).

قوله: «جاز استعمالها فى المساجد» .

لا في غيرها، ولا يجوز نقضها إلا ما لا بد منه في تحقق المسجدية كالمحراب.

ص: ٣٣١

-
- ١-١) الفقيه ١:١٥٢ ح ٧٠٠، التهذيب ٣:٢٥٦ ح ٧١٤، الوسائل ٣:٥٠٠ ب «٢٠» من أبواب أحكام المساجد ح ١.
 - ١-٢) التهذيب ٣:٢٦٢ ح ٧٤١، الوسائل ٣:٥١٤ ب «٣٦» من أبواب أحكام المساجد ح ١.
 - ٣-٣) الصحاح ٤:١٣٤٧ مادة «حذف».

الفصل الرابع فى صلاه الخوف و المطارده

صلاه الخوف

صلاه الخوف مقصوره سفرا و فى الحضر إذا صليت جماعه. فإن صليت فرادى، قيل: يقصر (١). و قيل: لا، و الأول أشبه.

و إذا صليت جماعه فالإمام بالخيار، إن شاء صلى بطائفه ثم بأخرى، و كانت الثانيه له ندبا، على القول بجواز اقتداء المفترض بالمتنفل، و إن شاء يصلى كما صلى رسول الله صلى الله عليه و آله بذات الرقاع (٢). ثم تحتاج هذه الصلاه الى النظر فى شروطها و كفيتهها، و أحكامها.

قوله: «صلاه الخوف مقصوره سفرا و فى الحضر إذا صليت جماعه، فإن صليت فرادى قيل: يقصر» .

يظهر من ذكره الخلاف فى حاله الحضر أن حاله السفر لا- خلاف فى كون الصلاه معها مقصوره و إن صليت فرادى، و هو كذلك. بل نقل الشيخ (١) عن بعض الأصحاب أنها لا- تقصر إلا- فى السفر مطلقا، عملا بظاهر الآيه (٢) و اقتصارا على موضع الوفاق. و الأصح جواز القصر سفرا و حضرا، جماعه و فرادى، و عليه المعظم.

قوله: «كما صلى رسول الله بذات الرقاع» .

ذات الرقاع موضع قريب من المدينه على ثلاثه أميال منها عند بئر أروما، و قيل: بنجد و هى أرض غطفان. و اختلف فى تسميتها بذلك، فقيل: إن المكان فيه جدد حمر و صفر كالرقاع، و قيل: كانت الصحابه حفاه فلفوا على أرجلهم الجلود و الخرق لئلا تحترق، و قيل: بل نقتب أرجلهم من المشى فلفوها عليها، و قيل: لرقاع

ص: ٣٣٢

١- ١) المبسوط ١٦٣: ١.

٢- ٢) النساء: ١٠١.

أما الشروط

أما الشروط:

فأن يكون الخصم في غير جهه القبلة(١)،و أن يكون فيه قوه لا يؤمن أن يهجم على المسلمين،و أن يكون في المسلمين(٢) كثره يمكن أن يفترقوا طائفتين،تكفل كل طائفه بمقاومه الخصم،و أن لا يحتاج الإمام(٣) إلى تفريقهم أكثر من فرقتين.

و أما كيفيتها

و أما كيفيتها:

فإن كانت الصلاه ثنائيه صلى بالأولى ركعه و قام إلى الثانيه،فينوى من خلفه الانفراد واجبا(٤) و يتمون ثمّ يستقبلون العدو،و تأتي الفرقة الأخرى كانت في ألويتهم،و قيل غير ذلك (١).

قوله:«أن يكون الخصم في غير جهه القبلة» .

بحيث لا- يمكنهم مقابلته و هم يصلون إلا بالانحراف عن القبلة،فلو اتفق العدو في القبلة صلى بهم صلاه عسفاً إذ ليس فيها مخالفه لباقي الصلوات من انفراد المؤتم مع بقاء حكم ائتمامه،و ائتمامه،و ائتمام القائم بالقاعد،و غير ذلك مما في صلاه الرقاع.

و يحتمل قويا جواز صلاه الرقاع هنا أيضا و إن كانت صلاه النبي صلى الله عليه و آله و سلم وقعت مع كونه في خلاف جهه القبلة اتفاقا إذ لا مانع منها.

قوله:«و أن يكون في المسلمين.إلخ» .

لا يجب التسويه بين الطائفتين في العدد لصدق الطائفه على الواحد فيجوز أن يكون بعضها واحدا مع حصول الغرض به،و هو مقاومه العدو.

قوله:«و أن لا يحتاج الإمام.إلخ» .

هذا في غير صلاه المغرب،أما فيها فيجوز تفريقهم ثلاث فرق و تخصيص كل فرقه بركعه.و لو شرطنا في الخوف السفر جاز تفريقهم في الرباعيه أربع فرق مع الحاجه.

قوله:«فينوى من خلفه الانفراد واجبا» .

لما تقدم من عدم جواز مفارقه المأموم بدون النيه،و لأنه واجب فتجب نيته.

١-١) راجع معجم البلدان ٥٦:٣.

فيحرمون و يدخلون معه في ثانيته و هي أولاهم، فإذا جلس للتشهد أطال و نهض من خلفه فأتوا و جلسوا، فتشهد بهم و سلم (١).

فتحصل المخالفة في ثلاثه أشياء: انفراد المؤتم، و توقع الإمام للمأموم حتى يتم، و إمامه القاعد بالقائم.

و إن كانت ثلاثيه فهو بالخيار، إن شاء صلى بالأولى ركعه، و بالثانيه ركعتين، و إن شاء بالعكس (٢). و يجوز أن يكون كل فرقه واحدا.

و أما أحكامها

و أما أحكامها ففيها مسائل:

و قوى في الذكرى عدم الوجوب لأن قضيه الائتمام إنما هو في الركعه الأولى و قد انقضت (١) و هو حسن، و الأول خيره الدروس (٢) و هو أحوط.

قوله: «فتشهد بهم و سلم» .

و يجوز له التسليم قبل قيامهم إلى الثانيه من غير انتظار، لصحيحه عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام (٣)، و إن كان المشهور الأول.

قوله: «و إن شاء بالعكس» .

لا إشكال في التخيير بينهما لورود النص بهما (٤) لكن اختلف في أيهما أفضل، و المشهور الأول، بل لم يذكر الأكثر غيره، و هو المروى من فعل على عليه السلام (٥)، و فيه فوز الثانيه بالقراءه المتعينه، و تقارب الفرقتين في إدراك الأركان مع الامام.

ص: ٣٣٤

١- (١) الذكرى: ٢٤٢.

٢- (٢) الدروس: ٥٢.

٣- (٣) الكافي ٣: ٤٥٦ ح ٢، الفقيه ١: ٢٩٣ ح ١٣٣٧، التهذيب ٣: ١٧٢ ح ٣٨٠، الوسائل ٥: ٤٧٩ ب «٢» من أبواب صلاه الخوف و المطارده ح ١.

٤- (٤) راجع الوسائل الباب المذكور. فالحديث رقم «٢» يدل على اختصاص الفرقه الأولى بركعتين و الأحاديث «١، ٣، ٤، ٦» تدل على العكس.

٥- (٥) لم نعثر عليه في مظانه أورده في الذكرى: ٢٤٣.

الاولى: كل سهو يلحق المصلين فى حال متابعتهم لا حكم له

الاولى: كل سهو يلحق المصلين فى حال متابعتهم لا حكم له، و فى حال الانفراد يكون الحكم على ما قدمناه فى باب السهو (١).

الثانية: أخذ السلاح واجب فى الصلاة

الثانية: أخذ السلاح واجب (٢) فى الصلاة، و لو كان على السلاح نجاسة لم يجز أخذه على قول، و الجواز أشبهه. و لو كان ثقيلًا يمنع شيئًا من واجبات الصلاة لم يجز (٣).

و اختار فى القواعد الثانى (١).

قوله: «كل سهو يلحق المصلين فى حال متابعتهم لا حكم له، و فى حال الانفراد ما تقدم فى باب السهو» .

هذا مبنى على قول الشيخ من تحمل الإمام أو هام من خلفه (٢)، و المصنف لا يقول به، و لا خصوصيه لصلاة الخوف بحيث يفترق الحكم بينها و بين غيرها.

و يمكن حمل السهو هنا على الشك، بمعنى أنه لا - حكم لشك المأموم حال متابعه إمامه إذا حفظ عليه الامام، و قد تقدم أن السهو قد يطلق على الشك مجازًا فيتّم الحكم على مذهبه.

قوله: «أخذ السلاح واجب» .

لأمر به فى الآيه (٣) المقتضى للوجوب. و لو ترك أخذه حينئذ اثم و لم تبطل الصلاة لرجوع النهى إلى وصف خارج.

قوله: «و لو كان ثقيلًا يمنع شيئًا من واجبات الصلاة لم يجز» .

إلا- مع الضروره فيجب و يصلى بحسب الإمكان. و لو بالإيماء. و لو كان مما يتأذى به غيره كالرمح لم يجز حمله، إن لم يمكنه الانتقال إلى حاشيه الصفوف إلا مع الضروره.

ص: ٣٣٥

١- ١) قواعد الأحكام ١: ٤٨.

٢- ٢) الخلاف ١: ٤٦٣ مسألة ٢٠٦.

٣- ٣) النساء: ١٠٢.

الثالثه: إذا سها الإمام (١) سهوا يوجب السجدين، ثم دخلت الثانيه معه، فإذا سلم و سجد، لم يجب عليها اتباعه.

و أما صلاه المطارده

و أما صلاه المطارده (٢) و تسمى صلاه شده الخوف، مثل أن ينتهى الحال إلى المعانقه و المسايفه (٣)- فيصلى على حسب إمكانه، واقفا أو ماشيا، أو راكبا.

و يستقبل القبله بتكبيره الإحرام، ثم يستمر إن أمكنه، و إلا استقبل بما أمكن و صلى مع التعذر إلى أى الجهات أمكن.
قوله: «إذا سها الإمام. إلخ» .

هذا مبنى على مذهب الشيخ أيضا. و يلزم الطائفه الأولى السجود حينئذ فيشير إليهم ليسجدوا بعد فراغهم، و على ما اختاره المصنف لا يجب على إحداهما.
قوله: «و أما صلاه المطارده» .

جعل صلاه المطارده قسميه لصلاه الخوف- مع أنها من جمله أقسامها- إما بناء على ملاحظه كونها تسمى صلاه شده الخوف لا صلاه مطلق الخوف كما أشار إليه المصنف، أو يكون عطفها عليها فى قوله «صلاه الخوف و المطارده» من باب عطف أعظم الأفراد، و أدخلها على اسم الجنس لمزيد الاهتمام، كعطف جبرئيل على الملائكه، و النخل و الرمان على الفاكهه، و هذا أولى فإن شده الخوف قسم من مطلق الخوف.

قوله: «ينتهى الحال إلى المعانقه و المسايفه» .

الضابط فى تسويغها أن لا- يمكن فعل الصلاه على الوجوه المقرره فى أنواع صلاه الخوف، بل يفتقر كل منهم الى القتال، أو لا يأمن الحاجه إليه فى حاله الصلاه، فيصلون رجالا و ركابا على حسب الإمكان. و قد جوّز الأصحاب الجماعه فيها و إن اختلفت الجبهه، بشرط أن لا يتقدم المأموم على الإمام صوب مقصده.

و الفرق بينهم و بين المختلفين فى الجبهه أن كل جبهه هنا قبله فى حق المضطر إليها

و إذا لم يتمكن من النزول صَلَّى راکباً، و سجد على قربوس سرجه (١)، و إن لم يتمكن أو مآ إيماء (٢)، فإن خشى صلى بالتسييح (٣). و يسقط الركوع و السجود، و يقول بدل كل ركعه: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر.

فروع

فروع

الأول: إذا صلى مومياً فأمن، أتم صلاته

الأول: إذا صلى مومياً فأمن، أتم صلاته (٤) بالركوع و السجود فيما بخلاف المجتهدين، و من ثمَّ يجب الإعادة لو تبين الخطأ على بعض الوجوه بخلافه هنا. و هل يتحمل الامام التسييح هنا؟ الظاهر العدم، لأنه بدل من أركان لا يتحملها.

قوله: «على قربوس سرجه» .

هو بفتح القاف و الراء. و يشترط في جواز السجود عليه تعذر النزول و لو للسجود خاصة ثمَّ الركوب. و يغتفر الفعل الكثير هنا كما يغتفر في باقي الأحوال.

و لو كان القربوس مما لا يصح السجود عليه فإن أمكن وضع شيء منه عليه و جب، و إلا سقط.

قوله: «أومأ إيماء» .

برأسه، فإن تعذر فبعينه كالمرضى.

قوله: «و ان خشى صَلَّى بالتسييح» .

القدر المجوز للتسييح تعذر الإيماء و إن أمكن فعل غيره من الأفعال كالقراءة.

و تجب قبل التسييح النية و التكبير، و بعد فعله مرّتين التشهد و التسليم، و في المغرب ثلاث تسيحات يتخللها التشهد. و لو شك في عدده بطلت الصلاة.

قوله: «فأمن أتم صلاته» .

فلو كان بعد التسييح مره سقطت عنه ركعه و أكمل صلاه الأمن، و لو انعكس سيح للباقي.

بقى منها ولا يستأنف، وقيل: ما لم يستدبر القبلة في أثناء صلاته. وكذا لو صلى بعض صلاته، ثم عرض الخوف، أتمّ صلاه خائف ولا يستأنف.

الثاني: من رأى سوادا فظنه عدوا فقصر

الثاني: من رأى سوادا فظنه عدوا فقصر أو صلى موميا ثم انكشف بطلان خياله لم يعد. وكذا لو أقبل العدو فصلى موميا لشده خوفاً ثم بان هناك حائل يمنع العدو.

الثالث: إذا خاف من سيل أو سبع

الثالث: إذا خاف من سيل أو سبع، جاز أن يصلي صلاه شدة الخوف.

تممه

تممه المتوخل والغريق يصليان بحسب الإمكان، و يوميان لركوعهما وسجودهما، ولا يقصر واحد منهما عدد صلاته (1)، إلا في سفر أو خوف.

الفصل الخامس

إشاره

في صلاه المسافر]

الفصل الخامس في صلاه المسافر و النظر في الشروط، و القصر، و لواحقه.

أما الشروط فسته

أما الشروط فسته:

الأول: اعتبار المسافه

الأول: اعتبار المسافه.

قوله: «و لا يقصر واحد منهما عدد صلاته» .

لاختصاص قصر الكمية بالسفر و الخوف بخلاف الكيفية. قال في الذكرى:

«نعم لو خاف من إتمام الصلاة استيلاء الغرق و رجاء عند قصر العدد سلامته و ضاق الوقت فالظاهر أنه يقصر العدد أيضا» (1)، و هو حسن، حيث انه يجوز له الترك فقصر

ص: ٣٣٨

(١ - ١) الذكرى: ٢٦٤.

و هي مسير يوم (١)، بريدان، أربعة آلاف ذراع بذراع اليد، الذي طوله أربع و عشرون ميلا.

و الميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد، الذي طوله أربع و عشرون إصبعا (٢)، تعويلا على المشهور بين الناس، أو مدّ البصر (٣) من الأرض.

و لو كانت المسافه أربعة فراسخ و أراد العود ليومه فقد كمل مسير يوم (٤) و وجب التقصير.

و لو تردّد يوما في ثلاثه فراسخ، ذاهبا و جائيا و عائدا، لم يجز القصر (٥) العدد أولى. لكن في سقوط القضاء بذلك نظر، لعدم النص على جواز القصر هنا، فوجب القضاء أجود.

قوله: «مسير يوم» .

يعتبر فيه الاعتدال، و كذا في الأرض و السير. و اعتبر في التذكرة كونه بسير الإبل (١).

قوله: «أربعة و عشرون إصبعا» .

معتبره بست قبضات بالأصابع المضمومه المنفرده عن الإبهام من مستوى الخلقه.

قوله: «أو مدّ البصر» .

من المبصر المتوسط بحيث يميز الفارس من الرجل.

قوله: «و أراد الرجوع ليومه فقد كمل مسيره يوم» .

و كذا لو أراد الرجوع ليلته أو ليلته و يومه مع اتصال السفر، صرح به في الذكرى (٢). و لو كان الخروج في بعض النهار و أراد إنهائه في اليوم الثاني، بحيث يجتمع من الجميع يوم و ليله مع اتصال السفر، ففي ترخصه نظر، من المساواه في العله، و خروجه عن مورد النص. و ظاهر الأصحاب عدم الترخّص بذلك.

قوله: «و لو تردّد يوما في ثلاثه فراسخ لم يجز القصر» .

لا فرق في ذلك بين أن ينتهي في عوده الأولى الى محل يشاهد فيه جدران بلده

ص: ٣٣٩

١-١ (١) التذكرة ١: ١٨٨.

٢-٢ (٢) الذكرى: ٢٥٧.

و إن كان ذلك من نيته.

و لو كان لبلد طريقان و الأبعد منهما مسافه،فسلك الأبعد قصر(١)، و إن كان ميلا إلى الرخصه.

الشرط الثاني: قصد المسافه

الشرط الثاني: قصد المسافه.(٢) أو يسمع أذانه أو لا،خلافًا للتحرير حيث حكم بالقصر في الثاني (١).

قوله:«و لو كان للبلد طريقان و الأبعد منهما مسافه فسلك الأبعد قصر» .

في ذهابه و البلد و الرجوع.و لو سلك الأقصر أتم،إلا أن يقصد العود بالأبعد فيتم في ذهابه و البلد و يقصر في عوده خاصه،و إن كان قصد العود بالأبعد في ابتداء السفر،لأنه لم يقصد أولا مسافه،و القصد الثاني لا حكم له قبل الشروع فيه.

و من هذا الباب ما لو سلك مسافه مستديره فإن الذهاب فيها ينتهي بالمقصد، و إن لم يسامت قطر الدائره بالنسبه إلى محل المسافرين،و العود هو الباقي سواء أ زاد أم نقص.هذا مع اتحاد المقصد،و لو تعدد كان منتهى الذهاب آخر المقاصد إن لم يتحقق قبله صوره الرجوع الى بلده عرفا،و إلا فالسابق عليه،و هكذا.و يحتمل كونه آخر المقاصد مطلقا.

و نبه بقوله:«و إن كان ميلا إلى الرخصه»على خلاف بعض الأصحاب (٢)حيث ذهب الى عدم الترخص لطالبيها،لأنه كاللاهي.و كذا لو كان الغرض من السفر مجرد الترخص.و الأصح الترخص مطلقا لوجود المقتضى.

قوله:«قصد المسافه» .

لا- فرق في اعتبار القصد بين التابع و المتبوع،فالعبد و الزوجه و الولد إن عرفوا مقصد المتبوع و قصدوه قصروا،و إلا فلا.و لا يقدح مع تحقق القصد تجويز العتق

ص: ٣٤٠

١- ١) تحرير الاحكام ٥٥:١.

٢- ٢) المهذب ١٠٧:١.

فلو قصد ما دون المسافه، ثمّ تجدد له رأى فقصد أخرى، لم يقصر و لو زاد المجموع على مسافه التقصير. فإن عاد و قد كملت المسافه فما زاد قصر.

و كذا لو طلب دابه شردت [له] أو غريما، أو آبقا. و لو خرج ينتظر رفقه (١) إن تيسروا سافر معهم، فإن كان على حدّ مسافه قصر فى سفره و موضع توقفه. و ان كان دونها، أتم حتى يتيسر له الرفقه و يسافر.

الشرط الثالث: أن لا يقطع السفر بإقامه فى أثناءه

الشرط الثالث: أن لا يقطع السفر بإقامه فى أثناءه.

فلو عزم على مسافه، و فى طريقه ملك له قد استوطنه (٢) سته أشهر أتم فى طريقه و فى ملكه. و كذا لو نوى الإقامة فى بعض المسافه. و لو كان بينه و الطلاق و كونهما يرجعان متى حصلوا إذا لم يستند ذلك إلى أماره، و مثله الأسير فى أيدي المشركين و المأخوذ ظلما مع ظنهما بقاء الاستيلاء.

قوله: «و لو خرج ينتظر رفقه. إلخ» .

منتظر الرفقه إن كان على رأس المسافه فصاعدا يقصر الى ثلاثين يوما، سواء أعلم مجيئها أم لا، و سواء أجزم بالسفر من دونها أم لا. و إن كان على ما دون المسافه و كان فى محل الترخّص، فإن علم مجيئها أو جزم بالسفر من دونها على تقدير عدم مجيئها فكالأول. و الحق به فى الذكرى (١) ما لو غلب على ظنه مجيئها. و إن انتفى الأمران أو الأمور أتم. و لو كان توقفه فى محل التمام أتم مطلقا.

قوله: «و فى طريقه ملك قد استوطنه» .

المراد بالملك هنا العقار الكائن فى محل الاستيطان و ما فى حكمه، فلا يشترط صلاحيته للسكنى بل يكفى الشجره الواحده. و يشترط ملك العين فلا- يكفى المنفعه، و بقاؤه فلو خرج عن ملكه زال حكمه. و المراد بحكم المحل ما كان يقرب موضع الاستيطان بحيث لا يبلغ محل الترخص بالنسبه إلى موضع الإقامة. و فى حكم

ص: ٣٤١

و بين ملكه أو ما نوى الإقامة فيه مسافه التقصير، قصر في طريقه خاصه (١).

و لو كان له عدده مواطن (٢)، اعتبر ما بينه و بين الأول، فإن كان مسافه قصر في طريقه، و ينقطع سفره بموطنه فيتم فيه، ثم يعتبر المسافه التي بين موطنه، فإن لم يكن مسافه أتم في طريقه لانقطاع سفره، و إن كان مسافه قصر في طريقه الثانيه حتى يصل الى وطنه.

الملك البلد المتخذ للمقام على الدوام، و كذا لو اتخذ بلدانا له على التناوب. و يشترط في كل واحد الاستيطان كالمملك.

قوله: «قصر في طريقه خاصه» .

لا- ريب في وجوب التقصير في الطريق لوجود المقتضى و هو قصد المسافه، لكن هل يصير موضع الإقامة كبلده، فينتهي سفره بمشاهده جداره أو سماع أذانه، أم يستمر حتى يصل اليه؟ ظاهر العبارة الثاني، لأن المجموع من جمله الطريق اليه، و به صرح العلامة (١). و الأول أوجه فإن ذلك في حكم البلد شرعا. و كذا القول في الخروج منه.

قوله: «و لو كان له عدده مواطن. إلخ» .

كما يعتبر المسافه بين كل موطنين كذا يعتبر بين آخر المواطن و غايه مقصده، فإن كان مسافه قصر عند خروجه من الأخير إلى مقصده و إلا- فلا- و لا- فرق في ذلك بين أن يعزم على العود الى وطنه الأول على تلك الطريق أو غيرها مما لا وطن فيه، و لا ما في حكمه، فلا يقصر فيما بين آخر أوطانه و نهايه مقصده مع قصوره عن المسافه، و إن كان يقصر راجعا، بل لكل من الذهاب و الإياب حكم برأسه لا- يضم أحدهما إلى الآ- خر. و كذا القول فيما نوى فيه الإقامة، سواء أ كانت النيه في ابتداء السفر أم بعد الوصول الى موضع الإقامة. و مثله ما لو بلغ طالب الآبق و نحوه المسافه من غير قصد، ثم قصد الزيادة الى ما دون المسافه قبل العود.

ص: ٣٤٢

و الوطن الذى يتم فيه، هو كل موضع له فيه ملك قد استوطنه ستة أشهر فصاعداً، متواليه كانت أو متفرقه (١).

الشرط الرابع: أن يكون السفر سائغاً

الشرط الرابع: أن يكون السفر سائغاً، (٢) واجبا كان كحجه الإسلام، أو مندوبا كزياره النبي صلى الله عليه و آله، أو مباحا كالأسفار للمتاجر.

و لو كان معصيه لم يقصّر (٣)، قوله: «و الوطن الذى يتم فيه هو كل موضع له فيه ملك قد استوطنه ستة أشهر فصاعداً متواليه كانت أو متفرقه» .

بشرط كونه مقيماً فيها بحيث صلى فى تلك المده تماماً، فلا يكفى مطلق الإقامة و لا مطلق التمام. و لو تعددت المواطن كفى استيطان الأول منها ما دام على ملكه، فلو خرج اعتبر استيطان غيره. و يظهر من الذكرى (١) الاكتفاء بالأول و إن خرج.

قوله: «كون السفر سائغاً» .

أى جائزاً بالمعنى الأعم ليدخل فيه ما عدا المحرم.

قوله: «و لو كان معصيه لم يقصّر» .

تتحقق المعصيه بالسفر بكونه نفسه معصيه كسفر الفارّ من الزحف، و الأبق من سيده، و الناشز من زوجها، و الهارب من غريمه مع قدرته على وفاء الحق، و الخارج بعد الزوال يوم الجمعة أو عرفه من غير فعل ما يجب عليه فيهما، و شبه ذلك، و بكون غايته معصيه كتابع الجائر، و قاطع الطريق، و التاجر بالمحرّمات، و الساعى فى ضرر على المسلمين، و نحو ذلك. و لا يقدر المعصيه فيه إذا كان جائزاً كشرب الخمر و الزنا إذا لم تكن مقصوده بالسفر أو جزءاً من المقصود. و لو كان السفر معصيه ثمّ جدّد قصد الطاعه اعتبرت المسافه حينئذ فيما بقى من الذهاب. و لو انعكس زال الترخص عند نيه المعصيه، فلو عاد قصد الطاعه ففى ضم ما بقى ان لم يبلغ المسافه الى ما مضى منها فى زمن الطاعه و جهان، و رجح فى الذكرى الضم (٢).

ص: ٣٤٣

١- ١) الذكرى: ٢٥٨.

٢- ٢) الذكرى: ٢٥٩.

كاتباع الجائر(١)، وصيد اللهو.

و لو كان الصيد لقوته و قوت عياله قَصْر. و لو كان للتجاره، قيل:

يقصّر في الصوم دون الصلاة، و فيه تردّد.

الشرط الخامس: أن لا يكون سفره أكثر من حضره

الشرط الخامس: أن لا يكون سفره أكثر من حضره(٢)، كالبدوي الذي يطلب القطر، و المكارى، و الملاح(٣)، و التاجر الذي يطلب الأسواق، و البريد.

قوله: «كاتباع الجائر» .

أى فى جوره لا اتباعه كرها، أو فى مجرد الطريق، أو ليعمل له عملا محلا، و نحو ذلك.

قوله: «أن لا يكون سفره أكثر من حضره» .

هكذا عبر أكثر الأصحاب، و لم يرتضها المصنف فى المعتبر، لأنها تقتضى أن من أقام فى بلده عشره أيام ثمّ سافر عشرين يجب عليه الإتمام، قال: «و الأولى أن يقال: أن لا يكون ممن يلزمه الإتمام فى سفره» (١)، و أولويّه هذه العبارة على عبارة الأصحاب غير واضحة، لأن العاصى بسفره يدخل فيما ذكره مع أنه غير مراد، و كذا الهائم و طالب الآبق و نحوهما، بل الوجه أن كثره السفر قد اشتهرت شرعا فى السفر الجامع للشرائط الآتية بحيث لا- يتبادر إلى الأفهام غيره، و هو علامه الحقيقه، بخلاف ما ذكره فإنه مشترك شرعا بين كثير السفر و العاصى، و من لم يقصد المسافه، من غير ترجيح، أو نقول: إن هذا العنوان الشرط، و المعتبر فيه ما يأتى تفصيله.

قوله: «و الملاح» .

الملاح هو صاحب السفينه بأى وجه استعملها. و البريد: الرسول، أى المعدّ نفسه للرساله.

ص: ٣٤٤

و ضابطه أن لا يقيم ببلد عشره أيام(١).فلو أقام أحدهم عشره ثم أنشأ سفرا قصيرا، وقيل: ذلك مختص بالمكاري، فيدخل في جملة الملاح و الأجير(٢)، و الأول أظهر. و لو أقام خمسه، قيل: يتم، وقيل: يقصر نهارا صلاته دون صومه و يتم ليلا، و الأول أشبه.

الشرط السادس: تواري الجدران و خفاء الأذان

الشرط السادس: تواري الجدران و خفاء الأذان.

قوله: «و ضابطه أن لا يقيم في بلد عشره أيام» .

هذا غير ضابط، فإن إقامة العشره إن كانت في بلده لم يفتقر إلى شيء، و في غيره يفتقر إليها، فالإجمال غير مفيد. و كذا إذا سافر ثانيا من غير إقامة العشره يصدق عليه التعريف، و في الاكتفاء به بحيث يتم في الثانيه قول ضعيف. بل الضابط أن يسافر إلى مسافه ثلاث مرات يتخلل بينها حكم الإتمام بعد الاولى و الثانيه، و لا يقيم بينها عشره في بلده مطلقا، أو في غيره مع النيه، أو عشره بعد التردد ثلاثين، و حينئذ تحصل الكثره في الثالثه فيلزمه الإتمام فيها، و يستمر عليه الى أن يتحقق له أحد الثلاثه المتقدمه، ما دام مسافرا إلى المسافه. و متى تحقق أحد الثلاثه انقطعت الكثره و افتقر الى ثلاث سفرات كذلك و هكذا. و يكفي في العشره كونها ملفقه بشرط أن لا يتخللها مسافه. و ما لا يبلغ حد الترخص من حدود البلد بحكمه، فيحتسب مده تردده فيه من العشره.

قوله: «و قيل: ذلك مختص بالمكاري فيدخل في جملة الملاح و الأجير» .

المشار إليه ب«ذا» إقامة العشره، بمعنى أن إقامة العشره إنما تقطع كثره سفر المكاري لا غير، أما غيره فيبقى على التمام و إن أقام عشره. و وجه اختصاص المكاري أن روايه العشره (١) إنما وردت فيه، و الملاح و الأجير داخلان فيه لأن اسمه يقع عليهما. و عمل الأصحاب على الأول.

ص: ٣٤٥

١- (١) الاستبصار ٢٣٤: ١ ح ٨٣٧، التهذيب ٢١٩: ٤ ح ٤٣٩، الوسائل ٥١٧: ٥ ب «١٢» من أبواب صلاه المسافر ح ١.

لا يجوز للمسافر التقصير حتى تتواري جدران البلد (١) الذي يخرج منه أو يخفى عليه الأذان. ولا يجوز له الترخيص قبل ذلك، ولو نوى السفر ليلاً. وكذا في عودته يقصّر حتى يبلغ سماع الأذان (٢) من مصره. وقيل: يقصّر عند الخروج من منزله ويتم عند دخوله، والأول أظهر.

و إذا نوى الإقامة في غير بلده عشرة (٣) أيام أتم، ودونها يقصّر. وان قوله: «حتى تتواري جدران البلد. إلخ» .

الأصح اعتبار خفائهما معاً ذهاباً وعوداً فيزول الترخيص في العود بإدراك أحدهما. والمعتبر صورته الجدار لا شبحه. ولا يشترط في الأذان تميز فصوله. ويكفي إدراك أحدهما من آخر البلد إن لم يتسع خطته جداراً، وإلا - فأخر محلته. ويرجع في الصوت والبصر إلى المتوسط. وفي البلد المرتفع والمنخفض، والأصم والأعمى، وعند فقد الأذان وعروض مانع من السمع والبصر، إلى التقدير. والصوت العالي أدخل في مناسبه الأذان من التقدير عند العدم فيرجع إليه. ولا اعتبار بأعلام البلد كالمناظر ونحوها.

قوله: «وكذا في عودته يقصر حتى يبلغ سماع الأذان» .

إنما اعتبر سماع الأذان خاصه و اكتفى بأحدهما في الذهاب لورود اعتبار خفاء الجدار في صحيحه محمد بن مسلم (١)، وخفاء الأذان في صحيحه عبد الله بن سنان (٢)، وكلاهما في الذهاب. وأما لعود فلم يتعرض له في الأولي، واعتبره في الثانيه مثل الذهاب، فلما لم يجد المصنف على التحديد برؤيه الجدار في العود دليلاً اقتصر على الأذان. وأما الاعتذار عنه بالتلازم بين الأمرين فهو في حيز المنع. والخلاف مشتبه في اعتبار أحدهما أو هما معاً، وهو مصرح بعدم التلازم وإن كانا متقاربين.

قوله: «و إذا نوى الإقامة في غير بلده عشرة» .

يعتبر كون العشره كامله و لو ملفقه بما حصل في يومى الدخول و الخروج.

ص: ٣٤٤

-
- ١ - ١) الكافي ٣: ٤٣٤ ح ١، الفقيه ١: ٢٧٩ ح ١، التهذيب ٢: ١٢ ح ٢٧ و في ٣: ٢٢٤ ح ٥٦٦، و في ٤: ٢٣٠ ح ٦٧٦، الوسائل ٥: ٥٠٥ ب «٦» من أبواب صلاه المسافر ح ١.
- ٢ - ٢) الاستبصار ١: ٢٤٢ ح ٨٦٢، التهذيب ٤: ٢٣٠ ح ٦٧٥، الوسائل ٥: ٥٠٦ ب «٦» من أبواب صلاه المسافر ح ٣.

تردد عزمه، قصر ما بينه وبين شهر، ثم يتم ولو صلاة واحده.

و لو نوى الإقامه ثم بدا له، رجع الى التقصير. و لو صلى صلاة واحده بتيه الإتمام (١) لم يرجع.

و أما القصر

و أما القصر فإنه عظيمه الا أن تكون المسافه أربعا و لم يرد الرجوع ليومه على قول، أو فى أحد المواطن الأربعة: مكه، و المدينه، و المسجد الجامع بالكوفه، و الحائر، (٢) فإنه مختير، و الإتمام أفضل. و إذا تعين القصر، فأتم عامدا أعاد على كل حال.

قوله: «و لو صلى صلاة واحده بتيه الإتمام» .

أى صلى ربايعه مع نيه الإقامه. و احترز به عما لو صلاها تماما بتيه شرف البقعه، أو صلى تماما ناسيا فإنه لا يؤثر. و ألحق جماعه (١) من الأصحاب بالصلاه الصوم الواجب لأنه من أحكام الإقامه كالصلاه تماما خصوصا بعد الزوال. و لو خرج الوقت و لم يصل عمدا أو نسيانا بعد نيه الإقامه، ففى الاجتزاء به وجهان، من عدم صدق الصلاه، و استقرار التمام فى الذمه. و معنى عدم الرجوع بعد الصلاه تماما البقاء على التمام إلى أن يخرج إلى مسافه جديده و لو بالعود الى وطنه إن كان مسافه، و لا يضم اليه ما بقى من السفر لو قصر عن المسافه، بل لكل من الذهاب و الإياب حكم نفسه. و حينئذ فلو قصد مسافه بعد الصلاه تماما و قبل تمام العشره كانت سفره ثانيه، فلو حصل ثلاث سفرات على هذا الوجه صار كثير السفر، و إن كان ذلك فى نيته من ابتداء السفر. و فى إلحاق المواطن المتعدده، إذا كان بين كل واحد و ما بعده مسافه مع عزمه ابتداء على الوطن الثالث نظر، أما مع تجدد العزم على الآخر بعد الوصول الى ما قبله فكالأول.

قوله: «أو فى أحد المواطن الأربعة مكه و المدينه و المسجد الجامع بالكوفه، و الحائر الأولى اختصاص الحكم بمسجدى مكه و المدينه دون باقيهما. و المراد بالحائر

ص: ٣٤٧

١ - ١) التذكره ١: ١٩٣ بالنسبه إلى الصوم المشروط بالحضر و القواعد ١: ٥٠ فى الشروع بالصوم و لم يقيد بالواجب و جامع المقاصد ٢: ٥١٥.

و إن كان جاهلا بالتقصير فلا إعادته (١)، و لو كان الوقت باقيا. و إن كان ناسيا أعاد في الوقت، و لا يقضى إن خرج الوقت. و لو قصر المسافر اتفاقا (٢) لم تصح و أعاد قصرا.

ما دار عليه سور الحضرة الحسينيه-على مشرفها السلام-دون سور البلد. و التخير فيها مختص بالصلاه، أما الصوم فيتعين فيه القصر. قوله: «و إن كان جاهلا بالتقصير فلا إعادته» .

و كذا لو كان جاهلا بالمسافه فأتم ثم تبين كون المقصد مسافه فلا إعادته مطلقا، و يقصر بعد العلم، و إن نقص عن المسافه. قوله: «و لو قصر المسافر اتفاقا. إلخ» .

فيه تفسيرات:

الأول: أن يقصر قاصد المسافه غير عالم بوجود القصر. و وجه الإعادته-مع مطابقتها نفس الأمر-أنه صلى صلاه يعتقد فسادها فيعيدها قصرا أداء أو قضاء.

الثاني: أن يعلم وجوب القصر و لكن جهل بلوغ المقصود مسافه فقصر، ثم علم بكونه مسافه فيعيد في الوقت قصرا لأن فرضه كان حال الصلاه التمام. و لو خرج الوقت ففي القضاء تماما أو قصرا، و جهان، من أن الصلاه فاتت حاله كون فرضه التمام فليقضها كذلك، و من أنه مسافر في الحقيقه و إنما منعه من الإتمام جهل المسافه و قد علمها. و اختار الشهيد (١) (رحمه الله) القضاء تماما. و الوجهان آتيان فيما لو ترك المسافر الصلاه أو نسيها قبل علمه بالمسافه ثم علم بها بعد خروج الوقت.

الثالث: أن يعلم وجوب القصر و بلوغ المسافه و لكن نوى الصلاه تماما ناسيا، ثم سلم على الركعتين ناسيا، ثم ذكر، فإنه يعيد قصرا لمخالفته ما يجب عليه من ترك نيه التمام، و استقرب الشهيد (رحمه الله) هنا الإجزاء و تلغو نيه التمام. و هذه التفسيرات الثلاث ذكرها في الذكرى (٢).

ص: ٣٤٨

١- (١) الذكرى: ٢٦٠.

٢- (٢) الذكرى: ٢٦٠.

و إذا دخل الوقت و هو حاضر (١)، ثم سافر و الوقت باق، قيل: يتم بناء على وقت الوجوب، و قيل: يقصر اعتبارا بحال الأداء، و قيل: يتخير، و قيل: يتم مع السعه و يقصر مع الضيق، و التقصير أشبه. و كذا الخلاف لو دخل الوقت و هو مسافر فحضر و الوقت باق، و الإتمام هنا أشبه.

و يستحب أن يقول عقيب كل فريضه (٢) ثلاثين مره: «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر» جبرا للفريضه. و لا يلزم المسافر متابعه الحاضر إذا اتم به، بل يقتصر على فرضه و يسلم منفردا.

قوله: «و إذا دخل الوقت و هو حاضر. إلخ» .

الأصح وجوب الإتمام فى الموضوعين، لكن يشترط فى الأول أن يدرك قبل بلوغه محل الترخيص قدر الصلاة تماما على حالته التى كان عليها ذلك الوقت و قدر فعل شرائطها المفقوده عنه، و يكفى فى آخره إدراك قدر الشرائط المفقوده و ركعه. و لا فرق بين الأداء و القضاء. و لو أدرك من آخر النهار مقدار أربع ركعات أو ثلاث فالأجود وجوب قصر الظهر و إتمام العصر، أما لو أدرك خمسا و جب إتمامهما. و لو اتفق أن المسافر بعد وصوله الى البلد فى أثناء الوقت رجع اليه فيه كان حكمه حكم ما لو خرج الى السفر بعد دخول الوقت، فتعتبر المده من حين وصوله فى العود الى محل حدود البلد إلى حين وصوله إليه فى الذهاب، فإن كان بقدر الصلاة تماما مع شرائطها المفقوده عنه أتم، و إلا قصر.

قوله: «أن يقول عقيب كل فريضه» .

الاستحباب مقصور على المقصوره ليتحقق الجبر، و قد صرح به جماعه (١)،

ص: ٣٤٩

و أما اللواحق فمسائل

و أما اللواحق فمسائل:

الأولى: إذا خرج الى مسافه فمنعه مانع

الأولى: إذا خرج الى مسافه فمنعه مانع، اعتبر، فإن كان بحيث يخفى عليه الأذان قصير (١)، إذا لم يرجع عن نيه السفر. وإن كان بحيث يسمعه أو بدا له عن السفر، أتم. و يستوى في ذلك المسافر في البر و البحر.

الثانية: لو خرج الى مسافه فردته الريح

الثانية: لو خرج الى مسافه فردته الريح، فإن بلغ سماع الأذان أتم، و إلا قصر (٢).

الثالثة: إذا عزم على الإقامة في غير بلده عشره أيام

الثالثة: إذا عزم على الإقامة (٣) في غير بلده عشره أيام، ثم خرج إلى ما دون المسافه، فإن عزم العود و الإقامة، أتم ذاهبا و عائدا و في البلد.

ورود في خبر عن العسكرى عليه السلام (١).

قوله: «فإن كان بحيث يخفى عليه الأذان قصر» .

إلى ثلاثين يوما كما مر.

قوله: «فإن بلغ سماع الأذان أتم و إلا قصر» .

المراد بالأذان هنا أذان بلده و ما في حكمه، أما غيره فيبقى على القصر، و إن كان قد نوى المقام به عشرا و صلى تماما أو مضى عليه فيه ثلاثون يوما كذلك، لأنه بالخروج عنه بنيه السفر ساوى غيره.

قوله: «إذا عزم على الإقامة. إلخ» .

المراد أنه خرج بعد الصلاة تماما، أو ما هو في حكمها، و إلا رجع الى القصر بمجرد الرجوع عن النيه. و المراد بالإقامة بعد العود إقامه عشره مستأنفه لا- مطلق الإقامة و وجه البقاء حيثئذ على التمام ظاهر لانقطاع سفره بالصلاه تماما بعد نيه الإقامة فيتوقف القصر على السفر إلى مسافه و لم يحصل. و لهذه المسأله صور:

إحداها: ما ذكر و حكمه كذلك. و لا فرق فيه بين أن ينوى إقامة العشره

ص: ٣٥٠

١-١) التهذيب ٣:٢٣٠ ح ٥٩٤، الوسائل ٥:٥٤٢ ب «٢٤» من أبواب صلاه المسافر.

الرابعة: من دخل في صلاته بنيه القصر، ثمَّ عنَّ له الإقامة أتمَّ.

و لو نوى الإقامة عشرا و دخل في صلاته، فعنَّ له السفر، لم يرجع الى التقصير، و فيه تردد. (١) أما لو جدد العزم بعد الفراغ لم يجز التقصير ما دام مقيما.

الثانية في بلد الإقامة الاولى و غيرها مما هو دون المسافة، و لا بين تعليق إقامتها على وصوله الى محل يريد الإقامة فيه، أو بعد تردده اليه، أو الى غيره مما يقصر عن المسافة مره أو مرارا، لا اشتراك الجميع في المقتضى.

الثانية: أن يعزم على العود من دون إقامة عشره مستأنفه، و قد اختلف المتأخرون هنا، فذهب بعضهم الى القصر بمجرد خروجه، و آخرون الى القصر في عوده خاصه لكون الخروج الى ما دون المسافة، و هو أجود. لكن يجب تقييده بما إذا استلزم العود قصد المسافة كما لو كان المحل الذى خرج اليه مقابلا لجهه بلده، و يكون منتهى السفر بحيث يكون الرجوع منه عودا الى بلده أو نحو ذلك، و إلا بقى على التمام مطلقا، لما مرَّ من أن الصلاه تماما بعد نيه الإقامة يوجب البقاء على التمام الى أن يقصد مسافه، و أن المسافه لا تلتف من الذهاب و العود.

الثالثه: أن يعزم على مفارقه موضع الإقامة، و حكمه كالأولى فى عدم القصر الى أن يقصد مسافه و لو بالعود إلى بلده، لأن المفروض كون الخروج الى ما دون المسافه. و فى حكمه ما لو تردّد فى العود الى موضع الإقامة أو ذهل عن القصد لأن المقتضى للقصر قصد المسافه و لم يحصل. و كلام الأصحاب فى هذه المسأله يحتاج الى تنقيح.

و اعلم أنه لا فرق فى جميع ذلك بين كون الخروج مع الصلاه تماما فى أثناء العشره أو بعدها- و لو كان بعد سنين- فإن الخروج منها يلحقها بغيرها.

قوله: «لم يرجع الى التقصير و فيه تردد» .

من أن الصلاه على ما افتتحت عليه، و قد افتتحت على التمام فيجب الإتمام، و من عدم تحقق الصلاه على التمام فى أثنائها. و الأجود العود الى القصر ما لم يركع فى

الخامسة: الاعتبار فى القضاء بحال فوات الصلاة

الخامسة: الاعتبار فى القضاء بحال فوات الصلاة (١)، لا- بحال وجوبها. فإذا فاتت قصرًا قضيت كذلك، وقيل: الاعتبار فى القضاء بحال الوجوب، والأول أشبه.

السادسة: إذا نوى المسافه و خفى عليه الأذان و قصر

السادسة: إذا نوى المسافه و خفى عليه الأذان و قصر، فبدا له، لم يعد صلاته.

السابعة: إذا دخل وقت نافله الزوال فلم يصلّ و سافر

السابعة: إذا دخل وقت نافله الزوال فلم يصلّ و سافر استحب له قضاؤها و لو فى السفر (٢).

الثالثه فيهدم الركعه و يسلم. و يجب الإتمام إن كان قد ركع و يبقى على التمام.

قوله: «الاعتبار فى القضاء بحال فوات الصلاة. إلخ» .

الأصح أن القضاء تابع للأداء فى الموضعين، فيكون الاعتبار بحال الوجوب فى الأول، و بحال الفوات فى الثانى.

قوله: «و لم يصلّ و سافر استحب له قضاؤها و لو فى السفر» .

المراد بالقضاء هنا الفعل، فإن كان وقتها باقيا صلاها أداء، و إلا قضاء.

كتاب الزكاه

اشاره

كتاب الزكاه (١)

ص: ٣٥٣

الأول

اشاره

فى زكاه المال]

الأول فى زكاه المال و النظر فى من تجب عليه، و ما تجب فيه، و من تصرف اليه.

النظر الأول فى من تجب عليه

النظر الأول فى من تجب عليه فتجب الزكاه على البالغ العاقل الحر المالك المتمكن من التصرف.

فالبلوغ يعتبر فى الذهب و الفضة إجماعاً. نعم، إذا أتجر له من إليه قوله: «كتاب الزكاه» .

الزكاه-لغه (١)-الطهاره و النمو، سميت بذلك الصدقه المخصوصه لكونها مطهره للمال من الأدران المتعلقه به بسبب تعلق حق الله تعالى به، أو للنفوس من أوساخ الأخلاق الرذيله من البخل و ترك مواساه المحتاج و غيرهما. و لما كان المطهر من شأنه أن يزيل الأوساخ و يصحبها كالماء للنجاسه كانت الزكاه محرّمه على بنى هاشم تشريفاً لهم، فلذا قال النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «إنما هذا المال من الصدقه أوساخ الناس» (٢). و فى روايه: «غسلات أيدي الناس» (٣). و وجه نسبتها إلى الأيدي

ص: ٣٥٥

١-١) النهايه لابن الأثير ٣:٣٠٧.

٢-٢) راجع كنز العمال ٦:٤٥٤ ح ١٦٥٠٥ الى ١٦٥٠٧ و ٤٥٧ ح ١٦٥٢٨ و ٤٥٨ ح ١٦٥٣٣ ١٦٥٣٤.

٣-٣) راجع كنز العمال ٦:٤٥٤ ح ١٦٥٠٥ الى ١٦٥٠٧ و ٤٥٧ ح ١٦٥٢٨ و ٤٥٨ ح ١٦٥٣٣ ١٦٥٣٤.

النظر، استحبَّ له إخراج الزكاه من مال الطفل. و إن ضمنه و أتجر لنفسه (١) في هذا الخبر أن الأموال المعطاه في الأكثر إنما يكون بها و تمرر عليها.

و أما أخذها من جهه النمو فلأنها تنمي الثواب و تزيده، و كذلك تزيد في المال و إن ظنه الجاهل قد نقص. و قد قال صلى الله عليه و آله و سلم: «إن الصدقه تزيد المال» (١). و عن الصادق عليه السلام: «إن الصدقه تقضى الدين و تخلف بالبركه» (٢).

و قد عزفها المصنف في المعترف-شرعا-بأنها اسم لحقَّ يجب في المال يعتبر في وجوبه النصاب (٣). و نقض في طرده بالخمس في نحو الكنز و الغوص، و في عكسه بالمندوبه و زكاه الفطره. و أجيب بأن المعترف الواجبه، و اللام في النصاب للعهد و هو نصاب الزكاه، و النصاب في الفطره معتبر، و إمّا قوت السنه أو نصاب الزكاه. و في الجواب تكلف ظاهر. و الأولى في تعريفها: أنها صدقه مقدّره بأصل الشرع ابتداء، فخرج بالصدقه الخمس، و بالمقدرة البر المتبرّع به، و بالأصالة المندوره، و بالابتداء الكفّاره، و اندرجت الواجبه و المندوبه، و لا يحتاج إلى ضميمه «الراجحه» لأن الصدقه لا يكون إلا كذلك. و لا يرد أن في المندوبه ما هو مقدّر و ليس بزكاه كالصدقه بكسره، و قبضه، و صاع، و تمره، و شقّ تمره-كما ورد في الخبر (٤)-لأن المقصود من ذلك ليس هو التقدير، بل الإشاره الى أن الله يقبل القليل و الكثير، و يؤيده اختلاف التقدير.

و هذا نظير قول الفقهاء أقل النفاس لحظه مع حكمهم أنه لا حدّ لأقله.

قوله: «و إن ضمنه و أتجر لنفسه. إلخ» .

المراد بضمانه له نقله الى ملكه بوجه شرعى كالقرض، و بملائه ان يكون له مال بقدر مال الطفل المضمون فاضلا عن المستثنيات في الدين و عن قوت يوم و ليله له و لعياله الواجبي لنفقه. و إنما يعتبر ملائه الولي إذا لم يكن أباً أو جداً له، أما هما فلهما الاقتراض مع العسر و اليسر، و كذا ما أشبه القرض.

ص: ٣٥٦

١-١) الكافي ٤:٩ ح ١،٢، الوسائل ٦:٢٥٥ ب «١» من أبواب الصدقه ح ١،٨.

٢-٢) الكافي ٤:٩ ح ١،٢، الوسائل ٦:٢٥٥ ب «١» من أبواب الصدقه ح ١،٨.

٣-٣) المعترف ٢:٤٨٥.

٤-٤) الكافي ٤:٤ ح ١٠،١١، الوسائل ٦:٢٦١ ب «٤» من أبواب الصدقه ح ١، و ٢٦٤ ب «٧» من أبواب الصدقه ح ١.

و كان ملياً، كان الربح له، و يستحب له الزكاه. اما لو لم يكن ملياً أو لم يكن ولياً. كان ضامناً و لليتيم الربح، و لا زكاه ها هنا(١).

قوله: «أما لو لم يكن ملياً أو لم يكن ولياً كان ضامناً و لليتيم الربح و لا زكاه هنا» .

إنما يثبت الضمان مع انتفاء الملاءة في الولي إذا لم يكن أباً أو جداً له كما مر.

و المراد بالضمان هنا غرامه المثل أو القيمة مع التلف لا الضمان بالمعنى الأول. و إنما يكون الربح لليتيم مع الشراء بالعين، و كون المشتري ولياً أو مع إجازته، و حصول غبطه للطفل. و لا يقدر في ملك الطفل حينئذ عدم نيته لأن الشراء بعين ماله يصرفه إليه مع الغبطه و الولايه أو الإجازة. و لو لم يكن ولياً أو لم يكن له فيه غبطه بطل البيع، و لا زكاه هنا على أحد. و حكم المصنف بعدم الزكاه-على تقدير انصرافه الى الطفل -بناء على عدم قصد الطفل عند الشراء، فقصد الاكتساب للطفل طار على الشراء، و سيأتي أن شرطه المقارنه في ثبوت زكاه التجاره. و لا بأس بذلك هنا صيانته لمال الطفل عن الذهاب فيما غايته الاستحباب، و ان كان في اشتراط ذلك منع. و من ثمَّ حكم بعض الأصحاب (١) باستحباب إخراجها من مال الطفل في كل موضع يقع الشراء له، و خصَّ سقوطها بصورة بطلان البيع. و لو كان الشراء في الذمه وقع للمشتري و الزكاه المستحبه عليه.

و اعلم أن جمله الأقسام في ذلك أن يقال: المتصرف في مال الطفل، إما أن يتجر لنفسه، أو للطفل. و على التقديرين، إما أن يكون ولياً ملياً، أو لا- ولاء، أو ولياً غير ملي، أو بالعكس، فالصور ثمان. ثمَّ إما أن يشتري بالعين، أو في الذمه، فالصور ستة عشر. و على تقدير الشراء بالعين و عدم كونه ولياً ملياً، إما أن يكون للطفل في ذلك غبطه، أو لا، فالصور تزيد على عشرين صوراً، و حكمها أجمع يعلم مما ذكرناه.

ص: ٣٥٧

و يستحب الزكاه فى غلات الطفل (١) و مواشيه، و قيل: تجب، و كيف قلنا، فالتكليف بالإخراج يتناول الوالى عليه. و قيل: حكم المجنون حكم الطفل (٢). و الأصح أنه لا زكاه فى ماله إلا فى الصامت (٣) - إذا اتجر له الولى - استحبابا.

و المملوك لا- تجب عليه الزكاه، سواء قلنا يملك أو أحلنا ذلك (٤). و لو ملكه سيده مالا، و صرفه فيه لم تجب عليه الزكاه، و قيل: يملك و تجب عليه الزكاه، و قيل: لا يملك و الزكاه على مولاه. و كذا المكاتب المشروط عليه. و لو كان مطلقا و تحرر منه شىء و جبت عليه الزكاه فى نصيبه إذا بلغ نصابا. و الملك شرط فى الأجناس كلها، و لا- بد أن يكون تاما، فلو وهب قوله: «و يستحب الزكاه فى غلات الطفل» .

المراد بالطفل هنا المنفصل، فلا- وجوب و لا- استحباب فى الحمل، بل ادعى عليه بعض الأصحاب الإجماع. و فى البيان احتمال انسحاب الحكم فيه مراعى بانفصاله حيا (١).

قوله: «و قيل حكم المجنون حكم الطفل» .

أى فى وجوبها- فى غلاته و مواشيه- أو استحبابها. و الأصح ان المجنون لا زكاه عليه مطلقا لعدم التكليف و النص، بخلاف الطفل. قوله: «إلا فى الصامت» .

المراد بالصامت من المال الذهب و الفضة، و يقابله الناطق و هو المواشى و نحوها. نص عليه فى الصحاح (٢).

قوله: «سواء قلنا يملك أو أحلنا ذلك» .

لأنه على تقدير الملك ممنوع من التصرف فى ماله بالحجر، و السيد المانع ليس

ص: ٣٥٨

١- ١) البيان: ١٦٦.

٢- ٢) الصحاح ١: ٢٥٧ مادة «صمت».

له نصاب لم يجر في الحول إلا بعد القبض (١). وكذا لو أوصى له اعتبر الحول بعد الوفاء و القبول (٢).

و لو اشترى نصابا، جرى في الحول من حين العقد، لا- بعد الثلاثه (٣). و لو شرط البائع أو هما خيارا زائدا على الثلاثه، بنى على القول بانتقال الملك (٤). و الوجه أنه من حين العقد. وكذا لو استقرض مالا و عينه باقيه، جرى في الحول من حين قبضه.

بمالك، و تسلطه عليه و قدرته على انتزاعه لا يوجب الملك، فتنتفى الزكاه عنهما.

قوله: «لم يجر في الحول إلا بعد القبض» .

سواء جعلنا القبض ناقلا للملك، أم كاشفا عن سبقه بالعقد لمنعه من التصرف فيه قبل القبض على التقديرين.

قوله: «اعتبر الحول بعد الوفاء و القبول» .

سواء أ جعلنا القبول ناقلا- للملك الى الموصى له، أم كاشفا عن سبق ملكه من حين موت الموصى لانتفاء تماميه الملك على الثانى. و لا يعتبر في جريان الحول القبض لتماميه الملك بدونه، لكن يشترط تمكنه من قبضه. و يجيء على مذهب الشيخ (١) من توقف استقرار الملك عليه- حتى لو ردّ قبله و بعد القبول بطلت- احتمال توقف الحول عليه.

قوله: «جرى في الحول من حين العقد لا بعد الثلاثه» .

رد بذلك على الشيخ حيث حكم بتوقف تماميه الملك فى البيع-المشتمل على خيار-على انقضائه (٢). و الأصح حصوله بالعقد. نعم يشترط فى جريانه فى الحول قبضه، أو تمكنه منه. و يتفرع عليه ما لو لم يتقابضا فإن لكل منهما حبس ما عنده حتى يتقابضا معا، فلو توقف ذلك على مضى زمان لم يجر فى الحول قبله.

قوله: «و لو شرط البائع أو هما خيارا زائدا على الثلاثه بنى على القول بانتقال الملك أى بنى جريان الحول فيه-من حين العقد أو بعد انقضاء الخيار-على القول

ص: ٣٥٩

١-١) المبسوط ٣٣:٤.

٢-٢) هذا مما نسب الى الشيخ و فيه بحث راجع المكاسب للشيخ الأنصارى: ٢٩٨ و لعله مستفاد من عبارته فى الخلاف ٣:٢٢ مسأله ٢٩ و فى المبسوط ١٢٣:٣.

و لا يجرى الغنيمه فى الحول إلا بعد القسمه.(١) و لو عزل الإمام قسطا،جرى فى الحول(٢)ان كان صاحبه حاضرا،و إن كان غائبا فعند وصوله إليه.و لو نذر فى أثناء الحول الصدقه(٣)بعين النصاب،انقطع الحول لتعيينه للصدقه.

بانتقال الملك،فإن جعلناه بالعقد جرى من حينه،و إلا لم يجر حتى ينقضى الخيار.

و يشكل بأن الخيار متى كان للبائع أو لهما منع المشتري من التصرفات المنافيه للخيار، كالباع و الهبه و الرهن و الإجاره و نحوها،و ذلك ينافى تماميه الملك فيصير كالوقف و نحوه مما يبيح التصرف بالانتفاع دون النقل عن الملك،فيتجه هنا قول الشيخ.

قوله:«و لا يجرى الغنيمه فى الحول إلا بعد القسمه» .

بناء على أنها لا تملك بالحيازه بل بالقسمه.و يشترط أيضا قبض الغانم أو وكيله،و لا يكفى قبض الامام لها،إلا أن يعين حصته و يقبضها عنه فتم الملك.

و يظهر من المعتمد حصول الملك بمجرد الحيازه،و وجوب الزكاه إذا بلغ نصيبه نصابا، و إن توقف وجوب الإخراج على القبض (١).و المشهور الأول.

قوله:«و لو عزل الامام قسطا جرى فى الحول.إلخ» .

لا فرق فى جريانه فى ملكه مع قبض الامام عنه بين حضوره و غيبته كما تقدم.

قوله:«و لو نذر فى أثناء الحول الصدقه.إلخ» .

المراد أنه نذر أن يتصدق به فإنه يسقط الزكاه و ان بقى على ملكه الى حين الصدقه لتعيينه لها بالنذر فيكون ممنوعا من التصرف فيه غيرها،و أولى منه ما لو جعله صدقه بالنذر لخروجه عن ملكه.و ألحق به الشهيد (٢)(رحمه الله)ما لو نذر مطلقا ثمَّ

ص: ٣٦٠

١-١) المعتمد ٥٦٤:٢.

٢-٢) البيان:١٦٦.

و التمكن من التصرف في النصاب معتبر في الأجناس كلها، وإمكان أداء الواجب، معتبر في الضمان لا في الوجوب (١).

و لا- تجب الزكاه في المال المغصوب (٢)، و لا- الغائب إذا لم يكن في يد وكيله أو وليه، و لا الرهن على الأشبه (٣)، و لا الوقف عين له مالا مخصوصا. أما لو نذر الصدقه بمال في الذمه لم يكن مانعا من وجوب الزكاه في ماله و إن كان بصفات المنذور.

هذا كله إذا كان النذر مطلقا، أو معلقا على شرط قد حصل، أما لو لم يحصل ففي منعه من التصرف فيه نظر، من تعلق النذر به، و استلزم التصرف فيه بالنقل عن ملكه بطلان النذر، و من عدم مخاطبته بالوفاء به حينئذ، و إلا لتقدم المشروط على شرطه. و جزم العلامة في النهايه (١) بعدم جواز التصرف فيه حينئذ فتسقط الزكاه، و اختاره ولده فخر المحققين (٢).

قوله: «و إمكان الأداء معتبر في الضمان لا في الوجوب» .

فلو حال الحول على النصاب وجبت الزكاه و إن لم يجد من يؤديها إليه، لكن لو تلف النصاب قبل التمكن من أداء الزكاه سقطت. و لو تلف البعض سقط منها بحسابه.

قوله: «و لا تجب الزكاه في المغصوب» .

هذا إذا كان المال مما يعتبر فيه الحول. أما ما لا يعتبر فيه كالغلات، فإن استوعب الغصب مده شرط الوجوب و هو نموه في ملكه بأن لم يرجع حتى بدا الصلاح لم يجب، و لو عاد قبل ذلك و لو بيسير وجبت، كما لو انتقلت الى ملكه حينئذ.

قوله: «و لا الرهن على الأشبه» .

إذا لم يتمكن من فكّه، بأن كان الدين مؤجلا، أو الراهن معسرا. أما مع

ص: ٣٤١

١- ١) نهايه الاحكام ٣٠٥: ٢.

٢- ٢) إيضاح الفوائد ١٦٩: ١.

و لا- الضّال، و لا المال المفقود(١)، فإن مضى عليه سنون و عاد، زكّاه لستته استحبابا، و لا القرض حتى يرجع إلى صاحبه، و لا الدين حتى يقبضه، فإن كان تأخيره من جهه صاحبه، قيل: تجب الزكاه على مالكة، و قيل:

لا، و الأول أحوط.

و الكافر تجب عليه(٢) الزكاه، لكن لا يصحّ منه أداؤها، فإذا تلفت لا يجب عليه ضمانها و إن أهمل. و المسلم إذا لم يتمكن من إخراجها و تلفت لم يضمن. و لو تمكن و فرّط ضمن. و المجنون و الطفل لا- يضمنان إذا أهمل الولي، مع القول بالوجوب في الغلّات و المواشى.

النظر الثاني

إشارة

في بيان ما تجب فيه، و ما تستحب

النظر الثاني في بيان ما تجب فيه، و ما تستحب تجب الزكاه في الأنعام الثلاث: الإبل، و البقر، و الغنم، و في القدره على فكه و لو يبيعه فلا يسقط. نعم لو كان الرهن مستعارا [اعتبر في وجوب الزكاه على المعير فكه] (١).

قوله: «و لا الضال و لا المال المفقود» .

المراد بالضال الحيوان، و بالمفقوده غيره. و يعتبر في مده الضلال و الفقد إطلاق الاسم، فلو ضل لحظه أو يوما في الحول لم ينقطع.

قوله: «و الكافر تجب عليه إلخ» .

إسلام الكافر يوجب سقوط الزكاه التي كانت قد وجبت عليه حال كفره لأن الإسلام يجب ما قبله، سواء أ كانت عين النصاب موجوده أم لا. و إن مات على كفره عوقب على تركها لأنه مخاطب بفروع الإسلام عندنا. فقول المصنف «فلو تلفت لم

ص: ٣٦٢

١- ١) اعتبرت قدره المستعير لا المعير فلو أحر المستعير التخليص مع قدرته عليه لم تجب الزكاه. «خ ل من ك».

الذهب، و الفضة، و الغلات الأربع: الحنطة، و الشعير، و التمر، و الزبيب. (١) و لا تجب فيما عدا ذلك.

و تستحب في كل ما تنبت الأرض مما يكال أو يوزن، عدا الخضر كالقث (٢) و الباذنجان و الخيار و ما شاكله. و في مال التجاره قولان: أحدهما الوجوب، و الاستحباب أصح (٣)، و في الخيل الإناث.

يجب عليه ضمانها و إن أهمل «لا تظهر فائدته مع إسلامه لما عرفت من أنها تسقط عنه إن بقى المال، بل انما تظهر فائده التلف فيما لو أراد الإمام أو الساعى أخذ الزكاه منه قهرا، فإنه يشترط فيه بقاء النصاب، فلو وجده قد أتلفه لم يضمه الزكاه و ان كان بتفريطه. و لو تلف بعضه سقط منها بحسابه، و إن وجده تاما أخذها كما يأخذها من المسلم الممتنع عن أدائها، و يتولى النيه عند أخذها منه و دفعها الى المستحق.

قوله: «و الغلات الأربع: الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب» .

جعل التمر و الزبيب محلا للوجوب يتحقق على القول بعدم تعلق الزكاه بهما حتى يصيرا كذلك. أما على القول بتعلقها بانعقاد الحصرم و احمرار ثمره النخل أو اصفرارها، فليس متعلق الوجوب منحصر في التمر و الزبيب و إن آل الحال إليه، فإطلاق المحل عليه -على ذلك التقدير- مجاز، و قد اشترك في التعبير بذلك القائلان.

قوله: «عدا الخضر كالقث» .

هو -بفتح القاف المشناه و التاء المشناه من فوق- نوع من الخضر يطعم للدواب يعرف عرفا بالفضه، و لغه (١) بالفصصه بكسر الفائين، و هو الرطبه و القضب. و أما ألفت -بالفاء الموحده- فقد قال ابن دريد: هو نبت يختبئ حبه و يؤكل في الجذب، و هو غير مراد هنا لأنه هنا نوع من الخضر، و أخضر هذا النوع غير معلوم الاستعمال.

قوله: «و في مال التجاره قولان و الاستحباب أصح» .

القول بالاستحباب هو الأشهر روايه و فتوى.

ص: ٣٤٣

و تسقط عما عدا ذلك إلا- ما سنذكره. و لا- زكاه في البغال، و الحمير، و الرقيق. و لو تولد حيوان بين حيوانين (١) أحدهما زكاتي، روعي في إلحاقه بالزكاتي إطلاق اسمه.

القول في زكاه الانعام

القول في زكاه الانعام و الكلام في الشرائط، و الفريضة، و اللواحق

أما الشرائط فأربعة

أما الشرائط فأربعة:

الأول: اعتبار النصب

الأول: اعتبار النصب.

و هي في الإبل اثنا عشر نصابا: خمسه، كل واحد منها خمس، فإذا بلغت ستا و عشرين صارت كلها نصابا، ثم ست و ثلاثون، ثم ست و أربعون، ثم احدى و ستون، ثم ست و سبعون، ثم احدى و تسعون، قوله: «و لو تولد حيوان بين حيوانين. إلخ».

الحيوان المتولد بين حيوانين إما أن يكونا زكويين، أو أحدهما، أو لا يكونا كذلك. و على التقديرات، إما أن يلحق بأحدهما، أو بثالث زكوى، أو غيره.

فالصور حيثئذ تسع.

و الضابط أنه متى كان أحد أبويه زكويا و هو ملحق بحقيقه زكوى- سواء أ كان أحد أبويه أم غيرهما، نظرا إلى قدره الله تعالى- وجبت فيه الزكاه، و إن لم يكن على حقيقه زكوى فلا- زكاه. و لو لم يكونا زكويين فإن كانا محللين أو أحدهما و جاء بصفه زكوى، وجبت أيضا، و إلا- فلا- مع احتمال تحريمه لو كانت أمه محرّمة و إن جاء بصفه المحلل. و إن كانا محرّمين و جاء بصفه الزكوى احتمال حلّه و وجوب الزكاه، و عدم الحلّ فتتفى الزكاه و إن جاء غير زكوى فلا- زكاه قطعا. و في حلّه- لو جاء بصفه المحلل- الوجهان، و الوجه تحريمه فيهما لكونه فرع محرّم.

فإذا بلغت مائه و احدى و عشرين، فأربعون أو خمسون أو منهما(١).

و فى البقر نصابان: ثلاثون و أربعون دائماً(٢).

و فى الغنم خمسہ نصب: أربعون و فيها شاه، ثم مائه و احدى و عشرون و فيها شاتان، ثم مائتان و واحده و فيها ثلاث شياه، ثم ثلثمائه و واحده، فإذا بلغت ذلك، قيل: يؤخذ من كل مائه شاه، و قيل: بل تجب أربع شياه حتى تبلغ أربعمائه، فتؤخذ من كل مائه شاه بالغاً ما بلغ، و هو الأشهر.

قوله: «أربعون أو خمسون أو منهما» .

أشار بذلك إلى أن النصاب بعد بلوغها ذلك يصير أمراً كلياً لا ينحصر فى فرد، و أن التقدير بالأربعين و الخمسين ليس على وجه التخيير مطلقاً، بل يجب التقدير بما يحصل به الاستيعاب، فإن أمكن بهما تخير، و إن لم يمكن بهما و جب اعتبار أكثرهما استيعاباً، مراعاة لحق الفقهاء، و لو لم يمكن إلا بهما و جب الجمع. فعلى هذا يجب تقدير أول هذا النصاب، و هو المائة و احدى و عشرون بالأربعين، و المائة و خمسين بالخمسين، و المائة و سبعين بهما، و يتخير فى المائتين، و فى الأربعمائه يتخير بين اعتباره بهما و بكل واحد منهما.

و اعلم أن الواحده الزائده على العشرين شرط فى وجوب الثلاث. و هل هى جزء من النصاب؟ الظاهر العدم، لخروجها عنه بالاعتبارين. فعلى هذا يتوقف الوجوب عليها، و لا يسقط بتلفها - بعد الحول بغير تفريط - شىء، كما لا يسقط بتلف ما زاد عنها الى أن يبلغ تسعاً.

قوله: «و فى البقر ثلاثون و أربعون دائماً» .

كون نصاب البقر اثنين هو المشهور فى كلامهم. و مراد المصنف بقوله «دائماً» أن الثلاثين لا ينحصر فى الأول و لا الأربعين، بل يتعلق الحكم بكل ثلاثين و بكل أربعين. و لو لا القيد لكان للبقر ثلاث نصب: ثلاثون، ثم أربعون، ثم أمر كلى و هو كل ثلاثين و كل أربعين، و يدخل فى ذلك ما لو اجتمعا كما فى سبعين فإنها تعد بثلاثين

و تظهر الفائدة فى الوجوب و فى الضمان (١). و الفريضة تجب فى كل نصاب من نصب هذه الأجناس، و ما بين النصابين لا يجب فيه شىء.

و أربعين. و فى الحقيقة ما جعلوه نصابين إنما هو بحسب الصورة، و الا فمرجه الى نصاب واحد كلى و هو أن البقر مهما بلغت يعتبر بالثلاثين و بالأربعين، فكل ثلاثين نصاب، و كل أربعين نصاب. و فى المنتهى (١) جعل نصبها أربعة: ثلاثين، و أربعين، و ستين ففيتها تبعان، ثم ما زاد فى كل ثلاثين تبع، و فى كل أربعين مسنه، و هو النصاب الكلى. و فى التذكرة (٢) جعلها خمسة: الثلاثة الأول، ثم سبعين و فيها تبع و مسنه، ثم اعتبر الكلى بعد ذلك، و فى صحيح زراره (٣) و غيره دلالة عليه و زياده.

و بالجمله فالواجب التقدير بما يوجب الاستيعاب أو يكون إليه أقرب، فيعتبر الستين بالثلاثين مرتين، و السبعين بهما، و الثمانين بالأربعين، و التسعين بالثلاثين، و المائة بهما، و يتخير فى المائة و عشرين، و الاختلاف فى اعتبار النصب لفظى.

قوله: «و تظهر الفائدة فى الوجوب و فى الضمان» .

جواب عن سؤال أورده المصنف فى الكتاب إجمالاً و تقريره: أنه إذا كان على القولين يجب فى أربعمائه أربع فأى فائده للخلاف؟ أو أنه إذا كان يجب فى ثلاثمائه و واحده ما يجب فى أربعمائه فأى فائده فى الزائد؟. و يمكن تقرير السؤال على المائتين و واحده و الثلاثمائه و واحده بتقريب التقرير.

و تقرير الجواب ان الفائدة تظهر فى الوجوب أى فى محل الوجوب و فى الضمان، أما الأول فإنه إذا كانت أربعمائه فمحل الوجوب مجموعها على المشهور، و لو نقصت عن الأربعمائه و لو واحده كان محل الوجوب الثلاثمائه و واحده و الزائد عفو، فالأربع و إن وجبت على التقديرين إلا أن محلها مختلف. و كذا القول فى مائتين و واحده و ثلاثمائه و واحده على القول الآخر.

ص: ٣٦٦

١-١) المنتهى ٤٨٧:١.

٢-٢) التذكرة ٢٠٩:١.

٣-٣) الكافي ٥٣٤:٣ ح ١، التهذيب ٤:٢٤ ح ٥٧، الوسائل ٦٧:٦ ب «٤» من أبواب زكاة الانعام.

وقد جرت العاده (١) بتسميه ما لا يتعلق به الفريضة من الإبل شنقا، و من البقر وقصا، و من الغنم عفوا، و معناه فى الكل واحد.

فالتسع من الإبل نصاب و شنق، فالنصاب خمس و الشنق أربع بمعنى أنه لا يسقط من الفريضة شيء و لو تلفت الأربع.

و كذا التسعه و الثلاثون من البقر نصاب و وقص، فالفريضة فى الثلاثين، و الزائد وقص، حتى تبلغ أربعين.

و كذا مائه و عشرون من الغنم، نصابها أربعون، و الفريضة فيه، و عفوها ما زاد، حتى تبلغ مائه و احدى و عشرين. و كذا ما بين النصب التى عددناها.

و أما الثانى و هو الضمان فإنه متفرع على محلّ الوجوب، فإنه إذا تلف من أربعمائه واحده بعد الحول بغير تفريط، نقص من الواجب جزء من مائه جزء من شاه. و لو كانت ناقصه عن الأربعمائه و لو واحده و تلف منها شيء، لم يسقط من الفريضة شيء ما دامت ثلاثمائه و واحده لوجود النصاب، و الزائد عفوا. و كذا القول فى مائتين و واحده و ثلاثمائه و واحده على القول الآخر.

و تظهر فائده الخلاف أيضا فى وجه آخر، و هو أن النصاب بعد بلوغ الأربعمائه أو الثلاثمائه و واحده -على القول الآخر- ليس هو هذا العدد المخصوص، و إنما هو أمر كلى و هو كل مائه، بخلاف الثلاثمائه و واحده على القول المشهور، فإنها و إن أوجبت أربعاً إلا أنها عين النصاب، و كذا القول فى المائتين و واحده على القول الآخر. و يختلف باختلاف ذلك -الضمان، فإنه لو تلفت الواحده الزائده على الثلاثمائه -على المشهور- سقط بسببها جزء من الواجب، و على القول بسقوط الاعتبار عنده و وجوب شاه فى كل مائه، يكون الواحده شرطاً فى الوجوب لا جزءاً فلا يسقط بتلفها شيء.

قوله: «وقد جرت العاده. إلخ» .

المشتق بفتح النون، و الوقص بفتح القاف، ما بين الفريضيتين.

و لا- يضمّ مال إنسان إلى غيره (١)،و إن اجتمعت شرائط الخلطه و كانا فى مكان واحد.بل يعتبر فى مال كل واحد منهما بلوغ النصاب.

و لا يفرّق بين مال المالك الواحد و لو تباعد مكاناهما.

الشرط الثانى:السوم

الشرط الثانى:السوم.(٢) فلا تجب الزكاه فى المعلوفه،و لا فى السخال،إلا إذا استغنت عن الأمّهات بالرعى(٣).و لا بدّ من استمرار السوم جمله الحول، قوله:«و لا يضم مال إنسان إلى غيره.إلخ» .

ردّ بذلك على بعض العامه حيث أوجب على المالكين إذا اجتمع من مالهما نصاب مع اجتماع شرائط الخلطه-بكسر الخاء-و هى العشره،كما لو اشترك اثنان فى أربعين شاه أو كان لكل واحد عشرون و اتحد المسرح،و المراح،و المشرع، و الفحل،و الحالب،و المحلب.

قوله:«السوم» .

السوم هو الرعى،يقال سامت الماشيه تسوم سوما أى رعت فهى سائمه،قاله الجوهرى (١).

قوله:«و لا فى السخال إلا إذا استغنت عن الأمّهات بالرعى» .

لأن السوم شرط،و قد عرفت أنه لغه الرعى،فلا يتحقق مده الرضاع.

و المشهور أن حولها من حين النتاج،لروايه زراره عن الباقر عليه السلام:«ليس فى صغار الإبل شىء حتى يحول عليها الحول من يوم تنتج» (٢)،و الخاص مقدم.و جمع فى البيان (٣)بين الأخبار باعتبار الحول من حين النتاج إن كان اللبن الذى يشربه عن سائمه،و من حين السوم إن كان عن معلوفه.و ليس بواضح.و فى المختلف ردّ

ص:٣٦٨

١-١) الصحاح ١٩٥٥:٥ مادة«سوم».

٢-٢) الكافى ٥٣٣:٣ ح ٣،الوسائل ٨٣:٦ ب«٩»من أبواب زكاه الأنعام ح ١.

٣-٣) البيان:١٧٢.

فلو علفها بعضا و لو يوما،استأنف الحول(١) عند استئناف السوم.و لا اعتبار باللحظه عاده.و قيل:يعتبر فى اجتماع السوم و العلف الأغلّب، و الأول أشبه.و لو اعتلفت من نفسها بما يعتدّ به،بطل حولها لخروجها عن اسمه السوم.
و كذا لو منع السائمه مانع كالتلج،فعلّفها المالك أو غيره(٢)،بإذنه أو بغير إذنه.

الشرط الثالث:الحول

الشرط الثالث:الحول.

و هو معتبر فى الحيوان،و النقدين مما تجب فيه،و فى مال التجاره، و الخيل،مما يستحب فيه.

الروايه بضعف السند (١)،و كأنه أراد به سندها الذى ذكره الشيخ (٢)و إلا- فطريقها فى الكافى صحيح،فالعمل بها-مع كونه المشهور-متجه.

قوله:«فلو علفها بعضا و لو يوما استأنف الحول» .

بناء على ان السوم شرط،ففواته فى بعض الحول يقطعه كفوات الملك و غيره.

و يشكل بان ذلك لو أثر لأثرت اللحظه و هو لا يقول به.و الأجود الرجوع فى ذلك الى العرف،فان خرجت بالعلف عن كونها سائمه عرفا استؤنف الحول و الا فلا، و العرف الآن لا يقضى بالخروج عنه باليوم فى السنه و لا فى الشهر،و هو اختيار الدروس (٣).

قوله:«فعلّفها المالك أو غيره» .

إطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق بين أن يكون الغير قد علفها من ماله أو من مال المالك.و وجه الحكم فى الجميع خروجها عن اسم السائمه بالعلف كيف اتفق.

ص:٣٦٩

١-١) المختلف:١٧٥.

٢-٢) لم نعر على الحديث فى التهذيب و الاستبصار و لعله أراد به ما نقله فى التهذيب ٤:٤١ ح ١٠٤ و ٤٢ ح ١٠٨.

٣-٣) الدروس:٥٩.

و حدّه أن يمضى له أحد عشر شهرا، ثمَّ يهَلّ الثاني عشر، فعند هلاله تجب و لو لم يكمل أيام الحول(١). و لو اختلَّ أحد شروطها فى أثناء و يشكل الحكم فيما لو علفها الغير من مال نفسه نظرا الى المعنى المقصود من العلف، و الحكمه المقتضيه لسقوط الزكاه معه و هو المؤنه على المالك الموجه للتخفيف كما اقتضته فى الغلات عند سقيها بالدوالي.

و مثله ما لو علفها الغير من مال المالك بغير اذنه لثبوت الضمان عليه. و قد يفرّق بينهما بثبوت الغرامه على المالك فى الثانى دون الأول، و ثبوت الضمان ردّ الى ما لا- يعلم لجواز إعسار الضامن أو منعه. و يضعّف بان ذلك لا يقتضى تعميم الحكم بل غايته القول بالتفصيل. و للتوقّف فى المسألتين مجال، و ان كان القول بخروجها عن السوم فيهما لا يخلو من وجه.

و اعلم ان العلف يتحقق بأكلها شيئا مملوكا كالتبن و الزرع، حتى لو اشترى مرعى و أرسلها فيه كان ذلك علفا. اما استيجار الأرض للمرعى، و ما يأخذه الظالم على الكلاء فى الدروس (١) لا- يخرج به عن السوم، و كأنّه بناه على أن الغرامه فى مقابله الأرض دون الكلاء إذ مفهوم الأجره لا يتناوله، و لا يخلو ذلك من اشكال.

قوله: «و حدّه أن يمضى أحد عشر شهرا ثمَّ يهَلّ الثاني عشر و ان لم يكمل أيام الحول» .

اعلم أن الحول لغه (٢) اثنا عشر شهرا، و لكن أجمع أصحابنا على تعلق الوجوب بدخول الثانى عشر، و قد أطلقوا على الأحد عشر اسم الحول أيضا بناء على ذلك. و ورد عن الباقر و الصادق عليهما السلام «إذا دخل الثانى عشر فقد حال عليه الحول و وجبت الزكاه» (٣). فصارت الأحد عشر حولا شرعيا، فقول المصنف «و حدّه أن يمضى» الى آخره أراد به الحول بالمعنى الشرعى. و قوله «و إن لم يكمل أيام

ص: ٣٧٠

١-١) الدروس: ٥٩.

٢-٢) لسان العرب ١١: ١٨٤، الصحاح ١٦٧٩: ٤.

٣-٣) الكافي ٥٢٥: ٣ ح ٤، التهذيب ٣٥: ٤ ح ٩٢، الوسائل ١١١: ٦ ب «١٢» من أبواب زكاه الذهب و الفضة ح ٢.

«الحول» أراد به الحول بالمعنى اللغوى. فيكون قد استعمل الحول فى معناه الحقيقى و المجازى، لما تقرر من أن الحقائق الشرعيه مجازات لغويه.

إذا تقرر ذلك فنقول: لا شك فى حصول أصل الوجوب بتمام الحادى عشر، و لكن هل يستقر الوجوب به أم يتوقف على تمام الثانى عشر؟ الذى اقتضاه الإجماع و الخبر السالف، الأول، لأن الوجوب دائر مع الحول وجودا مع باقى الشرائط، و عدما، لقول النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «لا- زكاه فى مال حتى يحول عليه الحول» (١)، و قول الصادق عليه السلام: «لا تزكاه حتى يحول عليه الحول» (٢). و قد تقدم فى الخبر السالف «إذا دخل الثانى عشر فقد حال عليه الحول و وجبت الزكاه»، و الفاء يقتضى التعقيب بغير مهله فيصدق الحول بأول جزء منه، و «حال» فعل ماض لا يصدق الا بتمامه، و حيث ثبت تسميه الأحد عشر شهرا حولا شرعا قدم على المعنى اللغوى، لما تقرر من أن الحقيقه الشرعيه مقدمه على اللغويه.

و يحتمل الثانى لأنه الحول لغه و الأصل عدم النقل، و وجوبه فى الثانى عشر لا يقتضى عدم كونه من الحول الأول لجواز حمل الوجوب- بدخوله- على غير المستقر.

و الحق ان الخبر السابق ان صح فلا عدول عن الأول، لكن فى طريقه كلام، فالعمل على الثانى متعين الى ان يثبت. و حينئذ فيكون الثانى عشر جزءا من الأول، و استقرار الوجوب مشروط بتمامه. و حينئذ يصح حمل الحول فى قوله: «و لو لم يكمل أيام الحول» على المعنى الشرعى أيضا و إن وافق اللغوى، فيكون الأحد عشر حولا- لمطلق الوجوب، و الا- ثنى عشر حولا- للوجوب المستقر. و قوله: «و لو اختل احد شروطها فى أثناء الحول» المراد به الحول بالمعنى الثانى فتسقط الزكاه باختلال بعض الشرائط قبل تمامه و ان كان فى الشهر الثانى عشر. و لو كان قد دفع المالك الزكاه

ص: ٣٧١

١- ١) مستدرک الوسائل ٧: ٦٤ و ٨٠، عوالى اللثالى ٢: ٢٣١، ١: ٢١٠ و وردت هذه الجملة فى حديث شرائع الدين راجع الوسائل ٦: ٤٢.

٢- ٢) الكافى ٣: ٥٢٥ ح ٢، التهذيب ٤: ٣٥ ح ٩١، الوسائل ٦: ١١٥ ب «١٥» من أبواب زكاه الذهب و الفضة ح ١.

الحول، بطل الحول، مثل ان نقصت عن النصاب فأتمها، أو عاوضها بمثلها، أو بجنسها (١) على الأصح. وقيل: إذا فعل ذلك فرارا وجبت الزكاه. وقيل: لا- تجب، وهو الأظهر. ولا تعدّ السخال مع الأمهات، بل لكل منهما حول على انفراده (٢). ولو حال الحول فتلف من النصاب شيء، فإن فرط المالك ضمن، وان لم يكن فرط سقط من الفريضة بنسبه التالف من النصاب.

ثمّ تجدد السقوط رجوع على القابض، مع علمه بالحال أو بقاء العين. ويحتمل أن يريد بالحول هنا الأول، فلا يسقط الوجوب باختلاف الشرائط في الثاني عشر وان جعلناه من الحول، وهو ضعيف.

قوله: «أو عارضها بجنسها أو بمثلها» .

المراد بالجنس هنا النوع كالغنم بالغنم الشامل للضأن والمعجز، والبقر الشامل للجاموس، وبالمثل الحقيقه الصنفية كالضأن بالضأن. وربما خص ذلك بالجنس، وفسر المثل بالموافق منه في الذكوره و الأنوثة، والأمر سهل.

قوله: «ولا يعد السخال مع الأمهات بل لكل منهما حول بانفراده» .

هذا إذا كانت السخال نصابا مستقلا بعد نصاب الأمهات كما لو ولدت خمس من الإبل خمسا، أو ولدت أربعون بقره أربعين أو ثلاثين. أما لو كان نصاب السخال غير مستقل كما لو ولدت أربعون فصاعدا من الغنم أربعين، ففي ابتداء حوله مطلقا، أو مع إكماله للنصاب الذي بعده، أو عدم ابتدائه حتى يكمل الأول أوجه، كما لو كان عنده سبعون من الغنم و ولدت ما يكمل النصاب الثاني فصاعدا. والاشكال آت فيما لو ملك العدد الثاني بعد جريان الأول في الحول. والاحتمال الأخير أقرب. فعلى هذا لو كان عنده أربعون فولدت أربعين لم يجب فيها شيء، وعلى الأول يجب لها شاه عند تمام حولها. ولو كان عنده ثمانون فولدت اثنين و أربعين وجبت شاه عند تمام حول الأولى، و أخرى عند تمام حول الثانية على الأولين، وعلى الأخير يجب شاه للأولى ثمّ يستأنف حول الجميع بعد تمام حول الأول.

و إذا ارتدّ المسلم (١) قبل الحول لم تجب الزكاه و استأنف و رثته الحول.

و إن كان بعده وجبت. و إن لم يكن عن فطره (٢) لم ينقطع الحول، و وجبت الزكاه عند تمام الحول ما دام باقيا (٣).

الشرط الرابع: ألا تكون عوامل

الشرط الرابع: ألا تكون عوامل. (٤) فإنه ليس فى العوامل زكاه، و لو كانت سائمه.

و أما الفريضة فيقف بيانها على مقاصد

و أما الفريضة فيقف بيانها على مقاصد:

الأول: الفريضة فى الإبل شاه فى كل خمسة

الأول: الفريضة فى الإبل شاه فى كل خمسة حتى تبلغ خمسا و عشرين، فإن زادت واحده كانت فيها بنت مخاض، فإذا زادت عشرا كان فيها بنت لبون، فإذا زادت عشرا اخرى كان فيها حقّه، فإذا زادت خمس عشره كان فيها جذعه، فإذا زادت خمس عشره اخرى كان فيها بنتا لبون، فإذا زادت خمس عشره أيضا كان فيها حقّتان، فإذا بلغت مائه و احدى و عشرين طرح ذلك و كان فى كل خمسين حقه و فى كل أربعين بنت لبون.

قوله: «و لو ارتد المسلم» .

احترز به عن المسلمه فإن ارتدادها لا يقطع الحول، بل يكون حكمها حكم المرتد عن مله.

قوله: «و ان لم يكن عن فطره» .

الضمير المستكن فى «يكن» يعود الى الارتداد المدلول عليه بالفعل تضمنا، لأن المصدر أحد مدلولى الفعل.

قوله: «و وجبت الزكاه عند تمام الحول ما دام باقيا» .

و يتولى النيه الإمام أو الساعى. و يجزى عنه حينئذ لو عاد إلى الإسلام، بخلاف ما لو أداها بنفسه ما لم تكن العين باقيه أو القابض عالما بالحال.

قوله: «ألا تكون عوامل» .

المرجع فى كونها عوامل الى العرف كالسوم فلا يؤثر اليوم فى السنه و لا فى

و لو أمكن فى عدد فرض كل واحد من الأمرين كان المالك بالخيار (١) فى إخراج أيهما شاء.

و فى كل ثلاثين من البقر تبع أو تبعه، و فى كل أربعين مسنه.

الثانى: فى الإبدال

الثانى: فى الإبدال:

من وجبت عليه بنت مخاض و ليست عنده، أجزاءه ابن لبون ذكر (٢).

و لو لم يكونا عنده كان مخيرا (٣) فى ابتياع أيهما شاء. و من وجبت عليه سنّ الشهر، و الشيخ (١) يعتبر الأغلب كما مر.

قوله: «و لو أمكن فى عدد فرض كل واحد من الأمرين كان المالك بالخيار» .

كمائتين، فإنه يتخير بين إخراج أربع حقق، أو خمس بنات لبون. و أشار بذلك إلى انه يتعين التقدير بما لا يحصل به نقص على الفقراء كما مر تحقيقه.

قوله: «و ليست عنده أجزاءه ابن لبون ذكر» .

احترز بقوله: «و ليست عنده» عما لو كانت عنده، فإنه لا يجزى عنها ابن اللبون و ان كان عنده، لتقييد إجزائه فى النص (٢) بذلك. و ذهب بعض الأصحاب إلى إجزائه عنها مطلقا (٣)، و ما هنا أجود.

قوله: «و لو لم يكونا عنده تخير» .

قيل: يتعين هنا شراء بنت المخاض لتقييد النص بكون ابن اللبون عنده و بنت المخاض ليست عنده. و ما ذكره المصنف أجود لأنه بشراء ابن اللبون يصير عنده مع فقدها، نعم لو اشتراهما تعينت بنت المخاض ما لم يسبق إخرجه على شرائهما.

ص: ٣٧٤

١- ١) المبسوط ١٩٨: ١.

٢- ٢) التهذيب ٢٠: ٤٠ ح ٥٢ و ٥٤، الفقيه ١٢: ٢ ح ٣٣، الوسائل ٧٢: ٦ ب «٢» من أبواب زكاة الأنعام ح ١، ٢، ٣.

٣- ٣) التنقيح الرائع ٣٠٦: ١.

و ليست عنده، و عنده أعلى منها بسنن دفعها و أخذ شاتين أو عشرين درهما.

و إن كان ما عنده أخفض منها بسنّ، دفع معها شاتين (١) أو عشرين درهما، و الخيار فى ذلك إليه لا إلى العامل، سواء كانت القيمة السوقية مساوية لذلك (٢) أو ناقصه عنه أو زائده عليه. و لو تفاوتت الأسنان بأزيد من درجه (٣) قوله: «و أخذ شاتين أو عشرين درهما أو دفع شاتين. إلخ» .

و لو دفع أو أخذ شاه و عشره دراهم جاز أيضا. ثمّ إن كان المالك هو الدافع أوقع النيه على المجموع. و ان كان الآخذ ففى محل النيه إشكال. و الذى اختاره الشهيد (رحمه الله) إيقاع النيه على المجموع و اشتراط المالك على الفقير ما يجبر به الزيادة فيكون نيه و شرطا لا نيه بشرط (١).

قوله: «سواء أ كانت القيمة السوقية مساوية لذلك. إلخ» .

يمكن أن يكون «ذا» إشارة إلى التفاوت بين السن الواجبه و البدل، بمعنى أن بنت اللبون يجرى عن بنت المخاض مع الجبر، سواء أ كان التفاوت بين بنت المخاض و بنت اللبون يساوى الشاتين أم يزيد أم ينقص. و يحتمل عوده الى الجبران. و مثالهما واحد. و يمكن عوده الى مجموع المدفوع، بمعنى أن ذلك مجز و إن كان مساويا للشاتين أو أنقص. و وجه الاجزاء فى الجميع إطلاق النص (٢). و يشكل فى صورته استيعاب الجابر لقيمه المدفوع كما لو كانت قيمه بنت اللبون التى دفعها المالك يساوى الشاتين اللتين أخذهما، و الاولى هنا عدم الاجزاء لاستلزامه أن لا يكون قد أدى شيئا.

قوله: «و لو تفاوتت الأسنان بأزيد من درجه. إلخ» .

خالف فى ذلك الشيخ (٣) و العلامة فى بعض كتبه (٤) فجوّزا دفع ابنه مخاض عن

ص: ٣٧٥

١- ١) غايه المراد: ٤١.

٢- ٢) الكافي ٣: ٥٣٩ ح ٧، الفقيه ٢: ١٢ ح ٣٣، الوسائل ٦: ٨٦ ب «١٣» من أبواب زكاه الأنعام ح ٢، ١.

٣- ٣) المبسوط ١: ١٩٥.

٤- ٤) المختلف: ١٧٧، التذكرة ١: ٢٠٨.

واحد، لم يتضاعف التقدير الشرعي، ورجع في التقاص إلى القيمة السوقية، على الأظهر. وكذا ما فوق الجذع من الأسنان (١). وكذا ما عدا أسنان الإبل.

الثالث: في أسنان الفرائض

الثالث: في أسنان الفرائض:

بنت المخاض هي التي لها سنه و دخلت في الثانيه أى أمها ماخض بمعنى حامل.

حقه مع دفع أربع شياه، و عن جذعه مع دفع ست، و دفع الحقه عن بنت المخاض (٢) مع أخذ أربع شياه، و الجذعه عنها مع أخذ ست، لأن كل سن من الأسنان مساو لما قبله مع الجبر في المصلحه، و مساوى المساوى مساو. و الأجود الوقوف مع المنصوص و هو فرض التفاوت بسن واحده، و لا يلزم من اجتزائه بعين اجتزاؤه بمساويها.

قوله: «و كذا ما فوق الجذع من الأسنان» .

كالثني و هو ما دخل في السادسة، و الرابع و هو ما دخل في السابعه، و السديس و هو ما دخل في الثامنه، و البازل و هو ما دخل في التاسعه. فكل واحد من هذه لا يجزى عن الجذع و لا ما دونه اقتصارا في اجزاء غير الفرض عنه- مع الجبر- على مورد النص. و في اجزاء هذه عن أحد الأسنان الواجبه من غير جبر نظر، من كونه أعلى قيمه غالبا- و من ثم حصل الجبر مع علو السن- و من عدم النص و احتمال نقصه في القيمه. و الأصح مراعاة القيمه في الجميع. و كذا الاشكال فيما لو دفع بنت مخاض عن خمس شياه مع قصور قيمتها عنها فإنها تجزى عن ست و عشرين فعن خمس و عشرين أولى، و من خروجه عن المنصوص و نقصه عن قيمه الواجب. بل الإشكال في إجزائها عن شاه واحده مع نقصها عن قيمتها. و الأصح العدم في الجميع.

قوله: «بنت المخاض. إلخ» .

المخاض- بفتح الميم- اسم للحوامل، و هو اسم جنس لا واحد له من لفظه، بل يقال للواحد خلفه بفتح الخاء المعجمه و كسر اللام، و منه سميت بنت المخاض أى بنت ما من شأنها أن تكون حاملا سواء لقحت أو لم تلحق.

و بنت اللبون (١) هي التي لها سنتان و دخلت في الثالثه،أى أمها ذات لبن.

و الحقه (٢) هي التي لها ثلاث و دخلت في الرابعه،فاستحقت أن يطرقها الفحل،أو يحمل عليها.

و الجذعه (٣) هي التي لها أربع و دخلت في الخامسه،و هي أعلى الأسنان المأخوذه في الزكاه.

و التبيع هو الذى تمّ له حول،وقيل:سمّى بذلك لأنه تبع قرنه اذنه،أو تبع امه في الرعى.

و المسنّه:هي الثتيه التي كملت لها سنتان و دخلت في الثالثه.

و يجوز أن يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمه السوقيه،و من العين أفضل.و كذا في سائر الأجناس.

و الشاه التي تؤخذ في الزكاه،قيل:أقله الجذع من الضأن(٤) أو الثنيّ قوله:«و بنت اللبون.إلخ» .

اللبون-بفتح اللام-أى ذات لبن و لو بالصلاحيه.و لا يقال في جمعها و جمع بنت المخاض الا بالإفراد كالواحد،فيقال بنت لبون و بنات لبون و إن اختلفت الأمهات،و كذلك بنات مخاض.

قوله:«و الحقّه» .

هي-بكسر الحاء-الأثني من الإبل إذا كمل لها ثلاث سنين،و يقال حقّ - بالكسر-للذكر و الأثني.

قوله:«و الجذعه» .

هي-بفتح الجيم و الذال المعجمه و جمعها جذعات بفتح الذال أيضا-اسم لما في تلك السن،لا بسبب سن تنبت،و لا تسقط.

قوله:«أقله الجذع من الضأن» .

و هو ما كمل سنه سبعة أشهر الى ان يستكمل سنه،فإذا أكملها قيل ثنيّ،

من المعزو، وقيل: ما يسمى شاه، والأول أظهر. ولا تؤخذ المريضة، ولا الهرمه، ولا ذات العوار(١).

و ليس للساعى التخيير، فإن وقعت المشاخه، قيل: يقرع حتى يبقى السن التى تجب(٢) عليه.

و أما اللواحق

و أما اللواحق:

فهى ان الزكاه تجب فى العين لا فى الذمه، فإذا تمكن من إيصالها إلى مستحقها فلم يفعل فقد فرط، فإن تلفت لزمه الضمان. وكذا إن تمكن من إيصالها إلى الساعى أو الى الامام.

و لو أمهر امرأه نصابا و حال عليه الحول فى يدها، فطلّقها قبل و مثله الثنىّ من المعزو. وقيل: انما يجذع ابن سبعة أشهر إذا كان أبواه شايبين، و لو كانا هرمين لم يجذع حتى يستكمل ثمانيه أشهر. و انما قيل فى ولد الضمان ذلك لأنه ينزو حينئذ و يضرب، و المعزو لا ينزو حتى يدخل فى الثانيه.

قوله: «و لا تؤخذ المريضة و لا الهرمه و لا ذات العوار» .

هذا إذا كان فى النصاب صحيح أو فتى أو سليم من العوار، أما لو كان جميعه كذلك أجزأ الإخراج منه. و لو اختلف فى ذلك قسّط و اخرج صحيحا بقيمه القسط الصحيح و المعيب، فلو كان نصف أربعين شاه صحيحا و نصفها مريضا و قيمه كل صحيحه عشرون و كل مريضه عشره اشترى صحيحه تساوى خمسه عشر. و لو أخرج صحيحه قيمتها ربع عشر الأربعين كفى و هو أسهل من التقسيط غالبا. و العوار - بفتح العين و ضمها - العيب.

قوله: «يقرع حتى يبقى السن التى تجب» .

انما يتحقق القرعه مع تعدد ما هو بصفه الواجب فى المال، و كيفيتها ان يقسم ما جمع الوصف قسمين، ثم يقرع بينهما، ثم يقسم ما خرجت عليه القرعه، و هكذا

الدخول و بعد الحول، كان له النصف موقراً(١)، و عليها حق الفقراء. و لو هلك النصف بتفريط، كان للساعي أن يأخذ حقه من العين و يرجع الزوج عليها به، لأنه مضمون عليها.

و لو كان عنده نصاب فحال عليه أحوال، فإن أخرج زكاته في كل سنة من غيره، تكرر الزكاه فيه. فإن لم يخرج، وجب عليه زكاه حول واحد.

و لو كان عنده أكثر من نصاب، كانت الفريضة في النصاب، و يجبر حتى تبقى واحده، و الأصح تخيير المالك من غير قرعه.

قوله: «كان له النصف موقراً» .

يجوز أن يريد بالنصف الموقر أخذ عين النصف و إخراج الزكاه من نصفها، لأن الزكاه و ان وجبت في العين لكن لا ينحصر وجوب الإخراج فيها، و لا يكون كالشركة المحضه بحيث لا يسلم شيء من النصاب من تعلق الحق به، و من ثم لو أخرج القيمة اختياراً صح. و كذا إذا باع النصاب قبل الإخراج و أدى من غيره.

و يمكن أن يريد بتوفيره عدم نقصانه عليه بسبب الزكاه، لكن لها ان تخرج الزكاه من عينه، و تعطيه نصف الباقي، و تغرم له نصف المخرج، لتعلق الزكاه بالعين. بل هذا الاحتمال أنسب بالتفريع على تعلق الزكاه بالعين. فعلى هذا تتخير بين ان تخرج من العين و تعطيه نصف الباقي، و بين أن تعطيه النصف و تضمن حصه الفقراء. و لها ان تقسم المال بينهما نصفين و تضمن الزكاه كذلك، لكن لو تعدر الأخذ منها لإفلاس أو غيره جاز الرجوع على الزوج و يرجع هو عليها بالقيمة، و هذا أقوى.

و لا فرق في وجوب الزكاه عليها بين أن يكون الطلاق قبل تمكّنها من الإخراج و بعده.

و لا يلحق الأول بتلف بعض النصاب بغير تفريط لرجوع عوضه إليها و هو البضع، بخلاف ما يتلف.

من الزائد، وكذا في كل سنة حتى ينقص المال عن النصاب. فلو كان عنده ست و عشرون من الإبل، ومضى عليها حولان، وجب عليه بنت مخاض و خمس شياه. فان مضى عليها ثلاثه أحوال، وجب عليه بنت مخاض و تسع شياه (١).

و النصاب المجتمع من المعز و الضأن، وكذا من البقر و الجاموس، و كذا من الإبل العراب و البخاتي (٢) تجب فيه الزكاه. و المالك بالخيار (٣) في إخراج الفريضة من أي الصنفين شاء.

قوله: «فلو كان عنده ست و عشرون من الإبل -إلى قوله- وجب عليه بنت مخاض و تسع شياه» .

انما يتم ذلك لو كان النصاب بنات مخاض، أو مشتملا على بنت المخاض، أو على ما قيمته بنت مخاض حتى يسلم للحول الثاني خمس و عشرون تامه من غير زياده، اما لو فرض كونها زائده عليها في السن و القيمه أمكن ان يفرض خروج بنت المخاض عن الحول الأول من جزء واحده من النصاب، و يبقى من المخرج منه قيمه خمس شياه، فيجب في الحول الثالث خمس اخرى، بل يمكن ما يساوي عشر شياه و أزيد فيتعدد الخمس أيضا. و لو فرض كون النصاب بأجمعه ناقصا عن بنت المخاض، كما لو كانوا ذكرانا ينقص قيمه كل واحد عن بنت مخاض، نقص من الحول الأول عن خمس و عشرين، فيجب في الحول الثاني أربع شياه لا غير. و ذلك كله مستثنى مما أطلقه.

قوله: «العراب و البخاتي» .

العراب بكسر العين. و البخاتي -بفتح الباء- جمع بختى -بضمها- هي الإبل الخراسانية.

قوله: «و المالك بالخيار» .

هذا مع تساويهما (١) قيمه، أو بذله للأجود، و الا فالأجود التقسيط و إخراج قيمه ما اقتضاه.

ص: ٣٨٠

(١-١) في ك «تساويها».

و لو قال رب المال: لم يحل على مالى الحول، و قد أخرجت ما وجب علىّ، قبل منه و لم يكن عليه بينه و لا يمين. و لو شهد عليه شاهدان قبلا (١).

و إذا كان للمالك أموال متفرقة، كان له إخراج الزكاه من أيها شاء (٢).

و لو كانت السن الواجبه فى النصاب مريضه (٣) لم يجز أخذها، و أخذ غيرها بالقيمه.

قوله: «و لو شهد عليه شاهدان قبل» .

اما فى حول الحول فظاهر، لأنه إثبات. و اما شهادتهما بعدم الإخراج فإنما تقبل إذا انحصر على وجه ينضب، إذ الشهاده على النفى المحض غير مسموعه. و ضبطه بأن يدعى إخراج شاه معينه فى وقت معين فيشهد الشاهدان بموتها قبل ذلك الوقت أو خروجها عن ملكه قبله، أو أنه أخرج دينه على فلان فيشهدان ببراءته منه قبل ذلك، و نحوه.

قوله: «و إذا كان للمالك أموال متفرقة كان له إخراج الزكاه من أيها شاء» .

هذا مع تساويها فى القيمه أو دفعه للأجود، و الا وجب التقسيط، أو (١) الإخراج بالقيمه كما مر.

قوله: «و لو كان السن الواجبه فى النصاب مريضه» .

لا فرق فى ذلك بين كونها خاصه مريضه - كست و عشرين من الإبل فيها بنت مخاض واحده مريضه - أو بعضها مريضاً، و ان كان المريض أغلب. و الضابط انه متى كان فى النصاب صحيحه لم تجز المريضه، بل إما أن يتطوع بصحيحه أو يخرج منه قيمه موزعه على الجميع. فلو كان نصف الست و عشرين مريضاً و نصفها صحيحاً و قيمه الصحيح من بنت المخاض تساوى عشرين و المريض عشره اخرج خمسه عشر. و لو فرض تمام النصاب صحيحاً و فيه شق مريض و جب إخراج

ص: ٣٨١

١- ١) فى «م» و الإخراج.

و لو كان كله مراضا لم يكلف شراء صحيحه(١).

و لا تؤخذ الربى (٢) و هى الوالده إلى خمسه عشر يوما، و قيل: إلى خمسين، و لا الأكله (٣) و هى السمينه المعده للأكل، و لا فحل الضراب (٤).

الصحيح إذ لا يزيد الشنق على عدمه.

قوله: «و لو كان كله مراضا لم يكلف شراء صحيحه» .

ثم ان اتفق المرض تخير فى الإخراج، و الأوجب التقييط و إخراج وسط يقتضيه، أو إخراج القيمه كذلك.

قوله: «و لا تؤخذ الربى» .

الربى بضم الراء و تشديد الباء- هى العنز الوالد عن قرب، و جمعها رباب بالضم. قال فى سرّ العربيه: «يقال: امرأه نفساء، و ناقه عائد، و نعجه رغوث، و عنز ربى» (١). و ربما أطلقت الربى على الشاه و الناقه أيضا. نص عليه الجوهرى (٢). و مراد المصنف هنا ما هو أعم منها و هو مطلق النعم الوالد. و مقتضى جعلها نظيره النفساء أن المانع من إخراجها المرض لان النفساء مريضه، و من ثم لا يقام عليها الحد فلا- يجزى إخراجها و ان رضى المالك. و يحتمل كون المانع الإضرار بولدها فلو رضى بإخراجها جاز. و الأجد الأول. نعم لو كانت الجميع ربى لم يكلف الإخراج من غيرها كالمراض.

قوله: «و لا الأكله» .

بفتح الهمزه، و لو دفعها المالك جاز.

قوله: «و لا فحل الضراب» .

المراد به القدر المحتاج اليه لضرب الماشيه عاده، فلو زاد عن ذلك كان بحكم غيره. و لو أراد المالك دفعه لم يجز إلا بالقيمه. و اختلف فى عدّ المحتاج اليه، و الأولى عدّه. و لو كانت كلها فحولا عدّ الجميع و اخرج منها.

ص: ٣٨٢

١- ١) فقه اللغه للتعالي: ١٤١. بتفاوت.

٢- ٢) الصحاح ١: ١٣١. ماده «ريب».

و يجوز أن يدفع من غير غنم البلد (١) و إن كان أدون قيمه. و يجزى الذكر و الأنثى، لتناول الاسم له.

القول فى زكاه الذهب و الفضة

القول فى زكاه الذهب و الفضة.

النصاب

النصاب و لا- تجب الزكاه فى الذهب حتى يبلغ عشرين ديناراً (٢)، ففیه عشره قراريط. ثمّ ليس فى الزائد شىء حتى يبلغ أربعة دنانير ففیها قيراطان.

و لا زكاه فيما دون عشرين مثقالاً، و لا فيما دون أربعة دنانير. ثمّ كلما زاد المال أربعة، ففیها قيراطان بالغاً ما بلغ، و قيل: لا زكاه فى العين (٣) حتى تبلغ أربعين ديناراً، ففیه دينار، و الأول أشهر.

و لا- زكاه فى الفضة حتى تبلغ مائتى درهم، ففیها خمسہ دراهم. ثمّ كلما زادت أربعين كان ففیها درهم. و ليس فيما نقص (٤) عن الأربعين زكاه.

قوله: «و يجوز أن يخرج من غير غنم البلد» .

هذا مع التساوى فى قيمه، أو كونها زكاه الإبل، و الا لم يجز إلا بالقيمه.

قوله: «حتى يبلغ عشرين ديناراً» .

المراد بالدينار هنا المثقال و هو درهم و ثلاثه أسباع درهم. و زكاه النقدين ربع العشر، فمن ثمّ كان فى العشرين ديناراً عشره قراريط لأنها نصف مثقال، و يجوز إخراج قيمه عن النقدين كغيرهما.

قوله: «و قيل: لا زكاه فى العين. إلخ» .

المراد بالعين هنا الذهب المضروب دنانير، و القول لابن بابويه (١)، و هو ضعيف.

قوله: «و ليس فيما نقص» .

لا فرق بين النقص الكثير و القليل حتى الحبه إذا نقصت فى جميع الموازين،

١-١) حكاية عنه العلامة في المختلف: ١٧٨.

كما ليس فيما نقص عن المائتين شىء. و الدرهم سته دوانيق. و الدوانق ثمان حبات من أوسط حب الشعير. و يكون مقدار العشره سبعة مثاقيل (١).

الشروط

الشروط و من شرط وجوب الزكاه فيهما كونهما مضروبين دنانير و دراهم، منقوشين بسكه المعامله، أو ما كان يتعامل بهما، و حول الحول حتى يكون النصاب موجودا فيه أجمع، فلو نقص في أثنائه، أو تبدلت أعيان النصاب، بغير جنسه أو بجنسه (٢) لم تجب الزكاه. و كذا لو منع من التصرف فيه، سواء كان المنع شرعيا كالوقف (٣) و الرهن، أو قهريا كالغصب.

و لا تجب الزكاه في الحلّى محلّلا كالسوار للمرأة، و حليه السيف للرجل، أو محرما كالخلخال للرجل، و المنطقه للمرأة، و كالأواني المتخذة من الذهب و الفضة، و آلات اللهو لو عملت منهما، و قيل: يستحب فيه اما لو نقص في بعضها و كمل في بعض و جبت لاغتفار مثل ذلك في المعامله.

قوله: «يكون مقدار العشره سبعة مثاقيل» .

أراد بذلك بيان قدر المثقال إذ لم يسبق له ذكر، و الإشاره الى ما به يحصل معرفه نسبه الدرهم من الدينار. و قد استفيد منه ان الدينار درهم و ثلاثه أسباع درهم، و أن الدرهم نصف الدينار و خمسه، فيكون جملة النصاب الأول من الذهب ثمانية و عشرين درهما و أربعه أسباع درهم، و من الفضة مائه و أربعين مثقالا.

قوله: «بغير جنسه أو بجنسه» .

المراد بالجنس هنا الحقيقه النوعيه كما لو بدل الذهب بالذهب، و بغير الجنس، النقد الآخر كالذهب بالفضه.

قوله: «سواء كان المنع شرعيا كالوقف» .

هذا الشرط مستغنى عنه هنا لذكره في أول الزكاه في الشرائط العامه، و أيضا فإن ذلك بنى على جواز وقف الدراهم و الدنانير لفائده التزيين بها و نحوه، و سيأتى في الوقف أن المصنف لا يختار ذلك.

الزكاه. وكذا لا زكاه في السبائك و النقار و التبر (١).

وقيل: إذا عملهما كذلك فرارا، وجبت الزكاه، ولو كان قبل الحول، والاستحباب أشبه. أما لو جعل الدراهم و الدنانير كذلك بعد الحول، وجبت الزكاه إجماعا.

و أما أحكامها

و أما أحكامها فمسائل:

الاولى: لا اعتبار باختلاف الرغبه مع تساوى الجوهرين

الاولى: لا- اعتبار باختلاف الرغبه مع تساوى الجوهرين، بل يضم بعضها إلى بعض. و فى الإخراج إن تطوع بالأرغب، وإلا كان له الإخراج من كل جنس بقسطه.

الثانيه: الدراهم المغشوشه لا زكاه فيها

الثانيه: الدراهم المغشوشه (٢) لا زكاه فيها، حتى يبلغ خالصها قوله: «لا زكاه فى السبائك و النقار و التبر» .

السبائك يشمل الذهب و الفضة. قال الجوهري: يقال سبكت الفضة و غيرها سبكا اذبتها، و الفضة سبيكه و الجمع السبائك (١). و يمكن أن يريد بالسبائك هنا الفضة لا غير كما دل عليه آخر كلام الجوهري. و خصها بعض الأصحاب بالذهب (٢) و هو لا يوافق ما ذكر. و اما النقار- بكسر النون، جمع نقره بضمها- فهى كالسبيكه، و قيل: قطع الفضة، و به يحصل الفرق بينها و بين السبائك على التفسير الأخير. و أما التبر فقال فى الصحاح: هو ما كان من الذهب غير مضروب، فإذا ضرب دنانير فهو عين، و لا يقال تبر إلا لذهب، و بعضهم يقوله للفضه أيضا (٣). و على هذين التفسيرين للتبر لا يفرق بين التبر و بين الآخرين أو (٤) يداخل أحدهما فلا وجه للجمع بينهما. و ربما فسر بتراب الذهب قبل تصفيته و هو المناسب لجمعه معهما.

قوله: «الدراهم المغشوشه. إلخ» .

المراد بالغش هنا ما كان من غير الجنس كما يدل عليه حكمه بعدم الزكاه، أما

ص: ٣٨٥

(١-١) الصحاح ٤:١٥٨٩ مادة «سبك».

(٢-٢) راجع حاشيه المحقق الكركى على الشرائع: ٩٣.

(٣-٣) الصحاح ٢:٦٠٠ مادة «تبر».

٤-٤) كذا فى ما لدينا من النسخ و لعل الصحيح «إذ يداخل.» و هو محتمل نسخه «ج».

نصاباً، ثم لا يخرج المغشوشه عن الجياد.

الثالثه: إذا كان معه دراهم مغشوشه

الثالثه: إذا كان معه دراهم مغشوشه، فإن عرف قدر الفضه، أخرج الزكاه عنها فضه خالصه، و عن الجمله منها (١). و ان جهل ذلك و أخرج عن جملتها من الجياد احتياطاً جاز أيضاً. و ان ماكس سألزم تصفيتها ليعرف قدر الواجب (٢).

الرابعه: مال القرض ان تركه المقترض بحاله حولا

الرابعه: مال القرض ان تركه المقترض بحاله حولا، و جبت الزكاه عليه دون المقرض. و لو شرط المقترض الزكاه على المقرض، قيل: يلزم لو كان الغش من الجنس كخشونه الجوهر و جبت إذا بلغ المجموع نصاباً و كان له الإخراج بالقسط إن لم يتبرع بالأجود.

قوله: «فإن عرف قدر الفضه أخرج الزكاه عنها فضه خالصه و عن الجمله منها» .

الواو هنا بمعنى أو، بمعنى أنه مخير بين الإخراج عن الخالص خاصه منه، أو عن الجمله منها، لأن المفروض كون الخالص معلوماً، فلو كان معه ثلاثمائة درهم و الغش ثلثها تخير بين إخراج خمسه دراهم خالصه، أو إخراج سبعة دراهم و نصف من الجمله مع تساوى الغش فى كل درهم، أما لو علم قدر الفضه فى الجمله لا- فى الافراد الخاصه فلا بد من الإخراج عن الجمله جياداً أو ما يتحقق معه البراءه.

قوله: «و ان جهل ذلك و أخرج عن جملتها من الجياد جاز أيضاً و ان ماكس ألزم تصفيتها ليعرف قدر الواجب» .

المراد بالمماكسه الماشحه فى إخراج ما يعلم معه براءه الذمه. و إنما يلزم بالتصفيه مع العلم بوجود النصاب فى المال و الشك فى الزائد لا- مع الشك فى بلوغ النصاب فى الجميع، لأصالة عدمه، و الشك فى الشرط. و الفرق بين الصورتين تعلق الوجوب بالمال فى الاولى فلا يتيقن البراءه إلا بالتصفيه، أو إخراج الخالص عن الجميع لأن

الشرط، وقيل: لا يلزم، وهو الأشبه (١).

المفروض كون الغش مجهولاً. ومثله إخراج ما يتقن كونه الواجب وإن كان أقل من ربع عشر الجميع، بخلاف الثانيه لأصالة البراءة.

و يشكل الفرق بأن إخراج ما يتقن وجوده في المال يلحق الأولى بالثانية، كما لو تقن وجود النصاب الأول و شك في الزائد-و هي الثاني-مره أو مرتين مثلاً، فإنه إذا أخرج ما يجب في المتيقن صار المال مشكوكاً في تعلق الوجوب به فلا يجب التصفيه، كما لو شك في البلوغ ابتداءً. وهذا هو الوجه، واختاره في التذكرة (١).

و أطلق الشيخ (٢) والأكثر وجوب التصفيه مع تيقن النصاب. واما ما أطلقه المصنف من وجوب التصفيه مع المماكسه مطلقاً فيجب حمله على ما لو علم النصاب ليوافق الجماعه إذ لا قائل بوجوب التصفيه مع الشك في النصاب.

و اعلم أن الواجب من التصفيه على تقدير وجوبها ما يتحقق معه معرفه الغش، فإن اتحد القدر في أفرادها كفى تصفيه شيء منها، وإن اختلف مع ضبطه في أنواع معينه سبك من كل نوع شيئاً، وإن لم ينضبط تعين سبك الجميع عند من أوجبه.

قوله: «وقيل: لا يلزم، وهو الأشبه».

المشهور عدم صحه الشرط لمنافاته للدليل الدال على وجوب الزكاه على مالك المال، وإطلاق النص (٣) بكون الزكاه على المقترض فعلى هذا يبطل الشرط و القرض أيضاً لاشتماله على شرط فاسد. نعم لو تبرع المقرض بالإخراج بإذن المديون صح.

و لقائل أن يقول: شرط الزكاه على المقرض قد يكون بمعنى ثبوتها على المشروط عليه ابتداءً بحيث لا يتعلق بالمديون وجوب النيه و يكون المقرض مؤدياً لها عن نفسه بسبب الشرط، وهذا المعنى يتضح [على] (٤) القول بفساد اشتراطه، لمنافاته المشروع من شرط إيجاب العباده على غير من يخاطب بها، والدليل الدال على عدم

ص: ٣٨٧

١-١ (١) التذكرة ٢١٦:١.

٢-٢ (٢) المبسوط ٢١٠:١.

٣-٣ (٣) الوسائل ٦٧:٦٦ ب (٧) من أبواب من تجب عليه الزكاه و من لا تجب عليه.

٤-٤ (٤) كلمه «على» في «ن» فقط. و الظاهر ان الصحيح: و بهذا المعنى يتضح القول.

الخامسة: من دفن مالا و جهل موضعه، أو ورث مالا و لم يصل إليه (١) و مضى عليه أحوال ثم وصل إليه زكاه لسنه استحبابا.

وجوب الزكاه على غير المالك، و قد يكون بمعنى تحمل المشروط عليه لها عن المديون و إخراجها من ماله عنه مع كون الوجوب متعلقا بالمديون. و هذا الوجه لا مانع منه لأن المقرض لو تبرع بالإخراج عنه بإذنه صح، فيجوز اشتراطه لأنه أمر سائغ لا ينافي المشروع، و يدخل في عموم صحيحه منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام في رجل استقرض مالا و حال عليه الحول و هو عنده، فقال: «إن كان الذي أقرضه يؤدي زكاته فلا- زكاه عليه، و إن كان لا يؤدي أدى المقرض» (١). فعلى هذا إن و في المقرض بالشرط، و الآ- و جب على المديون الإخراج عملا بظاهر الرواية، و لأن دين الإنسان لو و جب على شخص أداءه بنذر و شبهه لا يسقط عن المديون بامتناع من و جب عليه أداءه منه.

لا يقال: يمتنع النيه حينئذ منه لأنها لا تعتبر الا من المالك، أو و كيله عنه.

و هنا إذا و جب على المقرض الوفاء بالشرط كانت نيته عن نفسه عملا بمقتضى لزوم الشرط، بخلاف المتبرع إذا أخرجها بإذن من و جبت عليه فإنه يوقع النيه عنه لعدم وجوبها عليه.

لأننا نقول: لا- منافاه بين نيتها عمّن و جبت عليه مع الحكم بوجوبها على المخرج كما في النائب في العباده باستئجار و نحوه، و حينئذ فينوى إخراجها لوجوبها عليه بالشرط، و على المالك بالأصالة، و يكون شرطها على المقرض إذنا له في الإخراج ان صرح له بتولى الإخراج، و إلا افتقر الى اذنه أو دفعها اليه ليتولى هو النيه.

قوله: «أو ورث مالا و لم يصل إليه» .

المراد بوصوله إليه تمكنه من قبضه و ان لم يكن في يده. و في حكم وصوله إليه وصوله الى و كيله كذلك.

ص: ٣٨٨

(١- ١) الكافي ٣: ٥٢٠ ح ٥، التهذيب ٤: ٣٢ ح ٨٣ و فيهما «المستقرض»، الوسائل ٦: ٦٧ ب (٧) من أبواب من تجب عليه الزكاه ح ٢.

السادسه: إذا ترك نفقه لأهله فهي معرّضه للإتلاف

السادسه: إذا ترك نفقه لأهله فهي معرّضه للإتلاف (١)، تسقط الزكاه عنها مع غيبه المالك، و تجب لو كان حاضرا، و قيل: تجب فيها على التقديرين، و الأول مروى.

السابعه: لا تجب الزكاه حتى يبلغ كل جنس نصابا

السابعه: لا تجب الزكاه حتى يبلغ كل جنس نصابا، و لو قصر كل جنس أو بعضها، لم يجبر بالجنس الآخر، كمن معه عشره دنانير و مائه درهم، أو أربعة من الإبل و عشرون من البقر.

القول فى زكاه الغلات

القول فى زكاه الغلات و النظر فى الجنس، و الشروط، و اللواحق

أما الأول فى الجنس

أما الأول فلا تجب الزكاه فيما يخرج من الأرض، إلا فى الأجناس الأربعة: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب. لكن يستحب فيما عدا ذلك من قوله: «إذا ترك نفقه لأهله فهي معرّضه للإتلاف. إلخ».

التعليل بكونها معرّضه للإتلاف لا يصلح للدلاله على سقوط الزكاه عنها مع تماميه الملك، و استجماع الشرائط. و لو كان التعرض للإتلاف صالحا للمانع لم تجب الزكاه على المرأه فى جميع المهر قبل الدخول مع تعرضه لتلف جميعه أو بعضه بالفرقه قبل الدخول ليعب أو طلاق. و كذا فى اجره المسكن إذا قبضها المالك عن سنين مع تعرضها للإتلاف بانهدام المسكن و نحوه. و الأولى الاعتماد فى الفرق على النص فإن به عدّه روايات عن الصادق و الكاظم عليهما السلام (١)، بل ربما كان ذلك إجماعا، لكون المخالف و هو ابن إدريس (٢) معلوم النسب.

و هذا الحكم إذا كانت فى يد عياله للنفقه سواء أنفقوها أو أنفقوا منها أم من

ص: ٣٨٩

١- (١) الكافى ٣: ٥٤٤ باب الرجل يخلف عند اهله من النفقه، التهذيب ٤: ٩٩ ح ٢٧٩ و ٢٨٠، الوسائل ٦: ٤٤٧ ب (٧) من أبواب زكاه الذهب و الفضة.

٢- (٢) السرائر ١: ٤٤٧.

الحيوب، مما يدخل المكيال و الميزان. كالذره و الرز(١) و العدس و الماش و السلت و العلس(٢). وقيل:السلت كالشعير، و العلس كالحنطه فى الوجوب، و الأول أشبه.

غيرها لإطلاق النص، أما لو كانت فى يد و كيله ينفق عليهم منها، فإن لم يحصر النفقه فيها بأن كان له عنده مال آخر و لم يخصها بالنفقه و جبت الزكاه فيها إذا بقى منها نصاب حولاً. و إن عيّنها للنفقه و حصرها فيها احتمال كونه كذلك، لأن الوكيل بمنزله المالك فيكون الحكم كما لو كان حاضراً، و اقتصاراً بما خرج عن الأصل على موضع اليقين و هو ما لو كانت فى يد عياله، و يحتمل عدم الوجوب لعموم النص و لأن تركها مع العيال أو أحدهما ينفقون منها فى معنى التوكيل، إذ لا يستحقون النفقه إلا يوماً فيوماً، فلو خرج الوكيل من ذلك لم تتم المسأله مطلقاً، و لأن الوكيل هنا ليس فى معنى المالك لعدم جواز إنفاقه عليهم من غيرها بخلاف المالك، و هو متّجه.

قوله: «و الأرز» .

و هو بضم الهمزه و الراء مع تشديد الزاى المعجمه أخيراً، و تخفيفها، و بسكون الراء المهمله و تخفيف الزاى، هذه الثلاث لغات مع ضم الهمزه. و لك فتحها مع ضم الراء و تشديد الزاى، فهذه أربع لغات فى التركيب الذى ذكره المصنف. و فيه لغتان أخريان بغير هذا التركيب إحديهما: رز بضم الراء و تشديد الزاى من غير همز.

و الثانيه: رنز بضم الراء و النون الموحده من فوق الساكنه و تخفيف الزاى.

قوله: «و السلت و العلس» .

السلت- بضم السين و سكون اللام- ضرب من الشعير. و العلس- بفتح العين و اللام- ضرب من الحنطه. و الأصح وجوب الزكاه فيهما لنص أهل اللغه (١) على كونهما منهما، فعلى هذا يضم كل منهما إلى صنفه لو اجتمعاً. قال الشيخ (رحمه الله): «العلس نوع من الحنطه يبقى كل حبتين فى كمام، لا- يذهب ذلك حتى يدق أو يطرح فى رحى خفيفه. و لا يبقى بقاء الحنطه، و بقاؤها فى كمامها، و يزعم أهلها

ص: ٣٩٠

و أما الشروط فالنصاب و هو خمسة أوسق. و الوسق (١) ستون صاعا.

و الصاع تسعة أرطال بالعراقي، و سته بالمدني، و هو أربعة أمداد. و المد رطلان و ربع.

فيكون النصاب ألفين و سبعمائة رطل بالعراقي. و ما نقص فلا زكاه فيه. و ما زاد، فيه الزكاه و لو قل.

و الحد الذي تتعلق به الزكاه من الأجناس، أن يسمى حنطه أو شعيرا أو تمرا أو زيببا، و قيل: بل إذا احمر (٢) ثمر النخل، أو اصفر، أو انعقد الحصرم، و الأول أشبه.

انها إذا هرست أو طرحت في رحي خفيفه خرجت على النصف. فإذا كان كذلك تخير أهلها بين أن يلقى عنها الكمام و يكال على ذلك، أو يكال على ما هي عليه، و يؤخذ من كل عشرة أوسق زكاه» (١).

قوله: «و الوسق» .

هو بفتح الواو، و يجمع أيضا على سوق و أوساق.

قوله: «و الحد الذي تتعلق به الزكاه ان يسمى حنطه أو شعيرا أو تمرا أو زيببا و قيل بل إذا احمر. إلخ» .

القول الثاني هو المشهور، و اخبار الخرص داله عليه (٢). و على القولين لا- يكون الإخراج إلا عند التصفيه و التشميس. و تظهر فائده الخلاف في عدم جواز التصرف فيها بعد الانعقاد و الاحمرار و نحوه حتى يقدرها، و يضمن حصه الواجب على الثاني دون الأول، و فيما لو نقلها الى غيره بعد ذلك فالزكاه على الناقل على الثاني و على المنقول اليه على الأول، و فيما لو مات بعد ذلك و عليه دين مستغرق فلا زكاه على الأول، و يجب على الثاني، و في الأنواع التي لا تصلح للزبيب و التمر من العنب

ص: ٣٩١

١- (١) المبسوط ٢١٧: ١.

٢- (٢) الوسائل ١٣٣: ٦ ب «١٢» و ١٤١ ب «١٩» من أبواب زكاه الغلات.

و وقت الإخراج فى الغلّه إذا صفت، و فى التمر بعد اخترافه (١)، و فى الزبيب بعد اقتطافه.

و لا- تجب الزكاه فى الغلاه، إلا إذا ملكت بالزراعه لا بغيرها من الأسباب كالابتياح (٢) و الهبه. و يزكى حاصل الزرع، ثم لا تجب بعد ذلك فيه زكاه، و لو بقى أحوالها. و لا تجب الزكاه، إلا بعد إخراج حصه السلطان، و المؤمن كلها، على الأظهر (٣).

و الرطب بل تؤكل رطبه فإنه لا- زكاه فيها على الأول، و يجب على الثانى. و هل يعتبر بلوغه النصاب يابساً بنفسه أو بغيره من جنسه؟ وجهان أصحهما الأول.

قوله: «و فى التمر بعد اخترافه» .

اختراف التمر- بالخاء المعجمه- اجتناؤه، و الاسم الخرفه بالضم، و مثله الاقتطاف للعنب، و الاسم القطف بالكسر و الفتح. و فى جعل ذلك وقت الإخراج تجوز، و إنما وقته عند يبس الثمره و صيرورتها تمرا و زيبيا.

قوله: «إلا إذا ملكت بالزراعه لا بغيرها من الأسباب كالابتياح» .

المعتبر فى ذلك انعقاد الثمره فى الملك و احمرارها أو اصفرارها إذا توقف الوجوب عليه، و هذا هو معنى الزراعه فى اصطلاحهم، فان كان الشراء قبل ذلك فالزكاه على المشتري و بعده على البائع، فقول المصنف منزل على ذلك بحمل الابتياح و نحوه مما ذكره على وقوعه بعد تحقق الوجوب بحصول أحد الأمور فى الثمره قبل البيع و شبهه، و إن كان ذلك واضح التكلف.

قوله: «و لا تجب الزكاه الا بعد إخراج حصه السلطان و المؤمن كلها على الأظهر» .

أشار بذلك الى خلاف الشيخ (١) حيث ذهب فى أحد قولين إلى أنها على

ص: ٣٩٢

١- ١) المبسوط ٢:١٧، الخلاف ٢:٦٧ مسألة ٧٨. و خلافه فى خصوص المؤمن دون حصه السلطان. راجع المبسوط ١:٢١٤ و هناك تجد قوله الآخر فى المؤمن.

المالك، لعموم «فيما سقت السماء العشر» (١). ثمَّ على تقدير استثنائها هل يعتبر قبل النصاب، فإن لم يبلغ الباقي بعدها نصاباً فلا زكاه، أم بعده فيزكى الباقي منه بعدها وإن قلَّ، أم يعتبر ما سبق على الوجوب - كالحرث و السقى - قبله، وما تأخر - كالحصاد و الجذاذ - بعده؟ أوجه: أجودها الأخير، و ظاهر العبارة الثانية و به صرح في التذكرة (٢)، و هو أحوط.

و المراد بالمؤن ما يغرمه المالك على الغله مما يتكرر كل سنه عادة و ان كان قبل عامه كأجره الفلاحه، و الحرث و السقى، و الحفظ، و أجره الأرض و ان كانت غصبا و لم ينو إعطاء مالكةا أجرتها، و مؤونه الأجير، و ما نقص بسببه من الآلات و العوامل حتى ثياب المالك و نحوها، و لو كان سبب النقص مشتركاً بينها و بين غيرها وزَّع، و عين البذر ان كان من ماله المزكى، و لو اشتراه تخير بين استثناء ثمنه و عينه، و كذا مؤونه العامل المثلثه، أما القيميّه فقيمتها يوم التلف. و لو عمل معه متبرع لم يحتسب أجرته إذ لا تعد المنه مؤونه عرفاً. و لو زرع مع الزكوى غيره قشط ذلك عليهما. و لو زاد في الحرث عن المعتاد لزرع غير الزكوى بالعرض لم يحتسب الزائد. و لو كانا مقصودين ابتداءً وزَّع عليهما ما يقصد لهما و اختص أحدهما بما يقصد له. و لو كان المقصود بالذات غير الزكوى ثمَّ عرض قصد الزكوى بعد تمام العمل لم يحتسب من المؤن.

و لو اشترى الزرع احتسب ثمنه و ما يغرمه بعد ذلك دون ما سبق على ملكه. و حصه السلطان من المؤن اللاحقه لبدوّ الصلاح فاعتبار النصاب قبلها. و المراد بحصه السلطان ما يأخذه على الأرض على وجه الخراج أو الأجره و لو بالمقاسمه، سواء في ذلك العادل و الجائر، إلا أن يأخذ الجائر ما يزيد على ما يصلح كونه أجره عادة فلا يستثنى الزائد، إلا أن يأخذ قهراً بحيث لا يتمكن المالك من منعه منه سرا أو جهراً

ص: ٣٩٣

١ - ١) مضمون عده من الأحاديث. راجع التهذيب ٤: ١٣ باب زكاه الحنطه و الشعير، الوسائل ٦: ١٢٤ ب «٤، ٥، ٦» من أبواب زكاه الغلات.

٢ - ٢) التذكرة ١: ٢٢٠.

و أما اللواحق فمسائل:

الأولى: كل ما سقى سيحا أو بعلا أو عذبا ففيه العشر

الأولى: كل ما سقى سيحا أو بعلا أو عذبا ففيه العشر (١). و ما سقى بالدوالي و النواضح ففيه نصف العشر. و إن اجتمع فيه الأمران، كان الحكم للأكثر (٢) فلا. يضمن حصه الفقراء من الزائد. و لو جعل الظالم على المالك مالا- مخصوصا على جميع أملاكه من غير تفصيل و زعه المالك على الزكوى و غيره بحسب المعتاد كما مر، و لا يحتسب المصادر الزائدة على ذلك.

قوله: «كلما سقى سيحا أو بعلا أو عذبا ففيه العشر. إلخ» .

السيح مصدر قولك ساح الماء يسيح سيحا إذا جرى على وجه الأرض، و يطلق أيضا على الماء الجارى، و يجوز إرادته كل منهما هنا. و المراد ما سقى بماء جار لا- مئونه فيه، سواء كان الجريان قبل الزرع كالنيل، أم بعده. و المراد بالبعل ما شرب بعروقه فى الأرض التى يقرب ماؤها من وجهها فيصل إليه عروق الشجر فيستغنى عن السقى، أو كانت عروقه تصل الى نهر أو ساقية. و العذى بكسر العين ما سقته السماء، و قيل: هما واحد و هما ما سقته السماء، ذكر خلاصه ذلك فى الصحاح (١).

و الدوالي جمع دالية و مثلها الناعوره، و الفرق بينهما ان الدالية يديرها البقر، و الناعوره يديرها الماء، و النواضح جمع ناضح، و هو البعير يستقى عليه.

و اعلم أنه قد أورد على التفصيل سؤال، و هو أن الزكاه إذا كانت لا تجب الا بعد إخراج المؤمنه فأى فارق بين ما كثرت مئونه و قلت؟ و أجب بأن ذلك مدافعه للنص فلا يسمع و يمكن بيان الحكمه بان ما احتاج الى مئونه كثيره فإنها و ان استثنيت، إلا أن إخراجها معجل و استثناءؤها مؤخر فلا- يجبره، فناسب الحكمه التخفيف على المالك لما عجله من الغرامه، أو أن استعمال الاجراء، على السقى و الحفظ كلفه متعلقه بالمالك زائده على بذله الأجره فناسب الحكم بالتخفيف.

قوله: «و إن اجتمع الأمران كان الحكم للأكثر» .

اعتبار الكثره قد يكون بعدد السقيات، كما لو شرب ثلاث مرات بالسيح

ص: ٣٩٤

فان تساويا أخذ من نصفه العشر، و من نصفه نصف العشر(١).

و أربعا بالداليه مثلا، سواء تساوى زمانهما أم اختلف، و قد يكون بالزمان، بأن شرب فى ثلاثه أشهر مره بالداليه و فى شهرين ثلاث مرات بالسيح، و قد يكون بالنمو و النفع، فربما كانت السقيه الواحده فى وقت أنفع و أكثر نموا من سقيات متعدده فى غيره، و أيهما المعتبر هنا؟ يحتمل الأول لأن الكثره حقيقه فى الكم المنفصل و هو هنا أعداد السقيات، لا فى زمانه. و اللفظ انما يحمل على حقيقته، و لأن المؤنه و عدمها انما يلحق بسبب ذلك و هى الحكمه فى اختلاف الواجب.

و يحتمل الثانى لأنه الظاهر من الخبر الدال على ذلك عن الصادق عليه السلام، حيث سئل عن الأرض تسقى السقيه و السقيتين سيحا؟ فقال: «فى كم تسقى السقيه و السقيتين؟ قلت: فى ثلاثين ليله، أربعين ليله، و قد مضت قبل ذلك فى الأرض سته أشهر، سبعة أشهر، تسقى بالدوالى، قال: نصف العشر» (١). و لم يسأل عن عدد ما سقى بالدوالى فى تلك المده و لا عن أكثرهما نموا، و لأنه قد يعرض ما لم يمكن فيه اعتبار عدد السقى، كما لو شرب بعروقه أو بمطر متصل و نحوه نصف سنه ثم سقى بالداليه شهرا و شهرين عددا معينا.

و يحتمل الثالث لأنه المقصود بالذات و الزكاه تابعه له. و اختار جماعه من الأصحاب الأخير (٢)، و الوسط لا يخلو من وجه.

قوله: «فان تساويا أخذ من نصفه العشر و من نصفه نصف العشر» .

و ذلك ثلاثه أرباع العشر. و اعتبار التساوى بالمده و العدد ظاهر، أما بالنمو فيرجع فيه الى أهل الخبره، فإن اشتبه الحال حكم بالاستواء.

ص: ٣٩٥

١ - ١) الكافى ٣: ٥١٤ ح ٦ و ليس فيه «تسقى بالدوالى» الاستبصار ٢: ١٥ ح ٤٤، التهذيب ٤: ١٦ ح ٤١، الوسائل ٦: ١٢٨ ب «٦» من أبواب زكاه الغلات ح ١.

٢ - ٢) كالعلامه فى التذكره ١: ٢١٩ و القواعد ١: ٥٥ و فخر المحققين فى إيضاح الفوائد ١: ١٨٣ و المحقق الثانى فى الحاشيه على الشرائع: ٩٥.

الثانية: إذا كان له نخيل أو زروع في بلاد متباعدة

الثانية: إذا كان له نخيل أو زروع في بلاد متباعدة يدرك بعضها قبل بعض، ضمت الجميع و كان حكمها حكم الثمره في الموضع الواحد(١).

فما أدرك و بلغ نصابا أخذ منه(٢)، ثم يؤخذ من الباقي قلّ أو كثر. و ان سبق ما لا يبلغ نصابا، تربصنا في وجوب الزكاه إدراك ما يكمل نصابا، سواء أطلع الجميع دفعه، أو أدرك دفعه، أو اختلفت الأمان.

الثالثه: إذا كان له نخل تطلع مره، و أخرى تطلع مرتين

الثالثه: إذا كان له نخل تطلع مره، و أخرى تطلع مرتين، قيل: لا يضم الثانى إلى الأول، لأنه في حكم ثمره سنتين، و قيل: يضم، و هو الأشبه(٣).

الرابعه: لا يجزى أخذ الرطب عن التمر

الرابعه: لا يجزى أخذ الرطب عن التمر، و لا العنب عن الزبيب.

قوله: «ضممنا الجميع و كان حكمها حكم الثمره في الموضع الواحد» .

المراد بالضمّ اعتبار النصاب في الجميع، و تعلق الوجوب مع بلوغ الجميع نصابا. ثمّ إن اتفقت في قيمه و الجوده تخير في الإخراج من أى موضع شاء، مع اتحاد البلد، أو مع تعدده ان لم نوجب الإخراج في بلد المال، و ان اختلفت اخرج من كل واحده بحسابها.

قوله: «فما أدرك و بلغ نصابا أخذ منه» .

المراد بالإدراك بلوغه الحد الذى يتعلق به الوجوب، أعم من صيرورته تمرا أو زيبيا على مذهب المصنف، أو بدوّ الصلاح على القول الآخر. و إنما يتربص في وجوب الزكاه بإدراك ما يكمل نصابا على مذهب المصنف، أو على تقدير اختلاف وقت الانعقاد و التلون على القول الآخر.

قوله: «و قيل: يضم، و هو الأشبه» .

وجوب الضم قوى لأنه ثمره سنه واحده.

و لو أخذه الساعى، و جفَّ ثمَّ نقص رجوع بالنقصان. (١)

الخامسه: إذا مات المالك و عليه دين

الخامسه: إذا مات المالك و عليه دين فظهرت الثمره (٢) و بلغت نصاباً، لم يجب على الوارث زكاتها. و لو قضى الدين، و فضل منها النصاب، لم تجب الزكاه لأنها على حكم مال الميت (٣)، و لو صارت ثمراً و المالك حى ثمَّ مات، و جبت الزكاه و إن كان دينه يستغرق تركته. و لو ضاقت التركة عن الدين، قيل: يقع التحاص بين أرباب الزكاه و الديان، قوله: «لا يجرى أخذ الرطب-إلى قوله-رجع بالنقصان» .

هذا إذا أخذه أصلاً، أما لو أخذه قيمه صح، و لا رجوع و إن نقص.

قوله: «لو مات المالك و عليه دين فظهرت الثمره. إلخ» .

هذا إذا كان الدين مستوعباً للتركة. و لا فرق حينئذ بين اتحاد الوارث و تعدده.

و كذا لو لم يستوعب لكن لم يفضل منها للوارث ما يبلغ النصاب. و لا فرق فى عدم الوجوب حينئذ بين القول بانتقال التركة إلى الوارث، أو انها على حكم مال الميت، لأنه و إن حكم بانتقالها إليه لكنه يمنع من التصرف فيها قبل الوفاء فلا يتم الملك.

و لو فضل للوارث الواحد عن الدين نصاباً، أو لكل واحد من المتعدد، ففى وجوب الزكاه عليه-على القول بانتقالها إليه-نظر، من حصول الملك، و عدم تماميته قبل الوفاء، لأنه و ان بقى من التركة بقدر الدين لكن يمكن تلفه قبل الوفاء فلا يتم ملك ما أخذ. و الأولى بناء على الانتقال و وجوب الزكاه على الوارث مع بلوغ نصيبه نصاباً و ان أمكن عروض الضمان عليه بتلف ما قابل الدين، فإن اتفق ذلك ضمن. و فى جواز رجوعه على القابض مع علمه بالحال نظر. و لو قلنا بعدم انتقال التركة إلى الوارث فسيأتى الكلام فيه.

قوله: «و لو قضى الدين و فضل منها النصاب لم تجب الزكاه لأنه على حكم مال الميت» .

إذا قلنا بأن التركة على حكم مال الميت الى أن يوفى الدين، سواء أ كان مستوعباً لها أم لا، لا إشكال فى عدم وجوب الزكاه على الوارث-و ان فضل له عن الدين نصاب-لعدم ملكه إياه عند صلاحية الوجوب. و على هذا لا فرق بين قضائه الدين

و قيل: تقدم الزكاه لتعلقها بالعين (١) قبل تعلق الدين بها، و هو الأقوى.

السادسه: إذا ملك نخلا قبل أن يبدو صلاح ثمرته فالزكاه عليه

السادسه: إذا ملك نخلا قبل أن يبدو صلاح ثمرته فالزكاه عليه، و كذا إذا اشترى ثمره على الوجه الذى يصح (٢).

و عدمه، و إنما فرضه فى صورته القضاء للتنبيه على الفرق بين القول بانتقال التركة إلى الوارث، و بقائها على حكم مال الميت، مع اشتغالها على نصاب زائد على الدين للوارث المتحد أو نصاب لكل واحد أو لبعضهم دون بعض، فإنه على القول ببقائها على حكم مال الميت، لا فرق فى عدم الوجوب على الوارث حينئذ بين قضائه الدين و عدمه، لأن الانتقال إليه لا يحصل الا بالوفاء، و حينئذ لا- وجوب، لسبق بلوغ الثمره حدا يصلح لوجوب الزكاه معه على حصول الملك للوارث. و أما إذا قلنا بانتقاله إليه أمكن الفرق بين ما إذا قضى الدين و عدمه- و إن منعناه من التصرف فيها قبله- لأن القضاء حينئذ يكون كاشفا عن استقرار الملك من حين الموت فيجب عليه الزكاه، بل يتجه القول بالوجوب و ان لم يقض كما مر، فيصير حاصل العبارة المصنف ان مع سبق الموت على بلوغ الثمره لا- تجب الزكاه على الوارث قبل قضاء الدين مطلقا، و لو فرض انه قضاه لم يجب عليه أيضا لبقاء التركة على حكم مال الميت. ففائدته ذكر ذلك بيان حكم المسأله على مذهبه، و الإيماء إلى الفرق بين القولين.

قوله: «و قيل: تقدم الزكاه لتعلقهما بالعين» .

هذا هو الأ- جود لأن التعلق بالعين يوجب خروج قدر الواجب من المال عن ملك المديون- و إن جاز له المعاوضه عنه لو كان حيا- فلا يكون ذلك من التركة التى هى متعلق الدين.

قوله: «و كذا إذا اشترى ثمره على الوجه الذى يصح» .

أى مع الشرط المعتبر فى بيع الثمره إذا بيعت قبل بدو الصلاح و هو ظهورها و الضميمة إليها، أو كون المبيع أزيد من عام، أو بشرط القطع إن قلنا باشتراط ذلك. و سيأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

فإن ملك الثمره بعد ذلك، فالزكاه على المملك (١). و الأولى الاعتبار بكونه تمرا، لتعلق الزكاه بما يسمى تمرا، لا بما يسمى بسرا.

السابعه: حكم ما يخرج من الأرض مما يستحب فيه الزكاه

السابعه: حكم ما يخرج من الأرض مما يستحب فيه الزكاه، حكم الأجناس الأربعة فى قدر النصاب، و كيفية ما يخرج منه، و اعتبار السقى.

القول فى مال التجاره

القول فى مال التجاره و البحث فيه، و فى شروطه، و أحكامه

أما الأول البحث فى مال التجاره

أما الأول فهو المال الذى ملك بعقد معاوضه، و قصد به الاكتساب عند التملك (٢). فلو انتقل إليه بميراث أو هبه لم يزكّه. و كذا لو ملكه للقنيه.

قوله: «فإن ملك الثمره بعد ذلك فالزكاه على المالك».

الذى انتقلت عنه، لتعلق الزكاه بها قبل الانتقال. و لا بدّ من تقييد ذلك بضمانه حصه الزكاه، و إلا بطل فى قدره.

قوله: «فهو المال الذى ملك بعقد معاوضه و قصد به الاكتساب عند التملك» .

هذا تعريف لمال التجاره من حيث يتعلق به الزكاه، و إلا - فسيأتى ان شاء الله تعالى ان التجاره أعم مما ذكر هنا. فالمال بمنزله الجنس، و يدخل فيه ما صلح لتعلق الزكاه المالى به - و جوبا أو استحبابا - و غيره كالأخضر اوات، و يدخل فيه أيضا العين و المنفعه - و ان كان فى تسميه المنفعه مالا - خفاء - فلو استأجر عقارا للتكسب تحققت التجاره. و خرج بالموصول و صلته ما ملك بغير عقد كالإرث، أو بغير معاوضه كالهبه.

و المراد بالمعاوضه ما تقوم طرفاها بالمال كالبيع و الصلح، و يعبر عنها بالمعاوضه المحضه، و قد يطلق على ما هو أعم من ذلك و هو ما اشتمل على طرفين مطلقا، فيدخل فيه المهر، و عوض الخلع، و مال الصلح عن العدم. و فى صدق التجاره على هذا القسم مع قصدنا نظرا، و قطع فى التذكرة بعدمه (١). و خرج بقصد الاكتساب

ص: ٣٩٩

و كذا لو اشتراه للتجاره، ثم نوى القنيه (١).

و أما الشروط فتلاثة

و أما الشروط فتلاثة

الأول: النصاب

الأول: النصاب. (٢) و يعتبر وجوده فى الحول كله، فلو نقص فى أثناء الحول و لو يوماً، سقط الاستحباب. و لو مضى عليه مده يطلب فيها برأس المال ثم زاد، عند التملك. ما ملك بعقد معاوضه مع عدم قصده، إما مع الذهول، أو مع قصد القنيه، أو الصدقه و نحوها، و ان تجدد قصد الاكتساب. و لا ريب فى اعتبار هذه القيود، إلا الأخير فإنّ اعتباره هو المشهور، و قد خالف فيه جماعه من المتأخرين منهم المصنف فى المعبر (١)، لإطلاق النصوص (٢)، و أن المقصود الاعداد للفائده و هو حاصل.

و هو حسن.

قوله: «و كذا لو اشتراه للتجاره ثم نوى القنيه» .

عطف هذا القسم على ما قبله غير جيد، إذا لم يتقدم فى القيود ما يدل على خروجه بل دلّ على دخوله، و إنما يتم لو قال: و قصد به الاكتساب طول الحول، أو نحو ذلك. و كأنه عطفه عليه لمشاركته إياه فى عدم الزكاه.

قوله: «النصاب» .

المعتبر من النصاب هنا هو نصاب أحد النقدين دون غيرهما، و ان كان مال التجاره من جنس آخر، فلو اشترى أربعين من الغنم للتجاره اعتبر فى جريان زكاه التجاره بلوغ قيمتها النصاب الأول من أحد النقدين، و يعتبر فى الزائد عن النصاب الأول بلوغ النصاب الثانى كذلك. و المخرج هنا ربع العشر، إما من العين، أو قيمه، كالنقدين.

قوله: «و لو مضى عليه مده يطلب فيها برأس المال ثم زاد، كان حول

ص: ٤٠٠

١- (١) المعبر ٥٤٨:٢. و لكن فيه اشتراط تيه الاكتساب عند التملك و أنه اتفاق العلماء. فلاحظ و راجع الجواهر ٢٦٠:١٥.

٢- (٢) راجع الوسائل ٤٥:٦ ب «١٣، ١٤» من أبواب ما تجب فيه الزكاه.

كان حول الأصل من حين الابتاع، و حول الزيادة من حين ظهورها (١).

الثانى: ان يطلب برأس المال أو زياده

الثانى: ان يطلب برأس المال أو زياده.

فلو كان رأس ماله مائه، فطلب بنقيصه و لو حبه لم يستحب. (٢) و روى أنه إذا مضى عليه -و هو على النقيصه- أحوال زكاه لسنه واحده استحبابا.

الثالث: الحول

الثالث: الحول.

و لا- بد من وجود ما يعتبر فى الزكاه من أول الحول إلى آخره. فلو نقص رأس ماله، أو نوى به القنيه، انقطع الحول. و لو كان بيده نصاب بعض الحول، فاشترى به متاعا للتجاره، قيل: كان حول العرض حول الأصل، و الأشبه استئناف الحول (٣). و لو كان رأس المال دون النصاب، استأنف عند بلوغه نصابا فصاعدا.

الأصل من حين الابتاع، و حول الزيادة من حين ظهورها» .

يطلب بضم الياء مبني للمجهول. و المراد أن النصاب لم يظهر فيه ربح سواء طلب أم لم يطلب، ثم ظهر الربح فى أثناء حول الأصل فلكل من الأصل و الزيادة حول بانفراده مع بلوغ الزيادة النصاب الثانى، أو كان فى الأول فضل عن النصاب الأول و يكمل نصابا ثانيا بالزيادة، و فى حكم الربح نمو المال الأول كنتاج الدابه و ثمره الشجره.

قوله: «فطلب بنقيصه و لو حبه لم يستحب» .

المراد بالحبه المعهوده شرعا، و هى التى يقدر بها القيراط فىكون من الذهب، اما نحو حبه الغلات منها فلا اعتداد بها لعدم تمولها. و المراد بسقوط الاستحباب بالنسبه إلى الحول الأول، فلو عاد إلى أصله أو زاد استأنف الحول حينئذ.

قوله: «و لو كان بيده نصاب بعض حول- إلى قوله- و الأشبه استئناف الحول» .

محل الخلاف ما لو كان النصاب الأول من أحد النقدين، فإنه بينى حول

و أما أحكامه فمسائل:

الأولى: زكاة التجاره يتعلق بقيمه المتاع لا بعينه

الأولى: زكاة التجاره يتعلق بقيمه المتاع لا بعينه (١)، و يقوم بالدنانير أو الدراهم (٢) التجاره على حوله عند الشيخ (١) لا اتحاد قدر الزكاه و متعلقها لرجوع التجاره إلى قيمه المتاع و هو من جنس النقد فصار ابدالاً للشئء بجنسه، و هو موجب للبناء فى العينه عنده أيضاً، و حيث كان الأصل ممنوعاً فكذا الفرع. اما لو كان النصاب الأول للماليه من غير النقدين. فلا خلاف فى عدم بناء التجاره عليه، و ان كانت العبارة مطلقه قد توهم التعميم. و العرض - بفتح العين و سكون الراء - المتاع.

قوله: «زكاة التجاره تتعلق بقيمه المتاع لا بعينه» .

فلو باع العين صح البيع فى جميعها و ان لم يضمّن حصه المستحق، بخلاف الزكاه الواجب، و من ثمّ تسمى العينه لتعلق الحق فيها بالعين، فلا يصح البيع فى حصه الفقراء قبل ضمانها كما مر. و مال المصنف فى المعتبر (٢) و العلامه فى التذكره (٣) إلى تعلقها بالعين هنا كغيرها، و المشهور ما فى الكتاب. و تظهر الفائده أيضاً فيما لو زادت قيمه بعد الحول، فعلى المشهور يخرج ربع عشر قيمه الاولى، و على الثانى ربع عشر الزياده أيضاً، و فى التحاص و عدمه لو قصرت التركه.

قوله: «و يقوم بالدنانير أو الدراهم» .

هذا إذا كان رأس المال عروضاً أما لو كان أحد النقدين تعين تقويمه به، فإن بلغ به النصاب استجبت و إلا فلا. و لو كان منهما معا قوم بهما على التقسيط. و لو كان نقداً و عرضاً قسّط أيضاً على قيمه، و قوم ما يخصّ النقد به و الآخر بالنقد الغالب منهما، فإن تساوىا تخير. و كذا القول فيما لو كان جميعه عرضاً.

ص: ٤٠٢

١-١) المبسوط ٢٢١:١.

٢-٢) المعتبر ٥٥٠:٢.

٣-٣) التذكره ٢٢٨:١.

تفريع إذا كانت السلعة تبلغ النصاب بأحد النقدين دون الآخر، تعلق بها الزكاه (١)، لحصول ما يسمى نصاباً.

الثانية: إذا ملك أحد النصب الزكاه للتجاره

الثانية: إذا ملك أحد النصب الزكاه للتجاره، مثل أربعين شاه أو ثلاثين بقره، سقطت زكاه التجاره و وجبت زكاه المال، و لا تجتمع الزكاهتان (٢). و يشكل ذلك على القول بوجوب زكاه التجاره، [و قيل: تجتمع الزكاهتان، هذه وجوباً، و هذه استحباباً].

قوله: «إذا كانت السلعة تبلغ النصاب بأحد النقدين دون الآخر تعلق بها الزكاه» .

ان اشترت بعرض، أو بما بلغت به من النقد، و إلا فلا.

قوله: «سقطت زكاه التجاره و وجبت زكاه المال و لا تجتمع الزكاهتان» .

إنما يمتنع اجتماع الزكاهتين في العين مع اتحاد وقتها لقوله صلى الله عليه و آله و سلم: «لا ثنيا في صدقه» (١)، و الحال في هذه المسأله كذلك. و إنما قدمت زكاه المال لأنها أقوى لتعلقها بالعين، و الاتفاق على وجوبها. و يحتمل تقديم زكاه التجاره لأنها انفع للفقراء لتقومها بالنقدين و عدم اختصاصها بعين دون عين. و قد ذكر جماعه من الأصحاب انه لا قائل بثبوتها معاً، و حملوا قول المصنف: «(و قيل: تجتمع زكاهتان هذه وجوباً، و هذه استحباباً، و يشكل ذلك على القول بوجوب التجاره» (٢) على أن الاشكال في التخصيص لا في اجتماع الزكاهتين، فيحتمل حينئذ تقديم المالىه لعموم النص و قوتها، و التجاره لما مرّ و لسبق النيه. و تظهر الفائده في النيه و في تعلقها بالعين أو الذمه. و ربما قيل بالتخير لتساويهما في الوجوب، و استحاله الترجيح، و منع المرجح، و عدم إمكان الاجتماع، للحديث.

ص: ٤٠٣

١-١) الفردوس بمأثور الخطاب ١٦٠:٥ ح ٧٨١٤.

٢-٢) يلاحظ أنّ العبارة المنقوله هنا مغايره لما في المتن.

الثالثه: لو عاوض أربعين سائمه بأربعين سائمه للتجاره

الثالثه: لو عاوض أربعين سائمه بأربعين سائمه للتجاره، سقط وجوب الماليه و التجاره، و استأنف الحول فيهما (١)، و قيل: بل يثبت زكاه المال مع تمام الحول دون التجاره، لأن اختلاف العين لا يقدح في الوجوب مع تحقق النصاب في الملك، و الأول أشبه.

قوله: «لو عارض (١) أربعين سائمه بأربعين سائمه للتجاره- إلى قوله - و استأنف الحول فيهما» .

الجار متعلق بمحذوف صفه للأربعين في الموضوعين، أما الثانيه فظاهر، و أما الأولى فلقوله: «سقط وجوب الماليه و التجاره» إذ لو كانت الأولى للقينه لم يكن لذكر سقوط التجاره وجه فإن السقوط فرع الثبوت.

و يشكل الحكم بسقوط التجاره بتبدل الماليه لابتناء التجاره على تبدل الأعيان و تقلب الأموال فلا يؤثر فيها المعارضه. و قد ادعى الامام فخر الدين (٢) (رحمه الله) الاتفاق على بقاء التجاره، و انما الخلاف في استئناف حول الماليه، و القول ببناء حول الماليه دون التجاره للشيخ (٣) (رحمه الله)، بناء على اتحاد جنس العوض و المعوض، و قد تقدم أن ذلك لا يقدح في البناء عنده فيثبت الماليه و يسقط التجاره حذرا من الثنيا، لكن انما تسقط زكاه التجاره عنده بعد تمام الحول لا من حين الشروع. و قد نبه عليه المصنف بقوله «بل يثبت زكاه المال مع تمام الحول دون التجاره».

و تظهر الفائده فيما لو اختل أحد شروط العينيه في أثناء الحول فإن الأخرى تثبت.

و في قول المصنف: «سقط وجوب الماليه و التجاره و استأنف الحول فيهما» إشاره إلى تساوق حولهما أيضا كما قلناه- و ان قدمت الماليه عند تمامه- و هو واضح بعد ثبوت الاستئناف، أما قبله فقد عرفت الاشكال فيه.

ص: ٤٠٤

١- ١) الوارد في نسخ الشرائع المطبوعه «عاوض» و فيما لدينا من نسخ المسالك المخطوطه «عارض» كما ورد في الشرح المعارضه و كأنه بمعنى المقابله.

٢- ٢) إيضاح الفوائد ١: ١٨٦.

٣- ٣) المبسوط ١: ٢٢٣.

و ربما وجه سقوط التجاره بأن حول المالىه يبتدئ من حين دخول الثانيه فى ملكه فيمتنع اعتبار بعضه فى حول التجاره، لأن الحول الواحد لا يمكن اعتباره للزكاتين فكذا بعضه. و يضعف بما مرّ من الإجماع.

فإن قيل: ذلك يستلزم تقديم زكاه التجاره و ان كانت مستحبه على المالىه لسبق تمام حولها و الا لم يكن لبقائها أثر.

قلنا: لو صحّ أن به قائلًا- كما هو الظاهر من عباره الكتاب (١)- لم يكن بعيدا، و الثنيا غير متحققه لاختلاف وقت الوجوب و محل الزكاه. أما الأول فلان استئناف المالىه يوجب تغاير الحولين و إن تصادقا فى بعض الوقت، و أما الثانى فلان محل الوجوب فى المالىه العين و فى التجاره الذمه فلا ثنيا فى محل واحد. و قد وقع نظير ذلك فى العبد المشتري للتجاره إذا حال عليه الحول و أهلّ شوال فإنه يجب فيه زكاه الفطره و تثبت زكاه التجاره، و فى مواضع آخر.

و إن لم يتحقق القائل بذلك كانت الفائده فى جريانه فى الحول من أول وقت الانتقال توقع اختلال شروط المالىه فيثبت التجاره، فإن اتفق تحقق المالىه سقطت التجاره، و ان سبقت فى الثبوت لما مر. و هذا هو الأجود.

و يحتمل تقديم زكاه التجاره هنا لسبقها و كمال حولها خاليه عن المزاحم و سقوط المتاخره- و ان كمل حولها- لامتناع الثنيا، و اختاره العلامة فى النهايه (٢). و فى القواعد ما يقرب منه (٣). و يقوى هذا الاحتمال على القول بوجوب زكاه التجاره بل لا يكاد يعدل عنه.

و اعلم أنه يمكن حمل كلام المصنف على ما يزول معه هذا الاشكال بحمل الأربعين الأولى على القنيه و تعلق الجار بالثانيه خاصه، و حمل سقوط التجاره على

ص: ٤٠٥

١- ١) ما بين الخطين ليس فى «ن» و مشطوب عليه فى «ج» و مذكور فى الحاشيه فى «ك» و «و».

٢- ٢) نهايه الأحكام ٣٧٢: ٢.

٣- ٣) قواعد الأحكام ٥٦: ١.

الرابعة: إذا ظهر في مال المضاربه الربح

الرابعة: إذا ظهر في مال المضاربه الربح، كانت زكاه الأصل على رب المال لا منفردة بملكه، و زكاه الربح بينهما، يضم حصه المالك الى ماله، و يخرج منه الزكاه، لأن رأس ماله نصاب. و لا يستحب في حصه الساعى الزكاه الا أن يكون نصاباً (١). و هل تخرج قبل أن ينضّ المال؟ قيل:

لا، لأنه وقايه لرأس المال، وقيل: نعم، لأن استحقاق الفقراء له أخرجه عن كونه وقايه، و هو أشبه (٢).

الارتفاع الأصلي و هو انتفاؤها، و غايته ان يكون مجازاً، و هو أولى من اختلال المعنى مع الحقيقه، أو يقدر لوجوب التجاره عامل محذوف غير السقوط و هو الانتفاء و نحوه، و فى عطف المصنف التجاره على المالىه-المقتضى لجعل الوجوب مضافاً إليهما- تجوز آخر عند المصنف حيث لم يوجب زكاه التجاره، و وجه التجوز استعمال لفظ الوجوب فى حقيقته و مجازه، فإنه لغه الثبوت (١) و هو شامل للندب. و الله الموفق.

قوله: «و زكاه الربح بينهما يضم حصه المالك الى ماله و يخرج منه الزكاه -إلى قوله- الا أن يكون نصاباً» .

يعتبر فى حصه المالك بلوغ النصاب الثانى لوجود الأول عنده، و فى حصه العامل بلوغ النصاب الأول إذ ليس له سواها، نعم لو فرض انه يتجر مع مال المضاربه بماله أيضاً و كان نصاباً كانت حصته من الربح كحصه المالك. و لو قصر المال الأول عن النصاب ضم إليه الربح فيهما.

قوله: «و هل تخرج قبل أن ينضّ المال قيل لا-إلى قوله- و هو الأشبه» .

المراد بإنضاض المال-لغته- تحوله عينا بعد ان كان متاعاً. قال فى الصحاح:

و أهل الحجاز يسمّون الدراهم و الدينانير النضّ و الناضّ (٢). و المراد به هنا القسمة و ان كان المال عروضاً. و سمّاها بذلك مجازاً، أو يريد حقيقته مع الفسخ فإن العامل يملك

ص: ٤٠٦

١- ١) انظر النهايه لابن الأثير ١٥٢: ٥، لسان العرب ٧٩٣: ١.

٢- ٢) الصحاح ١١٠٧: ٣ ماده «نضض».

،و لو لم يكن للمالك وفاء الا منه.و كذا القول فى زكاه المال،لأنها تتعلق بالعين.

ثمّ يلحق بهذا الفصل مسألتان

ثمّ يلحق بهذا الفصل مسألتان:

الأولى:العقار المتخذ للنماء يستحب الزكاه فى حاصله

الأولى:العقار المتخذ للنماء(١) يستحب الزكاه فى حاصله.و لو بلغ نصابا و حال عليه الحول وجبت الزكاه.و لا- يستحب فى المساكن و لا فى الثياب و لا الآلات و لا الأمتعه المتخذة للقنيه.

حصته ملكا مستقرا بأحد الأمرين.

و مبنى ما ذكره المصنف على ان العامل يملك الحصه بالظهور و لا يتوقف على الإنضااض و حينئذ فيجرى حول نصيب العامل من حين ظهوره.و هل له تعجيل إخراج الزكاه بعد الحول و قبل استقرار ملكه بأحد الأمرين؟قيل:لا،لأن الربح حينئذ وقايه لرأس المال لما لعله يكون من الخسران،فتعلق حق المالك به للوقايه يمنع استقلال العامل بالإخراج.و اختار المصنف الجواز لأن استحقاق الفقراء لجزء منه يخرج ذلك القدر المستحق عن الوقايه.

و جمع العلامه (١)بين القولين فجوز تعجيل الإخراج قبل ذلك مع بقاء الوقايه،فيضمن العامل الزكاه لو احتيج إلى إتمام المال بها،كما تضمن المرأه لو أخرجت زكاه المهر ثمّ طلقت قبل الدخول.و ردّ بجواز إعسار العامل فلا يتحقق الوقايه.و أوجب بأن إمكان الإعسار أو ثبوته بالقوه لا- يزيل حق الإخراج الثابت بالفعل.و لو قيل بعدم ثبوت الزكاه قبل الإنضااض أو ما فى حكمه لعدم تماميه الملك كان وجها.و لو قلنا بالثبوت لم يجب تعجيل الإخراج قبل ذلك.

قوله:«العقار المتخذ للنماء.إلخ» .

العقار المتخذ للنماء- كالدكان،و الخان،و الحمام-ملحق بالتجاره،غير أن مال التجاره معد للانتقال و ان لم يتبدل،و هذا قارّ.و فى إلحاقه به فى اعتبار

ص:٤٠٧

الثانيه: الخيل إذا كانت إناثا سائمه و حال عليها الحول

الثانيه: الخيل إذا كانت إناثا سائمه (١) و حال عليها الحول، ففي العتاق عن كل فرس ديناران (٢)، و في البراذين عن كل فرس دينار استحبابا.

النظر الثالث في من تصرف إليه، و وقت التسليم، و النيه

إشاره

النظر الثالث في من تصرف إليه، و وقت التسليم، و النيه

القول في من تصرف إليه

القول في من تصرف إليه و يحصره أقسام:

الأول: أصناف المستحقين للزكاه سبعة

الأول: أصناف المستحقين للزكاه سبعة: (٣)

الفقراء و المساكين

الفقراء و المساكين و هم الذين تقصر أموالهم عن مثونه سنتهم، و قيل: من يقصر ماله عن أحد النصب الزكويه. ثم من الناس من جعل اللفظين بمعنى واحد، الحول و النصاب قولان، و عدم اشتراطهما متوجه، و هو خير التذكرة (١).

قوله: «الخيال إذا كانت إناثا سائمه. إلخ». .

يشترط مع ذلك أن لا تكون عوامل، و ان تكمل للمالك الواحد فرس كامله، و ان كانت بالشركه كنصف اثنين.

قوله: «ففي العتاق عن كل فرس ديناران. إلخ». .

المراد بالفرس العتيق الذي أبواه عربيان كريمان. و بالبرذون -بكسر الباء- خلافه سواء أ كان أبواه أعجميين و هو البرذون بالمعنى الأخص، أم أبوه خاصه و يخصّ باسم المقرف، أم أمه خاصه و يخصّ باسم الهجين. و في الصحاح البرذون:

الدابه (٢). فعلى هذا يجوز أن يراد بالبراذين في كلام المصنف بقيتها.

قوله: «أصناف المستحقين للزكاة سبعة» .

جعلهم سبعة بناء على اتحاد معنى الفقراء و المساكين، و الأشهر كونهم ثمانية

ص: ٤٠٨

١-١) التذكرة ٢٣٠:١ .

٢-٢) الصحاح ٢٠٧٨:٥ مادة «برذن» .

و منهم من فرّق بينهما في الآيه (١)، و الأول أشبه. و من يقدر على اكتساب ما يمون (٢) به نفسه و عياله لا يحلّ له أخذها، لأنه كالغنيّ. و كذا ذو الصنعه.

و لو قصرت عن كفايته جاز أن يتناولها، و قيل: يعطى ما يتم به كفايته.

و ليس ذلك شرطاً. و من هذا الباب تحلّ لصاحب الثلاثمائة، و تحرم على صاحب الخمسين، اعتباراً بعجز الأول عن تحصيل الكفايه و تمكن الثاني.

لتغاير معنى الاسمين. و تظهر الفائده فيما لو أراد المخرج بسط الزكاه على الانصاف استحباباً فإنه يقسمها ثمانية أقسام، و كذا لو نذر بسطها عليهم. و قد رجح المصنف عن هذا القول في غير هذا الكتاب و عدّهم ثمانية (١).

قوله: «و منهم من فرق بينهما في الآيه» (٢).

اعلم أن الفقراء و المساكين متى ذكر أحدهما خاصه دخل فيه الآخر بغير خلاف، نص على ذلك جماعه منهم الشيخ (٣) و العلامه (٤) كما في آيه (٥) الكفاره المخصوصه بالمسكين فيدخل فيه الفقير. و انما الخلاف فيما لو جمعا كما في آيه الزكاه لا غير، و الأصح أنهما حينئذ متغايران لنص أهل اللغه (٦)، و صحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الفقير الذي لا يسأل الناس و المسكين أجهد منه» (٧). و لا ثمره مهمه في تحقيق ذلك للاتفاق على استحقاقهما من الزكاه حيث ذكرا، و دخول أحدهما تحت الآخر حيث يذكر أحدهما. و انما تظهر الفائده نادراً فيما لو نذر أو وقف أو وصى لأسوئهما حالاً فإن الآخر لا يدخل فيه، بخلاف العكس.

قوله: «و من يقدر على اكتساب ما يمون. إلخ» .

يعتبر في الكسب كونه لائقاً بحاله عادة بحسب جلالته و وضعته، فلا يكلف

ص: ٤٠٩

١-١) المختصر النافع: ٥٨.

٢-٢) التوبه: ٦٠.

٣-٣) المبسوط ١: ٢٤٦.

٤-٤) نهايه الاحكام ٢: ٣٧٩.

٥-٥) المجادل: ٤.

٦-٦) انظر الصحاح ٢: ٧٨٢.

٧-٧) الكافي ٣: ٥٠١ ح ١٦ و ١٨، التهذيب ٤: ١٠٤ ح ٢٩٧، الوسائل ١٤٤: ٦ ب «١» من أبواب المستحقين للزكاه ح ٢، ٣.

و يعطى الفقير، و لو كان له دار يسكنها، أو خادم يخدمه، إذا كان لا - غناء له عنهما (١). و لو ادعى الفقر، فإن عرف صدقه أو كذبه، عومل (٢) بما عرف منه. و إن جهل الأمران أعطى من غير يمين، سواء كان قويا أو ضعيفا، و كذا لو كان له أصل مال و ادعى تلفه، و قيل: بل يحلف على تلفه.

و لا - يجب إعلام الفقير أن المدفوع إليه زكاه، فلو كان ممن يترفع عنها الرفيع بيع الحطب، و الحرث، و الكنس، و أشباه ذلك، فإن ذلك أصعب من بيع الخادم و هو غير واجب. و لو اشتغل عن التكسب بطلب علم ديني جاز له أخذ الزكاه و ان قدر عليه لو ترك، نعم لو قدر مع طلب العلم على حرفه لا تنافيه تعينت.

قوله: «و لو كان له دار يسكنها أو خادم يخدمه، إذا كان لا غنى له عنهما» .

يتحقق عدم الغنى في الخادم بكون المخدم من عاداته ذلك و ان كان قادرا على خدمه نفسه، أو بحاجته اليه لزمانه و نحوها إذا لم يكن من عاداته. و لو احتاج الى أزيد من واحد فكالواحد. و في الدار بكونها لائقه بحاله من غير زياده في الوصف و القدر، فلو زادت عن حاله في أحدهما تعين عليه بيع الزائد أو الاعتياض بما يليق بحاله.

و في حكم الدار و الخادم ثياب التجميل لمن هو من أهلها، و فرس الركوب، و كتب العلم كذلك. و ثمنها لفاقدتها من جمله المؤمن.

قوله: «و لو ادعى الفقر - إلى قوله - قبل» (١).

و كذا يقبل - لو ادعى العيال، أو الاشتغال بطلب علم يسوغ له ترك السعى، مع عدم علم كذبه - من غير يمين.

ص: ٤١٠

١ - ١) لم يرد في المتن «قبل» جوابا للشرط بل ورد «عومل».

و هو مستحق،جاز صرفها إليه على وجه الصلّه(١).و لو دفعها اليه على أنه فقير،فبان غنيا،ارتجعت مع التمكن(٢).و إن تعذر كانت ثابتة فى ذمه الآخذ،و لا يلزم الدافع ضمانها(٣)،سواء كان الدافع المالك،أو الإمام،أو الساعى.و كذا لو بان أن المدفوع اليه كافر،أو فاسق،أو ممن تجب عليه نفقته(٤)،أو هاشمى،و كان الدافع من غير قبيله.

قوله:«جاز صرفها اليه على وجه الصلّه» .

و ينوى عند وصولها اليه،أو إلى وكيله،أو بعده مع بقاء عينها على ملكه.

قوله:«ارتجعت مع التمكن» .

المراد بارتجاعها ما يعم العين و المثل أو قيمه مع تعذرها.و حكم قيمه هنا كالغصب.و لو وجدها معيبه أخذها مع أرش العيب.هذا كله مع تصريح الدافع بكونها زكاه،اما لو دفعها اليه و لم يعلمه فلا ضمان.

قوله:«و ان تعذرت كانت ثابتة فى ذمه الآخذ و لا يلزم الدافع ضمانها» .

هذا مع اجتهاد الدافع،و إلا ضمن.و هل المراد بالاجتهاد البحث عن حاله على وجه يجوز دفعها اليه فيدخل فيه ما لو قبل قوله و نحوه،أم لا بدّ من الاستقصاء بحيث لو كان الأمر بخلاف ذلك لظهر عادة؟يحتمل الأول،لأنه المعتبر فى جواز الدفع و المعروف شرعا،فالأمر بالدفع إليه يقتضى الإجزاء،و عدم الاجتهاد فيه دفعها اليه من غير سؤال لظنه فقره أو لمن يستحى من قبولها صلّه،ثمّ يظهر انه كان قد خرج عن الاستحقاق قبلها.و وجه الثانى انه المتعارف من الاجتهاد عرفا،فتركه:

الاكتفاء بقوله و نحوه،و هذا أجود،فإن الدفع بدون الاجتهاد بالمعنى الأول غير مجز مطلقا،و الكلام هنا فى الضمان لو ظهر غير مستحق لا غير.

قوله:«أو ممن تجب عليه نفقته» .

اى يرتجع مع الإمكان و مع التعذر لا ضمان مع الاجتهاد.و استثنى جماعه من

و العاملون و هم عمال الصدقات(١).و يجب أن يستكمل فيهم أربع صفات:

التكليف،و الإيمان،و العدالة،و الفقه(٢).و لو اقتصر على ما يحتاج اليه منه جاز.و أن لا يكون هاشميا(٣).

الأصحاب (١)من ذلك ما لو تبين كون المدفوع اليه عبد الدافع،فإنه لا يجزى مطلقا لعدم خروجها من ملك الدافع فيجربى مجرى عزلها من غير تسليم،و فيه نظر،لأن الأخبار مطلقه (٢)و العله مشتركة فإن غير المستحق لا يملك الزكاه فى نفس الأمر، و الاكتفاء فى الشرط بالظاهر و تعذر الارتجاع مشترك.

قوله:«و هم عمال الصدقات» .

اى الساعون فى تحصيلها و تحصيلها،بأخذ،و كتابه،و حساب،و قسمه، و حفظ،و رعى،و نحو ذلك.

قوله:«و الفقه» .

انما يشترط الفقه فيمن يتولى ما يفتقر اليه.و لا يشترط فيه الفقه المطلق،بل المتعلق بالزكاه و هو المراد بقول المصنف:«و لو اقتصر على ما يحتاج إليه.

إلخ»و اكتفى المصنف فى المعتبر له بسؤال العلماء (٣)و استحسنة فى البيان (٤).

قوله:«ان لا يكون هاشميا» .

نقل الشيخ عن بعض العلماء عدم اشتراط ذلك لأنه يأخذ السهم اجره لا زكاه و هو أهل للإجاره (٥)،و هو نظر فى مقابله النص (٦)فلا يسمع.

ص:٤١٢

١- ١) كالعلاجه فى التذكره ٥٢٧،٢٤٥:١ و المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٣٠:٣ و الحاشيه على الشرائع: ٩٩.

٢- ٢) الكافى ٥٤٦:٣ ح ٢، التهذيب ١٠٢:٤ ح ٢٩٠ و ٢٩١، الوسائل ١٤٧:٦ ب «٢» من أبواب المستحقين للزكاه ح ١ و ٢.

٣- ٣) المعتبر ٥٧١:٢.

٤- ٤) البيان: ١٩٤.

٥- ٥) المبسوط ٢٤٨:١.

٦- ٦) الكافى ٥٨:٤ ح ٥، الوسائل ١٨٥:٦ ب «٢٩» من أبواب المستحقين للزكاه ح ١.

و في اعتبار الحرية تردّد (١). و الإمام بالخيار بين أن يقرر له جعله مقدره، أو اجره (٢) عن مده مقدّره.

و المؤلفه قلوبهم

و الْمُؤَلَّفَهُ قُلُوبُهُمْ و هم الكفار الذين يستمالون الى الجهاد، و لا نعرف مؤلفه غيرهم (٣).

قوله: «و في اشتراط الحرية تردّد» .

منشؤه أن العمل تكسب، و العبد صالح له، و أن سهم العامل و ما قبله في الآية (١) مملوك لمكان اللام، و العبد ليس أهلا له. و فيه نظر، لجواز كونه للاستحقاق أو الاختصاص، بل قال بعض محققي العربية: إن مرجع المعاني الثلاثة إلى الاختصاص أولى لدخولها فيه، و حذرا من الاشتراك، و حينئذ فلا يلزم من عدم ملكه عدم اختصاصه أو استحقاقه للسهم بسبب العمل و ان كان المالك هو المولى. و الحق أن الاختصاص في الآية أولى لاقتضاء السياق ذلك، و هو قوله تعالى وَ مِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ (٢) و لأن مطلق الاختصاص قدر مشترك بين المعاني الثلاثة و هو خير من الاشتراك و المجاز، و اتفاق الأصحاب على ان الآية لبيان المصرف يحققه.

قوله: «و الإمام بالخيار بين ان يقرر له جعله أو اجره» .

و لا- يشترط حينئذ أن يحصل قدر ما عين له أو يزيد عليه، بل ان حصل ذلك، و الا أتم له الإمام من بيت المال، و لو لم يسم له شيئا جاز أيضا و أعطاه ما يراه كباقي الأصناف، روى ذلك عن الصادق عليه السلام (٣).

قوله: «و لا نعرف مؤلفه غيرهم» .

أشار بذلك الى ما ذكره بعض الأصحاب (٤) من أن المؤلفه يجوز كونهم مسلمين أيضا، إمّا بان يكون لهم نظراء من المشركين إذا أعطى المسلمون رغب نظراؤهم في

ص: ٤١٣

١- (١) التوبه: ٦٠.

٢- (٢) التوبه: ٥٨.

٣- (٣) الكافي ٥٦٣: ٣ ح ١٣، المقنعه ٤٣ مرسلا، التهذيب ١٠٨: ٤ ح ٣١١، الوسائل ١٤٤: ٦ «١» من أبواب المستحقين للزكاه ح ٤.

٤- (٤) السرائر ٤٥٧: ١ و قد نسبه الى المفيد.

وَ فِي الرِّقَابِ وَ هُم ثَلَاثَةٌ: الْمَكَاتِبُونَ، وَ الْعَبِيدُ الَّذِينَ تَحْتَ الشَّدَّةِ (١)، وَ الْعَبْدُ يَشْتَرَى وَ يَعْتَقُ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي شَدِّهِ، لَكِنْ بِشَرَطِ عَدَمِ الْمُسْتَحَقِّ (٢).

و روى رابع، و هو من وجبت عليه كفاره و لم يجد، فإنه يعتق عنه، و فيه تردد (٣).

الإسلام، أو لكون نياتهم ضعيفه في الدين و يرجى باعنائهم قوه نيتهم، أو لكونهم في أطراف بلاد الإسلام إذا أعطوا منعوا الكفار من الدخول، أو رغبوا في الإسلام، أو لمجاورتهم قوما يجب عليهم الزكاه إذا أعطوا منها جبوها منهم و أغنوا الإمام عن عامل.

و يمكن ردّ ما عدا الأخير من الأقسام إلى سبيل الله، و الأخير إلى العماله. و بعد تقرّر أنّ الآية لبيان المصرف و عدم وجوب البسط و التسويه، تقلّ فائده الخلاف لجواز إعطاء الجميع من الزكاه في الجملة.

قوله: «و العبيد الذين تحت الشده» .

المرجع في الشده إلى العرف لعدم تقديرها شرعا، و لا بدّ من صيغته العتق بعد الشراء، و نيه الزكاه مقارنة للعتق.

قوله: «و ان لم يكن في شده لكن بشرط عدم المستحق» .

هذا شرط لإعتاقه من سهم الرقاب كما هو المسوق، فلو اشتراه من سهم سبيل الله على القول بعمومه كل قربه لم يتوقف على عدم المستحق، بل الأولى الجواز من سهم الرقاب أيضا لدخوله في اسم الرقاب .

و اعلم أن هذا التفصيل و ما بعده من مسائل متعدده انما يتوجه عندنا في نادر بسط الزكاه على الأصناف، أو لمريد الاستحباب إذا عين السهم بالنيه عند الدفع، و إلا لم يتوجه هذه الفروع.

قوله: «و روى رابع و هو من وجبت عليه كفاره و لم يجد فإنه يعتق عنه رقبه، و فيه تردد» .

منشأ التردد من أن الكفاره ان كانت مخيره فلا حاجه الى العتق مع إمكان باقى

و المكاتب إنما يعطى من هذا السهم، إذا لم يكن معه ما يصرفه فى كتابته. و لو صرفه فى غيره و الحال هذه جاز ارتجاعه (١)، و قيل: لا. و لو دفع إليه من سهم الفقراء لم يرتجع (٢). و لو ادعى أنه كوتب (٣)، قيل: يقبل، و قيل:

لا، إلا بالبينه أو بحلف، و الأول أشبه. و لو صدّقه مولاه قبل.

الخصال، و ان عجز عن العتق. و ان كانت مرتبه انتقل بالعجز عن العتق الى غيره من الخصال فلا يتحقق الاحتياج الى العتق، و من ورود النص بجواز ذلك. رواه على ابن إبراهيم فى تفسيره عن العالم عليه السلام (١). و لا فرق بين المخيره و المرتبه لذكرهما معا فى الروايه. و الأجود ان يعطى المكفّر ثمن الرقبه فيشتري هو و يعتق عن نفسه.

قوله: «و لو صرفه فى غيره و الحال هذه جاز ارتجاعه» .

بناء على ما ذكرناه أولا- فى قيد هذه الفروع، أو انه مكاتب عاجز عن وفاء مال الكتابه و هو مع ذلك غير فقير، فيجوز حينئذ ارتجاعه لصرفه له فى غير ما عين له شرعا. و المراد بالجواز هنا معناه الأعم فإنه لا يجرى حينئذ فيجب ارتجاعه و إعطاؤه غيره، أو صرفه فى مال كتابته. و لو قيل بان المدافع مخير بين ارتجاعه، و إخراج الواجب من ماله مره أخرى، جاز حمل الجواز على المعنى الأخص.

قوله: «و لو دفع إليه من سهم الفقراء لم يرتجع» .

هذا أيضا من الفروع التى لا يتعين عندنا إلا بأحد الأمرين، لعدم وجوب البسط. و الحاصل انه متى كان فقيرا مكاتبا جاز الدفع اليه من غير تعيين الصنف، و معه، فان لم يعين جاز له صرفه كيف شاء من الوجوه السائغه، و إن عين له سهم الكتابه اقتصر على دفعه فيها.

قوله: «و لو ادعى انه كوتب. إلخ» .

الأصح جواز تصديقه ما لم يكذّبه مولاه. و لو صدّقه جاز بطريق أولى. و ربما قيل بالمنع أيضا، إلا بالبينه، أو سماع الصيغه لجواز المواطاه.

ص: ٤١٥

(١-١) تفسير القمى ١: ٢٩٩، التهذيب ٤: ٤٩ ح ١٢٩، الوسائل ٦: ١٤٥ ب «١» من أبواب المستحقين للزكاه ح ٧.

و الغارمون و هم الذين علتهم الديون فى غير معصيه، فلو كان فى معصيه لم يقضى عنه.

نعم، لو تاب صرف إليه من سهم الفقراء، و جاز أن يقضى (١) هو.

و لو جهل فى ما ذا أنفق، قيل: يمنع، و قيل: لا، و هو الأشبه.

قوله: «نعم لو تاب صرف إليه من سهم الفقراء و جاز ان يقضى» .

قد تقدم أن الفقير انما يعطى بسبب الفقر مؤونه السنه، و ان جازت الزيادة دفعه. و قضاء الدين لا يدخل فى المؤنه و انما دخل فى قسم الغارم، فان اعتبرنا البسط لم يدخل الدين فى سهم الفقراء و ان تاب، و ان لم نعتبره بنى توقف الدفع على التوبه على اشتراط العداله أو اجتناب الكبائر، فان لم نشترطهما لم تعتبر فى جواز الدفع إليه التوبه.

و فى المسأله إشكال، و هو انه مع صرف المال فى المعصيه ان لم يجز وفاؤه من سهم الغارمين لم يجز من سهم الفقراء و ان تاب، لأن الدين لا يدخل فى سهم الفقراء، و الا لم يكن الغرم قسيما للفقر بل قسما منه. بل اما ان يكون التوبه مسوغه للدفع اليه من سهم الغارمين، أو سهم سبيل الله، و اما ان لا يجوز الدفع اليه لوفاء دين المعصيه مطلقا. و قد لزم من ذلك احتمالات: عدم الجواز مطلقا اعتبارا بالمعصيه المانع، ذكره العلامة حكاية (١)، و الجواز مع التوبه من سهم الفقراء، و هو الذى اختاره الشيخ (٢)، و تبعه عليه جماعه، و الجواز معها من سهم الغارمين، و اختاره المصنف فى بعض فتاويه، و الجواز معها من سهم سبيل الله، و هو متوجه.

و يمكن حل الإشكال بأن الفقير و ان لم يعط بسبب الفقر الا قوت السنه، لكن إذا دفع اليه ذلك ملكه و جاز له صرفه حيث شاء فيجوز له صرفه فى الدين، مع ان

ص: ٤١٦

١-١) التذکره ٢٣٣: ١.

٢-٢) المبسوط ٢٥١: ١.

و لو كان للمالك دين على الفقير جاز أن يقاصه. وكذا لو كان الغارم ميتا، جاز أن يقضى عنه و أن يقاص (١).

إعطاءه قوت السنه انما هو مع الدفع تدريجا اما دفعه فلا [١]. نعم لو لم يكن فقيرا بأن كان مالكا لقوت سنه لم يتوجه على ذلك إعطاؤه من سهم الفقراء لعدم الفقر، ولا من سهم الغارمين لانفاقه في المعصيه، فيجب ان يقيد كلام المصنف في جواز إعطائه من سهم الفقراء بكونه فقيرا [٢].

قوله: «و كذا لو كان الغارم ميتا جاز أن يقضى عنه و ان يقاص» .

أى يقضى عنه من ليس له عليه دين بأن يدفعها الى صاحب الدين. و لو كانت الزكاه على صاحب الدين قاصّ بها المديون بان يحتسبها عليه و يأخذها مقاصّه من دينه. و هل يشترط قصور تركه الميت عن دينه؟ الظاهر ذلك، و صرح به جماعه، لأن شرط الدفع الى الغارم عجزه عن الوفاء لقصور المال و عجزه عن التكسب. و لم يشترط العلامه (رحمه الله) ذلك [٣] بناء على مذهبه من انتقال التركه إلى الوارث حين الموت

ص: ٤١٧

و كذا لو كان الدين على من يجب نفقته (١)، جاز أن يقضى عنه حيا أو ميتا و أن يقاص.

و لو صرف الغارم ما دفع إليه من سهم الغارمين في غير القضاء ارتجع منه على الأشبه. و لو ادعى أن عليه ديننا قبل قوله إذا صدقه الغريم.

و كذا لو تجردت دعواه عن التصديق و الإنكار، و قيل: لا يقبل، و الأول أشبه.

و في سبيل الله

و في سبيل الله (٢) و هو الجهاد خاصة.

فيصير عاجزا. و ضعفه ظاهر، لتوقف تمكنه من التركة على وفاء الدين لتأخر الإرث عن الدين على القولين. نعم لو لم يعلم الوارث بالدين و لم يمكن للمدين إثباته شرعا أو أ تلف الوارث التركة و تعذر الاقتضاء منه جاز الاحتساب على الميت قضاء و مقاصه.

قوله: «و كذا لو كان الدين على من يجب نفقته» .

لان واجب النفقه إنما يمتنع الدفع اليه من سهم الفقراء لمؤنته، اما دينه فلا يجب على من يجب عليه نفقته قضاؤه، فيجوز ان يدفع اليه من زكاته ليقضيه، و أن يقضى عنه ميتا.

قوله: «و في سبيل الله» .

اعلم أن المصنف و جماعه عنوانوا الرقاب و سبيل الله من جمله الأصناف مقتدين بالجارّ و هو «في» تأسيسا بكتاب الله تعالى. و كان الأولى هنا حذف الجار لان الصنف نفس الرقاب و نفس سبيل الله، و انما أدخلها عليهما في الآية الشريفة (١) لنكته لا تدخل في العبارة، و هي ان الله تعالى جعل الصدقات للفقراء و الثلاثة التي بعدهم، و خصهم باللام، و جعلها للباقيين و ادخل عليهم «في»، إشاره إلى أن الأربعة الأول

ص: ٤١٨

وقيل: يدخل فيه المصالح (١)، كبناء القناطر، والحج، ومساعدته الزائرين، وبناء المساجد، وهو الأشبه. والغازي يعطى وإن كان غتيا قدر كفايته على حسب حاله. وإذا غزال لم يرتجع منه، وإن لم يغز استعيد.

وإذا كان الإمام مفقودا، سقط نصيب الجهاد و صرف فى المصالح، وقد يمكن وجوب الجهاد مع عدمه، فيكون النصيب باقيا مع وقوع ذلك التقدير.

وكذا يسقط سهم السعاه، وسهم المؤلفه، ويقتصر بالزكاه على بقية الأصناف.

يستحقون نصيبهم على وجه الملك، أو الاختصاص المطلق يصنعون به ما شاءوا، بخلاف الرقاب و ما بعدهم فإنه جعلهم موضعا للصدقه و محلا لها، فيتعين عليهم صرفها فى ذلك، وهذا المعنى لا يتحقق فى العبارة لأنه بصدد عدّ الأصناف، حيث قال: «أصناف المستحقين سبعة الفقراء» الى آخره. فليس فى هذا الأسلوب إلا مجرد عدّ الأصناف من غير بيان الفارق - وإن ذكره فى تضاعيف عبارته - بخلاف أسلوب الآيه. ولما أشرنا إليه عبر الشهيد (رحمه الله) فى كتبه بقوله: «و الرقاب و سبيل الله. إلخ» (١)، و هو أجود. فتأمل الفرق بين الاسلوبين تظهر على الحال، و الأمر فى ذلك سهل، إذ التأسى بالآيه و الفرق الحاصل فيها كاف.

قوله: «وقيل يدخل فيه المصالح» .

هذا هو الأجود، لأن السبيل - لغه (٢) - الطريق، فمعنى سبيل الله الطريق الى رضوانه و ثوابه، لاستحاله التحيز عليه، فيدخل فيه كل ما فيه وسيله الى ذلك.

و بذلك وردت الروايه أيضا، ذكرها على بن إبراهيم فى تفسيره عن العالم عليه السلام (٣).

ص: ٤١٩

١ - ١) البيان: ١٩٥. و لكن فى اللمعه ١: ١٧١ و الدروس: ٦٢ ذكرهما مع «فى».

٢ - ٢) الصحاح ١٧٢٤: ٥.

٣ - ٣) تفسير القمى ١: ٢٩٩، التهذيب ٤: ٤٩ ح ١٢٩، الوسائل ٦: ١٤٥ ب «١» من أبواب المستحقين للزكاه ح ٧.

و ابن السبيل و هو المنقطع به و لو كان غنيا في بلده (١)، و كذا الضيف (٢).

و لا بد أن يكون سفرهما مباحا، فلو كان معصيه لم يعط، و يدفع اليه قدر الكفايه الى بلده، و لو فضل منه شيء أعاده (٣)، و قيل: لا.

و يجب تقييده بما لا - يكون فيه معونه لغنى مطلق بحيث لا - يدخل في شيء من الأصناف الباقية، فيشترط في الحاج و الزائر الفقر، أو كونه ابن سبيل، أو ضيفا.

و الفرق بينهما حينئذ و بين الفقراء ان الفقير لا يعطى الزكاه ليحج بها من جهه كونه فقيرا. و يعطى لكونه في سبيل الله.

قوله: «و ابن السبيل و هو المنقطع به و ان كان غنيا في بلده» .

لما عرفت من ان السبيل هي الطريق. فلا يشترط الفقر في بلده و الأ لدخل في قسيمه. و هل يشترط عجزه عن الاستدانه على ما في بلده أو عن بيع شيء من ماله فيه أو نحوه؟ الظاهر ذلك ليتحقق العجز، و لم يعتبره المصنف في المعبر (١)، و ليس ببعيد عملا بإطلاق النص (٢) و يعتبر في كفايته ما يليق بحاله من المأكل و الملبوس و المركوب. و لا يجب عليه المبادره إلى الرجوع الى بلده، بل حين قضاء الوطر المطلوب من السفر.

قوله: «و كذا الضيف» .

أى يلحق بابن السبيل في جواز ضيافته من الزكاه. و يشترط فيه أن يكون مسافرا محتاجا إلى الضيافه و إن كان غنيا في بلده. و النيه عند شروعه في الأكل و لا يحتسب عليه إلا ما يأكله.

قوله: «و لو فضل منه شيء أعاده» .

إلى مالكة أو وكيله، فإن تعذر فإلى الحاكم. و لا فرق في ذلك بين النقدين

ص: ٤٢٠

١ - (١) المعبر ٥٧٨: ٢.

٢ - (٢) التوبه: ٦٠.

القسم الثاني في أوصاف المستحق

القسم الثاني في أوصاف المستحق.

الوصف الأول: الإيمان

الوصف الأول: الإيمان (١).

فلا- يعطى كافرا، ولا معتقدا لغير الحق (٢). ومع عدم المؤمنين، يجوز صرف الفطره خاصه إلى المستضعف (٣). و تعطى الزكاه أطفال المؤمنين دون أطفال غيرهم (٤).

و الدابه و المتاع.

قوله: «الإيمان» .

انما يشترط الايمان فى بعض الأصناف لا جميعهم فان المؤلفه و بعض أفراد سبيل الله لا يعتبر فيهما ذلك. و لعله أطلقه لوضوح الحال فيه و سبق البحث عنه. و المراد بالايان هنا معناه الأخص و هو الإسلام، و الولايه للأئمه الاثنى عشر عليهم السلام بدليل ما.

قوله: «و لا معتقدا غير الحق» .

من المذاهب الإسلاميه لا مطلق غير الحق كما لا يخفى.

قوله: «و مع عدم المؤمن يجوز صرف الفطره خاصه إلى المستضعفين» .

ورد بذلك روايه عن الصادق عليه السلام انه قال: «كان جدى يعطى فطرته للضعفه و من لا يتولى، و قال: هي لأهلها الا أن لا تجدهم فان لم تجدهم فلمن لا ينصب» (١) و المراد بالمستضعف هنا مستضعف المخالفين كما دلت عليه الروايه، و هو من لا يعاند الحق منهم. و ولد المستضعف بحكمه. و الأصح المنع مطلقا، و الروايه معارضه بما هو أصح منها.

قوله: «و تعطى الزكاه أطفال المؤمنين دون أطفال غيرهم» .

هذا إذا لم نعتبر العدالة فى المستحق، أما لو اعتبرناها أمكن عدم جواز إعطاء

ص: ٤٢١

١ - ١) التهذيب ٤: ٨٨ ح ٢٦٠، الاستبصار ٢: ٥١ ح ١٧٣. و فيه «كان جدى رسول الله صلى الله عليه و آله». الوسائل ٦: ٢٥٠ ب «١٥» من أبواب الفطره ح ٣.

و لو أعطى مخالف زكاته لأهل نحلته ثم استبصر أعاد(١).

الوصف الثاني:العدالة

الوصف الثاني:العدالة(٢).

الأطفال مطلقا لعدم اتصافهم بها،و الجواز لأن المانع الفسق و هو منفى عنهم،لأنه عباره عن الخروج عن طاعه الله فيما دون الكفر و هم غير مخاطبين بالطاعه.و مبنى الاشكال على أن العدالة هل هى شرط أو الفسق مانع؟،فعلى الأول يحتمل الأول للدليل الدال على اعتبار العدالة،و لأنه لو اكتفى بعدم الفسق لزم جواز إعطاء المجهول حاله عند مشرط العدالة،لعدم تحقق المانع فيعمل المقتضى عمله،و هو لا يقول به.و يحتمل الثانى حملا للاشترط على من يمكن فى حقه ذلك و هو منفى فى الطفل.

و على الثانى يستحق الطفل بغير اشكال،و هذا بخلاف أولاد الكفار لأن الإيمان شرط فى الجملة إجماعا،و الولد تابع لأبيه فيه و فى الكفر شرعا،بخلاف الفسق،فيثبت فى ولد الفاسق الايمان بحكم التبعية دون الفسق.

و اعلم أن العلامة(رحمه الله)ادعى فى المختلف(١)الإجماع على جواز إعطاء أولاد المؤمنين و ان اعتبرنا العدالة،فينتفى الاشكال و يضعف القول باشترط العدالة إذ لا يتصور فى الأطفال مع ثبوت استحقاتهم.

و لو تولد بين المؤمن و الكافر تبع الأشرف.و فى المتولد بين المؤمن و غيره من الفرق الإسلاميه نظر،و الأجداد استحقاقه خصوصا إذا كان المؤمن الأب.

قوله:«و لو أعطى مخالف زكاته أهل نحلته ثم استبصر أعاد» .

الوجه فى اختصاصها من بين العبادات-مع النص(٢)-ان الزكاه بمنزله الدين و قد دفعه الى غير مستحقه.و لو كانت العين باقيه جاز له استرجاعها.

قوله:«العدالة» .

الكلام فى اشترط العدالة فى الأصناف كما مر فى الايمان،إذ لا يشترط عداله

ص:٤٢٢

١- (١) المختلف:١٨٣.

٢- (٢) الكافى ٥٤٥:٣ ح ١ و ٥٤٦ ح ٥،الوسائل ١٤٨:٦ ب(٣)من أبواب المستحقين للزكاه.

وقد اعتبرها كثير. و اعتبر آخرون،مجانبه الكبائر كالخمر و الزنا، دون الصغائر و إن دخل بها فى جمله الفساق،و الأول أحوط(١).

الوصف الثالث: ألا يكون ممن تجب نفقته على المالك

الوصف الثالث:ألا- يكون ممن تجب نفقته على المالك(٢)،كالأبوين و إن علوا،و الأولاد و إن سفلوا،و الزوجه،و المملوك.و يجوز دفعها إلى من عدا هؤلاء من الأنساب و لو قربوا،كالأخ و العم.

و لو كان من تجب نفقته عاملا(٣)،جاز أن يأخذ من الزكاه،و كذا الغازى،و الغارم،و المكاتب،و ابن السبيل،لكن يأخذ هذا ما زاد عن الجميع.و قد عرفها الشهيد(رحمه الله)هنا بأنها«هيئه راسخه فى النفس تبعث على ملازمه التقوى بحيث لا يقع منه كبيره،و لا يصير على صغيره»(١).فلم يعتبر فيها المروه كما اعتبروها فى غير هذا المحل،بناء على أن الدليل انما دل على منع فاعل المعاصى و عدم المروه ليس معصيه و ان أخل بالعداله.

قوله:«و الأول أحوط» .

لا- ريب فى أن اعتبار العداله أولى مع الإمكان،بل ادعى المرتضى على اشتراطها الإجماع(٢)و أكد منها اجتناب الكبائر،و ان كان عدم اعتبارهما قويا.

قوله:«ألا يكون ممن تجب نفقته على المالك» .

لأن واجب النفقه غنى مع بذل المنفق.فلو لم يبذل له قدر الكفايه من النفقه جاز،إلا الزوجه فان نفقتها مستقره فى الذمه لو لم يدفع.نعم يجوز دفعها إليه فى توسعته الزائده على قدر الواجب بحيث لا يخرج الى حد يتجاوز عاده نفقه أمثاله.

و لو كانت الزوجه ناشزا ففى جواز الدفع إليها مع فقرها وجهان،أجودهما العدم،لأنها غنيه بالقوه لقدرتها على الطاعه فى كل وقت.و يجوز لها دفع زكاتها الى زوجها، و إن كان ينفق عليها منها.

قوله:«و لو كان من يجب نفقته عاملا.إلخ» .

الضابط ان القريب انما يمتنع دفعه لقريبه من سهم الفقراء لقوت نفسه

ص:٤٢٣

١- ١) غايه المراد:٤٢.و لكن فيه ملازمه التقوى و المروءه.

٢- ٢) الانتصار:٨٢.

نفقته الأصلية، مما يحتاج إليه في سفره كالمحموله.

الوصف الرابع: ان لا يكون هاشميا

الوصف الرابع: ان لا يكون هاشميا.

فلو كان كذلك، لم تحل له زكاه غيره، و يحل له زكاه مثله في النسب (١).

و لو لم يتمكن الهاشمي من كفايته من الخمس، جاز له أن يأخذ من الزكاه و لو من غير هاشمي، و قيل: لا- يتجاوز قدر الضروره (٢).

و يجوز للهاشمي أن يتناول المندوبه من هاشمي و غيره (٣). و الذين يحرم مستقرا في وطنه، فلو كان من باقى الأصناف جاز الدفع اليه، و كذا لو أراد السفر أعطى ما زاد على نفقه الحضر. و كذا يعطى لنفقه زوجته و خادمه، إذ لا يجب ذلك على القريب.

قوله: «و يحل له زكاه مثله في النسب» .

المراد بالمثل المطلق الهاشمي و إن لم يماثله في الأب الخاص كالعلوى و غيره.

و يتخير مع وجود الخمس و زكاه مثله في أخذ أيهما شاء. و الأفضل أخذ الخمس لأن الزكاه أوساخ في الجملة.

قوله: «و قيل: لا يتجاوز قدر الضروره» .

المراد بالضروره قوت يومه و ليلته، لا- مئونه السنه، لأنه لا- يملك من الخمس ما زاد على السنه و هو حقه فكيف المشروط بالضروره، و هذا هو الأجود. نعم لو لم يندفع الضروره بدفع قوت اليوم بأن لا يوجد في اليوم الثانى ما يدفع به الضروره عادة جاز له أخذ ما يندفع به، فلو وجد الخمس قبل فنائه، ففي وجوب رده نظر.

قوله: «و يجوز للهاشمي أن يتناول المندوبه من هاشمي و غيره» .

يستثنى منه النبى صلى الله عليه و آله و سلم فإن الأصح تحريم الصدقه عليه مطلقا، و كذا الأئمه عليهم السلام. و فى حكم المندوبه لغيرهم المندوره، و الموصى بها. و فى الكفاره و جهان أصحابها جوازها، فيختص التحريم بالزكاتين.

عليهم الصدقه الواجبه من ولد هاشم خاصه على الأظهر(١).و هم الآن(٢) أولاد أبي طالب،و العباس،و الحارث،و أبي لهب.

القسم الثالث:فى المتولى للإخراج

القسم الثالث:فى المتولى للإخراج.

و هم ثلاثه:المالك،و الإمام،و العامل.و للمالك أن يتولى تفريق ما وجب عليه بنفسه،و بمن يوكله.و الأولى حمل ذلك إلى الإمام(٣).و يتأكد ذلك الاستحباب فى الأموال الظاهره كالمواشى و الغلات.

قوله:«من ولد هاشم على الأظهر» .

رد بذلك على المفيد و ابن الجنيد (١)حيث ذهبوا إلى تحريم الصدقه و حل الخمس لمن انتسب إلى المطلب أيضا و هو أخو هاشم،استنادا إلى روايه (٢)لا تنهض بالحجه، مع معارضتها بما هو أقوى منها.

قوله:«و هم الآن» .

احترز بالآن عن زمن النبى صلى الله عليه و آله و سلم فقد كانوا أكثر من ذلك مثل حمزه عليه السلام،ثم انقروا و لم يبق نسل الا للمذكورين.

قوله:«و الأولى حمل ذلك إلى الامام» .

خالف فى ذلك جماعه من الأصحاب (٣)فأوجبوا دفعها إليه ابتداء،لقوله تعالى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ (٤)،فإن الإيجاب عليه يستلزم الإيجاب عليهم.و أوجبوا أيضا دفعها إلى ساعيه،و مع تعذرهما إلى الفقيه المأمون.و المشهور الاستحباب لأنه أبصر بمواقعها و أخبر بمواقعها،و لقول الصادق عليه السلام:«لو أن رجلا حمل

ص:٤٢٥

١-١) نقله عنهما العلامه فى المختلف:١٨٣.

٢-٢) التهذيب ٤:٥٩ ح ١٥٩،الاستبصار ٢:٣٦ ح ١١١،الوسائل ٦:١٩١ ب(٣٣)من أبواب المستحقين للزكاه ح ١.

٣-٣) منهم المفيد فى المقنعه:٢٥٢،و أبى الصلاح فى الكافى فى الفقه:١٧٢،و ابن البراج فى المهذب ١: ١٧١ و ١٧٥.

٤-٤) التوبه:١٠٣.

و لو طلبها الإمام وجب صرفها اليه. و لو فرّقها المالك و الحال هذه، قيل: لا يجزى، و قيل: و إن أتم، و الأول أشبه (١). و لى الطفل كالمالك فى ولايه الإخراج.

و يجب على الإمام أن ينصب عاملا- لقبض الصدقات. و يجب دفعها اليه عند المطالبه (٢). و لو قال المالك: أخرجت ما وجب علىّ، قبل قوله، و لا يكلف بينه و لا يمينا.

و لا يجوز للساعى تفريقها إلا بإذن الإمام، فإذا أذن له جاز أن يأخذ نصيبه ثم يفرق الباقي.

زكاته فقسّمها علانيه كان ذلك حسنا جميلا (١). و قد قيل قوله تعالى وَ إِن تَخْفَوْهَا وَ تُؤْتُوها الْفُقَرَاءَ (٢). أنها شامله للزكاه الواجبه فيدل على المشهور.

قوله: «و لو فرّقها المالك و الحال هذه قيل: لا يجزى و قيل: يجزى و الأول أشبه» .

لا- خلاف فى حصول الإ-ثم سواء قلنا بالإ-جزاء أم لا، للمخالفه. و وجه الإجزاء معه حصول الغرض و هو وصولها الى المستحق كالدين إذا دفعه إلى مستحقه، و هو خيره التذكرة (٣). و ما اختاره المصنف أجود لأنها عباده قد خولف فى فعلها مقتضى الأمر، و الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، و هو يستلزم فساد العباده.

قوله: «و يجب دفعها اليه عند المطالبه» .

و لو خالف المالك و أخرجها بنفسه، فالوجهان، و أولى بالصحه. و الوجه الفساد أيضا، و التقريب ما تقدم. و للمالك استعادته العين- مع بقائها- فى الموضوعين،

ص: ٤٢٤

١- (١) الكافى ٥٠١: ٣ ح ١٦، التهذيب ١٠٤: ٤ ح ٢٩٧، الوسائل ٢١٥: ٦ ب «٥٤» من أبواب المستحقين للزكاه ح ١.

٢- (٢) البقره: ٢٧١.

٣- (٣) التذكرة ٢٤١: ١.

و إذا لم يكن الإمام موجودا،دفعت الى الفقيه المأمون(١) من الإماميه، فإنه أبصر بمواقعها.و الأفضل قسمتها على الأصناف،و اختصاص جماعه من كل صنف(٢).و لو صرفها فى صنف واحد جاز.و لو خص بها و لو شخصا واحدا من بعض الأصناف جاز أيضا.

أو تلفها و علم القابض بالحال.و فى رجوعه مع التلف و جهله احتمال.

قوله:«دفعت الى الفقيه المأمون» .

المراد بالفقيه-حيث يطلق على وجه الولايه-الجامع لشرائط الفتوى.

و بالمأمون من لا يتوصل إلى أخذ الحقوق مع غنائها بالحيل الشرعيه،فإن ذلك و ان كان جائزا الا أن فيه نقص فى همته و حظ (١)لمرتبته فإنه منصوب للمصالح العامه، و فى ذلك إضرار بالمستحقين.و كذا القول فى باقى الحقوق.و القائل بوجوب دفعها الى الامام ابتداء أو جب دفعها مع غيبته الى الفقيه المأمون.

قوله:«و الأفضل قسمتها على الأصناف و اختصاص جماعه من كل صنف» .

هذا مذهب الأصحاب بناء على أن اللام فى الآيه (٢)ليست للملك بل لبيان المصرف.و استحباب بسطها عليهم للنص (٣)،و الخروج من الخلاف.و إعطاء جماعه من كل صنف لورودهم بصيغه الجمع و اقله ثلاثه.و لا يجب التسويه بل الأفضل التفضيل لمرجح من عقل،أو فقه،أو ترك سؤال،أو شدة حاجه،أو قرابه

ص:٤٢٧

١-١) هكذا فى النسخ و الصحيح نقضا و حطا.

٢-٢) التوبه:٦٠.

٣-٣) لعله يستفاد من مرسله حماد و مرسله العياشى،الوسائل ١٨٤:٦ ب«٢٨»من أبواب المستحقين للزكاه ح ٣ و ٥.راجع للحديث الأول.الكافى ١:٥٣٩ ح ٤ و التهذيب ٤:١٢٨ ح ٣٦٦.

ولا يجوز أن يعدل بها إلى غير الموجود، ولا إلى غير أهل البلد مع وجود المستحق (١) في البلد، ولا أن يؤخر دفعها (٢) مع التمكن، فإن فعل شيئاً من ذلك أثم وضمن.

وكذا كل من كان في يده مال لغيره فطالبه فامتنع، أو أوصى إليه بشيء فلم يصرفه فيه، أو دفع إليه ما يوصله إلى غيره.

ولو لم يجد المستحق، جاز نقلها إلى بلد آخر، ولا ضمان عليه (٣) مع التلف، إلا أن يكون هناك تفريط.

ولو كان ماله في غير بلده، فالأفضل صرفها إلى بلد المال، ولو دفع العوض في بلده جاز. ولو نقل الواجب إلى بلده ضمن (٤) إن تلف.

قوله: «ولا يجوز أن يعدل بها إلى غير الموجود ولا إلى غير أهل البلد مع وجود المستحق».

الأصح جواز نقلها مع وجود المستحق بشرط الضمان خصوصاً للأفضل، أو التعميم لصحيحه هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام (١).

قوله: «ولا أن يؤخر دفعها».

بل الأصح جواز التأخير شهراً أو شهرين، لصحيحه معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام (٢)، خصوصاً إذا أخرها للبسطة أو لذي المزية.

قوله: «نقلها إلى بلد آخر ولا ضمان عليه».

واجبه النقل على المالك. وعلى ما اختاره المصنف يجب الاقتصار على أقرب البلدان إلى بلد المال فالأقرب، إلا أن يختص الأبعد بالأمن.

قوله: «ولو نقل الواجب إلى بلده ضمن».

انما يتحقق نقل الواجب مع عزله بالنيه، وإلا فالذاهب من ماله لعدم تعيينه للواجب. ومع ذلك فإن كان المستحق موجوداً في بلد المال ففي تحقق العزل قبل قبضه إشكال، فإن الدين لا يتعين بدون قبض مالكه مع الإمكان. واستقرب في

ص: ٤٢٨

١- ١) الكافي ٥: ٥٥٤ ح ٧، الفقيه ٢: ١٦ ح ٥٠، الوسائل ٦: ١٩٥ ب (٣٧) من أبواب المستحقين للزكاة ح ١.

٢- ٢) التهذيب ٤: ٤٤ ح ١١٢، الاستبصار ٢: ٣٢ ح ٩٤، الوسائل ٦: ٢١٠ ب (٤٩) من أبواب المستحقين للزكاة ح ٩.

و فى زكاه الفطره،الأفضل أن يؤدى فى بلده،و إن كان ماله فى غيره،لأنها تجب فى الذمه.و لو عّين زكاه الفطره من مال غائب عنه، ضمن بنقله عن ذلك البلد(١)،مع وجود المستحق فيه.

القسم الرابع:فى اللواحق

القسم الرابع:فى اللواحق.

و فيه مسائل:

الأولى:إذا قبض الإمام أو الساعى الزكاه

الأولى:إذا قبض الإمام أو الساعى الزكاه،برئت ذمه المالك،و لو تلفت بعد ذلك(٢).

الدروس (١)صححه العزل مع وجود المستحق،فيمكن بناء المسأله عليه،و الا لم يتحقق الحكم بالضمان و عدمه.و يمكن أن يريد بالواجب مماثله فى القدر و الوصف،و معنى ضمانه ذهابه من ماله و بقاء الحق فى ماله أو ذمته،هذا مع وجود المستحق فى البلد و الا لم يضمن.

قوله:«و لو عين الفطره من مال غائب عنه ضمن بنقله عن ذلك البلد» .

إنما يتحقق تعيينه فى مال خاص بالنيه مع عدم المستحق عند المخرج،و ان وجد فى بلد المال إذا لم يمكن التوصل إليه فى الوقت،و حينئذ لا يجوز إخراجه عن بلد المال لأنه يصير كبلد زكاه المال.و على ما اخترناه يكره النقل مع وجود المستحق بشرط الضمان.و انما يتحقق الكراهه و التحريم إذا لم يكن نقله على ملك المستحق،فلو قبضه فى بلد المال بنفسه أو بوكيله و نقله انتفى التحريم و الكراهه.

قوله:«إذا قبض الإمام أو الساعى برئت ذمه المالك،و لو تلفت بعد ذلك» .

و كذا لو قبضها الفقيه الشرعى،بخلاف ما لو قبضها الوكيل،الا ان تلف

ص:٤٢٩

الثانية: إذا لم يجد المالك لها مستحقا

الثانية: إذا لم يجد المالك لها مستحقا، فالأفضل له عزلها (١). و لو أدركته الوفاة، أو صى بها وجوبا.

الثالثة: المملوك الذى يشتري من الزكاه

الثالثة: المملوك الذى يشتري من الزكاه، إذا مات و لا وارث له، ورثه أرباب الزكاه و قيل: بل يرثه الإمام (٢)، و الأول أظهر.

فى يده بغير تفريط مع عدم المستحق و عزلها بالنيه.

قوله: «إذا لم يجد المالك مستحقًا فالأفضل له عزلها» .

و يكون بعد ذلك فى يده أمانه فلا يضمونها لو تلفت بدون تعدّ أو تفريط، و ليس له إبدالها بعد ذلك. و نماؤها المتصل تابع لها. أما المنفصل فقال الشهيد (رحمه الله) أنه للمالك (١). و لا يتحقّق العزل مع وجود المستحقّ على الأصحّ.

قوله: «المملوك الذى يشتري من الزكاه إذا مات و لا وارث له ورثه أرباب الزكاه، و قيل: بل يرثه الإمام» .

المراد بالوارث المنفى هو الخاصّ أعنى من عدا الإمام و أرباب الزكاه، للإجماع على أنّ أحدهما وارث فلا يتحقّق عدم الوارث العام، و لما كان عدم الأخصّ أعمّ من عدم الأعمّ صدق نفى الأخصّ مع وجود الأعمّ. و يصحّ ذلك قرينه المقام. و وجه القول بأنّ الوارث له هو الإمام ظاهر لأنّه وارث من لا وارث له إلاّ أنّه قول شاذّ، بل قال فى البيان: إنّه لا يعلم به قائلًا (٢)، و لعلّه أراد به من القدماء فإنه خير العلامة فى كثير من كتبه (٣). و الأصحّ الأوّل لما ذكرناه، و لروايه عبيد بن زراره عن الصادق عليه السلام: «يرثه الفقراء المؤمنون الذين يستحقون الزكاه لأنّه إنّما اشترى بمالهم» (٤). و خصوص مدلولها ينجر بأنّه لا قائل بالفرق. و أمّا التفصيل بأنّه إن

ص: ٤٣٠

١-١) الدروس: ٦٥.

٢-٢) البيان: ١٩٩.

٣-٣) نهايه الاحكام ٢: ٤٣٢، التذكرة ١: ٢٤٦، القواعد ١: ٥٩ الا انه قال فيه: «على رأى» و مال إليه فى المنتهى ١: ٥٣١ لضعف الروايه و لكنه قرب المشهور أخيرا لعمل الأصحاب بها، كما قواه فى التحرير لذلك ١: ٧٠.

٤-٤) الكافي ٣: ٥٥٧ ح ٣، التهذيب ١: ١٠٠ ح ٤، الوسائل ٢٠٣: ٦ ب (٤٣) من أبواب المستحقين للزكاه ح ٢.

الرابعة: إذا احتاجت الصدقه إلى كيل أو وزن

الرابعة: إذا احتاجت الصدقه إلى كيل أو وزن، كانت الأجره على المالك (١)، وقيل: يحتسب من الزكاه، والأول أشبه.

الخامسة: إذا اجتمع للفقير سببان أو ما زاد

الخامسة: إذا اجتمع للفقير سببان أو ما زاد (٢)، يستحق بهما الزكاه كالفقير و الكتابه و الغزو، جاز أن يعطى بحسب كل سبب نصيبا.

السادسة: أقل ما يعطى الفقير

السادسة: أقل ما يعطى الفقير، ما يجب (٣) فى النصاب الأول، عشره اشترى من سهم الرقاب فميراثه للإمام و إلا فلأرباب الزكاه فلا أصل له فى المذهب.

قوله: «كانت الأجره على المالك» .

لأن دفع المال واجب عليه و لا يتم إلا بذلك فيجب عليه من باب المقدمه.

و وجه كونه من الزكاه مناسبتة لما دخل فى العماله من الحساب و الكتابه و القسمة.

و الأصح الأول. و الفرق أن عمل العامل فى مال الزكاه بعد تعيينه، بخلاف الكيل و الوزن إذ لا يتعين بدونهما. و يعلم من الفرق ان المراد بالحساب و القسمة و نحوهما ليس هو الواقع بين العامل و المالك، بل ضبط قدر الحق و قسمته على المستحقين إن فوض إليه ذلك، و الا أشكل الفرق بين الأمرين.

قوله: «إذا اجتمع للفقير سببان أو ما زاد. إلخ» .

الفائده-على تقدير البسط-ظاهره، و على عدمه تظهر فيما لو اندفعت الحاجه المعتره فى أحد الوجوه، فإنه يجوز أن يزداد بسبب الآخر كما لو أعطى ما يفى بدينه و كان عاملا يجوز أن يعطى بسبب العمل، و هكذا. و لو كان فقيرا و الدفع دفعه لم ينحصر العطاء فى قدر.

قوله: «أقل ما يعطى الفقير ما يجب. إلخ» .

المشهور ان هذا التقدير على سبيل الاستحباب دون الوجوب، بل ادعى عليه فى التذكرة الإجماع (١)، مع أنه نقل الوجوب فى المختلف (٢) عن جماعه منا. و أكثر

١-١) التذكرة ٢٤٤:١.

٢-٢) المختلف: ١٨٦.

قراريط أو خمسه دراهم. وقيل: ما يجب فى النصاب الثانى، قيراطان أو درهم، والأول أكثر. ولا حدّ للأكثر إذا كان دفعه. ولو تعاقبت العطيّه، فبلغت مئونه السنه، حرم ما زاد.

السابعه: إذا قبض الإمام الزكاه

السابعه: إذا قبض الإمام الزكاه، دعا لصاحبها (١) وجوبا. وقيل:

استحبابا، وهو الأشهر.

الأصحاب والأخبار (١) على أن أقل ما يعطى الفقير ما فى النصاب الأول لا الثانى.

وهذا الحكم إنما يتم حيث يمكن امتثاله، فلو كان عند المالك نصابان أول و ثان جاز أن يعطى ما فى الأول لواحد و ما فى الثانى لآخر، من غير كراهه ولا - تحريم على القولين. ويحتمل إعطاء الجميع لواحد إن لم يتكامل من النصب المتأخره بقدر النصاب الأول للقدره على الامتثال. والتقدير بخمسه دراهم و نصف دينار يؤذن بأن ذلك مختص بزكاه النقدين، فلا يتعدى الحكم الى غيرها و إن فرض فيها نصاب أول و ثان، و إلا لزم وجوب إخراج قيمه أو استحبابه، ولا يقولون به. وقيل: يتعدى، فلا يدفع للفقير أقل مما فى النصاب الأول أو الثانى على حسبه. ويحتمل تقدير أقل ما يعطى بمقدار زكاه النقدين عملا بظاهر الخبر، فيعتبر قيمه المخرج ان لم يكن من النقدين بأحدهما، وهذا هو الأ-جود. ولو فرض ان ما عنده يقصر عن ذلك كما لو وجب عليه شاه واحده لا تساوى خمسه دراهم اكتفى بدفعها الى الفقير من غير كراهه ولا تحريم. ولو لم يكن للمال إلا نصاب واحد كالغلات ففي اعتبار المخرج بقيمه النقدين - كما مر - الوجهان. ولو قصر الحق بعد المؤن عن المقدار اكتفى به. ولو زاد بما لا يبلغ قدرا آخر فكما مر.

قوله: «إذا قبض الإمام الزكاه دعا لصاحبها. إلخ».

وجوب الدعاء هو الأ-جود عملا بظاهر الأمر فى قوله تعالى وَ صَلَّى عَلَيْهِمْ بعد قوله خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدْقَةً. فإن حمل الأمر على الوجوب متعين إلى أن

ص: ٤٣٢

١ - ١) الكافي ٣: ٥٤٨ ح ١، التهذيب ٤: ٦٢ ح ١٦٧ و ١٦٨، الاستبصار ٢: ٣٨ ح ١١٦ و ١١٧، الوسائل ٦: ١٧٧ ب «٢٣» من أبواب المستحقين للزكاه ح ٢٠٤.

الثامن: يكره أن يملك ما أخرجه في الصدقه اختيارا

الثامن: يكره أن يملك ما أخرجه في الصدقه اختيارا، واجبه كانت أو مندوبه، ولا بأس إذا عادت إليه بميراث و ما شابهه (١).

التاسع: يستحب أن يوسم نعم الصدقه في أقوى موضع منها

التاسع: يستحب أن يوسم نعم الصدقه في أقوى موضع منها و أكشفه، كأصول الأذان في الغنم، و أفخاذ الإبل و البقر. و يكتب في الميسم (٢) ما أخذت له: زكاه، أو صدقه، أو جزية.

يقوم دليل على غيره، و اختاره المصنف في المعتبر (١) و أكثر المتأخرين عنه. و كذا يجب على نائبه خصوصا و عموما كالساعي و الفقيه دون الفقير بل يستحب. و هل يجب الدعاء بلفظ الصلاه؟ قيل بذلك عملا بظاهر الآيه (٢) و تأسيا بالنبي صلى الله عليه و آله و سلم فإنه قال: «اللهم صلّ على آل أبي أوفى» (٣) لما جاءته زكاتهم. و الوجه الاجتزاء بمطلق الدعاء لأنه معنى الصلاه لغه (٤)، و الأصل هنا عدم النقل فيجوز أن يقول: «آجرك الله فيما أعطيت و بارك لك فيما أبقيت» و نحوه. و اعلم أنه قد استفيد من الآيه و الروايه جواز الصلاه على غير النبي صلى الله عليه و آله و سلم كما ذهب إليه أصحابنا، و العامه وافقوا على الدلاله و خالفوا في المدلول لوجه غريب.

قوله: «بميراث و ما شابهه» .

من المشابهه شراء الوكيل و دفعه إليه من دينه مع موافقته له في الجنس و الوصف.

قوله: «و يكتب في الميسم» .

هو- بكسر الميم و فتح السين- المكواه، بكسر الميم أيضا. و يستحب أن يضيف إلى ما ذكر اسم الله تعالى. و فائده الوسم تمييزها لثلاثه، و معرفه مالكها بها لثلاثه ينتقل إليه باختياره.

ص: ٤٣٣

١- ١) المعتبر ٥٩٢: ٢.

٢- ٢) التوبه: ١٠٣.

٣- ٣) مصنف عبد الرزاق ٤: ٥٨ ح ٦٩٥٧، سنن البيهقي ٤: ١٥٧، سنن ابن ماجه ١: ٥٧٢ ح ١٧٩٦.

٤- ٤) انظر الصحاح للجوهري ٢: ٢٤٠٢.

القول فى وقت التسليم إذا أهلّ الثانى عشر وجب دفع الزكاه. ولا يجوز التأخير إلا المانع، أو لا تنتظر من له قبضها. وإذا عزلها جاز تأخيرها إلى شهر أو شهرين.

و الأشبه أن التأخير إن كان لسبب مبيح، دام بدوامه ولا يتحدّد.

و إن كان اقتراحا (١) لم يجز، و يضمن إن تلفت.

ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب (٢). فإن آثر ذلك، دفع مثلها قرضا، ولا يكون ذلك زكاه، ولا يصدق عليها اسم التعجيل. فإذا جاء وقت الوجوب، احتسبها من الزكاه كالدين على الفقير، بشرط بقاء القابض على صفه الاستحقاق، و بقاء الوجوب فى المال.

قوله: «و ان كان اقتراحا» .

الاقتراح فى الأصل -الكلام المرتجل و سؤال الشىء من غير رؤيه، و المراد هنا تأخير الزكاه بغير سبب مبيح له، و قد تقدم الكلام فى ذلك.

قوله: «و لا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب» .

المراد تقديمها زكاه بالنيه فإن ذلك غير مجز لأنها عباده مؤقته فلا يتقدم على وقتها. و قد روى عن الصادق عليه السلام حين سئل عن تقديمها فقال: «لا إنه ليس لأحد أن يصلى صلاه إلا لوقتها فكذلك الزكاه. و كل فريضه إنما تؤدى إذا حلت» (١). و جوّز بعض الأصحاب تقديمها (٢) و تسمى زكاه معجّله، و يترتب عليها نقيض (٣) الأحكام الآتية. و معنى قول المصنف «لا يجوز تقديمها» انه لا يجزى بل يقع الدفع فاسدا فلا يستبيح القابض التصرف مع علمه بالحال. و يحتمل أن يريد

ص: ٤٣٤

١- ١) الكافى ٣: ٥٢٣ ح ٨، التهذيب ٤: ٤٣ ح ١١٠، الوسائل ٦: ٢١٢ ب «٥» من أبواب المستحقين للزكاه ح ٢.

٢- ٢) المراسم: ١٢٨، و نسبه فى المختلف: ١٨٨ الى ابن أبى عقيل أيضا.

٣- ٣) فى «ن، ك، و» (بعض الأحكام) و الصحيح ما أثبتناه من «ج و م» و المراد بالأحكام الآتية ما ورد فى المتن من الأحكام المتفرعه على كون التعجيل قرضا.

و لو كان النصاب يتم بالقرض لم يجب الزكاه، سواء كانت عينه باقيه أو تالفه، على الأشبه (١).

و لو خرج المستحق عن الوصف استعيدت (٢)، و له أن يمتنع من إعاده العين ببذل قيمه عند القبض كالقرض (٣). و لو تعذر استعادتها غرّم المالك به التحريم كما هو الظاهر، و يتوجه ذلك مع اعتقاده شرعيه الفعل فإن ذلك تشريع محرم عند المصنف.

قوله: «و لو كان النصاب يتم بالقرض لم يجب الزكاه سواء كانت عينه باقيه أو تالفه على الأشبه» .

رد بذلك على الشيخ (١) حيث ذهب إلى ان المقرض لا- يملك العين المقترضه إلا بالتصرف فمع بقاء عينها تكون باقيه على ملك المقرض فلا- يثلم النصاب لو تمّ بها. و مختار المصنف أنه يملك بالقبض مع العقد، لأن التصرف فرع الملك فلو كان مشروطا به دار- و سيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى - و حينئذ فيثلم النصاب مع تمامه به.

قوله: «و لو خرج المستحق عن الوصف استعيدت» .

جواز الاستعاده لا- يتوقف على خروج القابض عن وصف الاستحقاق بل له ان يستعيدها منه كما سيأتي و ان كان باقيا على الاستحقاق، و يعطيها غيره، أو يعطيه غيرها، أو يعطى غيره غيرها. و مع خروجه عن الوصف لا يتعين على المالك استعادتها بل عليه أن يخرج الزكاه منها أو من غيرها. و كذا الحكم في حق القابض فإنه مع طلب المالك يجب عليه الوفاء مع الإمكان و ان كان مستحقا، ففي العبارة تجوز و الأمر سهل.

قوله: «و له أن يمتنع من إعاده العين ببذل قيمه عند القبض كالقرض» .

هذا إذا كانت قيمه، و إلا وجب مثلها. و على التقديرين له الامتناع من اعاده

ص: ٤٣٥

١- (١) المبسوط ١: ٢٢٩ و ٢٣١. و سيأتي كلام حول ما نسب الى الشيخ في ملك المقرض في أحكام القرض.

الزكاه من رأس. و لو كان المستحق على الصفات، و حصلت شرائط الوجوب، جاز أن يستعيدها و يعطى عوضها لأنها لم تتعين، و يجوز أن يعدل بها عمّن دفعت إليه أيضا.

فروع

فروع

الأول: لو دفع إليه شاه، فزادت زياده متصله

الأول: لو دفع إليه شاه، فزادت زياده متصله كالسمن (١)، لم يكن له العين، بناء على ما تقدم من أن المقرض يملك العين بالقبض فيجب عليه قيمته حينئذ ان كان قيميا لأنه أول زمان دخوله في ملكه و إلا فمثله. و تبه بذلك أيضا على خلاف الشيخ. و المراد بالمقرض المشبه به في قوله «كالمقرض» الماهيه الكليه الشامله لجميع أفرادها، و المشبه هو الفرد الخاص منها و هو المبحوث عنه، و بينهما تغاير يجوز تشبيهه به. و التقدير «كما ان جميع أفراد القرض كذلك» فلا يرد حينئذ انه شبه الشيء بنفسه.

قوله: «لو دفع إليه شاه فزادت زياده متصله كالسمن. إلخ» .

قد تقدم أن المختار عند المصنف ان المقرض يملك العين بالقرض و القبض، و يجب عليه مثلها أو قيمتها، بل سيأتى منه الميل إلى لزوم المثل مطلقا و أنّ له استرجاع الحق، و إن بقي القابض على صفه الاستحقاق، ففي العبارة تسامحان.

الأول: حكمه بعدم جواز استعادته العين مع الزيادة المتصله، و من المعلوم أن الملك يوجب تخيير المقرض عند الوفاء في تعيين الافراد المطابقه للحق من المال الموجود في يده و غيره، فلا- وجه للحكم بعدم جواز استعادته المقرض العين مع الزيادة على مذهب المصنف. أما على مذهب الشيخ فالمجموع باق على ملك المقرض، فله أخذه سواء أ كانت الزيادة متصله أم منفصله. و الاعتذار بأنه أراد بذلك التنبيه على ثبوت الحكم عند الجميع حتى من يرى ان الواجب في القيمي المثل، فإن المماثله منتفيه هنا بسبب الزيادة، لا يدفع لأن وجوب المثل لا ينحصر في هذا الفرد.

استعاده العين مع ارتفاع الفقر، و للفقير بذل القيمة (١). و كذا لو كانت الزيادة منفصله كالولد. لكن لو دفع الشاه، لم يجب عليه دفع الولد (٢).

الثانى: لو نقصت،

الثانى: لو نقصت، قيل: يردّها و لا شيء على الفقير. و الوجه لزوم القيمة (٣) حين القبض.

الثانى: تقييد المنع بارتفاع الفقر لا وجه له أيضا، فإن التفرّيع على كونه قرضا لا زكاه معجله يوجب التسويه فى جواز الاستعاده بين بقاء الفقر و ارتفاعه.

و يمكن دفع الاولى بينها على ان الواجب المثل فى القيمي كما يرجحه فى بابه.

و تظهر الفائده حينئذ فيما لو لم يوجد من أمثال الشاه المدفوعه شيء، فإنه لا يجب دفعها المكان الزيادة.

و الثانى بأنه مع بقاء الاستحقاق لا- ثمره مهمه فى الاستعاده، فلذا لم تدخل تلك الحاله فى القرض. و لا يخفى أن أمثال هذه الاعتذارات لا تخلّ بالمسامحه.

قوله: «و للفقير بذل القيمة» .

بناء على أن الواجب المثل مطلقا، و إلا لم يظهر للحكم فائده. و قد تقدم فى قوله: «ببذل القيمة عند القبض» ما يدل على اختيار القيمة، و العذر عنه بأننا و لو قلنا بالمثل فالحكم كذلك ان لم يوجد غيرها.

قوله: «لكن لو دفع الشاه لم يجب عليه دفع الولد» .

بناء على أن المدفوع المثل مع بقاء الأم على الوصف. و تبه بعدم دفع الولد على خلاف الشيخ كما مر، فإنه لم يفرق بين الزيادة المتصله و المنفصله.

قوله: «لو نقصت قيل يردّها و لا شيء على الفقير، و الوجه لزوم القيمة» .

القول للشيخ (١) بناء على ما تقدم. و ما استوجهه المصنف أوجه بناء على لزوم القيمة أو المثل مع تعذر غيرها، مع احتمال جواز دفعها مع الأرش.

ص: ٤٣٧

الثالث: إذا استغنى بعين المال ثمَّ حال الحول

الثالث: إذا استغنى بعين المال ثمَّ حال الحول، جاز احتسابه عليه، ولا يكلف المالك أخذه و إعادته. وإن استغنى بغيره استعيد (١) القرض.

القول فى النيه

القول فى النيه و المراعى نيه الدافع (٢) إن كان مالكا. و إن كان ساعيا أو الإمام أو وكىلا، جاز أن يتولّى النيه كل واحد من الدافع و المالك.

و الولي عن الطفل و المجنون يتولى النيه، أو من له أن يقبض منه، كالإمام و الساعى.

قوله: «لو استغنى بعين المال - إلى قوله - لو استغنى بغيره استعيد» .

إنما جاز احتسابه مع استغنائه بعينه، لأنه لو أخذ منه صار فقيرا و قد ثبت مثله أو قيمته فى ذمته فهو فى قوه الفقير، بخلاف ما لو استغنى بغيره. و فى حكم غناه به ما لو كان علّه ناقصه فى الغنى بأن اجتمع منه و من غيره. و فى حكم غناه بغيره غناه بنمائه، لأن الواجب عليه المثل أو القيمة، و النماء مستقر فى ملكه خارج عنهما.

قوله: «و المراعى نيه الدافع. إلخ» .

اعلم أن النيه معتبره فى الزكاه عند الدفع، لكن الدفع قد يكون الى المستحق، و قد يكون الى من يدفعه إليه، و هو اما وكيل المالك لا غير، أو وكيله و وكيل المستحق و هو الإمام و ساعيه، و الفقيه مع تعذرهما. و الدافع الى المستحق اما المالك أو أحد الأربعة. فإن دفع المالك الزكاه الى المستحق ابتداء و نوى عنده أجزاء قطعا. و ان دفعها الى أحد الأربعة و نوى عند الدفع إليه، و نوى المدفوع إليه عند الدفع الى المستحق أجزاء أيضا، بل هو الأفضل. و ان اقتصر على نيه أحدهما، فإن كان الناوى هو المالك عند الدفع إلى أحدهم ففى الاجتزاء به قولان، أجودهما ذلك فى غير وكيله المختص به، لأن يده كيده، فنيتة عند الدفع إليه كنيته و هى فى يده، و ان كان الناوى هو

و تتعين عند الدفع (١)، و لو نوى بعد الدفع لم استبعد جوازه (٢).

و حقيقتها القصد إلى القربة، و الوجوب أو الندب، و كونها زكاة مال أو فطره. و لا يفتقر إلى نية الجنس الذي يخرج منه (٣).

الدافع إلى المستحق ففي الاجتزاء به وجهان أيضا و الأصح الاجتزاء به مطلقا. و كذا لو لم ينو الدافع إلى المستحق و لكن نوى المالك عنده. و في حكم نية المالك عند الدفع إلى الإمام نية الساعي خاصة عند الدفع إليه.

إذا تقرر ذلك فقول المصنف «و المراعى نية الدافع ان كان مالكا الى آخره» يشمل كل واحد من الدفعين، إلا أنه أظهر في الدلالة على أن المراد به الدفع إلى المستحق، لكنه يقتضى ان نية المالك عند الدفع إلى الوكيل كافيته، و هو ضعيف.

و يمكن ان يريد بقوله «جاز أن يتولى النية كل واحد من الدافع و المالك» أن المالك تجزى نيته عند دفع أحد الثلاثة إلى الفقير، فيزول الإشكال بالنسبة إلى فرض نيته عند الدفع إلى الوكيل، و يبقى فرض نيته عند الدافع إلى أحدهم مسكوتا عنه، مع أن المصنف في المعبر (١) منع من اجزاء نية كل واحد من الوكيل و الموكل خاصة، فضلا عن الاجتزاء بنية الموكل عند الدفع إلى الوكيل.

قوله: «و تتعين عند الدفع» .

المراد بالمندفع هنا الدفع إلى المستحق. و وجه التعيين انه آخر أوقات محل النية، فإن كان المراد بالدفع في الأول الأعم فالتعيين هنا ظاهر، و ان كان المراد به الدفع إلى المستحق فالمراد هنا بيان وجوبه المضيق، إذ ليس فيما تقدم اشعار به.

قوله: «و لو نوى بعد الدفع لم استبعد جوازه» .

مع بقاء العين، أو تلفها و علم القابض بالحال، و هو انها زكاة غير منوية، فإنه لا يملكها و يضمونها مع التصرف، فيصح احتساب ما ثبت في ذمته من عوضها عليه.

قوله: «و لا يفتقر إلى نية الجنس الذي يخرج منه» .

لا فرق في ذلك بين أن يكون محل الوجوب عنده متعددا أو متحدا، و لا بين

ص: ٤٣٩

(١ - ١) المعبر ٥٥٩: ٢.

فروع لو قال: إن كان مالي الغائب باقيا فهذه زكاته (١)، وإن كان تالفا فهي نافله، صح، ولا كذا لو قال: أو نافله.

ان يكون الحق متحد النوع- كما لو كان عنده أربعون من الغنم و خمس من الإبل - أو مختلفه، كنصاب من النقدين و آخر من النعم، و لا بين أن يكون المدفوع من جنس أحدهما أو من غير جنسهما، فإنه إذا أخرجه عما في ذمته صح و بقي عليه ما زاد عن عينه أو قيمته. و هل يبقى له بعد ذلك صرفه إلى ما شاء منهما أم يوزع؟ صرّح في التذكرة بالأول (١) و اختار الشهيد (٢) (رحمه الله) الثاني، و هو الأجود. و تظهر الفائده فيما لو وجب عليه شاتان في المثال الأول فأخرج شاه ثم تلف أحد النصابين قبل التمكن من إخراج الثانيه، فعلى الأول له صرف المخرج إلى أيهما شاء، فإن صرفها إلى الباقي برئت ذمته، و على الثاني يسقط عنه نصف شاه، و لو تلف النصف سقوط ربع و على هذا. و يمكن فرض عدم التمكن من دفع الثانيه مع قدره على دفع الواحده، بأن لا يجد من يستحق إلا واحد كابين السبيل، و من يتوقف تكمله قوت سنته على شاه لا غير.

قوله: «لو قال: إن كان مالي الغائب باقيا فهذه زكاته. إلخ» .

الفرق بين المسألتين ان النيه حاصله في المسأله الأولى مجزوم بها، و إنما التريديد في المنوى لأنه جازم بالوجوب على تقدير سلامه المال، و بالنفل على تقدير تلفه، و ارتكاب مثل ذلك جائز للحاجه، إذ لا وثوق بأحد الأمرين فجاز تلفه، فلو أطلق الوجوب لم يكن زكاه و لا صدقه. و قد وقع مثل ذلك في قضاء الصلاه المجهوله العين.

و لو فرض عدم الحاجه إليه لم يصح، كما لو كان جازما بسلامته. بخلاف الثانيه فإن التريديد فيها في نفس النيه، لأن التقدير ان كان مالي باقيا فهذه زكاته أو نافله، فقد تردد على تقدير واحد- و هو كون المال معلوم الوجود، و الزكاه معلومه الوجوب- بينه

ص: ٤٤٠

١- ١) التذكرة ٢٤٣: ١.

٢- ٢) البيان: ٢٠١.

و لو كان له مالان متساويان، حاضر و غائب (١)، فأخرج زكاه و نواها عن أحدهما، أجزأته. و كذا لو قال: إن كان مالي الغائب سالماً (٢).

و لو أخرج عن ماله الغائب إن كان سالماً ثمَّ بان تالفاً جاز نقلها الى غيره على الأشبه (٣).

و بين النذب فلا يصح. و اعلم أن الشيخ (١) ادعى الإجماع على صحه النيه في المسأله الأولى، فارتفع الاشكال مع ما تقرر من الوجه.

قوله: «و لو كان له مالان متساويان حاضر و غائب. إلخ» .

قد تقدم الكلام في ذلك و انه لا فرق بين المالين المتساويين و المختلفين، و لا بين الحاضرين و الغائبين و المتفرقين. و لعله يريد التساوى في أصل الوجوب، أما في قدر الواجب - كالأربعين من الغنم و الخمس من الإبل - فلا نكته في ذكره، إذ جواز الإطلاق في المختلفين أغرب.

قوله: «و كذا ان قال: ان كان مالي الغائب سالماً» .

يحتمل ان يكون تتمه للمسأله السابقه، بمعنى جواز إخراج بعض الحق عن مالين غائب و حاضر و ان ضم الى ذلك تقييد الغائب بكونه سالماً. و وجه الجواز - مع ما تقدم - ان التقييد بسلامه الغائب معتبر و ان لم يذكر. لأن الوجوب فرع سلامته فلا يضر التقييد لأنه الواقع. و يحتمل ان تكون مستقلة برأسها، و المراد انه نوى الإخراج عن ماله الغائب ان كان سالماً. و وجه الصحه ما مرّ. و هذا الاحتمال ألصق بالمقام. و ربما احتمل أن يريد معنى ثالثاً، و هو ان يكون المراد أنه لو كان له مالان متساويان حاضر و غائب، فنوى بالمخرج عن الغائب ان كان سالماً، و إلا فعن الحاضر. و وجه الأجزاء الجزم بالنيه على كلا التقديرين. و هذا الحكم صحيح، إلا أن حمل العبارة عليه يحتاج الى تكلف و قيود خارجه من البين.

قوله: «و لو أخرج عن ماله الغائب إن كان سالماً ثمَّ بان تالفاً جاز نقلها الى غيره على الأشبه» .

وجه الجواز تقييد الإخراج على وجه معين و قد ظهر خلافه، فيبقى على ملكه

ص: ٤٤١

و لو نوى عن مال يرجو وصوله اليه، لم يجز و لو وصل. و لو لم ينو رب المال، و نوى الساعى أو الإمام عند التسليم، فإن أخذها الساعى كرها جاز، و إن أخذها طوعاً، قيل: لا يجزى، و الإجزاء أشبه.

القسم الثانى

إشارة

فى زكاة الفطره]

القسم الثانى فى زكاة الفطره (١) و أركانها أربعة:

الأول: فى من تجب عليه

إشارة

الأول: فى من تجب عليه.

تجب الفطره بشروط ثلاثة

تجب الفطره بشروط ثلاثة:

الأول: التكليف

الأول: التكليف.

فلا تجب على الصبى، و لا على المجنون، و لا على من أهّل فيصرفه إلى ما شاء. و وجه العدم فوات محل النيه و هو حاله الدفع. و الأصح التفصيل، و هو أن الشرط المذكور ان كان قد صرح به بحيث علمه القابض جاز نقله الى ما شاء، لتبين عدم انتقاله عن ملكه بتلف المال، سواء أ كانت عين المدفوع باقيه أم تالفه. و محل النيه باق لما تقدم من جوازها بعد الدفع على التفصيل. و ان نواه من غير إعلام القابض جاز النقل مع بقاء العين خاصه. و الفرق بين هذه المسألة و ما قبلها-على الاحتمال الثانى و هو كونها مستقلة- أن الأولى ليس فيها الا بيان صحه النيه و فى هذه التفريع على الصحه بجواز النقل.

قوله: «زكاة الفطره» .

الفطره- لغه (١)- الخلقه، و قد فطره فطراً- بالفتح- أى خلقه. و يقال على الابتداء و الاختراع. قال ابن عباس: ما كنت أدرى ما فاطر السموات حتى أتانى أعرابيان يختصمان فى بئر فقال أحدهما أنا فطرتها أى أنا ابتدأتها (٢). و يقال أيضاً على

١-١) الصحاح ٢:٧٨١، لسان العرب ٥:٥٦ وفيه «انا ابتدأت حفرها».

٢-٢) الصحاح ٢:٧٨١، لسان العرب ٥:٥٦ وفيه «انا ابتدأت حفرها».

الْفِطْرَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِطَّرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا (١). وَ الْفِطْرُ - بِالْكَسْرِ - إِفْطَارُ الصَّائِمِ. وَ يُمْكِنُ أَخْذُ زَكَاةِ الْفِطْرَةِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ.

وَ الْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ زَكَاةُ الْخَلْقَةِ أَى الْبَدَنِ، وَ مِنْ ثَمَّ قَسَمُوا الزَّكَاةَ إِلَى مَالِيَّةٍ وَ بَدَنِيَّةٍ.

وَ عَلَى الثَّانِي زَكَاةُ الدِّينِ وَ الْإِسْلَامِ، وَ مِنْ قَرَائِنِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْهَيْلَالِ وَ لَوْ بِلِحْظِهِ، وَ عَلَى الثَّلَاثِ زَكَاةُ الْإِفْطَارِ وَ تَرْكُ الصَّوْمِ كَأَنَّهُ فِدْيَةٌ عَنْ تَرْكِهِ وَ تَقْدِيمُ صَدَقَتِهِ عَوَضًا عَنْهُ. وَ قَدْ رَوَى إِسْحَاقُ بْنُ عِمَارٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: «أَذْهَبْ فَأَعْطِ عَنِ عِيَالِنَا الْفِطْرَةَ وَ عَنِ الرَّقِيقِ وَ اجْمَعْهُمْ وَ لَا تَدْعُ مِنْهُمْ أَحَدًا، فَإِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ مِنْهُمْ إِنْسَانًا تَخَوَّفْتَ عَلَيْهِ الْفُوتَ. قَالَ: قُلْتَ لَهُ: وَ مَا الْفُوتُ؟ قَالَ:

الْمُوتُ» (٢). وَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ تُؤَيِّدُ كَوْنَ الْمُرَادِ بِالْفِطْرَةِ الْخَلْقَةِ وَ الْبَدَنِ، فَإِنَّ زَكَاةَ الْفِطْرَةِ حِينَئِذٍ تَحْفَظُ الْبَدْنَ وَ تَتِمِّمُهُ. وَ رَوَى زُرَّارَهُ وَ أَبُو بَصِيرٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ تَمَّ الصَّلَاةُ (٣) إِعْطَاءُ الْفِطْرَةِ وَ مِنْ صَامٍ وَ لَمْ يُؤَدِّ الزَّكَاةَ فَلَا صَوْمَ لَهُ إِذَا تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا، وَ لَا صَّلَاةَ لَهُ. إِنْ اللَّهُ قَدْ بَدَأَ بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ وَ قَالَ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (٤) وَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ تَنَاسَبُ كَوْنِهَا زَكَاةَ الدِّينِ وَ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِالْفِطْرَةِ. وَ لَعَلَّ السَّرْفَى تَسَمَّيْتُهَا زَكَاةَ الْفِطْرَةِ الْمَشْتَرَكَةَ بَيْنَ مَا ذَكَرَ، لِتَصْلُحَ لِلْجَمِيعِ.

ص: ٤٤٣

١- ١) الروم: ٣٠.

٢- ٢) الكافي ٤: ١٧٤ ح ٢١، الفقيه ٢: ١١٨ ح ٥٠٨، علل الشرائع: ٣٨٩ ب «١٢٧» ح ١، الوسائل ٦: ٢٢٨ ب «٥» من أبواب زكاة الفطرة ح ٥ و في جميعها يروى إسحاق بن عمار عن معتب.

٣- ٣) في «م» (الصوم).

٤- ٤) الفقيه ٢: ١١٩ ح ٥١٥- عن أبي بصير و زراره قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إن من تمام الصوم إعطاء الزكاة يعنى الفطرة كما ان الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله من تمام الصلاة لأنه من صام و لم يؤدّ الزكاة فلا صوم له إذا تركها متعمدا و لا صلاة له إذا ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله إن الله عز و جل قد بدأ بها قبل الصلاة قال «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى». راجع التهذيب ٢: ١٥٩ ح ٦٢٥، الاستبصار ١: ٣٤٣ ح ١٢٩، المقنعة: ٢٦٤، الوسائل ٦: ٢٢١ ب «١» من أبواب زكاة الفطرة ح ٥. و الآية في سورة الأعلى ١٥-١٦.

شؤال و هو مغمى عليه.

الثانى:الحرية

الثانى:الحرية.

فلا تجب على المملوك، و لو قيل:يملك، و لا على المدبر، و لا على أم الولد، و لا على المكاتب المشروط(١)، و لا المطلق الذى لم يتحرر منه شىء(٢).

و لو تحرر منه شىء، و جبت عليه بالنسبة(٣). و لو عاله المولى، و جبت عليه دون المملوك.

الثالث:الغنى

الثالث:الغنى.

فلا تجب على الفقير. و هو من لا يملك أحد النصب الزكاتيه، و قيل:من تحل له الزكاه. و ضابطه ألا يملك قوت سنه له و لعياله، و هو الأشبه(٤).

قوله:«و لا المكاتب المشروط» .

و هل تجب فطرته على مولاه قيل:لا، لانقطاع تصرفه عنه. و المشهور الوجوب سواء أ عاله أم أكل من كسبه، ما لم يعله غيره.

قوله:«و لا المطلق الذى لم يتحرر منه شىء» .

بل يجب على مولاه، إلا مع عيلولة غيره له، و قيل:يسقط عنهما معا.

قوله:«و لو تحرر و جبت عليه بالنسبة» .

و الباقي على المولى، و قيل:لا يجب الفطره عليهما، لانتهاء الحرية و المملوكيه.

قوله:«و ضابطه من لا يملك قوت سنه له و لعياله و هو الأشبه» .

الضابط من يستحق أخذ الزكاه لفقره. فيخرج منه القادر على قوت السنه فعلا، و قوه كالمحترف، و الغارم مع ملكه لقوت السنه. و لا يشترط ان يفضل عن قوت سنته أصواع بعدد من يخرج عنه، مع احتمالاه. و أول السنه العيد.

و يستحب للفقير إخراجها، وأقل ذلك أن يدير صاعاً على عياله ثم يتصدق به (١). ومع الشروط يخرجها عن نفسه، وعن جميع من يعلوه فرضاً أو نفلاً، من زوجه و ولد و ما شاكلهما (٢)، و ضيف و ما شابهه (٣)، صغيراً كان أو كبيراً، حراً أو عبداً، مسلماً أو كافراً.

و النية معتبره في أدائها، فلا يصح إخراجها من الكافر، و ان وجبت عليه. و لو أسلم سقطت عنه.

قوله: «و يستحب للفقير إخراجها، و أقل ذلك ان يدير صاعاً على عياله ثم يتصدق به» .

معنى الإدارة أن يأخذ صاعاً و يدفعه إلى أحد عياله المكلفين ناوياً به عن نفسه، ثم يدفعه الآخذ عن نفسه إلى الآخر و هكذا ثم يدفعه الأخير إلى المستحق الأجنبي. و لو دفعه إلى أحدهم جاز أيضاً، بل هو الظاهر من الإدارة. و لو كانوا غير مكلفين أو بعضهم، تولى الولي ذلك عنه. و لا يشكل إخراج ما صار ملكه عنه بعد النص (١)، و ثبوت مثله في الزكاة الماليه.

قوله: «من زوجه و ولد و ما شاكلهما» .

يشترط في الزوجه و جوب النفقه، فلا تجب الزكاة عن الناشز و الصغيره، خلافاً لابن إدريس (٢). و لا يشترط الدخول. و المطلقه رجعيه زوجه.

قوله: «و ضيف و ما شابهه» .

الضيف نزيل الإنسان و إن لم يكن قد أكل عنده، لأن ذلك هو المفهوم منه لغه (٣) و عرفاً فلا يشترط أن يفطر عنده مجموع الشهر، و لا نصفه الثاني، و لا العشر الأخير، و لا ليلتين من آخره، و لا آخر ليله على الأصح، بل يكفي نزوله عليه قبل

ص: ٤٤٥

١ - ١) الكافي ٤: ١٧٢ ح ١٠، الفقيه ٢: ١١٥ ح ٢، ٤٩٦، التهذيب ٤: ٧٤ ح ٢٠٩، الاستبصار ٢: ٤٢ ح ١٣٣، الوسائل ٦: ٢٢٥ ب «٣» من أبواب زكاة الفطره ح ٣.

٢ - ٢) السرائر ١: ٤٦٦.

٣ - ٣) انظر معجم مقاييس اللغة ٣: ٣٨١، النهايه لابن الأثير ٣: ١٠٩.

مسائل ثلاث:

الاولى: من بلغ قبل الهلال، أو أسلم، أو زال جنونه، أو ملك ما يصير به غنيا

الاولى: من بلغ قبل الهلال، أو أسلم، أو زال جنونه، أو ملك ما يصير به غنيا، وجبت عليه. و لو كان بعد ذلك ما لم يصل العيد (١)، استجبت. وكذا التفصيل لو ملك مملوكا، أو ولد له.

الثانية: الزوجه و المملوك تجب الزكاه عنهما

الثانية: الزوجه و المملوك تجب الزكاه عنهما، و لو لم يكونا فى عياله إذا لم يعلهما غيره (٢)، و قيل: لا تجب الا مع العيلولة، و فيه تردد (٣).

دخول شوال و بقاؤه عنده الى أن يدخل. و لو تعدد المضيف وجبت عليهم بالنسبه.

و لا فرق بين من أفطر عنده منهم و غيره، و لا بين أكله من ماله ليله العيد و عدمه.

و المراد بمشابهه من يعوله الإنسان تبرعا قبل هلال شوال كما مر، و ليس منه الأجير و إن عاله، إن شرط النفقه، أو قلنا بأنها على المستأجر، و الا- كان بحكم الضيف. و انما يجب على المضيف مع يساره كما نبه عليه بقوله: «و مع الشروط يخرجها. إلخ» فمن إعساره يجب على الضيف الموسر. و لو تبرع المعسر بإخراجها عنه ففى الأجزاء قولان، و جزم الشهيد بعدمه (١)، و هو حسن مع عدم إذن الضيف، و إلا فالأجزاء أحسن. و الظاهر ان موضع الاشكال ما لو كان الإخراج بغير إذنه. و لو تبرع الضيف بإخراجها عن الموسر توقف الأجزاء على إذنه، و كذا القول فى الزوجه و غيرها.

قوله: «ما لم يصل العيد. إلخ» .

المراد بصلاه العيد هنا وقتها، و الضابط فى الاستحباب حصول الشرط قبل الزوال.

قوله: «و ان لم يكونا فى عياله إذا لم يعلهما غيره» .

هذا إذا كان المعيل مخاطبا بالزكاه بأن كان موسرا، و الا فالزكاه على المولى و الزوج.

قوله: «و فيه تردد» .

منشؤه الشك فى كون السبب هو العيلولة، أو الزوجيه و المملوكيه. و ظاهر

الثالثة: كل من وجبت زكاته على غيره سقطت عنه

الثالثة: كل من وجبت زكاته على غيره سقطت عنه (١)، و إن كان لو انفرد وجبت عليه، كالضيف الغنى و الزوجه.

فروع

فروع

الأول: إن كان له مملوك غائب يعرف حياته

الأول: إن كان له مملوك غائب يعرف حياته (٢)، فإن كان يعول نفسه أو فى عيال مولاه وجبت على المولى، و إن عاله غيره، وجبت الزكاه على العائل.

الثانى: إذا كان العبد بين شريكين فالزكاه عليهما

الثانى: إذا كان العبد بين شريكين فالزكاه عليهما، فإن عاله أحدهما، فالزكاه على العائل. (٣) النصوص (١) الثانى فيجب عنهما و إن لم يعلمها كما مر.

قوله: «كل من وجبت زكاته على غيره سقطت عن نفسه» .

لا فرق فى ذلك بين علمه بإخراج من وجبت عليه و عدمه، مع احتمال الوجوب عليه لو علم بعدم إخراج المكلف بها.

قوله: «إذا كان له مملوك غائب يعرف حياته. إلخ» .

لا فرق فى ذلك بين المملوك و غيره ممن يجب نفقته كالزوجه و الولد، و إنما ذكر المملوك على وجه التمثيل، أو لدفع توهم ان زكاته متعلقه برقبته كالزكاه العينيه، فإذا لم يمكن التوصل إليها لا يجب إخراجها، بخلاف غيره فإنه لا يتوهم فيه ذلك.

و يفهم من العبارة أنه لو لم يعرف حياته لم يجب زكاته، و هو موضع خلاف، و الوجوب أوضح لأصالة البقاء الى أن يحكم بموته شرعاً، و اكتفى العلامة بغلبه ظن الموت (٢).

و هو متجه.

قوله: «إذا كان العبد بين شريكين فالزكاه عليهما، فإن عاله أحدهما فالزكاه على العائل» .

المشهور وجوب زكاه المشترك على الشركاء بالحصص. ثم ان اتفقت أقواتهم

١-١) الوسائل ٢٢٧:٦ ب «٥» من أبواب زكاه الفطره.

٢-٢) نهايه الاحكام ٤٣٨:٢.

الثالث: لو مات المولى و عليه دين

الثالث: لو مات المولى و عليه دين، فإن كان بعد الهلال، وجبت زكاة مملوكه فى ماله (١). و ان ضاقت التركة، قسمت على الدين و الفطره بالحصص. و إن مات قبل الهلال لم تجب على احد إلا بتقدير أن يعوله (٢).

الرابع: إذا أوصى له بعبد ثم مات الموصى

الرابع: إذا أوصى له بعبد ثم مات الموصى، فإن قبل الوصيه قبل الهلال وجبت عليه، فالأولى اتفاقهم فى جنس المخرج ليصدق إخراج الصاع، و لو أخرج كل واحد من جنس فالأجود الصحه وفاقا للشهيد (١) (رحمه الله)، و لو اختلفت أقواتهم جاز اختلافهم فى المخرج. و لا فرق فى وجوبها عليهم بين تهايتهم فيه و اتفاق الوقت فى نوبه أحدهم و عدمه، و إن كان صاحب النوبه ينفق عليه حينئذ الا أن يتحقق منه التبرع بالفقه. و المراد بقوله: «و إن عاله أحدهما وجبت على العائل» تبرعا لا لكونه فى نوبته.

قوله: «وجبت زكاة مملوكه فى ماله» .

و كذا زكاة غيره ممن يجب عليه فطرته. و تخصيص المملوك بالذكر إما على وجه المثال، أو لدفع توهم تعلق زكاة العبد برقبته فيقدم على الدين كالعينية، أو ليرتب عليه حكم ما بعده و هو ما لو مات قبل الهلال، فإن ذلك مختص بالعبد بناء على القول بعدم انتقال التركة التى من جملتها العبد الى الوارث-على تقدير وجود الدين-الا بعد وفائه.

قوله: «و لو مات قبل الهلال لم تجب على احد إلا بتقدير أن يعوله» .

بناء على أن التركة قبل وفاء الدين على حكم مال الميت سواء أ كان مستغرقا لها أم لا، و من ثم أطلق الدين، و لو قلنا بانتقالها الى الوارث. و ان منع من التصرف فيها

ص: ٤٤٨

و ان قبل بعده سقطت، و قيل: تجب على الورثة، و فيه تردد (١).

و لو وهب له و لم يقبض، لم تجب الزكاه على الموهوب له.

و لو مات الواهب كانت على ورثته، و قيل: لو قبل و مات ثم قبض الورثة قبل الهلال، و جبت عليهم، و فيه تردد (٢).

قبل وفاء الدين - كما هو الأجود - كانت الزكاه على الوارث.

قوله: «و ان قبل بعده سقطت، و قيل: تجب على الورثة، و فيه تردد» .

منشأ التردد الشك في كون قبول الوصيه ناقلاً للملك الى الموصى له من حينه، أو كاشفاً عن سبق ملكه من حين موت الموصى، فعلى الأول يسقط عن الوارث بناء على ما اختاره المصنف من ان التركة - مع الوصيه و الدين - باقيه على حكم مال الميت لا - تنتقل إلى الوارث، و عن الموصى له لعدم انتقالها إليه قبل تحقق السبب الناقل و هو القبول. و يحتمل - على القول بأنه ناقل - وجوبها على الوارث، بناء على أنه مالك و إن أمكن تجدد الانتقال عن ملكه، لانتقال التركة عن الميت بموته، و استحاله بقاء ملك بلا مالك.

و على الثانى يحتمل وجوبها على الموصى له لتبين ملكه حين الوجوب، و عدمه لاستحاله تكليف الغافل، و وجوبها على الوارث ان قلنا بانتقال التركة إليه لأنه المالك ظاهراً، و من الممكن حين تعلق الوجوب ردّ الموصى له الوصيه، فمن ثمّ تردد المصنف. و الأصح وجوبها على الموصى له لما سيأتى ان شاء الله تعالى من أن القبول كاشف، و عدم علمه حين الوجوب لا يقدر لأنه إنما يخاطب حاله العلم، كما لو ولد له ولد و لم يعلم به حتى دخل شوال. و لو رد الوصيه و جبت على الوارث بناء على انتقال التركة إليه.

قوله: «و قيل: لو قبل و مات ثم قبض الورثة قبل الهلال و جبت عليهم، و فيه تردد» .

من ان قبض الموهوب هل هو شرط في صحه الهبه أو في لزومها؟ و المشهور الأول فتبطل الهبه بموته و تجب الفطره على الواهب أو ورثته.

الثانى: فى جنسها، و قدرها

الثانى: فى جنسها، و قدرها.

و الضابط إخراج ما كان قوتا غالبا (١) كالحنطه و الشعير و دقيقهما و خبزهما، و التمر و الزبيب و الأرز و اللبن و الأقط. و من غير ذلك يخرج بالقيمه السوقيه (٢)، و الأفضل إخراج التمر ثمّ الزبيب (٣)، و يليه ان يخرج كل إنسان ما يغلب على قوته. قوله: «و الضابط فى ذلك ما كان قوتا غالبا» .

خالف فى ذلك جماعه (١) و قصره على الغلات الأربع. و الأصح ما هنا، لقول الصادق عليه السلام: «من أصاب قوتا فعليه أن يؤدى من ذلك القوت» (٢) و تحمل الروايه (٣) المقصوره على الأربع على الأفضل، فيجوز الإخراج من الذره و الدخن أصاله إذا غلبا فى قوت أحد.

قوله: «و من غير ذلك يخرج بالقيمه السوقيه» .

المشار إليه ب«ذلك» هو ما كان قوتا غالبا لا الأجناس المذكوره. و الحاصل أن الأجناس المذكوره يجوز إخراجها أصلا، و ان لم يكن غالبه فى قوت المخرج، و ما عداها يعتبر فيه كونه غالبا، و إلا أخرج قيمه.

قوله: «و الأفضل إخراج التمر ثمّ الزبيب» .

إنما كان التمر أفضل لأنه أسرع منفعه و أقل كلفه لاشتماله على القوت و الإدام، و مثله الزبيب بخلاف غيرهما، فإنه يحتاج فى الانتفاع به الى ضرب من العمل، أو يصلح لأحد الأمرين خاصه، كاللبن فإنه يؤتمد به غالبا. و قد أشار الى

ص: ٤٥٠

١- ١) المختلف: ١٩٧ نقلا- عن على بن بابويه فى رسالته، و الصدوق فى المقنع و الهدايه. و ابن أبى عقيل. راجع المقنع: ٦٦ و الهدايه: ٥١.

٢- ٢) الكافى ٤: ١٧٣ ح ١٤، التهذيب ٤: ٧٨ ح ٢٢٠، الاستبصار ٢: ٤٢ ح ١٣٦، الوسائل ٦: ٢٣٩ ح ٦: «٨» من أبواب زكاه الفطره ح ٤.

٣- ٣) الأحاديث فى ذلك مختلفه من حيث العدد و المواد. راجع الوسائل ٦: ٢٢٧ ح ٦: «٥، ٦» من أبواب زكاه الفطره.

و الفطره من جميع الأوقات المذكوره صاع.و الصاع أربعة أمداد، فهي تسعه أرطال بالعراقى.و من اللبن أربعة أرطال، وفسره قوم بالمدنى (١).

و لا تقدير فى عوض الواجب، بل يرجع إلى قيمه السوق.و قدره قوم بدرهم و آخرون بأربعة دوانيق فضه، و ليس بمعتمد، و ربما نزل على اختلاف الأسعار (٢).

الثالث: فى وقتها

الثالث: فى وقتها.

و تجب بهلال شوال. و لا- يجوز تقديمها قبله، إلا- على سبيل القرض، على الأظهر (٣). و يجوز إخراجها بعده، و تأخيرها إلى قبل صلاه العيد أفضل. فإن خرج وقت الصلاه، و قد عزلها، أخرجها واجبا بتيه هذا التعليل فى صحيحه هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام قال: «التمر فى الفطره أفضل من غيره لأنه أسرع منفعه، و ذلك أنه إذا وقع فى يد صاحبه أكل منه» (١).

قوله: «و من اللبن أربعة أرطال وفسره قوم بالمدنى» .

فيكون سته أرطال بالعراقى، و الأصح وجوب صاع من اللبن كغيره.

قوله: «و ربما نزل على اختلاف الأسعار» .

القائل بهذين التقديرين غير معروف، نعم ورد بهما روايتان (٢)، و حملتا على ما ذكره المصنف من اختلاف الأسعار و أن قيمه الصاع من أحد الأجناس كانت فى وقت السؤال مساويه لذلك التقدير. و ممن اعترف بعدم العلم بالقائل العلامه فى المختلف (٣).

قوله: «و لا يجوز تقديمها قبله إلا عن سبيل القرض على الأظهر» .

يمكن عود الخلاف الى القريب اليه و هو تقديمها على الهلال قرضا- فإن

ص: ٤٥١

١- ١) الكافى ٤: ١٧١ ح ٣، الفقيه ٢: ١١٧ ح ٥٠٥، علل الشرائع ٣٩٠ ب «١٢٨»، التهذيب ٤: ٨٥ ح ٢٤٨، الوسائل ٦: ٢٤٤ ب «١٠» من أبواب زكاه الفطره ح ٨.

٢- ٢) المقنعه: ٢٥١، المبسوط ١: ٢٤٢، الوسائل ٦: ٢٤٢ ب «٩» من أبواب زكاه الفطره ح ١١ و ١٤.

٣- ٣) المختلف: ١٩٨.

الأداء. وإن لم يكن عزلها، قيل: سقطت، وقيل: يأتي بها قضاء، (١) وقيل:

أداء و الأول أشبه.

و إذا أخرج دفعها بعد العزل مع الإمكان، كان ضامنا، وإن كان لا معه لم يضمن. ولا يجوز حملها إلى بلد آخر، مع وجود المستحق و يضمن (٢).

و يجوز مع عدمه، ولا يضمن.

المشهور جواز تقديمها زكاه من أول شهر رمضان - و عوده الى جميع ما تقدم الذى أوله، قوله: «و يجب بهلال شوال»، فقد ذهب بعض الأصحاب (١) إلى أن أول وقتها طلوع فجر يوم الفطر. و ما اختاره المصنف من أن أول وقتها الهلال جيد، والمراد به دخول شوال. و أما تقديمها قرضا قبله فهو أحوط، غير أن الأصح جواز التقديم من أول الشهر لصحيحه الفضلاء زواره و بكير ابنى أعين و محمد بن مسلم و جماعه عن الصادقين عليهما السلام قالوا: «يعطى يوم الفطر قبل الصلاة فهو أفضل و هو فى سعه أن يعطيها من أول يوم يدخل من شهر رمضان الى آخره» (٢).

قوله: «و إن لم يكن قد عزلها قيل سقطت و قيل يأتي بها قضاء» .

المراد بالعزل تعينها فى مال خاص بقدرها فى وقتها بالنيه. و فى تحقق العزل مع زيادته عنها احتمال، و يضعف بتحقيق الشركه و أن ذلك يوجب جواز عزلها فى جميع ماله و هو غير المعروف من العزل. و لو عزل أقل منها اختص الحكم به. و أجود الأقوال و جوب قضائها مع خروج وقتها و عدم العزل.

قوله: «و لا يجوز حملها إلى بلد آخر مع وجود المستحق و يضمن» .

الكراهه مع إخراجها فى الوقت أوضح، و قد مرّ مثله فى المالىه (٣).

ص: ٤٥٢

١ - ١) منهم أبو الصلاح الحلبي فى الكافى فى الفقه: ١٦٩، و السيد المرتضى فى جمل العلم و العمل «رسائل الشريف المرتضى» ٣: ٨٠، و المحقق فى المعبر ٢: ٦١١، و ابن الجنيد على ما فى المختلف: ١٩٩.

٢ - ٢) الاستبصار ٢: ٤٥ ح ١٤٧، و رواه أيضا فى التهذيب ٤: ٧٦ ح ٢١٥ بدون قوله «قبل الصلاة» راجع الوسائل ٦: ٢٤٦ ب «١٢» من أبواب زكاه الفطره ح ٤.

٣ - ٣) فى ص ٤٢٨.

الرابع: في مصرفها.

و هو مصرف زكاه المال، و يجوز أن يتولى المالك إخراجها، و الأفضل دفعها إلى الامام أو من نصبه، و مع التعذر إلى فقهاء الشيعة (١). و لا يعطى غير المؤمن أو المستضعف مع عدمه (٢)، و يعطى أطفال المؤمنين و لو كان آباؤهم فساقا. و لا يعطى الفقير أقل من صاع، إلا أن يجتمع جماعه (٣) لا يتسع لهم. و يجوز ان يعطى الواحد ما يغنيه دفعه. و يستحب اختصاص ذوى القرابه بها، ثم الجيران (٤).

قوله: «و مع التعذر إلى فقهاء الشيعة» .

المؤمنين كما مر في زكاه المال (١) قوله: «و لا يعطى غير المؤمن أو المستضعف مع عدمه» .

و الأجود الاقتصار على المؤمن مطلقا فيعزلها مع تعذره و يتوقع الممكنه.

قوله: «و لا يعطى الفقير أقل من صاع إلا ان يجتمع جماعه» .

إلخ» .

هذا على سبيل الوجوب عند أكثر علمائنا، بل ادعى عليه المرتضى الإجماع (٢)، و الروايه به مرسله (٣). و الوجه الاستحباب. و لا فرق في ذلك بين الصاع المخرج عنه و عن من يعوله.

قوله: «و يستحب اختصاص ذوى القرابه بها ثم الجيران» .

مع اتصافهم بالصفات المقتضيه للاستحقاق، لقوله صلى الله عليه و آله و سلم: «لا صدقه و ذو رحم محتاج» (٤) و قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «جيران

ص: ٤٥٣

١- ١) في ص ٤٢٧.

٢- ٢) الانتصار: ٨٨.

٣- ٣) التهذيب ٤: ٨٩ ح ٢٦١، الاستبصار ٢: ٥٢ ح ١٧٤، الوسائل ٦: ٢٥٢ ب «١٦» من أبواب زكاه الفطره ح ٢.

٤- ٤) الفقيه ٢: ٣٨ ح ١٦٦، الوسائل ٦: ٢٨٦ ب «٢٠» من أبواب الصدقه ح ٤.

الصدقه أحقّ بها» (١). ويستحب تخصيص أهل الفضل بالعلم و الزهد و غيرهما و ترجيحهم في سائر المراتب.

ص: ٤٥٤

١-١) ورد بهذا المضمون عدة روايات. راجع الوسائل ٦:٢٥٠ ب «١٥» من أبواب زكاة الفطره.

كتاب الخمس

اشاره

ص: ٤٥٥

كتاب الخمس و فيه فصلان:

الفصل الأول في ما يجب فيه

أشاره

الفصل الأول في ما يجب فيه

و هو سبعة

أشاره

و هو سبعة:

الأول: غنائم دار الحرب

الأول: غنائم دار الحرب (٢)، مما حواه العسكر و ما لم يحوه، من قوله: «الخمس» .

هو حق ماليّ يثبت لبني هاشم في مال مخصوص بالأصالة عوضا عن الزكاه.

فالحق بمنزله الجنس يشمل الزكاه و غيرها. و خرج بالمالي غيره كالولاية الثابتة للإمام عليه السلام على رعيته. و خرج ببني هاشم حق الزكاه، و خرج بنو المطلب فقد قيل باستحقاقهم له. و خرج بغير الأصالة ما لو نذر لهم ناذر مالا فإنه لا يسمى خمسا، و إن لاحظ فيه الناذر كونه عوضا عن الزكاه التي لا تحلّ لهم. و أشار بغير العوضيه إلى ان الله سبحانه فرض الخمس للرسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم و لقبيلته إكراما لهم، و تعويضا عن الزكاه التي هي أوساخ الناس، و توسعه عليهم، و تشريفا لهم بزيادته و كثره موضوعه و قله شروطه، و دفع عنهم الغضاضة في أخذه ببدائته فيه بنفسه و تثنيته برسوله، و جعله شرط الإيمان بالله و بما أنزله على رسوله. و كل هذه المزاي زائده على الزكاه.

قوله: «غنائم دار الحرب» .

أراد بها ما غنم منها بإذن النبي صلى الله عليه و آله و سلّم أو الإمام عليه

ارض و غيرها، ما لم يكن غصبا من مسلم أو معاهد، قليلا كان أو كثيرا.

الثانى: المعادن

الثانى: المعادن (١) سواء كانت منطبعة كالذهب و الفضة و الرصاص، أو غير منطبعة كالياقوت و الزبرجد (٢) و الكحل، أو مائعه كالقير و النفط (٣) و الكبريت.

و يجب فيه الخمس بعد المؤنه، و قيل: لا يجب حتى يبلغ عشرين دينارا و هو المروى (٤) السلام، و إلا كان المغنوم بأجمعه له كما سيأتى (١). و فى حكم غنيمه دار الحرب غنيمه مال البغاه التى حواها العسكر عند الأكثر- و منهم المصنف- فكان عليه أن يذكرها أيضا. و كذا فداء المشركين و ما صولحوا عليه.

قوله: «المعادن» .

جمع معدن- بكسر الدال- و هو هنا كل ما استخراج من الأرض مما كان منها بحيث يشمل على خصوصيه يعظم الانتفاع بها، و منها الملح و الجص و طين الغسل و حجاره الرحي و المغره (٢). و اشتقاقها من عدن بالمكان إذا أقام به لإقامتها فى الأرض، و منه جنات عدن.

قوله: «و الزبرجد» .

هو- بفتح الزاى و الباء و الجيم- جوهر مخصوص.

قوله: «و النفط» .

بفتح النون و كسرها، و الكسر أفصح، دهن مخصوص.

قوله: «و قيل لا يجب حتى يبلغ عشرين دينارا و هو المروى» .

العمل على المروى (٣)، و يكفى فيه حصول ما قيمته عشرون دينارا. و اكتفى

ص: ٤٥٨

١- ١) يأتى فى ص ٤٧٤.

٢- ٢) المغره و المغره طين احمر يصبغ به. لسان العرب ١: ١٨١.

٣- ٣) التهذيب ٤: ١٣٨ ح ٣٩١، الوسائل ٦: ٣٤٤ ب «٤» من أبواب ما يجب فيه الخمس.

و الأول أكثر(١).

الثالث: الكنوز

الثالث: الكنوز.

و هو كل مال مذخور(٢) تحت الأرض، الشهيد(رحمه الله) و جماعه ببلوغه مائتى درهم لأنها كانت قيمه العشرين ديناراً فى صدر الإسلام(١)، و الروايه لا- تدل عليه. و لا- يشترط اتحاد زمان الإخراج، و لا اتصال النيه، بل لو أعرض عنه ثمّ تجدد له العزم ضم بعضه إلى بعض، خلافاً للفاضل(٢).

و كذا لا- يشترط اتحاد نوعه بل يضم بعض الأنواع إلى بعض، و يعتبر النصاب فى المجموع. و لو اشترك فيه جماعه اعتبر بلوغ نصيب كل واحد نصاباً. و المعتبر إخراج خمسه مخرجا ان لم يفتقر إلى سبك و تصفيه، و إلا اعتبر بعدها. و لو لم يخرج منه حتى عمله آلات زائده على ذلك كالحلى اعتبر فى الأصل نصاب المعدن، و فى الزائد حكم المكاسب. و كذا لو اتجر به قبل إخراج خمسه. [و قوله: «و قيل: لا- يجب حتى يبلغ عشرين ديناراً». أى من حيث كونه معدناً، و ذلك لا- ينافى الوجوب من حيثه أخرى ككونه من جملة المكاسب، فعلى هذا يعتبر فيما نقص عن نصاب المعدن ما يعتبر فى المكتسب](٣).

قوله: «و الأول أكثر» .

أى أكثر الأصحاب لم يعتبروا فيه نصاباً بل أوجبوا الخمس فى الزائد عن المؤنه و ان قل(٤).

قوله: «كل مال مذخور» .

يعتبر فى الأذخار كونه مقصوداً ليتحقق الكنز، فلا عبره باستتار المال بالأرض

ص: ٤٥٩

١-١) البيان: ٢١٤.

٢-٢) منتهى المطلب ٥٤٩: ١.

٣-٣) اعتمدنا فى درج ما بين المعقوفتين فى ذيل هذا الشرح بهذه الكيفيه على نسخه «ج» و ورد فى سائر النسخ شرحاً مستقلاً و هو غير مناسب للزوم شرحين لعباره واحده. و من العجيب انه ورد فى نسخه «ن» و «و» و «ك» بعد شرح العبارة التالیه و هو ينافى ترتيب ما فى المتن و قد ورد فى نسخه «ج» أيضاً كذلك و لكن شطب على الشرح التالى لقوله «و الأول أكثر» و أضيف الواو الى «قوله» فى هذه العبارة.

٤-٤) شطب على هذا الشرح تماماً فى نسخه «ج».

فإن بلغ عشرين ديناراً (١) و كان في أرض دار الحرب أو دار الإسلام، و ليس عليه أثر (٢)، و يجب الخمس.

و لو وجدته في ملك مبتاع، عرّفه البائع، فإن عرفه فهو أحق به. و ان جهله، فهو للمشتري (٣)، و عليه الخمس.

بسبب الضياع بل يلحق بالقطعة، و يعلم ذلك بالقرائن الحاليه كالوعاء.

قوله: «عشرين ديناراً» .

أطلق المصنف و جماعه اعتبار نصابه بعشرين ديناراً، و لم يذكروا اعتباره بمائتي درهم مع مساواتها في صدر الإسلام له، و قد تقدم في المعدن الخلاف فيها و ان الشهيد (رحمه الله) ألحقها بها لكنه توقف هنا. قال في البيان: و يمكن إلحاق نصاب الفضه بها (١). و الذي في صحيحه البنظي عن الرضا عليه السلام حين سأله عما يجب فيه الخمس من الكنز فقال: «ما يجب الزكاه في مثله ففيه الخمس» (٢). فينبغي القطع هنا بالاكْتفاء بمائتي درهم للروايه.

قوله: «و كان في أرض دار الحرب أو دار الإسلام و ليس عليه أثر» .

لا- فرق في كنز دار الحرب بين أن يكون عليه أثر الإسلام أو لا- و إنما يعتبر ذلك في كنز دار الإسلام. فالكنز حينئذ أربعة أقسام. منها ثلاثه- و هي كنز دار الحرب مع وجود أثر الإسلام، و عدمه، و كنز دار الإسلام مع عدمه- لو وجدته، و عليه الخمس مع الشرط. و القسم الرابع كنز دار الإسلام مع وجود أثره، و الأصح أنه لقطه كما سيأتي (٣) و في حكم دار الحرب دار حربى معين في دار الإسلام. و يعتبر في كنز دار الإسلام وجوده في أرض غير مملوكه للغير، و إلا- فسيأتي حكمه. و المراد بأثر الإسلام اسم النبي صلى الله عليه و آله و سلم أو أحد و لاه الإسلام.

قوله: «و لو وجدته في ملك مبتاع عرّفه البائع فإن عرفه فهو أحق به و إن جهله فهو للمشتري» .

المراد بالبائع هنا الجنس، فيعرّف كل بائع للملك ان أمكن، و إلا اقتصر على

ص: ٤٦٠

١- ١) البيان: ٢١٥ و فيه: «و يمكن اقامه نصاب الفضه مقامها».

٢- ٢) الفقيه ٢: ٢١ ح ٧٥، الوسائل ٦: ٣٤٥ ب «٥» من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ٢.

٣- ٣) يأتي في ص ٤٦٢ و ٤٦٣.

و كذا لو اشترى دابه و وجد فى جوفها شيئاً له قيمه. و لو ابتاع سمكه فوجد فى جوفها (١) شيئاً أخرج خمسه، و كان له الباقي، و لا يعرّف.

الممكن. و يبدأ بالأقرب إليه فالأقرب، فمتى عرفه القريب لا- يفتقر إلى سؤال البعيد، بل لو عرف و ادعى به أيضاً لم يلتفت الى قوله بدون البينه. و يقبل قول البائع من غير بينه و لا- يمين و لا- وصف اعتباراً بيده السابقه. و تخصيص البائع بالذكر على وجه المثال فلا يختص به بل يتعدى إلى الواهب و المصالح و وارث كل واحد منهم. و كذا القول فيما لو انتقل إليه بالإرث. و لو تعدد الوارث أو المالك فى جميع الفروض و اتفقوا على نفيه أو ملكه فلا اشكال، فيقسم بينهم فى الثانى حسب ما يقتضيه الملك. و ان اختلفوا فحكم المعترف حكم المالك فيختص به، مع احتمال ألا- يعطى المعترف فى صوره الإرث إلا- حصته منه. هذا إذا لم يصرح المدعى بكون سبب الملك هو الإرث، و إلا قوى الاحتمال فتوقف حصه الباقيين. و ينبغى تقييد ما حكم به للواجد بعدم وجود أثر الإسلام عليه، و إلا فلقطه، إذ لا يقصر ذلك عما وجد فى الأرض المباحه قوله: «و كذا لو اشترى دابه فوجد فى جوفها شيئاً له قيمه و لو ابتاع سمكه فوجد فى جوفها. إلخ» .

الفرق بين الدابه و السمكه- حيث جعل ما يوجد فى بطن الدابه كالموجود فى أرض مملوكه، و فى السمكه كالموجود فى المباح- أن الدابه ملك للغير فى الأصل و له عليها يد يقتضى الملك لأجزائها كالأرض، و أن الظاهر ان ما فى بطنها له لبعده وجود المال فى الصحراء و اعتلافها له، بل كونه قد ذهب من المالك فى العلف فأكلته، بخلاف السمكه فإنها فى الأصل من جملة المباحات التى لا- تملك إلا بالحيازه مع النيه، و الصيدان إنما حاز السمكه دون ما فى بطنها لعدم علمه به، فلم يتوجه إليه قصد، و الملك فرع القصد المتوقف على العلم.

و يشكل إطلاق الحكم فى المسألتين، فإن الدابه كما تكون مملوكه فى الأصل -

كالفرس و نحوها-قد يكون من الدواب الوحشيه التي تملك بالحيازه كالسمكه،فلا يتوجه قصد تملكها إلى تملك ما لا يعلمه في بطنها.و السمكه قد تكون مملوكه بالأصل،كما لو كانت في ماء محصور مملوك للبائع بحيث يكون منشؤها فيه،فتكون كالداباه بالمعنى الأول،فلا بدّ من التقييد بذلك في المسألتين.

و لا- يقال:«إن المراد بالداباه الفرس،إذ هي المراده عند الإطلاق في العرف الخاص»لأن المراد بها في هذه المسأله ما هو أعم منها،يعرف ذلك من كلامهم و من الروايه التي هي مستند الحكم،و هي صحيحه على بن جعفر قال:سألته عن رجل اشترى جزورا أو بقره للأضاحي،فلما ذبحها وجد في جوفها صره فيها دراهم أو دنانير أو جوهره،لمن يكون؟قال:فوقّع عليه السلام:«عزّفها البائع فإن لم يعرفها فالشئ لك رزقك الله إياه»(١).و قد مال العلامة في التذكره (٢)إلى إلحاق السمكه مطلقا بالداباه،لأن القصد إلى حيازه السمكه تستلزم القصد إلى حيازه جميع أجزائها و ما يتعلق بها.

و في المسألتين إشكال آخر و هو إطلاقهم الحكم بكون الموجود لواجده بعد الخمس في أى فرض تمّ،فإن ذلك إنما يتم مع عدم أثر الإسلام،و الا فلا يقصر عما يوجد في الأرض،لاشتراك الجميع في دلالة أثر الإسلام على مالك سابق،و الأصل عدم زواله،فيجب تقييده جواز التملك بعدم وجود الأثر،و إلا كان لقطه في الموضعين.و ربما اعتذر عما في جوف السمكه بأن ما وقع من مال المسلم في البحر و وصل إلى جوفها صار كالمعروض عنه،فيجوز أخذه لمن وجدّه،كما نبه عليه في السفينه المنكسره،إلا أن الحكم في السمكه غير مقصور على المأخوذ من البحر،و مع ذلك فالأصل ممنوع.

ص:٤٦٢

-
- ١- (١) الكافي ٥:١٣٩ ح ٩،الفقيه ٣:١٨٩ ح ٨٥٣،التهذيب ٦:٣٩٢ ح ١١٧٤،الوسائل ١٧:٣٥٨ ب«٩» من أبواب اللقطه و الراوى فيها عبد الله بن جعفر الحميرى.
٢- (٢) التذكره ٢:٢٦٥.

تفريع إذا وجد كنزاً (١) في أرض موات من دار الإسلام، فإن لم يكن عليه سكه، أو كان عليه سكه عاديّه أخرج خمسه، و كان الباقي له. و إن كان عليه سكه الإسلام، قيل: يعرّف كاللقطه، و قيل: يملكه الواجد و عليه الخمس، و الأول أشبه.

الرابع: كل ما يخرج من البحر بالغوص

الرابع: كل ما يخرج من البحر بالغوص (٢) كالجواهر و الدرر، بشرط أن يبلغ قيمته ديناراً فصاعداً، و لو أخذ منه شيء من غير غوص لم يجب الخمس فيه (٣).

قوله: «تفريع: إذا وجد كنزاً. إلخ» .

هذا التفريع أحد أقسام المسأله السابقه و صدره مذكور فيها. و إنما أعاده ليفرّع عليه حكم ما لم يذكره، و هو ما يوجد في دار الإسلام و عليه أثره، و قد تقدم حكمه.

و العادى-بالتشديد-القديم، كأنه منسوب الى عاد قبيله، و هم قوم هود. و المراد هنا ما لم يكن سكته سكه الإسلام، سواء أ كانت قديمه أم حادثه. و خص العاديه بناء على الغالب من ان الكنز المدّخر لا تكون سكته إلا قديمه.

قوله: «كل ما يخرج من البحر بالغوص» .

المفهوم من الغوص إخراج من داخل الماء، فلو أخذ من الساحل أو عن وجه الماء لم يكن غوصاً. و فى حكم الغوص ما يخرج من داخل الماء بآله مع عدم دخول المخرج فى الماء. و رجّح فى البيان إلحاق ما أخذ من الساحل بالغوص و إن لم يدخل فى مسماه، و إلحاقه بالمكاسب أولى. و لا- يعتبر فى المخرج بالغوص اتحاد وقت الإخراج بل يضم بعض الدفعات إلى بعض، و إن طال الزمان أو نوى الإعراض وفاقاً للشهيد (رحمه الله) (١).

قوله: «و لو أخذ منه شيء من غير غوص لم يجب الخمس فيه» .

الخمس المنفئ هو الواجب من جهه كونه غوصاً لا مطلق الخمس، و إن كانت

تفريع العنبر إن اخرج بالغوص (١) روعى فيه مقدار دينار، وان جنى من وجه الماء أو من الساحل كان له حكم المعادن.

الخامس: ما يفضل عن مؤونه السنه له و لعياله

الخامس: ما يفضل عن مؤونه السنه له و لعياله من أرباح التجارات (٢) و الصناعات و الزراعات.

العباره توهمه. ثم إن كان من الجوهر و السمك و نحوهما الحق بالمكاسب و وجب فيه خمسه. و إن كان عنبرا الحق بالمعدن كما سيأتى. و تظهر الفائده فى اعتبار بلوغه الدينار عند الحاقه بالغوص، و العشرين عند الحاقه بالمعدن، و زيادته على مؤونه السنه عند إلحاقه بالمكاسب كما سيأتى.

قوله: «العنبر إن اخرج بالغوص. إلخ» .

يمكن إلحاق العنبر بالأنواع الثلاثه المتقدمه فإنه مع الإخراج من تحت الماء غوص، و من وجهه مع بلوغ نصاب المعدن معدن، و مع قصوره عنه مكسب، فيلحقه حكم ما الحق به.

قوله: «ما يفضل عن مؤونه السنه له و لعياله من أرباح التجارات.

إلخ» .

المراد بالمؤونه هنا ما ينفقه على نفسه و عياله الواجبي النفقه و غيرهم كالضيف.

و الهديه، و الصله لإخوانه، و ما يأخذه الظالم منه قهراً، أو يصانعه به اختياراً، و الحقوق اللازمه له بنذر أو كفاره، و مؤونه التزويج، و ما يشتريه لنفسه من دابه و امه و ثوب و نحوها. و يعتبر فى ذلك ما يليق بحاله عاده فإن أسرف حسب عليه ما زاد و إن قتر حسب له ما نقص. و لو استطاع للحج اعتبرت نفقته من المؤن.

لكن جميع ذلك إنما يستثنى من ربح عامه، فلو استقر الوجوب فى مال بأن مضى الحول عليه - و ان لم يكن شرطاً فى الوجوب - لم يستثن منه ما تجدد من المؤن، فلو حصلت الاستطاعه للحج من فضلات فى أحوال متعدده و جب الخمس فيما سبق

على عام الاستطاعه، و كانت مئونه الحج في ذلك العام من جملة مئونه السنه إذا صادف سير الرفقه حول تلك الفضله، و إلا فكالفضله المتقدمه، كما لو كان أول حول فضله سنه الوجوب رمضان فمضى شعبان المكمل لحولها قبل سير القافله إلى الحج، و قد تكمل عنده ما يكفي الحج فإنه يجب الخمس في تلك الفضله، و إن كانت الاستطاعه للحج حصلت في تلك السنه. و الظاهر عدم اشتراط سفره في سقوط خمس فضله عام الاستطاعه حينئذ، بل هو مع عدم السفر بمنزله التقتير فيحتسب له و إن أثم بالتأخير. و لو تعذر السفر تلك السنه لم يحتسب لعدم الوجوب. و ليس ببعيد إلحاق اسفار الطاعه كالزيارات و الحج المندوب بالواجب.

و يجبر خسران التجاره و نحوها بالربح في الحول الواحد، فيلحق بالمؤنه، و كذا الدين السابق و المقارن للحول مع الحاجه إليه. و لا يجبر التالف من المال بالربح مطلقا.

و لو كان له مال آخر لا خمس فيه إما لكونه مخمسا أو لانتقاله إليه بسبب لا يوجب الخمس - كالميراث و الهبه و الهديه و المهر و عوض الخلع - فالمؤنه مأخوذه منه في وجهه و من الأرباح في آخره، و الأول أحوط، و الأعدل احتسابها منهما بالنسبه، فلو كانت المؤنه مائه و الأرباح مائتين و المال الآخر ثلاثمائه مثلا بسطت المؤنه عليهما أخماسا، فيسقط من الأرباح خمسها و يخمس الباقي و هو مائه و ستون، و هكذا.

و لو زاد ما لا - خمس فيه زياده متصله أو منفصله و جب الخمس في الزائد. و في زياده لارتفاع السوق نظر، و قطع العلامه في التحرير بعدم الوجوب فيه (1). و لا - فرق في وجوب تخميس الزياده بين الإخراج من عين الأصل أو قيمته - و لو نمي المخرج بنسبه الباقي أو أزيد - لكون نمائه في ملك المستحق، فلا يحتسب خمسا لغيره.

و نماء مال المالك ربح جديد فيجب خمسه.

ص: ٤٦٥

السادس: إذا اشترى الذمى أرضاً من مسلم وجب فيها الخمس

السادس: إذا اشترى الذمى أرضاً (١) من مسلم وجب فيها الخمس، سواء كانت مما وجب فيه الخمس كالأرض المفتوحة عنوه (٢)، أو ليس فيه كالأرض التي أسلم عليها أهلها.

السابع: الحلال إذا اختلط بالحرام ولا يتميز

السابع: الحلال إذا اختلط بالحرام ولا يتميز، وجب فيه الخمس (٣).

قوله: «إذا اشترى الذمى من مسلم أرضاً. إلخ» .

لا فرق بين أن تكون الأرض معده للزراعة أو لغيرها، حتى لو اشترى بستاناً أو داراً أخذ منه خمس الأرض. وخص المصنف في المعبر الأرض بالمزارع دون المساكن (١). وتقدر الأرض المشغولة بكون الشاغل مستحق البقاء بأجره لصاحب الأرض لا مجاناً، وإلا لأحاط بالقيمة غالباً. والأكثر عبروا بلفظ الشراء تبعاً للرواية (٢)، وقطع في البيان بالاكْتفاء بمطلق الانتقال (٣). ويتخير الإمام أو الحاكم بين أخذ خمس العين، أو خمس الارتفاع. ويتولى النية عند الأخذ و الدفع وجوباً عنهما لا عنه، مع احتمال سقوط النية هنا، وبه قطع في البيان (٤)، والأول خيره الدروس (٥). ولا يسقط الخمس عن الذمى ببيع الأرض قبل الإخراج وإن كان البيع لمسلم، ولا بإقاله المسلم له في البيع، مع احتمال السقوط هنا.

قوله: «سواء كانت مما فيه الخمس كالأرض المفتوحة عنوه» .

يتصور بيع المفتوحة عنوه تبعاً لآثار المتصرف ببناء و شجر، وبهذا الاعتبار يخرج خمسها لا باعتبار نفس الأرض. ولا فرق في وجوب الخمس فيها بين أن يكون قد خمست أو لا.

قوله: «الحلال إذا اختلط بالحرام ولا يتميز وجب فيه الخمس» .

هذا إذا جهل قدر الحرام و مالكة. فلو عرفهما تعين الدفع إلى المالك، سواء

ص: ٤٦٦

١- ١) المعبر ٢٢٤: ٢.

٢- ٢) الفقيه ٢٢: ٢٠٨، التهذيب ١٣٩: ٤٠٣ ح ٣٩٣، الوسائل ٣٥٢: ٦٠٩ ب «٩» من أبواب ما يجب فيه الخمس.

٣- ٣) البيان: ٢١٧.

٤- ٤) البيان: ٢١٧.

٥- ٥) الدروس: ٦٨.

الأول: الخمس يجب في الكنز

الأول: الخمس يجب في الكنز، سواء كان الواجد له حرًا أو عبداً، صغيراً أو كبيراً (١)، وكذا المعادن والغوص.

الثاني: لا يعتبر الحول في شيء من الخمس

الثاني: لا يعتبر الحول في شيء من الخمس، ولكن يؤخر (٢) ما يجب في أرباح التجارات احتياطاً للمكتسب.

أزاد عن الخمس أم لا. ولو علم القدر خاصة وجبت الصدقة به على مستحق الزكاة بحاجته. ولو علمه من وجه دون آخر كما لو علم أنه يزيد عن الخمس أخرج خمسه، و تصدق بما يغلب على ظنه أنه مع الخمس قدر الحرام فصاعداً. و يحتمل كون الجميع صدقه و كونه خمسا. و لو علم انه أقل من الخمس اقتصر على إخراج ما يتحقق معه براءة الذمه. و يحتمل الاكتفاء بالظن. و هل هو خمس أو صدقه؟ وجهان، و لا ريب ان جعله خمسا أحوط. و لو علم المالك خاصة صالحه، فإن أبي قال في التذكرة:

دفع إليه خمسه مع الجهل المحض بقدره أو ما يغلب على الظن ان علم زيادته عنه أو نقصه، لأن هذا القدر جعله الله تعالى مطهرا للمال (١). و لو كان الخليط مما يجب فيه الخمس لم يكن هذا الخمس كافيا عن خمسه، بل يخرج الخمس لأجل الحرام أولاً أو ما يقوم مقامه، ثم يخمس الباقي بحسبه من غوص أو مكسب. و لو ظهر مالك الحرام بعد الإخراج و لم يرض به ففي الضمان له وجهان، أقربهما ذلك.

قوله: «سواء كان الواجد له حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً» .

و المكلف بالإخراج الولي حيث يكون الواجد ناقصاً، و هو المولى في العبد و الولي في الصغير.

قوله: «و لا يعتبر الحول في شيء من الخمس و لكن يؤخر الخ» .

لا فرق بين الأرباح و غيرها في عدم اعتبار الحول، بل يجب فيما جمع الأوصاف

الثالث: إذا اختلف المالك و المستأجر في الكنز

الثالث: إذا اختلف المالك و المستأجر في الكنز. فإن اختلفا في ملكه، فالقول قول المؤجر (١) مع يمينه. و إن اختلفا في قدره، فالقول قول المستأجر.

المتقدمه من حين الملك وجوبا مضيقا في غير الأرباح. و فيها يجب أيضا فيما علم زيادته عن المؤنه المعتاده من حين ظهور الربح و لكن الوجوب موسع طول الحول من حين ظهور الربح احتياطا للمكلف باحتمال زياده مؤنثه بتجدد ولد و مملوك و زوجته، و ضيف غير معتاد، و غرامه لا يعلمها، و خساره في تجاره، و نحو ذلك. قيل: و قد يكون الاحتياط للمستحق لاحتمال نقصان المؤنه. و يشكل بأن تعجيل الإخراج عن الزائد المعلوم لا يسقط الوجوب فيما تجدد علم زيادته، فإن التقديم مبنى على التخمين و الظن، فمتى فضل شيء عن المؤنه و جب إخراج خمس، سواء أ كان بسبب نقص النفقه أم لغير ذلك، فتعجيل الإخراج مم علم زيادته أغبط للمستحق على التقديرين. و لو عجل الإخراج فزادت المؤنه لم يرجع على المستحق مع عدم علمه بالحال و تلف العين. و في جواز رجوعه عليه مع بقاء العين أو علمه بالحال نظر. و قد تقدم مثله في الزكاه، إلا ان عدم الرجوع هنا مطلقا متوجه. و إنما يعتبر الحول بسبب الربح فأوله ظهور الربح فيعتبر منه مؤنه السنه المستقبليه. و لو تجدد ربح آخر في أثناء الحول كانت مؤنه بقيه حول الأول معتبره منهما، و له تأخير إخراج خمس الربح الثاني إلى آخر حوله، و يختص بمؤنه بقيه حوله بعد انقضاء حول الأول و هكذا، فإن المراد بالسنه هنا ما تجددت بعد الربح لا بحسب اختيار المكتسب. و اعلم انه كما لا يعتبر الحول هنا لا يعتبر النصاب بل يخمس الفاضل و إن قل، و كذا القول فيما عدا المعدن و الكنز و الغوص.

قوله: «فإن اختلفا في ملكه فالقول قول المؤجر. إلخ» .

بل الأصح تقديم قول المستأجر لأنه صاحب اليد حقيقه، و لدعوى المؤجر خلاف الظاهر و هو إيجار دار فيها كنز. و لا يقدر في ذلك كون يده فرعيه على يد

الرابع: الخمس يجب بعد المؤنه

الرابع:الخمس يجب بعد المؤنه التي يفتقر إليها إخراج الكنز و المعدن،من حفر و سبك و غيره(١).

الفصل الثاني في قسمته

اشاره

الفصل الثاني في قسمته يقسم سته أقسام:

ثلاثة للنبي صلى الله عليه و آله و سلم

ثلاثة للنبي صلى الله عليه و آله و سلم.

و هي:سهم الله،و سهم رسوله،و سهم ذى القربى،و هو الإمام عليه السلام،و بعده للإمام القائم مقامه.و ما كان قبضه النبي صلى الله عليه و آله و سلم أو الإمام ينتقل الى وارثه.

و ثلاثة للأيتام و المساكين و أبناء السبيل

اشاره

و ثلاثة للأيتام و المساكين و أبناء السبيل.

المؤجر كما في اختلاف البائع و المشتري.و كذا يقدم قول كل ذى يد كالمعمر (١)و المستعير مع الاختلاف.نعم لو شهدت الحال بتقدمه على زمان ذى اليد كالبناء المتقادم عليه،و قرب عهد ذى اليد،و نحو ذلك عمل بها مع اليمين كما اختاره فى البيان (٢).و لو شهدت الحال لذى اليد زال الاشكال.

قوله:«الخمس يجب بعد المؤنه التي يفتقر إليها إخراج الكنز و المعدن من حفر و سبك و غيره» .

لا- ريب فى اعتبار إخراج المؤنه فيهما،لكن هل يعتبر النصاب بعدها أم قبلها، فيخرج منه ما بقى بعد المؤنه؟العباره تحتل كلا من الأمرين،و الذى صرح به الأصحاب هو الأول،و لم يتعرضوا فيه بخلاف،كما ذكروه فى مؤنه زكاه الغلات.

ص: ٤٤٩

١- ١) ما أثبتناه من «ج» و فى سائر النسخ «كالمعير» و ليس بصحيح فان المعمر مثال لذى اليد دون المعير و قد ورد هذا المثال فى بعض الكتب الفقيهيه أيضا كالبيان.

٢- ٢) البيان: ٢١٥.

وقيل: بل يقسم خمسة أقسام، والأول أشهر (١). ويعتبر في الطوائف الثلاث، انتسابهم إلى عبد المطلب بالأبوة. فلو انتسبوا بالأم خاصة، لم يعطوا (٢) من الخمس شيئاً، على الأظهر. ولا يجب استيعاب كل طائفته، بل لو اقتصر من كل طائفته على واحد جاز.

وهنا مسائل

وهنا مسائل:

الأولى: مستحق الخمس هو من ولده عبد المطلب

الأولى: مستحق الخمس هو من ولده عبد المطلب، وهم بنو أبي طالب و العباس و الحارث و أبي لهب، الذكر و الأنثى. و في استحقاق بنى المطلب تردد، أحوطه [أظهره] المنع (٣).

قوله: «وقيل: يقسم خمسة أقسام، والأول أشهر» .

المشهور قسمته ستة أقسام. والآية (١) الشريفه داله عليه صريحاً، وكذا الروايات (٢). والقول الآخر مع شذوذه لا يعلم قائله.

قوله: «فلو انتسبوا بالأم خاصة لم يعطوا. إلخ» .

خالف في ذلك المرتضى (٣) (رحمه الله) فكتفى بالانتساب بالأم، والمشهور الأول. واستعمال أهل اللغة (٤) حجه عليه، ولا حجه له في قوله صلى الله عليه وآله وسلم للحسنين عليهما السلام: «هذان ابنائى» (٥) لأن الاستعمال أعم من الحقيقة، و حمله على المجاز أولى من الحقيقة لاستلزامه الاشتراك، والمجاز خير منه، وللرواية عن الكاظم عليه السلام (٦).

قوله: «و في استحقاق بنى المطلب تردد أظهره المنع» .

هذا هو المشهور و خالف فيه المفيد و ابن الجنيدي (٧)، وقد تقدم الكلام في ذلك.

ص: ٤٧٠

١- (١) الأنفال: ٤١.

٢- (٢) الكافي ١: ٥٣٩ ح ٤، التهذيب ١: ٢٨ ح ٤، و ٣٦٦ ح ١٢٦ ح ٣٦٤ و غيرهما، الاستبصار ٢: ٥٦ ح ١٨٥، الوسائل ٦: ٣٥٥ ب (١) من أبواب قسمه الخمس.

٣- (٣) نقله عنه العلامة في المختلف: ٢٠٥.

٤- (٤) الصحاح ١: ٢٢٤ مادة «نسب».

٥- (٥) الترمذى ٥: ٦٥٧ ب (٣١) ح ٣٧٧٠-٣٧٧١.

٦-٦) الكافي ١:٥٣٩ ح ٤، التهذيب ٤:١٢٨ ح ٣٦٦ الوسائل ٦:٣٥٥ ب «١» من أبواب قسمه الخمس ح ٨.
٧-٧) نقله عنهما العلامة في المختلف: ٢٠٥.

الثانية: هل يجوز أن يخصّ بالخمس طائفه؟

الثانية: هل يجوز أن يخصّ بالخمس طائفه؟ قيل: نعم (١)، وقيل:

لا، وهو الأحوط.

الثالثة: يقسم الإمام على الطوائف الثلاث، قدر الكفايه

الثالثة: يقسم الإمام على الطوائف الثلاث، قدر الكفايه مقتصداً (٢)، فإن فضل كان له، وإن أعوز أتم من نصيبه.

قوله: «هل يجوز أن يخصّ بالخمس طائفه قيل: نعم. إلخ» .

لا يخفى ان المراد بالخمس هنا غير حصه الإمام عليه السلام. و منشأ الخلاف من كون اللام فى الآيه (١) للاختصاص أو الملك. و قد تقدم الكلام عليه فى الزكاه، و أنّ القول بالاختصاص أوجه حذرا من الاشتراك، فيجوز تخصيص من شاء، و للروايه عن الكاظم عليه السلام (٢).

قوله: «يقسم الامام على الطوائف قدر الكفايه مقتصداً» .

المراد بالكفايه مئونه السنه، و بالاقتصاد التوسط فى النفقه بحسب عاداتهم من غير إسراف و لا إقتار. و لا فرق فى ذلك بين من حضره و من غاب عنه من سائر رعيتيه منهم. و هل يجوز تجاوز مئونه السنه دفعه كالزكاه؟ و جهان، أجمدهما العدم، و فاقا للشهيد (رحمه الله) (٣). و الحكم بكون المعوز عليه و الفاضل له هو المشهور بين الأصحاب، و به خبران مرسلان (٤). و أنكره ابن إدريس (٥) لمخالفته لظاهر الآيه المقتضيه لتخصيص كل صنف بحصه معينه، و التفصيل قاطع للشركه، و الزيادة على النص هنا نسخ للقرآن بخبر الآحاد أو ما دونه، و لانتفاء فائده القسمة و التقدير

ص: ٤٧١

١-١ (١) الأنفال: ٤١.

٢-٢ (٢) الخبر المتقدم.

٣-٣ (٣) البيان: ٢٢١.

٤-٤ (٤) الوسائل ٣٦٣: ٦ ب «٣» من أبواب قسمة الخمس.

٥-٥ (٥) السرائر ٤٩٢: ١.

الرابعة: ابن السبيل لا يعتبر فيه الفقر

الرابعة: ابن السبيل لا يعتبر فيه الفقر، بل الحاجة في بلد التسليم، ولو كان غنيا في بلده. و هل يراعى ذلك في اليتيم؟ قيل: نعم (١)، و قيل: لا، و الأول أحوط.

الخامسة: لا يحل حمل الخمس (٢) إلى غير بلده مع وجود المستحق

الخامسة: لا يحل حمل الخمس (٢) إلى غير بلده مع وجود المستحق. و لو حمل و الحال هذه ضمن و يجوز مع عدمه.

حينئذ. و هو متجه لو لا مخالفته لأجلاء الأصحاب. و توقف العلامة في المختلف لذلك (١).

قوله: «و هل يراعى ذلك في اليتيم؟ قيل: نعم. إلخ» .

المراد باليتيم الطفل الذى لا أب له. و وجه اشتراط فقره ظاهر بعد كون قسمته فيما تقدم على الطوائف على قدر الكفايه، لأنه مع وجود الكفايه يسقط نصيبه، و لأن غير حصه الإمام عليه السلام من الخمس عوض الزكاه، و هى مختصه بالمحاييج فى غير من ذكر، فكذا العوض. و وجه العدم جعل اليتيم قسيما للمسكين فى الآيه و هو يقتضى المغايره، و إلا لتداخلت الأقسام، و اختاره الشيخ (٢) (رحمه الله). و أجب بأن المغايره بينه و بين المسكين حاصله على هذا التقدير أيضا، فإن المغايره أعم من المباينه. و الكلام هنا كما تقدم فى قوه الدليل، و مخالفه الأكثر و المشهور، و من ثم كان الاقتصار على إعطاء الفقير خاصه - كما اختاره المصنف - هو الأحوط.

قوله: «لا يحل حمل الخمس. إلخ» .

الأصح جواز الحمل مطلقا كما مر فى الزكاه، خصوصا مع طلب المساواه بين المستحقين. و على المنع يقتصر فى موضع الجواز على أقرب الأماكن فالأقرب. و مئونه النقل على المالك كالزكاه. هذا كله حال الغيبه، اما مع حضور الإمام فينقل إليه مطلقا.

ص: ٤٧٢

١-١) المختلف: ٢٠٦.

١-٢) المبسوط ٢٦٢: ١.

السادسه:الإيمان معتبر فى المستحق على تردد(١) و العداله لا تعتبر على الأظهر.

و يلحق بذلك مقصدان

اشاره

و يلحق بذلك مقصدان:

الأول:فى الأنفال

الأول:فى الأنفال(٢).

و هى ما يستحقه الإمام من الأموال على جهه الخصوص، كما كان للنبي صلى الله عليه و آله و سلم، و هى خمس:الأرض التى تملك من غير قتال، سواء انجلى أهلها أو سلموها طوعا و الأرضون الموات(٣)، سواء ملكت ثم باد أهلها، أم لم يجر عليها ملك كالمفاوز و سيف البحار(٤) قوله:«الإيمان معتبر فى المستحق على تردد» .

من إطلاق الآيه، و من ان الخمس عوض عن الزكاه، و الإيمان شرط فيها إجماعا، و الأخبار (١) متظافره باشرطه فيها، و انه صلّه و مواده، مع أن المخالف بعيد عن ذلك. قيل: و من العجب هاشمى يرى رأى بنى أميّه. و لا ريب أن اعتبار الإيمان أولى، أما العداله فعدم اعتبارها أصح.

قوله:«فى الأنفال» .

جمع نفل-بسكون الفاء و فتحها-و هى الزياده، و منه النافله. و المراد هنا كل ما يختص بالإمام عليه السلام زياده على قبيله. و قد كانت الأنفال المذكوره لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى حياته، و هى بعده للإمام القائم مقامه.

قوله:«و الأرضون الموات» .

التى لا يعرف لها مالك كما يستفاد من قوله:«سواء ملكت ثم باد أهلها. إلخ». و المراد بإبادتهم هلاكهم. و لا فرق بين أن يكونوا مسلمين أو كفارا.

قوله:«و سيف البحار» .

هو-بكسر السين-ساحل البحر. قاله الجوهرى (٢).

-
- ١-١) الوسائل ١٥١:٦ ب «٥» من أبواب المستحقين للزكاة و كذا روايات أخرى في أبواب متفرقة.
- ٢-٢) الصحاح ١٣٧٩:٤ مادة «سيف».

و رؤوس الجبال و ما يكون بها(١)، و كذا بطون الأودية و الآجام. و إذا فتحت دار الحرب، فما كان لسلطانهم من قطائع و صفايا(٢) فهي للإمام، إذا لم تكن مغصوبه من مسلم أو معاهد. و كذا له أن يصطفى من الغنيمه ما شاء من فرس أو ثوب أو جاريه أو غير ذلك ما لم يحجف. و ما يغنمه المقاتلون بغير اذنه، فهو له عليه السلام(٣).

الثاني: في كيفية التصرف في مستحقه

إشارة

الثاني: في كيفية التصرف في مستحقه.

و فيه مسائل:

الاولى: لا يجوز التصرف في ذلك بغير اذنه

الاولى: لا يجوز التصرف في ذلك بغير اذنه(٤)، و لو تصرف متصرف كان غاصبا، و لو حصل له فائده كانت للإمام.

الثانية: إذا قاطع الإمام على شيء من حقوقه

الثانية: إذا قاطع الإمام على شيء من حقوقه، حلّ له ما فضل عن قوله: «و رؤوس الجبال و ما يكون بها».

لا يخفى ان المراد بها ما كان في غير أرضه عليه السلام المتقدمه. و المرجع في الجبال و الأودية إلى العرف.

قوله: «من قطائع و صفايا» .

الضابط ان كل ما كان لسلطان الكفر من مال غير مغصوب من محترم المال فهو لسلطان الإسلام. و قد قيل: ان الصفايا ما ينقل من المال، و القطائع ما لا ينقل.

قوله: «و ما يغنمه المقاتلون بغير اذنه فهو له عليه السلام» .

هذا هو المشهور بين الأصحاب، و به روايه مرسله عن الصادق عليه السلام (١) منجبره بعمل الأصحاب.

قوله: «لا يجوز التصرف في ذلك بغير اذنه» .

أشار ب«ذلك» إلى الأنفال المذكوره، و منها ميراث من لا وارث له عندنا.

١-١) التهذيب ٤:١٣٥ ح ٣٧٨. الوسائل ٦:٣٦٩ ب «١» من أبواب الأنفال ح ١٦.

القطعيه، و وجب عليه الوفاء.

الثالثه: ثبت إباحه المناكح و المساكن و المتاجر فى حال الغيبه

الثالثه: ثبت إباحه المناكح و المساكن و المتاجر فى حال الغيبه (١)، و ان كان ذلك بأجمعه للإمام أو بعضه، و لا يجب إخراج حصّه الموجودين من أرباب الخمس منه.

الرابعه: ما يجب من الخمس يجب صرفه إليه مع وجوده

الرابعه: ما يجب من الخمس يجب صرفه إليه مع وجوده. و مع عدمه قيل: يكون مباحا، و قيل: يجب حفظه ثمّ يوصى به عند ظهور اماره الموت، و قيل: يدفن، و قيل: يصرف النصف الى مستحقه و يحفظ ما يختص به بالوصاه أو الدفن، و قيل: بل تصرف حصته إلى الأصناف الموجودين أيضا، لأن عليه الإتمام عند عدم الكفايه، و كما يجب ذلك مع وجوده، فهو واجب عليه عند غيبته، و هو الأشبه.

و ظاهر العبارة تحريم التصرف فى ذلك حاله حضوره و غيبته الا ما يستثنيه و هو المناكح و قسيميه. و الأصح إباحه الأنفال حاله الغيبه و اختصاص المنع بالخمس عدا ما استثنى.

قوله: «ثبت إباحه المناكح و المساكن و المتاجر فى حال الغيبه. إلخ» .

المراد بالمناكح السرارى المغنومه من أهل الحرب فى حاله الغيبه، فإنه يباح لنا شراؤها و وطؤها و ان كانت بأجمعها للإمام عليه السلام على ما مر، أو بعضها على القول الآخر. و ربما فسرت بالزوجات و السرارى التى يشتريها من كسبه الذى يجب فيه الخمس، فإنه حينئذ لا يجب إخراج خمس الثمن و المهر. و هذا التفسير راجع الى المؤنه المستثناه، و قد تقدم الكلام فيها و انه مشروط بحصول الشراء و التزويج فى عام الربح، و كون ذلك لاثقا بحاله. و المراد بالمساكن ما يتخذها منها فى الأرض المختصه به عليه السلام كالمملوكه بغير قتال و رؤوس الجبال، و هو مبنئ على عدم إباحه مطلق

الخامسة: يجب أن يتولى صرف حصه الإمام فى الأصناف الموجودين

الخامسة: يجب أن يتولى صرف حصه الإمام فى الأصناف الموجودين، من اليه الحكم بحق النيابة (١) كما يتولى أداء ما يجب على الغائب.

الأنفال حاله الغيبه. وفسرت أيضا بما يشتره من المساكن بمال يجب فيه الخمس كالمكاسب، و هو راجع الى المؤنه أيضا كما مر. و بالمتاجر ما يشتري من الغنائم المأخوذه من أهل الحرب حاله الغيبه، و ان كانت بأسرها أو بعضها للإمام عليه السلام، أو ما يشتري ممن لا- يعتقد الخمس كالمخالف مع وجوب الخمس فيها. و قد علل اباحه هذه الثلاثه فى الاخبار (١) بطيب الولاده و صحه الصلاه و حلّ المال.

قوله: «من إليه الحكم بحق النيابة» .

المراد به الفقيه العدل الإمامى الجامع لشرائط الفتوى، لأنه نائب الإمام عليه السلام و منصوبه، فيتولى عنه الإتمام لباقي الأصناف مع إعواز نصيبهم، كما يجب عليه- عليه السلام- ذلك مع حضوره. و الى ذلك أشار بقوله: كما يتولى أداء ما يجب على الغائب». و لو تولى ذلك غيره كان ضامنا عند كل من أوجب صرفه إلى الأصناف.

تمّ المجلد الأول و لله الحمد، و يليه المجلد الثانى بإذنه تعالى

ص: ٤٧٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

